

مطبع السمان



وطن ومصر

فيل أن تدفن الحقيقة في الأرض
مفكرات

٢٨ أيلول ١٩٦١ - ٨ آذار ١٩٦٢



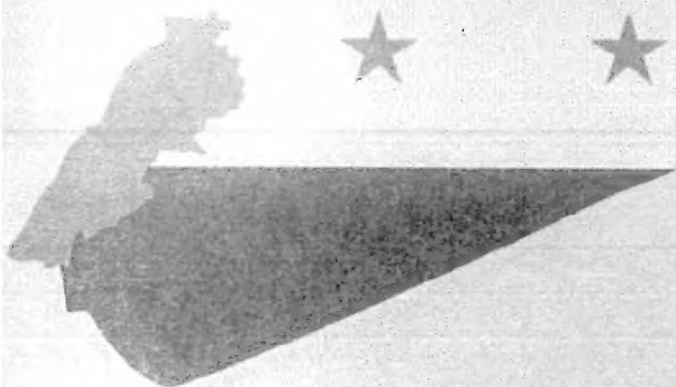
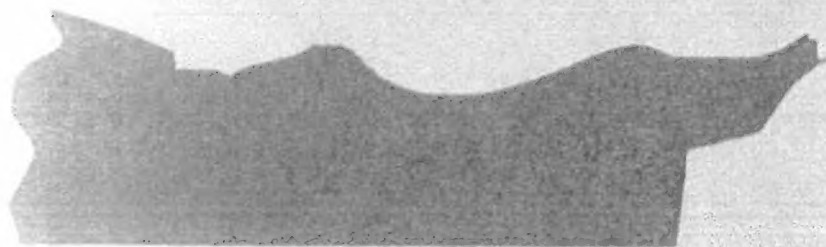
بيروت

مطبع السقمان

وطن وعسكر

مليح ان تدفن الحقيقة في التراب
مذكرات

٢٨ ايلول ١٩٦١ - ٨ آذار ١٩٦٣



ساقان

مطبع السمان

وطن وعسكر

قبل ان تدفن الحقيقة في التراب
مذكرات

٢٨ ايلول ١٩٦١ - ٨ آذار ١٩٦٣



بيسان

- وطن وعسكر
- تأليف: مطيع السحان
- الطبعة الأولى: كانون الثاني ١٩٩٥
- جميع الحقوق محفوظة
- الناشر: بيسان للنشر والتوزيع

تقديم

بقلم الدكتور شاكر مصطفى

هل نشر المذكرات مجرد نزوة فكر لا تحمل أي معنى إلا لصاحبها؟ أم هي دفاع عن الذات وتبرير للمواقف؟ أم سجل للحقائق بما تحمل من المر والحلو؟ أم اعترافات متأخرة الزمن، من حق كل مواطن الاطلاع عليها؟ أم شهادة عصر من واجب الجميع طلبها من أهلها؟

تدافقت هذه الأسئلة في جيبني وأنا أقرأ هذه الصفحات بما فيها من مرير ومشير، وانضاف إليها سؤال عريض معتاد: هل التاريخ كله ليس أكثر من مجموعة ذكريات؟ إنه أصم أبكم أعمى، شأن القروء الهندية الثلاثة المعروفة لا يسمع ولا يرى ولا يتكلم. ومحبو التاريخ هم الذين ينطقون باسمه ويضعون الكلام على لسانه. فهل ينطقون عن الحقيقة أم عن الهوى؟ لا تاريخ إلا بالوثائق والروايات مع أصحابها هي التي تتكلم.

لا أريد هاهنا أن أذهب أبعد من هذا في التساؤل عن مصداقية الحكم التاريخي ولكني كمحب للتاريخ أفرح لكل ورقة تضاف إليه. لكل حرف يزيده تفصيلاً وعمقاً. وأرحب بكل حقيقة تنشر. كلما ازدادت المذكرات حول فترة من الفترات كلما تكشف النور حولها، واتضحت وجهات النظر التي تعطيها حجماً من زوايا مختلفة. فما قولك إن كانت الفترة التي تقرأ عنها من أقسى الفترات في تاريخ سورية الحديث؟ وكان كاتب المذكرات مسؤولاً كبير المكان من مسؤوليها؟ وقد عاشها بكيانه كله. وعرف الكثير من أسرارها؟

صاحب هذه المذكرات أخ قديم الأخوة وعسكري قديم. عرفته وأخيته منذ خمس وأربعين سنة. كنا فتياناً أغراراً. ومع ذلك فقد كنت أرى فيه ما كنت دوماً أرى من الرأي الحر، والصدق المتين في المواقف والصراحة المذهبة المعبرة، ومثانة الخلق الكريم. ولست أمدحه. إقرأ إن شئت بضع صفحات فقط من هذا الكتاب، أنى قرأت لترى وجهه، ولتجده فيها، ولتجده كما وصفته.

في السنوات الخمس والعشرين الأخيرة انقطع أحدنا عن الآخر. شالت بنا الأيام بين مشرق ومغرب، وأكلت الغربة من عمرنا ومن عفتوان الشباب ما لا يعوض. وسار كل في

طريق إلى أن التقينا أخيراً. فإذا هو كعهدي لأول مرة به، كأني فارقه أمس فقط، رأي صائب وحيوية فياضة وابتسامة من القلب ونفس حرة لم تزدها السنون إلا رزانة وخبرة. ما غيرت الأيام من مطيع السمان الذي أعرفه في الفتوة إلا شعره الذي اشتعل شيباً كما اشتعل رأسي....

وتبادلنا الذكريات طويلاً. «والذكريات صدى السنين الحاكي» وكثير من هذا الصدى كان مرأً كالعلقم أو أشد مرارة. ومع ذلك فقد ضحكنا وثرثرنا وأخذنا بأطراف الأحاديث بيننا. وتوجت به ذات يوم يحمل إليّ بعض ذكرياته، مكتوبة، وهي ما تزال تحت أسنان المطبعة... قال:

- اقرأ إذا شئت. إنها نيف و ٣٠٠ صفحة عشتها في فترة لا تزيد في المدى الزمني على ١٨ شهراً هي فترة الانفصال. ولكنها أغتنتني عن تجارب سنين. كنت أستطيع أن أجعلها مجلدات. موقعي الذي كان بالمصادفة حيث يتخذ القرار وتنكشف الأستار كان يسمح لي أن أرى وأسمع ما لا يستطيع الآخرون رؤيته وسماعه. لقد كانت فترة عصبية. وأفجع ما فيها أن الجميع كانوا يرون الانهيارات بكل فج. والجميع كانوا يدعون لإيقافها أو يزعمون. والجميع كانوا يساهمون فيها عامدين أو غير عامدين... وما كتبت إذ كتبت لنفسي ولكن كتبت قبل أن تدفن الحقيقة في التراب. إنها شهادة أمام الله والحق.

كانت سورية قبل فترة الانفصال مجموعة الرأي وراء رجل واحد، وراء صوت ملهم واحد، وراء ساحر واحد. أحبته حتى الهوس. وفجأة وقع الانفصال لا يدري أحد كيف وقع. وأفلت الزمام كما لو انفرط العقد على الأرض. وانقطع الخيط الذي ينظمه. فصار لكل حبة منطلق. ولكل جماعة من الناس رأي ومذهب. ولكل مجموعة من العسكر مخطط وهدف. دخلت البلاد في دوام الضياع. وكل فيها يتلمس الطريق في الظلمة ويرى لنفسه الحق في تلمسه. وكل يتصور أنه وقع على طريق النجاة فيلحق بهذا الطريق. كأنما ثمانية ملايين نسمة، وقتها، صاروا بثمانية ملايين رأي. وإذا لم يكن المدنيون يحملون السلاح إلا الألسنة، فالعسكر كانوا يحملون مع الألسنة السلاح ويعتبرون أنهم بهذا السلاح وبالنجوم على الأكثاف أصحاب الحق في حمل البلاد على المسيرة التي يشاؤون. وكان بعض المدنيين يستعين بالعسكر، وبعض العسكر يستعين بالمدنيين، والدنيا فوضى. كما لو بعثر ما في القبور، وحصل ما في الصدور. فهنا إضراب طلاب أو عمال أو معلمين وهناك قبيلة في مقهى وفي معسكر كذا مؤامرة انقلاب وفي بلدة كذا تظاهر وتراشق بالرصاص والحجارة، ومناشير تلصق في الليل وتجمعات تلتقي لتنفرد. وأعداء الأمس يشككون أحلاف اليوم. ورئيس جمهورية يُنصَّب ثم يُسجن ثم يُنصَّب مرة أخرى.

وحكومات تشكل اليوم ليستبدل بها بعد أيام. ونواب مزيفون بكل أنواع التزييف لا يستطيعون دخول قبة البرلمان. وضباط صفار يفرضون على البلاد قيادة الجيش فلا يعمل كبار القادة على إجماعهم. والمؤامرات من خارجية وداخلية تنتقل من بيت إلى بيت أشباحاً مريبة. وأموال سرية تنفق بلا حساب واعتقالات وتضارب صلاحيات وقتلى بالمجان. وحملات حربية تجهز وضرب للإذاعات بقنابل الطائرات. كأنما انفلتت الشياطين الزرق من مكانها تضرب ذات اليمين وذات الشمال. ومن ذا الذي يكبح حبال الشيطان؟

أحداث مريرة استمرت سنة ونصف السنة. وقد أتى على الفريق الانفصالي أكثر من ثلاثين سنة حتى الآن. وتصدت بعض المذكرات للحديث عنه. شهادة اعتبرتها واجبة. وجاء أخني مطيع يدلي بدوره بشهادته. وشهادته تلقي المزيد من النور على تلك الفترة. أمي تصطبغ بالصبغة الشخصية؟ كل المذكرات في أنحاء الدنيا كتب شخصية. ليست تاريخاً أبداً. ما من مؤرخ يأخذها على أنها الرأي الأخير. إنها وجهة نظر لا أكثر. ومشاهدات وممارسات حية عاشها. ومحكمة الناس معقودة دوماً. إنها عقولهم وأفهامهم ولا يجرو صاحب مذكرات أن يقول إنه عرف الحقيقة كلها أو رواها كلها، كما قال أخني مطيع، وإنما يروي كل امرئ ما عرف وما يريد أن يقدم بشهادته المادة الأولية للتاريخ و «المحكمة» الناس أن تفصل الحق عن الباطل.

من هذا الباب. رحبت بالكاتب والكتاب أو لنقل إني تحمست له ولنشره. إنه كتاب مذكرات بلي! ولكنه فوق هذا كتاب تصحيح وإيضاح. صاحبه منذ أول كلمة فيه حتى الكلمة الأخيرة يحاول تصحيح صور الأحداث كما عاشها وشهداها. ويناقش الآخرين فيها. ويأتي بنصوص ما ذكر هؤلاء. ثم يذكر ما شهد وما عرف. ويحتكم للمنطق والقانون أكثر من احتكامه لما رأى ويشرك القارئ معه في رصد الأخطاء. لا تملك إلا أن تعطيه الحق في وجهة نظره. وأن تحترم فيه ما أخذه على نفسه من إعطاء كل ذي حق حقه. يمدح رئيس الجمهورية ولكنه لا يسكت عن نقده بالتردد. ويعجب بخالد العظيم ولا ينسى مشاكله الخاصة المرهقة وما دفع من الثمن لقاءها. ويرفض أقاويل أوردها الرئيس الثاني بشير العظيمة ولا يفر له ضعفه وقلة خبرته. وينتقد الانتقاد المر قائد الجيش ويورد الأحاديث الطوال عن غروره وتجاوزة صلاحياته. ولعل أهم من كل ذلك أنه وهو العسكري القديم يندد بتسلط الجيش على الحكم ويشير إليه بإصبع الاتهام، باعتباره خرب البلاد والعباد. يكي الوحدة، وينتقد عبد الناصر يوم الانفصال في إرسال مجموعة هزيلة من المظليين دون استعداد. ولا يرى كمسكري منضبط أي تناقض بين طلبه حين

سمع بالحركة الانفصالية، أوامر القيادة، وبين عمله بعد ذلك ضد المؤامرات الوحشية. هذه في الروح من تلك. يرفض تزوير الانتخابات علناً ولو أدى به ذلك إلى الإبعاد والاعتقال. ويثور للكلام الطائفي الهزيل الذي نشره غيره زرعاً للفتن، ويذكر بالتفصيل حوادث حماة وجبل العرب وغيرها ودوره فيها دون مواربة. ما كنتم شيئاً...

ولقد يخيل إليك أن شيئاً من النعمة يعترى قلعه وهو يتحدث عن بعض الأشخاص. إذن فلنذكر أنها أحداث مرت وانقضت قبل ثلاثين سنة. وهي مدة كافية لكي تذوب الأهواء والأحقاد والنقم. ولا يبقى إلا الإخلاص للذات وللحقيقة وللوطن، والصدق مع النفس، وإلا أن تكون الصورة كاملة سواء كانت له أو عليه. ولم تفاجئني شجاعته في كل ذلك فقد كان دوماً شجاع النفس والقلب وإن كنت لا أتفق معه في بعض آرائه. ولكنني أنطلق من احترام الرأي الآخر أياً كان هذا الرأي. إنه في النهاية احترام للذات. وإذا عزمت بكل مودة أن أسبق صفحاته بكلمات مني فليس يعني ذلك أنني أشاركه الرأي كله. فلا هو أنا ولا أنا هو. وفي الكتاب ما يلامس بالنقد بعض أصدقائي لكنني لا أجيز لنفسي أن أغير حرفاً مما كتب بل أذبح وردي لأمكنه من أن يقول رأيه الآخر بكل حرية «ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة». إن اختلاف الأفكار رحمة من الله ودليل على ربوبيته العظمى. وما قولك لو كان ملايين البشر بقياس واحد وعقل واحد كما لو أخرجت علب الكونسرو من المعمل؟ أليسوا يكونون خشباً مسندة وتنتهي إنسانية الإنسان؟

شيء آخر لا بد من التذكير به هو أن صاحب هذه المذكرات ليس بمؤرخ. ولا يدعي التاريخ. إنه إنما يكتب صوراً تاريخية. وعلى هذا الأساس يجب أن يقرأ ويفهم. لم يكتب الكتاب دفعة واحدة ولا وضع له مخططاً منتظماً. ولا اهتم كثيراً بالتسلسل الزمني الكرونولوجي. ترك القلم على سجيته. وترك للتنادي الفكري أن يقوده حيث يخطر. فالذكريات تنثال كما تشاء على الورق أمامه عفواً ورهواً. فالكتاب صحف وصور سياسية متفرقة يربطها أمران الأول أنها جرت بين أيلول سنة ٦١ وأذار سنة ٦٣ مع بعض الزيارات الإيضاحية للذكرى. والثاني أنها مقيدة بتاريخها فالكتاب حريص أشد الحرص على ذكر هذه التواريخ في مطلع كل صورة حرصه على ذكر الشهود بأسمائهم. فأنت واثق كل الثقة من التوثيق ومن صحة القول بما يأتي عليه من أسماء الشهود.

فلا ينتظر القارئ أن يشهد في الصفحات التالية ما يشبه الفيلم التاريخي المتصل، ولكن صوراً كما تتداول الصور العائلية بين الأيدي. ومع كل صورة ذكرى محددة. ومعنى ليس بالمجاني ولا بالذي ينسى. هل اختارها عامداً لتكون كذلك؟ لست أدري. ولكنه - فيما أنصو - أراد البرهان في النهاية على أن لعب العسكر - وهو منهم - على

حبال السياسة خطر مميت مدمر. إنه خروج على رسالتهم في حماية الوطن. كما أراد أن يقول إن ضعف السياسيين وقلة خبرتهم وترددهم بنحر الوطن في الصميم وهاتان العبرتان اللتان تخرج بهما من الكتاب. وما رأيك برئيس جمهورية ييكى قهراً من جيشه، ورئيس وزراء يتهم بلاده في وطنيتها وأخلاقيها بكل بساطة كأنما يتحدث عن بلاد واق الواق. وبضباط صفار يعتصمون ويعتقدون أن من حقهم تعيين قائد الجيش وفرض الوزارات فيما يتأمر آخرون منهم وبعضهم على بعض ظهير؟

وقد لا يروق لبعضهم ما جرى به قلم الكاتب من المديح لمن أحسنوا وفادته واحتضانه يوم مرضه بمرض القلب وإجراء عملية جراحية له، يوم كان إلى الموت أقرب، هذا موقف وفاء ونبل وهول جزاء الإحسان إلا الإحسان.

كما لا يروق لآخرين قسوته في نقد من نقد ومن حقه أن يسمعوا منه ما لا يحبون كما قالوا فيه ما يشتبهون، والحكم العادل في النهاية للقارئ الكريم وللتاريخ. بلى! كانت فترة عصيبة!

وقد تنفس الصعداء وتحمد الله أنها انقضت بما حملت من العواصف ومزقت من الأشعة. كانت عبوراً ضمن عاصفة سوداء. اختلط فيها الأبيض بالقاتم. والوطني بالمتآمر. اختلطت الأصوات والسيوف والأنياب. كأنما جناح أسود خيم فجأة على الأبصار. فالناس جميعاً كتل من التصادم والتوتر والمرارة. لا تملك وأنت تقرأ حولها إلا أن تفرق بالدموع!

شاكر مصطفى

مقدمة

ما أكثر المناسبات والمصادفات التي جمعتني بأصدقاء ومعارف، دار الحديث بيننا حول أهمّ الحوادث التي وقعت في الإقليم السوري من الجمهورية العربية المتحدة أثناء مسؤولياتي الوظيفية العسكرية المميزة، وبخاصة قليل أيام عهد فصل سورية عن مصر، بعد وحدة دامت بينهما ثلاث سنوات وسبعة أشهر وأربعة أيام، من ٢٢ شباط/١٩٥٨ ولغاية ٢٨ أيلول/١٩٦١ للميلاد.

وكثيراً ما ظهر لي بأنّ جوانب هامة من هذه الحقبة التاريخية الخطيرة، ما زالت مجهولة من كثيرين، أو غامضة على آخرين، فكنت أحرص على كشفها بصدق، أو تسليط الأنوار عليها بحق، بحدود إطلاعي ومعرفتي، وبقدر ما يسمح به الموقف.

لا يمكن أن أدعي معرفة كل شيء، وقد غاب عني كثير، رغم أنني كنت على صلة شبه يومية بحكم عملي مع كبار المسؤولين في الحكم والدولة، وحسبي معرفة الذي عشته، أو ساهمت فيه أو علمت به من موثوق.

وكثيراً ما سمعت من المتعطشين إلى معرفة حقائق تلك الفترة من تاريخنا المعاصر قولهم لي: لماذا لا تكتب؟ لماذا لم تنشر هذه الحقائق؟ التي لا يجوز أن تبقى حبيسة نفسك، لأنها ليست ملكك وحدك، وهي ملك جيلنا وملك الأجيال الصاعدة، والراغبين في كتابة تاريخ تلك الأيام، والباحثين عن حوادثها، سعيّاً وراء مستقبل أفضل خالٍ من عيوبها.

حيال ذلك لم أر بداً من الاستجابة لنداء الواجب وأداء شهادة التاريخ بأمانة، والشهادة ثقيلة تفرض قول الحق، دون محاباة لمستفيد أو متضرر.

وقد أتى الدكتور بشير العظمة أحد رؤساء وزراء عهد ما سمي بالانفصال، على ذكر اسمي بمذكراته بما لا يأتلف والواقع، واسم ضابط آخر فقط، دون باقي الضباط رغم كثرة المشاركين.

وكذلك ذكرني الأستاذ خالد العظم آخر رئيس وزراء ذلك العهد، والفريق عبد الكريم زهر الدين، قائد جيش الانفصال، في مذكراتهما أيضاً، وغيرهم ممن كتب ونشر نبذاً عن تلك الحقبة، مما ألقى على كاهلي ضرورة التصحيح والتصويب، وكشف ما غاب أو غُيب، لكي لا أجعل من الروايات المختلفة أو المشوهة هي الشائعة بين الناس والأجيال، والراجع الوحيد لهم.

لهذا وجب عليّ أن أكتب وأنشر، وقد عاهدت نفسي دوماً بأن أحافظ على الحقيقة بمعناها ومبناها ومداها، لأنني لا أهدف لسواها، مع شعوري بأنني واحدٌ من أبناء هذا الجيل شاء القدر أن يفتح أمامي طريقاً سلكته دون سعي مني أو تخطيط من أجله، وحافظت أثناء عبوره، كما حرصت دوماً، على أن أكون جندياً لوطني، لا أهاب المدلهمات وأكافح بهناد من أجل نصرة الحق، حسب اعتقادي، لا أحيي أحداً مهما علا شأنه، ولا أتهاون بحقوق أحد مهما صغر مقامه وضعف حاله.

ولم يغيب عن بالي، طرفه عين، أنني مؤتمن. وأن الوطن وطني كالأخريين المخلصين على السواء، وهو لأبائنا من بعدنا كما كان لأبائنا من قبلنا، بصرف النظر عن الدور الذي قمنا به، لذلك لم أدخر تضحية، ولم أهن أمام الأعطال والأشخاص، ولم أسع إلى مغنم شخصي أو عائلي بدون حق، والله خير الشاهدين.

كما أنني لم أرهن حياتي ونشاطي لحزب أو تكتل، ولم ألتفت إلى طائفة أو إقليم رغم أنني لا أستطيع الخروج من جلدي.

أنا بشرٌ كباقي البشر، لست ملاكاً معصوماً، ولا أزعم الحصانة من بعض النقائص، إلا أنني حرصت دوماً على أن أبتعد عن الهوى، وأن أحصن نفسي من الانزلاق، في جميع مسؤولياتي الوظيفية والاجتماعية، ليقبل إجراءاتي كل منصف صاحب عقل سليم، كما صدرت عن ضمير حيٍّ طاهر.

عندما عزمت على كتابة ما يجب نشره حاضراً، كنت أكتب وأشطب بدافع الدقة والحرص على الحقيقة ومدلولها، دون إفراط أو تفريط، ولكي لا ينالني بسببها ما لا أطيق اليوم، بعد أن بلغت كهولة العمر، وبعد ما أصابني وعيالي ظلم كثير، وتشريد طويل، عن الوطن الذي أحبته وخدمته.

وقد حرصت، ما استطعت على الابتعاد من الإفازة بالحديث عن الشعارات المرفوعة والمبادئ البراقة والإسهاب بأمجاد التنظيم والأعمال، والقوص بتفسير الحوادث السياسية المحلية والدولية لأنها كلها ليست غايتي، واكتفيت بالتوبة، عند اللزوم، بالضروري الضروري منها، استكمالاً للموضوع وسنداً للوقائع.

لذلك رأيت ضرورة تقسيم ما سأكشف عنه، من وجهة نظري، إلى قسمين رئيسيين:
قسم أنشره الآن، وقسم لمستقبل أنشره بنفسه عندما ينتهي، أو بمن اعتمده من بعدي،
وخاصة المتعلق منه بأواخر أيام عهد الانفصال وما بعده، والله أسأل سداد الخطى وحسن
الختام.

مطيع السمان

من الذكريات

ولدت في فجر الثاني والعشرين من كانون أول ١٩٢٦ في حي سوق ساروجة بدمشق، وكانت يومها مغطاة بالثلوج والثورة السورية الكبرى في الغوطين ضد فرنسا على أشدها، كما قيل لي، والتنقل بين حاراتها غير يسير، مما أخر وصول مولدتي (الدابة) إلى ما بعد نزولي إلى هذه الدنيا بدقات، وكنت الثاني بين أخوتي.

كانت ولادتي في الطابق الثاني من دارنا الدمشقية الفسيحة ذات البحرة الكبيرة، «والكازه» الرخامي في وسطها والمُتَقَنِّ النحاسيين على جانبيها، وهي أكبر وأجمل دار في حارتنا للأشجار الموجودة في فنائها، من كبادة وليمونة وبرتقالة وعريشة عنب بيتوني على سطحها، وزرعة مختلفة الأشكال والألوان، وروائح العطر المتصاعدة من الياسمين الأبيض والأصفر والفل وعريشة الليلكي ذات العناقيد المتدللة بدلال ولا أجمل، مما كان يغري سيدات الجوار بزيارتنا عصرًا لشرب القهوة.

أنا من أسرة مقتنعة ماديًا ومحافظة دينيًا واجتماعيًا اشتهرت بالتجارة والزراعة وكان لنا أراضٍ حسنة في حوش الدوير وغيرها في حرستاودوما وشارع بغداد عندما كان بساتين كلها إرث عن الأصول، باع والدي قسمًا منها أيام الثورة السورية وبعدها وأقسامًا أخرى بعد الحرب العالمية الثانية.

انتسب بعض أفراد من عائلتي إلى الخدمة العسكرية كضباط محترفين زمن الدولة العثمانية في منتصف القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، كما قصد أحد أفرادها الاسكندرية وأصاب فيها وفروعه تجارة واسعة ما زالوا عليها إلى الآن.

أصل الأسرة من المدينة المنورة، وجذورنا ما زالت معروفة فيها، ذهب أحد أجدادي إلى الموصل لتنشيط وتوسعة تجارة والده وأخوته، ومنها جاء إلى دمشق للغاية نفسها، وسكن مع عائلته في حي الشاغور، قريباً من جامع سنان باشا (باب الجابية) ولنا فيها دار جارية في ملكية أسرتي حتى الآن ومنذ ما يزيد على مئتين وخمسين سنة.

دخلتُ كُتّاب حيتاً في أول سنوات دراستي ثم انتقلت إلى مدرسة الملك الظاهر الابتدائية، وفي عطلة الصيف إلى المدرسة التجارية إلى أن حصلت على الشهادة الابتدائية، ومنهما إلى متوسطة الحلبوني فالكلية العلمية الوطنية حيث أنهيت دراستي الثانوية.

انتسب إلى الكلية الحربية بدمشق في ١٩٤٥/١٢/٢ وكنت في عداد طلاب ضباط دورة الاستقلال الأولى، كان مديرها المرحوم العقيد فوزي سلو الذي انتقانا واعتارنا ورعانا بكل عناية وتوجه ورسم.

بعد عام قليلة حصل عصيان حليج فيها، بسبب نقل قائد سرية خدماتها الملازم أول محمد ناصر إلى غير النوازل.

لم يكف لشرف على التخرج منها ورتبة ملازم ثان في نهاية عام ١٩٤٧ حين قررت هيئة الأمم المتحدة تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية وأخرى إسرائيلية.

في تلك الحنية كانت ولايتها مطروقة وحاسنا شديداً من أجل خدمة الوطن، عندما أعلن عن انتقاء متطوعين من دورتها لاتباع دورات طيران حربي في بغداد والقاهرة ودمشق. كنت في عداد المتقدمين للاختبارات إلى بغداد مع الزملاء برهان كيال ولويس ذكر وهجعت الشكوى.

لم محض على إشتاكتنا سوى أشهر قليلة حتى تقرر إخراجي من هذه الدورة بسبب عصيبي الشديدة بعد طروقة متفرقة فلاب من عشر ساعات كما عاد آخرون من بعثة مصر للسبب عينه أو لسبب آخر.

بعد عودتي خائباً، وكانت الحرب العربية الصهيونية على أشدها، لحيت ضابط ارتباط في القيادة العربية الموحدة في الزرقاء (الأردن) وشيخاً مدير دورة تدريب عسكري لطلاب ضباط صف طيارين من أجل حصولهم على شهادة أمر تفقد وقت وصل بعضهم إلى رتبة لواء فيما بعد، كما عين آخرون سفراء في وزارة الخارجية.

استلمت قيادة سرية مستقلة في حلب، وأثناء وجودي فيها، قام الزعيم حسني الزعيم في ٤٩/٣/٣٠ بالانقلاب السوري الأول وشيخاً حضرت العقيد أدب الشيشكلي، وكان مبصراً إليها لاحتراضه على تسليم أنفلون سعادة وإعطائه، ومن ثم سرح من الجيش وفرضت عليه الإقامة الجبرية في داره بحماه كما أشيع.

بعد انقلاب سامي الحناوي على الزعيم وقتله في ٤٩/٨/١٤ أعيد الشيشكلي إلى الجيش واستلم قيادة اللواء الأول، وعندما عُيّن المرشد عمر كساب رئيساً لأركان هذا اللواء، نقلت إلى أركانه.

في ٤٩/١٢/١٩ قام العقيد الشيشكلي بانقلابه على الحناوي وسلم السيد أنور بنود رئاسة الأركان العامة ووضعه نفسه معاوناً له، ونقل عمر كساب إلى رئاسة الشعبة الأولى في القيادة، كما نقلت معاوناً لمدير عقود الجيش المتقدم فيصل الأناسي. وخلال هذه الفترة

اغتيال قائد سلاح الطيران العقيد محمد ناصر ومعه آخر من دير الزور من بيت عيروض، ثم استلم العقيد أديب الشيشكلي رئاسة الأركان العامة وعيّن أنور بنود ملحقاً عسكرياً في أنقرة.

يوم استشهاد الملازم أول أسعد العمير وكثير من رجال سرية، من مرتبات فوج المشاة الأول، في معركة مع اليهود قرب الحاصل السوري، منطقة الشمانلة بالبطيحة، تقرر القيام بهجوم معاكس قيل تثبيت أقدام العدو في المواقع الجديدة، وقع الاختيار في هذه المهمة على سرية من مرتبات فوج المشاة الثاني، بقيادة الملازم أول سعيد رمضان، ولم تُكلف بها سرية البطيحة القريبة من المعركة وقائدها الملازم أول شهير الدريعي، وهذا من محازبي أكرم الحوراني المرضي عنه وقتها، ومركز البطيحة من أحسن مراكز الجبهة.

صدرت برقية فورية بنقل سعيد رمضان إلى دمشق وتسليمي قيادة سرية، والالتحاق فوراً مع وضع سيارة جيب تحت تصرفي لتأمين سرعة الالتحاق.

وصلت عصر يوم صدور هذه البرقية، ووجدت الضابط المعاون يقوم بتحضير السرية للحركة بعد تعزيزها بفرقة هاون ٨١م وفرقة رشاش «هوتشكيس». وذلك تحت إشراف قائد الفوج المقدم فيصل نوري الحسيني، لأن قائد السرية رمضان كان قد غاردها قبل وصولي إليها.

استلمت قيادة هذه السرية والفصيلين فور وصولي، لتنفيذ هذه المهمة الخطيرة، وأنا لا أعرف شيئاً عن رجال السرية ولا عن الأرض التي ستتحرك منها ولا عن التي ستتمركز عليها للانطلاق، غير الذي سمعته نظرياً من قائد فوجي، بمساعدة خارطة كانت بيده، وأنه وضع عناصر لاستقبالنا، ولتحديد أمكنة التمركز الجديد، دون تمكيني من القيام بأي استطلاع، نظراً للسرعة. وختم أقواله بأنه سيكون عندي في الساعات الأولى من فجر الغد قبل البدء بالهجوم المعاكس، وأنه ذاهب الآن إلى قيادة اللواء لمعرفة ما استجد.

انتظرنا تمام غروب الشمس لأنها كانت خلف مراصد عدونا مما يساعده على رصد حركاتنا بسهولة ووضوح، كما كانت تحد من رؤيتنا، لأنها باتجاه عيوننا، والشمس صديقة من أصدقاء المقاتل إن استفاد منها، وعدو رهيب إن أساء في ذلك، وخاصة بالنسبة للطيار المقاتل، عند نزوله مع عدوه.

سرنا باتجاه الموقع المقرر، والمسافة إليه تزيد قليلاً على أربع كيلومترات، وأنا على رأس الرتل والبنغال حملة الذخيرة والأسلحة الثقيلة تسير خلفنا، وأنا في زهول مسيطر على كياني. وبعد سير كيلو مترين تقريباً، لحق بنا مراسل الفوج مسرعاً، وأعطاني مغلغاً فتحته وقرأته على ضوء بطارية جيب، وفيه أمر من قائد فوجي، بالاستناد على أمر من قائد اللواء،

بالعودة إلى مقر سرّيتي في تل مشنوق.

عدنا تلك الليلة وكأني في حلم واستلقيت على فراشي للهدوء والنوم فلم أتمكن منهما بسهولة، وقام الضابط المعاون بكل الإجراءات.

صباح اليوم الثاني بدأت الصورة تزداد وضوحاً وتتعاظم في مخيلتي، وكنت أكيل عبارات الانتقاد لهذه القيادة وأساليبها... أمام الجميع بدون تحفظ.

بعد يومين دعاني رئيس أركان اللواء المقدم نبيه صباغ إلى غداء في مقر اللواء بقرية العليقة، وكنا نعرف بعضنا في السابق عندما كان هو معاوناً لمدير الكلية العسكرية وأنا طالباً فيها، ولما حاولت الاعتذار مع الإصرار على عدم تلبية هذه الدعوة لنفمتي، أفهمني بأن هذا تقليد متبع مع كل ضابط جديد للتعارف بجو أخوي على طعام، وأنه لا يقبل الاعتذار وسيرسل سيارة لمجيئي ساعة الغداء.

استأذنت قائد فوجي بالحضور، وجلس قائد اللواء العقيد أبو عساف على رأس طاولة الطعام والمقدم صباغ على يمينه وأنا على يساره باعتباري ضيفاً، وكان رئيس أطباء اللواء الدكتور شريف الشريف كثير الانتقاد أيضاً أثناء هذا الغداء.

بعد الإنتهاء، جلست مع أقراني الضباط وكان الحديث يدور حول المهمة التي أنُتِقت لها، وسحب ضابط حموي قريب وصديق للشيشكلي، منها، ومغادرته السرية على جناح من السرعة قبل حضوري وتسليمي إياها، وساهمت بهذا الحديث مساهمة ناقمة وكررت رأيي منتقداً أمام كثيرين وأمام قائد فوجي فيما بعد، وقال لي بعضهم مازحاً بأنه قرأ الفاتحة وآخر أوصى على إكليل من الورد، وأن مراقبي الهدنة الدوليين هم الذين أوقفوا هذه العملية.

بعد أيام تهلخت برقية من قائد فوجي للذهاب إلى دمشق ومقابلة رئيس الأركان الشيشكلي الذي سألتني عما يدور في الجبهة من أحداث، انتقاداً للقيادة، قلت لا علم لي بشيء، ثم سألتني عما جرى عند حضوري الغداء في قيادة اللواء، قلت تناولت الطعام وعدت إلى مقر سرّيتي، وكانت أجوتي جافة، قال: «أخرج من عندي».

لدى دخولي إلى غرفة مرافقه الملازم أول محمد آصف قباني، وهي على باب مدخل غرفته، طلب إلي المرافق الجلوس، وتشاغل بأوراق كانت أمامه، حتى قدوم مدير الشرطة العسكرية لموقع دمشق، الملازم أول محمود مبرخان، وهذا من دفعتي بالكلية العسكرية، وطلب إلي مرافقه إلى سجن المزة العسكري، بناء على أمر من رئيس الأركان، حيث بقيت فيه أربعة عشر يوماً، دون أن أسأل عن شيء خلالها، وبعدها اتصل بي هاتفياً إلى

السجن المقدم عمر قباني، الذي أصبح معاوناً لرئيس الأركان، وطلب إليّ الحضور إليه كما أمر مدير السجن بذلك.

عند مقابلتي له قال لي: «بأن رئيس الأركان أمر بإخلاء سبيلك وأمر بحضورك إليه، ولا ضرورة لأية كلمة، اذهب إليه». قابلني الشيشكلي بكل لطف وقال لي: «بأنه يعتمد عليّ وعلى عرويتي ووطنيتي وأنتي بمعزة ابنه إحسان، وإنني أجهل حقيقة الصباغ وبشور وشحم». ثم ودعني بأحسن ما استقبلني به وقال: «إبق اليوم وغداً عند أهلِكَ بدمشق والتحق بعد غد بسرّيتك».

استغربت ذكر أسماء الضباط الثلاثة على مسمعي، علمت بعدها بأنه نقل نبيه صباغ عقاباً إلى تدمر والمقدم بديع بشور إلى الرقة وسرح نوفل شحم من الجيش، لأنهم كانوا يتآمرون عليه مع بهيج كلاس. والذي أخبر عنهم هو النقيب زهير الصلح.

نقلت بعدها قائداً لسرية درعا في فوج المقدم كيلاجيان ومن ثم إلى أركان اللواء السادس بازرع وكان قائده العميد محمود شوكت، وخلال هذه الفترة وقعت كارثة طيران مروعة، في ١٧ كانون أول عام ١٩٥٢ كان أحد شهدائها شقيقي الكبير المرحوم ياسين وإلى جانبه الشهداء مفتش الدولة أديب المهاني وأديب الحلواني والملازم أول عمر عبارة وفؤاد شاغوري والمضيفة ابنة شقيقة اللواء فوزي سلو، دعد جزائري، وجورج قصار وجورج يمين وآخرون دون أن يصاب الطيار المدني المصري محمد غنيم بأذى يذكر.

جاء العميد أديب الشيشكلي لتعزيتنا في دارنا وعند وداعه همس بأذني بأنه نقلني إلى دمشق معاوناً إدارياً لقائد سلاح الطيران، المقدم عشي، دون أن يعرف بأنني لا أطيع مشاهدة وجه المعاون الطيار لهذا الأخير، الذي كان سبباً بهذه الكارثة التي سأتى على ذكرها.

نقلت من سلاح الطيران إلى أركان الجبهة وكان قائدها العميد رسمي القدسي الذي كلف فيما بعد بالإضافة إليها بقيادة مجموعة القوى (عشرة أفواج تقريباً) في محافظة السويداء، لوضع حدّ لقتلها وكنت معه رئيساً لأركانه، وخلال هذه المهمة وفي ٢٥ شباط ١٩٥٤ وقع انقلاب عسكري، على أديب الشيشكلي، انطلاقاً من حلب بقيادة مجموعة من الضباط كان فيها أقدمهم العقيد فيصل أناسي، رئيس أركان المنطقة الشمالية، يعاونه النقيب مصطفى كمال المالكي، وبتفاق سابق مع قائد المنطقة الوسطى العميد محمود شوكت وقائد المنطقة الشرقية العميد أمين أبو عساف، ولم يكن رئيس الأركان العامة شوكت شقيراً بعيداً وغريباً عنهم، والذي أذاع البلاغ رقم (١) من الإذاعة بحلب هو النقيب مصطفى حمدون وقد عرفناه من صوته.

ثم نقلت إلى قائد سرية فقائد فوج فمديراً لمصلحة عقود الجيش فمديراً عاماً لمؤسسة معامل الدفاع فإلى القيادة العامة بالقاهرة، في أول أيام الوحدة السورية المصرية، ومن ثم قائداً للمنطقة العسكرية الوسطى قبل فصل هذه الوحدة.

بعد الشهر الأول من الانفصال كُلفْتُ، إبعاداً برئاسة لجنة للتفاوض مع الحكومة التشيكية من أجل تسليح الجيش، فرئيساً لديوان وزارة الدفاع، أي أميناً عاماً لها وأخيراً قائداً عاماً لقوى الأمن الداخلي في سورية، أميناً عاماً لشؤون الشرطة والأمن في وزارة الداخلية، التي صدر أمر بنقلي منها اعتباراً من ١٩٦٣/١/١ عن سلطة عسكرية غير مخولة ولا قادرة، «أفمن يمشي مكباً على وجهه أهدى أم من يمشي سوياً على صراط مستقيم». صدق الله العظيم.

ولم يُحمن لي مركز جديد بعدها ولا خلف لتسليمه ما يهدتي من مسؤوليات جسام، كما استنكر رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الداخلية هذا التصرف بالنقل وبالاعتداء على صلاحياتهم القانونية ورفضوا إصدار مرسوم بنقلي كما تقضي قانونية وظيفتي.

في ٨ آذار ١٩٦٣ انتزعت مني هذه الوظيفة كما انتزع غيرها من آخرين، ببلاغات عسكرية، ومن ثم أحلْتُ على التقاعد مع مجموعة كبيرة من المسؤولين بعد قلب الأوضاع.

هذه هي سيرتي الوظيفية (العسكرية) خلال ١٨ سنة. وقد تقاعدت وأنا في السابعة والثلاثين.

بعض ذكرياتي في المنطقة الوسطى

قبل الانفصال:

في الساعات الأخيرة من ليل ١٨ أيلول ١٩٦١، على ما أذكر، رُنْ هاتف غرفة نومي في حمص على صوت قائد الجيش الأول، الفريق جمال فيصل، من دمشق، ليطلب إليّ بصفتي قائد المنطقة العسكرية الوسطى، محافظتي حمص وحماه، إرسال سرية ب.ت.ر. بكامل رجالها وعتادها، وكانت مستنفرة، من اللواء الخامس المدرع، لتكون تحت تصرف قائد موقع حماه، قبل الساعة السادسة صباحاً، بمهمة تعزيز القوى والمحافظة على الأمن في هذه المدينة.

نفذت أمر قائد الجيش بإعطاء الأوامر والتعليمات اللازمة بالتفصيل إلى قائد اللواء المدرع الخامس العقيد تيسير طباع وإلى قائد موقع حماه العقيد عبد الملك عثمان، مع سهري على التنفيذ وإفهام هذا الأخير ضرورة الاتصال بي هاتفياً عند كل طارئ أو مستجد، بدون تأخير، لتوجيهه بما يلزم.

في نشرة أخبار الصباح الإذاعية أعلن راديو دمشق قبول استقالة السيد عبد الحميد السراج أحد نواب رئيس الجمهورية العربية المتحدة.

إنقضى ذلك اليوم وتواليه دون حصول ما يعكر الأمن، أو ما يستوجب الذكر، في مدينة حماه مسقط رأس السراج.

بعد ثلاثة أيام، وبعد الاتفاق مع قائد الجيش، أصدرت أمراً بإعادة هذه السرية إلى مقرها في حمص.

كان شهر أيلول عام ١٩٦١ في الإقليم السوري أكثر الأشهر قلاقل وأحداثاً من سوابقه، زاخراً بالإشاعات، والسحب السوداء تكاثف في الأفق، وهمسات الانتقاد للوحدة وللرئيس عبد الناصر ومعاونيه على بعض الألسن وفي الآذان، وخاصة بعد تفوهه أثناء خطاب له في مدينة اللاذقية، بعبارات لا تليق برئيس جمهورية، كقوله: «بأنه سيدوس بعض رجال السياسة بهزمته».

كما كانت الخلافات المعلنة بين المشير عبد الحكيم عامر، مندوب عبد الناصر في

الأقليم السوري، وبين عبد الحميد السراج، حديث الأندية والمجتمعات، وأن كلا منهما يريد ويسمى لتحجيم الآخر، لأنه هو الواحد الأحد في هذا الإقليم، ويُشهر بتجاوزات وسيطات منافسه.

وكان قد انتحر شتقاً، أو هكلاً قيل، للتخلص من تعذيب مخابرات السراج، المواطن سعد الله الدروبي، كما حاول الضابط السابق (ن.م) الانتحار بقطع شريان يده اليسرى في أحد أقبية التعذيب، تخلصاً من الحياة، وقد أنقذ وهو في الرمق الأخير عندما شاهد حارسه دمه يسيل من تحت باب زنزانته، وقد أفرج السراج عنه بعد وساطتي عنده من أجله، وهو من دورتنا في الحرية، وكذلك الضابط السابق الفلسطيني (ع.ي) وهذا من ضباطي عندما كنا في الخطوط الأمامية بالجيبة، وغيرهم كثيرون عذبوا بيد المخابرات عذاباً لا يحتمله بنو البشر، ولا الحيوانات. وكانت حادثة تذيب الشيوعي فرج الله المحلو بالأسيد حديث المجتمعات المحلية والإذاعات والصحف الأجنبية.

زد على ذلك:

١- أن قانون الإصلاح الزراعي، الذي صدر حديثاً قد أضر كثيراً بالزراعة والمزارعين وأن خلف صدره كان فلان من الاشتراكيين بقصد الإضرار بخصومه، وأن وزير الإصلاح الزراعي ينفذه بانتقام وحقد، وكان الناس يشبهون المشروع الواسع الناحج زراعياً، الذي أصابه الإصلاح، وأنزعت ملكيته من صاحبه ليوزع على آخرين، بالسجادة العجمية الفاخرة، التي تقاسمها ورثتها الجهلة بتقسيمها إلى قطع، ليأخذ كل واحد نصيبه من الإرث، وأن المشروع لم يلتفت إلى أملاك الدولة الشاسعة الواسعة التي تحتاج فعلاً إلى إصلاح ولم يهرها أي تفكير أو انتباه.

٢- إن كثيراً من الصناعيين والتجار يُصقون أعمالهم ويغلقون مصانهم ويسحبون أموالهم من البنوك، استعداداً للرحيل بها إلى خارج الجمهورية العربية المتحدة، حيث يطمقون إليها وإلى استثمارها، بعد صدور قرارات التأميم الارتجالية، بقصد التشفي والانتقام ممن أصابتهم هذه القرارات، كما كانت موضع انتقاد وتجريح وتندر بعد أن ظهر بأن عدد المساهمين، وجلهم من النساء أو المعوزين، في بعض الشركات التي أُمست، يزيد على عدد عمالها.

وأن وزير الاقتصاد السوري، هبطت عليه الثروة فجأة بعثوره على كثر في وزارته، بحجبه العوز والفاقة مع أوليه وعياله، وأنه أسر إلى بعض معارفه ببيع أسهمهم في الشركات المساهمة قبل أيام من التأميم.

٣- اعتصم ممثلو نقابات العمال في ١٩٦١/٩/٢٠، بدار اتحادهم العام، وأسمعوا

وزير العمل المصري، كمال الدين رفعت، أعنف الكلام، لمحاظلتهم وتسويقهم في طلباتهم وشكواهم مما يكابدون، وهددوه بإضراب عام في جميع مدن الإقليم، وحتلوه رسالة إلى الرئيس عبد الناصر ليتدارك الموقف قبل فوات الأوان.

وفي اليوم نفسه التقى وفد منهم المشير عامر وصارحوه بما هم عازمون عليه، مما جعلهم ملاحقين مراقبين من رجال السلطة والمباحث.

٤- انتدب كثير من الضباط السوريين المرموقين وكذلك الحزبيين إلى الأقليم المصري للتخلص منهم تدريجياً بعد تمويدهم حياة الإهمال والهوان. وأن استخدام زملائهم من المصريين بدلاً عنهم كان لإحكام القبضة والسيطرة على الأحوال في هذا الإقليم. هذه أمثلة عابرة على معاناة مواطني الإقليم السوري.

في ١٩٦١/٩/٢٢، على ما أذكر، زارني في مقر قيادتي بمدينة خالد بن الوليد (حمص) للسلام والإعلام، رئيس وبعض أعضاء لجنة مشكلة من ضباط سوريين ومصريين، برئاسة اللواء عبد الكريم زهر الدين، رئيس هيئة الإمداد والتموين، وأثناء الحديث علمت منه بأنهم مكلفون بزيارة مخافر الحدود، دون أن يقوموا بأية زيارة لمخافر حدود منطقتي، مع الأفطار المجاورة، ولم يجر بيني وبينهم حديث غير عادي، كما لم يشترك بعض الأعضاء المصريين بهذه الزيارة، لأنه كان مشغولاً عنها بزيارة جماعته في حمص. والذي أظنه بعد حصول ما حدث بعد أيام، بأن المهمة المعلنة كانت صورية لأنها كانت برئاسة شخص لا علاقة له وبوظيفته بهذا مهمة، ولا يستطيع السيطرة على أعضائها أثناء التنقل والتجوال واستشفاف خلفيات تصرفاتهم واتصالاتهم، وأن المهمة الحقيقية كانت تمكين ضباط مصريين معتمدين من القيادة بدمشق، من الاتصال الشخصي بزملائهم المنتشرين في جميع مدن الإقليم الشمالي، لأغراض معينة مع تمويدهم ببعض ضباط سوريين، وخاصة بعد أن ظهر بأن مؤامرة الانفصال والإعداد لها لم يكونوا خافيين كلياً عن بعض المسؤولين في القيادة بدمشق.

في شهر أيلول ١٩٦١ سافر من دمشق إلى القاهرة، المشير عبد الحكيم عامر والعقيد عبد الحميد السراج، شكرهما، وتحت ضغط من قادرين، يرافقهما عبد القادر حاتم، بطائرة واحدة لمقابلة الرئيس عبد الناصر، لحل خلافاتهما التي كانت معلنة ومعروفة من كثيرين.

إقالة عبد الحميد السراج:

بعد أيام عاد السراج مستقلاً من وظائفه كما عاد عامر مزوداً بصلاحيات أوسع واعتماد أكبر بعد صراع مرير بينهما.

شُكِّت يد عبد الحميد السراج الحديدية باستقالته، والتي كان قد رفعها في وجه السوريين قبل الوحدة، عندما كان رئيساً للشعبة الثانية في الجيش، والتي اشتدت خلالها بدعم كبير من رئيس الجمهورية العربية المتحدة عندما عينه وزيراً للداخلية الأقليم السوري، مطلق الصلاحية، بالإضافة إليها فيما بعد رئيساً للمجلس التنفيذي السوري ووزير دولة في الجمهورية المتحدة في آن واحد.

أسرع خصمه عبد الحكيم عامر إلى إحكام قبضته والسيطرة بدلاً عنه، دون نجاح يذكر، وسمى لكسب ثقة المواطنين السوريين بعد تأخر، وإقدامه على:

١- حل أجهزة مخابرات السراج وختم مقارها بالشمع الأحمر ونقل ضباطها إلى الأقليم الجنوبي، وهم السباعي وأدهم والخطيب وحكيم وعبارة وحاج حسين والبيطار والجزماتي ودقاق والأحذب ومسوتي وشريتح وآخرون غيرهم، فمنهم من نفذ، ومنهم من عصى، كما أخفى رأسهم في أحد أديرة حمص.

٢- إعطاء الأوامر بإخلاء سبيل مساجين السراج الموقوفين بأوامر عرفية أو بدونها والذين لم يكن توقيفهم بموجب مذكرات قضائية أصولية، وكان لهذا الإجراء وقعه الحسن وتأثيره الطيب في نفوس المواطنين عامة، مما أثار غضب السراج وجماعته.

٣- استنفار بعض قطعات الجيش الضاربة وبخاصة المحيطة بدمشق وفيها، كما استنفر عناصر المخابرات المصرية المنتشرة في جميع أنحاء الإقليم السوري.

٤- استنفار ضباط قيادة الجيش وعلى رأسهم الفريق جمال فيصل وهو سوري، ورئيس أركانه المصري اللواء أنور القاضي، والسوري اللواء فيليب صوابا رئيس عمليات الجيش، وكل من العقلاء المصريين النافذين أحمد زكي عبد الحميد وأحمد علوي وأحمد نافع وغيرهم وكذلك السوريين محمد استنبولي، رئيس شعبة المخابرات، وجاسم علوان قائد اللواء ٧٢ النموذجي المتمركز بقطنا، والذي كان لواءه محطاً للأمال والرجاء في الوقوف في وجه الانقلابات، والذي قام من خلف ظهره، ودون أن يدري، باحتلال دمشق قبل بزوغ الشمس، وتطويق قيادة الجيش بما فيها من المستترفين، وكانوا الصيد السمين، لفرض إرادة الانقلابيين الجدد، بقيادة رئيس أركانه المقدم مهيب الهندي.

وقد كان علوان وقتها في مكتب رئيس شعبة المخابرات الاستنبولي يتناولان طعام الإفطار معاً، كما كان داخل مقر قيادة الجيش المشير عامر وجميع أركانه ومعاونيه من المصريين والسوريين وجميع الوزراء الذين كانوا وما زالوا عسكرياً باسم وزير وهم طعمه وحندي وصوفي وجادو.

٥- تشكيل جهاز مخابرات جديد بصورة مستعجلة برئاسة العقيد السوري راشد قطيبي، وقيل يومئذ لأنه كان العميل السوري الرئيسي لجهاز المخابرات المصرية على الضباط السوريين وعلى قيادة الجيش الأول في الإقليم السوري.

لم تستسلم عناصر السراج أولاً وهو ثانياً لهذه الإجراءات، فتحركت عناصر من مخابراته وآخرون من الاتحاد القومي، وكان هو رئيسهم في الإقليم الشمالي، وبعض النقابات، بشكل تظاهرات وتجمعات، ووزعت صورته والتفت حوله مستنكرة إقالته، خوفاً على مكاسبها وعلى رقابها فيما بعد، مما أحنق المشير، وبدأت بإقناع السراج بأن عبد الناصر أقاله من وظيفته وليس بمقدوره إقالته من الاتحاد القومي لأنه منتخب.

وكان على رأس هذه الزمر اللواء محمد الجراح، قائد عام قوى الأمن الداخلي في سورية والدكتور شكري فيصل والمحاميان زهير الميداني ورشاد جنان والمهندس وليد ملحس وعدنان مبارك وممدوح رحمون من القوميين العرب، وعصام الدلايني من جماعة فيصل العملي سابقاً، وبكري المرادي، صاحب جريدة الشام سابقاً ورئيس المكتب الصحفي في الاتحاد القومي وغيرهم، وغيرهم كثيرون.

وللحقيقة فإن السراج وقف في وجههم أولاً، ثم أضحى على شاكلتهم وعلى رأسهم إلى أن اعتقله الانفصاليون ظهر ١٩٦١/٩/٢٨، خوفاً منه على حركتهم، ثم أدخلوا سبيله بطلب من حيدر كزبري ليعتقلوه ثانية بعد أربع وعشرين ساعة وكان مختبئاً في دار أحد أنسابه ووضعوه في سجن المزة العسكري انتظاراً لمحاكمته.

كانت أياً ما مزعجة للمشير وخلاته بسبب تصرفات السراج وجماعته، لذلك أخذ يعدّ العدة لضربهم وإصدار القرارات للسيطرة على الوضع وإحكام قبضته إلى أن فوجيء بما هو أدهى وأمر.

اليوم الأول من الانفصال:

في ساعة مبكرة جداً من فجر ٢٨/أيلول/١٩٦١ أيقظني من نومي أيضاً هاتف من دمشق، لأتلقى أمراً من اللواء أنور القاضي بتسيير كتية الدبابات المستنفرة من اللواء المدرع الخامس، بالسرعة الكلية، باتجاه دمشق، بكامل عتادها وسلاحها ورجالها، مع اتخاذ تدابير الحيلة والأمن منذ خروجها من معسكرها في حمص.

عند وصول طليعتها إلى مرتفعات علراء، على مشارف دمشق شمالاً وعلى بعد ثلاثين كيلو متراً منها تقريباً، يتوجب على أمرها التوقف، والإتصال هاتفياً من مستودعات الجيش

فيها، لتلقي الأوامر اللاحقة من اللواء أنور القاضي، رئيس الأركان العامة، الذي أوصاني الإهتمام بالتنفيذ شخصياً.

هتفت إلى العقيد قائد اللواء المدرع، الذي يبيت في فندق رغدان حمص بصورة دائمة، وطلبت منه اللحاق بي فوراً إلى مقر لوائه (٣ كيلو متر تقريباً جنوب مدينة حمص)، في ثكنة خالد بن الوليد، حيث أبلغته شفاهاً أمر رئيس الأركان العامة، ثم أتبعته بأمر خطي لأسجل عليه ساعة ودقيقة إصدار أمري إليه وذلك على ورقة من دفتر كان على طاولة التي كنت أجلس خلفها، ثم بدأ هو بإعطاء أوامره بالتنفيذ وعلى مشهد ومسمع مني.

إتصلت هاتفياً من مكان جلوسي بالفريق قائد الجيش الأول لأحيطه علماً بأوامر رئيس أركانه ولأستطلع الموقف منه، أمرني بتحريك كامل اللواء بسرعة أيضاً باتجاه دمشق، ولما أبلغته عدم وجود حاملات ذهابات كافية، وأن معظم عناصر اللواء في بيوتهم.. قال: «أجمعهم وحرك اللواء على السلاسل...» (مما يتلف أسفلت الطريق والسلاسل معاً، والمسافة بين حمص ودمشق ١٦٠ كم تقريباً...) ولفت انتباهي وجعلني بتفكير دائم. ولأستوضح عن الإجراءات الواجب اتخاذها في باقي القطعات الموجودة تحت أمرتي، وكانت تقدر بخمسة ألوية، ما دام الوضع بهذه الخطورة، وقد نتعرض لعمليات جوية وإنزال أو تخريب أو غرق عن طريق لبنان.

طلبت قائد الجيش على الهاتف مجدداً.. أبلغني عامل المقسم بأن خط الهاتف، مع دمشق، مشغول بين قائد الجيش وبين أحد ضباطي، هو العميد وهيب رفاعي مدير مدارس ضباط الصف، وبعد انتظار بسيط طلبت دمشق ثانية فقيل لي: بأن الخط ما زال مشغولاً، وهذه المرة بين الوزير العقيد أحمد حنيدي والعميد وهيب رفاعي، وكلاهما من رفاقي ومن عداد دورتي في الكلية الحربية، والأول من أبناء محافظة دير الزور، والثاني وكذلك قائد الجيش من أبناء مدينة حمص.

شعرت بأن الأمور غير طبيعية وأنها غير التي أخبرني عنها قائد الجيش، بوجود اشتباكات بسيطة على الحدود. طلبت إلى عامل المقسم، للأفضلية، قطع الإتصال الهاتفي عن شاغله ووصلني بفائد الجيش... فقطع الإتصال كلياً مع دمشق.

أمرت العقيد طباع بمتابعة التحضير دون البدء بالحركة والسير باتجاه دمشق قبل أمر جديد مني، وغادرت مكتبتي إلى مقر قيادتي في مدينة حمص، بغية الإتصال لاسلكياً مع القادة بدمشق، ولعدم تمكيني من هذا الاتصال، استقدمت رئيس مخابرات المنطقة عندي، الرائد بسام عبد النور، لأستوضحه عما عنده، ولعلم وجود شيء لديه، طلبت إليه

الإتيان بعنصر جيد وذكي من عناصره لإرساله إلى دمشق للاستطلاع، (كما تقضي الأصول العسكرية، عندما تنقطع الاتصالات السلكية واللاسلكية مع القيادة العليا)، وأرى أن لا يكون ضابطاً لكي لا يلفت الانتباه.

زودت هذا العنصر، وهو المساعد محمود عسكر، بسيارة عسكرية جيب وأرفقته برقيب وجندي وأمر مهمة خطي، صوري، مآله تسليم جندي مطلوب من القضاء العسكري إلى سجن المزة بدمشق، وأمرته شفاهاً بالاستطلاع عما يدور في دمشق والاتصال إن أمكن مع قائد الجيش أو رئيس أركانه بواسطة رئيس الشرطة العسكرية، العقيد عبد المولى حجه، وهذا من حمص مدينة قائد الجيش، لاستطلاع الموقف من أحدهما، ولأنصرف على ضوءه في منطقتي.

سألت الرفاعي عن أخباره فقال لي: «بأن قائد الجيش سأله عن الوضع في حمص، فأجابه «بأن كل شيء عادي» وطلب إليه إخباره إن ظهر شيء غير ذلك، ثم تحدث معه الوزير أحمد حنيد بالمعنى نفسه، عندما انقطع الاتصال الهاتفي بينهما.

قبل عودة هذا الموفد من مهمته، بدأت إذاعة دمشق تذيع الموسيقى العسكرية والأناشيد الحماسية ثم أذاعت البلاغ رقم (١) وهذا نصه:

بلاغ رقم واحد:

بسم الله الرحمن الرحيم

في صباح هذا اليوم قام جيشكم الذي كان دائماً وسيبقى أبداً دعامة وطنية راسخة، قام للحفاظ على أرض الوطن وسلامته وحرية وكرامته، قام لإزالة الفساد والظلم ورد الحقوق الشرعية للشعب، وإننا نعلن أن هذه الانتفاضة لإزالة الفساد والظلم ورد الحقوق الشرعية للشعب وإننا إذ نعلن أن هذه الانتفاضة الوطنية لا صلة لها بشخص أو فئة معينة، وإنما هي حركة هدفها تصحيح الأوضاع غير الشرعية.

لها أبها الشعب العربي ثقي بجيشك فإننا أقرباء بعون الله تعالى، وإننا قد طرقتنا كل باب للإصلاح قبل أن تنفجر ولم نجد وسيلة للتحرر من المستغلين، واتباع طريق الحرية، إلا القوة لكي تماد للشعب حرية وللجيش كرامته.

القيادة العربية الثورية العليا للقوات المسلحة

بعد سماع هدير الموسيقى العسكرية من راديو دمشق التي اعتدنا عليها تسبق كل انقلاب عسكري، وبعد سماع البلاغ رقم (١) الأنف الذكر، تيقنت بدون أدنى شك، بأن انقلاباً عسكرياً وقع في دمشق الأمر الذي فرض عليّ ضرورة اتخاذ تدابير استثنائية، بما يتعلق بقيادتي وشخصي لكي لا أفقد الزمام من يدي وتدب الفوضى في منطقتي، لأنني

مفاجاً بهذا الحدث الخطير ولأن عنصرين مسلحين من المتآمرين، وبمباغنة خاطفة يستطعمان عمل عملهما واعتقال أكبر الضباط رتبة ومركزاً وأكثرهم بأساً، وبخاصة لمن هو على غير علم مسبق بالحدث، وعلى غير اتفاق مع أحد، وهذا ما حصل مع كثير من القادة في حركات مماثلة، وكانوا ضحية تقصيرهم بعدم اتخاذ التدابير الضرورية والحيطة الواجبة.

حجز الضباط المصريين:

استدعيت ناظر موقع حمص، العقيد فيصل نوري الحسيني، وهو من الضباط القدامى المتمرسين بالمسكرة، وكان فيما مضى رئيسي وقائد فوجي عندما كنت أمراً لسرية مشاة في الجبهة السورية الفلسطينية، قطاع جسر بنات يعقوب - تل مشنوق، ومن أبناء دورة الفريق قائد الجيش في الكلية العسكرية، وأمرته بإحكام الحراسة على مقر قيادتي بواسطة مفرزة شرطتنا العسكرية، بعد تعزيزها بعناصر سميتها له، وتهيئة وحدة حراسة وخدمات قيادة المنطقة بكامل أسلحتها ووضعها بالقرب من مدخل مقر قيادتي، لتكونا جاهزتين لتلقي الأوامر مني مباشرة عن طريق ضباط خلوقة أسندت لقيادتهما إليه وهو الرائد كمال مقصوفة، وكان أحد مرؤوستي عندما كنت مديراً عاماً لمؤسسة معامل الدفاع، كما كلفت ضباطها بمهمات جديدة مقنعة، وأمرت بعدم اقتراب أو دخول أي شخص، عسكرياً أو مدنياً إلى مقر قيادتي قبل أخذ موافقتي بالذات، وبدون سلاح.

أمرت قادة الألوية والقطعات والوحدات المستقلة، الموجودين في موقع حمص، بالمجيء وجميع ضباطهم، ما عدا واحداً مناوباً في كل وحدة، إلى نادي ضباط الموقع، للتباحث بالحدث وأمر الساعة، (نادي الضباط وحديقته مجاوران لبناء قيادتي) وعند إبلاغي التمام شملهم، أمرت الرائد مقصوفة، الإحاطة بالنادي وحديقته بالقوة التي وضعتها تحت أمرته وبعدم السماح لأي ضابط من الإقليم الجنوبي، مهما كانت الأسباب بالمغادرة، دخلت النادي، بعد اتخاذ الإجراءات العسكرية المعتادة، وخاطبتهم بقولي:

«لقد سمعتم كما سمعتم بأن أحداً مفاجئة وقعت في دمشق، ومنعاً لأية احتكاكات أو مضاعفات لا نريدها جميعاً، قررت فصل ضباط الإقليمين عن بعضهم، ربما تتوضح الأمور، وأن نادي الضباط محاط بالجنود وأعطيتم الأوامر خطياً بقمع كل مخالفة لأوامري بمنتهى الشدة. على ضباط الإقليم الشمالي العودة إلى قطعاتهم وعلى ضباط الإقليم الجنوبي - المصري - عدم مغادرة النادي، والكل يعرف بأن جميع ضباط الصف والأفراد في كل الوحدات هم من الإقليم السوري، وأن أي إخلال ليس في صالح أحد».

أراد أحدهم من الإقليم المصري، المقدم بسيوني على ما أتذكر، أن يسمعي صوته ويثبت وجوده، فقاطعته بقولي..... إن أوامري لا تحتل أي نقاش على الإطلاق ولا أسمح بغير تنفيذها، أنتم وعالاتكم تحت مسؤوليتي وأمانة بعثتي، أطلب إلى الجميع الخلود إلى السكنية والهدوء، يمكنكم متابعة الأخبار من راديو النادي، أمل أن لا تضطروني إلى إجراء أشد، ثقوا بأن قراراتي نابعة من مصلحة الجميع دون تفریق أو سابق تصميم.

تدابير استثنائية:

عدتُ إلى مكنتي وأصدرت الأوامر بالهاتف ومن ثم بُعثها خطياً، بتشديد الحراسة على جميع ثكنات المنطقة ومنع دخول ضباط الإقليم الجنوبي إليها أو الاقتراب منها، وأعلنت الاستنفار في قطعاتها ومنع إعطاء الإجازات إلا في حدود ١٠٪ من التعداد وللحالات الاضطرابية فقط، والاتصال معي عند كل طارئ دون تأخير، ووضعت خطوط الهاتف، وبخاصة بين قطعات حمص والمنطقة، تحت الرقابة والتسجيل وقد كلفت بهذه المهمة الملازم زعيم وهو ضابط صف سابق ذكي وفهم.

وضعت خطة طوارئ المنطقة موضع التنفيذ وسيرت دوريات مختلطة من الشرطة العسكرية والمدنية في مدينتي حمص وحماه، وعسكرية في موقعي تدمر وتلكلخ، لمنع أي تظاهرة أو إخلال بالأمن العام قبل استفحاله.

كما ظهر لي بأنّ رسولي إلى قائد الجيش قد أوقف، عند مركز سوق المجندين بالقטיפه وهو في طريقه إلى دمشق، من قبل عناصر الضابط المستدعي للخدمة بعد تسريحه، العقيد فرحان الجرّماني الذي حاول معرفة حقيقة مهمة رسولي فلم يفلح.

ثم أرسل لي الجرّماني ضابطاً من عنده للتنسيق معي، حسب قوله، وأنه حاضر لتنفيذ أوامري دعماً للحركة فردته رداً غير جميل وقلت له:

«بلغ رئيسك بأننا ما زلنا في جيش له قواعده وانضباطه وأنصح به بعدم ولوج هكذا أسلوب معي أو مع غيري».

على أثر صدور البلاغ التاسع الشهير، خففت بعض الإجراءات، وسمحت لبعض المصريين بالذهاب إلى دورهم على أن لا يخرجوا منها حتى إشعار آخر، أما الذين لهم شأن أو مراكز رئيسة فقد أبقيتهم بالنادي، إلى أن جرى ترحيلهم إلى دمشق، مع آخرين بقوافل منتظمة، ومنها إلى القاهرة عن طريق بيروت بمرافق بإشراف عنصرى الجامعة العربية بدمشق، الدكتور عبد الكريم المالحى والسيد سيد نوفل.

لقد كان عدد الضباط المصريين في المنطقة الوسطى، يقارب ثلث موجودها من جميع الضباط، وهم أكثر تواصلاً وجميعهم عقد خاص من الارتباط والأوامر، ويشغلون مراكز مميزة مع تفاهم واضح فيما بينهم، ومع ذلك لا يستطيعون السيطرة أو تحريك قطعة عسكرية واحدة من خلف القادة السوريين، وبخاصة عند حصول قلاقل، لأن جميع ضباط الصف والأفراد كانوا من الأقليم الشمالي.

سارت الأمور بشكل جيد في منطقتي، رغم خفايا بعض النفوس، ولم يعكرها حادث هام، ودون أن تطلق رصاصة واحدة ذات نتيجة، أو يقع قتيل أو جريح واحد ودون الاضطراب لاعتقال أو توقيف عنيف عندي.

الحادث الوحيد البسيط الذي حصل عندي هو اتفاق قائد فرج المدفعية المضادة للطائرات المتمركزة في موقع تدمر، النقيب ياسر تلاوي السوري، مع معاونه المصري، اللذين اتفقا فيما بينهما على قطع الاتصال مع خارج ثكنتهما وإغلاق مداخنها بانتظار تتطور الأحداث التي لا يرغبان المساهمة فيها.

أمرت قائد موقع تدمر، الذي أبلغني الخبر، بالمراقبة والحذر اليقظ وإخباري عن كل حركة تصدر عن هذا الفوج، (المسافة بين تدمر وحمص ١٧٠ كم تقريباً)، وبعد ثمان وأربعين ساعة انتهى هذا الحادث بدون ذيول، واتخذتُ الإجراء اللازم بما يتناسب مع هذا التصرف.

خواص المنطقة العسكرية الوسطى:

تتميز المنطقة الوسطى بموقعها الاستراتيجي بالنسبة لباقي المناطق العسكرية السورية، كما تتميز بما يوجد فيها عادة من قطعات عسكرية، نوعاً وكماً، ولها الكلمة الفصل على الغالب في الأحداث العسكرية الداخلية والانقلابية بخاصة، وقد ظهر ذلك جلياً في الانقلاب على العميد أدهب الشيشكلي الذي قرر الرحيل عن سورية بعد قول قائد منطقته له، وقتل العميد محمود شوكت: «أنصحك بالرحيل»، ورحل بعد أن كان قد هباً بعض قطعات الجيش الموجودة في دمشق وفي السويداء للإتجاه بها إلى حلب بقيادة العميد رسمي القدسي، لضرب الذين أعلنوا الانقلاب عليه بدءاً من حلب، وبعد أن أبلغه بلغم جسر سد الرستن لنفسه بوجه القطعات عند قدومها من دمشق.

لا سهيل للوصول إلى المناطق الشمالية والساحلية والشرقية، إلا عن طريقها، وكذلك الوصول من هذه المناطق الثلاث إلى جنوب سورية عن غير محاورها وبعد موافقة قائدها.

أخلدت الاتصالات الهاتفية منذ الصباح، بعد ذبوع خبر الانقلاب، وكانت غير مقطوعة

مع الشمال والساحل، تنهال علي من قائد المنطقة الشمالية في حلب، العميد حكمت الداية ومن قائد المنطقة الشرقية، العميد صالح مغربية في دير الزور، ومن قائد المنطقة الساحلية بالوكالة في اللاذقية العقيد كاظم زيتونة، شارحين الموقف عندهم ويستفسرون عنه، عندي، وفي دمشق، وما هو موقعي من أحداثها؟ فكان جوابي الدائم أن الاتصال مع دمشق مقطوع وليس عندي أكثر من الذي نسمعه جميعاً من الراديو، وأني أعمل على تعزيز السيطرة على قطعتي، لكنني فوجئت بما حدث، وأنتي أجهل من هو مع، ومن هو ضد، أحاول أن أكون يقطاً إلى أبعد حد.

بعد إعلان راديو دمشق تسمية قادة المناطق، أعلى سلطة مدنية في مناطقهم بالإضافة إلى كونهم أصلاً أعلى سلطة عسكرية فيها، فُتح خط هاتف دمشق ليكلمني منه العميد عبد الغني دهمان مستفسراً عن الوضع عندي مع رجائه لي باعتقال السراج إن جاء إلى حمص بطريقه إلى حماه، مع طلب إعطاء برقية تأييد لهم على عملهم فانفجرت عليه بقولي:

ليس عندي ما أستطيع بواسطته إعلان تأييد أو استنكاره.

لقد قطعتم عني كل اتصال، فوعدني بإعادة الاتصالات المقطوعة، ثم أعقبه بالكلام العميد فيصل سري الحسيني طالباً إلي إرسال كتيبة مشاة من عندي إلى اللاذقية تعزيزاً لقواتها، بوصفه رئيساً لعمليات الجيش، التي استلمها خلفاً للواء فيليب صوايا.

عاد الاتصال السلبي واللاسلكي بيني وبين مقر قيادة الجيش بدمشق، ولم تصدر عني إطلاقاً برقية تأييد أو استنكار، والقول غير ذلك هو محض اختلاق، وتسجيلات وزارة الإعلام السورية والإذاعات العالمية شاهدة على ذلك.

نشرت خمس دبابات على تقاطع طريق دمشق حمص وطريق تدمر - حمص لمراقبة ومعرفة القادمين من دمشق أو من تدمر، ولتقف في وجه فوج تدمر إن حاول المجيء إلى حمص أو فكر قائده بعمل شيء، رغم أن هذا مستبعد، أما الحيلة فضرورية دوماً، ولم يأت السراج ولم يتحرك عصفور ولا باز من تدمر.

كانت البلاغات الثورية تتلاحق وأكثرها شهرة البلاغ رقم (٩)، الذي كان عبارة بيبضاء لتغطية نوابا سوداء، وهذا نصه:

البلاغ رقم (٩):

أيها الأخوة المواطنين، إن القيادة الحرة الثورية العليا للقوات المسلحة التي دفعها الشعور بالخوف على وحدة الصف العربي وحماشها للقومية العربية وتأييدها ودفاعها عن مقوماتها تعلن للشعب العربي الكريم أنها لا تنوي

المس بما أحرزته القومية العربية من انتصارات وتعلن أنها لمست عناصر مخربة انتهازية تمد يد الإساءة لقوميتها، فقامت بحركتها المباركة تلبية لرغبة الشعب العربي وآماله وأهدافه.

وإنها عرضت قضايا الجيش وأهدافه على سيادة المشير عبد الحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة الذي تفهم أمور الجيش على حقيقتها واتخذ الإجراءات المناسبة لحلها، لصالح وحدة وقوة الجمهورية العربية المتحدة.

وقد عادت الأمور إلى مجراها الطبيعي اعتماداً على تقهها بحكمة القائد العام للقوات المسلحة وقائد الجيش الأول اللذين يحققان أهداف القوات المسلحة والجمهورية العربية المتحدة.

أعقب صدور هذا البلاغ خلل كبير بين الصفوف، بابتهاج واضح من المستكرين لحوادث يوم ٢٨/أيلول/١٩٦١، وشراسة أوضح من مؤيديها، فالبعض من العسكر بدمشق هدد بقصف القيادة على رؤوس من فيها إن استمروا على السير وفق البلاغ رقم (٩)، والبعض خرج بمظاهرات التأييد للوحدة وديمومتها، وآخرون أعادوا تعليق صور عبد الناصر بعد إنزالها.

إن إذاعة هذا البلاغ في ذلك الوقت بالذات وقبل الإنفاق الثابت المبرم مع المشير عامر والرئيس عبد الناصر، ليس فيه شيء من الحكمة والتعقل، وبدل على سطحية القيمين على الأمور، ولما استوضح أسبابه وملابساته فيما بعد، قال لي أكثر من واحد منهم: بأن حركتهم لم تكن تستهدف انفصلاً على الإطلاق، وإنما إعادة الأمور إلى مسارها السليم، ورفع الحيف عن أبناء الإقليم السوري وعلى هذا جرى الحديث والإنفاق مع المشير قبل صدور هذا البلاغ، على أن يجري الإصلاح بهديه وإرشاده.

وعلى أن يبقى جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية بإقليميهما، والمشير عبد الحكيم عامر قائداً عاماً لقواتها المسلحة، والفريق جمال فيصل قائداً للجيش الأول فيها، وأن تشكل قيادته من ضباط سوريين فقط.

وقد شكلت القيادة فعلاً من اللواء فيليب صوبايا رئيساً لأركان الجيش الأول، والعقيد جاسم علوان رئيساً لشعبة العمليات، والعقيد حسين قاضي رئيساً لشعبة التنظيم والإدارة والعقيد راشد قطيبي رئيساً لشعبة المخازنات، وهذا التشكيل اقترحه ضباط الحركة على المشير الذي وافق عليه، وليس بينهم ضابط دمشقي واحد.

كما جرى الإنفاق بين ضباط الحركة والمشير عامر على:

١- ترحيل قسم من الضباط المصريين إلى مصر، وإعادة قسم من الضباط السوريين إلى سورية بتنسيب من القيادة الجديدة.

٢- إسناد وظائف للضباط السوريين في مصر، وللضباط المصريين في سورية بالعدد

نفسه والمستوى والرتبة إن أمكن.

٣- إصدار بلاغ عن ضبط الحركة بدمشق ينهون بموجبه جميع الإجراءات التي أقدموا عليها وقد صدر البلاغ رقم (٩) من أجل ذلك.

٤- إصدار بلاغ من المشير يتعهد بموجبه أمام الرأي العام بطي صفحة هذه الأحداث مع تعهده بعدم مساهلة أحد عنها أبداً.

بعد صدور البلاغ رقم (٩) رفض عامر إصدار بلاغه قبل الإتصال مع الرئيس عبد الناصر وأخذ موافقته على كل ما اتفق عليه.

فُتح خط اللاسلكي بين المشير بدمشق وبين الرئيس عبد الناصر في القاهرة، الذي رفض رأساً الموافقة على أي شيء بانفعال شديد وقال له: «لإزاي توافق؟ سنطبق الخطة».

وكان هذا الإتصال برقابة وتحت سمع أحد ضباط الحركة، لذلك تقرر ترحيل المشير من دمشق وقطع كل اتصال مع القاهرة وإصدار البلاغ رقم (١٠) الذي ألغى البلاغ السابق وهذا نصه:

البلاغ رقم (١٠):

إن القيادة العربية الثورية العليا للقوات المسلحة تملن للشعب العربي أنها لدى اتصالها بالمشير عامر وعدها بالقضاء على الانتهازين والمغربين مما دعاها لإذاعة بلاغها رقم (٩) ولكن ما لبث المشير أن نكث بوعده. لذلك وحرصاً من القيادة الثورية على انتصارات الشعب العربي والقومية العربية تملن للشعب اعتبار بلاغها رقم (٩) لاغياً وهي تملن بأنها وضعت يدها على كافة الأمور وتعاهد الله والوطن على حماية سلامة الأمة وصيانة حقوقها والحفاظ على كرامتها والقيادة الثورية لها من الثقة يوحي الشعب ما يمنع المأجورين والانتهازين أينما وجدوا أن يندسوا بين صفوفه، فالحركة من الشعب إلى الشعب.

قرار انفعالي أضاع نصف الجمهورية:

كثيراً ما تكون خطيئة رأس الدولة أكبر من الجريمة لما يترتب عليها من نتائج عاجلاً أم آجلاً على الوطن كله.

لقد كان جواب الرئيس عبد الناصر وقراره للمشير عامر، انفعالياً خالياً من الحكمة المنشودة والضرورية في شؤون الدولة والوطن المصرية. وكان من المفروض في مثل هذه الأحوال السيطرة على الأعصاب والأهواء، ولو لدقائق وذلك:

١- بالسكوت أو طلب التريث بإعطاء الجواب ليكون سليماً بعد تفكير، ديمقراطياً بعد استشارة، لا ديكتاتورياً من واحد أحد.

٢- أو بالموافقة على عرض المشير وطلبه، بدون تردد، لأنه معتمده في الإقليم الشمالي وهو أدنى بما يجري فيه وقتله، أو بعد اتصال جديد، غير متأخر، ومن ثم يكون لكل حادث حديث.

٣- أو بطلب مجيء موفد أو وفد إليه، بعد تطمين إذا لزم والمشير عامر كان بدمشق، للباحث ومن ثم إعطاء القرار بعد تأنُّ وبعد الكشف عن النوايا والخلفيات.

٤- أو إعلان قراره بالمجيء شخصياً لمعالجة الحادث الخطير على أرض الواقع، مهما كانت النتائج الشخصية والعامة، لأنها مسؤوليته وهي على كاهله دون سواء، وللرئيس عبد الناصر آخذ ما ليس لغيره على الإطلاق، على كل الأصعدة الإيجابية وبخاصة من محبة وتأييد لم يسبق لهما مثيل من الشعبية والمحبة.

٥- أو بجواب عسكري مسلح منتج وحاسم للمحافظة على أراضي الجمهورية العربية المتحدة، بُرأ بقتله ومحبته، وهذا برأيي أسوأ الحلول وقتها، رغم أنها عملية جراحية خطيرة، كان لا بد منها ولا مناص من الإقدام عليها للمحافظة على حياة الجمهورية العربية المتحدة. وآخر الدواء الكي.

وليس كما فعل سيادته بقوات هزيلة عززت الانفصال بدلاً من القضاء عليه، وذلك عندما أرسل عدداً قليلاً من المظليين، دون متابعة، وقطعات عسكرية منقولة بحراً، استعادها من منتصف الطريق، لأسباب ما زالت حقيقتها مجهولة، قبل أداء مهمتها التي اتبناها لها.

لقد تساءلت يوماً وما زلت، ماذا سيكون موقف الرئيس عبد الناصر لو أعلنت محافظة الاسكندرية أو محافظة أسوان الانفصال عن القاهرة؟ وهل سيكون موقفه عينه، كما فعل بالإقليم الشمالي من جمهوريته؟ أم أن هناك أموراً غالبة ليست بمستوى تفكيرنا ولا تدرك بعقولنا؟ لقد أضاع، رحمه الله، السودان فيما سبق، بتصرفات الصاغ صلاح سالم، كما أضاع الإقليم الشمالي بشخص المشير عبد الحكيم عامر.

باعقادي المتواضع، كان قرار الرئيس عبد الناصر للمشير عامر أكبر خطيئة ارتكبها في حياته على صعيد الأمة العربية كلها وعلى صعيد آمالها، دونها جميع الأخطاء الأخرى، بدليل النتائج، ولو تصرف يوماً برعي مسؤول وببرودة أعصاب لما انتهى هذا الحادث الخطير في القوات المسلحة الشمالية إلى انفصال.

كم ألحقت وتلحق الديكتاتوريات، المكشوفة أو الساترة لعوراتها بثوب ديمقراطي خادع لصاحبه فقط، من بلاء شعربها في جميع الأحوال؟؟

قد يقول قائل بأن الانتقاد والتجريح بعد سنوات سهل يسير، ولهذا أجيب، بأن قرار عبد الناصر الذي رفعناه فوق جميع رجالات عصره من العرب بدون استثناء، وبإبعاده مباينة لم يسبق لها مثيل، لم يكن على المستوى الذي رفعناه إليه قومياً، وبأن عمق الجراح على قدر ضياع الآمال وما يسبب من أوجاع.

اتصال الملك حسين بالإنفصاليين:

أثناء اتصال المشير عامر بالرئيس عبد الناصر لاسلكياً وبينما كان بعض ضباط الانفصال مجتمعين في إحدى غرف مقر قيادة الجيش الأول، المحاصر من قبلهم وتحت سيطرتهم، رن هاتف الغرفة فتناوله العميد موفق عصاصة وأجاب المتكلم بقوله:

«احتراماتي سيدي احتراماتي سيدي جلالة الملك».

وأغلق بيده اليسرى القسم الناقل للكلام من ساعد الهاتف، وقال للحاضرين:

«إنه الملك حسين ملك الأردن يعرض علينا مساعدته».

فأجابوه برفع الأيدي وبكلمات غير مسموعة بما معناه لا..... لا..... لا..... فأجابوه:

«شكراً سيدي شكراً سيدي جلالة الملك».

وانتهت هذه المخاطبة.

وقد روى لي هذه الحادثة العقيد عبد الله زيادة، مضيفاً إليها قوله بأنه كان حاضراً عند إجرائها، وذلك عند لقاء بيننا، بوجود الصديق العقيد هشام العظم، كما رواها لي بمناسبة أخرى العميد عبد الغني دهمان، وأنه كان حاضراً عند حصول هذه المخاطبة أيضاً.

كما سمعت رواية أخرى من الأستاذ صبري العسلي، نائب رئيس جمهورية الوحدة ورئيس وزراء سورية الأسبق، بحضور الأستاذ خالد العظم وصلاح الدين شيخ الأرض وظافر القاسمي، عندما كنا مدعوين عنده في داره على إفتار في رمضان المبارك، تتعلق بجلالة ملك الأردن وسورية والدكتور مأمون الكزبري وصبحي الحلبي، أثناء الوحدة وقبل فصلها وسأتي على ذكرها في الوقت المناسب.

ثم صدر عن ضباط الانفصال البلاغ رقم (١١) بمنع التجول ولحقه البلاغ رقم (١٢) الذي كان له المعنى والكلمة الفصل كما كان رصاصة الخلاص للوحدة ولأحداث يوم ٢٨ أيلول ١٩٦١، بإعلان قرار إبعاد المشير عن الأراضي السورية ونصه:

ترحيل المشير والفريق فيصل:

- غادر البلاد عائداً إلى القاهرة المشير عبد الحكيم عامر في الساعة الخامسة والدقيقة

العشرين من مساء هذا اليوم الثامن والعشرين من أيلول عام ١٩٦١..

أبعد المشير ومعه طوعاً الفريق جمال فيصل، بطاقة واحدة ملتحقين بمن سبقوهما صباحاً من الضباط والوزراء الضباط الذين استمروا على الولاء الظاهر لغاية ٦١/٩/٢٨.

منذ صباح ٦١/٩/٢٨، أعلن قائد منطقة حلب العميد حكمت داية، من إذاعة حلب التي تبث من بلدة سراقب، شجبه لأحداث دمشق وعدم تأييدها وبأنه يحافظ على وحدة الجمهورية العربية المتحدة بإقليمها و برئاسة جمال عبد الناصر لها، مع اتباع هذا الإعلان بأناشيد حماسية وموسيقى عسكرية.

ثم أذاع برقتي تأييد له في هذا الموقف، أولاً هما باسم محافظ حماه ياسين فرجاني، وأخرى باسم قائد شرطتها المدنية العقيد إسماعيل ناهليسي.

أعلنت إذاعة دمشق تستعطفه وتحمله مسؤولية انقسام الجيش بعد التأييد الذي تم من قطعات عسكرية كثيرة، كما وضعت القيادة الجديدة خطة لقصف محطة البث الإذاعي في سراقب وقد قصفت جواً وتم إسكاتها.

سقوط حلب بيد الانفصاليين:

بعد توقف إذاعة حلب عن البث، قامت مفرزة عسكرية مساءً بمهاجمة مقر قائد المنطقة الشمالية بفتة، واستولت عليه، بعد مقتل ما ينوف على أربعين عسكرياً وجرح المقدم حيدر شرقية جرحاً بلغاً أدى إلى قطع رجله ومن ثم إلى وفاته، كما اعتقل العميد قائد المنطقة الشمالية والعقيد ماجد ماميش ووضعاً في الإقامة الجبرية الأول في داره والثاني في مدرسة ضباط الاحتياط، ثم جرى إخبار قيادة دمشق بهذه النتيجة من قبل الضابط المهاجم.

اتصل العميد حسيني بالعميد داية وهما من دورة واحدة في الكلية العسكرية، كما اتصل به اللواء زهر الدين في داره وطلباً إليه والعقيد ماميش المثلول إلى دمشق لأنه تقرر إرسال الأول منهما على رأس وفد عسكري إلى القاهرة لإعادة وصل ما انقطع منها، وأن الاعتماد عليه في ذلك كبير لموقفه المؤيد لها وأن ضباط الحركة لم يستهدفوا الانفصال عنها، وإنما تصحيح الأوضاع فقط.

كما أبلغه قرار ضباط الثورة بتمهين العقيد جورج محصل مكانه بالوكالة، ريثما يعود من مهته إلى مصر، وكان جورج يستشفى في مشفى حلب العسكري فخرج منها واستلم عمله الجديد بعد إيلافه ذلك.

استأذنتي عصراً محافظ حمص السيد مصطفى رام حمداني، وكان يجلس طيلة النهار

في مكتبي، للذهاب إلى بيته للراحة وتناول طعام الغداء، ثم تبين لي بأنه اتجه إلى حلب لينضم إلى حركتها، وكذلك فعل قبله معاون قائد الشرطة المدنية في محافظة حمص المقدم حيدر شرقية، الذي طار صوابه يومها، وفقد اتزانها، وركب سيارته واتجه أولاً نحو دمشق ثم قفل راجعاً باتجاه حلب، وقد فعل ذلك أكثر من مرة كالمكوك ذهاباً وإياباً كأنه كان يفتش عن التحاق، بدون تصميم، إلى أن استقر قراره باتجاه حلب حيث أصيب في مقر قائد المنطقة الشمالية برصاص المهاجمين، كما تقدم، وهكذا سعى إلى حتفه بظلفه.

عند وصول رام حمداني إلى مشارف حلب وكان يسمع من راديو سيارته تهديد إذاعة دمشق للعמיד داية، ومن ثم توقف إذاعة حلب عن البث، كما سمع عن أحداثها بعد سؤال الخارجين جزعاً منها، لذلك غيّر رأيه وقفل راجعاً إلى حمص، وعند وصول خبره إلى مسامي كتمت أخباره وحركاته لكي لا يتعرض إلى مكروه.

عندما كانت تجري الاتصالات الهاتفية بيني وبين دمشق فيما بعد، وكان يجلس في مكتبي، كان يروجني التحدث مع المتكلمين من ضباط القيادة الجدد ليهتهم وبيارك لهم عملهم البطولي وجلهم من بعدي بسنة واحدة في الكلية العسكرية ومن رفاق دورته فيها، منهم عبد الغني دهمان وموفق عصاصة وزهير عقيل ونور الله حج إبراهيم ومحمد منصور وكان كلامه معهم رطباً طيباً ليضمن مستقبله والسودد في الأيام القادمة.

بعد أسابيع نقل رام حمداني من حمص وأقيم له حفل وداع اشترك فيه، كما ألقى هو كلمة ترقق الدمع من مآقيه خلالها لفراقه أهالي حمص الذين أحبههم وأحبوه، وللحقيقة فإن هذا المحافظ كان وما زال بمنتهى التهذيب مع نعومة مقبولة في عباراته، وقد أدى خدمات مشكورة في مدينة حمص سبقي خالدة باسمه، منها تجميل وتوسيع مداخل المدينة من جهاتها الأربع، كما وسع حول مقام وجامع البطل العربي المسلم خالد بن الوليد ليظهر مقامه ومسجده بما هو جدير به من العناية والاحترام، مستفيداً من آليات ومساعدات شركتي التابلاين ونفط العراق، ومن الظروف السياسية التي ساعدت على إزالة المقابر والبيوت القديمة والمحلات التجارية المهلهلة بدون معارضة تعلن أو شكايات تُسمع.

وكذلك كان شأن محافظ حماه السيد ياسين فرجاني من حيث توسعة مداخل مدينة حماه وتجميلها، بفضل مساعدات هاتين الشركتين، وبموافقة ودعم من وزير الداخلية عبد الحميد السراج لهذين المحافظين اللذين انتقاهما من الجيش لمحافظة حمص وحماه.

تعيين زهر الدين قائداً للجيش:

حدثني صديقي وابن دورتي العميد سمير جبور بأنه عند مجيئه إلى مقر قيادة الجيش بدمشق يوم ١٩٦١/٩/٢٨، وجد اللواء عبد الكريم زهر الدين واقفاً تحت تهديد السلاح وبوضع غير لائق، وأن أحد جنود المشاة المكلفين بمحاصرة وحراسة هذا المقر منعه من الدخول، وقد أشهر عليه السلاح لتطاولة وتلفظه بما لا يليق.

تدخل العميد سمير وأنقذ زهر الدين مما هو فيه وأدخله بصحبته إلى حيث كان بعض ضباط الحركة، وكانوا قلقين حيارى لأن الأمور تطورت أكثر مما كانوا يريدون وأضحت البلاد بلا حكومة ولا قيادة عندما تقرر تسفير المشير، وهم لا يدرون ما سيعملون.

وفي هذه الجلسة وفي هذا الموقف القلق شديد الوطأة والمسؤولية اقترح العميد دهمان تشكيل قيادة تتحمل المسؤولية فطرح المقدم نحلاوي تشكيلها، دون اعتراض من أحد، على النحو التالي:

اللواء عبد الكريم زهر الدين قائداً للجيش لأنه كان حاضراً وبالمصادفة

اللواء نامق كمال رئيساً للأركان العامة لكفاءته وكان مبتعثاً في موسكو

العميد فيصل سري الحسيني رئيساً لشعبة العمليات وهو أحد ضباط الحركة وكان حاضراً
المقدم نور الله حج إبراهيم رئيساً لشعبة التنظيم والإدارة وهو أحد ضباط الحركة وكان حاضراً

المقدم برهان بولص رئيساً لشعبة المخابرات، كان في مصر وهو من جماعة النحلاوي.

المقدم عبد الكريم نحلاوي رئيساً لإدارة شؤون الضباط وكان معاوناً لرئيسها المصري.

كما اقترح المقدم نحلاوي استدعاء الضباط السوريين المتبعثين إلى روسيا، وكلهم من كبار الرتب العسكرية وعددهم اثنا عشر ضابطاً ومن بينهم اللواء نامق كمال واللواء وديع مقبري والعميد مسلم صباغ وغيرهم، وذلك لإملاء المراكز التي شغرت بتسفير الضباط المصريين ومن هم بركابهم من السوريين.

كتب العميد سمير كتاباً باللغة الفرنسية التي يتقنها، وبعد طبعه وقعه اللواء زهر الدين وجرى إرساله إلى السفارة الروسية بدمشق ومن ثم قدم هؤلاء الضباط.

تابع العميد سمير قوله: بأنه لا يجزم يوماً فيها إذا كان تعيين اللواء زهر الدين من المقدم نحلاوي كان لقطع الطريق على غيره من كبار ضباط الحركة، رغم زهدهم الملموس في المناصب والرتب، أم ليقينه بأن تسير السبطرة عليه أسهل من الآخرين،

لنقاط الضعف التي يعرفها فيه، وأن الأيام اللاحقة، رجحت الرأي الثاني بما لا يقبل الشك.

وقد أيد العميد سمير رأيي، بأن هذا التعيين كان المسمار الأول في نعش ذلك العهد وأن تستر التحلوي باسم زهر الدين، واستخدام مركزه عملياً دون اعتراض، مكنه من القضاء على جميع رفاقه بالحركة، وارتكاب كثير من المحاققات القاتلة للوطن وله.

يذكرني تعيين اللواء زهر الدين في منصب قائد للجيش، بتعيين العميد شوكت شقير قائد المنطقة العسكرية الوسطى الأسبق، في هذا المنصب مع الاعتراف بثقافة شقير وكفاءته، وذلك من قبل العميد أديب شيشكلي، عندما استلم رئاسة الجمهورية، وقد تجاوز بهذا التعيين ثلاثة ضباط أقدم منه، وهم العمداء توفيق البرهاني ورسمي القدسي وعمر خان تمر، وراهمهم معاونه العميد أمير شلاش ولما شغل الشيشكلي عن أسباب هذا التجاوز قال:

«بأن شقير بلا ماضي ولا مستقبل ولا أحد يسير خلفه لأنه درزي ولبناني أصلاً».

وقد حصل على الجنسية السورية يوم انقلاب حسني الزعيم على المرحوم شكري القوتلي. فعلق وقتها أحد العارفين الأذكاء على هذا الكلام بقوله:

«بأن من يستولي على البلاد والعباد بانقلاب يخشى من انقلاب عليه، وأن قائد جيش هزلاً هو أكثر اطمئناناً له من آخر تتوفر فيه الاستقامة والكفاءة والشخصية والشجاعة».

وبالفعل يوم أمر الشيشكلي بضرب جبل الدروز عسكرياً كان العميد شقير قائداً للجيش ومنفذاً لأوامره بدون قدرة على رفض، أو اعتراض على ضرب أبناء عمومه وهو في أعلى المناصب العسكرية.

في هذه المناسبة تحضرني حادثة تتعلق بالطائفة الدرزية المحترمة ذكرها عبد الكريم زهر الدين في الصفحة رقم (٤٣) من مذكراته.

وهي أنهم - أي ضباط حركة الانفصال وزهر الدين:

«عثروا في جملة ما عثروا في مكتب المشير عامر وأعوانه على دراسات لتصفية الجيش السوري، تشير إلى وجوب التفتيش عن قائد جديد للجيش الأول بعد أن اتضح للقيادة العامة بأن الفريق جمال فيصل قد استهلك استهلاكاً كاملاً، واقتراح اختيار العقيد جاد وعز الدين لهذا المنصب، ولكن هناك عقبات عديدة أهمها كونه من الطائفة الدرزية أي من الأقليات ولا يجوز أن يستلم قيادة الجيش درزي».

هذا ما ذكره زهر الدين بالذات، ومع ذلك أقدمت «شلة الشوام»، (حسب قوله) التي

عثرت على هذه الدراسة، على تعيينه قائداً للجيش رغم درجته، وكان هذا خطأ أحمر، لا يجوز تجاوزه أثناء الوحدة، لأنّ الشوام يرون عدم التفريق بين المواطنين والطوائف عند التعيين في المراكز الوظيفية، وبأني زهر الدين فيما بعد، بكل سخف يتجنى عليهم بأقوال رعتاء.

أرجو من الأعماق، بغية الوصول إلى الحقيقة، من الذين يودون كتابة أحداث سورية في هذه الحقبة بأسماء أصحابها أن يسألوا قبل تدوينها، القريبين والرؤساء والمرؤوسين عما تركه عبد الكريم زهر الدين من أعمال وممارسات يوم كان مديراً لمصلحة المهمات (ملابس الجنود) لسنوات كثيرة ورئيساً لهيئة الإمداد والتأمين لفترة قصيرة وأخيراً قائداً لجيش الانفصال، الوظيفة التي عنه فيها الذين كان ييدهم هذا التعيين (شلة الشوام حسب تعبيره) لتكون كتاباتهم مستندة على واقع، وأن يسألوا عن أعمال وممارسات أحد أفراد شلة الشوام كاتب هذه السطور، في جميع الوظائف التي شغلها وأخيراً قائداً لقوى الأمن الداخلي في سورية، أيام الانفصال أيضاً، وكذلك عن شاؤوا من الشوام الذين شغلوا قيادات عسكرية كبرى في عهود متعددة، وما أكثرهم، طالما كان الاعتراض عليهم بسبب شامتهم من البعض حسب مذكرات زهر الدين، غير الصادقة، ليقارنوا بين مخلفات زهر الدين، غير الشامي وبين مخلفات شلة الشوام، مع الاعتراف بنبل وكفاءة وميزات كثير من القادة غير الدمشقيين الذين عرفناهم وتعرفنا عليهم بمناسبات كثيرة في حياتنا العسكرية، ولم يكن عبد الكريم زهر الدين منهم، بكل أسف.

رأي أحد السياسيين بتعيين زهر الدين

أصبحنا في اليوم الثالث من الانفصال السبت ٦١/٩/٣٠ على استنكار في حمص وقطعاتها من جراء تعيين اللواء زهر الدين قائداً للجيش، وقد ظننته في البدء لأن سلفه الفريق جمال فوصل هو من أبناء هذه المدينة، إلى أن أتاني رئيس مخابرات المنطقة الرائد بسام عبد النور ببعض العبارات التي كتبت على جدران المدينة، وكلها ليست في صالح قائد الجيش الجديد، ولا بد أن العقيد رسلان شطا مدير الشرطة المدنية في حمص، يتذكر الأوامر التي أعطيتها له، لتزويد الحراس الليليين بفراشي وأوعية فيها مادة سوداء لطمس تلك الممارات التي كانت على الجدران، واعتبرت كل تهاون أو عدم القبض على الفاعلين عند مشاهدتهم أو ترك أي أثر بعد كل صباح يعرض المسؤول عنه إلى عقوبة صارمة.

كما حمل إلي الضابط، الملازم زعيم، مصنف الرقابة الهاتفية يومها، وفيه تسجيل

خططي لاتصال هاتفني جرى من حمص، بين النائب والوزير السابق هاني السباعي وبين دمشق مع النائب والوزير السابق رشاد جبيري، والاثنان من حزب واحد، يقول فيه الأول للثاني:

«بلغ ضباط الحركة بلساني بأنهم يرتكبون جريمة بحق وطنهم وبحق أنفسهم إن أبغوا على تعيين زهر الدين في منصب قيادة الجيش لأنه.....». وقد اطلع على تسجيل هذه المخاطبة كل من فيصل سري الحسيني وموفق عصاصة وزهير عقيل ومحمد منصور ونورالله حج إبراهيم وحيدر الكزبري وعبد الكريم النحلاوي ولا بد أنهم تبلغوا رسالة هاني السباعي إليهم بلسان رشاد جبيري.

طلبت إلي القيادة الجديدة بدمشق دعوة الشخصيات السياسية والاجتماعية في حمص وحماه ونقباء الأطباء والمهندسين والمحامين فيهما لحثهم وإقناعهم بإرسال بركات تأييد إلى دمشق، ففعل بعضهم فوراً وأحجم آخرون، دون أن ألجأ إلى ضغط أو إكراه.

ولا أنسى يومها موقف نقيب محامي حمص الأستاذ طرابلسي وهو من الطائفة المسيحية الكريمة، وأتذكر أن اسمه أنطون، عندما انهمرت دموعه رافضاً طلبي بقوله بأنه يحترم نفسه ولا يستطيع أن يظهر بهذا المظهر الجديد أمام الناس وأن يتلون بلون آخر بين عشية وضحاها بقضية وطنية من هذا الحجم وقال لي: «لن أفعل ما تطلب وأنا غير قانع» ولم يفعل وانصرف من عندي وأنا أشيعه بكل احترام وتقدير.

تقييد حرية محافظ حماه ومدير شرطتها:

على أثر إذاعة حلب لبرقيتي محافظ حماه ياسين فرجاني ومدير شرطتها المدنية العقيد اسماعيل ناهلسي، تأييداً لموقف حلب، هتفت إلى العقيد عبد الملك عثمان، قائد موقع حماه، وطلبت إليه إرسال الفرجاني والناهلسي إلى حمص وبتفويضه بالإجراء الذي يراه مناسباً لضمان وصولهما إلى عندي.

لدى وصولهما قلت لهما بأن دمشق طلبت إلي سوفكما إليها وإني سأبقيكما عندي في حمص وعلى مسؤوليتي الشخصية ريثما تنقضي هذه الأزمة، لأن خروجكما من السجن أصعب من إدخالكما إليه في دمشق في مثل هذه الظروف.

وقد وضعت الأول في داره بحمص مع إفهامه بعدم خروجه منها أو القيام بأي اتصال غبي، كما وضعت الثاني في نادي ضباط حمص المحاصر، لوجود المصريين فيه، وهكذا سلما من أي إجراء آخر مزعج.

وانتهى هذا الحادث بدون مضاعفات، كما سرحت العقيد ناهلسي من الخدمة بعد

سنة تقريباً من حدوثه عندما أصبحت قائلاً عاماً لقوى الأمن الداخلي في سورية، وكان هو قائداً للشرطة المدنية في محافظة السويداء، لأنه ارتكب حماقات جسيمة فيها، رغم تحذيري له، ولأنه لم يستفد من دروس الماضي مستغلاً جلم رؤسائه في السابق.

أرسلت العميد وهيب رفاعي من حمص إلى حماه وكلفته خطياً بتسيير أمور محافظتها وكذلك شرطتها المدنية مؤقتاً.

وهكذا سلمت المنطقة الوسطى بمحافظتيها من أي إخلال بالأمن ولم يقع فيها قتل أو جريح واحد في الوقت الذي زاد فيه عدد قتلى حلب على الأربعين وجرحاها على المئة بينهم المقدم شرقية كما تقدم، وفي دير الزور وقع سبعة قتلى وعدد من الجرحى كما اعتقل محافظها عدنان عثمان، وقائد شرطتها، وكذلك في اللاذقية جرى توقيف محافظها عبد الله جسومة لخروجه عن طوره، والعقيد كاظم زيتونة لاتصاله مع القاهرة لاسلكياً، وطلب قوات منها لتعزيز وجوده، وأرسلا إلى سجن المزة العسكري بدمشق.

وفي المنطقة العسكرية الجنوبية (محافظتي درعا والسويداء) وقع خمسة قتلى واعتقل قائد شرطتها ومحافظها بالوكالة العميد عبد المجيد تجار، لخروجه عن حدوده، ووضع في داره مقيد الحرية لمدة عشرة أيام بأمر من قائد المنطقة العميد رفعت خيرى، ثم نقل منها وحل محله العقيد اسماعيل ناهلسي.

وفي دمشق وقع ستة قتلى وسبعة جرحى أمام بيت المشير عامر، كما جرح العقيد أكرم ديرى برجله جرحاً بسيطاً برصاصة من المقدم حيدر الكزيري، عندما تناول عليه بالكلام.

مساء ٦١/٩/٢٨ جاءني العقيد محمد منصور في طريق عودته إلى مقر وظيفته في اللاذقية، بعد أداء دوره بالإنفصال في دمشق، وسألني عن كتيبة المشاة التي طلبت القيادة إلي إرسالها إلى اللاذقية فأعلمته بأنها في طريقها إليه إن لم تكن قد وصلت فعلاً.

مجيء العميد داية والعقيد ماميش

في ٦١/٩/٢٩ وحوالي الساعة الثانية ظهراً جاء إلى مكنتي العميد حكمت داية والعقيد ماجد ماميش في طريقهما إلى دمشق تنفيذاً لأوامر القيادة فيها، ولما رغبنا إليهما في تناول طعام الغداء معاً اعتذرا لأنهما مدعوان عند الصيدلي خلوصي الأناسي.

ثم عرضت عليهما البقاء في حمص ريثما تهدأ عاصفة الأحداث لشكراني وقال لي الأول بأن اللواء زهر الدين أبلغه بأنه سيوفده بمهمة إلى مصر من أجل الإبقاء على الوحدة فقلت له هل انطلت عليك هذه الخدمة؟

ولدى وصولهما مساءً إلى مدخل مقر قيادة الجيش بدمشق وجدا مفرزة عسكرية برئاسة المقدم طلعت عبيد بانتظارهما للإعتقال، وبعد ممانعة شديدة منهما ومقابلة اللواء زهر الدين سيقاً إلى سجن الحزة وبقياً فيه ما ينوف على ثلاثة أشهر.

بعد سنوات قال لي العميد حكمت داية بأنه والعقيد ماميش «شعرا بالمخدبة من زهر الدين، ولكن بعد فوات الأوان، وكانا يذكراني بكل خير كلما تذكرنا دعوتي لهما ورجعتي إليهما بالبقاء في حمص، وأنه كان بمقدورهما اللجوء إلى تركيا ومن ثم إلى القاهرة ولكنهما لم يفعلوا ثقة بكلام القائد الجديد، وللإنصاف لم يكن بيد زهر الدين من الأمر شيء، لكي لا نظلمه.

حجز المظليين المصريين في حمص:

يوم الجمعة ٦١/٩/٢٩ اتصل بي هاتفياً اللواء زهر الدين وسألني عن إمكانية سجن مجموعة المظليين المصريين في حمص الذين هبطوا ليلاً في مطار اللاذقية - حميم - فأجبته بالإيجاب وهيات المحلات اللازمة لها.

عصراً أتاني إلى حمص ثلاث سيارات كبيرة - باص - مدنية بحراسة مفرزة من الشرطة العسكرية، فاستقبلتها على مدخل مدينة حمص غرباً، وكان رجالها المظليين بأسلحتهم الفردية البسيطة التي هبطوا بها، أمرت بأنزالهم وتفتيشهم بدقة وجردتهم من أسلحتهم ومن خراطئ كانت معهم، للحدود السورية التركية، والسورية اللبنانية من جهة العريضة، ومبالغ بسيطة من المال بالعملة التركية واللبنانية والسورية، لا يتجاوز مجموعها ستين ألف ليرة سورية إن لم يكن أقل، لا كما أذيع وقتها بالراديو والتلفزيون بأنها كانت بحدود مليون ليرة سورية بعملات مختلفة.

من الواضح والظاهر بشكل جلي بأن هذه المجموعة من المظليين أرسلت بصورة مستعجلة دون أي تحضير، وكانت غير قادرة على القتال لقلة عتادها وعددها وعدم وجود وسائل اتصال لديها، وإنها طليعة لقوات ستتردها.

ألفت لجنة لمصادرة وحصر موجودات رجالها، برئاسة العقيد فيصل نوري الحسيني وعضوية الرائد كمال مقصوبة وثالث مساعد من ضباط صف المنطقة.

وضعت اللجنة المبالغ في علبة بسكوت جبر، والأسلحة، مسدسات وسكاكين، في أكياس ختمتها بالشمع الأحمر، وأرسلتها كلها إلى دمشق بموجب كتاب أصولي.

كانت مجموعة المظليين مؤلفة حصراً من عشرين ضابطاً بمن فيهم رئيسهم الرائد جلال هريدي ومائة صف ضابط وجندي تحديداً.

عزلت الضباط التسعة عشر عن رؤوسهم بوضعهم شمال غرب حمص في سجن مدرسة ضباط الصف - بناء الكلية العسكرية سابقاً ولاحقاً - والجنود وضباط الصف في السجن البولوني باللواء المدرع الخامس - ثكنة خالد بن الوليد - جنوبي حمص.

استقدمت الرائد هريدي إلى مكنتي قبل إرساله إلى دمشق للتخفيف من روعه وأثناء تقديم الشاي له، وكان الطقس ليلاً وبارداً جداً، قال لي: بأنهم قدموا بناء على طلب العقيد زيتونة كطلبة لاحتلال مطار حميميم وتوطئة لهبوط آخرين ومن ثم احتلال ميناء اللاذقية لتشكيل رقبة جسر سهيلاً لعبور قوات مشاة مصرية منقولة بحراً، وأنه فوجيء باستقباله باللاذقية من قبل العقيد منصور بدلاً عن زيتونة، فقلت له: لقد جئ عبد الناصر بإرسالكم... لماذا لم يأت هو؟ وهو القادر على إخماد هذا الحدث الهائل...، وهو المسؤول عنه أولاً وأخيراً.

أرسلت الرائد هريدي إلى دمشق مكبلاً بناءً على طلبها، حيث أودع سجن المزة العسكري وكُلف العميد درويش الزوني، قاضي التحقيق العسكري، بالتحقيق معه، كما كُلف العقيد زهير غزال، مدير التوجيه المعنوي وقتها بالتحدث إليه، وتسجيل حديثه، دون انتباه منه، وقد سجل حديثه وأذيع بصوته من راديو دمشق مراراً، وفيه قوله بأن قائد المنطقة الوسطى العميد السمان قال له: لقد جئ عبد الناصر بإرسالكم للقتال، لماذا لم يأت هو؟ والحديث مسجل ومن وثائق وزارة الإعلام السورية حتى اليوم على ما أظن.

رواية عبد المحسن أبو النور عن المظليين:

في العدد رقم ٢٧٨٥ تاريخ ٩ أيار ١٩٨٨، من مجلة آخر ساعة المصرية قال العميد عبد المحسن أبو النور - مصري - رئيس أركان الجيش السوري سابقاً ووزير لاحقاً وبأنه استدعي صباح ١٩٦١/٩/٢٨، من قبل الرئيس عبد الناصر وأنه اتصل هاتفياً مع العقيد زيتونة باللاذقية الذي قال له بأنه يرفض الانفصال، وأن المظاهرات تجوب اللاذقية وحلب وحمص وحماء (هذا غير صحيح عندي في حمص وحماء). وقد أعطى سماعة التليفون إلى الرئيس عبد الناصر الذي سمع الكلام عنه من زيتونة مقترحاً على الرئيس إمداده ببعض قوات من الصاعقة لدعم مواقفه ومواجهة قوات الانفصال.

جلس عبد المحسن مع الفريق محمد إبراهيم رئيس أركان الجيش المصري، واتفقا على إززال مجموعة صاعقة مظليين في اللاذقية، وركب عبد المحسن وجماعته في الطائرة ومعه العقيد أحمد زكي (مصري) والعقيد محمد استنبولي (سوري) ليكون قائد العملية وركب في طائرة ثانية الرائد هريدي مع جماعته، الذين كانت التعليمات إليهم وضع

أنفسهم تحت تصرف زيتونة.

يتابع عبد المحسن كلامه: بأنه عند اقترابه من اللاذقية سمع من الراديو بسقوط اللاذقية وتأييدها للانفصال. وعلى الفور أخذ قراراً بالعودة إلى القاهرة كما أبلغ جلال هريدي تسليم نفسه، واجتمع بالمشير عند الرئيس عبد الناصر فأيداه بقراره. انتهى كلام عبد المحسن.

إن كلام عبد المحسن الأنف الذكر غير مقنع وفيه كثير من الشوائب للأسباب التالية:

١- إن عودة عبد المحسن تلقائياً من هكذا مهمة، قبل تنفيذها، ودون موافقة رؤسائه مسبقاً على هذه العودة، وخاصة بعد نزول قسم من مرؤوسيه، مهما كانت الأسباب، ومع التسليم بصحتها، قرار غير سليم ويستوجب المحاكمة عسكرياً، ولو كان بينهم لكان أفضل له من العودة أو الفرار، على الشكل الذي رواه.

٢- من المؤكد بأن الرئيس عبد الناصر وجماعته كانوا يستمعون إلى راديو دمشق، لخطورة الحالة وأهميتها الفاتكة، كعبد المحسن في طائرته، لذلك كان قرار العودة يجب أن يصدر عن رؤساء عبد المحسن وليس عنه أو يحصل على الموافقة على قرار العودة على الأقل قبل الإقدام عليها لاسلكياً من طائرته إن كان هذا الاتصال مباشراً، ولم يكن بحالة سكوت لاسلكي كما هو الأصول في هكذا مهمة.

٣- إن الذين هبطوا في اللاذقية ليلاً كانوا مدربين على الهبوط بالمظلات والكل يعرف بأن عبد المحسن وأحمد زكي ومحمد استنبولي ليسوا بمظليين أبداً فكيف السبيل لهبوطهم ليلاً بدون طائرتهم أو بها؟ ومطار اللاذقية غير معد وغير مجهز للطيران الليلي نزولاً وصعوداً في تلك الحقبة من تاريخه، مما يدل على عدم صدق هذه الأقوال.

٤- إن عبد المحسن واستنبولي ليس لهما أي رصيد إيجابي في الجيش السوري، وقد أخرجوا من الباب وإعادتهما من الشباك بمثل هذه المهمة، إن صحت، فيها كثير من عدم الصواب.

٥- أسئلة كثيرة تطرح نفسها تعليقاً على أقوال عبد المحسن وثبتت عدم صحتها لذلك أقول بأن هذا الادعاء شطحة من شطحاته وأمثاله.

حدثني دولة الدكتور معروف الدواليبي بأنه كان والأستاذ مصطفى الزرقا في القاهرة يوم حدوث الانفصال في ٢٨/٩/٦١، وقد استدعاهما باكرأ الرئيس عبد الناصر للتشاور فنصحاه بعدم إرسال قوات مصرية إلى سورية خوفاً من حصول مضاعفات خطيرة وجراحات عميقة بين الشعبين فلم يأخذ بنصيحتهما، وأرسل طلائع عسكرية جواً وبحراً،

وبعد تدخل جهات لها سلطة عليه أمر بإرجاعها، وكانت قوات الصاعقة المظلية أفلتت من يديه، أما البحرية فقد استعادها من عرض البحر، بعد سيرها نحو اللاذقية، لسبب دفن معه.

رواية عبد اللطيف البغدادي:

كما قال عبد اللطيف البغدادي نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة السابق، في مجلة آخر ساعة المصرية العدد ٢٧٨٣:

«بأنه تحدث مع عبد الناصر في ٢٣/٩/٦١، (أي قبل الانفصال بخمسة أيام) عن الإشاعات التي ترددها الإذاعات حول عامر والسراج، فقال له عبد الناصر، إن الخلاف بينهما نزل إلى الشارع السوري، وأن السراج كرر ما فعله محمد نجيب بإعلانه هذا الخلاف، وإن رجال السراج رفضوا تنفيذ أوامر المشير، ورفضوا المسدس في وجهه من أبلغهم ذلك، واعتصموا في وزارة الداخلية، وأنه أي عبد الناصر اجتمع بعامر والسراج كما اجتمع مع طعمه وحنيدي، وقد أكدوا له بأن السراج قال لهما إنه يستطيع قرع المشير بالبنذرة - (طماطم) - وأن السراج كان مصراً على إلغاء قرارات نقل رجاله، وقد أخذ يكي أثناء اجتماعه به، وبعد أن انصرف قدم استقالته.

يتابع البغدادي كلامه في العدد نفسه، لم يكن أحد يفكر بانقلاب بحكم شعبية عبد الناصر هناك، كما أن الذين قاموا بالانفصال حجمهم ضعيف وقليل، وكان لأي قوات سورية أن تواجه الموقف، ولو أن قوات المظلات وصلت في موعدها، ولو أن القوات التي تحركت بهراً وصلت اللاذقية في موعدها، لتغير كل شيء، كما أن خروج المشير من دمشق وقبوله مغادرة سورية مع الضباط سهل للانفصاليين مهمتهم، كما أنه كان بالتالي تحديراً للوحدويين، فلم يكن الكزبري أو النحلاوي بالحجم الذي يُنتجج انقلاباً، ولم يستثمر أحد المظاهرات التي قامت في سورية بعد الانفصال، فحلب وحمص واللاذقية ودير الزور وغيرها لم تؤيد الانفصال إلا بعد أن تأكدت أن القاهرة لم تقاوم هؤلاء الانفصاليين». انتهى كلام البغدادي.

كلام البغدادي فيه كثير من الواقعية والمقولية رغم أنه كان بعيداً عن هذه الأحداث عند وقوعها، إلا أنه لم يذكر ولم يصر انتبهاً إلى العقول التي كانت تعيث داخل القوات المسلحة السورية وخارجها في الإقليم الشمالي، وأعني الحزبيين ومن هم على شاكلتهم من الكتل، فقد كانوا مهيمن ومتعاطفين مع كل حدث يقوم في وجه الوحدة، وخاصة بعد إبعاد قادتهم عن المشاركة بالحكم، والذين كان ميزانهم في سلامة الوحدة من

عدمها مقدار بقائهم في الحكم وتحكمهم في شؤون الإقليم الشمالي، وأن أوامر حزبية غُمرت عليهم، تقضي بالمشاركة وتأييد كل حركة تظهر ضد المصريين وزلمهم، وأن يؤيدوا كل حدث ضد الوحدة، ومن ثم تجري التصفيات الداخلية بين الذين جمعهم الهدف الجديد، وهذا ما حصل وتلاحق فعلاً وكان ملموساً بوضوح من أهازيجهم ورقصاتهم وأحاديثهم وتأييدهم ليوم الانفصال.

لماذا لم يأت رئيس الجمهورية إلى إقليمه الشمالي:

الوحدة كانت أكبر منهم جميعاً ولم يفهموها كما ينبغي، الحكام بطشوا بالمواطنين باسم الوحدة، والمواطنون انتقدوا الحكام باسم الوحدة، حتى أصبحت الوحدة ضحيتهم جميعاً.

إذا أراد الله سوءاً بأمة منحها الجدل ومنعها من العمل، فبعد أن دخل الانفصال مسافة زمنية غير قصيرة، وتوقفت جهود الوحدة حقيقة، وابتعدنا عن الأحداث العاطفية المؤلمة المتداخلة بين البعد القومي والبعد الشخصي، ظهرت لنا الرؤيا المفجعة.

لقد قلت أكثر من مرة قبل الانفصال ويوم كاشفني في مقر قيادتي بالمنطقة الوسطى، بحدث عابر، لسبر أعماقي، أحد الوزراء من رفاقي في الكلية الحربية، وهو العقيد طعمة المودة الله، وقتلها يوم الانفصال بالذات أمام جمع في مكتبي، وما زالت قناعاتي راسخة حتى اليوم بأن أخطاء رجال الحكم وحواشيهم وزلمهم، في عهد الوحدة مهما تعاضمت، لا تبرر الانفصال، لأن المخطئين إلى إصلاح إن حسنت النيات، والرئاسات إلى زوال مع أصحابها وهذه هي سنة الحياة، أما الوحدة، فكان يجب أن لا تمس، وأن لا تُجرَح، وأن تبقى سرمدية، لأن وجع الرأس لا يداوى بقطعه. والعلاج يجب أن لا يكون أسوأ من المرض.

كما قلّاها يوم الانفصال أيضاً، لو أن الرئيس عبد الناصر مؤمن بالوحدة ويريد المحافظة عليها ويضحي من أجلها، كالأكثرية الساحقة من المواطنين السوريين الذين بايعوه من أجلها، لركب طائرته وجاء إلى دمشق أو إلى حلب أو إلى حمص صباح ٦١/٩/٢٨، وكانت كلها مع غيرها من المناطق السورية مؤمنة بالوحدة مضحية في سبيلها بكل غالٍ وثمين بشيئها وشبابها بمدنييها وعسكرييها ما عدا قلة قليلة بقلوبها مرض، وبوطنيتها شرح، وبفكرها قصور، وعدد ضئيل من السياسيين والقادة الذين لهم ملاحظات على عبد الناصر وزلمه بسبب تصرفاتهم وتجاوزاتهم، وليس لهم أي اعتراض على الوحدة كوحدة، وآخرين الذين كوفوا بنياة الرئاسة أو بالوزارة لأنهم سلقوا وحدثنا سلقاً وأصبحوا

من الد أعدائها عندما اكتشفوا بأن مكافأتهم كانت خالية، وأنهم أهدوا عن مناصبهم، وأخذوا يخلطون خلطاً عجيباً بين الوحدة العربية هدفنا وبين أخطاء عبد الناصر وزلمه وزبائنه.

في حلب كدمشق إذاعة يستطيع منها إعلان مجيئه، وإسماع صوته ورأيه إلى الدنيا بأسرها، وإلى من هم بدمشق خاصة أصحاب الحدث الفظيع والمحيطين بهم عسكرياً ومدنيين.

لنتصور بعمق، وبواقع سليم، موقف الأمة العربية والشعب السوري خاصة، وقواته المسلحة في كل بقعة من الإقليم السوري، الذي يحترق قلوبهم الإيمان بالوحدة، لو وقف عبد الناصر خلف المذبح في الإقليم السوري بأي مدينة من مدنه وقال: إني بحكم مسؤوليتي مستنداً على مبادئكم لي بقيام الجمهورية العربية المتحدة، قدمت إليكم للمحافظة على وحدتنا، والقضاء على أخطاء بعض رجالها السابقين والحاليين، أؤثر بصفتي القائد الأعلى للقوات المسلحة، أؤثر رجالها الشرفاء بالقبض على الذين يريدون فصلها والقضاء عليها خدمة لأعداء الأمة ولإسرائيل، الشيطان الأكبر... ماذا سيكون الموقف والحال؟

إن إعطاء هذا الأمر من على أرض من الإقليم الشمالي ومن مركز القيادة الصحيح المتقدم يختلف كثيراً عن إعطائه من خلف البحار، كما فعل عبد الناصر بوقت متأخر، وبعد تفسير المشير وأعدائه وبعد إحكام قبضة الانفلايين على كل الأمور، وظهور بوادر نجاحهم، وذلك لإعلان تسريح بعضهم من خلف المذبح.

إن إعلان التسريح بحاجة إلى إجراءات إدارية خطية لتنفيذه من مرجع مخول بهنما إعلان القبض هو أمر شامل عام للجميع بدون استثناء. لو فعل هذا، لقبض على الانفصاليين حراسهم.

لو جاء عبد الناصر إلى الإقليم الشمالي في الساعات الأولى من يوم الانفصال لزلزلت الأرض زلازلاً تحت أقدام الانفلايين ولأخرجت حمماً في وجوههم، ولسمتهم بقولون ما لها؟ ولرأيتهم يتطايرون من متفجراتها، قتلاً أو انتحاراً، إن لم يولّوا الأدبار فراراً، ولتغير وجه التاريخ في سورية حتماً.

لو كلف هذا المجيء الرئيس عبد الناصر حياته، لكان أكرم له وأفضل من أن ينجح الانفصال وهو على قيد الحياة، بعد التأييد العام الذي لاقيه من السواد الأعظم من السوريين، ومن معظم العرب في جميع أمصارهم أملاً في تحقيق وحدتهم وأحلامهم. أم يطبق عليه قول الشاعر:

ومن دخل البلاد بغير حرب يهون عليه تسليم البلاد

لقد بدأ بالهبوط قومياً منذ ٢٨/ أيلول/ ١٩٦١، من قمة تربع عليها لحين من الدهر، ثم نزل ونزل مع قرارات ليست من مستواه الماضي، فلم تغد حربه باليمن، التي ساهم برصاصتها الأولى عام ١٩٦٢، والتي امتدت لسنوات، بل زادت الطين بلة، رغم ضحاياها التي زادت على عشرين ألف شهيد من زهرة شباب الجيش المصري، كلهم عرب ليس بينهم إسرائيلي واحد، وعلى ما يزيد على عشرات ملايين الجنيهات المصرية، التي كانت ميزانية الدولة للتنمية بأمر الحاجة إلى كل ملهم منها.

ما زلت أذكر، أثناءها، مقال الأستاذ محمد حسنين هيكل، في جريدة الأهرام، وهو الناطق باسم سيادة الرئيس، تحت عنوان «بصرachtة» الأسبوعية، الذي ردّ فيه على منتقدي هذه الحرب، غير المقدسة، بأنها حرب ضرورية ولازمة لتدريب الجيش المصري وتعبئته من أجل الحرب المقبلة مع «إسرائيل».

ثم جاءت هذه الحرب عام ١٩٦٧ التي عمقت وزادت من جراحات الرئيس «الضابط» ومن جراحات الأمة العربية جميعها، كما تكررت عليه ذكرى ٢٨/أيلول، التي كانت تهذه نفسياً على تعاقب الذكري، حتى جاءت ذكرى ٢٨/أيلول/ لعام ١٩٧٠، فكانت نهايته يومها، بعد تأخر دام تسع سنوات بالتمام والكمال، دون زيادة أو نقصان، بعد أن ملأ الدنيا وشغل أحياءها بأفعال وقرارات خلال عمر امتد لاثنتين وخمسين عاماً فقط، رحمه الله وعوضه فسيح رضوانه وغفر له.

السلطة المطلقة تدهور أعقل الرجال، مهما بلغ من استقامة ورجحان مثلما تدهور السيارة من قمم الجبال إلى أعماق الوديان عندما يصاب قائدها فجأة بعمى الألوان أو بخلل بالتصرفات لم يكن بالحسبان.

إني على يقين بأن القضاء على الانفصال في مهده يوم وقوعه كان بيد عبد الناصر بكل تأكيد، فلماذا لم يفعل؟ هذا الذي جعلني على الدوام في بحران من التفكير دون نتيجة.

وسيبقى هذا السؤال والجواب عليه جدلياً على تعاقب السنين بين المنظرين والمؤرخين والناس أجمعين، لقد كان استسلام الرئيس عبد الناصر للأمر الواقع استسلاماً عجيباً لا يُلوق بزعامته، ومعالجته بانقلاب مضاد، فيما بعد، حطّ من قدره لأنه عاد إلى أسلوب البكباشي (المقدم) جمال عبد الناصر.

ألا يستحق هذا الشعب من الرئيس عبد الناصر، الذي إلتئمته على وحدته بكل صدق

واطمنان وانتخبه رئيساً لجمهوريةه قبل أن يراه، ألا يستحق منه شيئاً من التضحية؟ بتجشمه غناء المجيء إلى سورية يوم أكبر حدث فاجأه كما فاجأ الأمة العربية بأسرها والعالم أجمع؟ أم أن الذي نطلب منه التضحية كان عاجزاً عن تقديمها؟ لأن هذه الوحدة الشهيدة أذت أغراضها وحن موعد تشييعها إلى عالم الخلود؟ هل كان مقيد الحركة والقرار بهذه الأمور؟ أرسل جيشاً عرمرماً إلى اليمن واكتفى بعد تردد بإرسال مئة وعشرين مظلياً إلى اقليمه الشمالي لاسترداده، فجعل منهم كبش فداء، بعد التوقف عن إرسال آخرين، وبعد استعادة المرسلين بحراً، فطمس بذلك روحانية زعامته وجاذبية قيادته وقراره.

إن الكوارث تحل بالأوطان عند الإقدام على حلول صغيرة لقضايا كبيرة، وكنا بحاجة إلى امرأة حديدية لاستعادة «فوكلانده» العربية، من أجل استعادة الإقليم الشمالي إلى جمهوريتنا المتحدة، إن الأمة العربية واجهت يوماً تحدياً لأهم قضية من قضاياها، وقد كافحت من أجلها سنوات طويلة، وحلمت بتحقيقها سنوات وسنوات، فأضاعها سيادته بموقف لم يكن موقف عظيم، ولا يليق بزعيم.

ما أصعب الوصول إلى الحقيقة في مثل هذه الأحوال؟ وهكذا وقع الانفصال وهيئات أن تعود الوحدة وأملنا أن تعود، رغم أنها أمست سراباً.

أكرر قولتي دائماً بأن الرئيس عبد الناصر كان زعيم عرب عصره شعبياً بلا منازع، إلا أنه لم يكن رجل دولة على مستوى الضرورة والحاجة، وقد ارتكب أخطاء كان بعضها مدمراً بسبب ديمقراطيته.

عبد الناصر لم يكن شخصاً عادياً ولا زعيماً كغيره..... كان فريداً من نوعه على صعيد الأمة العربية كلها، لا يماثله أحد من سابقيه ولحقه، منذ عشرات السنين، بحق أو بدون حق.

كان له تأثير السحرة في عواطف عرب عصره من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي، مستمعيه ومشاهديه ما عدا الذين اطلعوا على الخبايا والخفايا، وخاصة من اللاصقين به أو العالمين بحقائق أموره.

لقد تفرق الأشقاء والأخوة بسببه، والأبناء عن الآباء من أجله، والزوجات عن الأزواج بتأثيره، عندما اختلفت آراؤهم في مواقفه وأعماله.

إنني سمعت عن السحرة والسحر ولم أكن يوماً مصداقاً لهم، فقد رأيتهم بشخص عبد الناصر لما له من تأثير على جموع أمته، وعلى عواطف الشعب السوري بخاصة، الذي كان يبيت في الطرقات مستخفاً بجميع الأنواء لهظلي برؤياه.

كما سمعت بالمعجزات وآمنت بها تسليماً، ولو لم يكن عصرها قد ولى وانتهى، لقلت بأن فتنة الأمة العربية بعبد الناصر وسيرها خلفه، هي معجزته في الخمسينات والستينات من القرن العشرين، وقد ساهم بذلك، قامته المديدة، ولونه الأسمر الرجولي، ونبرة صوته العذبة، ولهجته المصرية المحببة، وخطاباته يسر دون تكلف، وكان يخاطب المواطنين ولا يأبه بالمقول، لهجومه بكلمات غير طيبة على قادة وزعماء زمانه، بما يحاكي الشتم، مما لم نعتده في السابق، ولم نسمع مثيلها من رئيس دولة، وكان هذا يروق لكثيرين، لمحق الجراح من الاستعمار «إسرائيل»، وكان يحملهم مع السابقين مسؤولية خلق «إسرائيل»، والمحافظة عليها، وأنه هو القادر الوحيد على محوها من الوجود، وكان الكل يصدق ويحلم... فماذا كانت الحصيلة والنتائج؟

بعد أشهر قليلة من وفاته، رحمه الله وغفر له، كنت مع آخرين في الرياض، على المائدة اليومية لعشاء أحد عظماء زمانه بحق، قبل أن يتفجر ويُسفك دمه، بسبب عقيدته المؤمنة الراسخة ومواقفه الوطنية الخالدة، إنه الملك فيصل بن عبد العزيز، عطر الله ترابه وعوضه فسيح جنانته، وهو واحد ممن تناولهم عبد الناصر بالباطل. بالشيء الكثير من خلف مدياعه ومن جرائده الصفراء، فتعرض له ذماً أحد المشاركين المرموقين بهذا العشاء.

ونظر إليه الملك نظرة جمدت اللقمة في فمه، وقضت على الكلام من غيره وانتهى ذاك العشاء، وتفرق الحضور، ونحن على هذه الحال.

هذا هو الفرق بين ذاك الذي ركب موجة المواطنين الثائرة وبين هذا الذي تبوأ عرش العقول الراحية. إن طغيان عواطف الشعوب على عقولها يتناسب طردياً مع تخلفها ويكون سبباً في تأليه أحد أفرادها.

كان الفيصل، ابن والده، قمة في العقلانية والوطنية والإيمان، قليلون هم الذين سمعوا عنه بأنه قال لوزير خارجية الولايات المتحدة «كيسنجر» بأن أمنيتي قبل مفارقة هذه الحياة، أن أصلي لربي في القدس الشريف وهي محرة من الاحتلال الإسرائيلي.... وكان جواب هذا الوزير «بأن كل شيء قابل للبحث والنقاش ما عدا القدس...» نهض الملك وأنهى ذاك اللقاء بقوله له: «بأنني استقبلتك بصفتك وزير خارجية أميركا ولم أستقبلك كصهيوني متعصب».... وشاع رأي «كيسنجر» فيما بعد بأن القضية الفلسطينية، لن تجد حلاً ما دام الفيصل على قيد الحياة..... ثم استشهد الفيصل، رحمه الله، بعد حين، برصاصة غادرة مرصودة له، ومعروفة المصدر.

وكان «كيسنجر» أول يهودي يدخل المملكة العربية السعودية منذ أنشأها الملك عبد

العزيز، رحمه الله، ولم يدخلها إلا بعد رجاء وإلحاح من رئيس جمهورية مصر «أنور السادات» لأنه وزير خارجية أميركا رسمياً والمهندس المعتمد لقضية الشرق الأوسط التي كانت من أكبر اهتمامات المملكة، ولأن رئيس الولايات المتحدة كان غائباً عنها بسبب همومه من استقالة نائبه سبورو أغنيو ومثقالاً بمتاعب قضية «ووترغيب» التي كان ينتظر الإحالة إلى المحاكمة بسببها وهو على قمة أقوى دولة في العالم.

مظاهرة طلابية في حمص:

في عصر هذا اليوم ٦١/٩/٢٠، جاءني المهندس عبد الرحمن حورية، وزير الأشغال العامة في وزارة الدكتور كزبري، قادماً من اللاذقية في طريقه إلى دمشق لاستلام وزارته. أثناء تناول القهوة في مكنتي، سمعنا صباحاً «وتسقيطاً» لحركة الانفصال ورجاله، وتعييماً لديمومة الوحدة وجمهوريتها ورئيسها جمال عبد الناصر، وعند إطلاعنا من شرفة مكنتي، وجدنا جمهرة من الطلاب والطالبات، أمام مبنى قيادتي، هائجة مائجة وأصواتها تشق عنان السماء، مما اضطرني إلى القاء كلمة فيهم، قلت فيها بأن البلاد بأيدٍ وطنية أمينة وستبقى كذلك، وأن هذه الأحداث ما هي إلا سحابة صيف، وأن السوريين الذين صنعوا الوحدة سيهدون صنعها دون شك، ولن يدمم الانفصال، وإني فوجئت بحدث أول من أسس كما فوجئتم، والأمة جاهزة للوقوف في وجه الانفصال وستعود وحدتنا سريعاً، وسأنقل وجهة نظركم ونهبل عواطفكم إلى المسؤولين بدمشق، وإننا وحدويون منذ نعومة أظفارنا، مع رجائي إليكم بالانصراف إلى دوركم بسلام والاهتمام بواجباتكم المدرسية، وأنتم رجال المستقبل وقادته بعلمكم وإخلاصكم لا بالمظاهرات، عاشت وحدة الأمة العربية وعاش رجالها المخلصون. سيروا على بركة الله. وهكذا انفض الجميع وتفرقوا بسلام وبدون حادث.

كان بالجهة المقابلة من الشارع لمقر قيادتي، وأمام بناء محافظة حمص، مفرزة من الشرطة المدنية برئاسة الملازم أول مهدي سلطان، مستترة ومكلفة خصيصاً لمنع هكذا مظاهرة أو تجمع بناء على أمر سابق مني، ولأنه لم يتم بواجبه المطلوب منه، ولأنه كان فائراً بارداً، والاهتسامة تملو شفتيه، وبداة متشابهتان على صدره ويفرج وجماعته على هذه التظاهرة مع المتفرجين، كأن الأمر لا يعنيه من قريب أو بعيد، لذلك، وبعد انصراف جموع الطلبة، أشرت إلى الملازم سلطان بيدي للمجيء إلى مكنتي، فأسرع مهرولاً ولدى وصوله، أنهت بشدة وأمرت بسجنه، إلى أن أتى رئيسه مدير الشرطة المدنية، يرجوني من أجله، فقبلت الرجاء مع لفت نظره بأنه مسؤول عند عدم حسن أداء مرؤوسيه لواجباتهم كما أمل أن لا يتكرر هذا التراخي في تنفيذ أوامري من أحد سواء، وهكذا كان ولم يتكرر هذا الحادث أو مثله في المنطقة الوسطى.

زهر الدين يفتح محفظتي بغياي:

بعد أيام حضرت إلى دمشق لمعالجة بعض أمور قيادتي، دخلت على اللواء زهر الدين في مكتبه وكان يغصّ بضباط الحركة دخولاً وخروجاً، وبعد تبادل بعض الأحاديث، فتحت محفظة يدي وعرضت على القائد الجديد، بحضور ضباط الحركة، ما قُدمت من أجله، وكان بين وثائقي تسجيل مخابرة «سباعي - جبري» الهاتفية، ولكونها تمس زهر الدين، فأنني لم أكشف أمرها ووضعتها جانباً، فسألني عنها العميد فيصل حسيني، فقلت له ورقة خاصة وناولته إياها، فاطلع عليها وابتمسم، ثم ناولها إلى المقدم نحلاوي، وهذا ناولها إلى العميد عقيل، فأعادها إليّ هذا الأخير وأعدتها إلى محفظتي.

بعد أحاديث شتى غادرنا هذا المكتب إلى مكتب النحلاوي، تاركاً محفظتي دون قصد مني في مكتب اللواء زهر الدين، وبعد فترة تذكرتها وعدت وجلبتها، ولما تفقدت محتوياتها، وجدت تسجيل المخابرة قد فقد، لذا قلت لقد لطشها زهر الدين وهممت بالعودة إلى مكتبه لطلبها منه، فحال دون ذلك مع الرجاء النحلاوي واعداً إياي بأنه سيأتي بها.

وقد ذكرني النحلاوي بهذه الحادثة بعد ما يقارب من ثلاثين سنة على حدوثها عندما زارني وأنا طريح الفراش في المستشفى العسكري بالرياض عام ١٩٩١ بسبب إجراء عملية فتح قلبي.

في هذه الجلسة أبلغت الحاضرين وهم الحسيني ودهمان وعصاصة وعقيل وحج إبراهيم ومنصور والنحلاوي والكزبري، خطأ وسوء إسناد منصب قيادة الجيش إلى زهر الدين، لأنه ليس على مستوى هذه المسؤولية، وأن كثرة النجوم التي على كتفيه لا تصنع منه قائداً مؤهلاً، وغداً ستكونون من النادمين يوم لا ينفع الندم. أجاب فيصل سري الحسيني، لا شك بأنها كانت خطيئة ثم قال:

١- لقد اتفقنا على عدم تحقيق أي مكسب شخصي لأحدنا.

٢- إن التنظيم المصري للجيش السوري أيام الوحدة لم يبقَ أمراً عسكرياً هاماً وفعالاً بيد قائد الجيش، وجعل منه شخصاً للمناسبات والمراسم فقط. وقد حصر جميع الأمور العسكرية المهمة في قبضة يد رئيس أركان الجيش، كما أن زهر الدين لا يقدم على عمل قبل عرضه علينا وأخذ موافقتنا.

وبالفعل فإن رئاسة أركان الجيش الأول في عهد الوحدة كانت بيد المصريين، فأولهم العميد عبد المحسن أبو النور وخلفه اللواء أنور القاضي، الذي حصل الانفصال بزمانه.

خلاف مع عصاصة:

في هذه الجلسة أيضاً التفت لحوي موفق عصاصة وقال لي: هل لك أن نخبرنا يا حضرة المتقدم عن سبب عزمك على ضرب حركتنا يوم حدوثها؟ بإعطائك الأوامر بتحريك اللواء المدرع الخامس باتجاه دمشق، ولماذا أرسلت كتاباً إلى الفريق جمال فيصل تطلب منه الأوامر لتنفيذها؟ وكانت لهجته غير مهذبة ولا ودئية، لذا كان جوابي حاداً وانفعالاً، لماذا هذه اللهجة يا موفق؟ فقال: نحن متفقون معك، وكنا نتظر منك كل تأييد ودعم، فأجبت هذا غير صحيح وإدعاء لا أقبل به، تدخل العقيد منصور وقال: «الحقيقة أنني متفق مع العقيد تيسير طباع، مرؤوس العقيد مطيع الذي لا علم له بشيء مني».

فسكت موفق وتدخل الآخرون ولطفوا الجور رغم أنه بقي غير ذلك من طرفي. اعتقد بأن العقيد منصور أبلغهم باتفاقه معي على الحركة، خلافاً للواقع، ولم يخبر جماعته بحقيقة اتفاه مع الطباع، لكي لا يشط همهم فيها، بسبب هذا المعتمد في حمص، الذي احتقله خلفي، قائد المنطقة الوسطى، العميد بدر أعسر، بسهولة فيما بعد. كما أخفى منصور بذلك حلقة من حلقات مؤامرة الانفصال، حتى إذا ما فشلت الحركة وانكشف أمرها وألقي القبض على عناصرها ومعهم الذين لا علم لهم بها، نفى هؤلاء بصدق أي اتصال لمنصور معهم من أجلها، وهذا في صالحه حتماً. وبالمناسبة فإن منصور من أذكى أركان حركة الانفصال، على صعيد هذه الأعمال. وينطبق عليه ما كنت أقوله دوماً، بأن كل انقلاب عسكري تقوم به فئتان صغيرتان، فئة ذكية مخططة حاكمة أو مدفوعة، وثانية متهورة منفذة، وتأتي بعدهما جماعة المطبليين والمزمرين لكل عمل مهما كان مشيناً، وهم الأخطر، ولولا هؤلاء لما عاش انقلاب ولما دام ظلم وباطل.

زهر الدين قائداً للجيش:

قلت لم يكن لإعلان خبر تعيين اللواء عبدالكريم زهر الدين قائداً للجيش ممن هم دونه رتبة - شلة الشوام - وفي غياب السلطات الدستورية، الوقع الحسن في نفوس جميع حارثيه، وكان لثمان سنوات متصلة مضت مديراً لمصلحة التجهيز، المصلحة المختصة بحلأى الجند ووسائل نومهم، وهو برتبة مقدم وعقيد وعميد، وعندما رفع لرتبة لواء ألياً في الأشهر الأخيرة من هذه السنوات، عينه المصيريون القيمون على شؤون الجيش السوري، رئيساً لهيئة الإمداد والتموين، ليصبح في الوقت نفسه عضواً في لجنة الضباط،

لأنهم ضامنون لصورته إلى جانبهم في هذه اللجنة، مهما كانت القضية المعروضة، خاصة عند عرض تصفية ضباط الجيش السوري والتصرف بأحوالهم والإسراع بإنهاء حياتهم العسكرية، وفق سياستهم التي أضحت معروفة وهم مستعجلون في تنفيذها.

بدأ عبد الكريم زهر الدين حياته العسكرية كجندي عادي في سرية خدمات الكلية العسكرية في حمص، بعد تركه بيت شاهين مدير مالية السويداء ومن ثم بيت مدام بيكان الفرنسية في السويداء أيضاً، التي زارته عندما مّوت بحمص وتكلمت من أجله مع مدير الكلية العسكرية الكومندان «بران»، وأفهمته ما لوالده، الذي كان قد توفي، من خدمات لصالحهم وخاصة مع الكابيتين «كاربيه»، فوعدها بمساعدته وقبوله في عداد طلاب الضباط في أول دورة مقبلة، وقد قبله دون أن تتوافر لديه شروط الفحص والانتساب وخاصة الشهادة الثانوية أسوة بجميع أقرانه من الطلاب.

تزوج عبد الكريم من عائلة خمصية مسيحية من بيت حنون وتكلل عليها بالكنيسة، كما عتد ولديه فيها وهذا معروف من الجميع والذي اضطرني لذكر هذه الواقعة الشرر الذي يبطّير من مذكراته والفتنة التي استهدفها من عباراته التي دونها في الصفحتين رقم ٦٠ و ٦١ من مذكراته والتي نشرتها مجلة النهضة الكويتية في العدد رقم ١٣٣ لعام ١٩٧٠، عندما ادعى بدون أدنى حرج وصدق، بأن قيادة الجيش اسندت إليه لأن الضباط الذين قاموا بالانفصال - «شلة الشوام حسب تعبيره» - لم يقبلوا تعيين أحد ضابطيين مسيحيين لها بسبب طائفتها الدينية، رغم أرجحية قدمهما عليه، مما اضطرني مرغماً للرد عليه وتسفيه أقواله السخيفة في العدد رقم ١٤٣ تاريخ ٢٣/أيار/١٩٧٠ من مجلة النهضة الكويتية نفسها والتي كانت تنشر مقتطفات من مذكراته.

وهذا بعض ما نشرته وقتئذ على الصفحات ٤٠ و ٤١ و ٦٥ من العدد المذكور رداً على أقواله: سيادة الأستاذ الكريم صاحب ورئيس تحرير مجلة النهضة الكويتية الغراء المحترم.

قرأت في العدد رقم ١٣٣ لعام ١٩٧٠ من مجلتكم الراقية الحلقة التاسعة من مذكرات الفريق عبد الكريم زهر الدين، وبدافع إطفاء الفتنة الطائفية التي تندلع من عبارات هذه الحلقة، عندما تحدث صاحبها مشوهاً لفترة عشتها بكل دقائقها، وأنا أشغل منصباً عسكرياً كبيراً، رأيت لزماً أن أنشر الحقيقة التي أعرفها تفشياً لمخططة الضار بوطني.

أحب أن أعترف بكل صراحة بأن الذي لفتني إلى ما أنا بصدد، صديق يقرأ بانتظام أعداد مجلة النهضة، عرفته طبيباً بارعاً واسع الثقافة صادق الوطنية مرهف الحس من الطائفة المسيحية، زرت منذ أيام في عيادته، لمرض أصاب أحد أولادي، فإذا به يبادرني،

بلهجة تفيض بالألم والمحبة قائلاً:

«أمكننا ترفضون في عهد الانفصال تعيين أحد ضابطين ممتازين لهما الرجحان من حيث القدم والكفاءة في منصب قائد جيش، لمجرد كونهما يدينان بالمسيحية؟ وهل أصبحت الديانة المسيحية في وطننا سبباً كافياً لإقصاء أبنائنا عن المراكز التي يستحقونها؟»

قلت لصديقي في دهشة واستغراب: ومن هذا الذي افترى على الحقيقة التي أعرفها بهذه الفرية؟ أجاب أقرأ ما نشرته مجلة النهضة وناولني إياها. أجبته مهدئاً لو عرفت زهر الدين على حقيقته لما انفعلت لكلامه هذا الانفعال.

انتهى العليب من فحص ابني وسارعت إلى شراء مجلة النهضة برغبة لا تقل عن شراء الدواء لولدي، وقد صعدت حقاً من الأقاويل التي سطرها زهر الدين في مجلة النهضة الكويتية في العدد رقم ١٣٣ لعام ١٩٧٠، وقلت في نفسي هذا أول أغراضه على صفحات المجلات أيضاً إثارة التمرات الطائفية في وقت نحن بأحوج ما نكون فيه إلى جمع الصفوف.

وشعرت بأن من أقدم واجباتي وأنا المطلع العارف، ضرورة وضع النقاط على الحروف، بما يتعلق بهذه الحلقة من مذكراته إيجاباً لمخطئيه منها وأغراضه من وراءها، عندما ادعى بأن ضباط حركة الانفصال عرضوا عليه منصب قيادة الجيش بقولهم له:

«لقد أصبح الجيش بلا قائد وليس من تتوافر فيه الشروط لقيادته سواك، لأن درجتك من حيث الرتبة والأقدمية هي الرابعة، بعد الفريق جمال فيصل، إذ أن صاحب الدرجة الأولى هو اللواء باصيل صوبايا وهو مسيحي ولا يمكن إسناد القيادة إليه (هكذا) وصاحب الدرجة الثانية هو اللواء فؤاد قريه، وهو ضابط صفوف وإداري وليس من خريجي الكلية الحربية، وضعيف الشخصية والإرادة والإمكانات، ولا يمكن إسناد هذا المركز الحساس إليه. أما صاحب الدرجة الثالثة، اللواء فيليب صوبايا فهو مسيحي أيضاً ولا يمكن تقليده هذا المنصب (هكذا)».

هذا ما ذكره زهر الدين في الصفحة رقم ٦٠ من مذكراته - ثم يتابع ادعائه بأنهم قالوا له:

«فالقيادة إذن مهبة لك لكونك خريج الكلية الحربية ومؤهلاً عسكرياً وإدارياً بدورات عالية اتبعتها في الداخل والخارج، ونحن والقون من أن القيادات التي سبق وزاولتها، أي عندما كنت استاذاً لمدة أربع سنوات تقريباً في الكلية الحربية، وعندما كنت رئيساً

لأركان أحد ألوية المشاة وأنت برتبة صغيرة - رئيس - قد أعطت جميعها البرهان تلو البرهان على الإمكانات القوية المتوافرة فيك، هذا بالإضافة لكونك من الضباط المحبوبين من كافة المرؤوسين، بالنظر لسلوكك وحيادك المطلق. فلا نرى والحالة هذه من هو أصح من زهر الدين لاستلام دفة السفينة بعد تخلي الفريق جمال فيصل عنها، لذلك فالخيار يقع عليكم حتماً.

يقول زهر الدين أيضاً:

«طلبت من ضباط الحركة مهلة للتفكير وخرجت من القاعة حيث إلتفت حولي بعض الضباط الذين يكرهون الضباط الدمشقيين (هكذا) وألحوا عليّ ضرورة استلام قيادة الجيش وإلا حسب قولهم فإن الدماء ستسيل، إذ لا يمكن أن يسمحوا لأحد من ضباط الحركة الذين أطلقوا عليهم شلة الضباط الشوام أن يستلم مركز القيادة، وذلك في سبيل المصلحة العامة وليس في سبيل مصلحتي، خاصة وأن القطعات المحاربة تعج بعناصر النحلاوي». «سألت عن العناصر المؤيدة للحركة فقدموا برقيات تؤيد وقوف ٩٥ بالمشة على الأقل من عناصر الجيش إلى جانب الحركة، كما قدموا لي برقيات تأييد مدني تزيد عن هذه النسبة. سألت عن المراحل القادمة فقالوا لي....».

انتهى كلام زهر الدين المدون على الصفحتين ٦٠ و ٦١ من مذكراته.

عندما تغلب الأوهام وتتدفق التفاهات يستكثر الصغير عندها من الأمجاد والإدعاءات والاختلاعات لأنها بالمجان، لذا فإنني أسأل هذا الدعي إلى حد الهوس... هل هذا كلام يقال؟ وإذا قيل... هل ينقل؟ وإذا نقل بدون إدراك... هل يسجل على صفحات كتاب بيد عاقل؟ وهل انحط بعض ضباط الجيش إلى هذا الدرك، بمجرد ظهور زهر الدين على السطح؟ كما أسأل من هو المستفيد من هذا الدس الرخيص، والكلام الأرخس المختلف؟ هذه أمثلة من أعمال وأقوال الذي أجلسوه على كرسي قيادة الجيش في ساعة..... والكل يعرف بأنني كنت أول المستنكرين لهذا التعيين حرصاً على جيشي ووطني.

أنا لا أقصد هنا الإطار غير المتزن والبعيد عن الحقيقة الذي نسبته زهر الدين إلى ضباط الحركة ونسج منه ثوباً لشخصه ليظهر به أمام الناس بصفات انتحلها وهو المحروم منها، وإنما أقصد إسفين الفرقة الهدام ونار الفتنة الشنعاء والنصرة الطائفية البغيضة التي استهدفها في هذا الوقت بالذات، لغايات غير نبيلة عندما ادعى بدون حق بأن ضباط الحركة وضعوه على كرسي قيادة الجيش لأنهم لم يقبلوا لهذا المركز والمنصب بضابط مسيحي.

زهر الدين... وكامل أمين ثابت:

هل ضحالة التفكير أم الحظ الخارق هو الذي أتى باللواء زهر الدين إلى منصب قائد الجيش في اليوم الأول من الانفصال؟ أم أن هناك أبعاد قادرة وعقلاً رهبة مخططة كانت وراء هذا التعيين مع تجاوز آخرين أقدم وأكثر وأرجع؟ بعد ما ظهر من محاكمات إلياهو شاؤول كوهين (كامل أمين ثابت) الجاسوس الإسرائيلي الشهير الذي زرع في سورية، بأن له صديقاً اسمه الملازم أول معزى زهر الدين ابن حسية شقيقة اللواء قائد الجيش الجديد. كما تبين من مجريات المحاكمة التي انتهت عام ١٩٦٥ بأن كوهين كان يسرح ويمرح في سورية منذ الأيام الأخيرة للوحدة وأثناء عهد الانفصال ولفترة بعده إلى أن اكتشفت أمره شعبة مخابرات الجيش بحكم اختصاصها ومسؤولياتها وقبضت عليه وعلى شركائه وأحالتهم إلى القضاء للنزبه العادل الذي أصدر بحقهم أحكاماً أصبحت مقضية بعد ثبوت الاتصال بالعدو، وأعدم كوهين شنقاً بساحة المرجة بدمشق كما حكم على الآخرين ومنهم معزى بالسجن الطويل وقد نفذ عقوبته.

من اللافت بأن الفريق زهر الدين لم يأت على ذكر هذه القضية، تصريحاً ولا تلميحاً، في مذكراته التي أصدرها عام ١٩٦٨ رغم أهميتها وعلاقتها بأيام العز والياس والملازم أحد ضباطه، ابن شقيقته العزيز، الذي كان كوهين يركن إليه في أحاديثه وطلباته العسكرية ويوزر معه الخطوط الأمامية من الجبهة السورية الفلسطينية، بتراخيص وأذونات عسكرية تصدر لهما إكراماً لابن الأخت الذي لا يُردّ له طلب ولا يخلق في وجهه باب، والذي كان يمضي بكل سهولة الساعات الطويلة في بيت الخال وفي المكتب أيام الأحداث ليطمئن على أحوال الوطن المفدى من صاحبها وموجهها.

لقد ظهر الفريق زهر الدين في مذكراته بأنه كان مدرسة في الوطنية والتضحية والنزاهة والتوجه، كما نصب نفسه وصياً على شؤون الدولة كلها وجميع رجالاتها وموجهاً لهم ومراقباً عليهم لكي يبعدهم عن العيوب ويضبط خطواتهم من الانزلاق، وكان يُلقي عليهم الدروس والمواعظ بالاستقامة وحسن أداء الواجب، دون أن يستثني أحداً منهم من رئيس الجمهورية الدكتور ناظم القدسي ورؤساء الوزارات الكبرى والدواليبي والعظم وجميع الوزراء وكبار موظفي الدولة وقادة الجيش وأبسطهم قائد قوى الأمن الداخلي مطيع السمان. كما كان يضع للدولة وحكوماتها خططاً وبرامج بالاقتصاد والمالية والوطنية والوحدة والاشتراكية والتأميم ويعممها على القطعات العسكرية باسمه وتوقعه.

أليس كان من الأجدر به، وبشعبة مخابراته وجميع رؤسائها الذين تعاقبوا عليها زمن الانفصال، القيام بواجباتهم والانصراف إلى مهامهم بدلاً من إدعاءات مختلفة، والإنشغال

والتلقي بما لا يعنيههم ولا يخصهم وظيفاً، لكي يجنّبوا أنفسهم هذا التقصير الفاضح.

مما لا شك فيه بأن شعبية مخابرات الجيش من أهم شعب القيادة، وخاصة زمن الانفصال لنوعية قلاقله وأحداثه العسكرية، وكان يجب أن تُعطى الأهمية بدلاً من شلّها، قصداً أو غباءً، بتعيين رئيس جديد لها كل شهرين من عمر الانفصال، كما كنا نسمع يومياً عن نقل ضباط منها وإليها.

هل كان هذا مصادفة أم تخطيطاً لإلغاء دورها في أداء واجبها الأول وهو مكافحة التجسس والتجسس المضاد؟ قد أجد العذر لرؤساء شعبة المخابرات في تلك الحقبة بسبب عدم استقرارهم، ولكنني لم أجده ولم أعثر عليه لقائد الجيش ورئيس أركانها ولكل من ساهم في هذه الأعمال، وأعني هنا عدم استقرار رئيس لشعبة مخابرات الجيش صاحبة المسؤولية الأولى عن أمن الجيش ومكافحة التجسس عليه.

إنني أجزم، وأنا المطلع بأن أقوال زهر الدين، التي أوردتها في مذكراته، في أسباب تعيينه قائداً للجيش، مختلفة كأكثر رواياته، لينفث السموم بقوله «بأن بعض الذين يكرهون الضباط الدمشقيين قد التفوا حوله لكي لا يسمحوا لأحد من ضباط الحركة من شلة الشوام أن يستلم قيادة الجيش وإلا فإن الدماء ستسيل».

هذا كلام لا يصدر عن عاقل أو مخلص، لأنه يثير العداوات بين أبناء الوطن الواحد، ويفرز الجيش إلى شلل، شلة شامية وشلة حموية وأخرى حلبية ورابعة حمصية و... وإلى شلل قروية و... مسيحية وإسلامية ودرزية إلى ما لا نهاية.

فماذا يبقى عندئذ من وحدة لهذا الجيش؟ كلام لا يصدر عن مخلص، إنه يدعو إلى الأسف لأنني لم أسمع ولم أقرأه في حياتي عن جيش من الجيوش أو أمة من الأمم. تباً لمفرق صف الأمة، وجيشها على هذا الشكل، هذه هي عقلية وأخلاق ووطنية قائد جيش الانفصال...!!

هل سكان دمشق الشام، هم سكانها منذ الأزل، وقطنوا بها منذ بدء الخليقة دون قادمين أو طارئين؟ وهل دمشق الشام ملك لفقة من العرب السوريين دون سواهم؟ دمشق الشام للجميع، كما أن كل ذرة من فترات هذا الوطن هي للجميع، لا يستطيع أحد احتكارها أو حجبتها عن الآخرين من أبناء الوطن الواحد. إلا أن شعور الضعة ومركب النقص حمله على هذا الشعور وعلى هذه التقولات حقداً وصغاراً. إن لم يكن خلفها أهداف أخرى.

لقد كان عدد سكان دمشق الشام عام ١٩٦١ لا يتجاوز بضعة مئات الألوف، والآن

ينوف عندهم على خمسة ملايين. فهل أبناء الساكنين الجدد يقبلون بصفة غير شوام؟ لا أظن...!! وإذا نسبهم أحد إلى مدينتهم أو قريرتهم لأغضبهم هذا النسب واعتبروه تجريحاً.

حدثني كثير من الأصدقاء عن انزعاجهم لأن أولادهم ونساءهم يمتنعون عن مرافقتهم في زيارة الأهل في مدنهم وقراهم في المناسبات الاجتماعية والوطنية، ويقولون لهم، اذهبوا أنتم لوحديكم ونحن هنا مع أصدقائنا في الحي والمدرسة والعمل.

غفر الله لزهرة الدين وأمثاله على أعماله وأقواله، لقد فتح أبواباً لا يفتحها عاقل وكان يجب أن لا تُفتح وتبقى مغلقة مع الماضي السحيق، وأنا أسأل زهرة الدين أين يسكن هو اليوم وزوجه وأولاده وأحفاده؟

لو كان أعمق تفكيراً لاستنصح أحد العقلاء قبل تسطير ادعائه بحجب قيادة الجيش عن المسيحيين لإسنادها إليه، وقبل فرز أبناء الجيش والوطن إلى شلل، لكان قد جنب نفسه الدم والملامة. ودليل عقل المرء في أقواله ودليل أصله أفعاله.

مرة دخلت على زهرة الدين في مكتبه عندما استشرت الطائفية والإقليمية في زمانه الميمون، وكان هو وبعضهم من ورائها وقلت له:

«ألا يوجد مخلصون وأصحاب كفاءات من غير الشوام؟» قال لي: «طبعاً، فأجبت: «إذن وسقوا مجلس قيادتكم الثوري الذي تدعون، بآخرين من مختلف المحافظات والفعات و..... والطوائف واعلنوا ذلك بدلاً من الإبقاء على ما أنتم عليه، فسجل ملاحظتي على مفكرة كانت أمامه على الطاولة، ولم يفعل شيئاً فيما بعد، لعدم قدرة أم لعدم رغبة؟ والعلم عند علام الغيوب.

لقد وقفت في وجه من أثار النعرات البغيضة، سواء كانت اقليمية أو طائفية، وحملت نبعة ذلك ابعاداً وابتعاداً، كما مدت يدي، بحدود قدرتي، إلى الجميع دون تفریق وأنا مرتاح الضمير، حباً بوطني وبالكُل، لا معاداة لفرد ولا محاباة لطائفة، لأن الله هو الخالق لهذا التنوع وليس لنا فيه مساهمة.

من أسس الاصلاح الوطني معالجة الطائفية والاقليمية والقضاء على مساوئهما ورافعي لوائهما في السر والعلن، ليكون الوطن واحداً لا أوطاناً متعددة، والشعب شعباً واحداً لا شعوباً.

والحقيقة التي لا مراء فيها بأن الخير والشر موجودان في كل مكان وزمان، وفي كل فئة وتخصص إحداها بأحدهما خطأ فادح وعداوة معلنة أو ادعاء لا يؤيده واقع.

إن اللواء عبد الكريم زهرة الدين لم يمين، ممن هم دون رتبة عسكرية، في منصب

قيادة الجيش للكفاءات والمميزات التي أسهب في تعدادها على النحو الذي أراد، كما أن قيادة الجيش لم تحجب عن ضابط بسبب ديانته المسيحية، وأقولها بحق لو أن صفات زهر الدين الحقيقية توفرت بأحد الضباط الثلاثة الذين أتى على ذكرهم، وهم اللواء باصيل صوليا واللواء فؤاد قريه واللواء فيليب صوليا، لكان أحدهم قائداً للجيش، في تلك الحقبة دون ريب، بصرف النظر عن طائفته الدينية، كما إنني على يقين بأنه لن يكون.... كما كان زهر الدين من ٢٨/أيلول/٦١ لغاية ٨/أذار/١٩٦٣.

إن كلام زهر الدين عن استبعاد آخرين عن منصب قيادة الجيش بسبب ديانتهم ومعتقداتهم السماوية غير صحيح والعادل من يميز الخير عن الشر بكلامه.

إن الكرام والعقلاء من الشعب السوري عاشوا في أفراحهم وأتراحهم متأخين لا تفرق بينهم طائفة ولا مذهب ولا إقليم، في القضايا الوطنية والوظيفية، لأن جميع الوظائف والمناصب تسند في وطني للأشخاص وليس للديانات والمذاهب. فالكل يتذكر ويذكر بأن رئاسة مجلس الوزراء أسندت أكثر من مرة إلى أحد أبناء الطائفة المسيحية الكريمة، كما تذكر بأن الشعب قد اختار بواسطة نوابه، بكل فخر واعتزاز، لأعلى منصب تشريعي في البلاد رجلاً من أبناء الطائفة المسيحية، هو المغفور له الأستاذ فارس الخوري، عندما انتخب رئيساً للمجلس النيابي السوري وكذلك سعيد حيدر دون أن تحول، طائفة الرجل، دون هذا الانتخاب، ودون أن يجرؤ صغير في وطني على نقد، أو يدعي مشبهه بأن المناصب الحساسة ينبغي أن يستبعد عنها من يدين بالنصرانية أو يحرم منها شيعي وينبغي أن تبقى وفقاً على ديانة دون باقي الديانات أو على مذهب دون باقي المذاهب.

من الذكريات اللطيفة المعبرة، وقبل عودة الأستاذ فارس الخوري عام ١٩٤٥ من مؤتمر الأمم المتحدة بعد الدفاع عن القضية السورية، هتف لابنه الدكتور سهيل طالباً إليه إحضار طربوشه إلى المطار ليلبسه قبل النزول من الطائرة وقبل السلام على المستقبلين، وكان كل الرجال حريصين على لبسه وأن لا يظهروا بدون، وعند النزول ظهر بأن سهيلاً قد نسي إحضاره مما أربك الوالد، ولاحظ ذلك أحد مستقبله صديقه الشيخ بهجت البيطار، وكان يلبسه مع العمة، شعار المسلمين (طربوش مع لفة بيضاء) فرفعه عن رأسه ووضعه على رأس الفارس بين الهتاف والتصفيق قائلاً بأنك جدير به.

ويزداد اعتزازنا بأن الدستور السوري الذي استلم العلامة الخوري رئاسة الوزارة في ظله أكثر من مرة، كان ينص بأن مجلس الوزراء يمارس صلاحيات رئيس الجمهورية إذا شغل منصب الرئاسة الأولى في البلاد لأي سبب من الأسباب، ولغاية عودة هذا الرئيس أو انتخاب رئيس جديد للجمهورية.

وقد حصل في ٧ تموز ١٩٣٩ أن تقدم رئيس الجمهورية السيد هاشم الأناسي باستقالته إلى المجلس النيابي بشخص رئيسه السيد فارس الخوري، وذهب إلى حمص معتكفاً في داره محتجاً على تدخل المفوض السامي في أموره، مما فرض أن يضطلع برئاسة الجمهورية وكالة السيد فارس الخوري عملاً بمنطوق المادة رقم ٨٤ من الدستور السوري النافذ آنذاك. وقد مارسها دون اعتراض أو تقولات.

إن العقيدة الدينية شأن شخصي لا علاقة للآخرين بها ما دامت بين صاحبها ورب السموات والأرض، والعيب دوماً في ضحالة الأشخاص ودشهم من مختلف الديانات والمذاهب، إن لعبوا بهذه الورقة الخاسرة وكل الدساتير السورية المكتوبة والتي اعتمدت لا تفرق بين الديانات والطوائف في الوظائف.

أما على صعيد الكفاءة لقيادة الجيش، فإن الجيش السوري غني بأصحابها، وبخاصة بين المتقاعدين، آنذا، الذين أخرجوا من الخدمة في عهود شتى، وهم في ريعان شبابهم وعطاءاتهم، لأسباب لا علاقة لها سوى بالأمور السياسية الموهومة، أو بالعداوة الشخصية أو الإقليمية في أكثر الأحيان، وكذلك بين الذين ما زالوا في الخدمة من الأكفاء.

ومن المؤسف في العهد الإنقلابي غير الشرعية، أن المناصب الكبرى كثيراً ما أسندت إلى غير أهلها على كل الأصعدة، ليسهل تسييرهم والسيطرة عليهم، فكأن ميزتهم، بالنسبة إلى صاحب الشأن، في ضعفهم ونقصهم.

إن القطر العربي السوري فيه من القوميات والطوائف الدينية، ما لا يوجد في غيره على العموم، وإنها أصبحت بحكم الزمن متحدة باللغة والتاريخ ماضيه وحاضره ومستقبله، وإن أثاره النزعات ليست في مصلحة أحد، وإن وجدت فهي من صنع الأعداء أو الأغبياء من بني البشر، والثروة لا توقف عربة الوطن ولا عربة التاريخ.

هكذا كانت علاقة كرام رجال جميع الطوائف وسكان المحافظات مع بعضها في بلدي. وبهذه المناسبة أقول لقد أخطأ من كتب ونشر عندما ادعى بوجود «كتلة شامية» في الجيش السوري يترأسها العقيد أكرم الديري، لأن هذا الزعم لا يؤيده واقع ولا حقيقة. وليته دعم قوله بموقف متمسك واحد؛ أو ذكر اسم أحد أعضاء هذا التكتل الإقليمي العسكري المزعوم مع قطعه أو مركزه.

إن الجيش لم يعرف كتلة دمشقية بمعنى التكتل والتساند في السراء والضراء على الإطلاق، وبخاصة قبل الانفصال، وعندما برز العقيد الشهيد عدنان المالكي، رحمه الله، اقتربت منه كتلة الشيشكلي السابقة، ومنها أحمد عبد الكريم وأحمد حنيدي وطعمة

العودة الله وجادو عز الدين وحسين حده وباقي جماعتهم، بما فيهم أمين النفوري صاحب المواقف المعروفة زمن الشيشكلي، منه ومن شقيقه رياض، عندما كانا يقاومان الديكتاتورية والتجاوزات على الصعيدين العسكري والمدني.

وكذلك كتلة البعثيين الاشتراكيين والتي لم يكن فيها سوى دمشقي واحد هو العقيد بشير صادق الذي كان بعثياً حزبياً ولم يكن فقيهاً ولا إقليماً، وكان إلى جانب هاتين الكتلتين العقيد عبد الحميد السراج ومعه العقيد أكرم الديري بمفردهما فقط.

ولم يخرج باقي الذين كانوا في الجيش، باستثناء باقي الحزبيين عن حدود العسكرية السليمة والانضباط العام.

تشكيل وزارة الدكتور مأمون الكزبري:

أذاع راديو دمشق في ١٩٦١/٩/٢٩ البلاغ رقم - ١٧ - وهذا نصه:

«تعلن القيادة الثورية العليا للقوات المسلحة أنها وفاء منها بالعهد الذي قطعته على نفسها للشعب بأن توكل أمور السياسة والإدارة إلى أبناء الشعب المختصين، قامت بتكليف الدكتور مأمون الكزبري بتشكيل وزارة يسند إليها أمر إدارة شؤون البلاد توطئة لإعادة الأوضاع الدستورية فيها. وقد قبل الدكتور الكزبري هذا التكليف وياشر فوراً باتصاله وسيعلم عليكم أسماء الوزراء بعد قليل».

ثم صدر البلاغان رقم ١٨ و ١٩ بتخويله سلطة تسمية الوزراء وسلطة إصدار المراسيم الاشتراعية فأصدر المرسوم رقم - ١ - التالي:

إن رئيس مجلس الوزراء، استأداً إلى البلاغات ذات الأرقام ١٧ و ١٨ و ١٩ الصادرة عن مجلس قيادة الثورة العربية العليا للقوات المسلحة يرسم ما يلي:

مادة أولى: تشكل الوزارة الانتقالية على الوجه التالي:

الدكتور مأمون الكزبري رئيساً للوزراء ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع - الدكتور ليون زمريا وزيراً للمالية ووزيراً للتأمين - الدكتور فرحان الجندي وزيراً للصحة والإسعاف العام - الدكتور عدنان القوتلي وزيراً للداخلية - الدكتور عزت النص وزيراً للتربية والتعليم والإرشاد القومي - الدكتور عوض بركات وزيراً للاقتصاد ووزيراً للصناعة - الدكتور نعمان الأزهرى وزيراً للتخطيط ووزيراً للشؤون البلدية والفردية - المهندس أمين ناصيف وزيراً للزراعة ووزيراً للإصلاح الزراعي - المهندس عبد الرحمن حورية وزيراً للأشغال العامة ووزيراً للمواصلات - المحامي الأستاذ أحمد سلطان وزيراً للعدل ووزيراً للأوقاف - الأستاذ فواد عادل وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل.

مادة ثالثة: ينشر هذا المرسوم ويعمل به فور صدوره.

رئيس مجلس الوزراء

الدكتور مأمون الكزبري

لقد كان الإعلان عن تشكيل أول وزارة في عهد الانفصال برئاسة الدكتور مأمون الكزبري من أكبر الأخطاء في ذلك العهد أيضاً، وليس بسبب عدم قدرة في الكزبري، والحق يقال بأنه نظيف اليد واللسان وطني الوجدان والضمير وقويم المسار، أستاذ جامعي مثقف، من بيت عرف بالأخلاق والتقوى والاستقامة في معاملة بني البشر، وهذا معروف من بعض المواطنين. في الوقت الذي اشتهر عنه بما لا يقبل النقاش بأنه من مخلفات ديكتاتورية بالدة، ديكتاتورية الشيشكلي، يوم ابتعد عنها كل السياسيين الأحرار. وقرروا القضاء عليها، وأنه وكيل وحريص على مصلحة بعض أثرياء الحرب بدون حق، ومحالء للرأسمالية الغبية والإقطاع المدموم، فكان هو عنواناً كبيراً لسياسة العهد المقبل، بعد القضاء على عهد رفع عناوين مغارة بكل وضوح. وهذا ما خلق له معارضة واسعة من يوم ميلاد وزارته.

لذلك أقدمتُ باللاشعور، دقيقة سماعي هذا التكليف من راديو مكتبي، وكان عندي العقيد المتقاعد فيصل أناسي، وهذا من رؤسائي السابقين، والعقيد مصطفى رام حمداني محافظ حمص، وآخرون، فبادرت فوراً إلى الاتصال هاتفياً بقائد الجيش اللواء زهر الدين لينقل رأبي إلى كل الآخرين، وخاطبته بقولي ألم تجدوا غير الدكتور كزبري لرئاسة الوزارة؟ فأجابني ما هو اعتراضك عليه؟ لم يقبل أحد غيره بحمل المسؤولية، فقلت له: لا اعتراض لي عليه شخصياً، لأنني لا أريد نعته بشيء، لكن الذي أريد قوله بمنتهى الصراحة بأنكم أنجتم المواطنين والرأي العام بهذا التعمين، لشخص لا يستطيع احتلال عرش القلوب الذي احتله عبد الناصر بحق أو بدون حق، لأنهما من طيتين مختلفتين تماماً، وعلى طرفي نقبض، وهذا الرأس الجديد لحكومتهنكم، لا يستطيع مناطحة ذاك الرأس جماهيرياً، والمستقبل أماننا.

أثناء هذا الحديث نهض الأناسي من مكانه وحاول وضع راحة كفه على مساعد التلفون ليحول دون وصول صوتي إلى مخاطبي مع قوله بأن هذا الكلام يضرك الآن، فحلت دون رغبته وتابعت كلامي، فما كان من مصطفى رام حمداني إلا أن قال لي على مسمع الجميع، وهو جالس في مكانه (غلطان يا مطيع بك إن مأمون الكزبري من السياسيين اللازمين والضروريين لهذا اليوم، وبعد نهاية المخاطبة مع دمشق قلت: يا مصطفى متى ستقلع عن هذه الأساليب؟ فسكت وسكت).

تأييد بعض السياسيين للانفصال:

في ٢١/١٠/٢ عقد بعض رجال السياسة في سورية الموجودين في دمشق، اجتماعاً

في بيت الوزير السابق، المهندس أحمد الشراياتي، وأصدروا بياناً كتبه صلاح البيطار بيده بمساعدة السفير السابق نجيب الأرمنازي، وقد وقعه الحاضرون وهم أكرم الحوراني، صلاح البيطار، بشير المعظم، هاني السباعي، أحمد الشراياتي، أسعد هارون، خالد العظم، أحمد قنبر، سهيل الخوري، حسن مراد، رشاد جبيري، فؤاد قدرى، صبري العسلي، محمد العايش، نجيب الأرمنازي، حامد الخوجه، أمين نفوري، أحمد عبد الكريم وغيرهم.

نص البيان:

واستعرض المجتمعون الوضع العربي العام والسوري بخاصة، فأجمعوا على تأييد القوات المسلحة السورية في ثورتها المباركة وعلى توجيه الشكر إليهم ضباطاً وصف ضباط وأفراداً، كما أجمع الرأي على أن حكم الطغيان والتسلط والانحراف الذي أقامه الرئيس جمال عبد الناصر في كل من سورية ومصر هو الذي أفقد الوحدة بنيتها ومعانيها السامية، فأبعدوا عن أن تكون نواة للوحدة العربية الشاملة الصحيحة، التي آمن بها ويتوق إليها كل عربي، والتي لا تقوم إلا على المساواة والتكافؤ بين البلاد العربية.

كذلك أجمع الرأي على أن هذا الحكم الذي استهدف تشويه فكرة القومية العربية والوحدة العربية، وخنق الحياة السياسية الديمقراطية وأد الحريات العامة بالرغم مما بذل من نصيح وتنبه وتحذير، هو الذي دفع إلى ثورة الجيش العربي في سورية، تلبية لنقمة الشعب، واستجابة لإرادته، بإقامة حياة ديمقراطية دستورية حرة، يمارس فيها سيادته ويحتج بحرياته العامة في التنظيم السياسي والنقابي والاجتماعي. ويرى المجتمعون تحقيقاً لذلك، ضرورة الإسراع بإجراء انتخابات حيادية حرة، وأن يقتصر التشريع خلال الفترة الإنتقالية على ما تقتضيه هذه الفترة لتسيير الأمور.

وأن الشعب العربي في سورية، الذي دفعت عنه ثورة الجيش القومية، التسلط والطغيان، يمد يده إلى الشعب العربي الشقيق في مصر، الراسف في الأغلال، ليتخلص من الحكم الديكتاتوري الذي أوجد الفرق بين مصر وسورية، حتى يلتقي الشعب في القطرين وفي كل قطر عربي على صعيد العمل المجدي لبلوغ الوحدة العربية المنشودة، ويدعو الشعب العربي في سورية، الأمة العربية في جميع أقطارها إلى أن تبين موقفه وأن تدرك أهدافه القومية السامية بإقامة حكم دستوري ديمقراطي صحيح، يكفل للشعب سيادته وممارسته لحرياته، ويحقق الديمقراطية الاجتماعية والسياسية والاشتراكية الصحيحة والوحدة العربية الشاملة.

وقد نُشر هذا البيان في الصحف وأذيع مراراً وتكراراً في راديو دمشق لأيام عدة، مؤازرة للحكام الجدد، كما أذيعت بيانات نقابية على اختلافها، وكلمات أخرى تأييدية لهم أشهرها كلمة الأستاذ علي الطنطاوي وكلمة الدكتور شكيب الجابري.

كما اتصل هاتفياً من إحدى مستشفيات سويسرا، آخر رئيس جمهورية سورية قبل الوحدة، المواطن العربي الأول، السيد شكري القوتلي، بأول رئيس وزراء الانفصال،

الدكتور مأمون الكزبري، للتهنئة والمباركة والتأييد، سائلاً المولى عز وجل أن يحفظ سورية وأن يحقق على يدها وحدة عربية صحيحة شاملة لا تسلط فيها ولا إكراه ولا تجاوزات.

تصرف شائن من القيادة في دمشق مع الأمير خالد بن عبد العزيز:

في يوم من أيام شهر تشرين الأول عام ١٩٦١، وكان الطقس عاصفاً ممطراً، اتصل بي هاتفياً قائد موقع تدمر، مخاطباً إياي، بعد تقديم واجبات التحية والاحترام والألم ظاهر على كلامه ولهجته، «هل نحن عرب أم أرباط؟» فقلت له: تمهل، لماذا هذه اللهجة وهذا الأسلوب، ما بك؟

أجابني بأن ضابط حرس البادية، عنده، تلقى أمراً من رئيسه بدمشق بأن يهدم خيماً ويعطرد أصحابها القادمين للقنص في بادية الشام، القسم السوري، بعد عبورهم إليه عن طريق صحراء الأردن، وهم من التابعة السعودية، وعلى رأسهم الأمير خالد بن عبد العزيز (الملك خالد فيما بعد) تغمده الله برحمته ورضوانه. وهذه الحادثة يعرفها سفير السعودية في سورية وقتئذ السفير عبد الرحمن الحميدي.

اتصلت مع دمشق بالمسؤولين الجدد، وتكلمت مع أكثر من واحد منهم، من أجل هذا الموضوع، فكان الرفض بإصرار، لأنهم يخشون على حركتهم من النعت والوصم. ولا أريد تسمية الذين تكلمت معهم لكي لا تسود وجوههم وهم من المقيمين اليوم بالسعودية.

أغلقت الهاتف مع دمشق دون إقناع أو اقتناع، وعلى مسؤوليتي وبدافع الشهامة العربية والمروءة الإنسانية أمرت، وعلى مسؤوليتي، قائد موقع تدمر بما يريحتي ويسعده.

بعد فترة ليست وجيزة، عاود الاتصال معي قائلاً: بأنه وجد الأمير خالد وجماعته تحت المطر الشديد والعاصفة الهوجاء، يجمعون خيامهم لأنهم قرروا الرحيل، ولم يجد معه ومعهم الرجاء بالبقاء حتى تهدأ الأحوال الجوية على الأقل، رغم إبلاغهم بأن هذه هي رغبة قائد المنطقة العسكري. وكانت المسافة بيني وبينهم تزيد على مئتي كيلومتر.

ما أجمل الفلك عندما يدور. بعد ثلاثين سنة تقريباً من هذا الحادث، كنت مسجياً بمتنهي العناية والإكرام، في المستشفى العسكري بالرياض، على فراش المرض بعد إجراء عملية جراحية لي بالقلب المفتوح، بموافقة وتوصية كريمة من أعلى السلطات في المملكة العربية السعودية، وبالطبع دون أي مقابل على الإطلاق، بعد أن افتقدت مكاناً آخر لاجرائها لأسباب شتى، وأصحاب الفضل بإجرائها، من بعد الله العزيز القدير، يرفضون

سماع كلمة شكر واحدة في مثل هذه الأحوال، وجوابهم الدائم، الشكر لله وحده.
وأنا لا أريد ذكر اسم صاحب هذا الفضل بصريح القول لكي لا أخالف رغبته وقد
أمن الاستشفاء والتداوي لجميع رعاياه وضيوفه بالمجان، وبأرقى مستوى من العناية
والاهتمام.

قدم لزيارتي بالمستشفى أحد السوريين الموجودين في الرياض قائلاً لي: «بأنه علم
بوجودي من مكتب الدخول وبأنه مريض بالقلب أيضاً ويراجع أطباء هذا المستشفى من
حين لحين».

فأجبت ما أكثر المفارقات بهذه الحياة، هل تذكر حادثة الملك خالد بن عبد العزيز،
عندما قدم إلى بادية الشام للقمص؟ واتصالي بك من أجله وماذا كان جوابك؟ فقال لي:
الله يلعن فلان، وقد سماه لي، لأنه كان السبب فيما تقول. فكان جوابي لهذا الزائر...
لا... لا... إني أعرف الحقيقة وما أكثر أخطاءنا يا فلان، لأنني أعرف بأنه كان وراء هذا
العمل المشين.

أعمالنا وأعمالهم:

عندما حط بي الترحال بعدما أصابني من بني وطني ظلم كثير، واستقبلت في السعودية
بكل تكريم، وحيث وجدت أهلاً لا ينقصون عن أهلي محبة وعناية، وأصحاباً ليس
بأفضلهم أصحابي، كنت وبعض الرفاق أمثالي نزور بعض الأمراء بين الحين والآخر، تعبيراً
عن شكرنا وعرفاننا. ومنهم الأمير خالد بن عبد العزيز وكان ولياً للعهد، ونلاقي منهم كل
طيبة وشهامة وترحاب لا يعلوه ترحاب. كنت أشعر أحياناً بتبكيك الضمير وبالم شديد
عندما أتذكر تصرف بعضنا نحوهم وأقارنه بتصرفاتهم نحونا، دون أن يعرف دوري فيما
حصل له في ديارنا عام ١٩٦٦، ودون أن أجرؤ على ذكر شيء لأنني أخشى تذكره بسوء
تصرفاتنا نحوهم وهم يحطونني وأمثالي بكرم أخلاقهم وحسن ضيافتهم ونبيل مقاصدهم.
وإني لم ولن أنسى مواقف الشهامة، يشي المناسبات، نحوي ما حييت، من الملك فهد
والأمير نايف بن عبد العزيز، فالحمد لله ولهم الشكر بدون حدود. واليد البيضاء لا
أنكرها، سود الله وجوه المنكرين.

لوجود قانون سوري يعاقب الموظفين السوريين الذي يعملون لدى دولة أجنبية بدون
إذن من السلطات السورية مهما كان اضطرارهم للعمل، فإن هذه الأخيرة طلبت إلى
سفارتها بجدة التقصي عن بدء تاريخ عملي كموظف لدى السلطات السعودية لتطبيق
القانون وعقوبته بحقي.

عندما علم بهذا الطلب سمو الأمير فهد بن عبد العزيز، الملك فهد حالياً، أطال الله عمره وأيده بقوة من عنده، أمر وزارة الخارجية السعودية بإجابة السفارة السورية بما يلي:
«بأن مطيع السمان تقدم إلى الجهات المختصة بطلب للتوظيف لديها، فقبلته ضيفاً».

وهذه هي الحقيقة بعينها، وكان هذا الجواب إلى السفارة السورية بجدة، بخطاب وزارة الخارجية السعودية، ذي الرقم ٢/٢٠٠/٩/٣/٤١٠٣ في ١٧/٣/١٣٩٢.

هل يوجد إكرام للاجئ أكثر من هذا الإكرام؟ وهل يوجد حماية لضعيف أفضل من هذه الحماية؟ وهل يحقدوز أرقى الدبلوماسيين أن يجيب بأفضل من هكذا جواب في مثل هذه الحال؟ هذه هي شيمتهم على الدوام مع ضيوفهم.

رغبة زهر الدين بزيارة حمص:

اتصل بي هاتفياً اللواء عبد الكريم زهر الدين بعد أيام من استلامه قيادة الجيش مبدئياً رغبته بزيارة المنطقة الوسطى، مع بعض من الضباط، واستقبالهم شعبياً، طالباً التهيئة والتحضير، فأجبتة بلباقة عدم إمكانية ذلك في حمص، مدينة زوجته، دون الإفصاح عن الأسباب، وإمكانية ذلك في مدينة حماة.

استقبلته في ثكنة خالد بن الوليد في حمص، مع جمهرة من ضباط المنطقة الوسطى ومفارز رمزية من قطعاتها، واللواء المدرع الخامس بكامله، وألقيت من شرفة الثكنة كلمة ترحيبية به وبصحبه تعريفاً به، منوهاً بسماذتي واعتزازي بجميع عسكري المنطقة ضباطاً وضباط صف وأفراداً لسلامة انضباطهم ووعيهم وخاصة في الأحداث التي مررنا بها من أيام قرية، وفخرنا ومباهاتنا بأن منطقتنا هي المنطقة الوحيدة في كل سورية التي لم يقع فيها جريح واحد أو حادث ذو بال يوم ٢٨/أيلول/٦١ والأيام اللاحقة.

كما ألقى سيادة اللواء كلمة مناسبة في هذا الجمع منوهاً بكفاءاتي وقدرتي بالسيطرة على وحداتي في الأوقات الدقيقة والحرجة، مادحاً إياي بما ينجلني تكراره بقلبي.

ثم اتجهنا إلى مدينة حماة فكان الاستقبال شعبياً رائعاً وحاشداً بعد تحضير جيد من قبل قائد الموقع ومن قبلي، وألقيت كلمة أخرى من شرفة المحافظة قدمت بها إلى الجموع الغفيرة، قائد الجيش الجديد، ضمنتها تفاؤلي بالمستقبل الذي أرجو أن يكون على قدر تضحيات هذه الأمة وهذه المدينة صاحبة المواقف الخالدة في سبيل سيادتها وحررتها، كما نوهت برجالها البررة في سبيل مجد العرب في كل بقاعهم.

لم تبعني اللواء زهر الدين بكلمة طيبة مناسبة لاقت الاستحسان والتهاف والتصفيق الحاد.

حديث من أجل الانتخابات:

ظهرَ يوم خميس من تشرين الثاني ١٩٦١ كنت في طريقي من حمص إلى دمشق، وعلى مسافة تقدر بثلاثين كيلومتراً منها، رأيت سيارة قادمة باتجاهنا تعطينا لنا إشارة التمهّل والوقوف، طلبت إلى سائق سيارتي الامتثال لها.

ترجل منها العميدان موفق عصابة وزهير عقيل، بعد أداء تحياتهما قال لي موفق، بأنهما عرفا سيارتي من العلم الذي كان يرفرف في مقدمتها (كانت السيارات العسكرية الرسمية لقادة المناطق والأسلحة ولسن هم برتبة لواء فما فوق، تحمل علماً خاصاً في مقدمتها داخل مناطقهم). ثم أردف قائلاً: «بأنهما قدما إليّ وإلى قائد المنطقة الشمالية، بتكليف من اللواء زهر الدين، من أجل الاتفاق على الانتخابات التي تقرر اجراؤها، وما دمت ذاهباً إلى دمشق فقد اغنيتنا عن الحديث، اتصل من أجلها مع قائد الجيش»، والطقس بارد لا يسمح بالإطالة، وأنا سنتكلم مع العقيد تيسير طباع، أجبتهما بأن وكيلي عند غيابي هو العميد وهيب رفاعي وليس العقيد طباع، وطلبت إليهما عدم بحث أي أمر يتعلق بقيادتي مع غير وكيلي.

اقتربنا بعد هذا الحديث العاجل، ولدى وصولي إلى قرية حسية، التي تبعد حوالي أربعين كيلو متراً عن حمص، اتصلت هاتفياً من مكتب مدير شرطتها بالرفاعي وطلبت إليه الإجتماع بهما وسامع ما جاء من أجله مفصلاً.

قابلت اللواء زهر الدين مساءً مستوضحاً، فقال لي لقد قرر الأخوان إجراء انتخابات نهائية، فباركت الفكرة، ثم قال: كما تم الاتفاق على إخراج نواب جيدين، وذلك بتسهيل نجاح النظيفين والحيولولة دون نجاح القذرين، فقلت وكيف السبيل؟ قال: «سيتقدم كل قائد منطقة بأسماء ثلاثة أضعاف عدد نواب منطقته، وستتفق معه على الذين سنعمل على إنجاحهم، وذلك بتزويد كل محافظة بعدد مضاعف من صناديق الانتخابات، نصفها ليضع الناخبون أوراقهم فيها، والنصف الثاني فيها أسماء الذين نرى لإنجاحهم، والأمر متروك لكم في طريقة تبديل الصناديق وسنلي كل طلباتكم لنجاح هذه الخطوة».

غرقت في بحر من التفكير ولم أعط جواباً، لأنني بالفعل كنت مفاجأ بهذا الحديث الذي لم أكن أتوقعه، وفي البلاد حكومة مدنية برئاسة مأمون الكزبري، الذي سبق أن أعلن ووعده بإجراء انتخابات نيابية حرة نزيهة.

زارني يوم الجمعة صديقان، هما هيثم الكيلاني وسالم أتاسي، وبعد تردد فتحت موضوع الانتخابات وما جرى من حديث مع اللواء من أجلها، اتفقنا بأن الابتعاد عن هذا العمل أفضل، وعندنا في الجيش سابق تجربة في عهود مختلفة انعكست على أربابها بالقبض أو بالألم الدائم وبتبكيك الضمير لأنهم كانوا مطية في التزوير وفي إيصال أشخاص إلى المجلس النيابي دون مستوى تمثيل الشعب. وقد استعرضنا بعض أسمائهم وما أصاب البلاد بسببهم.

تمزت قناعتني وقوي تصميمي على الابتعاد عن هذا المسار الذي لا يتمشى مع سلوكي ومنهومي وقناعتني.

صباح اليوم الثاني قابلت اللواء نامق كمال رئيس الأركان العامة، وهو استاذي في الكلية العسكرية ورجوته استدعاء العميد فيصل سري الحسيني وهذا أقدم مني عسكرياً بسنة واحدة، ورجوتهما أن يكونا معي في مقابلة اللواء زهر الدين من أجل موضوع خطير وهام.

دخلنا على قائد الجيش، وخاطبتهم بقولي: «أنتم الثلاثة أقدم مني عسكرياً وقد حدثني أول من أسس اللواء عبد الكريم بشأن الانتخابات النيابية، وعزمتكم على إخراج نواب جديدين، وذلك بإبدال صناديق الاقتراع بصناديق مملوءة بمعرفتكم. وبعد تفكير طويل قررت عدم المساهمة بهذا العمل لما فيه من سيئات مستعكس علينا جميعاً بما لا تحمد عقباه.

حاول زهر الدين إقناعي دون نتيجة ثم قال لي: «نحن لسنا قادرين على الحكم». أجبته أنني أعرف ذلك، لذا أرى تركها حرة، أو لكي لا نرتكب أخطاءً فادحة يصعب تداركها فلاني اقترح عودة المجلس النيابي الذي حل عند قيام الوحدة، وعودة الرئيس شكري القوتلي إلى الرئاسة الأولى في البلاد، وقد أرسل إليكم بريقة من سويسرا بتأييدكم، حسب الإذاعة السورية، ورجال السياسة أدرى منا بالمعالجة، ولكم في ذلك تجربة سابقة وأسوة حسنة، يوم أخرج أو خرج الشيشكلي من البلاد وقرر قادتها عودة الرئيس هاشم الأتاسي إلى الرئاسة الأولى لإتمام مدة رئاسته، والحوال دون تنصيب الدكتور مأمون الكزبري نفسه رئيساً للجمهورية، وفق منطوق دستور الشيشكلي، وإلغاء مجلسه النيابي وعودة المجلس الذي سبقه.

ترأى لي بأنني تمكنت من إقناعهم، طلب إلي زهر الدين الانتظار لدقائق في مكتب اللواء ألهر عرنوق المقابل لمكتبه.

بعد أقل من نصف ساعة، كانت أطول من ساعات بالنسبة لي، هتف إلي زهر الدين

ودعاني إلى مكتبه، ولما دخلت عليه، وجدته جالساً على رأس طاولة اجتماعات مكتبه، وحوله اللواء نامق والضباط الحسيني وعصاصة وعقيل ودهمان وحج إبراهيم والنحلاوي والكزبري حيدر، وكرسياً شاغراً لجلوسي.

طلب إليّ زهر الدين إعادة أقوالي بصدد الانتخابات على مسامع الحاضرين فأعدتها كلها بإسهاب ووضوح وضمنتها بأنّي أرى ترك الانتخابات حرة أفضل بكثير من تزويرها لأننا لسنا ملائكة ولأن عيوب التزوير أكثر بلاءً علينا وعلى البلاد من حرية الانتخاب، أو أرى عودة رجال الحكم السابق، للوحدة بمجلسهم النيابي ورئاسة القوتلي لاستئناف مسؤولياتهم بعد فشل هذه الوحدة.

وهنا خبط حيدر الكزبري يده على الطاولة كأن ثعباناً قد لدغه، صائحاً برعونة وبأعلى صوته: «هذا جبن نحننا حطينا دمنّا على أكفنا من أجل عودة القوتلي؟ ثم وقف محاولاً إشهار مسدسه، ولكوني أعزل أخذت صحن السيكرة الذي كان أمامي ورميته به وقلت له عبارة ليس من الأدب تكرارها احتراماً للقارئ، وأتبعها بعبارة هذا جبن منك..... من الذي وضعكم أوصياء على هذه الأمة؟

هاج الجميع وماجوا فتدخل زهر الدين بقوله لي: «متى ستسافر؟ قلت الآن، اعتقاداً مني بسفري إلى مقر قيادتي في حمص. فقال لي: «لقد تقرر إيفادك بمهمة إلى براغ لمتابعة اتفاقيات وعقود التسليح مع الحكومة التشيكية» - (وكان هذا متفقاً عليه قبل دخولي عليهم عند اصراري على موقعي) -.

كما كان سبب رد فعل حيدر الكزبري على كلامي السابق، وعلى النحو الذي أسلفت، أنه كان وبعض من يسير في ركابه يخططون وسائرين لإيصال الدكتور مأمون الكزبري إلى الرئاسة الأولى في البلاد.

غادرت هذا الاجتماع وعدت في اليوم التالي لمتابعة أمور سفري وقد استجاب اللواء زهر الدين لكل طلباتي ما عدا عودتي إلى حمص لإحضار بعض ملايسي ولوازم سفري، وأعلمني باستلام العميد سليم شرف وظيفتي بالوكالة ونقل بعض ضباطها وتعيين آخرين بدلاً عنهم.

بعد خروجي من مكتب قائد الجيش قابلت مصادفة في ممشى المكاتب المقدم حيدر الكزبري، فهرع إلى تحيتي وتقبيلي مع قوله: «لقد تخلّيت عنا بأحرج الساعات فأجبتة وأنتم سائرون بطريق خاطيء وغداً ستندم يا حيدر».

ولم يمض سوى أيام قلائل على هذه الحادثة حتى كان حيدر ضيفاً على سجن المزة

العسكري بمؤامرة من رفاقه باتهامات باطلة لقبضه وعمالته للمملكة الأردنية الهاشمية، وكذلك كان حال العميد فيصل سري الحسيني.

وحيدر طيب القلب وكنا نجتمع على ود ومحبة عندما كنت ضابطاً في أركان قيادة الجبهة السورية الفلسطينية وكان هو أمراً لسرية خدماتها.

ثم قابلني العميد مروان قادري الذي أعلمني بإشاعة مفادها بأنه تقرر تسفيرني إلى براغ لعدم موافقة القيادة على تلبية رغبتني بالانتقال إلى دمشق، والذي قال له هذا هو موفق عصاصة فقلت له: «هذا غير صحيح» ودخلت على موفق حيث كان في أحد المكاتب ومروان يتبعني فحادثته عيب عليك يا موفق وأنت تعرف بأنني مسافر لأنني رفضت الإشتراك معكم بتزوير الانتخابات، فتدخل الموجودون لأنهم حريصون على عدم انتضاح أمرهم.

سارعت القيادة باتمام لوازم سفري كلها، وخلال أربع وعشرين ساعة كنت في طريقي براً إلى مطار بيروت ومنه إلى براغ جواً.

مهمتي في براغ:

كان وصولي إلى مطار براغ في النصف الأول من تشرين الثاني ١٩٦١، وفوجئت بوجود الصديق العميد برهان كيال، ملحقنا العسكري، بانتظاري لاستقبالي وتسهيل إجراءات دخولي، ونقلني بسيارته إلى أحد أجمل فنادقها.

بعد أيام التحق بي عدد من الضباط الاختصاصيين يمثلون أسلحة الجيش ومصلحاه من بينهم العميد هشام شبيب، عن سلاح الإشارة، الذي أعدم مع آخرين يوم الهجوم الناصري على قيادة الجيش في ١٨/ تموز/ ١٩٦٣.

عقدنا اجتماعاً يتيماً ومختصراً مع المسؤول التشيكي عن تسليح الشرق الأوسط الذي أفاد بأن جميع العقود لدى حكومته هي باسم الجمهورية العربية المتحدة، وأنتم انفصلتم عنها، وقد وصلهم من المسؤولين فيها ما يفيد بتزويد كل ما اتفق عليه مع قادتها، إلى ميناء الاسكندرية وعدم شحن أي شيء إلى ميناء اللاذقية السوري لعدم وجود عقود باسم الجمهورية العربية السورية التي تمثلونها، فما عليكم سوى التقدم بلوائح طلباتكم، وجميع لوازمكم، ليصار إلى دراستها وإقرار ما ينبغي بهددها.

أثناء وضع اللوائح من المختصين كنت أمضي أيامي بزيارة الأماكن الجميلة في براغ رغم شدة البرد والثلوج المنهجرة لأنني لم أكن أعرفها سابقاً كما ذهبت منها برفقة صديقي الملحق العسكري العميد طيار برهان كيال، إلى «شوتفارت» بألمانيا الغربية،

وقضينا فيها أياماً لطيفة كانت تُعكِّرها الأخبار المزعجة التي كنا نسمعها من الراديو بصعوبة في منتصف الليالي عن وطننا سورية وشتائم صوت العرب بلسان أحمد سعيد للحكام الجدد، كما سمعنا خبر اعتقال حيدر الكزبري وإجبار مأمون الكزبري رئيس الوزراء على الاستقالة، وتكليف الدكتور عزت النص برئاسة الوزارة لإنهاء مرحلة الانتخابات، وأخبار القبض والقابضين، والتآمر والمتآمرين على الوحدة، ورجالها، بمقالات حسنين هيكل الأسبوعية في جريدة الأهرام تحت عنوان «بصراحة».

العميد برهان من أطيب رفاقي في الكلية الحربية وزميلي في دورة الطيران الحربي التي اتبعناها في بغداد مع صديقي لويس ذكر وبهجت شلبي. وكان موقف هؤلاء الثلاثة مني في ديار الغربة من أنبل المواقف يوم أصبت برصاصة من مسدسي وبخطأ وبإهمال مني، يوم أبلغني مدير كلية الطيران قرار فصلي عن الدورة بسبب عصبيتي الشديدة وقوله لي: «بأن الطيران الحربي خطر على حياتي لأنه يتطلب أعصاباً باردة وهادئة» وهذا ما كان يحوزني، فتحدثت عن ذلك مع رفاقي والألم يحصرني عصباً ونحن داخلون إلى مطعم المدرسة لتناول طعام الغذاء حوالي الساعة الثانية ظهراً، فلم استطع تناول لقمة واحدة، فحاولوا اقناعي دون طائل والتخفيف عني دون نتيجة، وكانوا يقولونني بجانبهم كلما هممت بالنهوض.

خرجنا من المطعم للذهاب إلى غرفنا للراحة والقبولة وهي غرف أرضية متلاصقة وعلى صف واحد يمين ويسار مدخل النادي، دخلت غرفتي وهي الأقرب من هذا المدخل، تناولت مسدسي من نطاقي وألقيت به على طول يدي على سريري وأنا أشلح ملابسي، فوقع على حافته ومن ثم على الأرض مما سبب انطلاق رصاصة واحدة منه أصابت يسار صدري، وكان رفاقي ما زالوا في الممشى يتحدثون فلفتهم صوت الرصاصة ففتحوا باب غرفتي فوجدوا الدماء تنزف بغزارة من صدري فأسعفني الصديق برهان كيال بسد الجرح بقماش وبضغط شديد من يده، وأسرع بنقلي وبمساعدة آخرين إلى مستشفى المعسكر حيث بقيت أياماً بسيطة كنت خلالها موضع اهتمام ورعاية قائد سلاح الطيران العراقي اللواء سامي فتاح وآخرين ومنهم رفاقي السوريون لويس وبهجت وبرهان الذي كشف لي عن محبة وأخوة وإنسانية أشكره عليها مدى حياتي وأرجو له دوام التوفيق والصحة الطيبة. ثم أتى من سورية العقيد صلاح خانكان قائد سلاح الطيران لزيارتنا والاطلاع على أحوالنا بعد زيارته لرفاقنا الطيارين في مصر. وقد حاول من أجل استمراره في هذه الدورة قبل أن يقنعه مدير كليتنا ومدربي بأن هذا يعني ترميض حياتي لخطر محقق لأنني عصبي جداً.

ولما تماثلت للشفاء غادرت بغداد على إحدى سيارات شركة «نيرن» وعدت إلى وطني خائباً لفصلي عن دورة الطيران الحربي التي ابتعثت إليها، ومن ثم تقدمت إلى آمر سلاح الطيران السوري العقيد صلاح الدين خائكان فواساني بقوله لي بأن فلاتناً وفلاتناً من رفاقك الذين ابتعثوا لتعلم الطيران الحربي في مصر قد فصلوا عن دورتهم أيضاً للسبب نفسه أو لسبب آخر.

صدر أمر بتعييني ضابط ارتباط جوي في مقر قيادة القوات العربية في الزرقاء بالمملكة الأردنية الهاشمية، وكانت الحرب العربية الإسرائيلية على أشدها، وكان قائد الجيوش العربية فيها اللواء العراقي نور الدين محمود.

بعد توقف هذه الحرب عدت إلى مطار المزة وغينت مديراً لدورة تدريب آمر ففة لضباط صف مدنيين طيارين، ومن ثم أمراً لسرية مستقلة في مطار النيرب بحلب واثناها استشهد المرحوم عمر صفر بحادثة طيران فوق الملعب البلدي بحلب وكادت أن أكون معه. وذلك بعد أيام من انقلاب العميد حسني الزعيم عندما طلب إليه قائد المنطقة الشمالية العميد عمر خان تمر القيام بالمعاب جوية بطائرته فوق هذا الملعب حيث تجمع الأهالي على مباراة بكرة القدم.

مذكرات زهر الدين:

كنت أنتظر من اللواء عبد الكريم زهر الدين عندما دون مذكراته وتعرض فيها للانتخابات النائية وغيرها، أن يدون بصدق ما له وما لغيره. وما عليه وما على سواء بأمانة موضوعية بدلاً من تشويه الحقائق التي ما زال شهودها أحياء يرزقون.

لقد أخطأ كثيراً عندما رفع من شأنه كتابة وتجاوزاً لشعوره بالنقص، وقلل من شأن الآخرين حقداً وحسداً.

عرفت زهر الدين عندما كنت مديراً لمصلحة العقود في قيادة الجيش، المكلفة بالتعاقد لتوفير كافة لوازم أسلحته الثلاثة البرية والبحرية والجوية، وكان هو رئيساً لمحاسبة الكلية العسكرية، ومدرساً لهذه المادة لطلابها، وقد نقل إلى مديرية مصلحة التجهيز كمدير لها، ولم أسمع باسمه أو يحصل لي شرف التعرف عليه من قبل، ثم عينت مديراً عاماً لمؤسسة معامل الدفاع وبقي هو في مكانه وكان بيننا بعض الاتصال بحكم العمل الوظيفي، وكذلك حسن الاستقبال والوداع ولطف الحديث، وكان بسيطاً طيب القلب خفيف الظل والحقيقة أنني كنت أنش لحديثه.

كان يحب الإطراء لشعوره بالظلم لأنه ذو رتبة عالية ويشغل وظائف دونها على الدوام،

وكان يمزو ذلك إلى طائفته وعدم انصافه من أصحاب الشأن، وكنت أسمع له وأبدد من أوهامه وأقول له لا بد أن هناك أسباباً أخرى لأن بعضاً من جماعته يشغلون مناصب محترمة وقاموا بأدوار هامة كشوكت شقير وحمد الأطرش وأمين أبو عساف وجاد وعز الدين وسلمان الشمراني وغيرهم كثيرون.

وكان يرتاح لحديثي ويطلب إلي ذكره بالخير عند رفاقي أصحاب الشأن كعبد الحميد السراج وأحمد عبد الكريم وأكرم ديري وأحمد حنيدي ومصطفى حمدون وعبد الغني قنوت وغيرهم، إلى أن هبطت عليه السعادة من السماء في أواخر أيام الوحدة، وكانت طليعتها تعينه مديراً لهيئة الأمداد والتأمين، ثم كانت قمتها اسماً وبدون قمة فعلية عندما عينه صغار الضباط قائداً لجيش الانفصال.

لذلك لم استغرب ما رأيت وقرأت في مذكراته من أنه قائد عظيم كيوسف العظمة ص ١٨١ وبأنه رئيس الدولة السورية ورئيس وزرائها المرتجى ص ١٩٢ باقتراح من ابن جلده فريد زين الدين، واعتذر عنهما لأنه متواضع لا يريد هما، وثالثه بأنه حامي العروش ص ٣٩٦ ورابعه بأنه منقذ الرقاب من الاعداء، وخامسه بأنه يستدعي زعماء البلاد ورجال السياسة فيهرعون إليه منصاعين لاستدعاءاته لأنهم يخشون سلاحه وجنده. وسادسه... وسابعه.. الخ ذلك من ترهات كثيرة، ينطبق عليه قول الشاعر:

يهدد بالسلاح ويدعيه وما ملك الجنود ولا السلاحا

استكان إلى الذين عينوه من الضباط، وهو وهم ليسوا على مستوى سياسي وقيادة أمة، كالأكثرية الساحقة من العسكر، ما عدا الذين خصهم الله بالخوارق وجميع أولئك ليسوا منهم، كما أنهم لم يتركوا العمل لأربابه من أهل الخبرة والحنكة والتجربة، الذين تمرسوا بالرئاسات والوزارات والقيادات. وكانوا بتدخلاتهم يضعون العصي بمجالات الحكم.

لذا كانت البلوى والتصرفات الخرقاء على صعيد الوطن كله، تتساقط يومياً على الجميع حتى أضحي الانفصال ينفرد بهذه الأحوال من بين غيره من العهود.

الجيش دوماً بقائده، فإن صلح القائد، صلحت القيادة والجيش، وإن فسد، فسد الجيش وأركانها وضباطه والدولة كلها. وهذا الذي حصل في عهد الانفصال.

إن شرف الرجال منوط بحسن الأعمال، وقيمة العاقل بأفكاره، وأفكار الجاهل سبب بلاله وانهيائه. فهل من مستغرب لانهايار الانفصال وبلاياه؟

إن قيادة الشعوب والحفاظ على مصالحها وحقوقها وحدودها ليست من اختصاص

التافهين من بني البشر، ولا يجوز التخلي عنها لهم، أو للطائفتين من الأشخاص، لذلك كانت الشورى أو الديمقراطية هي الحصن الحصين للأمة من أخطاء المصلحين، وخير عون لاكتشاف وتعيين القادة الصالحين.

دولة الإسلام أو العرب تجاوزاً:

شيد العرب المسلمون دولتهم الأولى على أساس الإسلام وتعاليم دينه الحنيف، لإنارة الدنيا وبآخرة أمام البشرية جمعاء، بهدي من الله جل جلاله، ورسوله العظيم، فكانت دولة موحدة تنمو وتتعاظم في حياة الرسول الأعظم، وفي أيام الخلفاء الراشدين من بعده واستمراراً بدولة الأمويين العربية المسلمة بحق، وبالتالي دولة العباسيين المسلمة، والعربية تجاوزاً.

في الوقت الذي كان الغرب يغط في سبات عميق من الجهل والظلم والعبودية، ثم قُسمت دولة المسلمين وديارهم إلى دويلات وطوائف لتنهض على أشلائها ممالك شتى، بعضها فخر للإسلام والمسلمين.

أعقبها ظهور دولة المسلمين العثمانيين، الذين رفعوا راية الإسلام في القسطنطينية عام ١٤٥٣ للميلاد، بعد أن استعصت على من سبقهم في عبادة الواحد القهار، ثم نصبوها في فينا عام ١٦٨٣، وفي بلغراد عام ١٦٨٨، كما أعادوا جمع المسلمين، بعد شتات، تحت رايتهم ليكوّنوا دولة عظمى مسلمة مرة أخرى على الكرة الأرضية، وبلاد العرب وأهلها جزؤها الأكبر، والذرة الثمينة في تاج بني عثمان، إلى أن أشرف القرن التاسع عشر الميلادي على لفظ أنفاسه الأخيرة مع أنفاس هذه الدولة، لطغيان القوميات فيها على الدين، بتخطيط من أعدائه للقضاء على الخلافة الإسلامية المتمثلة فيها، حتى لُقِبَتْ برجل أوروبا المريض.

نهأت دول الاستعمار لاقتسام مخلفاتها بعد أن عملت على تحطيم العالم الإسلامي تحطيماً يصعب القيام بعده، والحروب الدينية من أشرس الحروب في التاريخ، انتهت الصهيونية العالمية إلى هذه الحال وقررت، بعد مؤتمرها الذي انعقد في بال بسويسرا عام ١٨٩٧ برئاسة الصهيوني تيودور هرتسل، أن تسهم بذلك، بالإعداد لقيام دولة عنصرية لها، في قلب العالم العربي المسلم، وعلى قسم عزيز من بلادهم، وفي منطقة من أهم مناطق العالم لموقعها وقديسيتها وثروتها وسعتها وتسكنها أمة عربية واحدة، أصبحت متناحرة ومقسمة، لذلك اختارتها، وعرضت إغراءاتها للوصول إليها على خليفة المسلمين، آنذا، السلطان العثماني عبد الحميد الثاني، بشخص النائب اليهودي قرة صو زعيم يهود

سالونيك، مبلغ خمسة ملايين ليرة ذهبية عثمانية، تقدمها هدية إلى الخزانة الخاصة العثمانية، وعشرين مليوناً أخرى تُقرضها لحكومتها المفلسة، بدون فائدة، مقابل إقطاعها، على أرض الرسائل السماوية وفي قلب فلسطين العربية، منطقة لجمع شتات اليهود من مختلف الجنسيات والمشارب، وهذا ما أغضب السلطان العثماني المسلم من هذا العرض، فطرد حامله شر طردة، وقال كلمته المأثور:

«إن جميع بلاد المسلمين أمانة في أعناقنا».

كما أمر بوضع جواز سفر بلون أحمر لكل يهودي قادم إلى الديار الفلسطينية بقصد السياحة أو الزيارة لتتبه السلطات المختصة إليه وتمنعه من التملك والإقامة الطويلة فيها. وكذلك قُتن سفر يهود السلطنة إليها تقنياً كبيراً لكي لا يطغى عددهم على السكان الأصليين.

حقن اليهود على هذا السلطان، ولتحقيق أغراضهم تأمروا عليه وخلعوه عن عرشه بانقلاب عسكري عام ١٩٠٩، بواسطة أعضاء نافذين من جمعية الاتحاد والترقي التركية، وجلهم من - الدوغة - أحفاد يهود أسبانيا والأندلس. كما نكّلوا بأحرار العرب بشنق نخبة مسلمة ومسيحية من رجالهم في دمشق وبيروت، ليفتتوا دولة الإسلام وليجعلوا من العرب أعداء لهذه الدولة المسلمة، بعد أن كانوا عضداً هاماً في كيانها وسؤدها.

أشهر العرب عداؤهم وسيفهم في وجه دولة الترك، بعد هذه الجريمة النكراء على يد جمال باشا السفاح في ٦ أيار ١٩١٦، ثم قاموا بثورتهم الكبرى انطلاقاً من مكة المكرمة في ١٠/ حزيران/ ١٩١٦ لطرد الترك من بلادهم، بمؤازرة ودعم الحلفاء - الإنكليز والفرنسيين - ولما تحقق لهم ذلك أعلنوا دولتهم العربية في دمشق بعد غياب طويل.

غدر هؤلاء الحلفاء بالعرب، فاحتلوا ديارهم، وقضوا على دولتهم، وقسموها فيما بينهم بموجب معاهدة سايكس - بيكو، فكان جبل لبنان وجزء من سورية الطبيعية من قسمة الفرنسيين، والعراق والأردن وفلسطين من حصة الإنكليز، بعد أن سبق لهما السيطرة واحتلال بقية العالم العربي واستعمارها.

استأنف العرب المسلمون نضالهم في وجه المحتل الجديد، بهدف استعادة استقلالهم ومجددهم وتوحيد ديارهم، فتوحدت نجد والحجاز عام ١٩٢٥، على يد المغفور له الملك عبد العزيز آل سعود، الذي حياه الله سبحانه وتعالى من المزايا والمواهب والشجاعة وثُقت النظر والحكمة ما لم يمنحه لكثير من حكام العرب وقادتهم المثقفين مدنياً، وخريجي الجامعات والأكاديميات العسكرية وكليات أركان الحرب، فشىد دولة أصبحت في عهده وعهد أبناؤه، قُبلة العالم. ومناطق آمال العرب والمسلمين، وما زالت

أسرته ترعى هذه الوحدة بالنفس والنفيس، فكانوا خير خلف لخير سلف، حتى أصبح الإنسان فيها من أسعد سكان العالم الثالث من نواح شتى، ولتبقى بلاده أرض سعادة وأمان، بفضل سياسة رشيدة وحكومة مدركة، في رقعة من الأرض تزيد مساحتها على مساحة أوروبا الغربية كلها، وأصبح المحظوظ من جميع أنحاء المعمورة من يحصل على إقامة وعمل فيها. ومن يجادل فليذهب إلى قنصليات المملكة العربية السعودية في العالم الثالث ليرى بعيني رأسه الجموع التي تسعى وتنتظر للحصول على تأشيرة من أجل هذه الغاية ولو فتحت أبوابها لدخلها ملايين الملايين ممن يضيق بهم المجال. والإنسان بطبعه يفر من الجحيم ويسعى إلى النعيم.

وتضم بين جنباها ما يزيد على ستمائة ألف عربي يعملون بها لتأمين سبل حياتهم وسعادة أفراد أسرهم، والبلاء الأكبر لأمة العرب سعوديين ومقيمين على أرضها، المستفيدين من خيراتها، إن أصاب هذه الدولة، لا سمح الله، ما أصاب بعض الدول العربية من التقدمية المخادعة.

لقد عرفت المملكة العربية السعودية عن كثب منذ مطلع الستينات من هذا القرن وما زالت، وسمعت عن حالها السابق من ثقات، فقد تطورت إيجابياً نحو التقدم السليم على كل الأصعدة بشكل يدعو إلى الإعجاب، لمصلحة المواطن السعودي بشكل خاص والعالم العربي والإسلامي بشكل عام، وبخاصة في السنوات الحالية، أين منها كثير من الأمصار، وذلك بفضل من الله ومن ثم بسبب قيادة حكيمة وعزيمة صادقة تهدف باطراد الأفضل، والأحسن مطلوب دوماً، لأن العيوب لا تنتهي، والكمال لله وحده، وصراع الآراء والأقوال إن وجد، ينبغي أن لا يكون بغاية الوصول المستميت إلى السلطة، فقليل من الانصاف والوجدان عن التجريح، لأن الأعداء يريدون شراً ويتصيدون لستغلوا وليصنعوا مثلما صنعوا عند بعض الآخرين. والماعقل من اتعظ بغيره.

ولا يزعم أحد ذلك بسبب البشور وحده، وخيراته المميعة، وينسى أو يتناسى ما للحكام السابقين واللاحقين من حكمة وحكمة ودور، قتل الإنسان ما أكفره.

ونحن نعيش نكبة قطر عربي من أغنى الأقطار العربية طراً، بترولاً ومياهاً وزراعة ومعادن وموقعاً، ولا ننسى عتباته المقدسة بالنسبة لبعض المسلمين، أعني به القطر العراقي الذي جعلت منه السهاسة غير الحكيمة ثلاثة عراقات - عراق شمالي، وعراق وسط وعراق جنوبي - واقتتال دائم بينها، كما أضحى مواطنوه من أنعس المواطنين، يستجدون الحماية والمساعدات من خارج الحدود، ولجان التفتيش الغربية تعمل عملها والكل

صاغر، ولا أريد ذكر الأسباب وأصحابها، لأنها جدلية، وكثيراً ما توزن الأعمال بخواتمها ونتائجها.

ثم قامت عا ١٩٥٨م وحدة ثالثة انفعالية، بعد الوحدة السورية المصرية بأسابيع، بين العراق والأردن فعاشت عمر الورد الذابل إلى أن قضى عليها في ١٤/تموز/١٩٥٨ بانقلاب عسكري في بغداد على يد المعيد عبد الكريم قاسم والعقيد عبد السلام عارف.

لقد تخلصت جميع أقطارنا العربية دستورياً من الإستعمار منذ أكثر من نصف قرن، وليس في الأفق ما يشير بوحدة عربية مقبلة عامرة، بين قطرين أو أكثر، للإنقسام والتفتت اللذين تمكننا من عقولنا، حتى أصبح العداء فيما بيننا أعمق وأشرس مما بيننا وبين أعدائنا، وأصابتنا من أبناء جلدتنا ما لا يخطر على بال مستعمر، وما أكثر ضحايانا ونكباتنا بأيدينا.

واستطراداً لم أنس وحدة اليمنيين، التي نأمل لها العمر المديد، (وإن كنت أشك)، والقادة الواعية وأن لا يكون مصيرها كمصير الاتحاد بين العربية المتحدة واليمن السعيد، الذي كان نتاجه جمجمة دون طحن ثم الإنشطار بسبب تصرف القيادة المصرية الثورية ووعي إمام اليمن، الذي لم يُعَرَّ انتباهاً لإبنه البدر ذي العقل المظلم وناصرته العمياء، وجامعتنا العربية التي أقمتها عام ١٩٤٥، وقلنا فيها ما قلنا، تجريحاً وانتقاداً، دون قدرة على دفعها خطوة إلى الأمام، كما لم أنس مشروع سورية الكبرى والهلل الخصب، اللذين لم يريا النور مع اتهامات كثيرة، وكذلك مشروع الوحدة الثلاثية بين سورية ومصر والعراق عام ١٩٦٣ التي فشلت على أيدي التقدمية العربية.

وقبلها وحدة بين الأردن والعراق جرى الحديث من أجلها في أوائل الخمسينات من هذا القرن بين الملك عبد الله ملك الأردن ورياض الصلح رئيس وزراء لبنان، اللذين قتلا، الأول في المسجد الأقصى على يد القلستيني مصطفى عشو في تموز ١٩٥١، والثاني قبله بثلاثة أيام فقط في عمان على يد ميخائيل الديك في طريق عودته إلى بلده.

وقد سمعت عن هذه الفكرة من السيد محمد شقير مستشار رئيس جمهورية لبنان، «أمين الجميل»، فيما بعد، بحضور السيدين تقي الدين الصلح وأكرم زعيتر، وهي أن رياضاً قدم إلى الأردن بطلب من الملك عبد الله، ليقول له: بأنه يشعر بدنو أجله المحتوم، وولي عهده طلال غير قادر وغير جدير بحمل مسؤولية الملك وأمور الرعية من بعده، لما عرف عنه....، وأن حفيده الحسين (الملك حسين فيما بعد) الذي يتوسم فيه كل خير

(د) (أبنت الأحداث شكوكي)

ووعي ما زال صغيراً، لذا يفكر بضم الأردن إلى العراق تحت التاج الهاشمي وبخشي المعارضة من زعماء العرب، وتفسير خطوته تفسيراً لا يألف مع تفكيره، وحقيقة أمره، ويرجوه أن يقف بجانبه اقتناعاً واقتناعاً للآخرين، من أهل الحل والعقد في العالم العربي المسلم، فكان ما كان، وقُتل رياض، والملك عبد الله، على أرض الأردن، وقبل أن تظهر هذه الرغبة إلى الوجود وقبل أن ينتشر خبرها.

أما إلحاق الكويت بالعراق أو توحيدهما، إن شئنا التلطيف، فلهما تاريخ عرفت بعض خفاياه مما سجل في مذكرات توفيق السويدي، أحد رؤساء وزراء العراق، الذي أهداني إياها مشكوراً، عندما كنا لاجئين في بيروت، وكل غريب للغريب نسيب.

يقول السويدي في الصفحة ٣٢٦ من مذكراته ما ملخصه، بأنه التقى مرة المستر - تيلر - وكيل وزارة الخارجية البريطانية الدائم، فأبدى له شكوى عنيفة من تصرفات الملك غازي ومن أذاعته، التي أهداه إياها السفير الألماني، والتي كان يوجهها إلى الكويت من قصر الزهور، كما قال بأن غازي لا يملك القدرة على تقدير موقفه، لبساطة تفكيره، ولاندفاعه وراء توجيهات من أشخاص عملاء للمحور، وأن الملك يلعب بالنار وبخشي أن يحرق أصابعه يوماً.

وقد حرقت أصابعه وغير أصابعه عام ١٩٣٨، عندما قتل نتيجة اصطدام سيارته بعمود كهربائي على طريق قصره، وضاعت أسرار هذه الجريمة النكراء وخاصة بعد اختفاء العبد الذي كان راكباً بجانبه عند وقوع الكارثة، ولم يعرف أحد مصيره، وقيل يومها بأنه كان القاتل الحقيقي للملك. فثش عن علاقة الإنكليز بها.

ثم تناهت الأهم وحصل الاتحاد بين الأردن والعراق، كما تقدم، ورغب قادة هذا الاتحاد بشخص نوري السعيد الذي كان رئيساً لوزرائه، الإفادة من قوة الكويت المالية، بضمه إليه تخفيفاً للأعباء المالية بعد انضمام الأردن الفقير بالمال، واشتمزج السفير البريطاني في بغداد بذلك، فأعلن موافقة حكومته على هذا الضم، ولكن بعد استقلال الكويت، في اجتماع تدرس تفاصيله في لندن في ٢٤ تموز ١٩٥٨.

في ١٤ تموز ١٩٥٨ كان انقلاب عبد الكريم قاسم في بغداد الذي قضى على الأسرة الهاشمية في العراق قتلاً وعلى نوري السعيد سحلاً بعد الانتحار، وعلى توفيق السويدي كسياسي، مع بقائه في قيد الحياة. ويقول العارفون بأن الإنكليز غير أبرياء من هذا الانقلاب.

ثم كرر عبد الكريم قاسم هذه الرغبة علناً وصباحاً، لاستعادة الكويت إلى العراق، فظن نفسه أنه القادر الوحيد، فأودت هذه الرغبة بحياته، ثم سار على خطوات ونهج السابقين

في هذا المضمار، صدام حسين، وبخطوات أوسع، ويعزم لا يعرف البصيرة والتعقل، وكان ما كان، وما زال كائنًا، وكان الأجدر به، أن يقرأ تاريخ بلاده، وأن يسأل عنه من كان به خيرًا، ليسير بطريق معبد، لا يؤدي إلى هلاكه وتدميره، ليس له وحده بل لأمة العرب. وكذلك الوحدة الثلاثية السورية المصرية الليبية لعام ١٩٧٠ التي لم تولد دستورياً.

هذه لمحة أعجل من عجالة وأقل من غيض من فيض، بما يتعلق بالرغبة بتوحيد العرب في هذا القرن، ما ظهر منها وما لم يظهر، ونحن أمة واحدة، تاريخاً وشعوراً ولغة ومصيراً، كابرًا عن كابر، ولم نكن في يوم من الأيام بأمس الحاجة إلى توحيد ووحدة، كما نحن عليه اليوم، وهذه بعض نتائج غياب الديمقراطية عندنا، ونتاج قرن من الزمن، كله جهاد، لم تغب عنه الرغبة والسعي في سبيل الوحدة العربية، وهي الأهم لمقابلة ما ابتلينا به، بقيام دولة «إسرائيل» في ربوعنا.

دولة «إسرائيل»:

قامت دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ بدعائم دولية قادرة، وتسليح جيشها بمعدات عسكرية حديثة ووفيرة، وتدريب رجاله على الأعمال القتالية بحماس شديد، وقام على قيادة شؤونها السياسية والعسكرية رجال يعرف كل واحد منهم دوره وحدوده، لا تعبت بعقولهم أمراض خبيثة، والأعياب قاتلة للوطن والمواطنين، «فإسرائيل» أصبحت دولة بكل معنى، أرضاً وشعباً ومؤسسات وأحزاباً وقيادات وزعامات.

هكذا فهمها وعرفها أهلها، والعالم أجمع، في الوقت الذي تخلف عنها معظم الأقطار العربية، بهذا المفهوم.

«إسرائيل» لم يقم فيها انقلاب عسكري واحد منذ نشأتها، وما أكثر ما قمنا به من انقلابات عسكرية، منها ما نجح وقضى على الكيان، ومنها ما فشل، وكلها تحت عنوان كبير، للقضاء على «إسرائيل» وتخليص فلسطين من براثن الصهيونية.

إسرائيل لم ينهض فيها مهووس يعلن بأنه قادر على تدمير العالم العربي أو أحد أقطاره بأبام، وبقدرته على إطعام سمك البحار، أساطيل الأعداء، وهي تزداد قوة ومناعة، ونحن نزداد فرقة وضعفاً بشكل لم نعرفه فيما سبق.

لقد كانت مساحة الأرض العربية التي احتلتها «إسرائيل» من فلسطين عام ١٩٤٨ تقدر بعشرين ألف وسبعمئة كيلومتر مربع وأصبحت بعد حرب ١٩٦٧ تسعة وثمانين ألفاً وثلاثمئة وخمسين كيلومتراً مربعاً.

كما استولت بنتيجتها بحرب خاطفة على صحراء سيناء وثرواتها وعلى الضفة الغربية من الأردن ومياهها وعلى مرتفعات الجولان وحصونها وسيطرت على منطقة شرم الشيخ وفتحت أمام ملاحتها وتجارتها مضائق نيران. وأصبح الطريق إلى شرق أفريقيا عن طريق خليج العقبة والبحر الأحمر لا يحترضه عائق.

وتحصنت حدودها بموانع طبيعية وتجلذرت، بالضفة الشرقية لقناة السويس ونهر الأردن بكامله ومناعة الجولان ومرتفعاته وأصبح طول هذه الحدود أربعة وستين كيلومتراً بعد أن كان يزيد على ستمئة وخمسين كيلومتراً.

واقتربت أماكن تركيز قواتها المسلحة من العواصم العربية المحيطة بها، القاهرة وعمان ودمشق وبيروت وأصبحت تحت رحمة مدفعيتها.

«إسرائيل» تخطط وتستعد فعلاً وعملاً بدون جمعة، وتتقدم من موقع إلى موقع أفضل، ونحن كذلك بالأقوال فقط وليس بالأفعال، ومن أجل ذر الرماد في عيون المبصرين، وكم أفواه العالمين المخلصين.

فلا كلمة العرب، الذين تعادبهم الصهيونية الدولية وبعادونها، مجتمعة، ولا جيوشهم موحدة، تحت قيادة مخلصه واعية، ولا هم عازمون على امتلاك وسائل الحرب للوقوف في وجه «إسرائيل»، وإنما لمقاتلة بعضهم بعضاً.

أما الخطب في المؤتمرات والتصريحات في المناسبات، والقرارات في الاجتماعات، ما هي إلا من قبيل التهيج والإلهاء، والكذب على الأحياء بعد الأموات.

ثم كانت حرب تشرين عام ١٩٧٣ التي أعادت إلى الأمة العربية بعض معنوياتها واعتباراتها، قضى عليه ذهاب السادات إلى القدس في ٧٧/١١/١٩ حيث اجتمع على وفاق مع الأعداء جهاراً نهاراً.

«إسرائيل» لم ينشر أحد منها وفيها خطة عسكرية للهجوم علينا كما فعل أحد «العابرة» عندنا وأعلن خطته (هكذا) للهجوم عليها والقضاء على وجودها.

خطة قائد جيش الانفصال لتحرير فلسطين

في الصفحة رقم ٥١٧ من مذكرات الفريق عبد الكريم زهر الدين قال ما ملخصه، بأنه إذا تعذر عليه، بعد التفطيش في كل الدول العربية، وجود شخصيات من مستواه فإنه سيقوم عندئذ بتطبيق خطته بمفرده وهي بالحرف الواحد. «فلا يبقى إلا تطبيق الخطة التي كنت (أي زهر الدين) أنوي تطبيقها ألا وهي القيام بهجوم فجائي صاعق يشن من سورية، وهي قلب المروبة النابض، باتجاه فلسطين. وهكذا توضع الأمة العربية أمام مسؤولياتها

وترى نفسها مضطرة لخوض المعركة مهما كلفها الأمر. وإني متأكد (أي زهرالدين) من أن الجيوش العربية بكاملها ستخوض المعركة مع سورية وتتمرد على كل رئاسة متقاعسة في بعض البلاد العربية. كنتُ مصمماً على القيام بهذه الحركة الانتحارية غير أن تأخير ورود الصفقة الكبيرة من الأسلحة التي تعاقدت عليها، وزوال عهدي حال دون ذلك، انتهى كلام زهرالدين الذي سجله بقلمه وهو بكامل عقله وتفكيره وعبرتيه و....

القضية الفلسطينية:

إن القضية الفلسطينية هي قضية العرب الأولى والأهم، بل هي العروبة والإسلام ممزوجتين معاً، وكل فرز لهما مغشوش، لا كرامة ولا حياة لنا بوجود دولة إسرائيلية على أرضنا، اليوم في فلسطين وغداً على أجزاء أخرى، إلى أن تأتي على معظمها أو كلها.

هدف الصهيونية العالمية إنشاء دولة قوية على معظم أراضيها، وغايتها نحن العرب المحافظة على كل ترابنا وإقامة دولتنا الوحيدة الموحدة، لذا من المستحيل أن نتعايش عليه، بأن واحد، دولتان غريبتان عن بعضهما في كل شيء، لأن هذا يعني حروباً طاحنة دائمة على هذه الرقعة من الكرة الأرضية، إلى أن تقضي إحداها على الأخرى وهو ما يفرض علينا الانتباه والاستعداد على الدوام لكي لا ينال من وطننا الأعداء.

قضية فلسطين يجب أن لا تموت، وأن لا تحنط إلى مجاهل التاريخ، يجب أن لا تمحي من عقولنا وأن لا تهن في نفوسنا، وأن لا تستأصل من حياتنا، ما دامت الدماء العربية تجري في عروقنا، ودين الحق ديننا، وأن تورث حية نشيطة من جيل إلى جيل، ما دامت دولة «إسرائيل» قابعة في خاضعتنا، وكل تخدير لنا فيها هو جريمة لا تغتفر.

للقضاء على هذا الداء الويل من حياتنا ومن حياة أولادنا من بعدنا، يجب تحقيق هدفين بأن واحد:

أولاً: ظروف دولية مواتية ومساعدة لانتزاع حقنا بأيدينا.

ثانياً: إمتلاك قوة حربية متفوقة على عدونا، محررة من كل قيد، بدون تبجح أو غرور أو الكشف عنها قبل استخدامها.

من أجل تحقيق الهدف الأول يجب العمل بوعي وإدراك ضمن دوائر ثلاث بتخطيط علمي متفوق وبأياد مخلصه وعقول واعية.

أ - دائرة العالم الأجنبي:

يجب إفهام العالم الأجنبي بحقيقة الصراع العربي الصهيوني الإسرائيلي، بأنه صراع

وطني مقدس، بين حق وباطل وبين مظلوم وظالم وبين معتدى عليه ومعتدى، وليس بين دين إسلامي ودين يهودي، والإسلام والمسلمون يعترفون بالديانة اليهودية كما يعترفون بالديانة النصرانية ويؤمنون بهما.

إن مقاومة العرب للصهيونية على أرضهم خالية من أي تعصب ديني، كما أنها ليست حرباً بين أقلية وأقلية، وهي بين سكان أصليين وطنيين أصحاب أرض، وبين غزات غرباء قادمين من مختلف بقاع المعمورة، واليهود العرب موضع عناية ورعاية من أبناء عرقهم المسلمين والمسيحيين على السواء، تجمعهم أخوة الأصل والمنبت والوطن. والديانة اليهودية عند الأجانب غير العرب ليست سند ملكية في أرض فلسطين ولا هوية عربية تبرر دخولهم إليها والعيش على ترابها لامتناص خيراتها والقضاء علينا.

إن أرض فلسطين العربية يجب أن لا تكون لدين واحد دون باقي الديانات، لأن وطننا ليس مفروضاً على هذا الأساس، وكل فرز ديني عليه، معناه حروب دائمة، والحروب الدينية شرسة وكثيرة البلاء على الإنسانية.

ويجب أن لا تكون تعريضاً، لفتات يهودية غريبة، اضطهدت في وطنها وديارها، تدفعه أمة عربية عزيزة، لا يد ولا رأي لها في هذا الاضطهاد بل هي تستكره أشد الاستنكار مع المستكرين.

يجب ولوج جميع الأبواب والتوجه إلى جميع العقول لإسماع صوت الحق، بقضيتنا العادلة لتحريرها من الضلالات المتعمشة في مختلف العقول، وذلك بجميع وسائل الإعلام الفاعلة.

٢- دائرة العالم الإسلامي:

إن قضية فلسطين هي قضية إسلامية أيضاً، استهدفها الصهيونية المتعصبة دينياً في جملة ما استهدفت، للقضاء على الإسلام ومقدساته، روحاً ومادة ومعالم، لذلك يجب استنهاض همم جميع المسلمين، لمساعدة إخوانهم العرب في الدين للقضاء على هذا الاعتداء الأثيم.

٣- دائرة العالم العربي وهي بيت القصيد:

إن قضيتنا في فلسطين هي قضية عادلة لا تعصب فيها، يجب أن يعرفها أبناء العرب معرفة نقية دون شوائب، وأن لا يطنى عليها إعلام يقلل من شأنها ويوجه العقول إلى غيرها، وأن مقتلنا فيها ومنها إن لم نحسن المعالجة والسير على دروب التحرير لكامل

التربة العربية الفلسطينية.

يجب تنوير عقول الأجيال من أجل أداء الواجب الوطني للكفاح بروح قتالية عالية جاهزة على الدوام، لا تعرف الفتور والتراخي ضد عدو غريب غاز لا يعرف الرحمة، لكي لا يجعل منا لاجئين جددًا في أنحاء الدنيا كما فعل بسكان فلسطين من قبلنا.

تسلسل الأحداث العسكرية الخطيرة قبل الوحدة

في شباط ٥٤ وقع انقلاب عسكري على الشيشكلي، في نيسان ٥٥ اغتيل العقيد عدنان المالكي، في أول تموز ٥٦ استقال العميد شقير فراراً وعين بدلاً عنه نظام الدين، في هذا الشهر أمنت قناة السويس، في تشرين حصل العدوان الثلاثي على مصر ونسفت أنابيب البترول في سورية، في هذا الشهر اكتشفت حركة القوميين الاجتماعيين بالاشتراك مع بعض السياسيين للقيام بانقلاب عسكري، في أول ٥٧ ترأس البزري محكمة عرفية في الجامعة السورية. في هذا العام نفسه حصل عصيان عسكري في قطنا ثم اكتشفت مؤامرة ستون الأميركية بالتعاون مع الشيشكلي والحسيني، وتسريح توفيق نظام الدين مع عدد من كبار الضباط وتعيين البزري رئيساً للأركان العامة قفزاً، الحشود التركية على الحدود السورية، وفي كانون ثاني ٥٨ سافر عدد من الضباط إلى القاهرة لعمل وحدة معها بدون علم الحكومة، في ٢٢/٢/٥٨ أعلنت الوحدة السورية المصرية.

كيف حصلت الوحدة السورية المصرية:

لا شك أن الشعب العربي السوري بجماعه وتكتلاته، وحدوي العقيدة والتفكير، يسعى إليها بكل إخلاص وحماس مع جميع الأقطار العربية بدون استثناء، والخلاف إن وجد بين بعضهم، فهو بالأسبقية والأسلوب والنهج، وهكذا استمرت الأحوال، إلى أن استلم رئاسة الأركان العامة للجيش السوري، العقيد عفيف البزري، بعد قفزه إلى رتبة لواء، خلفاً للواء توفيق نظام الدين، يسانده أحد الضباط هو العقيد أمين نفوري، الذي قفز أيضاً إلى رتبة عميد، ليستلم منصب معاون رئيس الأركان، خلفاً للواء عزيز عبد الكريم.

ونظام الدين من أنبل ضباط الجيش، وعزيز من أكفهم وأقومهم خلقاً وعملاً، ولو قبل السير في الركاب ولو وقفت حكومة العسلي الموقف الصحيح، لما استبدلا بهما، بانقلاب أبيض، إثر الإعلان عن مؤامرة أميركية، بقيادة الثلاثي، ستون أحد موظفي السفارة الأميركية بدمشق، وأديب الشيشكلي المبعد في ديار الاغتراب، والعقيد إبراهيم الحسيني الملحوق العسكري في السفارة السورية في روما. هذه المؤامرة التي غُلّق على حبالها ادعاءات كثيرة، وأطيح استغلالاً لها يوم الإعلان عنها بخيرة ضباط الجيش، الذين هم

أقدم من البزري والنفوري، ليصفو الجو لمجموعات متناحرة فيما بينها، غير واثقة من بعضها، وغير قادرة على الإطاحة إحداها بالأخرى، ليطيب لها المقام، جمعتهما مصالح موقرة ورغبات في أداء أدوار مقررّة.

من اللافت بأن الذين اكتشفوا وأعلنوا عن مؤامرة الشيشكلي الأميركية هم من صناعه وأعوانه يوم كان صاحب السلطة والصولجان، ومن مخلفاته بعد رحيله، وأن الذين أطيح بهم لاثهامهم به، هم من خصومه ومنتقديه عندما كان على رأس الحكم، لذلك لم يُقدّم أحدهم إلى محكمة، لينال جزاءه العادل على تأمره، المزعوم طبعاً، في الوقت الذي تحكم فيه على الشيشكلي والحسيني غيائياً، بأقصى الأحكام بتدبير وتخطيط من أعوانهما السابقين، بعد نعتهما بالمعلمين الحقيرين اللذين قبضا ملايين الدولارات من أميركا.

وكان هاكورة القيادة الجديدة، تشكيل مجلس عسكري سري، من ثلاث وعشرين ضابطاً، بعضهم قادر فاعل والبعض الآخر زيادة في العدد، ليشرف على أمور الجيش وعلى سياسة الدولة خلافاً لكل انضباط وأصول وتسلسل عسكري أو قانون.

كما كان قد برز آنفد اسم الرئيس عبد الناصر كزعيم عربي يجسد آمال الأمة ويكافح أعداءها ويقارع الدنيا صوتاً لكرامتها، من خلف المذيع والصحف والمجلات بأساليب لم نعرف لها سابقة، وكان يوليها كل عنايته، كما ترك العناية بالقوات المسلحة إلى المشير عامر وجماعته، وكان مفهومه بأن الدعاية والإعلام أهم من الجيش ومعداته في وجه أعداء الأمة وإسرائيل.

تطلع الشعب العربي السوري إلى الرئيس عبد الناصر كقائد منقذ من الويلات التي أصابته على تعاقب الأيام من دول الاستعمار وأعوانها بمختلف العهود، وأخذت الوفود الشعبية والنيابية والحزبية تسعى إليه، يشرف على تشكيلها وتوجيهها وإكرامها سفيره بدمشق، العقيد السابق محمود رياض، حتى إذا ما عادت من القاهرة، كان المدح والثناء على ألسنتها في كل المجتمعات والتجمعات وتدعو إلى اتحاد الاقليمين.

في الذكرى الخامسة لثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ دعا سفير جمهورية مصر في دمشق، العقيد السابق محمود رياض، عدداً من النواب السوريين، فذهبوا إلى مصر برئاسة الدكتور معروف الدواليبي، وشاركوا بأعيادها وحضروا احتفالاتها الرسمية والشعبية وشاهدوا عرضاً عسكرياً في البر والبحر والجو، تحت رعاية الرئيس عبد الناصر مما أخذ بلبهم وبمجامع قلوبهم وجعلهم يخطبون ويلهجون بالثناء على كل ما رأوه.

في المساء حضروا مأدبة عشاء أولمها الرئيس في قصره بالاسكندرية احتفاء بالأخوة السوريين المدعوين وكان محور الحديث يدور حول ضرورة إقامة اتحاد بين الدولتين

المرتين المحررتين من كل قيد أجنبي، جمهورية مصر وجمهورية سورية.

ثم دُعي هذا الوفد إلى حضور إحدى جلسات مجلس الأمة وجلس أعضاؤه في شرفة الضيوف وسمعوا الكلمات التي ألقاها زملاؤهم المصريون تمجيداً بالثورة والثوار وقائدهم المغوار وأصحابه الميامين دون تلميح أو تصريح بوحدة أو اتحاد.

بعد حين قام وفد نيابي مصري برد هذه الزيارة برئاسة أحد أعضاء مجلس الثورة، رئيس مجلس الأمة، محمد أنور السادات.

في ٩٥٧/١١/١٨ تحديداً حضروا جلسةً لمجلس النواب السوريين وجلسوا بين صفوفهم وعلى مقاعدهم، ورحب بهم رئيس المجلس أكرم الحوراني، وكثير غيره، وسمعوا كلمات الترحيب التي تفيض بالأخوة العميقة والوطنية الصادقة.

ثم ترأس الجلسة المشتركة أنور السادات، كما اتخذ جميع الحضور قراراً تاريخياً دعوا فيه الحكومتين السورية والمصرية للقيام فوراً بخطوات جادة لتشكيل اتحاد فدرالي بين الجمهوريتين مع التأييد الكامل لكل ما سبق في هذا الاتجاه والمضمار.

في ٥ شباط ١٩٥٨ عقد مجلس النواب السوري جلسة حضرها رئيس الجمهورية السيد شكري القوتلي وألقى كلمة قومية وطنية طالب فيها بقيام جمهورية عربية توحّد القطرين برئاسة جمال عبد الناصر.

في هذا الجو المشحون بالوطنية الصادقة، والعاطفة الجياشة، والعمل الجدي الموزون لتحقيق الوحدة أو الاتحاد بين القطرين، والحكومة السورية تسيطر عليه وتسير به بكل أمانة ووعي، أقدم المجلس العسكري إياه، على اجتماع في منتصف ليل، بدعوة من رئيسه، وبدون تكليف من سلطة مدنية مسؤولة ومخولة، ودون علم من أحد، ومن باب المزايدات على رئيس الدولة السيد شكري القوتلي وعلى حكومته ونواب الأمة الشرعيين، وعلى جميع الأحزاب والقيادات الوطنية وعلى جميع أفراد الشعب، بوضع مذكرة، فيما يلي نصها، وطار بها بعض أعضائه إلى سيد القاهرة.

مذكرة الضباط إلى عبد الناصر:

الأسباب الموجبة:

منذ أن عرف التاريخ شعباً باسم العرب في الجزيرة العربية كان للعرب في التاريخ القديم خصائص طبعت مختلف الدول التي تكلمت العربية بطابع واحد هو النضال والتحرر والاستقلال عن الامبراطوريات القديمة.

وكانت الدفعة التي خرجت من الجزيرة العربية بعد توحيدها بدولة واحدة وعقيدة

إنسانية واحدة، والتي امتدت خلال قرون طويلة عبر الجزيرة العربية واستقرت ما بين الخليج العربي وجبال فارس شرقاً والأطلسي غرباً وما بين طوروس شمالاً والمحيط الهندي جنوباً قد رسخت أصول هذه الأمة ترسيخاً أبدياً وخطت في تاريخ البشرية صحائف بارزة عن حضارة إنسانية أبدعتها هذه الأمة وقدمتها دانية القطوف لمختلف الشعوب.

وتعاقبت موجات همجية متعددة، وتكالبت لتحطيم هذه الحضارة الإنسانية وإزالة كيائها خلال عشرة قرون، وكان بفعل ذلك أن تمزقت هذه الأمة إلى دويلات كثيرة مختلفة ولكن بقيت حضارتها في نفس كل فرد من أبنائها على اختلاف سويتهم الفكرية والاجتماعية وبقيت في وجدان كل منهم فكرة ثابتة لا تمحى عن ذاتيتها الماضية وأمانها المقبلة.

وقد كان للنضال والتحرر في تاريخ العرب الحديث أثر فعال في تحقيق هذه الفكرة في نفوس الملايين من العرب، وكان استقلال وتحرر بعض الشعوب العربية تحرراً كاملاً حافزاً لانقفاضات عربية في أماكن أخرى من الوطن العربي وباعثاً على النضال لشعوب أخرى تشد الاستقلال والتحرر تحقيقاً لتلك الفكرة المستقرة في وجدان كل عربي.

كما سبق تبين أن الوحدة بين مصر وسورية هي ضرورة قومية مستمدة من ماضٍ وحاضر ومستقبل مشترك ما بين أفراد أمة واحدة وأرض واحدة وحضارة عربية تحقيقاً لوحدة شاملة في العصر الحديث ومساهمة في القضاء على الاستعمار في العالم لبناء الإنسانية وترسيخاً لرسالتها. وقد عبرا عن إرادتهما في الوحدة الكاملة في شتى المناسبات القومية وخاضا في سبيل ذلك معارك ضارية ضد الرجعية الداخلية والاستعمار الخارجي حتى توصلا إلى هذه المرحلة التي تمكنا فيها من إعلان إرادتهما رسمياً على لسان ممثليهما في كلا القطرين في الجلسة التاريخية المنعقدة في دمشق بتاريخ ١٨ تشرين الثاني عام ١٩٥٧.

وكان هذا النصر للقومية العربية بعد صراع رهيب دام مع الاستعمار وخاصة الشعب العربي أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وخلال الخطة الاستعمارية الأميركية التركية الصهيونية على سوريا عام ١٩٥٧.

وقد زلزل هذا القرار التاريخي كيان الاستعمار فأخذ يجمع شمله في مؤتمرات متتابة عقدها مع أخلافه في أنقرة وباريس وبغداد وطهران ويجند عملاءه وأعوانه ويكتلهم ويضع الخطط لهم للحيلولة دون تنفيذ هذا القرار.

ولما كانت الظروف الحالية التي نشأت من جراء انتصار شعبنا العربي في مصر

وسورية، ربطت بين قضيتنا العربية وبين السلم العالمي إلى حد بعيد وأفسحت المجال أمامنا لكي نخطو خطوات إيجابية سريعة تناسب وأهمية انتصاراتنا ونظراً لاحتمال تغيير هذه الظروف والمناسبات وخاصة إذا تمكن الاستعمار من إنهاء استعداداته للمجازفة بخوض حرب شاملة أو محلية بسبب تعرض مصالحه التي يعتمد عليها في حياته الأساسية في وطننا العربي إلى الزوال، فإننا ندعو إلى ضرورة الإسراع بإقرار البناء الأساسي للوحدة الشاملة مع مصر والمباشرة بتنفيذه فوراً وتخطي جميع العقبات المصطنعة من دستورية أو سياسية أو اقتصادية ونحن نعتبر أن كل استمرار للأوضاع المحلية أصبح أمراً غير طبيعي لا يعتمد في بقائه إلا على المبررات الاستعمارية الموروثة، والامتيازات الرجعية والانتهازية التي لا يمكن الاعتراف بها بعد أن أقر الشعب بأجمعه الوحدة غير المنقوصة.

شكل الوحدة:

من أجل ذلك نرى أن تكون الدولة الموحدة بالخطوط الكبرى التالية:

- ١- دستور واحد يعلن إنشاء الجمهورية العربية الجديدة ويرسم نظام الحكم فيها ويفسح المجال لانضمام بقية الشعوب العربية التي ستحرر.
- ٢- رئيس دولة واحدة.
- ٣- سلطة تشريعية واحدة.
- ٤- سلطة تنفيذية واحدة.
- ٥- سلطة قضائية واحدة.
- ٦- علم واحد وعاصمة واحدة للدولة العربية.
- ٧- تُسن القوانين المنظمة لحقوق المواطنين وواجباتهم في الدولة الجديدة استناداً إلى هذا الدستور الواحد.

الوحدة الدفاعية:

أما فيما يتعلق بالوحدة العسكرية فنرى أن تقوم على الأسس التالية:

- ١- مجلس دفاع أعلى.
- ٢- قيادة عامة للقوات المسلحة.
- ٣- قوات مسلحة برية، بحرية، جوية، موحدة التنظيم والتسليح والتدريب والتجهيز

توزع حسب متطلبات الدفاع والخطط الدفاعية المقررة إلى مساحات العمليات في أرض الدولة الاتحادية.

موازنة موحدة:

والقيادة العامة للجيش والقوات المسلحة السورية شعوراً منها بمسؤولياتها القومية ودورها التاريخي ووفائها للشعب العربي في سورية الذي حملها مسؤولية الدفاع عن بقائه وسلامته، لتعلن أن كل وحدة لا تبني على هذه الأسس المارة الذكر ليست إلا تحالفاً بين جيشين تابعين لدولتين منفصلتين، ذلك لأن متطلبات الدفاع وسلامة الأمة وحفظ كيانهما في عصرنا الحاضر تقتضي دمج الشعوب المتحررة في كيان واحد لتساهم في تحرير بقية الوطن العربي وتقوم بواجباتها لصون السلم العالمي. كما تعلن القيادة العامة باسم جميع القوات المسلحة أنها على أتم استعداد لتحمل جميع الواجبات الدفاعية التي تقتضيها الوحدة السورية وتعتبر نفسها منذ الآن ملزمة بتنفيذ كل ما تلتقيه من أوامر وتوجيهات تعطى إليها من القيادة العامة الموحدة مهما ترتب على هذا التنفيذ.

القائد العام للجيش والقوات المسلحة

اللواء عفيف البزري

دمشق في ١٩٥٨/١/١١

وقد وقع هذه المذكرة عشرون ضابطاً، من أعضاء المجلس العسكري، لغياب الآخرين، وسافر بها فوراً وليلاً عشرة منهم إلى القاهرة، وعلى رأسهم اللواء عفيف البزري، وقدموها إلى الرئيس عبد الناصر.

إبلاغ اثنين من الحكومة بها:

في صباح اليوم التالي ذهب اثنان من الباقيين في دمشق وقدما نسخة عنها إلى كل من رئيس الوزراء صبري العسلي وإلى وزير الدفاع خالد العظم اللذين بهتا من هذا التصرف غير المسؤول، كما قال لهما الثاني «ألم تستعجلوا...؟!!».

صعد العسلي والعظم إلى القصر الجمهوري وبعد التداول مع الرئيس القوتلي قرروا إرسال صلاح البيطار، وزير الخارجية البعثي، إلى مصر، ليكون على مقربة من هذا العمل الخطير، بدون علم من الحكومة أو إذن منها.

كان بعض من أعضائها، صبري العسلي وخالد العظم وأمّون الكزبري وصلاح البيطار وفاخر الكهالي بالإضافة إلى أكرم الحوراني، رئيس المجلس النيابي، وخالد بكداش،

النائب الشيوعي الوحيد في هذا المجلس، وخمسة من الضباط هم غفيف البزري وأمين نفوري وعبد الحميد السراج وأحمد عبد الكريم ومصطفى حمدون يجتمعون أسبوعياً في دار خالد العظم للتداول بأمور الدولة الطارئة. ولم يفصح أو يكشف أحد من هؤلاء الضباط أحداً من أولئك الوزراء أثناء أو بعد انتهاء آخر اجتماع انعقد بينهم قبل يومين من كتابة هذه المذكرة والطيران بها إلى دولة أخرى بدون جوازات سفر أو إذن من مسؤول فيها، مما يدعو إلى التساؤل، عمن كان حقيقة وراء هذا العمل الخطير ودوافعه من غير أربابه، بالقوة المتمثلة أو المبطنة بلباس العسكر وسلاحهم، دون جرأة على التدخل من أصحابه الشرعيين ليحولوا دون تجريح الأمة كأساً يجهلون ما خالط شرايها، أو اطعامها ثمرة قبل نضجها، طالما حلمت بها، أو توليد الوليد قبل إتمام تكوينه، بأيدي غير مختصة وبعضها غير معقم.

هل هذا بسبب صوفيتهم ووطنيتهم ومن ثم الارتجال؟ أم بسبب عدم ثقتهم بحكومتهم بجمع أركانها؟ أم هي إرادة المخرج؟ وصدق من قال: من استعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه.

أميلُ إلى الاعتقاد بأن عمل بعض هؤلاء كان بدافع الاخلاص للوحدة الذي لا تشوبه شائبة، حسب معرفتي بهم، وكان هدفهم دوماً تحقيقها، والعيش في وارف ظلها كالآخرين، ولكن من غير قدرة على تلمس طريقها السليم، بسبب عواطفهم التي طغت على عقولهم. لذلك أقول، والحق يقال، بأن عملهم يستحق التهنية من العاطفيين، والإحالة أمام القضاء من قبل العاقلين، المؤتمنين على الوطن وشؤون الدولة ومصالح رعاياها، لأن هذه الحفنة من الضباط ليست وصية على شؤون الأمة وعلى أمانيتها الوطنية والقومية، وليست أكثر إخلاصاً ووطنية من السواد الأعظم من هذا الشعب ومثليه.

وعندما سألت الفريق غفيف البزري وكذلك العقيد أحمد عبد الكرم كلاً على حدة عن الأسباب التي دعته إلى إرسال وفدهم العسكري إلى مصر مع المذكرة العتيدة إلى الرئيس عبد الناصر، رغم سلامة الخطوات والمواقف الحكومية، أجاباني لأن الرئيس كان يعتقد بأن الفئة النافذة بالجيش كانت تمنع ولا توافق على وحدة أو اتحاد مع مصر.

مشهد من مباحثات الوحدة

حدثني الصديق العقيد والسفير جودت أتاسي بأنه عندما كان عضواً بالقيادة المشتركة في القاهرة: «يوم وصول مجموعة الضباط الذين حملوا مذكرة الوحدة إلى الرئيس عبد الناصر، بأن المشير استدعاه إلى قصر القبة ليحضر اجتماعه معهم».

«جلس المشير على رأس طاولة الاجتماعات وعن يمينه اللواء عفيف البزري الذي لف رجلاً على رجل، ويده سبعة يستعين بها على وصف الكلمات، ولم يكن بينهم السراج كما أشيع، كما لم يكن النفوري وعبد الكريم.

وخاطب البزري عامر بقوله بأننا قدما إلى القاهرة من أجل عمل وحدة ولا نوافق على الاتحاد أبداً، ولا نعود إلى دمشق قبل إقرار وحدة الجمهوريتين والموافقة عليها، والكل مستمع ومؤيد.

وأجاب المشير: يا أخ عفيف إن تركيبة جمهوريتكم تختلف عن جمهوريتنا، عندكم رئيس جمهورية القوتلي ومجلس نياي، منتخبان، ومجلس وزراء يرأسه العسلي نال ثقة الشعب بلسان نوابه، وعندكم أحزاب وطنية وعلى رأسها الكيخيا والقدسي والدواليبي والمسلي والهوراني وعفلق والبيطار هؤلاء ناضلوا ضد الإفرنسيين وقاوموا الاستعمار بكل أشكاله حتى حصلوا على الاستقلال بينما الأمر عندنا يختلف كل الاختلاف».

أجاب البزري «كل هؤلاء ليس لهم قيمة على صعيد الواقع والقرار، وإنني أستطيع نسفهم وتوقيفهم ساعة أشاء» سكّت المشير ورفع الجلسة للاجتماع فيما بعد مع الرئيس عبد الناصر.

في الاجتماع اللاحق لم يدع الأتاسي للحضور، وكان قد جاء البيطار من دمشق وانضم إلى مجموعة الضباط للاجتماع بالرئيس، وتم الاتفاق على قيام الوحدة العتيدة.

عاد البيطار وعادوا

بعد عودة صلاح البيطار، وزير الخارجية السورية، من مصر التي سافر إليها في ١٣/١/٥٨ ليكون على مقربة من الضباط أصحاب المذكرة إلى عبد الناصر عاد ويده محضر اتفاق بينه وبين الرئيس عبد الناصر، بدون أي تفويض له سابق من حكومته، باركة الضباط السوريون الموجودون معه في مصر. وقد تضمن من أجل توليد هذه الوحدة النقاط التالية:

١- يكون نظام الحكم في الدولة العربية المتحدة، جمهورياً رئاسياً، ويتولى السلطة التنفيذية فيها رئيس دولة يعاونه وزراء معينون من قبله.

٢- يتولى السلطة التشريعية فيها مجلس تشريعي واحد، ينتخب انتخاباً مباشراً من قبل الشعب.

٣- يُعقد اجتماع بين الرئيسين القوتلي وعبد الناصر وممثلين عن الحكومتين لإعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة.

يجتمع المجلسان النيابيان في وقت واحد في القاهرة ودمشق لإصدار القرارات التالية:

أ - قيام الدولة العربية المتحدة

ب - ترشيح رئيس الدولة.

ج - تفويض رئيس الدولة بإصدار دستور مؤقت لممارسة سلطاته لحين صدور دستور اتحادي دائم.

٤- استفتاء الشعب في مصر وسورية على القرارات التي يصدرهما المجلسان التشريعيان.

٥- اثر ظهور نتيجة الاستفتاء يعلن الرئيس الدستور المؤقت ويأشر سلطاته فوراً.

ثم تقرر تنفيذاً لبنود هذا المحضر، سفر رئيس الجمهورية، السيد شكري القوتلي، وحكومته إلى القاهرة صباح ٥٨/١/٣١ لإعلان المباركة والتأييد، قبل أن يعرض شيء من هذا المحضر على المجلس النيابي، ليكون نواب الأمة الشرعيون على علم بالأحداث المستجدة ودون أن يلتزم هذا المجلس بدعوة من رئيسه الحوراني أو بمبادرة من أكتريه أعضائه.

القوتلي كان يريد وحدة راسخة الجذور:

بينما كان خالد العظم عند رئيس الجمهورية في ذاك الصباح للتوجه معاً إلى مطار المزة للسفر إلى القاهرة، جاء أكرم الحوراني، رئيس المجلس النيابي، للغرض نفسه، وبعد التحية والترحيب قال القوتلي:

«يا أكرم بك أنا الرئيس الأول في هذا البلد، وأنت الرئيس الثاني فيه، نحن ذاهبون الآن مع أخواننا لتنفيذ عمل من أخطر الأعمال قطعاً، تنطج لصنعه أناس غير قادرين ولا مؤهلين وغير مسؤولين، لتحقيق أقدس أمل عشنا من أجله، وحلمنا به طوال حياتنا، والآباء من قبلنا، فإن أحسننا الصنع ونزعنا الألفام من بنيانه، نكون قد أدينا الأمانة وسجلناها بأحرف من نور لتبقى مضيئة للأبناء والأحفاد من بعدنا، وإن أسأنا التصرف لعنتنا الأجيال على التعاقب، ونكون بتقصيرنا وضعف بصيرتنا قد وأدنا وحدتنا العتيقة بأيدينا لعشرات السنين على أقل تقدير، لذلك أطلب منك أن تضع يدك بيدي لتحسن العمل ونسير في الطريق القويم، من أجل سلامة البناء وحسن الأداء، وإني أعرف القيمين على الأمور في مصر، حق المعرفة، كما أعرف الجماعة هنا، لأنني عشت على مقربة من أحداثهم وأعمالهم، فهم عسكر لا يختلفون عن بعضهم أبداً».

أجاب الأستاذ الحوراني: «أنا ليس عندي قيد ولا شرط نهض الحضور ونهض القوتلي قائلاً: «إلى المطار على بركات الله، الله يبارك لك يا عبد الناصره وذهب وذهبوا جميعاً إلى القاهرة بتقديمهم ويشرف على خطواتهم اللواء البزري، وكان ما كان.

هذه رواية رواها لي خالد العظيم بالذات، ولم يأت على ذكرها بمذكراته وأنا لا أدري اليوم هل سبب ذلك هو النسيان؟ أم التجاوز كما تجاوز غيرها كثيراً مما أعرف شخصياً لأغراض في نفسه؟ أم للطواف والتجوال التي قامت بها مذكراته؟ وهي على أوراق طيارة، بعد وفاته، بين بيروت والقاهرة وعمان، تناولتها أيادي كثيرة قبل أن يصدرها السيد عمر المدني الملحق العسكري الأردني في دمشق أيام الانفصال والسفير في بيروت فيما بعد، والذي أنشأ دار نشر من أجل هذه المذكرات.

كما ذكر لي سفير سورية في مصر قبيل الوحدة، السيد عبد الرحمن العظيم، حادثة جديرة بالتسجيل وهي أن رئيس الجمهورية وأعضاء حكومته عندما ذهبوا إلى القاهرة بدون وزير التربية والتعليم السيد هاني السباعي، من غير قصد من أحد، بسبب وجود هذا الأخير في حمص كمادته في آخر أيام الأسبوع، سمع من الإذاعات بسفر الحكومة بجميع وزرائها، وهو وزير فيها، فأرسل برقية إلى سفير سورية في مصر السيد عبد الرحمن العظيم طالباً إليه إبلاغ رئيس الوزراء السيد صبري العسلي نبأ استقالته، لأن هذا السفر بدونه، ليس له تفسير سوى الرغبة بإقصائه عن أمر عاش وعمل من أجله طوال حياته.

عندما تبلغها العسلي قال: «استدعوه مع الاعتذار لأن تسارع الأحداث جعلنا أن ننسى حتى أنفسنا». ولما حضر، كتب اسمه في سجل محضر المباحثات على رأس سهم إمتد من مكان ترتيب اسمه بين الوزراء إلى هامش الصفحة، وسجل عبارة في يوم كذا في ساعة كذا حضر وزير التربية هاني السباعي وبارك وأيد هذه الوحدة. ولم ينس طبعاً توقيعه عليها كما نسيه رئيسه يوم السفر.

وكان على رأس متقدي هذه الوحدة فيما بعد وينمتها بالإرتجالية، ومعه كل الحق.

من المفارقات أيضاً أن معظم الذين تحمسوا لهذه الوحدة أكثر من غيرهم وتقدموا الصفوف في صنعها وادعوا بأنهم رباب سفيتها، وخاصة من العسكر الذين نالوا الأوسمة من أجلها وتبوؤوا الوزارات بسببها أصبحوا من ألد أعدائها.

وكذلك الذين قاموا بفصلها في ٢٨/أيلول/١٩٦١، من العسكر طبعاً، ندموا على عملهم وقاموا بانقلاب على أنفسهم في ٢٨/أذار/٦٢ من أجل إعادتها كما سيأتي ذلك مفصلاً فيما بعد. هذه هي لعبة الأوطان وحالها بين أيدي العسكر.

مؤامرة المشير على الوحدة:

من غريب ما قرأت في الصفحة ٣٠٢ من كتاب - «ذكريات على درب الكفاح والهزيمة» - للصدّيق المحامي الأستاذ رياض المالكي، وزير الثقافة والإرشاد في عهد الوحدة، وهو من الرجال الخلوّقين الصادقين، عندما قال:

«لقد سبقت حركة الانقلاب، الانفصال، حادثة ذات أهمية خاصة يجدر الإتيان على ذكرها، لأنها تساعد على إلقاء الضوء على حقيقة موقف القادة المصريين من حركة الانفصال ودورهم فيها.

فقد أعدّ نائب رئيس الجمهورية والقائد العام للجيش والقوات المسلحة، المشير عبد الحكيم عامر، بالاتفاق مع السيد ميشيل عفلق في بحر عام ١٩٥٩ خطة تستهدف القيام بحركة عصيان في الإقليم السوري، بزعم الضغط على السيد رئيس الجمهورية - الرئيس عبد الناصر - لتنفيذ إصلاحات سياسية دستورية.

وكان صلة الوصل بين القائد العسكري والرجل السياسي، ضابط مصري، اسمه السيد داوود عويس. لكن نائب رئيس الجمهورية السيد أكرم الحوراني، حدّر زميله السيد ميشيل عفلق من مغبة الاسترسال في متابعة الخطة لسببين، الأول هو الخشية من أن تكون الخطة المعدة مقلّبة من مقالب المخابرات العامة، والثاني الحرص على كيان الجمهورية العربية المتحدة ووحدة إقليميهما، وإثر ذلك قابل السيد الحوراني السيد رئيس الجمهورية، وانتقد الأسلوب الذي يتبعه أعوانه. وربما بتوجيه منه، للإيقاع بقائد سياسي وحزب منحل، عن طريق تلفيق مؤامرة سيكون ضحيتها الشعب نفسه ووحدة جمهوريته.

لكن السيد الرئيس فوجيء بالخبر، وأبدى أن المفاجأة جاءت قاسية على نفسه لجهله حقيقة الموضوع الذي فاتحه به نائبه.

وقد اضطر السيد عفلق لمفادرة أراضي الجمهورية العربية المتحدة، قاصداً البرازيل حيث ظل بعيداً عن موطنه وأهله لحين وقوع الانفصال. في حين أوفد المشير عبد الحكيم عامر بعد ذلك، معتمداً من قبل السيد رئيس الجمهورية لإدارة شؤون الإقليم الشمالي.

إنني أميل بأن الفرض من هذه الخطة كان الإيقاع بحزب البعث وقادته للقضاء عليهم كما حصل للإخوان المسلمين في مصر وتعليق قادتهم على أعواد المشائق وسجن الآخرين لمدد طويلة.

الحقيقة التي لا تقبل التجريح بأن وحدة الإقليمين التي طبخت بأيدي غير خبيرة في

٥٨/١/١١ وتم تناولها قبل أن تنضج في ٥٨/٢/٢٢ والانفصال الذي ظهر للوجود صباح ٦١/٩/٢٨ ومحاولة اعادتها في ٦٢/٣/٢٨ كانت من صنع حفقات من المسكر، بصرف النظر عن المواطن المخفية في بعض نفوس الآخرين، على اختلاف مشاربهم، وصاحب المصلحة الحقيقية، الشعب كل الشعب، وزعماءه وقادته وأحزابه، غائبون أو مغيبون، وكأن الأمر لا يعنيهم، ولا يخصهم، ثم جرى انتزاع التأييد منهم، لفصل الأيدي مما علق بها، دون تمكينهم من الإدلاء برأيهم الحر في الوحدة أو الانفصال، ونتائج الاقتراع والإستفتاء هي دوماً رغبة المسيطرين ولا عبء لرقم ٩٩,٩٠٪ في جميع الأحوال. والكل يعرف كيف تحور النتائج العددية وتعلن في بلادنا، لا حول ولا قوة إلا بالله.

رأي البعض بدوافع هذه الوحدة

بعيد أيام من توحيد الجمهوريتين السورية والمصرية وقبيل مغادرته سورية صرح عضو المجلس النيابي، زعيم الحزبي الشيوعي، خالد بكداش قوطرش:

«بأن هذه الوحدة لم تكن مفاجئة لأميركا والدول الغربية، وإنما هي بموافقتها، لأنها الوسيلة التي يمكن بواسطتها القضاء على الحركة التقدمية في سورية، وإخماد صوتها في الأوساط الدولية، بعد أن عجز الاستعمار عن الوصول إلى ذلك عن طريق المؤامرات والضغط والعدوان».

من المعروف بأن للاتحاد السوفياتي (السابق) عملاء ومخابرات نشيطة في سورية، كما لغيره فيها، وأن خالد بكداش رجله الأول، لذا فهو ينطق بإيعاء منه وعن علم، ويتقديري قد يكون هذا صحيحاً، إلا أنه برأيي أيضاً، هدف مرحلي، تسمى إليه أميركا والاتحاد السوفياتي على قدم المساواة، لأن هذا الأخير لم يحافظ عليهما لدى شعوبه، أما الهدف الأهم بالنسبة لأميركا فهو تكبيل الإرادة الشعبية السورية في قضيتها الأولى، وهي القضية الفلسطينية، لأنها كانت رأس الحربة فيها من سائر البلاد العربية، في وجه «إسرائيل» ومسانديها. وخاصة مواقف جيشها في الجبهة السورية الفلسطينية.

وقد نحا الرأي العام السوري في أموره الوطنية أيام الوحدة منحى يختلف عن منحاه قبلها، وذلك تحت تأثير القيادة والزعامة الجديدة وتوجهاتها، التي تؤمن بأن معظم خيوط السياسة في منطقتنا بيد أميركا دون غيرها، ويدعم ذلك، الأعمال التي مورست والتي تبين منها بأن الوحدة خدمت، في الأيام الكثيرة من عمرها، الاستراتيجية الأميركية أكثر من خدمتها لقضايانا العربية.

كما نشرت وسائل الإعلام في الجمهورية العربية المتحدة بإقليميهما، نص الحديث

الصحفي، الذي أدلى به الرئيس عبد الناصر، إلى الصحفي الهندي . «كرانجيا» . الذي تعرض فيه إلى موقف الاتحاد السوفياتي من انقلاب عبد الكريم قاسم في العراق، وإلى موقفه أيضاً من الوحدة السورية المصرية، وقد أرجع أسباب ودوافع الإسراع بهذه الوحدة إلى وجود مؤامرة شيوعية كانت تستهدف السيطرة على سورية، وجعل منها كوبا رقم (٢)، خلف حلف بغداد، وقد تجلى ذلك من الحشود التركية على حدودها عام ١٩٥٧.

يقول الصديق العقيد أحمد عبد الكريم (وزير في عهد الوحدة) وهو أحد أعضاء المجلس العسكري الذي وضع مذكرة الضباط إلى الرئيس عبد الناصر، وذلك في الصفحة رقم ٢٥٠ من كتابه - «أضواء على تجربة الوحدة» - بأن الرئيس عبد الناصر اتصل بالصاغ صلاح سالم، المشرف على إدارة الصحف والمجلات المصرية، وقال له: «اسمع... إن السوريين أثاروا مشكلة تحويل نهر الأردن، ويصرون على طرحها أمام الرأي العام العربي بواسطة الصحافة وجميع وسائل الدعاية، ولذا لا بد من التعرض لها، ولكن يجب أن تعلم بأننا لا نقبل أن يتحول الرأي العام إلى السخط على أميركا، التي تساند «إسرائيل»، كما كان بعد العدوان الثلاثي وبعد كارثة فلسطين.

ويجب أن تنتبه إلى هذا الوضع الذي سيحمل الرأي العام العربي على العطف على الاتحاد السوفياتي لأنه سيأدر إلى مساندة العرب بهذه القضية، وهذا لا يجوز السماح به، فعليك إذن أن تكتب عن القضية، ولكن ضمن هذه الحدود».

قدرنا نحن العرب المسلمين، كلما ضعف إيماننا، أن نعيش بين وحشين أو وحوش شرقية وغربية كاسرة، قد تصبح هزيمة عندما نعود إلى الطريق القويم بجميع أمورنا وأعمالنا.

لقد قضينا على الظروف المواتية لوحدتنا السليمة بأعمالنا وأساليبنا والتأريخ لا يعيد ذاته أبداً، وقد تشابه حوادثه، لكنها لا تتطابق تماماً على الإطلاق.

بعض الذكريات أثناء رئاسة ديوان وزارة الدفاع

عودتي من براغ:

قبل نهاية شهر كانون الأول عام ١٩٦١ أرسلت قيادة الجيش العربي السوري برقية إلى العميد برهان كيال، ملحفاً العسكري في براغ، تطلب فيها استدعائي إلى سورية.

رغب إليّ العميد برهان إرسال برقية جوابية أضمنها عدم إنهاء مهمتي، علّ القيادة تبقي على إيفادي، فقلت له لا لزوم لذلك، لأنني أتيت بمهمة سورية بسبب عدم موافقتي على تزوير الانتخابات والإشراك بهذا التزوير، وإنني أبعدت عن سورية لكي لا أبوح بسرّها قبل إجرائها، وحيث إنها قد انتهت فلم يعد ضرورة لبقائي، عندها أخبرني بأنه استلم برقية من القيادة قبل وصولي إليه، تطلب إليه فيها الاحتفاظ بجواز سفري عند قدومي ليقيد حركتي وأن لا يميده إليّ حتى يوم طلب عودتي.

حجزت مقعداً على أول طائرة مغادرة إلى دمشق، وشعرت بأن روحي قد عادت إليّ عند صعودي على متنها لأنني سمعت حياة الإبعاد في براغ بدون عمل، كما أزعجني بردها الشديد وحنيني إلى وطني الذي غادرته وأنا بحال غير مريحة، واشتياقي إلى عائلتي التي تركتها بدون وداع.

وصلت دمشق متعباً وحالتي النفسية قلقة لما لاقيته من أجواء عاصفة ورياح عاتية أثناء هذه العودة.

صباح اليوم الثاني من وصولي إلى دمشق اتصلت هاتفياً بصديقي العقيد هشام العظم، مدير مكتب مقاطعة إسرائيل، وطلبت إليه الحضور لأستطلع منه الأخبار قبل الذهاب إلى قيادة الجيش.

هرع إليّ مشكوراً كما زارني غيره للسلام والترحيب، سمعت منهم الروايات الكثيرة عن تردّي الأوضاع بحوادثها، وأن الأمور لا تبشر بخير، كما حدّثوني عن الإشاعات المنتشرة في صفوف الجيش وعن التناحر والنظرات المريية بين المسؤولين الجدد، وعن سيطرة صغار الضباط على قائد الجيش ورئيس أركانها اللذين لا حول لهما ولا قوة.

كما حدّثوني عن اعتقال حيدر الكزبري بخديعة وإدخاله سجن الحزة العسكري. وعن

إجبار الدكتور مأمون الكزبري، أول رئيس وزراء عهد الانفصال، على الاستقالة، وعن نتائج الانتخابات المزرية، وصوروا لي الحالة بأنها حالة غليان دائم وترحموا على الأيام الماضية ومشاكلها وخاصة أيام الوحدة التي تهون معاناتها أمام المعاناة الحاضرة بسبب تصرفات بعض الضباط.

تقدمت إلى قائد الجيش اللواء زهر الدين، فرحب بي وطلب إليّ المجيء في اليوم الثاني، كما زرت اللواء نامق كمال، رئيس أركان الجيش، فاستقبلني استقبلاً حاراً نبيلاً مع الطلب بعدم التحدث عن الماضي لأن الماضي مضى حسب تعبيره.

في اليوم الثاني تبلفت قرار تعييني رئيساً لديوان وزارة الدفاع، أي أميناً عاماً لها، خلفاً لواء أبيير عرنوق، استلمت منه عملي الجديد واستدعيت أحد المرؤوسين في هذه الوظيفة السيد يوسف خباز، وكنت أعرفه في السابق، وطلبت إليه تبليغ كبار الموظفين ورؤساء الفروع المجيء للتعرف بهم، والاطلاع منهم على سير الأمور كل في اختصاصه ومسؤولياته، ثم أعطيتهم التوجيهات في أسلوب عملي. وكان بينهم القاضي المحترم المحامي الكبير الأستاذ عبد الجواد السرميني، مستشار وزارة الدفاع.

كانت غرفة وظيفتي مقابلة تماماً لغرفة قائد الجيش، وصلتني بوزير الدفاع الأستاذ رشاد برمدا تكاد تكون يومية، بحكم طبيعة العمل الجديد، وكنت على علاقة حميمة مع هذا الوزير الطيب من السابق.

زارني مسلمين مرحبين مدراء المؤسسات ذات الارتباط بوظيفتي وهم مدير مؤسسة معامل الدفاع العميد شطا، ومدير الطيران المدني المهندس دملج، ومدير مؤسسة الطيران السورية العميد كراوي، ومدير المؤسسة التعاونية العسكرية العميد سيد درويش، ومدير الموانئ والمنائر العقيد لوستان، ومدير مكتب مقاطعة «إسرائيل» العقيد هشام العظم.

كما قُدم إليّ العميد زهير عقيل بناءً على طلبي، وكان من ضباط الثورة، وأعطيته رسالة رجائي تسليمها إليه العميد كيال، وهما زميلان في سلاح الطيران، ليسعى إلى نقله من وزارة الدفاع إلى وزارة الخارجية، وقد نال مراده، وبقي في محله بالسفارة السورية ببراغ كدهلوماسي بعد أن كان ملحقاً عسكرياً فيها.

وكثيراً ما أتاني بعض الرفاق والأصدقاء إلى داري أو أثناء الدوام إلى مكنتي وسمعت منهم المعجب العجيب عما يدور في مقر قيادة الجيش وفي القطعات المحاربة مما لا يسر ولا يسعد، وينذر بشر مستطير، فكنت أسمع ولا أجيب لاعتبارات خاصة.

بعد أيام من عودتي واستلامي منصبه الجديد توفي السياسي السوري العربي العظيم

فارس الخوري، اشتركت بتشجيعه باسم وزارة الدفاع، وكان ذلك في الأيام الأولى من كانون الثاني عام ١٩٦٢، وكان مأتماً حافلاً ضم كرام الشخصيات السورية لما للفقيد من مكانة علمية وسياسية ووطنية.

بعض الذي سمعته من ثقات:

كانت حكومة الانفصال الأولى برئاسة الدكتور مأمون الكزبري قررت إجراء انتخابات نيابية واستفتاء على دستور جديد للجمهورية العربية السورية، وحددت لذلك اليوم الأول من شهر كانون الأول عام ١٩٦١، وذلك لإضفاء الصفة الشرعية على العهد الجديد وعلى الحكم والأوضاع السياسية بعد فصل سورية عن الجمهورية العربية المتحدة. على أن يتقدم الراغبون بالترشيح لها اعتباراً من ٦١/١١/١٥ لغاية ٦١/١١/٢١.

كان اختصار هذه المدة مدعاة للتساؤل وكان مدير هذه الانتخابات موفق عصاصة يساعده زهير عقيل وعبد الكريم النحلاوي وحيدر الكزبري وعاطف برقاي مدير الدعاية والأنباء وإشراف وتوجيه من الدكتور الكزبري الذي كان يسائر ويخطط للوصول إلى رئاسة الجمهورية.

بينما كان ضباط الثورة وبعض رجال الحكم والناس في معركة الانتخابات، تقدم إلى مجلس «قيادة الثورة»، أحد ضباط شعبة المخابرات، (العقيد شرف زعبلأوي)، بتقرير يتهم فيه المقدم حيدر الكزبري بأنه قبض أموالاً من ملك الأردن من أجل هذا الانفصال.

ألقي القبض على حيدر وأودع السجن مساء ٦١/١١/٢٠ انتظاراً لمحاكمته، وهدمت خيامه التي كان قد نصبها في ساحة الأمويين بدمشق بالقرب من مقر قيادة الجيش لحراسته من أي غادر ولهمرغ إلى حضور مجلس قيادة الثورة بدون تأخير عند كل طلب. وليقدم القهوة المرة إلى كل زائر وثبارك.

تمكن حيدر من حراسة هذا المقر إلى حين، دون أن يتمكن من حراسة نفسه من أعماله ومن رفاقه الثوريين.

ثم ألقي القبض على شقيقه خلوصي وآخرين بالتهمة عيها دون اعتراض أو التفوه بكلمة واحدة من دولة الرئيس أو من أحد الرفاق الثوريين.

كلمة اعتقال حيدر الكزبري:

مساء ٦١/١١/٢٠ دخل رئيس الشرطة العسكرية المقدم فخري عمر نادي الشرق بدمشق حيث يقضي وجهاء القوم القدامى والجدد لهالي أنسهم وسمهرهم، وكان بينهم

ليلتئذ، المقدم حيدر الكزبري. تقدم منه النادل وأبلغه رغبة المقدم عمر بالتحدث إليه، الذي أبلغه همساً بأن عبد الحميد السراج نزيل سجن المزة العسكري مشرف على الهلاك بسبب إضرابه عن الطعام منذ أيام، ويخشون على حياته، وأنه الوحيد الذي يستطيع إقناعه باستئناف تناول الطعام.

تأثر حيدر لهذا الخبر، وكان مفعول ما تناوله من أقذاح قد لعب برأسه، لذلك تحمس وطلب إلى توفيق الحبوباتي، صاحب هذا النادي، أن يُحضّر له طعاماً مختاراً وفواكه ممتازة وشراباً روحياً يليق بالضيف العزيز، والحبوباتي مشهود له بهذا المجال، فوضعها بالسيارة التي كان يقودها فخري عمر وصعد حيدر إلى جانبه، دون نسيان إخبار رفاق الأُنس بأنه سيعود بعد قليل.

اتجهوا معاً إلى سجن المزة، ذي الأنوار الداخلية الضعيفة والأبواب الحديدية المعلقة الموصدة تحت الحراسة، دونها أية حراسة أخرى. وسارت خلفهما سيارة مليقة بالحراس المدججين بالسلاح لأن الأبطال الميامين زعماء الوطن المخلصين، بحاجة دوماً إلى حراس من أبناء الشعب الفادر، وأن عناية الله ولطفه غير كافية بالنسبة لهم.

وقفت السيارات أمام المدخل الرئيسي لسجن المزة وترجل من أحدها البطلان، وحملة الطعام والشراب، وفتحت الأبواب، وباب يفتح وآخر يغلِق إلى أن وصلوا إلى زنزانة - غرفة مفردة صغيرة - قيل للكزبري بأن السراج قابع في إحدى زواياها بدون حراك.

تقدم الزعيم الطيب وبلهفة لا تعادلها لهفة لإنقاذ المشرف على الموت، ولما أصبح داخل الغرفة، وعينه لا تريان شيئاً مما بداخلها من تأثير النشوة والفرحة بالمهمة الإنسانية، أغلق فخري الباب خلف حيدر وعاد، وعاد معه المرافقون، والسعادة تغمر نفسه لأداء مهمته بنجاح وأبلغ قائد الجيش الهمام والرفاق المخلصين، بأن الكزبري الصغير أصبح رهين المحبسين سجنه وأعماله.

طارت النشوة اللعينة وعاد سلطان العقل، وبدأ الصباح وعلت الشتائم تشق جو السجن الرهيب، دون مستجيب، فتقدم مدير السجن من ضيفه الجديد العزيز طالباً إليه التقيد بانضباط السجن لكي لا يُعرض شخصه لما لا يروق له، فأذعن لأنه عسكري قديم، وهكذا انتهى دوره في مجلس قيادة الثورة بخدمة من رفاق الأُمس وأصبح عضواً في هيئة سجناء اليوم.

اعتقال الكزبري في مذكرات قائد الجيش:

قال زهر الدين في الصفحتين رقم ١٤٤ و ١٤٥ من مذكراته «قرر عبد الكريم

النحلاوي التخلص من حيدر الكزبري مهما كلفه الأمر. لذا عقد اجتماعاً في بيت اللواء نامق كمال حضره كل من عبد الكريم النحلاوي وموفق عصاصة ونامق كمال وعبد الغني دهمان وفصل سري الحسيني وهشام عبد ربه ومهيوب الهندي وشرف زعبلاري وغيرهم.

إلى أن قال: «وقد ذهبت لهذا الاجتماع بصورة فجائية، عندما أخبرني أحد سائقي سيارتي في القيادة بأن مجموعة من سيارات القيادة، تقف أمام منزل اللواء نامق كمال. دخلت إلى المنزل فوجدت طاولة كبيرة تعج بأطباق الحلوى والفواكه. ولدى السؤال عن المقصود من هذا الاجتماع أفادوا بأنه يتعلق بدراسة وضع المقدم حيدر الكزبري (كان قد اعتقل) كما قالوا بأن قراراً اتخذ بخصوصه. ويتلخص هذا القرار بتكليف رئيس الشرطة العسكرية بالطلب إلى حيدر الكزبري بالذهاب إلى سجن المزة بحجة مقابلة عبد الحميد السراج المعتقل هناك وذلك بناء على رغبة هذا الأخير، ثم إيقاع الكزبري في الفخ بمجرد دخوله الغرفة التي قال له بأن السراج محجوز فيها، حيث يكمن خلف بابها ضابطان من الشرطة العسكرية، ويتوليان أمر تجريده من سلاحه واعتقاله.

ثم قال زهر الدين: «أعلنُ احتجاجي على هذه الطريقة وقلت: إذا كان هذا الضابط هو فعلاً خائن فما علينا إلا محاكمته علنياً، وذلك على الصعيد العسكري أو على الصعيد المدني. إذ إن اللجوء إلى الحيلة من أجل اعتقال ضابط أمر يدمغ عناصر الثورة بالضعف والجبن، وطلبت تشكيل لجنة لهذه الغاية، تضم كافة عناصر القيادة، يُطلب إليها استدعاء حيدر إلى قاعة الاجتماع، ومواجهته بالتهم المسندة إليه ثم اتخاذ التدابير الجزية بحقه بالإستناد إلى نتيجة التحقيق أو إحالته إلى المحكمة لتتولى أمره... مانع الحاضرون بتطبيق ما اقترحُ وأعلموني بأن قرارهم قد نُفذ وأصبح المقدم حيدر الكزبري في سجن المزة.

بعد اعتقال المقدم الكزبري دعا المقدم نحلاوي إلى اجتماع عقده في القيادة، وضم كافة قادة المناطق والقطعات، وتولى العقيد شرف زعبلاري رئيس شعبة المخابرات شرح الأسباب المؤدية لاعتقال حيدر الكزبري، وقد وصفه بالخائن المتآمر مع الملك حسين من أجل القيام بحركة ٢٨/أيلول/٦١ وفصل غري الوحدة، كما اتهمه بقبض الأموال الطائلة لهذه الغاية.

«خرج الضباط من الاجتماع وكان منهم من صدّق ومنهم من كذّب، ولكن لم يحرض أحد على الإجراءات المتخذة من قبل القيادة. انتهى كلام زهر الدين.

هذه صورة رسمها قائد الجيش بقلمه وأهدانا إياها ليكشف لنا عن عقبرته ومكانته بين ضباطه.

١- قرر المقدم عبد الكريم النحلاوي أن يتخلص من المقدم كزبري أحد ضباط جيش يجلس على قمة هرمه ويقوده اللواء عبد الكريم زهر الدين، وقد نفذ النحلاوي قراره دون علم أو إذن من هذا القائد.

٢- عقد النحلاوي اجتماعاً حضره مع العميد عصاصة واللواء نامق والعميد دهمان والعميد حسيني والعقيد عبد ربه والعقيد هندي والعقيد زعبلاني، حسب ما ذكر وتذكر زهر الدين.

ضابط برتبة مقدم دعا إلى اجتماع ضم بعض كبار الضباط وكلهم أكبر منه رتبة وأعلى مركزاً ليتخذ قراراً خطيراً وقد اتخذه، والسؤال الذي يطرح نفسه من هو قائد هذا الجيش النحلاوي المقدم، أم زهر الدين اللواء؟

كيف يجوز لزهر الدين، بعد هذه الأقوال التي صدرت عنه، بأن يقول عن نفسه بأنه كان قائداً للجيش؟ لماذا لم يسم الأشياء باسمائها؟ ويقول عن شخصه بأنه كان ورقة تين.

٣- قائد جيش دخل بيتاً لم يُدع إليه، ووجد طاولة تعج بأطباق الحلوى والفواكه، وسأل عن سبب الاجتماع لأن ما شاهده لم يفهمه بأنه على طعام، وبعد أن تمتع بما لذ وطاب، أخبروه بما اتخلوه ونفدوه بحق أحد ضباط جيشه.

أليست هذه صورة تميصة من صور ذلك الجيش؟

٤- يقول زهر الدين بأنه أعلن احتجاجه على الأسلوب الذي اتبع وطلب تشكيل لجنة لبحث أمر الكزبري وقد مانع الحاضرون اقتراحه، وأعلموه بأن قرارهم قد نُفذ (مكلاً).

قائد جيش لم يلتفت لضباطه إلى احتجاجه ولم يأبهوا بطلبه، ومانعوا في اقتراحه، وأعلموه بتنفيذ ما قرروا تنفيذه قبل مجيئه وإعلامه. فهل هذا هو قائد جيش بنظر هؤلاء المرؤوسين؟

٥- دعا النحلاوي بعد اعتقال الكزبري إلى اجتماع في مقر قيادة الجيش، ضم كافة قادة المناطق وقطعات الجيش وتولى الزعبلاني الشرح، ووصف المعتقل، قبل إدانته والحكم عليه، بأنه خائن متآمر قبض الأموال من الخارج، ثمناً للقضاء على وحدة الأمة.

إذا أصبحت هذه الأقوال التي سطرها زهر الدين بيده ونشرها بمذكراته، ألا تدل على مدى تردي أمور الجيش في زمانه؟

إنني أعتقد بأنه جانب الحقيقة في معظم ما ادعى وقال، وغايته الحصول على براءة

من حيدر الكزبري الذي له عليه أباد ييضاء في زمن الضراء.

في الصفحة ١٤٧ من المذكرات يقول زهر الدين:

«بعد استجواب المقدم حيدر الكزبري بصورة قانونية في سجن المزة اتضح بأنه بريء من كافة التهم التي وجهت إليه. وطلب قاضي التحقيق إخلاء سبيله، غير أن النحلاوي لم يوافق على هذا الإخلاء إلا بعد انتهاء الانتخابات. كما أقتع لجنة الضباط بوجوب تسريح حيدر الكزبري من الجيش وكان ذلك».

كلام يتطلب الإحالة إلى القضاء ولا أجد له جواباً سوى أن قائد الجيش يعترف بأنه ولجنة الضباط كانوا أعموه بيد النحلاوي يوم حادثة سجن حيدر، باتهام أثبت التحقيق القضائي بطلانه، وبقي في السجن رغم قرار إخلاء سبيله، لأن النحلاوي لم يوافق على تنفيذ قرار قاضي التحقيق.

فما هي الإجراءات التي اتخذها قائد الجيش، بحق هؤلاء الأعيار أو الأشرار وعلى رأسهم الرعيلوي والنحلاوي اللذين قاما بهذه الأعمال؟

إن حيدر حسب أقوال زهر الدين سُجن غدرًا خلافاً لكل قانون، ثم صدر أمر بالإفراج عنه، ومع ذلك لم يفرج عنه، لأن النحلاوي رفض هذا الإفراج إلا بعد انتهاء الانتخابات، فمن هو المسؤول عن كل هذه الجرائم في الجيش؟ من يقرأ مذكرات زهر الدين بهدوء، يجد أن صاحبها ارتكب كثيراً من الجرائم، ثم استصدر غير مرة، قوانين عفو مستغلاً منصب قيادة الجيش وبزته العسكرية، لينأى عن المحاسبة، وزجه بالسجن على جرائمه المعروفة والتي أعلن بنفسه عنها أو عن بعضها بقلمه بالذات.

وأرجو أن لا يمتد أحد بأن جميع قادة الجيش السابقين كانوا على هذا المستوى، أذكر عند الإعلان عن مؤامرة متوت شيشكلي حسيني، أن الضباط المهيمنين على الجيش طلبوا من قائد الجيش اللواء توفيق نظام الدين ومعاونه اللواء عزيز عبد الكريم، تسريح خصومهم من الضباط استغلالاً لهذه المناسبة، فرفضوا بإصرار دون تحقيق ومحاكمة، وفضلاً الاستقالة والذهاب إلى دارهما، احتراماً لشخصيهما، لكي لا يرتكبا مثل هذه الأعمال، واستلم من بعدهما فوراً قيادة الجيش اللواء عفيف البزري يعاونه العميد أمين نفوري، ثم تم تسريح الخصوم بدون محاكمة أو تحقيق.

إقالة مأمون الكزبري وجزاء سُنقار:

في اليوم التالي لاعتقال حيدر أي في ٦١/١١/٢١ استدعى اللواء زهر الدين الدكتور مأمون وأجبره على تقديم استقالته من رئاسة الوزارة تحت التهديد بالقتل، وأنه غير مسؤول

إن حصل، وفق ما جاء في الصفحة ١٤٧ من مذكرات زهر الدين، واستلم رئاسة الوزارة من بعده الدكتور عزت النص، لمتابعة الانتخابات وإنهائها حسب الخطة الجديدة.

استلم الكزبري الوزارة في اليوم الثاني من الانفصال، واستطاع أن يُعيد بناء القطر السوري سياسياً يد خبيرة، بعد أن عملت به فترة الوحدة تذوياً في الكيان المصري، كما تمكن من تفجير آمال الشعب بعودة الحياة الديمقراطية والحصول على تأييد الزعماء بعد الوعد بإجراء انتخابات نزيهة، وقد نجح بمقدار، ثم دفع الثُرم الذي فرضته عليه طغمة ضباط الانفصال، بتدخلها بكل أمور الدولة، وهو في منتصف الطريق، أقدم مؤيدوه بالأمس على إقالتة وسحب البساط من تحته في ٦١/١١/٢١، بعد شهر واحد واثنين وعشرين يوماً من تسليمه الحكم.

سير عملية الانتخابات النيابية:

صباح ١٩٦١/١٢/١ أقبل المواطنون على صناديق الانتخابات للإدلاء بأصواتهم للمرشحين والتصويت على الدستور المطروح. ثم أرسلت إلى مراكز المحافظات ليجري حصرها بأسماء المحظوظين. وقد استمرت هذه العملية بين الفتح والعدّ ثلاثة أيام بلياليها، مما أحنق بعض المرشحين وعلت أصواتهم بأن بعض الصناديق قد بُدّل وكذلك أوراق الاقتراع، وأن مبالغة حصلت في تعداد بعض الأصوات لصالح الموعودين بدخول الندوة النيابية وتقليل في عدد أصوات الذين محظور عليهم تخطّي عتباتها وأن المغريات المادية قد لعبت دورها.

أخذ المواطنون يرددون أسماء المدعومين أو المرضي عنهم من ضباط الثورة، وأن بعضهم فاز بعدد من الأصوات يزيد على عشرات الأضعاف من أصوات الذين يعرفونهم أو سمعوا بأسمائهم من ذي قبل، وكانت النتائج فيها نشاز وتناقض، وتحاكي الغرابة والاستهجان. وإني لا أستطيع حصر أسماء الذين جرى التزوير لصالحهم أو ضدهم، لأنني كنت بعيداً عن سورية يوم الانتخابات، ولكنني أجزم بحصول تزوير فيها لأنني فوتحت به من كبار المسؤولين عنها، ورفضت المشاركة والموافقة عليه، كما أن خطة التزوير شابها كثير من الفشل، لما طرأ عليها قبل أيام وخاصة بعد إقالة الكزبري الكبير وسجن الكزبري الصغير، وقد اعترف به اللواء زهر الدين بأنه علم به مؤخراً رغم أنه كان من أركانها وبمعرفة منذ الساعات الأولى التي تقرر فيها هذا التزوير وإني شاهد عليه.

كانت فوزى هذه الانتخابات بشكل لم يسبق له مثيل في سورية، فقد اختلطت صناديق الناخبين بالصناديق التي ملأها المزورون في بعض المحافظات، (دمشق وحمص

وحلب)، ولم يعد التفريق بينها ممكناً، كما صوت الأموات قبل الأحياء في غيرها، عندما ظهر أن عدد أوراق الانتخاب يزيد على عدد الأحياء المعلن عنهم في الجداول الانتخابية، واستبدلت الصناديق بين صباح الممثلين فكانت مهزلة المهازل.

كما اعترف زهر الدين في الصفحة ١٥٢ من مذكراته عندما قال: «اجتمع مجلس القيادة واستعرض شخصيات البلاد لانتقاء (هكذا بكل بساطة) الصالح منهم لتبوء مراكز الرئاسة الثلاثة وهي: رئاسة الجمهورية، ورئاسة المجلس النيابي ورئاسة الوزارة الدستورية الأولى.

وبالنسبة لرئاسة الجمهورية قررت القيادة إسنادها إلى الأستاذ رشدي كيخيا، وفي حال اعتذاره فإلى الدكتور ناظم القدسي، أما لرئاسة المجلس النيابي فقد رشحت (كذا) الأستاذ سعيد الغزي، وفيما يتعلق برئاسة مجلس الوزراء فلم تحدد شخصاً معيناً، وإنما وضعت فيتو على كل من صبري الصلي ومعروف الدواليبي وأمون الكزبري وخالد العظم.

مجلس القيادة العسكري كان يتألف من رئيس (شكلي) هو اللواء زهر الدين ومن العمدة فيصل سري الحسيني وعبد الغني دهمان وموفق عصاصة وزهير عقيل ونور الله حج إبراهيم ومن العقيدتين محمد منصور وعبد الكريم النحلاوي، الذي كان الكل بالكل، ليس بسبب عبقريته وشخصيته، بل بسبب الدعم الذي كان يلقاه من صفار الضباط، رفاق دورته، ومن المقدم حيدر الكزبري (قبل سجنه)، وأعضاء هذا المجلس ليسوا على وفاق بشيء، وهم من مشارب شتى وتفكير مختلف لذلك قضى بعضهم على بعضهم الآخر.

تصور أيها القارئ الدرجة التي هبطت إليها أخطر أمور الدولة أيام الانفصال. فهذه المجموعة:

١- أشرفت على الانتخابات وأخرجتها بالتزوير من دون توفيق باعترافها.

٢- قررت إسناد رئاسة الجمهورية إلى السيد رشدي كيخيا وإن لم يكن فليكن بديله الدكتور ناظم القدسي رغم الفوارق الكبيرة بينهما، فتولاها الثاني ليس بسبب بأس هذه المجموعة وسلامة تخطيطها بل بسبب أصوات النواب الحرة يوم الانتخاب التي صوتت له.

٣- رشحت السيد سعيد الغزي لرئاسة المجلس النيابي وذلك بفرضه على نواب الأمة بلسان مندوبيها موفق عصاصة. فلم يهبروا كلامه اهتماماً وانتخبوا الدكتور أمون الكزبري بدلاً عنه.

٤- لم تحدد شخصاً معيناً لرئاسة الوزارة واكتفت بوضع (فيتو) اعتراض على أن

يتسلمها أحد أربعة من كبار رجال الدولة والرئاسة والسياسة فاستلمها أحدهم وهو الدكتور معروف الدواليبي رغم اعتراضهم عليه.

ومعروف دستورياً بأن هذه الرئاسة الثلاث لا تتطلب ترشيحاً من أحد لذاته، لأن المجلس النيابي هو سيد نفسه في انتخاب الصالح من المواطنين لها.

سبق لزهر الدين أن نفى عن نفسه الإشتراك بتزوير هذه الانتخابات، ثم دمج نفسه به من حيث لا يمي، عندما ترأس مجلس القيادة لانتقاء أشخاص للرئاسات الثلاث في البلاد، ولكن بدون توفيق أو نجاح، أليس هذا دليلاً على التدخل والتزوير؟

يتابع زهر الدين كلامه في الصفحة ١٥٣ من مذكراته بقوله:

«قررت القيادة إيفاد موفق عصاصة وسهيل عشي إلى حلب لمفاوضة السيد رشدي كيخيا أو ناظم القدسي باسم القيادة، من أجل تسلم رئاسة الجمهورية وذهب المذكوران وانضم إليهما العميد مسلم صباغ قائد منطقة حلب.

«اعتذر رشدي كيخيا عن قبول أي منصب حكومي وشرح الدكتور ناظم القدسي للرئاسة الأولى، الذي أبدى إستعداده وموافقة التامة، على تسلم رئاسة الجمهورية العربية السورية في هذا العهد.

قال لي السيد رشدي كيخيا شخصياً بأنه رفض منصب رئاسة الجمهورية في عهدي، فقلت له لو قبلت لفيرت مجرى التاريخ السوري، فقال لي:

«ليس عندي حد وسط إما أن أكون رئيساً بكل ما في الكلمة من معنى، وسلطتي لا تخضع لهيمنة أحد، وسلطة دستورية مستقلة تامة، وإلا فلا، وتدخل العسكر في شؤون الدولة، مرفوض عندي، لذا ابتعدت عن أعلى سلطة بالدولة غير أسف عليها».

لقد كان رحمه الله صلباً عنيداً مستقيماً، وبعد نضال طويل عاش آخر أيامه في لبنان مشرداً عن وطنه، وكان في قبرص عندما وافته المنية ودفن فيها.

يتابع زهر الدين كلامه في مذكراته بقوله:

«عادت اللجنة وأطلعتني على الموضوع، اتصلت بالعميد مسلم وطلبت إليه أن يرجو القدسي الحضور إلى دمشق لمقابلتنا بالقيادة وذلك حتماً قبل انعقاد الجلسة الأولى للمجلس النيابي المنتخب.

«أتى الدكتور قدسي إلى دمشق في الوقت المناسب، ونزل في أحد فنادقها، ثم اتصل بنا مبدئياً استعداداً للمقابلة، أرسلنا سيارة أتت به، وقد حضر هذه الجلسة أكثر عناصر القيادة أذكر منهم عصاصة والنحلوي ونامق... وافق الدكتور قدسي على اقتراحنا بالرئاسة

الثانية والثالثة... ثم انصرف وياشر بالنشاط الذي وعد به. كما قررت القيادة دعوة أعضاء مجلس النواب إلى حفلة تقام بنادي الضباط لتمكين فئة من الضباط من الاتصال إفرادياً بالنواب من أجل الإجماع على انتخاب القدسي لرئاسة الجمهورية وسعيد الغزي لمنصب رئاسة مجلس النواب».

وُكِّلَ للمعيد عصاصة بمهمة الدعاية في نادي الضباط وترك له حق اختيار من يود التعاون معهم من الضباط في هذه المهمة.

انتم المجلس النيابي بجميع أعضائه في ١٢/١٢/٦١ برئاسة أكبرهم سنأً، النائب سعيد الغزي وحضر أعضاء القيادة العسكرية هذه الجلسة.

جرت الانتخابات ففاز برئاسة المجلس «الدكتور مأمون الكزبري» بـ ١١٤ صوتاً ونال السيد «سعيد السيد» ٤٧ صوتاً كما نال مرشح القيادة العسكرية السيد «سعيد الغزي» ثمانية أصوات فقط. وهكذا أعلن فوز الكزبري برئاسة السلطة التشريعية في البلاد رغم الفيتو عليه من المسكر أصحاب البأس الشديد.

يعلق زهر الدين على هذه النتيجة في الصفحة ١٥٩ من مذكراته بأنه شم رائحة الغدير والطلعة الأولى من القدسي وأنه انسحب من هذه الجلسة غاضباً ولا يوفّر في هذا الاتهام شريكه موفق عصاصة دون جراًؤ على محاسناته وهو قائد جيش، وعصاصة أحد ضباطه.

كما برهنت هذه النتيجة على حرية ضمير النواب، وعدم تأثرهم بصغار العقول، وعلى فشل موفق عصاصة في الدعاية، والتبشير.

مساء ١٣/١٢/٦١ حضر إلى بيت خالد العظم السادة النواب معروف الدواليبي، مأمون الكزبري، أكرم الحوراني وغيرهم ليقنعوه بإعلان عزوفه عن منصب رئاسة الجمهورية وأن ينادي به للدكتور ناظم القدسي، قبل البدء بالتصويت الذي تقرر أن يكون صباح الغد في ١٤/١٢/٦١ ليفوز القدسي بشبه إجماع حفاظاً على سلامة العهد، المهتد، المهدد من خصوم كثيرين، لوفائهم.

صباح ١٤/١٢/٦١ حضر الدكتور دواليبي إلى بيت العظم واصططحبه إلى الندوة النيابية حيث جرت انتخابات الرئاسة الأولى في البلاد ففاز بها الدكتور قدسي بـ ١٥٣ صوتاً من أصل ١٧٠ صوتاً.

انتخاب الدكتور ناظم القدسي رئيساً للجمهورية

وهكذا أصبح الدكتور ناظم القدسي أول رئيس للجمهورية العربية السورية في عهد الانفصال بدءاً من ١٤/١٢/٦١ وبقي فيها لغاية ٨/أذار/٦٣ سجن خلالها من ٢٨/٣/٦٢

إلى ٦٢/٤/١٢ بغدر من بعض ضباط الانفصال الذين كانوا متسلطين على أمور الدولة.
ثم سجن ثانية بعدها بأيدي غيرهم.

وزارة الدكتور معروف الدواليبي:

ابتدأ فخامة رئيس الجمهورية الدكتور ناظم القدسي بعد انتخابه بإجراء المشاورات النيابية مع رؤساء الكتل وأعضائها لتشكيل أول وزارة دستورية في عهد الانفصال، تردد اسم الأستاذ سعيد الغزي مدعوماً من العسكر وقيادة الجيش بعد فشله برئاسة مجلس النواب، كما ورد اسم الأستاذ ليون زمربا مؤيداً من بعض النواب، والدكتور معروف الدواليبي مؤيداً من أكثرتهم، وعليه فُتو من الجيش.

تجه الأمر الواقع والإصرار من النواب عليه لم يجد رئيس الجمهورية مناصاً من تكليفه بتشكيل الوزارة التي شكلها في ١٩٦١/١٢/٢٢ على النحو التالي:

الدكتور معروف الدواليبي للرئاسة والخارجية، جلال السيد نائباً للرئيس ووزيراً للزراعة، رشاد برمدا للدفاع والتربية والتعليم، عدنان القوتلي للاقتصاد، رشيد الدقر للمالية، أحمد قنبر للداخلية، محمد بكري قباني للإصلاح الزراعي، محمد عابدين للعمل والشؤون الاجتماعية، سهيل الخوري للبلدية والقروية، أحمد علي كامل للمواصلات، فؤاد عادل للثقافة والإرشاد والإعلام، عبد الرحمن الهندي للصناعة، محمود العظم للصحة.

تقدمت هذه الوزارة ببيانها الوزاري إلى المجلس النيابي ونالت الثقة بـ ١٣١ صوتاً. وقد اعتبر اللواء زهر الدين مدفوعاً من صغار الضباط بأن هذا التشكيل والثقة طعن لرغبة الجيش وأخذ يردد عبارات لا تصدر عن عاقل واع لمسؤولياته ومقامه.

لتوقف الاتحاد السوفيتي عن توريد المعدات العسكرية وقطع غيارها إلى سورية، بناء على طلب الجمهورية العربية المتحدة، لأن جميع ما خصصنا كان متعاقداً عليه باسمها، ولأنني لم أصل إلى نتيجة إيجابية عندما ذهبت إلى براغ من أجل هذا الغرض، فقد استطاع الدكتور دواليبي بعد لأي اقناع الحكومة السوفيتية بشخص سفيرها باستقبال وفد سوري لهذه الغاية، وقد سافر وزير الدفاع الأستاذ برمدا ورئيس أركان الجيش اللواء نامق مع عدد من الضباط الاختصاصيين.

تقدم هذا الوفد بطلبات كثيرة تضاهي ما يعتقدهونه موجوداً عند عدوهم، ولما سئل اللواء نامق من المسؤول السوفيتي عن أسباب طلب هذه الكميات أجاب: «لأننا عازمون على الوقوف بمفردنا عند اللزوم في وجه إسرائيل».

في المساء أقام الرئيس نيكيتا خروشوف حفلةً على شرف الوفد، وبعد عدد من أقذاح

«الفوتكا» التفت إلى الأستاذ رشاد برمدا وقال له: «تسلحوا بما يضمن المحافظة على أوضاعكم الداخلية وهذا يكفي».

وقد كانت هذه العبارة موضع تساؤل واستفسار عن المقصود منها عند استقبال هذا الوفد من قبل رئيس الجمهورية في قصر الضيافة بدمشق بعد عودته من مهمته.

والدواليبي ذكي بتفكيره وتصرفاته فهو أحد أعضاء حزب الشعب البارزين، ولكنه لا يميل إلى الهاشميين، على خلاف الأكثرية من حزبه، وقد نادى بالإصلاح الزراعي من أجل الفائدة العامة لا من باب المزايدات، كما تبنى توسيع التسهيلات التربوية، وإعادة توزيع الثروة، وهذا ما جعله في طليعة التقدميين بعقل، ورفع شعار الحياد بين المعسكرين، وكان شعاره مزهداً من الأصدقاء، وفي داخل الوطن، عارض تدخل الجيش في السياسة لا كرهاً بالجيش، وإنما بدافع مصلحة الحكم والدولة.

الانتخابات النيابية ومطيع السمان في مذكرات زهر الدين:

في الصفحة ١٤٩ من مذكرات «زهر الدين» قال:

«جرت الانتخابات النيابية والإستفتاء على الدستور الموقت، في الموعد المحدد لهما، وتمت في جو هادئ من أي معكر للأمن، وكنت أعتقد بأن تلك الانتخابات مثالية من حيث النزاهة والترتيب، غير أنني بعد مضي فترة بسيطة على قيام المجلس النيابي، علمت بأن تدخل سرياً من الجيش ومن خارجه قد لعب دوراً هاماً بالموضوع. وإني لم أتمكن من كشف هذا التدخل، لأن المخابرات لم تقدم لي شيئاً من معلوماتها كما أنني أجهل الأكثرية الساحقة من العناصر التي أتت إلي هذا المجلس».

كما قال في الصفحتين ٣٩٠ و ٣٩١ من مذكراته:

«وعندما كانت القيادة تدرس موضوع الانتخابات النيابية، اصطدم العميد مطيع السمان مع كل من عبد الكريم النحلاوي وعبد الغني دهمان وحيدر الكزبري حول بعض الأمور المتعلقة بأسلوب الانتخابات، وهنا عادت قصة الرسالة التي بعثها السمان إلى الفريق جمال فيصل، فطلبوا إقالة السمان من الجيش ومحاكمته بتهمة الغش والخيانة. رفضت هذا الطلب وقررت إبقاء السمان بمهمة خارج البلاد بانتظار هدوء العاصفة.

وأوفد السمان بمهمة ملاحقة العقود العسكرية المبرمة مع الحكومة التشيكية... ثم أوعزت للنحلاوي بإعادته... تباطأ النحلاوي بإعادة السمان... إذ لا يرغب أحد من ضباط الجيش السوري التعاون معه، وهنا قلت للنحلاوي: أرجعه وعيحه كرئيس لديوان وزارة الدفاع... عاد السمان لاستلام مركزه الجديد مع أن فكرة تسريحه كانت شبه مختصرة.

«وعندما لاحظت القيادة ضعف اللواء فاتح باقر قائد عام قوى الأمن الداخلي، الذي عُين خلفاً للواء محمد الجراح، وعدم أهليته لإشغال هذا المركز، أخذت تفتش عن ضابط من الجيش لتسند إليه المنصب المذكور. فقررْتُ حينئذٍ إسناد هذه الوظيفة إلى العميد مطيع السمان، رغمًا عن أن ضباط الثورة أظهروا عدم الرضى والارتياح لهذا الانتقاء». انتهى كلام اللواء زهر الدين.

عندما تطفئ الأهواء غيرُ المتزنة على الكاتب أو المتحدث هجومًا أو دفاعًا، فإن كلامه يفقد معناه ومبناه ويهبط إلى درجة السخف والهذيان.

عرفت زهر الدين مريضاً بمرض الحقد والحسد، وبمركب النقص لعوامل كثيرة بحياته، والسعي وراء الفوائد المادية، ولو على حساب المواقف التي لا تليق بمقام، فكنت انصحهُ بالابتعاد عن هذه المزالق لطبيب له العيش، وأن يكون موضوعياً، ولكن مع الأسف، لم أصل معه إلى نتيجة، وهذه أمثلة من خبايا نفسه ومن طباعه ومن تناقضاته، وكثيراً ما كان يتهم الناس، الذين يحسدُهم، لينزل بهم ولكن بدون قدرة أو تحقيق غرض.

وكثيراً ما شاهدته يتوَدد إلى بعض الناس ويسمعهم حلو الكلام وأطيبه ثم يشتمهم ويصمهم بما ليس فيهم، بمجرد الإبتعاد عنهم، ومن يرد الوقوف على ذلك فليقرأ مذكراته ويسأل عنه وعنها المعارف وهذه أمثلة من عدوانياته وتناقضاته.

١- لقد عرفته المزور الأول للإنتخابات وشاهدته يجلس على رأس طاولة المزورين، وأُبعدت عن سورية بحضوره وبمعرفة، لكي لا أفشي سرَّ تزويرها قبل إجرائها.

كيف سمح لنفسه القول بأنها كانت مثالية من حيث النزاهة، ولم يعلم بتزويرها إلا بعد قيام المجلس النيابي؟ رغم أن التخطيط للتدخل والتزوير كانا من الجيش الذي هو قائده وكانا بحضوره وقبل إجرائها.

٢- ادعى عدم تمكنه من كشف هذا التدخل لأن مخابراته لم تقدم له شيئاً من معلوماتها، وهذا اعتراف منه بأنه كان غير موجود دائماً بالنسبة لمرؤوسيه، يقدمون له ما يريدون ويحجبون عنه ما يشاؤون، دون اهتمام أو شعور به، رغم أهمية وخطورة ما تدخلوا به وما أخفوه عنه.

والسؤال الذي يطرح نفسه على هذا القائد، إن كان صادقاً، ما هي الإجراءات التي اتخذها فيما بعد بحق المسؤول عن هذا التدخل وبحق المسؤول الذي كتم الأخبار عنه من المخابرات، لكي لا يتكرر هذا العمل وأمثاله؟ طبعاً لا إجراء لأنه عالم بهذا التدخل

والتزوير منذ بدايته حتى نهايته، وأنه لا يجرؤ على اتخاذ موقف في وجه المتدخلين.

٣- ينفي عن نفسه معرفة الأكثرية الساحقة من نواب هذا المجلس، وكان الأجدر بأن ينفي معرفته بالذين دفعوا وقدموا الهدايا، والذين تم التزوير لصالحهم، لأن التزوير لا يتم بالمجان ولسواد العيون.

٤- عندما كانت القيادة، وهو على رأسها، تدرس موضوع الانتخابات، اصطدم مطيع السمان مع النحلوي والكزبري والدهمان.

الانتخابات النيابية شأن مدني، ومسؤولية حكومة مدنية قائمة، تعهدت بإجرائها بحرية ونزاهة، والصادم والمصدوم عسكري، لا علاقة لهم بها من قريب أو بعيد، فلماذا إذن دراستهم لها وتصادمهم من أجلها؟ أليس هذا تدخلاً بها منذ البدء على خلاف ما قاله الصادق الأمين قائد الجيش بأنه علم به بعد قيام المجلس؟

ولماذا لم يكشف عن أسباب هذا الاصطدام ونوعه، فهل كان للسمان مرشحون يريد إنجاحهم؟ أم كان له خصوم يريد إسقاطهم؟ لماذا لم يتكلم اللواء زهر الدين بوضوح؟ لأن الكلام الصريح يدينه وأمثاله من المزورين؟.

مطيع السمان لم يدخل سجن المزة بسبب الانتخابات ولا بسبب غيرها وقتها، وقد دخله اثنان من المجلس الثوري الذي كان يرأسه بعد هذا الاصطدام، وهما الكزبري والحسيني، بتهمة القبض من أجله.

٥- إن الرسالة التي بعث بها السمان صبيحة انقلاب الانفصال في ٦١/٩/٢٨ إلى الفريق جمال فيصل قائد الجيش الأول، ضرورة عسكرياً، وواجبة قيادياً، وهذا ما لا يعرفه اللواء زهر الدين وأمثاله، رغم النجوم التي على كتفيه وأكتافهم. وهذا دليل مادي بأنه لم أكن متآمراً ولا على اتفاق مسبق مع الذين نفذوا الانفصال.

إن من أولى مسؤوليات القائد المحافظة على الإتصال مع قائده الذي يليه، وإن كل قطع له والمحافظة على هذا القطع يعني الإستقلال والخروج على القائد الأعلى وعلى قيادته.

لقد أيقظني، كما تقدم، رئيس أركان الجيش اللواء القاضي، وطلب إليّ تحريك قطعات عسكرية كانت بأمرتي، وكذلك الفريق فيصل قائد الجيش، ثم قُطعت الاتصالات السلكية واللاسلكية التي كانت بيني وبينهما في ساعات خطيرة كنت أتلقى خلالها الأوامر العسكرية من أعلى مستوياتها، وأنا غريب عن أحداث دمشق، وما يجري فيها، ولم أكن من المتأمرين الانفصاليين، وهل يوجد عندي أو عند غيري طريقة للإتصال مع رؤسائي

غير الإتصال الشخصي؟ أم كان عليّ الجمود دون القيام بواجبي؟

٦- يقول زهر الدين بأنهم طلبوا إقالتي من الجيش ومحاكمتي بتهمة الغش والخيانة، وأنه رفض هذا الطلب وقرر إيفادي بمهمة خارج البلاد.

هل هذا كلام صادق ودقيق؟ لماذا لم يرفض سجن المقدم حيدر الكزبري ومحاكمته؟ ولماذا لم يرفض سجن العميد فيصل سري الحسيني ومحاكمته؟ ولماذا لم يرسلهما بمهمة إلى الخارج لإنقاذهما كما أنقذني؟ ولماذا لم يرفض إقالة وتسريح وتشتيت أكثر من ستين ضابطاً أيام الانفصال - وهم في ريعان الشباب والعطاء؟

إنه يدعي الفضل والمئة عليّ وهو لا يعرفهما، وإني أتألم كثيراً كلما تذكرت بأنني كنت يوماً ضابطاً بجيش يجلس على قمته ضابط من هذا النوع.

٧- أوعز اللواء زهر الدين للنحلاوي بإعادتي من مهمتي، فتباطأ هذا، لأن أحداً لا يرغب التعاون معي لذا عيّني رئيساً لديوان وزارة الدفاع لأكون على صلة به فقط وتحت إشرافه.

أليس هذا ما يدعو إلى الأسف لأنه لا يصدر عن عاقل بزن كلامه؟ إني على يقين بأن هذا الكلام من اختراع زهر الدين كعادته، لأنني أعرف كيف كانت مواقف النحلاوي على الدوام أمامي، الذي لم يكن قادراً على خداعي، ولا على التجاوز معي، وأن هذا الكلام لإذكاء نار الفرقة والكره بين الناس.

ثم عيّني رئيساً لديوان الوزارة - المستودع حسب تفكيره - دون أن يعي بأن هذا المركز من المراكز المرموقة في العسكرية والجيش، وقد شغله من قبلي ضباط كرام أذكر منهم اللواء فوزي سلو واللواء البير عرنوق واللواء راشد كيلاني.

٨- لقد حماني من الإقالة والتسريح من الجيش، ومن المحاكمة بتهمة الغش والخيانة، لأنني قمت بواجبي القيادي برسائلي إلى الفريق قائد الجيش الأول صباح يوم الانفصال، دون أن يدرك بأن الذي يحمي الغشاش والخائن هو غشاش وخائن مثله.

أهكذا بكل هذه البساطة يتهمني بالغش والخيانة؟ لماذا لم يحاكموني؟ ليتهم فعلوا، لكنت رفعت البرقع عن وجوههم وكشفت للرأي العام أمرهم، ولنزعت عن أجسامهم أثواب النزاهة التي ارتدوها بالباطل يوم الانفصال وبعده.

يتهمني القائد «الشريف» على صفحات مذكراته بالغش والخيانة، وأنا وجميع أهلي بدون استثناء لم نرفع يداً تحية لمستعمر ولرأياته، ولم نخدم في صفوف قواته المسلحة

مثله. ولم يقطع أحد الثوار الدروز الشجعان عين والدي، كما قلع عين... بعد إحدى معارك البطولة في جبل الدروز في الثورة السورية الكبرى عام ٢٥-١٩٢٧، لأنه كان حيناً من عيون الفرنسيين على الثوار الميامين وهذا معروف من كثيرين. واسألوا أهل الذكر...

كما أن ابن شقيتي لم تحاكمه محكمة أمن الدولة السورية كما حاکمت ابن شقيته حسيه، الملازم أول معزى زهر الدين، وحكمت عليه لأنه كان شريكاً لإياهو شاؤول كوهين (كامل أمين ثابت) الجاسوس الإسرائيلي الشهير، على وطني وعلى جيشي وعلى أمتي.

ولم أعط كوهين وصديقه معزى زهر الدين تصاريح لزيارة الجبهة السورية، مما مكّنه من جمع معلومات طلبتها منه «إسرائيل» بعد معركة تل النهر في ١٧/٣/٦٢. لقد رباني والداي واحسنا تربيتي واخوتي جزاهما الله كل خير.

ومع هذا يتجرأ عليّ اللواء زهر الدين بوصمي بالفش والخيانة، وأنا من أسرة ومن محيط لا يتقربهما أبداً، مما دفعني دفعاً لأفهمه بكل تواضع، مع شديد الاعتزاز والانتخار، بأنني من أسرة وعائلة ليس فيها أحد كمثل من ذكرت من محيطه، أنا من أسرة فيها عم والدي مصطفى وصفي باشا بن أبي الخير السمان القائد العام للثورة السورية في غوطتي دمشق عام ٢٥-١٩٢٧ (ص ٥٥٨ تاريخ الثورات السورية للجندبي وص ٦٩ عبد الرحمن الشهبندر للدكتور عبد الله حنا وغيرهما) وأحد كبار الضباط العرب أركان حرب في الجيش العثماني وأحد مؤسسي جمعية المهدي العربية زمن الترك، وكذلك شقيقه اليوزباشي محمود حمدي بن أبي الخير السمان الذي استشهد في هذه الثورة في معركة الجامع الشهيرة بقرية كفرطنا ودفن بقرية الحيتة (ص ٤٢٢ للجندبي) وقد شارك معهما في هذه الثورة، شقيق زوجة الدكتور شهبندر، المجاهد المجلي. نزه المؤيد، وصديقهما شقيق زوجته الضابط الباسل آصف السفرجلاني.

إن القائد مصطفى وصفي السمان دفع من ماله الخاص (الأيام الحمراء الصادر عام ١٩٢٩ ص ٢٤ و٣٦ للبطل المجاهد سميد العاص) لشراء هواتف وبعض البنادق والذخائر، كما أعطى مكافآت مالية لبعض رجاله في الثورة تخفيفاً لأعبائهم ومسؤولياتهم المادية.

كما أن صهره، زوج شقيقته الدكتور أحمد عبد الواحد، طبيب المسلخ البلدي بدمشق، والد الأستاذ عدنان، كان يرسل الخراف المذبوحة من ماله الخاص، ومعمد بعض أهلي وكثير من كرام الدمشقيين الميسورين في إيصال تبرعاتهم وزكاة أموالهم،

لتوزيعها على بعض الثوار المحتاجين وكان هذا الدكتور يتحمل الكثير من المخاطر فداء للوطن الذي أحببناه وحملنا بتحريره من الفرنسيين.

هذا هو البيت والمحيط الذي تربى فيه مطيع السمان الذي يتهمه عبد الكريم زهر الدين بالفش والخيانة، كما اتهم غيره على صفحات مذكراته بما ليس فيهم...، لأنني أعرفهم وما أكثر أبناء وطني الذين تربوا وعاشوا في أمثال هذا المحيط... ولا ضرورة لمزيد.

وإذا رفث الغصون اخضراراً . فالذي أبدع الغصون الجذور

٩- عندما لاحظت القيادة العتيدة واللواء زهر الدين ضعف اللواء فاتح باقر وعدم أهليته لمنصب قائد عام قوى الأمن الداخلي لسورية كلها، فتشت على من يحل محله ويسد ثغراته، فلم تجد ويجد بين جميع ضباط الجيش وجميع ضباط قوى الأمن غير العميد مطيع السمان «الفشاش الخائن» الذي كانت فكرة تسريحه مختمرة، والذي لا يرغب أحد بالتعاون معه من رؤساء ومرؤوسين (هكذا).

فرمى قيادة قوى الأمن الداخلي بي، رغم عدم اختصاصي بها ويُعدي عنها، لأن بينها وبين اللواء زهر الدين عداوة، وأنها تليق بي لأنها تافهة، كما أشكره لأنه وقف في وجه ضباط الثورة عندما تقرر إسناد هذه الوظيفة لي ولكن متى؟ بعد أن تشتت شملهم بعد سجن الكزبري والحسيني، وإبعاد خارج البلاد، للدهمان والنحلاوي والهندي والرفاعي والمسلي وغيرهم، وتحجيم عصا وعقيل وحج إبراهيم. بعد أن نكبوا البلاد والعباد بسيقات أعمالهم، منها اعتقال رئيس الجمهورية الدكتور قدسي ورئيس المجلس النيابي الدكتور كزبري ورئيس الوزراء الدكتور دواليبي وآخرين زاد عددهم على خمس وثلاثين من كرام شخصيات الوطن وزعمائه ووضعهم جميعاً في سجن المزة مع رؤساء الوزراء السابقين صبري المسلي ورشدي كيخيا ولطفي الحفار وخالد العظم لإعادة سورية إلى حكم عبد الناصر. يقول المثل يا سيادة اللواء: «إذا كنت كذوباً فكنت ذكوراً».

لقد ملأ عبد الكريم زهر الدين مذكراته بعبارات وروايات لا تصدر عن قائد لأنه نعت رؤسائه جميعهم ومرؤوسيه بدون استثناء بعبارات لا تصدر عن متزن ولم يستثن قادة الأسلحة والمناطق وكبار الضباط وحتى صفارهم الذين هم بحق قادة الجيش فعلياً.

ومرد ذلك لأنهم كانوا ينظرون إليه نظرة غير ذات مستوى وهو يعرفها ويشعر بها دون

قدرة على تبيدها أو تحسينها. لذلك ظهر حقده الدين في مذكراته على الجميع.

مساعدة المظلومين المسرحين من الضباط:

خلال ممارساتي الوظيفية في رئاسة ديوان وزارة الدفاع كنت أمد يد العون قدر المستطاع بدون تردد إلى كل طالب. وقد سميت إلى تعيين بعض الذين أصابهم ظلم التسريح من غير حق وهم في ريعان الشباب والقدرة على الإنتاج والعطاء وخاصة الطيارين منهم، فقد عيّنهم في شركة الطيران السورية والآخرين في باقي مؤسسات وزارة الدفاع وغيرها من الوزارات، لكي لا يصبحوا من رواد المقاهي أو من المتسكعين في الشوارع والنبوذين في بيوتهم عند عيالهم.

وسمحت بإذن مني وعلى مسؤوليتي بدخولهم إلى مقر قيادة الجيش لملاحقة معاملات تسريحهم وحل كثير من مشاكلهم، شعوراً مني بأداء واجب نحو زملاء كدت أن أكون بينهم، كما جاء في مذكرات زهر الدين، وقد ظلموا من صفار الضباط في عهد كان كبارهم متناحرين لا قدرة لهم على الوقوف في وجه المتسلطين.

نبت الذين كانوا موضع تخطيط بمؤامرات غيرهم للاقصاء عن وظائفهم ومراكزهم واستبدالهم بالأصحاب والأنصار.

ولا أرى ضرورة لذكر الحوادث بأسماء أصحابها لكي لا يخطر على بال أنني أمرت على أصحابها بما قمت به وكفيتني الشعور بالغبطة والسعادة بأداء هذا الواجب.

بعض سلوكيات زهر الدين:

١- جاء إلى مكنتي العميد جودت جورج معاون مدير المحاسبة ورجاني توقيع أمر صرف بمبلغ ثمانية آلاف ليرة سورية، (كان هذا من صلاحياتي كأمين عام للوزارة)، باسم اللواء زهر الدين، وكان يصرف سابقاً باسم الفريق جمال فيصل بدل إيجار سكنه ومتمماته، بموجب ثبوتيات، رفضت التوقيع لعدم وجود مستندات ولأن دار اللواء زهر الدين لا تساوي غير جزء بسيط من هذا المبلغ، وهي ملكه، وقلت له أنني على استعداد لتوقيع أمر صرف بقيمة تحاكي أجرة داره التي يسكنها، سواء كانت جارية بملكه أو مستأجرة، كلمني زهر الدين بشأنها فرفضت التوقيع بأسلوب ناعم وهو حائق.

يدعي زهر الدين في مذكراته بأنه من باب التواضع بقي في داره البسيطة عندما أصبح قائداً للجيش، ولم ينتقل إلى دار فخمة كسلفه، ولم يذكر بأن يده أو جيبه لم تكن متواضعة كداره.

وحقيقته بأنه كان يحني النفس بالانتقال إلى دارة (فيللا) كان اشترائها الجيش لكبار ضيوفه في حي القصور، وكانت زوجته تأتي إليها يومياً لإعطاء التعليمات برغباتها بإنهاء عمارها بسرعة وفرشها بأفخر الأثاث لسكنتهما السعيد مع نجليهما، غير أن حركة ٨/ آذار/ ٦٣ كانت أسرع من تحقيق هذه الأمنية.

ب - زارني في داري الدكتور أحمد السمان رئيس الجامعة السورية ليطلب إليّ إقناع اللواء عبد الكريم زهر الدين بالإبتعاد عن سلوك لا يرضاه لقائد جيش، الذي أقدم على نقل نفوس ابنه فؤاد إلى محافظة الرقة النائية، التي لإبنائها ومثيلاتها تسهيلات خاصة في دخول الجامعة السورية لرفع مستوى شبابها ومساعدتهم، والذي رُفض طلب قبوله في كلية الهندسة لعدم حصوله على العلامات اللازمة ولكي لا يحتل مقعد غيره من أبناء محافظة الرقة بدون حق.

اعتذرت عن هذا التدخل وقلت له: هذا هين بسيط إذا ما قيس بغيره، وانصرف من عندي وهو يقول لا يجوز هذا التعدي على حقوق الآخرين، وخاصة الضعفاء، وكان يشفق عليهم.

ودخل ابنه فؤاد الجامعة السورية - كلية الهندسة - بدون أن تتوفر لديه شروط الدخول، واحتل مقعد أحد أبناء محافظة الرقة، وهو ليس منها أصلاً. ويقود سيارة الجيش في المجيء والانصراف من الجامعة، وكثير غيره من الطلاب ليس في جيبه إجرة سيارة باص.

ج - خلال وظيفتي في قوى الأمن الداخلي، زارني في مكثي بسراي الحكومة، الأمين العام لوزارة الشؤون البلدية والقروية، السيد كمال نورالله، ليخبرني بشراء قطعة أرض في منطقة الحزة - فيلات - أطلعني عليها في خريطة كانت بيده، وأنها من عشرين مقسماً حكومياً إختص بها بعض كبار المسؤولين النافذين في الدولة، مقابل أسعار رمزية، وقد اشترى بعضها اللواء زهر الدين وفلان وفلان.... وسماهم لي، وهم من النافذين حقاً. كما كان بينهم الأمين العام «المحترم»، وشقيقه وأحد أقربائه، ولم يبق من هذه المحاضر سوى ثلاثة، وقد جاء لزيارتي حرصاً على مصلحتي ورغبة في منفعتي، لكي لا يفوتني القطار وأنا في غفلة، وأن أمثالها يبيع بالمزاد العلني ورسا على كبار المتمولين والأعيان بأسعار مضاعفة أكثر من مرة.

قلت لسيادته: لماذا هذا المقسم؟

قال: لإعمارهِ وسكنه أو بيعه.

قلت: ليس عندي مال ولا وقت من أجله.

قال: ستقوم مؤسسة الإسكان ومديرها المهندس نزيه مسمار بإيجاد متعهد يقوم بالواجب.... والدفع عندما تتيسر الأمور.

قلت: شكراً شكراً على هذه الالتفاتة من الجميع.

قال: سأسجل هذا المقسم على اسمك مقابل دفعة بسيطة، وإني على يقين بوجود من سيأتي لشراؤه منك مع ربح محترم بأسرع مما تتخيل.

قلت: إني أشكرك، لو كنت في غير هذا المكان لما فكرت بي ولما عرضته علي.... وقد أسمى إليك من أجله، دون التفاتة منك نحوي. وإني لا أريد اليوم أن أزيد من عيوني وأعطى سلاحاً بحق لخصومي، وقفْتُ أشعاراً بانتهاء الزيارة، كما وقف هو مودعاً. وأنا أردد في سري.

ولا يقيم على ضميم مراد به إلا الأذلان عسير الحي والوتد لدى خروجه أمرت بموافاتي مفصلاً عن هذه القضية ومن ثم أمرت بفتح تحقيق بها للوقوف على تفاصيلها، ومن المؤسف أنه لم ينته بوجودي.

في الصفحة ٤٥٠ من مذكرات الفريق عبد الكريم زهر الدين سأله المحقق وهو في سجن المزة.

س ٢- ولماذا استعملت سلطتك من أجل الحصول على مقسم أرض في منطقة المزة باسمك واسم كل من موفق عصاصة وخليل كلاس وأمين نفوري بأسعار رمزية؟.

ج ٢: ٥.... وصل طلبي إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية التي أقرت مبدأ تخصيص المقسم المذكور... وهكذا وافقت مديرية الإسكان على تخصيص المقسم الذي أملكه والذي حدثت سعر المتر المربع فيه بسنة وثلاثين ليرة سورية. كلفت مرافقي العسكري الملازم نبيه السلطحي بملاحقة وإنجاز معاملة الدفع بعد أن استندت مبلغ ١٥ ألف ليرة سورية من المؤسسة التعاونية وهذا حق من حقوقي أيضاً. أما ... إذا اعتبرتم بأن السعر هو رمزي فأرجوكم إعادة المبلغ واعتبار البيع لاغياً. انتهى سؤال المحقق وجواب زهر الدين عليه.

١- تقدم بالطلب بعد تخصيص المقسم له لا قبله ومن أجل تسجيله على اسمه وفق المتبع.

٢- إن الضابط المرافق العسكري ليس معقب معاملات ومقامه أرفع من هكذا تكليف.

٣- لا يحق لمن يملك داراً أخذ سلفة خمسة عشر ألف ليرة من المؤسسة التعاونية

وزهر الدين كان يملك داراً، يسكنها في حي القصاع برج الروس.

٤- السلفة تعطى مرة واحدة للضباط وقد أخذها يوم شراء هذه الدار التي يسكنها لكي لا يفوته ركبها.

٥- لا أدري السبب الذي جعله يدعي استئانة هذا المبلغ من المؤسسة مرة ثانية وخلافاً للواقع.

٦- من كلامه وجوابه يتضح بأنه يعرف بأن هذا السعر كان رمزياً وأراد التخلص من وظيفته بطلب اعتبار البيع لاغياً ولم يخبرنا بالمصير.

ذكرني ادعاء اللواء زهر الدين تكليف مرافقه العسكري، بما هو ممنوع ومحظور، وأن له مرافق عسكري من الضباط بقصد التباهي، بحادثة قديمة وهي:

كان للمعيد عبد الله عطفه، أول رئيس لأركان الجيش السوري، مرافق عسكري هو الملازم أول (المقيد الشهيد) عدنان المالكي، عند عودتهما من مهمة تفتيشية للمنطقة الوسطى والكلية العسكرية فيها، وأثناء مرورهما في مدينة النبك، طلب رئيس الأركان العامة إلى سائق سيارته الوقوف قرب بائع بطاطا، يبرودة الشهيرة، وكان على يسار سيارتهما، وعند وقوفها بالقرب منه، طلب إلى مرافقه الذي كان يجلس بجانبه وعلى يساره، إنزال زجاج باب السيارة الذي يجلس بقربه، وسأل عن سعر كيس البطاطا واشترى واحداً.

تعاون البائع والسائق العسكري ووضعا في صندوق السيارة الحكومية.

في اليوم الثاني صباحاً تقدم المرافق العسكري بطلب نقل من هذه الوظيفة لتكليفه بفتح زجاج الباب والوقوف من أجل شراء كيس بطاطا، وكذلك تكليف السائق العسكري وهو بلباسه الرسمي بمعاونة البائع بوضع ونقل الكيس في سيارة الجيش ومن ثم إدخاله إلى بيت المعيد.

قد تراءى هذه القصة بأنها من نسج الخيال أو من المبالغة بمكان، والحقيقة أن هذا الذي حصل فعلاً ومعظم ضباط صدر الاستقلال والجملاء يعرفون هذه الحادثة.

كما تقدم الملازم مالكي إياه باقتراح إلى رئاسة الأركان العامة - الشعبة الأولى - بإلغاء وظيفة عسكري وصيف عند ضباط الجيش الوطني والتعويض عليهم مادياً بما يساعد على استبداله بمساعدة بيتية (خادمة) لمن يشاء، مع قوله بأن علاقة الضباط والجنود السوريين مع رؤسائهم هي أعلى مستوى وأكرم مما قد يظن بعضهم. وأن الانضباط العام يمنع الضباط من استخدام سيارة الحكومة وكذلك جنوده لأمر خاصة

مهما كان شأنه ومقامه. ومن باب أولى عدم تكليف الضابط المرافق بهكذا أمر.

أصيب الدكتور العميد عزت الميداني بحرض وتفاقم وهدد اطفاء نور عينيه مما تطلب اهتمامه على حساب وزارة الدفاع، إلى إنكلترا للتداوي، وقبل هودته تبدلت بعض القيادات وقويت كلمة قائد الجيش، ولانتهاء مدة الإبتعات، المحددة بأمر الإفاد، قبل انتهاء المعالجة، طلب المريض تمديدتها بموجب ثبوتيات من طبيبه لمواصلة التداوي، رفض زهر الدين الاستجابة لضغائن سابقة بينهما تعرفها، واستمر المريض بالتداوي على نفقته بتدبير، رغم أن هذا القائد أرسل والد فلان من الضباط، وزوجة علان ووالدة ثالث للتداوي على حساب الجيش حسب مذكراته، ليمرّ عليهم بمعرض عقوقهم له في مذكراته وقد ذكر اسماءهم في الصفحة رقم ٤٥٠ من مذكراته.

وفي خلال استلامي لديوان وزارة الدفاع، وقبل أن أسمع بهذه القضية، دخل عليّ في مكنتي العميد الطبيب الميداني وهو يستهدي لسيره على عصا، ويسحبه من يده أحد أحفاده الأمر الذي ألمني.

عرضت خدماتي عليه، فطلب مساعدته بمقابلة اللواء زهر الدين، الذي سبق له رفض هذا الطلب، فاعتلرت لأن هذا عملٌ غيبي، ولما ألخف مع الشرح والرجاء تدخلت عند قائد الجيش الذي رفض مجدداً وهو يصفه بعبارات غير ذات مستوى.

انصرف العميد الطبيب فاقد البصر من عندي، وأنا أعده بمعاودة الوساطة، ولعدم وصولي إلى نتيجة إيجابية، طلبت إلى شقيقه العقيد الطبيب تحسين أن يتدبر المبلغ، وقدره بضعة آلاف من الليرات السورية، مع أخويه محمد وموفق، الميسوري الحال، وأن يدفعوه منهم لأخيههم باسم وزارة الدفاع حفاظاً على معنويات شقيقهم الأكبر وإشعاراً بأن خدماته في الجيش كانت مشكورة ولم تصطدم بهاجد.

خلاف مع رئيس مخابرات:

١- قيام الموظف بمأمورية خارج الحدود ومنها إلى لبنان، بحاجة إلى أمر مهمة موقع من الوزير المختص أو ممن هو مكلف بالتوقيع عنه، وذلك لحفظ حقوق الموظف عند حصول حادث ولصرف التعويض المقرر له عند عودته.

اعادت شعبة المخابرات إرسال أوامر مهمة إفاد لموظفيها بالعثرات إلى الوزارة لتوقيعها على بياض، وهي فارغة من ذكر اسم الموظف الموفد وجهة السفر وتاريخه وواسطة النقل وغيرها، مما قد يتجم عنه ما قد يسمى.

أحدث هذه الأوامر إلى مرجعها دون توقيع وبعبارة «للتقيد بالأصول»، جاعلي رئيس

شعبة المخابرات العقيد محمد منصور محتجاً، فأفهمته بأنني لا أوقع على يياض.

كلمني زهر الدين بالموضوع... فقلت له أين السرية؟ ما دام الاسم وجميع توابعه تسجل على أمر المهمة عند السفر بعد توقيعي.... لماذا لا تسجل قبله كما يقضي الأصول... والسرية على من؟ وتطلع عليها مخافر الحدود السورية واللبنانية في الذهاب والإياب، ويجري تسجيلها على سجلاتها باسم صاحبها وبعد التأكد من هويته.

قال لي: هكذا اعتادوا... 11 قلت له تأكد بأن رئيس المخابرات وجميع عناصره ليسوا هم بنظري أناساً فوق البشر (سوبر مان) وتأكد بأن بعضهم بنظري دونهم بمراحل. وأنا أنظر إلى الضابط بشخصه ولا أنظر إليه من زاوية مركزه الذي لا يعنيني أبداً... ولا أوقع على يياض إطلاقاً.

٢- شاهدت العقيد عدنان لويستان مدير الموانيء والناتر، ومقر عمله في اللاذقية، في ممر مكاتب قيادة الجيش، فأرسلت في طلبه وسألته عن ممر له بمغادرة مقر عمله ومجيئه إلى دمشق، قال لي: بناء على طلب العقيد منصور. قلت له عدّ إلى عمالك واستأذن بالحضور من مرجعك ولا تلجأ إلى غيره.

أتاني العقيد منصور صديقاً، ليبرر لي حضوره، وأنه يسعى لنقله إلى دمشق أميناً عاماً لوزارة البلديات تخليصاً له من وضع عائلي شائك مع عائلة موظف كبير في جمارك اللاذقية، استغربت هذه الحجة وقلت إنه سبب وجيه...؟! وسافر ولم تتحقق الأمنية.

العقيد منصور صديقي قبل العسكرية وأثناءها وله عندي مكانة محبة وقد جاءني كصديق بزيارة بعد تركه رئاسة المخابرات وعند عودته من براغ كملحق عسكري فيها، عندما كنت قائداً للأمن الداخلي، وكنت سعيداً به كما هو، ولا أدري الأسباب التي دفعت زهر الدين إلى القول في مذكراته بأنني اختلفت مع محمد منصور، مع أنه طبيعة العمل، واختلاف الرأي لا يفسد في الود قضية، من عادة زهر الدين الاصطياد في المياه العكرة. ولكنه لم ولن ينجح معي.

جيش الأشرار محنة الأخيار والأوطان - سجن رئيس الجمهورية والحكومة:

صباح الأربعاء ٢٨/آذار/٦٢ أذاع راديو دمشق عملاً أحبط من الخيانة وأفطع من الانتحار عندما أعلن البلاغ العسكري رقم ٢٦ وتواليه، وكان هذا الرقم لاحقاً لأرقام البلاغات التي وقفت عند آخر رقم لبلاغات أيام الانفصال الأولى وهذا نصه:

إن القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة تحقيقاً لرغبات الشعب وحفاظاً على مكاسبه وأمنه واستقراره وحرياته التي حققها الجيش في ثورة الثامن والعشرين من أيلول سنة ١٩٦١ تعلن بأن الجيش استمرراً لهذه

الثورة قد استلم زمام الأمور في البلاد اعتباراً من صباح هذا اليوم، وهي إذ تطلب من المواطنين الخلود إلى الهدوء والسكينة والانصراف إلى أعمالهم تحلر أن كل محاولة للإخلال بالأمن وإثارة الشغب ستقمع بمتتهى الشدة والحزم.

عند صدور هذا البلاغ كان القائد العام للجيش ما زال في داره لذا لم يصدر هذا البلاغ باسمه الشخصي أو باسمه المعنوي (القائد العام) وإنما صدر عن الهيئة المسيطرة عليه وعلى القيادة العامة للجيش.

لقد حققت قيادة الإنفصال حسب بلاغاتها السابقة كل رغبات الشعب ومكاسبه وأمنه واستقراره وحرته بواسطة جيش ثورتها في ٦١/٩/٢٨ فمن أين أتت بالجديد منها ليومهم هذا؟

إن استمرار حقنة من الجيش بثورتها واستلام أمور البلاد وسجن المدنيين «الأشرار» يتطلب من المواطنين الفرح والأهازيج، لا الخلود إلى الهدوء والسكينة وبالتالي انصرافهم إلى أعمالهم تحت التهديد والوعيد والتحذير بالقمع الشديد.

أذاع راديو دمشق بياناً لقيادة الجيش نددت فيه بما أقدمت عليه حكومة الدكتور معروف الدواليبي والمجلس النيابي التأسيسي من تأمر واستغلال وسوء استعمال، الأمر الذي اضطرها إلى إقصاء المسؤولين عن الحكم وإبعاد العناصر المتآمرة عن السلطة (حسب منطق البيان) وإحالتها إلى القضاء ليقول كلمته فيها، وتسليم زمام الأمور إلى حكومة موقفة تؤلف من عناصر مخلصنة أمينة تحقيقاً لرغبات الشعب وحفاظاً على مكاسب الثورة ونأياً بها عن الانحراف من الإستغلال من أي كان وحماية لسورية العربية وأمانها في الوحدة.

ثم أذاع البلاغ رقم ٢٧، ونصه:

«تفلق الحدود والطارات والموانئ في كافة أنحاء الجمهورية العربية السورية وذلك حتى إشعار آخر».

ومن ثم البلاغات التالية:

رقم ٢٨: «لما كان المجلس التأسيسي والنيابي لم يقم بالمهمة الموكولة إليه وقد عجز عجزاً تاماً عن تحمل مسؤوليته وتوجيه الحكم، وكان همه تأمين مصالح أعضائه الشخصية (حسب البلاغ) ولم يسع سعيّاً صادقاً لتحقيق أهداف ثورة الثامن والعشرين من أيلول سنة ١٩٦١ التي هي أهداف ومصدر السلطات لذلك فإن القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة تعلن حل المجلس التأسيسي والنيابي اعتباراً من صدور هذا البلاغ».

رقم ٢٩: «قدم رئيس الجمهورية استقالته التالية وهذا نصها، إلى القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة، لأسباب صحية تمنعي من الاستمرار بمهام رئاسة الجمهورية، لذلك استقبل من مهام هذا المنصب دمشق في ٢٨/٩/١٩٦٢ التوقيع ناظم القدسي. وقد قبلت هذه الاستقالة».

بلاغ رقم ٣٠- قدم السادة رئيس وأعضاء مجلس الوزراء استقالاتهم من مناصبهم وقد قبلت منهم جميعاً.
بلاغ رقم ٣١- بعد أن تم حل المجلس التأسيسي والنيابي وقبلت استقالة رئيس الجمهورية والسادة رئيس مجلس الوزراء وأعضاء مجلس الوزراء ريثما يتم تشكيل حكومة انتقالية تتولى زمام الأمور في البلاد، فإن القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة تعلن أنها تولت مهام السلطين التشريعية والتنفيذية فيها.

بالإستناد إلى البلاغ رقم ٣١ أصدرت القيادة العامة للجيش المرسوم التالي:

مرسوم رقم (١) يؤازر القيادة العامة (ليس القائد العام) في ممارسة السلطات التنفيذية، الأمناء العامون للوزارات، ويتولى كل منهم سلطات واختصاصات الوزير في إدارة شؤون وزارته، وفقاً للأحكام النافذة وذلك بالإضافة إلى صلاحياته واختصاصاته كأمين عام لوزارته.

يحمل بهذا المرسوم ريثما يتم تشكيل الحكومة الإنتقالية وتُلغى جميع الأحكام المخالفة له.

ينشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم لتنفيذ أحكامه فور صدوره.

مرسم رقم (٢) إن القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة استناداً إلى البلاغ رقم ٣١ المتضمن توليها السلطين التشريعية والتنفيذية في البلاد ولمقتضيات المصلحة ترسم ما يلي:

أولاً: يتولى قادة المناطق كافة السلطات العسكرية والمدنية في مناطقهم ويخضع لسلطتهم كافة الموظفين.

ثانياً: يُنشر هذا المرسوم ويبلغ من يلزم لتنفيذ أحكامه فور صدوره.

وكان قد تم خلال الساعات الأولى من فجر هذا اليوم الأربعاء ٢٨/٣/٦٢ اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء وعدد كبير من كرام شخصيات القطر العاملين في السياسة والحكم الذين أفنوا زهرة شبابهم وراحتهم في خدمة أمتهم وبلادهم في أقدس ظروف الجهاد والنضال والبناء.

وبينما كانت هذه الشرذمة العسكرية ومستشارها فريد زين الدين وأضرابه تسعى لتأليف حكومة انتقالية، يذهب وفد منها برئاسة ضابط، إلى القاهرة لتقديم الولاء والطاعة العمياء والندم على ما فات وإعلان عودة الوحدة وجمهوريتها العربية المتحدة. قام قادة المناطق العسكرية في كل من حمص وحلب واللاذقية بعصيان عسكري، خرجوا به على السلطة المتعادية في دمشق، دون معرفة نواياها، وما يبتته من أعمال واجراء.

هذه لمحة سريعة موجزة عن أحوال البلاد والمباد وترقيها في الثامن والعشرين من آذار

وقائد الجيش، المسؤول الأول قانوناً وأصولاً عن أعمال هذه الزمرة، مسرور بما يرى ويسمع ويتقبل التهاني من المنافقين الدجالين وبينهم عملاء أتوا إليه بلسان التأييد والمباركة ليمسحوا منه ما هم بحاجة إليه لينقلوه إلى مراجعهم وحكوماتهم.

كم من الجرائم ارتكبت بحق وطننا وأمتنا بغلاف ممزق من الكذب والضحالة من بعض الصغار بتفطية من مسؤولين كبار تافهين؟

وكان معظم الذين في مقر قيادة الجيش يتحدثون ويتهايمسون عما وقع ليلاً من اعتقالات وتجاوزات ويمددون أسماء المعتقلين ويسألون عن آخرين ومصيرهم، وعن الأسباب والدوافع لهذه الأحداث، فظهر بأن الاتصالات السرية والمعلنة التي جرت بين دمشق والقاهرة والتي قام بها العميد زهير عقيل والعقيد محمد منصور والرائد فائز الرفاعي ومن ثم الدكتور فريد زين الدين ونهاد القاسم وجماعته وفريق من القوميين العرب وآخرون، قد فعلت فعلتها واقتضت من يدهم الأمر بحكم تكتلهم، وتمسك غيرهم بمسكيتهم وانضباطهم، على القيام بانقلاب عسكري يطيح بالعهد، الذي كانوا وراء قيامه وبنياته، ليميدوا الوحدة مع مصر من جديد، والذي وضع الخطوة لهذا الحدث الخطير، فريد زين الدين، وهو درزي لبناني أصلاً وقد حصل على الجنسية السورية كما حصل على وظائف كبيرة وهامة فيها، في وزارة الإعاشة منذ أول شبابه في عهد الانتداب، وفي وزارة الخارجية قبل تمام الاستقلال، وكانت خطته بالاتفاق مع القاهرة والنحلاوي وبعض من رفاقه هي:

١- الإطاحة بالأوضاع الدستورية في البلاد واعتقال جميع ممثليها والقائمين عليها ومسانداتهم.

٢- حل المجلس النيابي واعتقال النافذين من اشخاصه والبارزين من رجاله، لكي لا يتكثروا ويقفوا داخل البلاد أو خارجها مستنكرين هذه الأعمال ويعلموا للرأي العام العربي والعالمية شجبهم لها والوقوف في وجهها.

٣- تشكيل حكومة ثورية يذهب وفد منها مع ممثلين للقيادة العسكرية، إلى القاهرة حيث يعلنون إعادة الوحدة معها.

جلسنت في مكتبي لأتابع أعمالي وراديو الترانزيستور أمامي فلم تساعدني أعصابي. لذا ذهبت إلى مكتب اللواء نامق كمال فوجدت عنده العميد مسلم صباغ والعميد سمير جبر والعقيد عبد الكريم النحلاوي فبادرت هذا الأخير بقولي:

إلى متى هذه المهازل؟ غرعت البلد بتصرفاتك الرعناء، قمت بالانفصال دون علم أو

موافقة أحد من أصحاب الشأن، واليوم تريد إعادة الوحدة بنزوة من رأسك، فما هو مصير سجنائك من المدنيين والعسكريين إن جاء عبد الناصر؟ وباسم من تتصرف هذه التصرفات الخرقاء؟

فانبرى له العميد مسلم بكلام جارح جداً أقله يا خائن.. يا مجرم... فتدخل اللواء نامق والعميد سمير جبور ولطفا الجو وخرج النحلاوي من الغرفة مهزوماً محبطاً، وعلى عينيه نظارته السوداء كتفكيره، وهو يهز برأسه دون اكتراث من أحد.

قال العميد سمير لا يجوز استمرار هذه الحال وهذه التصرفات بالجيش وبالوطن من قبل مجرمين يتسترون خلف قائد جيش ضعيف ولا وجود له من حيث العمل والإيجابية. انفرط عقدنا وعدت إلى مكتبي والأذاعات العالمية تتابع أخبار سورية عن عصيان عسكري في كل من حمص وحلب واللاذقية وكانت ساعات أحلك من السواد.

وضع طائفة تحت تصرفي وسفري إلى اللاذقية:

دخل عليّ اللواء زهر الدين وطلب إليّ الذهاب إلى اللاذقية، ومعني العميد دهمان والعميد صبري السيد كما كان قد طلب إلى العميد صباغ الذهاب إلى حلب مع العميد عصاصة وضابط آخر، لاستطلاع الموقف فيهما لأن عصياناً عسكرياً وقع فيهما وفي حمص أيضاً. وقد وضعت طائرتان عسكريتان تحت تصرفنا لأداء هذه المهمة.

غادرت مطار المزة بدمشق ورافقني العميد عبد الغني دهمان والعميد محمود صبري السيد وعند وصولنا إلى اللاذقية وبعد حديث عاجل مع قائد منطقتها العميد صالح مغربية، طلبت إليه جمع الضباط الموجودين في اللاذقية فوقفت فيهم متكلماً بالاتفاق مع زميلي وقلت لهم بأننا أتينا إليكم بصفتنا ضباط قادة بهذا الجيش وليس بصفة أخرى على الإطلاق، وقد بلغ القيادة ما أنتم عليه فجئنا إليكم لاستطلاع الأسباب وسنقلها بأمانة دون ذكر الأسماء لمعالجتها بدافع الحرص على جيشنا ووطننا الذي أصبح تمييزاً من تصرفات بعضنا.

فكان ملخص شكواهم بأننا لم نعد بجيش، وقد تسلطت فئة مارقة على شؤونه، في ظل قيادة ضعيفة، قامت بالانفصال دون علم أو تأييد من أحد بالداخل، ومارست أعمالاً كأننا في غابة، اعتقلت بالأسر رؤساء البلاد وقادتها بنزوة من رؤوس أعضائها، دون معرفة أهدافهم ودوافعهم وما يعلن دوماً هو لذر الرماد في العيون فقط، فإما عودة إلى الشرعية أو نحن على هذه الحال مع باقي المناطق إلى أن يقضي الله أمراً كان مفعولاً.

ولما سألت مع زميلي، قائد المنطقة على انفراد، عن ميول وأهواء القيمين على

المصيان، أجاب بأنهم عناصر ناصرية وبعثية واشتراكية يجمع بينهم كرههم لقيادة الجيش والنافذين فيها، وقد تعززت هذه الفكرة عندي عندما ذهبتُ إلى حمص للفرض نفسه كما أن القاهرة كانت متفقة بأن واحد، مع عبد الكريم النحلاوي على هذه الحركة، ومع جاسم علوان، الذي ضرب ضربته أيضاً دون علم أحدهما بالآخر الأمر الذي سبب فشلهما.

عدنا إلى دمشق وكان في الطائرة ضابط برتبة ملازم أول مقيد اليدين بالحديد اسمه (ر.ق) ولما أعتزضتُ على هذا التقييد قال لي قائد المنطقة، هذا يطلب من النحلاوي، ولكوني لم أستجب إلى طلبه فقد اتصل بي زهر الدين وطلب إليّ الطلب نفسه، وأنا لا أعرف لهذا سبباً حتى الآن.

كما عاد العميد مسلم يرافقه العميد عصاصة من مهمته، واجتمعنا مساءً في مكتب قائد الجيش بحضور اللواء نامق واللواء وديع، وكانت نتيجة استطلاعاتنا واحدة تحديداً ولم يأنس بها قائد الجيش ورئيس الأركان العامة.

وفي هذا اليوم بالذات سبق أن قام عاطف برقاي مدير الدعاية والأنباء بكتابة بيان بالأحداث، تلاه اللواء عبد الكريم زهر الدين في مؤتمر صحفي عقده في نادي الضباط بدمشق. وبعد تلاوته أخذ الحاضرون يرددون لحال هذا الوطن بهذا الجيش.

رغب بعض الصحفيين بتوجيه أسئلة إلى قائد الجيش فاعتذر البرقاي عنه وأوماً إليه بالانسحاب وخرجاً أمام الحاضرين.

لاستفحال أمر المصيان وانتشاره إلى باقي المناطق فقد اقترح اللواء مقميري عقد اجتماع عام في قاعة المالكي لسماع نتيجة الاستطلاع وإيجاد حل بدلاً من الجمود، فعقد، وقد حضره اللواء قائد الجيش والأكوية نامق كمال وديع مقميري ومخايل ورد وأبير هرنوق وأنور مصري ومن العملاء مسلم صباغ وسامير جبور ومحمود صبري السيد وموفق عصاصة وعبد الغني دهمان وزهير عقيل وممدوح جابر وهاشم هاشم أغا ووهيب رفاعي ومطيع السمان وكثير من المقداء والمقدمين، وقد زاد عدد الحضور على الستين من الضباط وجُلهم لا قطعات محاربة بأمرتهم وجميعهم من حامية دمشق.

الدعوة إلى مؤتمر حمص:

اعتلى منصة الاجتماع قائد الجيش وجلس في الصف الأول الأكوية وخلفهم العملاء والمقداء وهكذا... ثم أعلن اللواء زهر الدين بأن هذا الاجتماع لمعالجة الموقف ولسماع نتيجة الاستطلاع في المناطق ووضع الحلول للخلاص مما نحن فيه.

رويت أنا نتيجة مهمتنا في اللاذقية بحضور زميلي كما روى العميد صباغ نتيجة مهمته فرد علينا زهر الدين بقوله: «هأن العصيان في كل من حمص وحلب واللاذقية بتحريض ودفع تأمري من عبد الحميد غالب سفير عيد الناصر في بيروت»، ولما طال الجدل والنقاش استأذنت الكلام مجدداً بقولي: «إننا لم ننف تأمر من قلنا على كياننا، كما أن الاتصال من خلف الحكومة المدنية، بين بعض من الضباط وبين القاهرة معروف من الجميع، وهذا ما أضعف الحكومة والقيادة العسكرية معاً، وشجع الآخرين على التحرك والتأمر منذ حين، كما أن التجاوزات من صغار الضباط على كبارهم في ظل قيادة غير حكيمة أوجدت في النفوس الضغائن، وأن الذي فجر عصيان اليوم هو اعتقال رجال الدولة والحكومة وزجهم في السجون من قبل هؤلاء القلة والصغار، دون معرفة الأسباب الحقيقية أو وجود مبرر لها.

لهذا وقبل أن نخطو خطوة غير حكيمة، ولأن هذا الشعب أمسى لا يملك من أمره شيئاً، مع الأسف الشديد، وأصبح كلام الفصل في كل أموره، بأفواه الذين بيدهم الأسلحة، بعد أن ارتدوا بيزاتهم العسكرية ووضعوا النجوم على أكتافهم، وأخذوا ينظرون إلى الناس كأنهم قطع من الغنم، وإلى الوطن كأنه مزرعة من مخلفات آبائهم، هم أصحاب الحق والشأن فيه دون الغير، فإنني اقترح بعد أن خرج الأمر من يدنا نحن الجالسين في هذا المبنى، عقد مؤتمر عسكري عام لقادة المناطق والقطعات المسلحة الفعالة الذين يستطيعون فرض إرادتهم ودعم رأيهم بسلاحهم، وفرض قرارهم بدياباتهم وإسماع أصواتهم بمخالفهم وطياراتهم، وليكن عقده في مدينة حمص، لتوسطها في سورية، لنقف فيه على أسباب هذه العصيانات ونتصرف على هديها وعلى ضوء ما سيظهر، لكي لا تتفاقم الأخطار أكثر مما هي عليه. ويكون قرارنا بالإجماع ومن يخرج عليه يكون خروجه على الأكثرية وعلاجه بأيديها.

رفعت الأيدي وترددت كلمات التأييد فقال زهر الدين: «تفضل» وهو يشير بيده إلى هاتف الغرفة الموجود في زاوية الصالة من خلفنا، من أجل الدعوة بالهاتف إلى الاجتماع الذي اقترحه.

كان النحلاوي يجلس خلفي تماماً، ولم أنتبه إليه سابقاً، فمسح بلطف طرف سترتي ليلفتني إليه مع قوله: «لقد دمرت يا سيدي» فدفعني يده يدي دون جواب مني.

قمت إلى الهاتف، أمام الجميع وبحضورهم، وطلبت من عامل المقسم وصلي بقيادة المناطق تبعاً وأبلغتهم اجتماعاً يعقد لممثليهم غداً مساءً في الساعة الخامسة بنادي ضباط حمص، للتداول في أمور الجيش وتنفيذ قرار الإجماع

إن قول زهر الدين في الصفحة ٢١٢ من مذكراته بأنه اتصل هاتفياً بقائد منطقة حمص وأنه أبلغه بأنه سيوزع بعقد مؤتمر عسكري فيها، هو ادعاء باطل لا يؤيده الواقع مع الأسف، والحقيقة كما تقدم ولم يكن له من مؤتمر حمص، سوى شرف توقيع الأوامر الخطية فيه، وتسجيل أسماء ممثلي المناطق والقطاعات والأسلحة فيه بناء على اقتراح رؤسائهم هاتفياً وكان ذلك في مكتبه وأماننا. والذي قام بدور رئيسي في اعداده وإدارته وانجاحه هو اللواء وديع مقبري دون غيره.

وقد حضره لواءان وعشرة عملاء وتسعة عشر عقيداً وأربعة مقدمين وثلاثة رواد ونقيب واحد وقد مثلت فيه وزارة الدفاع وقادة منطقة دمشق بأن واحد.

ظهر الأحد في ٦٢/٤/١ سافرت إلى حمص لحضور هذا المؤتمر وقد صادفت وجود العقيد المسرح جاسم علوان عند قائد المنطقة الوسطى العميد بدر أعسر كما كان عنده العميد طه نور الله، ملحقتنا العسكري في موسكو، فقلت للعميد أعسر لماذا جاسم علوان عندك وهو مطلوب؟ فنهض الأعسر وكلم جاسماً كلمات بأذنه فغادر المكان إلى حلب وقد زاد من أوارها فيما بعد كما فعل العقيد لؤي أتاسي أيضاً بعد حضوره مؤتمر حمص.

أبلغني يومها العميد بدر أعسر قائد المنطقة الوسطى بأنه اعتقل قائد اللواء المدرع الخامس العقيد تيسير طباع بواسطة مفرزة من لوائه عند عودته من دمشق إلى حمص، رجوته عدم الإساءة إليه، فقال لي: «هذا ضابط لا يعرف حدوده، وقد أصبح من المفرورين».

كما سمعت عن المجزرة الرهيبة التي حصلت عنده في ٦٢/٣/٢٩ في اللواء المدرع الخامس التي ذهب ضحيتها عدد من الجنود وضباط الصف والملازم كنفاني على يد الملازم بديع من اللواء المدرع الخامس.

وأن المغدور الكنفاني قال وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة: «أين أنت يا مطيع السماء لتتقلدا من هذه الوحشية والإجرام».

وكان وما زال يذكر كل مطلع بأن المنطقة العسكرية الوسطى هي الوحيدة في كل سورية التي لم يقع فيها جريح واحد في ٦١/٩/٢٨ يوم الانفصال عندما كنت قائدها وعندما سال دم العسكر بسلام العسكر في باقي المناطق العسكرية السورية بدون استثناء.

نتائج مؤتمر حمص:

عقد المؤتمر في الساعة الخامسة من مساء الأحد ٦٢/٤/١ في نادي ضباط موقع حمص برئاسة قائد القوات الجوية اللواء وديع مقبري وقد حضره عدد غير قليل من

الضباط الفاعلين وقد انتهينا بالتوصيات التالية:

أولاً: إبعاد الضباط عبد الغني دهمان، عبد الكريم نحلاوي، مهيب الهندي، هشام عبد ربه، بسام العسلي، عادل حج علي وممدوح حناوي عن سورية، وكلهم من ضباط حركتي ٢٨ أيلول ٦١ و ٢٨ آذار ٦٢.

ثانياً: إعادة تشكيل قيادة الجيش.

ثالثاً: دراسة خطوات عودة الوحدة مع مصر.

رابعاً: تشكيل حكومة جديدة.

خامساً: النظر في وضع الضباط الذين احوالهم التحلوي على التقاعد أو أخرجهم من الجيش (بتوقيع قائد الجيش ولجنة الضباط السورية).

سادساً: إصدار عفو عن الذين اشتركوا في الحوادث حتى ٦٢/٣/٣١ والتعويض على قتلاها وجرحاها.

وقد طالبت يومها باسم وزارة الدفاع وقيادة منطقة دمشق بإبعاد الضباط الذين اشتركوا في عصيان حلب واللاذقية وحمص تنقية للجو من بعض أدرانه، وقد تأيد هذا الاقتراح بإبعاد لؤي أتاسي وبدر أعسر فيما بعد، كما كان أكثر المشتركين بالعصيان من الضباط المسرحين سابقاً وقد اختفوا يومها ومنهم مصطفى شربا وعدنان دباغ اللذان فرا بسيارة صغيرة (فولس فاكن) من حلب باتجاه اللاذقية، وقد أُلقي القبض عليهما من قبل مفرزة جيش بعد إصابة الدباغ بطلق ناري برجله في جسر الشغور.

بعد شيوع مقررات مؤتمر حمص وفي مساء اليوم الثاني، دخل علينا في مكتب قائد الجيش، العقيد مهيب الهندي، وتكلم بكل تهذيب ورجولة معترضاً على قرار إبعاده وأنه ضحى في سبيل هذا الجيش بكل إخلاص وانضباط وأقسم بالله العظيم بأنه كان لا ينأى الليل شعوراً بذنب الانفصال وأنه ورفاقه قاموا بالإعتقالات الجديدة لأعضاء الحكومة وكبار رجال السياسة بالاتفاق مع القاهرة من أجل إعادة الوحدة معها، وأنه كان عازماً على إعادة رفع علم الوحدة مجدداً في قلب العاصمة السورية. وكان محتنداً صادقاً والألم يعصر قلبه عصراً ثم قال: «هكذا يكون مصير الشرفاء؟ وأخرج مسدسه من جيبه وكاد أن يطلق رصاصة منه على رأسه بقصد الانتحار في هذا الاجتماع، وكنت أقرب الموجودين إليه، فبحلت دون تهوره بتدخلتي بكلتا يدي لانتزاع مسدسه من يده، فلم استطع لضعف قوتي بالنسبة لقوته، فتدخل الموجودون للفرض نفسه وانتزعنا مسدسه واحتفظت به مؤقتاً، وكانت هذه الحادثة بوجود اللواء زهر الدين وفي مكتبه وبوجود اللواءين نامق كمال

ووديع مقبري ومحمد التل وهشام عبد ربه وغيرهم.

ثم أدخلته إلى مكنتي لتهدئته وتطبيب خاطره، وقلت له فيما قلت: «لقد استطعتم يا مهيّب فصل الوحدة، والجيش يعج بالضباط المصريين، أما اليوم وأنتم أقوى من ذلك اليوم ومع ذلك فأنتم أعجز من العجزة في إعادتها لأن هناك أيدي خفية وعقولا مخططة تلعب في مقدرات هذا الوطن وأنتم وأنا وكثير غيرنا لا نعرفها ولا يملك من الأمر شيئاً وكل ما نراه ونسمعه أكثره من باب المزائبات والادعاءات.

وبينما كانت الترتيبات والإجراءات تسير على قدم وساق لتنفيذ البند الأول من مقررات حمص بتسفير النحلاوي وجماعته إلى خارج البلاد. تجمع في حلب الذين كانوا على ارتباط وتآمر مع سفارة مصر في بيروت، وعلى رأسهم العقيد المسرح جاسم علوان والعقيد لؤي أتاسي قائد منطقة دير الزور بساندهما ضباط ناصريون وحزبيون معظمهم من المسرحين، وهجموا على مقر قيادة المنطقة الشمالية فسقط أربعة ضباط قتلى وكاد أن يكون العميد هشام ميداني، قائد المنطقة الشمالية، الخامس، ثم استولوا على إذاعة حلب التي تبث من سراقب، وأجهروا بمتابعة عصيانهم وأعلنوا إذاعياً عودة الجمهورية العربية المتحدة بإقليمها، برئاسة الرئيس عبد الناصر، وتعيين جاسم علوان قائداً للجيش الأول في الأقاليم السوري، واستنفروا قطعات المنطقة واستدعوا لواء مشاة احتياط إلى الخدمة، ووزعوا الأسلحة على بعض المدنيين، واتصلوا هاتفياً مع عبد الحميد غالب في لبنان وطلبوا إليه إرسال المدد والعون العسكري لهم من مصر «الحبيبة»، شداً لأزهرهم وتعزيزاً لموقفهم مع قولهم إذاعياً على الهواء مباشرة بأن مطار النيرب في حلب بيدهم وعلى استعداد لاستقبال الطيران والمظليين القادمين من الإقليم الجنوبي.

كانت فكرة التمرد على قرار الإبعاد تدور في رأس عبد الكريم نحلاوي، لذا أعلن التمرد على إبعاده دون قدرة على التنفيذ، لأن سيئات تصرفاته أفقدته كل عطف ودعم، كما حث العقيد هندي زميله في الإبعاد، على تحضير لوائه للسير به باتجاه حلب، غير أن مهيّباً تهيب من هذا العمل، وإني على يقين بأنه كان لا يملك السيطرة على لوائه في هكلا مهمة، مع تقدير شجاعته وحسن قيادته ونظافة طويته، كما ضغط جميع الضباط الموجودون في دمشق على النحلاوي وجماعته، بإفهامهم ضرورة السفر والابتعاد وترك معالجة الأمور المستجدة لغيرهم، لأنهم غير قادرين على وضع حد لها وأن كل تدخل منهم فيها سيزيد في تعقدها، وكان بين الذين لعبوا دوراً طيباً في هذا الصدد، العقيد جودت أتاسي، سفير سورية في موسكو يومئذ، وكان في دمشق، عندما قال للنحلاوي يجب عليك أن تسافر وتبتعد يا عبد الكريم، وأن لا تفكر باقتال الجيش بدون طائل، أفلا

تخشى تدخل جيش الأردن عند أول اشتباك بين قطعات جيشنا؟ أجاه التحلاوي... هل تضمن وتؤمن لي ذلك؟ بلهجة ولغة التمني والرغبة في تدخل الجيش الأردني... وهو يعلم بأن للعقيد جودت أدبيات عالية في الأردن عندما كان ملحقاً عسكرياً سورياً فيه... عندئذ طلب منه السفر والإنصياح للمقررات والمغادرة وأن يتصرف بعقل ومسؤولية.

من المفارقات أن عبد الكريم التحلاوي يوم كانت التدابير تتمخذاً لأبعاده عن الوطن، الذي عمل به تخريباً وتهديماً لفترة من الزمن، التمس طريق الاستجداء بقوات أردنية لتفشل أبعاده، وهو الذي سبق له أن تأمر في سجن حيدر الكزبري وأجبر مأمون الكزبري على الاستقالة ومن ثم سجن كلاً من العميد فيصل الحسيني وشقيقه زهير وهشام وكذلك خلوصي الكزبري، لأنهم اتصلوا مع الأردن من أجل الانفصال وهو يرجو اليوم الاستعانة بقوات منه للبقاء في سورية المنفصلة.

كان عمل التحلاوي ومن سار في ركابه يوم ٦٢/٣/٢٨ كالحجر الذي يلقيه غير مدرك في مستنقع ماء راكد أسن، هو الذي أفسده بيده، فسبب بعمله الطائش تصاعد الروائح الكريهة وتطاير الذباب والبرغش المعشش على سطح مياهه الفاسدة، فتنشقها هو وجماعته وعلق ذبابها وبرغشها بوجهه وجوههم، وبملابسه وملابسهم، وعقصته وعصصتهم لتذيقه وتذيقهم سموم ما صنعت أياديهم، وسمع وسمعوا نقيق ضفادعه، مما جعلهم يفرّون من الذي سببه قصر عقولهم وضحالة تفكيرهم، ويندمون على عملهم يوم لا ينفع الندم.

بعد تسفير التحلاوي ورفاقه:

بعد سفر الذين تقرر إبعادهم ولاستمرار عصاة حلب في عصيانهم وتماديهم في غيهم والكشف عن نواياهم بقلب الأوضاع السورية، أكثر مما هي مقبولة، بدليل نداءاتهم الصريحة في الإذاعة من حلب وطلب المون والمدد العسكري من خارج الحدود، قررت القيادة العسكرية بشخص رئيس الأركان العامة للجيش والقوات المسلحة، اللواء نامق كمال المسؤول عن العمليات الحربية، تأديبهم ووضع أمر عمليات بمهاجمتهم براً وجواً للتخلص من شرورهم والقضاء عليهم.

لا شك بأن موقف قيادة المنطقة الوسطى العسكرية الجديد، الذي أصبح مؤيداً للقيادة العامة بدمشق وشجب الاستمرار بعصيان حلب هو الذي مكّن من الخطة والأمل والرجاء في نجاحها، وكانت الخطة هي التالية:

١- يتحرك اللواء المدرع الخامس بعد تعزيزه بكتيبة مشاة، من حمص باتجاه حلب

في الساعة الثانية فجر يوم... بمهمة تنظيف مدينة حلب من عصابات والإستيلاء عليها وإعادة فرض سيادة القيادة فيها.

٢- يكون هذا الرتل بأمرة العميد مسلم صباغ قائد منطقة حلب السابق لماله من أدبيات وتأليف في قطعات حلب، كما يكون على رأس اللواء المدرع قائده الجديد العقيد صبحي الشرجي بعد تنحية العقيد تيسير طبايع عن قيادته وسجنه كما تقدم.

٣- يسمى قائد الرتل أن تكون طلائعه على مشارف حلب، دون الدخول إليها، في الساعة... من يوم... وعند الإخلال بالتوقيت لأي سبب يتوجب على قائده إعلام القيادة بدمشق.

٤- عندما تصبح الطليعة على مشارف المدينة يقوم سرب طيران بطلعة من مطار الضمير لإسكات البث في إذاعة حلب بضرب محطة سراقب بأقل خسائر ممكنة.

٥- وفي الوقت نفسه يقوم سرب طيران آخر بالطيران الواطيء فوق مدينة حلب وخاصة فوق مقر قيادة المنطقة وتجمع الجند في أماكن وجودهم لإدخال الهلع في نفوس العصاة ومؤازرتهم، يشاركه في هذه المهمة السرب الأول أيضاً بعد تنفيذ مهمته الأولى الأساسية.

٦- تتابع محطة الإذاعة بدمشق تحذير العصاة في حلب ووضعهم أمام مسؤولياتهم.

قام سلاح الطيران بواجبه خير قيام وكان يشرف على عملياته اللواء مقعبري قائد السلاح كما دخل الرتل الأرضي مدينة حلب دون أية مقاومة بين أهاليها المواطنين وسرورهم للخلاص من البلاء الذي كان ينتظرهم.

استلم العميد مسلم صباغ قيادة المنطقة الشمالية مجدداً بعد فرار واختفاء الذين اشتركوا في حوادثها، كما أرسل العقيد لوي أناسي بالطائرة موجوداً إلى دمشق للأعمال التي اقترنها وهي:

١- مفادته مقر عمله في دير الزور ومجبهه إلى حلب على رأس إحدى قطعاته بدون أمر من رؤسائه.

٢- عودته إلى حلب ومكوته فيها بدلاً من إلحاقه بمقر عمله في دير الزور بعد اشتراكه بمؤتمر حمص.

٣- اشتراكه بعصيان حلب ضد قيادة الجيش والدولة من بدئه حتى نهايته.

غادر حلب العميد هشام الميداني قائد منطقتها السابق بعد أن سلمها إلى القائد الجديد، وهو بحالة نفسية ومرضية تمسك لمشاهدة مقتل أربعة ضباط من خيرة ضباطه

وهم ينحرون ودماؤهم تسيل ويسقطون على الأرض إلى جانب بعضهم بعضاً كالخراف وهم نصوح نعال وتوفيق عرنوس وجميل القباني ورابع لم أعد أتذكر اسمه.

ويقيني بأن حركة ٦٢/٣/٢٨ التي كانت بهدف الانتهاء من الانفصال وإعادة الوحدة، وكذلك كان أول أهداف عصيان المناطق السورية، من ٦٢/٣/٣١ لغاية ٦٢/٤/٦، وكلاهما من تخطيط جهة واحدة، واعني بها القاهرة وعناصرها القدماء والجدد، ولعدم تحقيق الهدف الرئيسي الذي قامت من أجله كل هذه الأعمال، تعززت عندي القناعة بأن الهدف الخفي لهما، كان زعزعة الأوضاع في قطر من أهم الأقطار العربية، ليفيد منها الأعداء، وأن عودة الوحدة أصبحت ممنوعة علينا، وقد رسخت الأيام هذا الرأي عندي، إلى أن تتغير المعادلة وتركيبها ومن هم خلفها.

عندما كان اللواء نامق كمال، رئيس الأركان العامة، يضع الخطة العسكرية وعناصرها، ويصدر الأوامر للقضاء على عصيان حلب، كنت أجلس قرب الهاتف في مقر قيادة الجيش، مع بعض الزملاء نطلب الدعم والتأييد لنتائج مؤتمر حمص من الجميع واستنكار ما تقوم به بعض العناصر في حلب، ونعطيها فوراً للإذاعة بأسماء أصحابها، لإذاعتها على الهواء مباشرة لإضعاف مقاومة ومعنويات العصاة، اتصل بي هاتفياً مصطفى حمدون وطلب إلي السعي للسماح له ولبعض من جماعته المسرحين لارتداء ملابسهم العسكرية والذهاب إلى حلب للوقوف في وجه المتمردين لأن حركتهم ناصرية واضحة الأهداف، فرفضت طلبه ولم أتنبأه.

كما وصل لعلنا يومها بأن الضابط المدفعي المقدم سباعي، وأعتقد اسمه سامح، وهو ناصري الميول والتفكير، كان يعد العدة لقصف مقر قيادة الجيش، لذا ألقى القبض عليه وجرى التحقيق معه من قبل العقيد طارق اليوسفي.

اللعب بالوطن:

لقد كانت الوحدة العربية بين بعض اقطارها في الأربعينات من هذا القرن خطاً أحمر لا يجوز تجاوزه، رغم كثرة الطروحات، وأضحت ممنوعة بإصرار بعد قيام «إسرائيل»، وبدأ عهد الانقلابات العسكرية في المشرق العربي المحيط «بإسرائيل»، للقضاء على المخلصين وعلى العاملين للوحدة العربية، بصدق وعقل، والمكافحين للوقوف في وجه «إسرائيل» بإخلاص، رغم قلة إمكاناتهم.

ثم تمت وحدة الإقليمين السوري والمصري عام ١٩٥٨ بدفع مشهور من العسكر المهووسين، الذين ليس لهم هذا الحق دستورياً وغير مفوضين شعبياً، وفي ظل حكومة

وطنية فوق الشبهات وقيادة شعبية واعية ليس فيها مطعن، مع من يملك الرقاب في مصر، بدعهم من خارج مصر، لإطفاء جذوة الوحدة السورية المتقدة بحماس ولتحقيق أغراض ليست كلها سليمة، منها إجهاض هذه الوحدة، التي كان يعمل لها المخلصون الواعون بصدق وأمانة بحكم زعاماتهم ومواقفهم الدستورية والشعبية لتحقيقها بدون شوائب.

تحققت الأغراض الخفية تحت تاج الوحدة، لذا أصبح فصلها أمراً منشوداً وهدفاً مقصوداً يسعى إليه المغرضون، بدليل فصلها بأهون الطرق وأيسر السبل وبأيدي لم تكن في العير ولا في النفر.

قام حكم الانفصال الذي انقلب أركانه على بعضهم، بقيادة عسكرية «واجهية» عاجزة مترنحة الأمر الذي أوقع الشحنة والبقضاء وخلق الأحوال على كل المستويات، وخاصة بين أهل الجنوب الحاكمين بدمشق، بدون قدرة ولا بصيرة، وبين بقية المناطق المحكومة عسكرياً على مضض. والأخطاء تتراكم يوماً بعد يوم إلى أن انفجرت الأوضاع في ٢٨/٣/٦٢ بغلاء لا يباد له غباء، بأيدي بعض العاملين في دمشق. وتبعها عصيان واستنكار في باقي المناطق. والجميع رفعوا شعار إعادة الوحدة بزعامة الرئيس عبد الناصر بالذات ودام هذا التناغي لأيام كانت كافية لإعادتها، ومع ذلك لم تعد، لأن عودتها ممنوعة كما تقدم.

ومن كان في دمشق وفي موقع يمكنه من الاطلاع على نشاط سفيرى الدولتين العظميين وأركانهما والمطالبة منهم جميعاً بالمحافظة على الأوضاع (سفاتيكي) الانفصالية لكي لا يغادروا هذا البلد ولكي لا تلجأ حكومتاهما إلى سحبهما منه، يلمس هذا المنع وتشكل عنده القناعة التي تشكلت عند كثيرين، وأعتقد بأن زميليهما في القاهرة قاما بالنشاط عنه مع المسؤولين فيها.

ومن شاهد وسمع عن القنصل العام للسفارة الأميركية في حلب، طيب الذكر «مورفي» وهو يوزع صور الرئيس «عبد الناصر» بسيارته الرسمية، لإثارة المسلمين والمسيحيين على بعضهم بعضاً، وكانوا في موقعين متقابلين من أجل سيادة الرئيس عبد الناصر، يعرف الدور والنشاط اللذين قام بهما رجال السفارات الأجنبية يومئذ تنفيذاً لتعليمات حكوماتهم.

حدثني السيد خالد المظلم آخر رئيس وزارات عهد الانفصال عن هذه الحادثة التي حصلت قبل أشهر من استلامه الحكم، وقد رغب بأسلوبه الخاص، دون إصرار أو طلب خطي، بنقل هذا القنصل من سورية بسبب هذا التصرف، غير أن مرجعه لم يستجب لهذه الرغبة، كما أن رئيس الوزراء السابق لم يستطع تدير هذا الأمر.

رغم اضطراب الأحوال العسكرية السورية، في ظل غياب الحكم المدني، في الأيام الأخيرة من آذار والأيام الأولى من نيسان ١٩٦٢.

ورغم الاتصالات والمؤتمرات المعلنة والمستورة والنداءات الإذاعية المكشوفة التي وجهت إلى عبد الناصر وسفيره في بيروت عبد الحميد غالب.

ورغم الطلب منهما، بطرؤف ميسرة، لإرسال العون والمدد لاستعادة الإقليم الشمالي إلى الجمهورية المتحدة، فإن عبد الناصر لم يستجب ولم يرسل شيئاً إلى إقليمه الشمالي الذي لم يعترف بانفصاله ولم يرسل قطعات عسكرية لهذا الغرض، كما فعل بعد أشهر قليلة جداً دعماً لسلال اليمن. واليمن ليس إقليمه والسلال ليس سلاهما رسمياً.

كما لم تُثمر وحدة الأقطار العربية الثلاثة، مصر والعراق وسورية، بعد ٨ آذار ١٩٦٣ رغم الشعارات المعلنة ورغم الحزب الواحد الحاكم في قطرين منها، ورغم الظروف الضرورية والميسرة بوضوح مهما قيل فيها من تجريح... لماذا؟ لأن عودة الوحدة أصبحت ممنوعة.

أسئلة تخطر على البال لا يجد لها الإنسان جواباً مقنعاً ولا رأياً سديداً، وتبقى جدلية... وهل للدولتين المملكتين (وقتش) علاقة بها؟ دون نسيان «إسرائيل» بالطبع.

لقد كان الانقلاب على الوحدة انقلاب كارثة كبرى، على أمانى الأمة العربية في جميع أقطارها، وعلى الجمهورية العربية المتحدة بشقيها، مهما غلفناه بالنوايا الحسنة، وعددنا سيئات أعمال القيمين عليها والمسؤولين فيها. بدءاً من رئيسها المسؤول عنها زعامة ودستوراً، ومروراً بجميع المخططين فيها، كما كان كذلك انقلاب ٢٨/آذار/١٩٦٢ الذي قام به الانفصاليون على الدولة التي شيدها، وعلى أنفسهم بأن، بدون وعي أو إدراك، بقصد إعادة الوحدة مع الذي اتهموه حقاً أو باطلاً بأبشع التهم من طغيان وعِمالة وإجرام.

إن أخطاء المسؤولين ليست حجة على الوحدة، والوحدة هي الحجة على المسؤولين فيها، لقد كان انقلاب الانفصال في ليلة ليلاء وكذلك انقلاب ٢٨/آذار/٦٢ على الحكم الدستوري الشرعي الجديد. إنها جريمتان لا تستحقان الغفران، أما العصيانات العسكرية التي وقعت في مختلف المناطق العسكرية، بعد ثمان وأربعين ساعة، من هذا الأخير الأرعن، كانت في وضوح النهار وبشبه إجماع من قادة الجيش بسبب فساد أعمال الانفصاليين الذين فرقوا جمعهم بأيديهم.

لقد كانت الجمهورية السورية بعد إنشاء «إسرائيل» كرة قدم بين أرجل بعض

العسكريين السوريين، اللاعبين على ملعب الأحداث، إلى أن قذفوها في ملعب الرئيس عبد الناصر، ثم استعادوها منه في ٦١/٩/٢٨ ليقتذفوها من جديد أكثر من مرة، دون نجاح، ومدير اللعبة كان دوماً مواطنٌ شرف غير معروف الجنسية الأصلية، والسوريون أصحاب المصلحة الحقيقية وقادتهم المخلصون هم المشاهدون ليس لهم سوى الهتاف والتصفيق، وإذا استعملوا عقولهم وخرجوا عن الطوق كان نصيبهم السجن الذي يستحقون.

توقيف رجال الدولة والسياسة:

حدثني دولة لطفي الحفار، عم والد زوجتي، عندما زرت في داره بعد خروجه من السجن بمسمى مني في نيسان ١٩٦٢، وكان قد هجر السياسة وطلقها بالثلاثة، منذ أمد طويل، بأنه سُجن ونفي أيام الانتداب الفرنسي مراراً بدءاً من عام ١٩٢٦ يوم كان وزيراً مع فارس الخوري وحسن البرازي يمثلون الوطنيين في وزارة الدمام، أحمد نامي، وأنهم استقالوا من هذه الوزارة بعد وقوفهم في وجه المفوض السامي الفرنسي «دي جوفنيل» الذي نفاهم إلى الحسكة شمال سورية بأنه لم يلاق من أعداء البلاد والعباد، الفرنسيين، ما لاقاه من سوء معاملة ومن تجاوزات الحكام والسجانين الذين كانوا يضعون النجوم على أكتافهم ويحملون الهوية السورية ويتكلمون العربية بدون لُكْنَة.

كما حدثني دولة خالد العظيم عن سجنه وقد ذكره في مذكراته أيضاً بقوله «بأنه في أواخر شهر آذار عام ١٩٦٢ اشتد هجوم المتسلطين من المسكر على وزارة الدكتور معروف الدواليبي ونعتوه بشئ النعوت، لذلك استقال من الوزارة وجرى الاتفاق مع رئيس الجمهورية على تكليف الأستاذ سعيد الفزي بتشكيل وزارة جديدة.

وقبل أن يولد هذا التشكيل، قام رهنط من العسكريين باعتقال رجال الدولة وسياسيها وألقوا بنا في سجن المزة العسكري، وقد جاء إلى داري في الساعة الثانية من صباح ٢٨/ آذار/ ٦٢ ضابط بدون رتبة عسكرية وخمسة جنود واقتادوني بسيارة كميون عسكرية كبيرة إلى مقر الشرطة العسكرية في حي البرامكة وكان البرد شديداً والمطر مدراراً.

في ساحة إدارة الشرطة وقفت بي السيارة ونزلتُ منها وكنتُ إلى جانب سائقها، فرأيتُ شخصاً بين اثنين من الجنود المسلحين، وقد التفتُ بعباءته وبصيح بأعلى صوته المتهدج، أنا مريض أنا بردان ارحمونا يا ناس، ولما أوقفوني بجانبه عرفته بأنه لطفي الحفار، وقد تجاوز السبعين من عمره، ينوء بالأمراض التي كان يعاني منها، وأنا لست أحسن صحة منه.

وبعد دقائق أصبحونا إلى سيارة جيب عسكرية، غطاؤها من قماش ممزق، لا يفيد في المطر والرياح، وساروا بنا إلى سجن المزة العسكري، حيث أصبحنا ضيوفاً عليه مع القتل والمجرمين، وأدخلونا في غرفة طويلة كبيرة، يجتازها مجرى واطيء لسيلان المياه الوسخة وفي آخرها غرفة صغيرة ذات باب خشبي مكسور وحنفية ماء، لقضاء الحاجة فيها، وشرب الماء منها، ولم نستطع الإفادة منها قبل الحصول على كرسي واطيء من القش، وقد نزعنا القش عنه، ليساعدنا على الجلوس عند قضاء الحاجة، وما أكثرها يومياً للمسنين.

استقبلنا الرفاق الذين سبقونا إليها وهم مأمون الكزبري ومعروف الدواليبي ورشدي كينخا ومصطفى الزرقا وجلال السيد وصبري العسلي و....

وبعد فترة سمعنا من راديو السجن، إعلان البشرى من الميكروفونات الموزعة في أنحاء إعطاء التعليمات إلى السجناء المجرمين وإسماعهم ما تريد إدارته إسماعهم إياه، وكان بلاغ استقالة رئيس الجمهورية وقبولها، وكذلك رئيس المجلس النيابي وحله، وأن الجيش قام بحركته الوطنية المباركة واستولى على الحكم في البلاد لينقذ الشعب من العملاء والخونة أعوان الاستعمار.

زاد عدد المعتقلين على خمسة وثلاثين شخصاً من مختلف الفعاليات السياسية والنيابية والاقتصادية. ثم فرقوا جمعنا، ونقلت وأربعة من زملاء السجن، إلى غرفة صغيرة فيها أفرشة من القش على الأرض، وفوق كل فرشة وسادة وحرام واحد ليقينا البرد الشديد.

في التاسعة صباحاً أعطونا إبريق شاي وكيلا من المعدن وخبزاً وزيتوناً مقنناً مما أدخل السرور علينا، وتكررت المعاملة الحسنة بإعطائنا حوالى الثانية ظهراً صحناً صفيحاً فيه مرق ورز وخضرة، دون ملاعق، لأنها ممنوعة، وقد التهمنا طعامنا بأيدينا لفرط جوعنا. وقد داومنا على هذا الحال إلى أن سعدنا بالإفراج عن زميلنا حنين صحنائي، وكان أول المحظوظين بهذا الإفراج، أما المسنون والمرضى الذين كان لهم السهام في مقارعة الاستعمار والانتداب والذين طلقوا السياسة والأعمال الوطنية بعد أن أصبحت البلاد بأيدي أنبائها «البررة المخلصين»، فقد تأخر الإفراج عنهم لأنهم يستحقون طول العقاب وشدة العذاب على سابق أعمالهم.

الخطوة الخطيرة وانتخابات ديمقراطية بالجيش:

نصت الفقرة الثانية من محضر اجتماع مؤتمر حمص على إعادة تشكيل هيئة قيادة الجيش بقصد التخلص من الذين كانوا ستارة لأعمال التحلوي ورفاقه.

بعد تسفير الضباط الستة الذين تقرر إبعادهم بالفقرة الأولى من هذا المؤتمر، دعا اللواء زهر الدين إلى اجتماع برئاسته في قاعة اجتماعات العقيد الشهيد عدنان مالكي، من أجل تشكيل قيادة جديدة.

دعيت لهذا الاجتماع وأنا لست عضواً في لجنة الضباط، لكوني أشغل منصب رئيس ديوان وزارة الدفاع، مما دفعني إلى الاستفسار من اللواء زهر الدين عن أسماء المدعوين، فعدد لي أسماء كثيرة من ورقة كانت بيده، فقلت له:

«لماذا هذا العدد والجمع؟ والعمل كله من اختصاص لجنة الضباط حصراً بموجب قانون الجيش ٢٣٢ بمادته الرابعة، وقال: «أحسن وأضمن، لكي يكون الانتخاب والتعيين برأي وموافقة أكبر عدد من الضباط» قلت له: هذه سابقة خطيرة، جيش وانتخاب وسوق عكاظ...!!»

انصرفت والاستغراب يعلو قسمت وجهي، دخلت على اللواء نامق الذي كرر ما سمعته من الأول، عندها قلت:

«إذا حصل ما ليس بالحسين، وسقط اللواء زهر الدين وأنت في الانتخابات، وهذا يضعف موقفك، والبلد ليس فيه حكومة، ورئيسا السلطتين التنفيذية والتشريعية ومساعدوهما قيد الاعتقال في سجن المزة العسكري...!!»

دخلت مع اللواء نامق على اللواء زهر الدين ثانية، وأعدت الكلام عن المخاوف من حصول فراغ في الجيش أيضاً واقترحت عليهما أن يكون منصبهما ومنصب قائد القوات الجوية وأشخاصهم بمنأى عن هذه اللعبة الخطيرة وانتخاباتها، فلم أصل إلى نتيجة، لذا قلت:

«إذا نُحي ضابط عن مركزه الحالي، فالمجال أمامه مفتوح في مركز آخر، وإذا صرف من الخدمة، فإنه لا يقدم ولا يؤخر على مسرح الأحداث الحاضرة، أما إذا نُحي قائد الجيش عن الجيش، بتصويت من ضباط الجيش، عن مركزه، في هذا الظرف العصيب، فليس أمامه سوى داره، وما مصير البلد عندئذ؟ وما مصير تركة النحلاوي الثقيلة التي خلفها بسفقات أعماله؟ وجديدها:

١- بلاغه رقم ٢٦: الذي أعلن بموجبه استلام الجيش لمقررات الوطن والدولة ونحن ننام.

٢- بلاغه رقم ٢٨: الذي أعلن بموجبه حل المجلس النيابي.

٣- بلاغه رقم ٢٩: الذي أعلن بموجبه استقالة رئيس الجمهورية وقبولها.

٤- بلاغه رقم ٣٠: الذي أعلن بموجبه قبول استقالة مجلس الوزراء ورئيسه.

فوضى ما بعدها فوضى حلت بالوطن دون تقدير للعواقب والعدو متمركز على الحدود... هذه هي أحوال الوطن في ٢٨/آذار والأيام الأولى من نيسان لعام ١٩٦٢... والدمهان والنحلوي ورفاقهما أصبحوا خارج الحدود.

عندئذ رُفعت المشاوة عن العيون ولاحت مدلهفات الأخطار وتغيرت الخطة وجرت التطبيقات وتم الاتفاق بالابتعاد عن الهاوية، وما أدراك ما هي؟ نار حامية.... ولقطع هذه المرحلة تقرر الإبقاء على ما يمكن الإبقاء عليه من الضباط في مراكزهم، وخاصة قائد الجيش ورئيس الأركان العامة وقائد القوات الجوية لتجنب البلد زلزالاً جديداً، ثم جرت الانتخابات العسكرية، فكانت حصيلةها:

- ١ - الإبقاء على اللواء عبد الكريم زهر الدين في مكانه قائداً للجيش.
- ٢ - الإبقاء على اللواء نامق كمال في مكانه رئيساً لهيئة الأركان العامة.
- ٣ - الإبقاء على اللواء وديع مقعبري في مكانه قائداً للقوات الجوية.
- ٤ - الإبقاء على اللواء البير عرنوق في مكانه رئيساً لهيئة الإمداد والتموين.
- ٥ - الإبقاء على اللواء ميخائيل ورد في مكانه رئيساً لهيئة التدريب.
- ٦ - الإبقاء على العميد محمود صبري السيد في مكانه رئيساً للعمليات.
- ٧ - الإبقاء على المقدم هشام أورفلي في مكانه قائداً لسلح البحرية.
- ٨ - انتخاب العميد أكرم الخطيب رئيساً لشعبة التنظيم والإدارة بدلاً عن العميد مسلم صباغ الموجود في حلب للضرورة.
- ٩ - انتخاب العميد هاشم هاشم آغا رئيساً لشعبة مخابرات الجيش بدلاً عن العميد ممدوح جاير الذي عينه النحلوي فيها.
- ١٠ - انتخاب العميد خليل موصلي رئيساً لإدارة شؤون الضباط بدلاً عن العقيد عبد الكريم نحلوي، المبعد.

وهكذا جرت الانتخابات العسكرية لتوزيع المناصب التي شغرت، بالتصويت العلني، بين الحاضرين فقط، الذين دعاهم زهرالدين، والذين لا ينص عليهم قانون، كما لا أعتقد بأن لها سابقة في أي جيش من جيوش العالم مهما تردت أحواله.

وهؤلاء الثلاثة الجدد في قيادة الجيش هم من دورة واحدة ومن دورة العميد موفق

عصاصة في الكلية العسكرية وعصاصة والموصلي يمثلان الأفكار السياسية اليسارية نفسها. أثناء الانتخابات وبعدها، تكشففت الخطة التي كان قد أعدها وسعى لتنفيذها العميد موفق عصاصة ومؤيدوه من بعض رفاق دورته وخاصة العمداء زهير عقيل ونور الله حج إبراهيم ولؤي شطي ودري جمران وخليل موصلي وغيرهم وهي:

١- العمل على إغراء وزحلقة اللواء وديع مقبري من قيادة القوات الجوية وتسليمه منصب قائد الجيش وهو من مؤيديهم، مع العلم بأن اللواء وديع أقدم من اللواء نامق وهما من دورة واحدة في الكلية العسكرية.

٢- إبعاد بقية الضباط الطيارين الأقدم منه، والذين لا يقولون أن يكونوا بأمرته، عن القوى الجوية، ليستلم قيادتها بعد أن أبعد عنها العميد هشام كبلاني إلى وزارة الإعلام والعميد توفيق كراوي إلى شركة الطيران السورية، وهذه خطوة تتبعها خطوات لتحقيق الأغراض في السيطرة على الجيش.

٣- عند ظهور خطورة إبعاد اللواء زهر الدين عن قيادة الجيش في هذا الظرف، للمسؤوليات الجسام التي تركها له النحلاوي بعد سفره، وللحالة التي عليها البلد، فقد تقرر تأجيل إبعاده، رغم أنه من البقايا، واستبداله بإبعاد اللواء نامق عن منصب رئاسة الأركان العامة ليحل فيها اللواء وديع بدءاً في تنفيذ الخطة، وهذا ما أثار غضب وثقمة اللواء نامق عند التصويت على مركزه، وتعاطف معه الذين لم يكونوا على وفاق وتأييد لهذه الخطة، وتوزعت الأصوات بينهما، وبقي اللواء نامق في مركزه وكذلك اللواء وديع.

إن قول اللواء زهر الدين في الصفحة ٢١٦ من مذكراته بمعرض كلامه عن مؤتمر حمص «قرر المؤتمر بالإجماع التمسك باللواء زهر الدين القائد الحالي ليكون قائداً عاماً للجيش والقوات المسلحة». إن هذا الإدعاء لا يؤيده الواقع، وكان حرباً به أن ينشر مقررات حمص بالژنكوغراف وبخط يد اللواء وديع وتواقيعنا عليها، كما فعل ببعض الوثائق، لا أن ينشرها طباعة فقط ليدخل عليها ما يشاء من تحوير وتحريف وادعاءات، بما لا يتماشى مع الأمانة في المذكرات، وإذا كان هذا المؤتمر الموسع الذي يمثل الجيش كله قد تمسك به بالإجماع ليبقى قائداً للجيش بعد رحيل النحلاوي، لماذا اذن طرح قضية بقاله في منصبه، ثانية في اجتماع محدود، وقبل انقضاء ثمان وأربعين ساعة من الإجماع المنتحل؟ ومؤتمر حمص يمثل الجيش كله بينما هذا الانتخاب محدود ولا يؤيده قانون أيضاً.

في اليوم الثاني لسفر النحلاوي هجم الملازم أول احسان سامي، وهو من جماعته، على مكاتب شعبة المخابرات في مقر قيادة الجيش شاهراً مدفعاً رشاشاً بيده وبحالة معهورة جداً، وبحث فيها عن أشخاص لم يجدهم، وكان ينوي شراً بهم، فلم يجد سوى المقدم توفيق الأسود، الذي صدمه هذا المشهد الرهيب صدمة عنيفة وهرب من جرائها هائماً على وجهه، وبعد طول تفتيش عنه، عُثر عليه في دير الزور وهو بحالة عصبية غير طبيعية.

كنت ما زلت في وظيفتي بديوان وزارة الدفاع عندما دخل عليّ رئيس شعبة المخابرات المنقول أو الساقط بالانتخاب العميد ممدوح جابر، الذي أصبح وزيراً فيما بعد في وزارة أمين الحافظ الثانية ومن ثم في وزارة يوسف زعين الأولى، وبعد أداء التحية لي واستقباله، عاد إلى باب غرفتي وقفله من الداخل وقال لي: «جئتك بعد نقلني من شعبة المخابرات لأضع أمانة في عنقك وأخبرك بالأوضاع التي استجدت وهي أن الشيوعيين من ضباط الجيش ظهر تكتلهم من جديد، وعادوا إلى السيطرة على الأمور في القيادة وهم اللواء... والعملاء... و... و... والعقيد... فوجدت من أولى واجباتي وأنا أغادر مقر وظيفتي السابقة أن أضعلك بهذه الصورة لتكون على بينة من الأمور المستجدة، علك تستطيع مع آخرين من إحباط أعمالهم والوقوف في وجههم لكي لا يستفحل أمرهم وشورهم. وقد أهدت رأيه بالنسبة لبعضهم واستغربته في الآخرين، فأكد لي بما لديه من معلومات وثبوتات لا يرقى شك إليها حسب تعبيره، فوعده خيراً وأن لا نباعد عن بعضنا.

تكليفي بقيادة قوى الأمن الداخلي:

بعد يوم واحد من الانتخابات العسكرية «المهزلة» وتوزيع المناصب الشاغرة بين الحاضرين مما أحقن الفاتنين فضلاً عن بعض الموجودين، كثرت الطلبات وإعطاء الوعود بالمغريات أقلها مركز ملحق عسكري في العواصم البارزة، وتواترت أخبار البلد وما يجري فيها من تخطيط وترتيب للإخلال بالأمن على كل الأصعدة.

استدعاني اللواء نامق هاتفيّاً إلى مكتبه، فور وصولي إلى مكنتي، وقال لي: «سيطلبك اللواء زهر الدين لتكليفك بقيادة قوى الأمن الداخلي في سورية، وقد وقع الاختيار عليك، بعد طول بحث للحالة الأمنية المتردية، بترشيح وإصرار مني فلا تعارض ولا ترفض».

قلت: «وما علاقتي وشأني بها» قال: «المصلحة العامة تقضي هذا التعيين لأن حالة الأمن في سورية تهمسة ومضطربة جداً ونخشى تفاقمها والأخبار مزعجة جداً، وليس في البلاد حكومة».

ثم امتدحني عبارات مشجعة لا أستحقها، وأرى من السخف ترادها وتسجيلها بقلمى أيضاً، ومع ذلك حاولت التملص لأنني لا أريدها وغير قادر على النهوض بها، ولم يسبق لي العمل في مثيلاتها، وأنا غريب عنها تمام الغربة، واعتيرتها فحاً لي.

كرر أقواله على مسمعي «بأن الأمر خطير ولا نقبل منك اعتذاراً وإني أعدك بأن لا يطول بقاءك فيها بعيداً عن جيشك وعنا».

وحقيقة أمري، بأنه خطر على بالي بأنهم يريدون إقصائي أيضاً عن الجيش لغاية في

للنفوس، كما كنت أعشى الفضل لأن الفكرة الراسخة عند أكثر ضباط الجيش، وأنا منهم، لم تكن في مصلحة بعض ضباط منسوبي الدرك والشرطة والأمن العام وهذه القيادة.

ثم طلبني اللواء زهر الدين وكرر أقوال اللواء نامق جميعها تقريباً مع مبالغة بالمدح والإطراء وعجم أقواله: «هأننا نعهد فلك القدرة على القيام بالمسؤوليات الكبيرة وأن الواجب يقضي ملك الإكتمال لا الإحجام وبصورة خاصة بهذا الظرف بالذات».

إنصعت للطلب وأنا على مضض وتوكلت على الله لأنني لا أملك الرفض في النهاية وأنا عسكري قبل كل شيء وموظف في دولة، والوظيفة فيها ملك للأمة والضرورة لها أحكامها.

بعض الذكريات في قوى الأمن الداخلي

استلمت قيادة قوى الأمن الداخلي في سورية، أميناً عاماً لوزارة الداخلية لشؤون الشرطة والأمن في ٦٢/٤/٥، منتدباً من وزارة الدفاع، وكانت وزارة الداخلية من أخطر الوزارات، ولم يكن وزير موجوداً على رأسها، بظروف أمنية مضطربة منذ فجر ٢٨ آذار ١٩٦٢، لم تعرف الأيام الماضية مثيلاً لها وكان:

- رئيس الجمهورية الدكتور ناظم القدسي قيد الاعتقال في سجن المستشفى العسكري بالمزة.

- رئيس السلطة التشريعية الدكتور مأمون الكزبري وبعض أركانها سجناء في سجن المزة العسكري.

- رئيس الوزراء الدكتور معروف الدواليبي وكثير من وزرائه سجناء في سجن المزة العسكري.

- رؤساء الوزارات السابقين لطفي الحفار وعالم المظم وصبري المسلي سجناء في سجن المزة العسكري.

- رئيس حزب الشعب رشدي كيخيا وكثير من الوزراء السابقين والنواب وبعض الفعاليات الاقتصادية سجناء في السجن العسكري أيضاً.

- المعصيات المملوكة في المناطق العسكرية الهامة على قدم وساق.

- الضباط الذين قاموا بالإنفصال في ٢٨/أيلول/١٩٦١ والذين قاموا بهذه الاعتقالات في ٢٨/آذار/١٩٦٢ أضحوا بين مبعد خارج البلاد، وبين سجين غدرًا، وبين متهم مرمون لنقائصه أو لضالة فعاليته.

- قيادة عسكرية في القمة غير مسيطرة وغير موحدة الأركان، ورأسها عند الاقتضاء ليس لها من الأمر شيء وليس على وفاق.

هذه صورة سريعة وإن كانت فظيعة، لحال الجمهورية العربية السورية آنئذ، وأوضاعها الحكومية والسياسية والعسكرية والأمنية، بسبب أعمال من تنطحو لإنقاذها من ظلماتها الناصرة ومن ثم الانفصالية.

في تلك الأيام كان أمين عام الوزارة هو الوزير الاخصائي الفعّال والدائم، كما يقولون، والوزير السياسي، غالباً ما يكون غير فني، لأنه رأس طارئ لحين، بقدمه وذهابه لا يتغير شيء جوهرى، على الغالب، على الصعيدين الفني والعمل، وليس لقراراته ومشاريع مراسيمه أن ترى النور أو تحظى بتصديق السلطات المختصة وبخاصة من ديوان المحاسبة بدون تأشيرها من أمين عام الوزارة أو بتبديلها بعبارة «على مسؤولية الوزير السياسية» وهذه إشارة على أن الأمين العام غير موافق عليها، وكثيراً ما كانت تنتشر في مثل هذه الحال.

توجيهاتي إلى قادة رجال الأمن:

يوم التحاقى بعملى الجديد، جاء المدراء الماتون وضباطهم للترحيب بقدمي واستلامي قيادتهم، وكان أولهم مدير التفتيش العام في قوى الأمن الداخلي اللواء زيد الأطرش وضباطه، فشكرتهم على جميل عواطفهم وطلبت إلى رئيسهم البقاء عندي، بعد وداعي لضباطه، وكذلك كان الحال مع مدير السجون العام العميد أحمد بيلوني وضباطه، ومع مدير الشرطة العام العميد عز الدين كرماني وضباطه، ومع مدير الأمن العام العميد برهان بولص وضباطه، ومع مدير شرطة ريف دمشق العميد بهاء الدين الداغستاني وضباطه، ومدير شرطة ريف دمشق العميد فيصل شيشكلي وضباطه، ومدير هيئة الإمداد والتأمين العميد محمد معراوي وضباطه، ومدير المكافحة العميد عبد الله جبريني وضباطه، ومدير الأمن الجنائي المقدم بهاء الخجة وضباطه، ومدير الدائرة السياسية الرائد منيب الرفاعي وضباطه.

إنفردت بالجمع من كبار المسؤولين في قوى الأمن الداخلي الموجودين بدمشق بعد صرف ضباطهم وقلت لهم: قدمت إلى هذه القيادة تكليفاً لا تشريفاً، دون رغبة أو سعي مني، وقد وقع الاختيار عليّ لها بسبب الظروف الأمنية المتردية والحالة الاستثنائية التي تعرفون، وإني عازم على النهوض بأعبائها، كما نهضت بغيرها حسب تفكيري واعتقادي.

أنتم أجنحتي وأعواني في خدمة وطننا ومواطنينا، فمن آنست منه التعاون، كان له الشكر والتأييد والدعم، ومن اعتاد الانحراف أو العرقلة أو الإهمال فليجرب حظه التمس بوجودي.

لا حزية ولا إقليمية ولا طائفية عند القيام بأداء واجب الوظيفة العامة، لأنها ملك الأمة دون تحيز، فإذا انحرفت درجة واحدة، فلکم أن تنحرفوا مئة وثمانين درجة.

إني اعتدت على محاسبة نفسي والمرووسين بدون تردد، فالممنوع عليكم، ممنوع عليّ من قبلکم، والمسموح به لي، مسموح به لکم من قبلي وهذا من حقکم عندل.

بعضكم أعرفه ويعرفني من قبل، والآخرون هذا أول لقاء بيننا، باب مكتبي مفتوح أمامكم دون عائق في سبيل خدمة الوظيفة العامة، لن تلاقوا مني سوى العون والتأييد في كل عمل سليم، وللمعيد بيلوني درجة مميزة عندي، (وقد أنجزت ما وعدت. وكان البيلوني قد أوجس خيفة من استلامي هذه القيادة، لسبق حصول حادث ذي شأن كبير بيننا، عندما كنت قائداً عسكرياً للمنطقة الوسطى وكان هو مديراً للأمن العام أيام الوحدة، وقد أعطيته وقتها درساً لم يتعلمه من قبل، وقد علم به مني العقيد بهاء الداغستاني مدير شرطة دمشق، وأنهاء وزير الداخلية وقتها عبد الحميد السراج لمصلحتي، عندما قنع بها). سارت أمور الوظيفة بيني وبين جميع المرؤوسين بشكل طيب ومُرضٍ، فوجدت منهم كل تعاون ووجدوا مني الترجية والمساندة في كل طريق مستقيم.

حقوق رجال قوى الأمن:

أجهدت نفسي ووقفت في وجه كثيرين من أجل إيصالهم إلى جميع حقوقهم التي قنعت بها، وإن لم يكن، فألى جلّها، كما أنني جابهت بحزم كل من حاول التجاوز عليهم، وقد حصل، وكانت دروساً لم يسبق لها مثيل، ولم أتهاون في ضبط تصرفاتهم وحسن اداء واجباتهم، إذا لزم.

وقد حققت لهم أشياء طيبة، أسعدتني، ولم يطل بي الزمان لتحقيق غيرها وكانت في برامجي، حزنّت وما زلت بسبب عدم تحقيقها وإنجازها.

كان عامٌ عسل غير مغشوش، رغم مشاقه وأتباعه، كما كان قصيراً على طموحاتي، وانتهى بالتفريق بيننا بفعلٍ من الغادرين.

كسوت ضباط الصف والأفراد كسوة الضباط بعد أن كانت كسوتهم غير لائقة بنظري وحافظت على مظهرهم بتقديسات شتى وبرقابة وترشيد دائم، لأنهم صورة الدولة وموظفيها أمام المواطنين والزائرين على حد سواء، لقناعتي بتأثير اللباس إيجابياً على المعنويات والتصرفات، عندما يكون لائقاً ونظيفاً وهو مرآة عاكسة لنفس مرتديه.

حرصت على جودة ونظافة أماكن وجودهم المشتركة في المبيت والعمل، دون تساهل أو إهمال وبتفتيش دوري ومفاجيء ورقابة صحية مستمرة.

استصدرت القانون رقم ٧ تاريخ ٢١/٥/٦٢ بجواز إلحاق بعض المكلفين بخدمة العلم من حملة الشهادة الابتدائية، لأداء خدمتهم الإلزامية في قوى الأمن الداخلي، عوضاً عن الجيش، وكان للمرحوم العميد أكرم خطيب يد بهضاء في ذلك، لتخفيف أعباء الخدمة عن رجال الأمن، لأنهم كانوا مرهقين في أداؤها، لقلة عددهم بالنسبة للحاجة،

ولعلم وجود أموال كافية في ميزانية قوى الأمن لزيادة عددهم تطوياً.

وحدث التعويض العائلي لضباط الصف والأفراد وأصبح مساوياً للتعويض العائلي للضباط في قوى الأمن الداخلي دون تفریق، وذلك بالمرسوم التشريعي رقم ٣٥ تاريخ ٦٢/٦/١٨. وقبل أن يشمل باقي موظفي الدولة عسكريين ومدنيين بأربعة أشهر.

كان ضباط الصف والشرطي الفرد يتناولان نصف ما كان يتناوله الضابط عن كل فرد من أفراد أسرته، وفي هذا إجحاف ما بعده إجحاف، وظلم اجتماعي لصغار الموظفين من كبارهم.

ثم أصدرت الحكومة السورية القانون رقم ١٠ تاريخ ٦٢/١٠/١٨ في عهد الرئيس خالد المظم بتوحيد التعويض العائلي لسائر موظفي الدولة لا فرق بين صغيرهم وكبيرهم، أسوة بمنسوبي قوى الأمن الداخلي.

زدت رواتب جميع الحراس الليليين وأفراد الشرطة والأمن العام وضباط الصف جميعاً زيادة تسعد حياتهم وترفع عنهم سيف العوز، وذلك بالمرسوم التشريعي رقم ٦٢ تاريخ ٦٢/٧/١٠.

كان التعويض العائلي عن كل فرد من أفراد العائلة، سبع ليرات لصغار الموظفين وأربع عشرة لكبارهم، على ما أذكر.

كما أذكر بأن زيادة الرواتب لضباط الصف والأفراد كانت بين ثلاثين ليرة وخمس وسبعين لكل شخص شهرياً حسب قدمه ورتبته، لكي لا تتراكب هذه الرواتب ويصبح الأصغر رتبة والأقل قدماً أكثر رتبة.

وكان على ما أذكر أيضاً، بأن سعر كيلو غرام من لحم الغنم بليرتين ونصف الليرة، وكيلو السمن العربي غير المفضوش، والذي يندر وجوده في هذا الزمان، بخمس ليرات سورية إلا قليلاً. وأجرة دار السكن في الأحياء والشوارع المعقولة بين خمسمائة وألف وخمسمائة ليرة سورية سنوياً و.....

أنيت بهذه الشواهد لأشير إلى القيمة الشرائية لليرة السورية وقتئذ، لنذكر ولنلمس مقدار هذه الزيادات وما أدخلت على أصحابها من سعادة ورفع مستوى من الناحية المادية.

حصلت على توائيع الوزراء على بعض مشاريع هذه المراسيم باليد بعد تأييد وموافقة من أكثرهم ومعارضة من آخرين الذين وضعتهم أمام الأمر الواقع، وعندما رجوت رئيس الجمهورية بالإسراع بالتوقيع قال لي إنه عمل عظيم، لقد مضى علينا سنوات ونحن في المعارضة وفي الحكم ولم يخطر على بالنا وتفكيرنا ما أنت أقدمت عليه من حيث توحيد

التعويض المائلي للجميع بدون تفریق. لقد أحسنت إليهم مادياً وأحسنت إلينا عملاً سيذكر لنا جميعاً.

تحسين وسائل الخدمة في قوى الأمن:

افتتحت في القابون كلية خاصة لتخريج ضباط الأمن، بعد أن جرى إغلاقها زمن الوحدة، وتوحيدها مع الكلية العسكرية في حمص في بدء الانفصال.

على أثر قيام طلاب ضباط الأمن في كلية حمص بإضراب، وكان مديرها العميد عدنان دقر، نقلتهم إلى القابون وأخضعهم إلى دورة مكثفة وشديدة وخرجتهم منها بعد أن أصبحوا على مستوى جيد مسلياً وانضباطياً وثقافياً وكان الأول فيهم عند التخرج أحد وزراء الداخلية فيما بعد. كما كان منهم وزراء في وزارات أخرى.

ابتعثت عدداً من الضباط للدراسة والاطلاع في الخارج بأمركا وفرنسا، كما ألحقت عدداً جيداً من ضباط الصف الأكفء بكلية الشرطة وتخرجوا منها ضباطاً، فتحققت بذلك أحلامهم وأفادوا الخدمة العانة وأغنوها بخبراتهم بعد أن كان هذا الإلحاق يتعرض له الصحاب والعواتق والمساومات.

استصدرت قانوناً شمول ضباط الأمن بكافة القوانين والأنظمة التي صدرت والتي تستصدر لصالح ضباط الجيش تحسباً لأوضاعهم سواء بسواء، لأن هؤلاء كانوا أكثر عناية من الدولة من أولئك (ولم أعثر على هذا القانون فيما بعد).

وسعت وعززت الخدمات الطبية لتحسين أداؤها لجميع منسوبي قوى الأمن وعائلاتهم وكذلك صرف الأدوية وإجراء التحاليل المخبرية والجراثومية على اختلافها بالمجان أي على حساب الدولة.

اتفقت مع قيادة الجيش وخدماتها الطبية على قبول بعض مرضى رجال الأمن وعائلاتهم في مشافئها وخاصة دار التوليد وكان للواء زهر الدين تأييد ومساعدة في ذلك.

عززت وسائل ومخابر الكشف عن الجريمة لتحاكمي بل لتسبق تطورها في مجتمعنا.

نظمت المرور في أمهات المدن السورية وعينت مديراً عاماً لها يتصف بالكفاءة والنشاط، «المقدم بشير شاهين»، وأعطيته صلاحية انتقاء الشرطة الصالحين ثقافياً واجتماعياً ومظهراً من جميع المحافظات لإلحاقهم بمديرته.

استقدمت خبير مرور من إيطاليا بواسطة سفيرها بدمشق، نظم المرور وحسن أداءه ونظامه.

حسنت أوضاع السجون والمساكين، والأحداث بخاصة، لتكون السجون دار إصلاح وتهذيب لا دار انتقام وتمذيب، وأسّرت في إنجاز سجن عدده المركزي وتوسيعه ليكون البديل لسجن القلعة لإنقاذ السجناء من سجن بني في القرون الماضية.

دعمت برامج محو الأمية في السجون وكذلك ورشات التعليم المهني ليفيد منها السجناء عند خروجهم من السجن بعد انتهاء محكوميتهم. وعينت موجهين اجتماعيين ودينين لإلقاء الدروس والعبر لرفع الروح المعنوية وترشيد الخطوات.

وضعت برنامجاً كاملاً لتحديث أسلحة قوى الأمن ووسائل الانتقال والاتصالات الملكية واللاسلكية، وإنشاء لواء مصفحات مع ناقلات شرطة مصفحة تتمركز قيادته في دمشق وكتيبة منه في حمص وأخرى في حلب لتعزيز القدرات الذاتية في قمع الفوضى والإخلال بالأمن في جميع أنحاء الإقليم، مهما كان شأنها وحجمها، للاستغناء عن احتمال طلب مساعدات الجيش وتدخله في جميع الأحوال وفي كل ما يتعلق بالمحافظة على أمن البلاد داخلياً. ولتصبح وحدات قوى الأمن العائدة لوزارة الداخلية قادرة على القيام بواجباتها وأداء مهامها في الخطوط الخلفية، مما هو متعارف عليه عند حدوث حرب مع العدو.

سعت بكل ما أوتيت للاتفاق مع القوى الجوية على تأمين ووضع طائرة طوّافة (هيلوكوبتر) تستجيب لطلبي مباشرة عندما تدعو الحاجة إلى استخدامها لنقل مصابين مخطرين في حوادث المرور على الطرقات الدولية، الذين لا تسمح إصابتهم بالانتظار، أو بنقلهم بواسطة أخرى، وذلك لإنقاذ حياتهم قبل فوات الأوان.

والذي دعاني إلى التفكير والتقدم بهذا الطلب حادثة الطيران الفاجعة، لمئات الضحايا وأصدقائهم، التي سبقت إشارتي إليها، لإحدى طائرات السفرات المدنية، لشركة الطيران السورية، عندما كانت بإدارة سلاح الطيران وتحت إشرافه، عندما أمر الطيار المعاون لقائد هذا السلاح، خلافاً لكل قانون وأصول لعدم معرفته لحدوده في أوامره، ربان هذه الطائرة المتماثل المصري المدني، قبيل قيامه برحلته المأجورة المقررة أسبوعياً بين دمشق وحلب، بالتفتيش عن طائرة إنكليزية مفقودة تخص شركة بترول أجنبية، مما أدى إلى اصطدامها بقمة جبل مغطاة بالغيوم، عندما هبط ربانها عن طيرانه وبعيداً عن طريقه، لتنفيذ ما امر به، دون مراعاة للارتفاعات الجبلية التي كانت على خط مساره غير المرئي.

فوقعت الكارثة المنكرة لعشرة من المسافرين، ضحايا، وعشرة آخرين، جرحى، لو وصلت إليهم يد الإسعاف اللازم في الوقت المناسب، لخفضت من عدد القتلى ومن معاناة الجرحى.

من المؤسف أنه لم يحاسب أحد عليها ولما يُسأل مسبب من أجلها رغم المسؤولية الواضحة، وعندما جنحنا إلى إقامة الدعوى على كل مسبب ومتدخل استدعاني رئيس الأركان، العميد الشيشكلي رحمه الله، وهو من مدينة أحدهم، وقال لي: «هل هذا الذي حصل كان مقصوداً؟ قلت لا، قال: «إذن هذه إرادة الله ولا مرد لقضائه ولو أن الادعاء يبعد لنا الضحايا لشجعتكم عليه وكان على جانب كبير من الإيمان والإنسانية في هذا الموقف... لذا طويلاً الموضوع رغم أنه ما زال عالقاً في جيبنا وجرحه يتزف في نفس والدته.

لقد ظهر فيما بعد بأن هذه الحادثة الفظيعة، التي يُمَثِّث أطفالاً وأُثكلت أمهات وأحزنت كل صاحب ضمير ووجدان على جميع ضحاياها الأبرياء، لا تستحق من صاحبها ومسببها أكثر من ثلاثة سطور خالية من شعور بالذنب أو من بارقة إنسانية عندما تعرض لها، وهو فرح فرحة غير كاملة، في الصفحة رقم ١٢٧ من مذكراته «عسكرياً ودبلوماسياً» بقوله: «سقوط طائرة داكوتا... لم تكتمل فرحتنا بولادة ابنتنا غيداء في ٢٢/٥٢ والتي لم يكن بينها وبين أخيها سمير (توفي فيما بعد بحادث اصطدام سيارة حكومية، موضوعة تحت تصرف والده للأعمال الرسمية، حين كان يقودها.... رحمه الله وكان يعون والديه) سوى أحد عشر شهراً فقد فوجئنا بحادث طائرة الركاب المدنية طراز داكوتا التي سقطت قرب النبك وكان يقودها الطيار المصري محمود دغيم، وقد ذهب ضحيتها عشرة ركاب والطيار المساعد عمر عبارة، الذي حزنت عليه حزناً شديداً (عليه فقط)، فبالإضافة إلى أنه كان طياراً جيداً فهو على خلق عظيم». ولم يذكر أسماء باقي الشهداء الذين ذكرت بعض أسمائهم وأسماء الجرحى الذين كان منهم زهير الصلح، ونوري كبه وار، وعوني خنشت.. وآخرون.

وحيث إن هؤلاء الضحايا كانوا مؤثمين بموجب جزء من ثمن بطاقة ركوبهم عند شركة لويبرز الانكليزية للتأمين، فقد وقف ممثلها في سورية المحامي الفلسطيني هنري كتن، بكل صلافة محاولاً اعفاء شركته من التزاماتها المادية تجاه الضحايا وعائلاتهم، بحجة أن الطائرة لم تكن تقوم بعملها الذي جرى التأمين من أجله، وقد خرجت عن مسارها للتفتيش عن طائرة مفقودة، بسانده في ذلك أحد الضباط المعنيين ومكتب محاماة شهير، ولما وصل علم ذلك إلى رئيس الأركان العميد شيشكلي استدعى هذا الممثل وهدده بإلغاء عقود شركته وعقود الشركات المتعاونة معها في كل سورية إن لم تدفع الحقوق لأصحابها. ورضخت هذه الشركة أمام هذا التهديد.

عززت علاقاتي واتصالاتي مع كثير من أصحاب النشاطات الاجتماعية والنقابية والسياسية والحزبية والصحافية وأحسنّت الصّلات معهم، وأديت لهم خدمات محقّة،

للتعويض بأعباء وظيفتي الجديدة لقناعتي بأن تعزيز الأمن والاستقرار في البلاد يكون بقناعة الناس بسلامة الأوضاع ونقمتهم بالمسؤولين لا بالبطش والإرهاب، ولأن الإخلال بالأمن لا تعالجه تكنولوجيا القمع بقدر ما تعالجه سرعة المعرفة والتدخل في الوقت المناسب بدون تأخير، للحد من الاستفحال والتدهور، ومعرفة الأسباب ومعالجتها بأسلوب عقلاني حيادي لا يشوبه الضعف والتراخي والانحياز.

وكان كثيرون ممن يغارون على وطنهم ويحافظون على كيانه وقانونه بحكامه هم الأهوان الشرفاء لنا في ترشيد الخطوات ولفت الانتباه إلى كل عيب وتآمر، أما الذين في قلوبهم مرض وفي تفكيرهم التواء، فكانوا بمعيدني عنا كما كنا قادرين على الحد من شروهم بالوسائل الفاعلة والطرق القانونية المجدية، لأن التساهل في أمور الوطن والتفاضي عن المهدمين والمخربين هما من أكبر الجرائم ومشاركة فيها من بعض المسؤولين.

كما كانت قناعتي وما زالت بأن الحكام الشرفاء يجب أن يكونوا الخدام الأمناء للشعب ومصلحته، لا الشعب هو الخادم الذليل لحكامه.

لقد فُسرَت هذه الآراء والتحسينات والدراسات والاقتراحات تفسيراً بعيداً جداً عن دوافعها وحقيقتها، من قبل أصحاب العقول المحدودة في الجيش وخارجيه، واتهموني بأنني عازم على إنشاء قوى خاصة في وزارة الداخلية، لتحقيق أغراض خاصة غير معلنة، للحد من فاعلية الجيش عندما يعزم ويقدم على التدخل في الأوضاع الداخلية السياسية.

وحسبي الآن أن أف أف عند هذا الحد وقد رحل عن هذه الدنيا الفانية كثيرون وبقي آخرون يلحقون الجراح ويتحدثون عن أعمالهم وأعمال غيرهم حسنة كانت أم سيئة لتأخذ منها الأجيال المقبلة دروساً وعبراً، وكيف أن الخلافات القائمة على التحاسد والتباغض هي أسلحة فظاكة أكثر من أسلحة العدو التي يشهرها في وجوهنا، وكل ما أرجوه من كل ما تقدم وتأخر، أن نلص الجراحات في صفوفنا لتجنب تكرارها والمزيد منها.

الإفراج عن رئيس الجمهورية وتشكيل وزارة العظيمة:

بعد فشل إعادة الوحدة بانقلاب ٦٢/٣/٢٨ على أيدي الذين فصلوها، رغم التخطيط الطويل والدقيق لهذه إعادة بالاتفاق مع القاهرة وسيدها.

وبعد فشل إعادتها على أيدي الناصريين الذين قاموا، في الوقت نفسه بعصيان في حلب، وأرسلوا ندائاتهم العلنية بالإذاعة، بطلب المدد والعون من سفارة الجمهورية العربية المتحدة في بيروت، دون فائدة أو مستجيب رغم أنها كانت وراء الوعود والتخطيط،

نشطت السفارات الأجنبية ورجالها وخاصة الأميركية والسوفياتية نشاطاً ملحوظاً لم نعهده في السابق، وكذلك السياسيون السوريون غير المسجونين، باتجاه إعادة الأوضاع السابقة وبضرورة الإفراج عن رئيس الجمهورية، كما قام الأستاذ رشاد برمدا، وزير الدفاع في حكومة الدكتور دواليبي، بدور توفيق بين السياسيين وبين بعض الضباط وفي مقدمتهم الألوية زهر الدين ونامق كمال ووديع مقعري، وجنح الجميع إلى عودة الدكتور قدسي إلى الرئاسة الذي اشترط:

١- استقالة النواب.

٢- ممارسته بصورة مؤقتة ولفترة محدودة مع مجلس وزراء جديد، السلطتين التشريعية والتنفيذية لحين إجراء انتخابات نيابية جديدة.

٣- إخلاء سبيل جميع المعتقلين السياسيين الموقوفين بدون حق أو مبرر.

اتفقت آراء القدسي والهوراني والبيطار والعظمة دون اتفاق بينهم، على حل المجلس النيابي، وقد قام رشاد برمدا بجهد للحصول على توقيعات النواب لاستقالتهم، دون نجاح، وكان أصلب النواب في وجهه الأستاذ ليون زمريا، نائب حلب.

كان الدكتور القدسي يسعى لحل المجلس تخلصاً منه ومن ذيله، والهوراني لكثرة مناوئيه فيه، والبيطار والعظمة لفشلهما في أن يكونا في عداد نوابه.

تقييداً للشرط الثاني الذي اشترطه رئيس الجمهورية، أصّر الهوراني والبيطار وبرمدا وآخرون من السياسيين وقسم من الضباط على أن يتعهد الرئيس بعدم العودة إلى الوراة بقانوني الإصلاح الزراعي والتأميم، وإلغاء ما اتخذته النواب من تعديلات عليهما، وقد أصّر البيطار أيضاً وأوحى بنص كتاب، ووقعه القدسي وزهر الدين بامضائيهما، بحكم صفتيهما الرسمية لأنه كان مطلباً مدنياً وعسكرياً تقديمياً.

صوّر اللواء زهر الدين أربع مواد فقط من هذا التعهد بالزئكوغراف في الصفحة ٢٤٤ من مذكراته ولم يصور باقي مواده، ونشرها كلها طباعة، ليعمل بها تحريفاً وانتحل الفضل لشخصه بمفرده وهذا غير صحيح أبداً ونحن على اطلاع بالحقيقة.

ذهب وفد محدود إلى سجن المستشفى العسكري بالمزة، حيث كان القدسي محجوز الحرية، ورافقناه مساء الجمعة ١٣/٤/٦٢ إلى قصر الضيافة، ثم ألقى بياناً بالإذاعة والتلفاز ضمنه تمسكه بالوحدة العربية المدروسة، الخالية من أخطاء الماضي وشوائبه، مع جميع البلاد العربية المتحررة، وخاصة مصر. كما ألقى الدكتور عظمة بياناً مماثلاً بعد تشكيل وزارته.

تشكيل وزارة العظيمة:

وبحلول ثلاثة أيام أجرى رئيس الجمهورية مشاوراته لتشكيل وزارة انتقالية كلف بها الدكتور بشير العظيمة الذي شكلها على النحو التالي:

للرئاسة.	الدكتور بشير العظيمة
نائباً للرئيس ووزيراً للتربية والزراعة.	الأستاذ رشاد برمدا
وزيراً للشؤون البلدية والقروية والتموين.	الأستاذ رياض ميناوي
وزيراً للمواصلات والتخطيط	المهندس صبحي كحالة
وزيراً للداخلية.	الأستاذ عبد الحليم قدور
وزيراً للاشغال العامة.	المهندس روبر الياس
وزيراً للإصلاح الزراعي والعمل والشؤون الاجتماعية.	الأستاذ أحمد عبد الكريم
وزيراً للخارجية	الأستاذ عدنان الأزهرى
وزيراً للعدلية	الأستاذ رشيد حميدان
وزيراً للمالية	الأستاذ جورج خوري
وزيراً للاقتصاد	الأستاذ نهاد سباعي
وزيراً للصحة والإسكان العام	الأستاذ إحسان رفاعي
وزيراً للثقافة والإرشاد	الدكتور عبد السلام المجبلي
وزيراً للإعلام	الدكتور عبد الله عبد الدائم
مكلفاً بتسيير أمور وزارة الدفاع	اللواء عبد الكريم زهر الدين

ثم عدلت هذه الوزارة بخروج السادة، عبد الحليم قدور وعدنان الأزهرى ونهاد السباعي وعبدالله عبد الدائم منها.

وأضيف إليها في ٢٠ / حزيران / ١٩٦٢ السادة جمال الفرا للخارجية وعزيز عبد الكريم للداخلية وعمر شخاشيرو للثقافة والإرشاد وعبد الوهاب العقاد للزراعة والتموين ورفعت زريق للشؤون الاجتماعية والعمل.

كما أصبح الدكتور عبد السلام المجبلي وزيراً للإعلام وجورج خوري وزيراً للاقتصاد إلى جانب وزارة المالية.

وقع الاختيار على الدكتور بشير العظمة في تشكيل هذه الوزارة للمرة الأولى في حياته لكونه لم يكن معتقلاً يوم تشكيلها ويتنسب من السياسيين الطليقيين وهو يساري الاتجاه ومن أصدقاء أنصار السلام، وكان وزيراً مركزياً فنياً للصحة، للمرة الأولى أيضاً في عهد الوحدة، مقبولاً ومرضياً عليه من الرئيس عبد الناصر، البعج الأكبر أيام الانفصال، ولأنه لا يتقن الألعاب السياسية، بعيداً عن أساليبهم وهو ليس عضواً في ناديبهم، ترشح للانتخابات النيابية عن مدينة دمشق زمن الانفصال ولم ينجح، كان نقياً لأطباء سورية في عهد الوحدة، لئن العربية لطيف المعشر مهذباً يحب المال حباً جماً مبالاً للتهكم ببعض أحاديثه ورواياته، دخل الوزارة من باب وخرج منها من باب آخر، دون أن يعي ما بينهما.

قبل صدور مذكراته بمدة طويلة تلاقينا مصادفة، واتفقنا على أن أقوم بزيارته في داره بحي القصور بدمشق، وقد قمت بما وعدت، وكانت بالنسبة لي زيارة لطيفة تخللتها أحاديث حلوة وذكريات من الماضي، حضرها أحد أبنائه الكرام، وبعد مدة تلتطف برد الزيارة وسألني عن الذي كان وراء تكليفه بالوزارة، فأجبتُه بأن الظروف السائدة هي التي كانت وراء ذلك التكليف وقد ذكرتها له على النحو الذي تقدم ذكره، فجاء بمذكراته بأن مؤتمر حمص هو الذي انتقاه لها، والحقيقة كما قلت أن مؤتمر حمص لم يستنسب شخصاً معيماً بالذات لتشكيل وزارة تخلف وزارة الدكتور دواليبي المستقبلية.

عاشت البلاد بدون حكومة شرعية من ٦٢/٣/٢٨ لغاية تشكيل وزارة العظمة بتاريخ ٦٢/٤/١٦ بالمرسوم رقم ٦٨٠، وكانت الأكثرية الساحقة من السياسيين الفاعلين ما زالوا خلف القضبان الحديدية ما عدا خالد العظم الذي أفرج عنه لمرضه الشديد في ١٠/٤/٦٢، وقد غادر البلاد وقتها إلى لبنان بترخيص استثنائي مني، حيث دخل مستشفى الدكتور خالد للمعالجة الملحة.

ثم جرى الإفراج عن الباقيين تدريجياً، أما الذين طال التحفظ عليهم أكثر من غيرهم، فهم الدكتور معروف الدواليبي والدكتور مأمون الكزبري والنائب عبد الكريم دباح الدندشي.

انقلاب في موقف فريد زين الدين:

ومن أغرب المواقف في تلك الآونة، موقف الدكتور فريد زين الدين، الذي كان قبل ٦٢/٣/٢٨ يجتمع مع الضباط، النحلوي والدهمان والهندي وزهر الدين ونامق وآخرين، ليحضهم ويشجعهم على الإطاحة بالعهد والقيام بانقلاب يعيد الوحدة السورية المصرية، وذلك باعتقال رجال الدولة ومسؤوليها السياسيين بدءاً من رئيس الجمهورية ورئيس

المجلس النهائي ورئيس الوزراء، وبالتالي تشكيل حكومة عسكرية مؤقتة برئاسة ابن جلدته زهر الدين، أو أحد غيره منهم، والسفر إلى القاهرة، لتقديم سورية من جديد إلى الرئيس عبد الناصر، وبين موقفه الجديد بعد القيام بالإعتقالات، وعصيان المناطق العسكرية، وانعقاد مؤتمر حمص، وتسفير الذين نفذوها وكانوا من أسبايها، وبعد قلب ظهر المجن من القاهرة للذين كانوا على اتفاق معها بإعادة الوحدة، وطلبوا مساعدة قواتها المسلحة، على المكشوف، من إذاعة حلب لتعزيز صمودهم في وجه من تبقى من مناوئهم، وبعد زيارة له إلى بيروت والعودة منها، إذ أخذ يكثر من زيارته إلى اللواء زهر الدين، وهو ذو تأثير عليه، وإلى الضباط الباكين والناقدين وأصبح مع المنادين بإعادة الشرعية إلى الجمهورية العربية السورية، بالإفراج عن رئيسها الدكتور القدسي، وإعادته إلى سدة رئاستها، وكان هذا منه موقفاً غريباً عجباً جديداً لاختلافه بوضوح عن مواقفه السابقة، كما كان هنا ما ينادي به بعض الدبلوماسيين من الأجانب المعتمدين في دمشق.

وكانت تاتني التقارير من الدائرة السياسية التابعة لقوى الأمن ومن غيرها فكنت استغرب هذا التبدل الفجائي في المواقف، فبعد أن كانت كلها تهدف إلى إعادة الوحدة فوراً، أصبحت تنادي بالبقاء على الانفصال والحفاظ على شرعيته ومن ثم السعي لوحدة متأينة مدروسة خالية من الشوائب حسب التعابير الجديدة المطبّاة.

وكان فريد زهن الدين يأتي لعندي برفقة والد زوجته جواد العظيم الذي كنت أعرفه سابقاً، ليحصل مني على إذن خاص للسفر إلى لبنان، وكانت الحدود مغلقة، ليعود بعد ساعات لا تزيد على أربع وعشرين ساعة، وقد تكرر هذا أكثر من مرة، مما لفت نظري دون أن أكتشف، يقيناً، ما وراء هذه السفرات القصيرة المتلاحقة إلا بعد حين.

والذي أدركته فيما بعد بأنه كان يذهب للتشاور وتلقي التعليمات من جهات، ونقلها إلى أشخاص معينين في دمشق لإقناعهم بها وتبنيهم لها.

كلّف رئيس الجمهورية الدكتور قدسي الدكتور بشير العظمة بتشكيل وزارة في ظل مجلس ناهي مُنْهَبٌ ببلاغ عسكري، ولم يصدر مرسوم بحله. وكان رئيس الوزراء والوزراء يعتقدون بأن هذا التفهيم مؤقت وسيعود إلى ممارسة صلاحياته كما عاد رئيس الجمهورية، أو سيحل وفق الأعراف الدستورية.

لا العودة تمت ولا الحل حصل وبقي الحال على ما هو عليه معلقاً إلى أن أتى السيد خالد العظيم وحله بالاستناد إلى قرار مجلس الوزراء رقم ٧٠١ تاريخ ٦٢/٩/٢٣ وباصطدار المرسوم رقم ٢٧٣٢ تاريخ ٦٢/٩/٢٤ وذلك بعد أن اجتمع أعضاء هذا

المجلس في داره، وعدلوا بعض مواد الدستور، وأعطوه ثقة مسبقة بشخصه في تشكيل وزارة دستورية، ثم حلوا مجلسهم بأنفسهم، وهم أسياد أعمالهم وإجراءاتهم.

من مواقف اللواء عبد الكريم زهر الدين:

بعد يوم واحد من تشكيل وزارة العظيمة وفي ١٧/نيسان/١٩٦٢ أقام الجيش عرضاً عسكرياً في شارع الرئيس القوتلي، احتفالاً بذكرى جلاء الفرنسيين وقطعاتهم العسكرية عن القطر السوري، بإصرار من اللواء نامق كمال رئيس الأركان العامة.

تحرك الموكب الرسمي لرئيس الجمهورية من قصر الضيافة في شارع الجلاء تتقدمه الدراجات النارية للحرس الجمهوري فسيارتي بصفتي قائداً لقوى الأمن الداخلي، ومن ثم سيارة فخامة الرئيس القائد الأعلى للقوات المسلحة فباقي السيارات الرسمية ولدى وصولنا إلى ساحة العرض توقفت سيارتنا في المكان المعد وترجلنا منها ووقفنا خلف رئيس الجمهورية في الوقت الذي تقدم عليه اللواء زهر الدين (أنظر الصورة)، كما وقف جميع الوزراء والسفراء والرسميون والمدعوون الجالسون بالسرادق، إحتراماً وتحية للنشيد الوطني السوري ولرئيس البلاد الذي رد على تحيتهم فيما بعد برفع يديه شاكراً ومحياً، كما فعل سيادة اللواء الحركة ذاتها وهو سائر أمام الرئيس ملوحاً بيديه من أعلى رأسه، خلافاً للمراسم والأصول، كأن وقوف الجميع وتحيتهم كانا من أجله ولا يحق للدكتور القدسي أن ينفرد بهما، لأنه كان قبل أربعة أيام على التحديد محجوز الحرية في سجن المشفى العسكري بالمرّة الذي أخرجه منه الضابط زهر الدين، وإمكانية إعادته إليه أو إبقائه خارجه وفي القصر الجمهوري مرهون بإرادة هذا الضابط أو غيره، حسب الاعتقاد، تياً للغباء ولتلك الأيام ولما حصل فيها.

سبق هذا التصرف تصرف آخر عندما شيعنا شهيد معركة تل النيرب، البطل الملازم محمود دباس، وقد اشترك بهذا التشييع رئيس المجلس النيابي، وقتئذ الدكتور مأمون الكزبري، تكريماً للشهادة والشهيد، ولأن أفراد عائلته من مؤيديه وناخبيه، ولما تجاوزنا حي الحلبوني مبتعدين عن بيت الدباس الكرام، وعند وصولنا أمام محطة الحجاز، ونحن سائرون على الأرجل، باتجاه مشواه الأخير، وكان يسير في مقدمة المشيعين أهله وبينهم الدكتور، تقدم اللواء وأبعد الدكتور بحركة من يده، وسار في مكانه، لأن الشهيد شهيد، وهو الذي قاد معركة تل النيرب، عندما ترك فراشه في دمشق وذهب إليها مسرعاً في بدء اشتعالها، بسيارة «فولكس واغن» صغيرة، لمسافة تزيد على مئة وخمسين كيلو متراً، بنهاب رئيس الأركان العامة، وقائد الجبهة السورية الفلسطينية ورئيس أركانه وقائد القطاع

الجنوبي - قطاع للمعركة - فقد كان هو قائدها لوحده، كما كان يوسف العظمة في معركة ميسلون، لا فرق بينهما أبداً، حسب ما جاء في الصفحة ١٨١ من مذكراته، فكيف يجوز لأحد أن يتقدم عليه في هذا التشبيح؟ والحقيقة بأن الذي قاد هذه المعركة هو العميد رفعت خيري قائد الجبهة ورئيس أركانه العميد مصطفى الدواليبي، يشرف عليهما رئيس الأركان العامة اللواء نامق كمال المسؤول الأول عن سير العمليات الحربية.

قبل أيام من انتهاء عهد الانفصال في ٨/آذار/٦٣ وبمناسبة العيد، ذهبت كما تقضي المراسم، بمعية رئيس الجمهورية لأداء صلاة العيد، برفته في الجامع الأموي.

وكانت المراسم تقضي بوقوف رئيس البلاد للصلاة في السدة الرئيسة، وعن يساره عميد السلك الدبلوماسي المسلم المعتمد في دمشق، وعن يمينه رئيس الوزراء المسلم أيضاً، وكان يومها الأستاذ خالد العظم مريضاً وقد حضر نيابة عنه رئيس الوزراء بالوكالة، الأستاذ أسعد الكوراني، وعندما حاول هذا الأخير أن يقف في مكانه، أبعدته اللواء زهر الدين بيده وكشفه واحتل مكانه، على يمين الرئيس، الذي كنت خلفه تماماً، إبتعد رئيس الوزراء بالوكالة عن مكانه بكل أدب ليحتله هذا الضابط، عند البدء بأداء الصلاة وضع اللواء يده اليسرى على اليمنى خلافاً للأصول المعتادة، وبعد البدء بالصلاة وللتأكد من الصواب، التفت الفتاة خاطفة نحو يساره ويمينه، فانتبه إلى خطئه، وأصلحه، بوضع اليمنى على اليسرى بسرعة خاطفة.

في المساء عند عرض الصلاة بالتلفاز، في نشرة الأخبار، شاهدت كما شاهد الجمهور السوري هذه الحادثة، فكانت موضع استهجان واستغراب من هذه التصرفات، وقد اتصلت يومها بالمسؤول عن البث، ورجوته إجراء اللازم، لعدم تكرار هذا المشهد المستهجن.

وبعد يومين اجتمعت بمناسبة في نادي الشرق، بالقاضي الكبير الأستاذ عبد القادر الأسود أطال الله عمره، وأثناء الحديث قال لي: أطلبُ منه أن يلزم حدوده - (يعني اللواء) - فأجبت أنه ليس من الأفضل والأوفق أن يُطلب ذلك من رئيسه؟ أعني الأستاذ الكوراني أو الدكتور القديمي.

لقد مر على قيادة الجيش من قبل، اللواء عبد الله عطفة، فالعميد حسني الزعيم، فاللواء سامي الحناوي، فاللواء أنور بنود فالعميد أديب شيشكلي، فالعميد شوكت شقير، فاللواء توفيق نظام الدين، فالفرق عفيف البزري، فالفرق جمال فيصل ولم يُسجل على أحدهم مثل هذه التصرفات، إذا استثنينا بعض تصرفات حسني الزعيم المزاجية، أما مع رؤسائه فكان على جانب كبير من التهذيب ككل الآخرين قبل الانفصال.

مع بعض المرؤوسين:

كان البعض وخاصة من ضباط الجيش يتجاوز حدوده كثيراً مع ضباط الشرطة والدرك ورجالهما، وما أكثر الحوادث التي تذكروها، وكان النصر فيها دوماً للأولين والغرم على الآخرين.

مرة استأذن بالدخول إلى مكتبي المقدم بهاء الخجة مدير المباحث الجنائية، ولما نظرت إليه وجدته بحال لا تسر والماء على بزته، وخدوش دامية على وجهه، ولما سألته عن السبب قال: أتاني الرائد حيدر سليمان ليتوسط من أجل فتح دار أغلقناها وفق الأصول، لأسباب أخلاقية، ولما اعتذرت عن الإستجابة، تطاول عليّ دون أن يستفيد من حلمي، ثم تطورت الأمور بين قال وقلت إلى أن أخذ إبريق ماء من الزجاج كان بجانبه، ورماه باتجاهي، ولولا رد فعلي السريع بإبعاد رأسي عن مساره لكان الأمر أخطر مما ترى، فأصاب الحائط الذي خلفي وتطاير الماء وقطع الزجاج على وجهي وملابسي.

قلت: وماذا عملت به قال: إنه تحت الحراسة في مكتبي بانتظار أوامرك سيدي، قلت عامله بما يستحق ونظم به ضبطاً وأرسله إلى السجن إلى عند العقيد وجيه برازي ريثما يرسل إلى المحكمة.

بعد أقل من ساعة من هذه الحادثة أتاني الصديق العميد عدنان جراح يتوسط من أجله، وهما صديقان، فلم ألقت إلى وسطته رغم قدره عندي، لأن الحادثة كانت ساخنة كما يقولون.

وفي اليوم الثاني صباحاً طلب مقابلي مدير الخط الحديدي الحجازي الأستاذ فؤاد الحلبي يرافقه معاونه السيد نديم الصواف، وهما من الكرام، وتوسطا من أجله لأنه موظف عندهما بعد تسريحه من الجيش، فقلت لهما بأن الأمر ليس بيدي وإنه بيد صاحبه المقدم نخجه، الذي استدعيته بناء على طلبهما واعتذرا منه عن الحادثة، قلت لهما: رغم مكانتكما الرفيعة عندي وعند غيري فإن الاعتذار يجب أن يصدر عن المذنب ويقبله المعتدى عليه.

استدعيت الرائد حيدر سليمان إلى مكتبي إكراماً للوسيطين، وكانت حالته غير طيبة ويستحقها، فاعتذر من المعتدى عليه اعتذاراً مقبولاً وقلت له إياك الإعادة لأنني أعتبر كل اعتداء على أي من جماعتي هو اعتداء عليّ بالذات ما دمت أنا قائدهم، وإني لا أستكين لأي اعتداء مهما كان مصدره وسنده.

ما أكثر الحوادث المشابهة وقد ذكرت هذه الحادثة بالذات لموقفي من المعتدى عليه

موقفاً آخر وكان هنا موقفاً بحق، لأنني كنت حريصاً على أن يكون ما لقيصر لقيصر، وما لله على الدول. وأن رجال قوى الأمن هم كفورهم سواء بسواء من كرام المواطنين والموظفين وليسوا دون غيرهم أبداً.

انتشر الخبر وأمثاله بين ضباط قوى الأمن ورجالها وكان له الوقع الحسن وهو ما رفع المعنويات وجعل أداء الواجبات دون تردد وعلى أحسن ما يكون من أداء.

أنا في مرة العقيد المتقاعد حسن الخير وهو من ضباط اللزك القدامى ومن معارفي ومن أصدقاء وزير الداخلية وطلب إليّ نقل رئيس مخفر في منطقته... لأنه كيت وكيت حسب أقواله.

أجبت، تقدم بطلب عطلي وإذا شئت بدون توقيعك ولا ذكر اسمك، وسلمه لي بيدي لأحمله إلى مدير المفتش عندي، بنية وضع الأمور في نصابها بدون إهمال أو تأخير.

قال: ألا تتق وتصدق أقوالي؟ قلت ليس هذا تفكيري، وغرضي أن لا أرمي به غيرك، وغير أهلك وغير منطقتك بنقائمه وعيوبه... ولكي لا أظلمه وأظلم عياله بالنقل في وقت غير مناسب دراسياً بالنسبة لأولاده وبما قد يسيء لاستقرار حياته وحياة أسرته وأنا مسؤول عنهم أمام الله لكونه مرؤوسي وأمورهم أمانة بمنقي وأنت صديقي... أما عند ثبوت ما ادعيت وأسمعتني إياه، عندئذ يكون هو المسبب لما قد يناله نتيجة لأفعاله ومن جراء شكوك.

انصرف من عندي وهو حائق، ودون أن يفعل ودون أن أستجيب لطلبه ولآخرين مثله. ما أكثر المرات التي لم أتلفت فيها إلى طلبات الرؤساء والأصدقاء والنافذين عندما تكون على حساب الإضرار بالوظيفة العامة أو بالمرؤوسين، لأنني حريص عليها وعليهم من كل تجاوز مهما كان مصدره، خلافاً لما كان يجري في السابق.

تعيين محافظ للجزيرة:

استدعاني رئيس الجمهورية وسألني عن أحوال محافظة الجزيرة، (شمال سورية)، فكررت على مسامع الواقع الذي كانت تعاني منه هذه المحافظة والذي أتت على تفصيله تقارير الأمن المرفوعة إليه، وملخصها أن كثيراً من الأكراد الأكراد في القرى المجاورة أتوا إليها وطلبوا بالهوية السورية بدعوى أنهم من المكتومين وبشهادة من شاهدين وبمساعدة من مختار القرية أو المحلة وبدعم من زعمائهم، وكانوا يحصلون على مرادهم ويستفيدون من توزيع الأراضي إنفاذاً لقانون الإصلاح الزراعي.

بعد المداولة ارتأى تعيين محافظ نشيط وكفء يكون على معرفة من هذا الواقع ووقع

اختياره على العميد من الدرك عادل ميري، وكنت لا أعرفه جيداً من حيث الخدمة لأنني من الجيش، وطلب إليّ استدعائه من محافظة اللاذقية وتنسب تعيين بدلاً عنه العميد عز الدين كرماني، وهذا أيضاً من ضباط الدرك ومن رفاقي في الصف المتقدم بالكلية الحرية.

استدعيْتُ العميد ميري وأفهمته الغاية من استدعائه ثم جرى اجتماع بقصر الضيافة برئاسة رئيس الجمهورية وحضور وزير الداخلية الأستاذ عبد الحليم قدور وحضور وحضور الضابط المستدعى، وأعاد الرئيس الموضوع مجدداً بشكل مفصل وأضفى عليه معرفته الواسعة وأبلغ الميري تعيينه محافظاً للجزيرة بالوكالة ومديراً لشرطتها بالأصالة، على أن يسافر إليها نحن الثلاثة غداً للإطلاع على أحوالها ولإعطاء الرأي على ضوء المشاهدة لمساعدتها مادياً وكانت قد أعلنت محافظة منكوبة بسبب السيول التي اجتاحت كثيراً من قرأها ومزارعها.

في هذا الاجتماع وبناء على طلبي تقرر إنهاء ندب العميد محمد السمان من وزارة التموين - مكتب الحبوب - وإعادته إلى مرتبات قوى الأمن الداخلي وتعيينه مديراً لشرطة حلب ونقل مدير شرطتها العميد بهاء داغستاني وتعيينه مديراً لشرطة مدينة دمشق، واقتُرحت تعيين العميد المتقاعد عبد المجيد تجار مديراً لمكتب الحبوب وكان قد سرح، بعد توقيفه في بدء أيام الانفصال، من شرطة محافظة السويداء وكان يراجعني لإعادته إلى الوظيفة، فأبدى العميد ميري رأياً وحرارة ببعض أصابع يده اليمنى كمن يعد ويدفع نقوداً، مما لا يتناسب مع مستوى هذا الاجتماع ويجرح اقتراحي، ويطعن استقامة العميد تجار لذا التفتُ إليه بهنك وقلت له بأن عليك أن تسكت بوجودي إن لم أسألك، أو أحد سواي، رأيك، ولو أنني أعرْتُ اهتماماً لمثل هذه التقولات لما كان من سمعت عنه مثيلاً لها في عداد ضباط قوى الأمن الداخلي بعدما استلمت قيادتها.

ثم ربطتُ الجو عبارات لطيفة احتراماً لرئيس الجمهورية بقولي بأن القرار قرار فخامتكم أولاً وأخيراً ونحن لا نملك سوى الإنصياح والتنفيذ، ولسبب آخر، لأنني كنت قد دعوت وزير الداخلية والعميد القادم من محافظة اللاذقية على طعام غداء، بعد ساعة في نادي الشرق، وقد حضرناه فيما بعد.

صباح اليوم الثاني استقلنا طائرة إلى محافظة الجزيرة، نحن الثلاثة وزير الداخلية وأنا والمحافظ الوكيل، وبعد أداء الغرض من هذه الزيارة وزيارة السيد حسن حاجو وهو زعيم من زعماء الأكراد وآخرين أيضاً، جمعت ضباط المحافظة ومن ثم ضباط الصف والأفراد، كعادتي في كل زيارة، وأعطيتهم التوجيهات اللازمة وسألتهم عن أحوالهم وعن طلباتهم، فلبيت بعضها ووعدت بالاستجابة للباقي، الذي قنعت به، فور عودتي إلى مقرّي بدمشق.

في اجتماع الضباط رجاني العقيد طويق عز الدين نقله إلى إحدى محافظتي حلب أو دمشق لمعالجة ابنه المريض جداً لكي لا يتفاقم مرضه المستعصي، لافتقار مكان عمله إلى طبيب أعصابي، سأله عن المدينة التي يفضلها فقال دمشق، فقلته إليها فوراً.

لم يظهر من العميد ميري المستوى المأمول منه والمطلوب لهذه المحافظة وانصرف إلى غيره مما اضطر مجلس الوزراء إلى تعيين السيد سعيد السيد محافظاً أصيلاً لها بدلاً عنه، والذي طلب إليّ تعيين العميد أحمد يلوني مديراً لشرطتها والمقدم كمال الحافظ وضباط آخرين وموظفي أمن عام، فاستجبت لكل طلباته تسهيلاً لمهمته وحرصاً على نجاحه.

استدعيت العميد ميري برقية إلى دمشق دون تعيين مركز جديد له، قبل مغادرته مقر عمله لأنه أعطى تصريحاً نشرته له إحدى الصحف وأدعى فيه بأنه نقل معاوناً لقائد قوى الأمن الداخلي في سورية، مما لا يتألف مع الحقيقة والواقع.

لهذا ولأسباب سابقة هامة رفضت استقباله وجنحت إلى تسريحه فنسب رئيس الجمهورية عدم تسريحه وندبه رئيساً لبلدية حلب، إن كنت لا أريد إبقائه حالياً في عداد ضباطي، وذلك مكان اللواء المتقاعد نعيم وفائي الذي كان قد سبق لمحافظ حلب أن طلب الاستغناء عن خدماته.

تهديد ملياردير:

للملياردير السعودي حسن الشريعتلي قصر في مصيف الزبداني، تعرض لسرقة جهاز بوتوغاز صغير ذي ثلاثة رؤوس وسجادتين افرنجيتين، قيمتها وهي جديدة لا تتجاوز مئتي ليرة سورية في أسعار تلك الأيام.

أرسل هذا الغني برقية إلى وكيله بدمشق السيد بدر الدين الشلاح، - أبي راتب -، يطلب إليه فيها التوقف عن متابعة بناء أرض البلدية في ساحة المرجة بدمشق، التي كان قد اشتراها من المجلس البلدي، مع قوله بأن بلداً فيه سرقات غير جدير بإقامة المشاريع فيه.

زارني أبو راتب، أطال الله عمره وعافاه، في مكتبي بالسراي وأطلعني على هذه البرقية، ابتمت وقلت له لقد وصلتني صورة عنها. ولموكلتك الخيار في شؤونه الخاصة التي لا تندخل بها. أما المسروقات فلاني مهتم بها وهي من واجبي، واتصلت هاتفياً أمامه بمدير منطقة الزبداني المقدم منير المصري وسأله عن نتيجة تحرياته بصدد هذه السرقة، أجابني بأنه توصل إلى الفاعلين، وهما فلان وفلان، وقد هربا إلى دمشق ولجأ إلى قريبهما المقدم

بهاء الخجعة مدير الأمن الجنائي بدمشق.

استدعيته هذا المدير، بحضور أبي راتب، وكان من أصحاب البأس والنشاط، وقد ابتدأ حياته كشرطي عادي إلى أن وصل إلى رتبته ومركزه عن جدارة واستحقاق، وسألته عن سرقتين وقعتا حديثاً، وكانت الأيام أيام معرض دمشق الدولي وكثيراً ما كان يغيب أصحاب الدور عن دورهم لزيارة المعرض، إحداها في بيت منير المهاني وثانيهما في بيت محمد الميداني، فقال إنه جاد وراءهما ثم سألته عن سرقة قصر الشربتلي أجنبي: وما علاقته بهما؟ فهي بالزهداني. فأجبتني صحيح ليس لك علاقة بها، لو لم يلجأ الحرامية إلى دارك وهم من أنسيالك. والآن ثبت لدي بعض الإشاعات التي تقول بأنكم شركاء في بعضها. غداً صباحاً إن لم تكن كل المسروقات وجميع فاعليها بقبضة يدنا فليس لك مكان في قوى الأمن الداخلي. نحن نقبض الرواتب من ضرائب هذا الشعب لخدمته والمحافظة على أمنه وأمواله لا لمشاركة اللصوص والمجرمين في جرائمهم والتمسك عليهم. إخراج ولا ترهني وجهك قبل أداء الواجب كاملاً بما يرضينا جميعاً، وقد تمت الإجراءات على أتم ما يكون من أداء. وفكرت بتدبير أمره، ولم يكن من السهل أبداً الاستعاضة عنه بآخر بالخبرة نفسها والكفاءة عينها.

ثم دارت الأيام ولجأت إلى المملكة العربية السعودية التي أذكرها وأهلها بكل خير لما لاقيت فيها من الإكرام والاعتبار. كنت مرة في مصيف الطائف عندما زارني القاضي السوري برهان الدين الأسطواني لأخذ رأيي بقضية معروضة أمامه بوصفه أحد مستشاري ديوان المظالم في المملكة، وهي أن الشاعر المعروف حسن القرشي وضع ديواناً من الشعر وسعى إلى طبعه ليبيعه، فسأته الأقدار إلى معالي الشيخ حسن الشربتلي الذي تبرع للشاعر بطبعه في مطبعته، وهي أحد أعماله، بدون مقابل.

وبعد أيام أخذت الاتصالات الهاتفية تنهال على الشاعر لتهنئته على شاعريته، فاستغرب الأمر لأنه لم يكن قد علم بانتهاء طبعه، والبدء بتوزيعه. ولما حصل على نسخة منه وجد على غلافها «طبع على نفقة المحسن الكبير معالي الشيخ حسن الشربتلي وبوزع مجاناً» الأمر الذي طهر صوابه وهز أترانه وتقدم بشكوى أمام ديوان المظالم.

وبعد التداول والتشاور اتفقنا على حل قنع به المستشار الأسطواني واعتمده في تقريره.

كنت معتاداً بين الحين والآخر على القيام بزيارة لسمو الأمير عبد الله بن عبد الرحمن شقيق جلالة الملك عبد العزيز تغمدهما الله برحمته، وكان يحيطني بكرم لطفه وأنسه، وسأفني الحديث إلى قصة الشاعر والشربتلي كما رويت له قصة أرض البلدية بدمشق، فروى لي رحمه الله، قصة أخرى تتعلق بتمهد للشربتلي في المنطقة الشرقية من المملكة

عندما كان الأمير عبد العزيز بن جلوي أميراً عليها وذلك بتجهيز مساجدها وجوامعها بمراوح سقفية كهربائية كبيرة للتخفيف من شدة الحر على المصلين فيها، وكيف أصبحت عند الإستلام والتسليم مراوح من القش يدوية. ولما جاء موعد قبض الثمن تنبه أمير المنطقة إلى الحال واتخذ ما يضمن بإعادة الأمور إلى نصابها وصوابها.

ما لا أنساه:

جاءني شخص من عائلة السفرجلاني الأسطواني برفقة ضابط من عندي وكنت أعرف أخاه الذي كان شرطياً قبل أن يتوظف في وزارة العدلية ككاتب. وهو من المتعاطفين، وقال لي بأن فلاناً... .. قليلاً، وهذا من غلاة الناصريين اللبنانيين الذين كانوا يحملون بتوجيه من السفير المصري بلبنان السيد عبد الحميد غالب، طلب إليه موافاته بمعلومات دقيقة عن حركة وتنقلات واتصالات كل من خالد العظيم وأكرم الحوراني، وفوضه باختيار من يشاء في مساعدته بذلك، لقاء الأجر الذي يطلبه ويدفعه.

بعد الاستماع إليه طلبت إليه المتابعة بمعرفتي وعرضت عليه المصاريف التي يحتاجها فاعتذر عن استلام شيء، وأبدى استعداده للإستجابة إلى طلبي وغاب عني ولم أعد أرى وجهه.

استقدمته وسألته عن الأسباب فقال لي بعد تردد بأن الأمر خطير وليس من السهل السير به لأن صاحبنا مجرم، ونحن غير مستقرين، قلت لماذا؟ قال: لعدم وجود استقرار في صفوف الجيش وهذا على لسان العموم. حاولت ثنيه عن عزمه بشتى المقنعات والمفريات فلم أوفق وشعرت بتراجعه وندمه.

وبالفعل فقد قبل بعد سنوات بأن طالب المعلومات نفسه وجماعته كانوا وراء اغتيال صاحب جريدة لبنانية مشهورة، بدفع ناصري.

كلفته غيره من أجل أن لا أحمل هذه المعلومات ومعرفة صاحبها بدقة وعن المتصلين به وخاصة من السوريين، لأراقب دخولهم وخروجهم من دمشق ونشاطهم فيها، وكان الأمر أصعب من كل تصور، كمن يريد أن يعثر على قطعة نقود في قعر بحر، ولم يكن عليّ إهمالها، وكنت قد وضعت حراسات مشددة على العظيم والحوراني بمعرفتهما، فتبين لي في جملة ما ظهر، بأن أحد موظفي سفارة أجنبية معتمدة في دمشق كان يذهب مرة أو مرتين في الأسبوع إلى بيروت بسيارته ذات اللوحة الدبلوماسية، ويدخل السفارة المصرية، وكثيراً ما يخرج منها برفقة أحد موظفيها، المدعو محمد نسيم، وهذا معروف من قبلنا بأعماله ومواقفه علينا، ليتصلا بآخرين في أماكن مختلفة ومنهم قليلات إياه على

المكشوف، دون أن نصل إلى غور الأسباب.

أمرتُ بجمع معلومات عن هذا الشخص الأجنبي ومراقبته بالداخل، فلم نلاحظ عليه ما يهدئنا إلى شيء، غير أن عنده خادماً من السودان، ينتقل معه في عواصم عمله، أعزب كمخدومه، وله نزوات وتحرشات نسائية.

ارتأى عنصرنا دخول داره، بغيا به طبعاً، علنا نجد فيها ما عجزنا عنه خارجها ويهدئنا إلى ما قد يفيدنا في غايتنا. استقدمتُ المقدم (ب.خ) وطلبتُ إليه إيجاد امرأة ذات دلالات وإغراء، لتكون وسيلتنا في دخول الدار، وتحضيرها لحين الطلب، وأن يشرف هذا المقدم على جميع الخطوات.

انتظر فرصة سفره إلى لبنان حتى إذا ما تأكد لنا اجتيازه الحدود السورية، صدرت الأوامر بإعاقة عودته إلى دمشق بالتعال حادث مرور على الحدود لسيارته ثم فتح تحقيق طويل، لا ينتهي قبل إعطاء الضوء الأخضر بعودته.

جئنا بالإمرأة وقرعت الباب للسؤال عن خطاطة في الحي، تاهت عن دارها، واستأذنت في استعمال الهاتف للوصول إلى مبتغاه المعلن.

دخلت الدار وأغلقت الباب خلفها، حسب التعليمات، فكانت على الرحب والسعة وجاءت الخطوة الثانية فوراً، بقرع الباب ثانية وعند فتحه شغل الخادم عن سبب استعمال هذه الدار في استقبال غير الحصينات، وسبق معها إلى التحقيق، حيث تجرد من كل ما في جيوبه ومنها مفاتيح الدار.

التحقيق يجري وتفتيش الدار يجري في آن واحد، وغُثر في الدار على عدد من البزات المرقطة (أعتقد أنها استعملت فيما بعد بعمل لاحق في...) كما وجدنا ثلاثة قطع سلاح آلي فردي، ولاتحيتين على منضدة صاحب الدار، إحداها بتمركز بعض قطعات الجبهة مع إحداثياتها وأسماء قادتها، والثانية بأسماء أشخاص إلى جانب اسم كل منهم رقمه الرمزي (كودي) من أجل كتابة التقارير وإعطاء معلومات.

أخذنا صورة (فوتوكوبية) لللاتحيتين فقط وانتهى التحقيق مع الخادم على أن لا يعود إلى فعلته المرفوضة بإدخال النساء إلى بيت أؤتمن عليه، وعاد إلى داره ليعيد ترتيبها إذا وجد ما يستوجب ذلك، لكي لا يتعرض إلى سؤال من مخدومه، وعاد المعلم دون إعاقة لعدم الحاجة إليها.

أطلعنا وزير الداخلية اللواء عزيز على هاتين اللاتحيتين وأتانا عثرنا عليهما مع أحد الأشخاص، وكان عنده بالمصادفة أمين النفوري الذي اطلع عليهما أيضاً، وتم الاتفاق

على تسليمهما إلى المرجع المختص بالجيش (شعبة المخابرات وشعبة العمليات) من أجل الأسماء بحكم الاختصاص ومن أجل تغيير أماكن التمرکز إن صحت المعلومات التي فيها والتنبه إلى خلفياتها.

وحقيقة أمرى اليوم بأنني نادم على عدم الاحتفاظ بنسخة عن لائحة الأسماء كما أعترف بأن أجهزتي بعد موافقتي قد تجاوزت حدودها بهذا العمل في سبيل مصلحة الأمن كما تجاوزها هذا الأجنبي في سبيل الشيطان وزعزعة الإستقرار في قطرنا.

في قصر الضيافة:

استدعاني مرة فخامة رئيس الجمهورية الدكتور القدسي إلى داره، أطل الله عمره وسألني:

«هل تعرف الشيخ محمد؟ قلت: ومن هو هذا الشيخ الذي تسألني عنه؟ قال هو المسؤول عن صيانة وتشغيل جهاز التلغف المركزية في قصر الضيافة، قلت: لا، قال بأن شخصاً ثم شخصين اتصلوا به وأعطياه بعض المال لتوزيعه على الفقراء، وهو رجل صاحب دين ومؤمن، وكررا هذا الأمر أكثر من مرة إلى أن حدثاه مساء ليلة عند ذهابه إلى داره، عن حال المسلمين المتردية وخلافاتهم وأنهما فكرا بوضع حد لهذا المصائب وفلك بالقضاء على الكفرة من الحكام أمثال خالد العظم وناظم القدسي و... وقال لهما بأنه يعرف الدكتور القدسي حق المعرفة وإنه من الصالحين ويصلي ويصوم ويمارس جميع واجبات الديانة، فقال له أحدهما بأن هذا خداع، وإنه وقع عليك الاختيار ولا يجوز ولا نقبل منك أن ترفض وأنت رجل مسلم، وسأتيك بسلة نطلب منك أن تضعها تحت طاولة الاجتماعات عند اجتماع لمجلس الوزراء، وهذا هو كل المطلوب، ولك فيه الأجر والثواب من رب السماء مع كل إكرام، فخاف منهما وتركهما وانصرف وجاء لعندي بروايته التي أسعكت إياها. فأرى استدعاه وسأله».

قلت لا يا فخامة الرئيس أفضل إعطاء الأوامر بمراقبته بدون علمه، لنقف على حركاته ونعرف على اللذين اتصلوا أو سيتصلون به مستقبلاً. ومن المحتمل أن يكون تحت رقابة منهما بغية المتابعة أو صرف النظر عنها بعد الذي حصل بينه وبينهما بسبب رد فعله، أرجو أن توافق على ترك الموضوع لمعالجته بطريقتي.

وكنت بين أن أبقي الحراسات على حالها لأصل أولاً إلى الذي خطط للجريمة، بالمراقبة والمتابعة فقط، أو العمل على تمييزها وتشديدها دون تأخير على ضوء ما استجد، وخاصة في القصر الجمهوري وقصر الضيافة وبيت الرئيس والسراي وأماكن تجمع

المسؤولين، فرجحتُ الإقدام على الأمر الثاني وهو الأهم، واعتبرت موضوع قصر الضيافة، وما سبقه إنذاراً يجب النظر إليه بكل جدية، فأمرت بتميز الحراسات فوراً كما وضعت ملاكاً لإنشاء وحدة حراسات، حسنة التدريب والتأهيل والتسلح، رغم ضعف الإمكانيات بهذا الأخير، بدلاً من وحدة الحراسة الحالية. وجرى اتخاذ كل ما يجب على هذا الصعيد بحدود الزمن الذي أتيج لي.

كم كانت آمالي عريضة في التحسين والتطوير... وكم كانت العوائق أمامي كثيرة...!! من الأقرب لي من رفاق السلاح الذي كان يفسر كل عمل حسن بأنه للتغلب عليه وإطفاء لمعان النجوم التي كانت على كنفه، فقصي على نفسه بيده وبالحسد الذي كان يغلي في صدره علي وعلى غوري دون أن يدرك بأن قوة القائد بأركانه الذين يحيطون به، لا بأعدائه، الذين يوجددهم بأعماله وبقله المحدود.

لم يتابع أحد الإتصال بالشيخ محمد وقد يكون السبب رد فعله معهما وعدم تجاوبه مع مطلبهما أو بسبب تدابير الأمن التي أمرت باتخاذها حديثاً والتي لا يمكن إخفاؤها. ما أكثر المؤامرات والخطط التي كانت تحاك ضد ذاك العهد، وكان رأسها قريباً منا في بيروت، السفارة المصرية، وأعوانها في سورية كثيرون، لكثرة التقديرات النقدية والمفريات المقبلة أقلها الوزارة وعودة الحبيبة (الوحدة).

مجيء بكداش الأول إلى سورية:

في يوم من الأيام الأولى لوزارة الدكتور بشير العظمة هتف إليّ الرائد منيب الرفاعي رئيس الدائرة السياسية في قوى الأمن الداخلي، وأخبرني بأن خالد بكداش، الزعيم الشيوعي المعروف سيصل إلى مطار المزة بدمشق على متن الطائرة التشيكية، وأن جمهرة من محازبيه مجتمعة الآن في المطار لاستقباله، طالباً توجيهه بما يتوجب عليه أن يفعل، قبل أن تحط الطائرة وينزل منها بكداش.

كان جوابي الفوري والحازم إليه بأن يطلب إلى برج مراقبة المطار، الإتصال بالطيار وإبلاغه بوجود التوقف في آخر مدرج الهبوط انتظاراً للتعليمات.

توجهت فوراً إلى مكتب وزير الداخلية، المقابل لمكتبي، فلم أجده في مكتبه ولا في داره ولم يترك خبراً عن مكان وجوده.

دخلت مكتب رئيس الوزراء المجاور لمكتبي في سراي الحكومة، وأخبرته بالموضوع وطلبت إليه التوجيه، فكان جوابه أنت أدري بهذه الأمور، ولما ألححت عليه كرر العبارة نفسها، ولم يعط تلميحاً أو تصريحاً بتوجيهاته أو بحقيقة رغباته، كأنه كان يريد الابتعاد

عن هذا الموضوع الحساس وما يترتب عليه. وهو من أنصار الشيوعيين ومن رفاق بكداش في الابتدائية والثانوية والتقدمية المعانة.

إن هذا الموقف فرض علي ضرورة الإتصال هاتفياً من مكنتي برئيس الجمهورية الدكتور ناظم القدسي لإحاطته وتلقي أوامره التي كانت بالحرف الواحد «شو جابر الآن؟ تصرف كما عهدتك».

إن مجيء بكداش إلى سورية في تلك الآونة له دلالة يحرص الحكم على أن لا يُدمغ بها وأن يعتمد عنها، كما تبين من موقف رئيس الوزراء بالتهرب من القرار ومن كلام رئيس الجمهورية بأن الرجل غير مرغوب فيه في الوقت الحاضر.

لذا اتخذت قراري وأمرت رئيس الدائرة السياسية الرفاعي الذي كان ينتظر في المطار بإبلاغ السيد خالد بكداش، بأن مجيئه الآن إلى سورية ليس في مصلحتها ولا في مصلحته للأحوال الاستثنائية التي نعيشها، ونفضل متابعة سفره على الطائرة نفسها دون نزوله منها، (وفي قناعتي بأن هذا القرار كان لمصلحة الحكم واستقراره، وأن مصلحة الوطن تتقدم على مصلحة الفرد وخاصة في المواقف المعقولة).

من كان يعيش حقيقة الأوضاع الأمنية والسياسية في تلك الحقبة من تاريخ سورية، ويعرف الظروف العصيبة التي كانت تعاني منها البلاد، يجد المبرر لهذا القرار وسلامة هذا الإجراء، وتكفي الإشارة إلى أنه لم يكن قد مضى على تسلّم الدكتور عظمة رئاسة الوزارة، وإخراج رئيس الجمهورية من المعتقل، سوى فترة قصيرة سبقها إبعاد بعض رؤوس الانفصال عن سورية، بعد أن وضعوها على فوهة بركان لتهديم أركان الدولة التي أقاموها وتركوها تعاني انقسامات حادة في صفوفها بسبب الوحدة ومؤيديها والانفصال وأنصاره من الشيوعيين خاصة.

في هذه الأجواء عاد خالد بكداش، رئيس الحزب الشيوعي وهو حزب غير مرخص وقتئذ، إلى سورية بعد أن هجرها عند قيام الوحدة السورية المصرية، وهو نائب في المجلس النيابي، والذي لم يفكر بالعودة أو على الأصح لم يأت إليها في وزارات الانفصال الثلاث الأولى، ووزارة الكوري ووزارة النص ووزارة الدواليبي.

إيهاء من رئيس الدائرة السياسية، طلب برج المراقبة إلى الطيار، الذي كان ينتظر في آخر مدرج الهبوط، الفوج بهطارته إلى المكان المعد لنزول وعود المسافرين، حيث صعد إليها رئيس هذه الدائرة وأبلغ خالد بكداش القرار، وطلب إليه متابعة السفر على متها، فلأذن دون معاناة أو احتجاج.

مع العلم بأن جميع القوانين النافذة والسلطات جميعها لا تجيز منع دخول مواطن إلى وطنه فالأصل هو السماح له بالدخول في مطلق الأحوال، ولها إجراءاتها فيما بعد، إن كان هناك من ضرورة أو ميرر لاتخاذ أي إجراء وهذا ما لا يغيب عن معرفة بكداش.

غادر السيد بكداش مجدداً مطار المزة على المقعد نفسه والطائرة التي جاء عليها للمرة الأولى زمن الانفصال، وهو يلوح بيده من نافذتها شاكراً الرفاق الذين جاءوا لإستقباله، كما كانوا هم يلوحون له بأيديهم لوداعه مجدداً.

ذكر الدكتور عظمة هذه الحادثة باقتضاب مشوّه في الصفحة رقم ٢٣٦ من مذكراته عندما قال: «رفضت قيادة أجهزة الأمن السماح بدخول بكداش (إلى البلاد) فأعادته من حيث أتى». كما استطرد بذكر اثنتين غيرها في الصفحة رقم ٢٣٤ واللذين لم أعلم بهما إلا من مذكراته عندما قال:

أولاً:

«راجعني بعض الأطباء بشأن زميلة تزوجت في بيروت عضواً في الحزب الشيوعي اللبناني، وتوفي زوجها وقد منعه مخفر الحدود من العودة إلى بلدها. أخبرت العميد مطيع السمان قائد جهاز الأمن الداخلي والخارجي في سورية، فوعدني بإنهاء الإشكال فوراً، ولم يفعل».

ثانياً:

«كذلك جرى مع وفد من المعلمين المسرحيين أيام الوحدة، فقد اتخذنا قراراً في مجلس الوزراء بدراسة أوضاعهم وإعادة الأبرياء الذين سُرحوا بسبب معتقداتهم السياسية كما تحددها تقارير الدس».

«اتصلت برئيس الجمهورية واتفقت معه على أن يتوجه الوفد إلى القصر الجمهوري لستمع إليهم. بعد دقائق من مغادرتهم السراي وعلى بعد أمتار من رئاسة مجلس الوزراء شاهدت من نافذة غرفتي، عصبي الشرطة تلهب ظهورهم بدعوى التجمهر والتظاهر الممنوع قانونياً.

«اعتكفت بالدار ثلاثة أيام متتارياً واخبرت الرئيس بأن يتدبر أموره وأني مستقيل، زارني أربعة من ضباط القيادة وسردت عليهم ما ذكرت مع العديد من الحوادث التافهة مع تصرفات الأمن وتحديات العميد المحمد مفوضاً سامياً مشرفاً وموجهاً للوزارة.

«عادوا إلى مجلس الديمقراطية العسكرية ويدّون استبدال العميد السمان لم يحصل على أكثرية المقترعين بينهم، وعدت إلى العمل بعد أن أدركت بأن الوضع في الجيش

ليس بأفضل من واقع الساحة السياسية. انتهى كلام الدكتور عظيمة.

ومع ذلك فإني أورد عليها:

١- لماذا لم يتكلم الدكتور عظيمة من أجل هذه الحوادث مع وزير الداخلية؟ وإذا تكلم معه فماذا كان جوابه وماذا كانت إجراءاته؟ لماذا لم يضع مشروع مرسوم بالإتفاق معه للتخلص من أعماله؟

٢- إن مخفر الحدود ليس له سلطة وليس عنده صلاحية منع دخول مواطنة سورية إلى بلدنا في جميع الأحوال.

٣- إن إلهاب ظهور وفد المعلمين المسرحين في عهد الوحدة، بمصبي الشرطة، بُعيد استقبال رئيس الوزراء لهم، وعلى مرأى منه، وتبيل استقبال رئيس الجمهورية لهم حسب الاتفاق، حادثة مختلفة لسبب ما، وإن صحت فهي اعتداء على غير المعلمين، وإني أربأ بنفسي بها، لأنها تعني اعتداء معنوياً صريحاً على الذي استقبلهم وعلى الذي وعد بمقابلتهم.

٤- الدكتور عظيمة رئيس الوزراء لم يمارض ولم يقدم استقالته شفهاً أو خطياً، حسب علمي، احتجاجاً على منع دخول صديقه، خالد بكداش، إلى سورية، أو لسبب آخر يومئذ، وإن قدمها حسب قوله في مذكراته، فإنه لم يتمسك بها، ولم يصل إلى غاية منها، كما أنه لم يستصدر مرسوماً بفصل قائد قوى الأمن من وظيفته لأنه لا يعرف حدوده، وهي من صلاحياته، دون ريب، بدلاً من لجوئه إلى التمارض بما لا يتناسب مع المقام الذي يشغله السيد رئيس الوزراء.

كما أنه لم يشعري طوال عهده بالوزارة وحتى مغادرته لها، بأنه كان معارضاً أو غير موافق على أي إجراء اتخذته، بل كان «لسمو تهذيبه» يشجعني ويسمعي الكثير من الإطراء، ونحن على صلة شبه يومية لدواعي الخدمة. ولم أشعر بأن هذا كان خداعاً منه.

ما زلت أذكر حتى هذا التاريخ ترحيبه الذي خصني به، مما لفت الحضور، يوم دعاني مشكوراً، في يوم عيد، لحضور وليمة أقامها على شرف رئيس الجمهورية، لعدد محدود من الوزارة والأصدقاء، في مزرعة آل زوجته بجسرين، في غوطة دمشق، وقد عللت ذلك يومئذ بديمقراطيته، لأنه يحتفي بضيوفه البسطاء، أمثالي، كما يحتفي بأصحاب المقامات، ولم يخطر بباله سبب آخر، وأنه كان في الخفاء يسعى للتخلص مني، ويمارض بسببي لشعوره بوطأتي إلى درجة يعني بأنني كنت عميداً معتمداً مقوضاً سامياً مشرفاً وموجهاً للوزارة، بأسلوب شبّ عليه وشاب، لا شأن لي به لأنه من صميم طباعه.

إن هذا الاتهام لم أشعر به أبداً ولا يرقى إلى الحقيقة إطلاقاً ولا يليق برئيس وزراء أن يذكره في مذكراته تقديراً لمنصبه ولشخصه المحترم.

هـ- أما روايته عن اعتكافه في البيت متمارضاً بانتظار أن يتدبر رئيس الجمهورية الأمور، وأنه مستقيل، وأن أربعة ضباط، زاروه، وسرد عليهم العديد من الحوادث التافهة (هكذا...!!) لا أريد التوسع بالتعليق على هذا الكلام بما يستحق، وأكتفي بأن الأمر قد اختلط على دولته وأن الدين زاروه لمرضه الفعلي، ثلاثة ضباط هم تحديداً قائد الجيش ورئيس الأركان العامة وقائد قوى الأمن، مطيع السمان، وقد استقبلنا يومها بلباس النوم (البيجامه) وهو على فراش المرض وإلى جانبه بعض العقاقير. كما أرسلت له قبل فترة وجيزة من هذه الزيارة، باقة ورد حمراء لأنه يحب اللون الأحمر، وإشعاراً بقرب قدومنا.

وقد خرجنا من عنده بمثل ما استقبلنا به من حفاوة وشكر، لزيارتنا وتمنياتها له بالشفاء العاجل، ولم يجر بيننا أي حديث خارج عن المناسبة، أما قوله: بأن الضباط الذين زاروه عادوا إلى مجلس الديمقراطية العسكرية، وهذا أن استبدال العميد السمان لم يحصل على أكثرية المقترعين بينهم، وأنه عاد إلى العمل بعد إدراك بأن الوضع في الجيش ليس بأفضل من واقع السياسة، فإن هذه الأقوال لا تعتبر مبرراً للعودة عن الاستقالة، إذا كانت قد قُدمت، ولا مقبولة بكل المقاييس من رئيس وزراء ورجل دولة، بل كانت أدعى للمسك بها إن كان لديه شعور بأنه على حق.

كما أن دولة الرئيس العظيمة لم يُخبرنا بمذكراته عن قرار رئيس الجمهورية بصدها وماذا كان جوابه عليها، مكتفياً بأنه عاد إلى العمل، وبدون نتيجة من تمثيلته المرضية، أليس هذا يعني من كلامه بأن أحداً لم يؤيده بأوامره واتهاماته؟ وأن الذي قدم له استقالته وكذلك الذين اشتكى إليهم أمره لم يعيروهم التفاتاً...!! أم الذي ذكره بمذكراته أخيراً لم يكن له سابق.

هذه أمثلة بسيطة لتصرفات الدكتور عظمة في رئاسة الوزارة وكيفية معالجة أمورها.

عودة بكداش الثانية إلى سورية:

في الأيام الأخيرة من عام ١٩٦٢ وفي وزارة الأستاذ خالد العظم، وصلني خبر عودة خالد بكداش إلى دمشق ثانية، وبصورة غير رسمية، وبعد التأكد من صحة الخبر أبلغتُ عنه وزير الداخلية اللواء عزيز عبد الكريم ورئيس الوزراء الذي وقع عليه الخبر برداً ومسلماً، فلم أستغرب ذلك منه، لمعرفتي بصداقتهما، ولدي الشيء الكثير عنها، لهذا كان جوابه بأن بكداش عاد إلى بلده، قاطعاً عليّ كل قول.

لمعرفتي برأي رئيس الجمهورية، الدكتور قدسي، من هذه العودة بالظرف الحاضر، وجدت من الأمانة والواجب إحاطته علماً بها، ولدى إخباره قال: «لا أعتقد أن الخبر صحيح لأن عالد بكداش رجل عاقل وحذره، ولما رجّحت له صحة الخبر، وأنه من داخل الأسرة الحزبية، ومن المخبر (ر....)، استنكره لأن دخوله كان بشكل غير مشروع.

فكر قليلاً ثم سألتني، هل رئيس الوزراء على علم به؟ فلم أعطه جواباً شافياً، لكي لا أكون سبباً في خلاف جديد بينهما، ولم يكونا على وفاق في معظم الأمور، لذا اكتفيت بالقول بأن الذي أعرفه بأنهما صديقان، وأن فخامتكم أعلم مني بذلك فقال: «ما الذي ستفعله الآن؟ قلت لا أدري...

عدت إلى مكتبي وأنا مستغرق في إيجاد حل سليم ووافقي بين الرئيسين القدسي والعظم، فكان أن استدعيت إلى مكتبي المحامي الدكتور مصطفى أمين، وهو شيعي بارز من جماعة بكداش، فقلت له: لقد بلغني دخول بكداش إلى سورية بصورة غير قانونية، وأنا لا أريد أن أعمل منها مشكلة، والذي أطلبه منك أن تبلغه عن لساني بأن لا يظهر علناً بأي شكل من الأشكال، وأنت تعرف ما يترتب على دخول البلاد بصورة غير مشروعة.

أخبرت بهذا الاستدعاء، وبالرسالة الشفوية إلى بكداش، كلاً من وزير الداخلية ورئيس الوزراء ورئيس الجمهورية دون اعتراض من أحدهم. انتحل العظم هذا الحل في الصفحة رقم ٣٨٧ من مذكراته وادعى بأنه صاحبه دون غيره.

لقد أراد بكداش أن يرد لي التحية بصورة غير حسنة فيما بعد، عندما انتهز فرصة إقامتي في بلد عربي، بكافح الشيوعية والشيوعيين، بقوله في مؤتمر صحفي نشرته له وقتئذ جريدة النهار بيروتية في عددها رقم ٩٣١٢ تاريخ ١٣/٤/٦٦:

«إن حزبي اليوم مهمل في حكومة الدكتور يوسف زعين، بوزير المواصلات سميح عطية، وإني (أي بكداش) طيلة السنوات السبع الماضية التي قضيتها خارج البلاد جئت إلى سورية مرة واحدة في السر وكان ذلك في أواخر عام ١٩٦٢ وبقيت فترة طويلة ثم غادرت دمشق عقب ثورة ٨ آذار. والرسمي الوحيد الذي علم بوصولي كان العميد مطيع السمان قائد قوى الأمن الداخلي في سورية.

دون أن يذكر شيئاً عن كيفية دخوله السري وعن رسالتي الشفوية إليه في مخبئه بواسطة المحامي الدكتور مصطفى أمين، ودون أن يذكر شيئاً عن مجيئه الأول علناً إلى مطار المزة بدمشق على الطائرة التشيكية، في وزارة الدكتور عظمة، وإعادته فوراً من حيث أتى، دون الترحيب به عند النزول من الطائرة، ودون أن تلامس قدماء أرض المطار.

لو كان المرحوم خالد العظم حياً واطلع على ما نشره بكداش عن عودته إلى سورية سرّاً، أو لو اطلع بكداش على مذكرات العظم قبل مؤتمره الصحفي، لما وقعا في هذا التناقض. فالعظم يدعي بأنه الوحيد فيها أباً وأماً، وأنه أطلع عليها رئيس الجمهورية فقط. وخاف هذا الأخير أن يصل خبرها إلى السفير الأميركي، كما اعتقد العظم حسب مذكراته بأن هذه العودة كانت سبباً في الانقلاب عليه والتعجيل به. ولغضب كثيراً من صديقه بكداش الذي اعتبر قائد قوى الأمن، مطيح السمان، المسؤول الوحيد في سورية الذي علم بها، كأن رئيس الوزراء في نظر بكداش غير مسؤول، إن كان قد علم بها، أو يعني بأن رواية العظم في مذكراته غير صحيحة.

عودة بكداش في مذكرات العظم:

في الصفحة رقم ٣٨٧ من الجزء الثالث لمذكرات خالد العظم قال: «....أريد الإشارة إلى قضية لست أدري في الواقع مدى علاقتها بالانقلاب ٨ آذار:

«كان خالد بكداش زعيم الشيوعيين في سورية قد غادرها قبيل إعلان الوحدة. فمكث في روسيا وتشيكوسلوفاكيا، ثم عاد إلى سورية في السنة التالية، لكنه بارحها مجدداً في مطلع ١٩٦٠، حينما نكل رجال الوحدة بالشيوعيين ولم يعد إليها حتى وقع الانفصال. وبعد استلامي الحكم جاء عدد كبير من أنصاره وطلبوا مني أن تسمح الحكومة بعودته إلى دمشق، فسردت لهم المضاعفات التي قد تخلقها عودته وبشرها بتجدد نشاطه، سواء لدى الأوساط السياسية أو الأوساط العسكرية أو الأوساط الأجنبية لكنني وعدتهم باستطلاع الأمر فوجدت مقاومة شديدة وتخوفاً من أن يؤدي رجوعه إلى أن ينظر الأجانب إلينا نظرة الظن بأننا عدنا إلى فسخ المجال أمام التوسع الشيوعي.

فنقلت نتيجة استطلاعاتي إلى أصدقاء بكداش. وتجاه إصرارهم، اضطرت إلى التصريح بأنني أخشى أن يناله أذى لا تعادله أية فائدة ترتجى من مكوثه في دمشق. فقالوا سيدعم الحكومة، فأجبتهم بأنه إذا كان يريد دعم الحكومة فعلاً، فليبعد عنها المشاكل التي سيحدثها رجوعه، وكان هؤلاء يقبلون مني الوعد بالنظر في الأمر عندما تساعد الظروف. وظل الحال على هذا المنوال إلى أن أتاني أحدهم ذات يوم وأخبرني بأن بكداش وصل خفية إلى دمشق. فسألته عن كيفية ذلك. فأكد لي جهله الأمر. فأهديت له مجدداً المضاعفات السبعة التي أخشى حصولها إذا عُرف بوصول، وأصررت على ضرورة إخفاء ذلك حتى تسهر الظروف. وبالفعل امتثل بكداش ورفاقه لنصيحتي وظل أمر عودته مجهولاً. غير أنني تمسكاً بمصارحة رئيس الجمهورية بكل ما يصل إلى علمي حتى يتم

التعاون بيننا على أحسن وجه، بحث لناظم بك بأمر عودة بكداش. فأطرق رأسه وقال «كيف عاد؟» قلت «لا أعلم» فكرر لي ما سبق أن أبداه وهو عدم استحسان عودة زعيم الشيوعيين إلى الميدان السياسي..... فهل وصل أمر عودة بكداش إلى السفير الأمريكي؟ وهل اتخذته الحكومة الأميركية دليلاً على أننا لا نزال نميل إلى الشيوعية؟ وهل لانقلاب ٨ آذار، الذي لم تغضب منه الولايات المتحدة، علاقة بهذا الأمر؟.....».

قال زهر الدين في الصفحة ٣٩٥ من مذكراته:

«بأن مطيع السمان كان يساعد الكثيرين من المبعدين السياسيين على دخول البلاد دون علم أو معرفة من أية سلطة من السلطات المدنية والعسكرية».

بالفعل فإنني كنت أساعدهم وأدخل الاطمئنان إلى قلوبهم، لماذا لا؟ ما داموا هم مواطنين غير ملاحقين جرمياً ولا ضرر من عودتهم، وأن الظروف الإرهابية التي كانوا يعانون منها واضطرتهم للفرار من وطنهم تخلصاً منها، قد زالت، والكلمة الفصل في مثل هذه الحال هي للقضاء لا للتسلطين على الأوضاع، إن كان هناك ملاحظات وارتكابات، لا كما فعل زهر الدين لشخصه ولشلة من شركائه عندما استصدر قوانين عفو خاصة بالمعسكرين فقط ليتخلص من جرائمه في أعماله وممارساته، منها قانون عفو رقم (٩) تاريخ ٢٧/٣/٦٢ في وزارة الدكتور معروف الدواليبي، والثاني مرسوم عفو تشريعي رقم (٧٩) تاريخ ٤/٣/٦٣ في وزارة الأستاذ خالد العظم ووكيله الأستاذ أسعد الكوراني.

فَكُذِّبُوا القاريء وتصور كم من الجرائم ارتكبها زهر الدين لتجعله يلمث وراء استصدار مرسومي عفو خاص عن أعماله وأعمال أمثاله خلال سنة واحدة من الزمن لينأى بجلده عن المحاكمات والتحقيقات التي كان يعرف بأنها كانت تنتظره، ومن يستغرب مني هذه الأقوال فليقرأ صفحات مذكراته ذات الأرقام ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠.

ومع ذلك فإنه يجب عليّ في المذكرات عيناها بأنني كنت أساعد المبعدين السياسيين في العودة إلى وطنهم، الذين لم يرتكبوا الجرائم وليسوا بحاجة إلى قانون عفو ليتخلصوا من أوزار أعمالهم.

لقد سمحت وشجعت المبعدين السياسيين الذين ليس لهم ارتباطات عقائدية مع الخارج بالعودة إلى وطنهم مع إعطائهم الأمان والضمان بأن لا يتعرضوا إلى ما لا تطيقه كراماتهم عند رجوعهم إليه، لأن عهد الإيقاع بهم قد انتهى، وهذا حق من حقوقهم الذي كان قد ألغى الحاكم الظالم المهيم بالباطل.

وهذه مناسبة لا أذعها فتولتي بدون أن أكرر شكري وامتناني إلى الرئيس حافظ

الأسد، بعد أن سبق لي أن ذكرتها مراراً وعرفاناً وسجلتها في سجل تشريفات القصر الجمهوري يوم سمح لي بالعودة إلى وطني معزراً مكرماً، بعد أن ابتعدت عنه قهراً وقسراً لمدة قاربت ثمانية عشرة عاماً من غير سبب مني أو تجاوز في أعمالي بل بسبب حرصي على أداء واجباتي برجولة وأمانة وإخلاص.

كما أنني على يقين بأن جنة الوطن لا أوسع منها ولا أرحب، غير جنة الخلد، لذا فإنني من أنصار أن تكون الأبواب مفتوحة بحق لكل رجل يعمل لبلده بإخلاص وشرف ولا يغلقها في وجههم غير العاق أو قصير النظر، لأن أكبر الخسائر تلحق بالأوطان عند رحيل رجالها عنها وفرار علمائها منها لأنهم أعظم ثرواتها التي لا تنضب إن بقوا في رحابها، بدون قيد أو قهر.

لقد ساعدت ورحبت في عودة شاعر العرب الكبير إلى وطنه الأستاذ أحمد سليمان الأحمد (بدوي الجبل)، بعد أن ابتعد عنه خوفاً من الظلم والإعتقال، وقد عرضت على ابنه منير بوجود وزير الداخلية اللواء عزيز عبد الكريم، استعدادي للذهاب إلى الحدود السورية اللبنانية لإدخاله دمشق بسيارتي الخاصة، بكل إكرام واحترام.

ولما جاء مع ابنه لزيارتي بمكتبتي صباح اليوم الثاني من عودته ممتناً شاكراً على ما لا استحق عليه الشكر، روى لي بعض أشعار الغربة والحنين إلى الوطن عندما كان في «فينا» بدون أنس ليالها وهو طريق مشافها والتقاير الكاذبة كانت ترسل للإيقاع به.

كما سمحتُ بدخول الحاج أمين الحسيني مفتي الديار الفلسطينية بناءً على أمر من رئيس الجمهورية بعدما ألغيت بلاغات منع الدخول بحقه، وقد زارني أيضاً زيارة أسعدتني. وكذلك بناء على رجاء من الدكتور عبد الكريم المالحدي سمحتُ بدخول محمد شقير أحد المقربين إلى الزعيم اللبناني رياض الصلح والذي اغتيل على باب داره بعد تعيينه مستشاراً للرئيس أمين الجمول فيما بعد، لأنه سعى للتوفيق بين جميع الطوائف في وطنه.

وكذلك طمأنت أهل المجاهد عبد الهادي المعصراي وزميله محيي الدين رسلان بالدخول بدون إزعاج، وكثيرون غيرهم ومنهم الرفاق الضباط ولا لزوم لمزيد من التعداد.

وهؤلاء وكل من ساعدتهم لم يكن عليهم ملاحظات ولا ارتكابات، ولو كان الأمر غير ذلك، لما استطعت إنقاذهم من أفعالهم، ولما سمعتُ النياحة العامة مني بالكف عن ملاحظاتهم، وتنفيذ العقوبات بحقهم عند وجودها. لذلك دخلوا أوطانهم وعاشوا فيها وسافروا منها ثم عادوا إليها كسائر الكرام في بلاد الأكرمين.

كذلك رفعتُ الحيف والضميم عن عائلات المحكومين السياسيين منير العجلاني

وعدنان الأناسي ورفاقهما، الذين نقلوا من سجن القلعة بدمشق إلى مدينتي القاهرة والإسكندرية بدون إصدار مراسيم عفو عنهم لمعاملة أحدهم في ذلك. فاجتمع شملهم وكان هذا من الممنوعات وسبيلاً من سبل القهر والانتقام. وكذلك في حلحلة كثير من شؤونهم المالية والاجتماعية.

ولم أغلق الباب في وجه صاحب حاجة وهذا من أولى واجباتي، والوظيفة العامة هي تكليف من أصحابها، والسعيد من ينأى بأهوائه ونقائصه عنها، والشقي من ينفخس في مفاتها وغنائمها ويسهى عن واجباته فيها. إنها ليست مزورة من مخلفات الأقرين لقطف الثمار والتعالي على الآخرين. لذلك يجب أن يولى عليها مستحقوها وأن تمنح من الجهد والإخلاص ما يرفع من شأنها وأن يكون صاحبها خادماً للجميع بحق، لا مخدوماً منهم بالباطل والإكراه، ولا يعتقدهن أحدٌ بأنني ألحق عيوب نفسي وأتسرل بزي الشك، وأنني أعرف ذاتي فإن لي عيوباً ونقائص وللناس ألسناً وعيوناً وأذناً. وهذا بعض الذي قدرت عليه وأنا سعيد به لأنه من واجبي ولا مثله لي به على أحد وسامح الله زهر الدين الذي انتقدني عليه وعلى غيره بدون أمانة أو صدق.

توقيف أحمد جبريل:

وصلتني أخبار في أواخر عام ١٩٦٢ بوجود مجموعة من الشباب تتدرب على أعمال القتال بالسلاح بين الحين والآخر في ضواحي مدينة دمشق.

أمرت الجهاز المختص بتشكيل مفارز أمنية محدودة للرقابة في تلك الأمكنة إلى أن استطاعت إحداها من العثور عليهم وهم يتدربون على القتال الليلي، فساقتهم ليلاً وأتت بزعيمهم إلى مقر لبادتي.

لدى سؤاله عن اسمه وغرضه أفادني بأنه الملازم أحمد جبريل فلسطيني من الجيش، وأنه تعاهد مع إخوان مدنيين من المنشأ نفسه على التدريب العسكري ليوم يستطيعون به القيام بواجبهم من أجل وطنهم المختص، ولهم في ذلك قدوة حسنة بثوار حركة التحرير الجزائرية، (وكان القطر الجزائري قد استقل حديثاً، وانزع أبطاله الاستقلال انتزاعاً من حكام فرنسا الذين كانوا يحبرونه وطناً فرنسياً في أفريقيا، وامتداداً لفرنسا الأوروبية).

وكان كلامه يدم عن وطنية صادقة ويتدفق من قلب مخلص، ودخل في نفسي وضميري بالمستوى نفسه، لذا كان جوابي، أرجو لكم التفوق وإني أمث لكم يد المساعدة عندما تطلبون وتريدون، على أن تعلموني بأسمائكم وعن أمكنة وأوقات تدريبكم وصالحته واستودعته مكيراً في هذه الرجولة والعزيمة والوطنية.

كان هذا هو اللقاء الأول والأخير، ولم يصل لعلمي بعده شيء إلى مطلع السبعينات من أعوام القرن العشرين، وكنت في بيروت، قادماً إليها لأيام من المملكة العربية السعودية، بزيارة الصديق العقيد هشام العظم، الذي كان يشرف على التحصينات العسكرية لجبهة التحرير الفلسطينية، فدعاني في اليوم التالي لتناول طعام الغداء في داره مع إخوان سبق دعوتهم، منهم أحمد جبريل زعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة - فشكرته واعتذرت لأنني مدعو في اليوم نفسه على غداء عند آخر وعدته بالحضور، وطلبت إليه نقل سلامي إلى مدعوّيه.

وبعد أيام زارني صديقي هشام وأثناء تبادل بعض الأحاديث سألتني:
«هل صحيح بأنك عاقبت أحمد جبريل بالتوقيف لمدة خمسة وعشرين يوماً؟ لأنه كان يقوم بتدريبات عسكرية لبعض رجاله».

استغربت هذه الأقوال التي سمعتها للمرة الأولى وقلت له: بأنني لا أملك صلاحية معاقبته وقتها لأنني كنت بعيداً عن الجيش وهو من عداده، ومع ذلك فإني لا أهتم بهذا الإدعاء، ويؤسفني أن يفهم موقفني الطيب معه، بهذا الشكل، بعد أن استطاع إقناعي بنبل مقصده وصدق وطنيته، وكنت أملك يومها التصرف بغير الأسلوب الذي عاملته به، ويشهد الله بأنني لم أخبر عنه أحداً، وقد كتمت السر، وخاصة عن رؤسائه في الجيش، خلافاً لظنه واعتقاده، وأنت تعرفني أكثر من غيرك، بأنني بعيد عن هذه الإزدواجية وتأكد بأنني لا أبالي به في كل الأحوال وله أن يعتقد ما يشاء.

استقالة وزراء الداخلية والخارجية والاقتصاد:

الأستاذ عبد الحليم قدور، وزير الداخلية، من أرقّ الناس شعوراً وألطفهم معشراً وطنياً مخلص، كنا على وفاق إلى أن طلب إليّ نقل أحد الضباط إلى قيادة قوى الأمن، عزمت على الاستجابة لطلبه، ولكوني لا أعرف ذلك الضابط، فقد طلبت إضمارته الشخصية، للوقوف على أوضاعه قبل تعيينه في مقر قيادتي، فتبين لي بأنه حزبي، وليس من ضباط الشرطة أصلاً ولا متخرج من كليتها، وهو موظف مدني، مدير ناحية، وقد جرت عسكرته مع أمثاله عندما جرت عسكرة الجهاز الإداري لوزارة الداخلية في عهد الوحدة، يتصف بالسلوك الحسن، مثقف، غير أنه يعمل لحزبيته أكثر مما يعمل لواجبه الوظيفي العام.

أطلعتُ الوزير على إضمارته، لألّس رد فعله وقراره، وإذا به يتغير لونه دون أن ينبت بينت شفة، ولم يتم نقله ولا تعيينه في مقر قيادة قوى الأمن - وزارة الداخلية - للأسباب المذكورة.

بعد أہام وكان الوضع قلقاً، أيقظني هاتف بعد منتصف الليل من حارس داري، وقال لي بأن وزير الداخلية بالباب ويريد مقابلتي لأمر هام، فلما استقبلته، وكان متشياً، قال لي: بأنه علم من مصدر موثوق بأن انقلاباً عسكرياً متوقع الحدوث هذه الليلة، وأن القطعات العسكرية المعنية تنهياً للحركة لدخول دمشق، واحتلال مرافقها الرئيسية وقلب الأوضاع فيها.

اتصلت بوجوده هاتفياً مع جهات عدة فلم أجد شيئاً من هذه الأوامر، ولما أصر على روايته وثقته بالمصدر، ركبنا سيارتي الخاصة، التي كانت أمام داري، وذهبنا معاً إلى المعسكرات المحيطة بدمشق، فلم نجد ولم نلاحظ شيئاً غير عادي، وعدنا إلى دارنا مع خيوط الفجر، وكان وهم قرب وقوع انقلاب مسيطراً عليه وهو المعروف بمحنة أعصابه. كما كانت الإشاعات تملأ الأجواء، بدون سند، بأن وزير الداخلية هو مطيع السماء وليس الأستاذ عبد الحلیم، وهذا محض افتراء وتشويه.

بعد يومين استقال الأستاذ عبد الحلیم من الوزارة والأستاذ عدنان الأزهری وزير الخارجية الذي عاد من القاهرة خائباً من أجل إعادة الوحدة معها، فقبلت استقالتهما بالمرسوم رقم ٨٥٩ تاريخ ٦٢/٥/٢٢ وأسندت وزارة الداخلية وكالة إلى الأستاذ رشاد برمدا، وزير التربية والتعليم كما أسندت وزارة الخارجية وكالة إلى الدكتور عبد السلام المجلي، وزير الثقافة والإرشاد، وذلك بالمرسوم رقم ٨٦٠ تاريخ ١٩٦٢/٥/٢٢.

كان الوزير رشاد برمدا لا يداوم في وزارة الداخلية أبداً، وعند وجود شيء للتوقيع كنا نرسله إليه في وزارة التربية مع المراسل، كما كنت حريصاً على أخذ موافقته بكل أمور وزارة الداخلية إلى أن استلمها اللواء عزيز عبد الكريم رئيسي الأسبق.

وفي ٦٢/٥/٢٧ استقال وزير الاقتصاد الأستاذ نهاد السباعي بالمرسوم ٩٢١ واستلمها وكالة الأستاذ جورج خوري بالإضافة إلى وزارة المالية وذلك بالمرسوم ٩٢٢ تاريخ ٢٧/٥/١٩٦٢.

استقالة وزير الإعلام:

هتف لي اللواء زهر الدين، ولما قدمتُ إليه في مكتبه وكان عنده اللواء نامق كمال رئيس الأركان العامة، ناولني عدداً من الجرائد والمجلات المصرية مع سؤالي هل لك علم بها؟ وقد جمعت من أهادي الجند في معسكر اللواء المدرع سبعين بالكسوة ومن معسكرات لطننا، ولما أجهت بالنفي، قال: علما وأطلع عليها رئيس الوزراء الدكتور عظمة، وهي تباع بالطرقات وعند باقي الصحف والمجلات.

تصفحتها وكانت تحمل عناوين بارزة مثيرة تضج بأكاذيب ونعوت فظيعة لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وقائد الجيش ورئيس الأركان العامة وقائد قوى الأمن الداخلي.

دخلت على رئيس الوزارة وأطلعته عليها مع قولتي بأن قائد الجيش ورئيس الأركان العامة أعطاني إياها، وقد جُمِعت من أيدي الجند في المعسكرات، ابتسم الرئيس ابتسامة باردة وقال: «الله يصلحك يا عبد الله»، يقصد عبد الله عبد الدايم وزير الإعلام، نصحته فلم يتصمح وعمل الذي بفكره، ثم قال: اتصل به وأعلمه بالذي حصل.

اتصلت به هاتفياً من مكتب رئيس الوزراء وعلى مسمعه، وإذا به يتشبت برأيه ويقول: شعبنا واع، عنده قدرة على المحاكمة والتمييز بين الصدق والإختلاق، قلت له: أنت لا تعرف عناصر الجيش، وعندهم تصدر الفوضى، وبهم يتأمن الإستقرار، ونحن لسنا بحالة أمنية مثالية، وأنت تعلم ذلك، وأن أي تحرير ينمكس على الأمن، وأني مسؤول عنه في كل سورية، وكان من الحكمة الإستئناس برأي المسؤولين عنه، بدءاً من وزير الداخلية ووزير الدفاع، قبل الذي فعلته، فهذا لا يجوز استمراره بدون نزع صفحات الشتم والتحرير، فقال لا... لا... إني أدرك هذه الأمور، وأني مسؤول عنها سياسياً، وإذا مُنعت أو نزعت فلاني مستقيل، أجبته إن هذا شأنك، وانتهت المخابرة.

التفتُ إلى رئيس الوزراء، الذي كان يسمع كلامي بكل انتباه، وقلت: أرجو أن تنذير الأمر، فوجدته مرتاحاً بحركة من يده وفمه، واتفقتُ معه على إعطاء أوامري إلى رؤساء مخافر الحدود، بمنع دخول الصحف والمطبوعات المصرية المحرّضة، إلى أن يعالج الأمر مع وزير الإعلام بنزع الصفحات التي تحمل الأكاذيب والتحرير، قبل توزيعها وبمعها كما تفعل الحكومات مثيلتنا، درعاً للفتنة وللحفاظ على الإستقرار.

وحيث إن هذه الصحف كانت تنقل إلينا بواسطة سيارات الأجرة القادمة من لبنان بالمسافرين، ولكي لا يرجع بها السائق مع الركاب، وهو غير عالم بالذي حصل، أو يتركهم على قارعة الطريق، فقد جرى إنزالها وحرقتها على الحدود، لمرة واحدة، والتنبيه عليه، بعدم المجيء بها مرة أخرى قبل إشعار آخر.

كان زملاء الدكتور عبد الله عبد الدايم وزير إعلام الانفصال، الذي ترتبط به مديرية الدعاية والأنباء المكلفة برقابة الصحف والمطبوعات، يصفونه بأنه القنبلة الموقوتة في الوزارة، وهو من جماعة الأستاذ صلاح البيطار، وكان هذا الأخير وراء دخوله الوزارة، كما كان الأستاذ ميشال عفلق وراء ابتعائه للدراسة في فرنسا، مع اثنين آخرين من حزبه، دون غيرهم، يوم استلم وزارة المعارف بعد خروجه من السجن، بعد أن شفع له بيانه المشهور تقرباً من حسني الزعيم، رأس الانقلاب العسكري الأول في سورية.

استقال عبد الله عبد الدائم وقُبِلَتْ استقالته بالمرسوم رقم ١٢٨٢ تاريخ ٦٢/٦/٢٠ وعهد بوزارة الإعلام وكالةً إلى الدكتور عبد السلام العجيلي بالإضافة إلى وزارتي الثقافة والخارجية.

حدثني مرة الدكتور عبد السلام العجيلي عندما كان وزيراً للإعلام بالوكالة في وزارة الدكتور العظمة وعندما أقدمت سلطات الأمن على مصادرة جريدة البعث الدمشقية، بدون علمه، بأنه احتج إلى وزير الداخلية بسبب هذا التصرف من قوى الأمن، ابتسم هذا الوزير وقال له: بناء على أوامر رئيس الوزراء الدكتور عظمة، لأن فيها هجوماً عنيفاً عليه، مما دفع الدكتور العجيلي إلى تقديم استقالته إلى رئيس الجمهورية احتجاجاً على تصرف العظمة من خلفه، بموضوع يتعلق بوزارته، لطف الدكتور القدسي الجو بينهما ووعده العظمة بعدم العودة إلى مثلها مرة أخرى.

استقالة القُدور وعبد الدائم في مذكرات العظمة:

قال الدكتور العظمة في الصفحة ٢٣٨ من مذكراته:

«تحركت مطامع الضباط والسياسيين معاً، لملء الفراغ وازدادت مواجهات التحدي للحكومة، وخاصة بعد السماح لصحف القاهرة بدخول سورية، لا يمكن أن تكون الصحف أسوأ أو أكثر إثارة من الإذاعة التي لا تستأذن في العبور مخافر الحدود. إشتد نقد العسكريين في مجلس الأمن لحرية الصحافة، ثم للسماح بدخول المطبوعات المصرية».

«تحدى العسكريون وزير الإعلام، فصادرت مخافر الحدود المطبوعات المصرية كما صودرت الصحف السورية قبل توزيعها إذا كان فيها ما يزعج مزاج الحكام الأشباح».

استقال وزير الإعلام ووزير الداخلية وهما يمثلان جناح حزب البعث في الوزارة، وجرت محاولات لإقناعي بالاستقالة أيضاً، وإنهاء الوزارة.

«زارني بهذه الفترة أحد أبناء العمومة، ممن أعرف صلاته مع جهاز السراج والسفارة المصرية في بيروت وعرض عليّ أن استقيل متضامناً مع الوزراء الحزبيين».

الخلاصة:

«حاول ابن العم، الموفد، إقناعي أن استقالي موقف وطني يستحق التقدير، فلما شرحت له الأهداف التخريبية وراء هذا الطلب، كشف أوراذه وقال: إن القاهرة مستعدة لهيئتان مستقبلك برصيد وقمه على بهاض في مصروف سويسري، وصممت على الاستمرار رغم أجواء التكالب والتهافت عليها بين المستعجلين المستعجلين». انتهى كلام الدكتور بشير العظمة.

١- حقاً لقد كان الحكم أثناء وزارة الدكتور العظيمة بفراغ، حسب اعترافه بالذات، لأن تاج الحكم كان كبيراً على رأسه، والألقام مزروعة في مجلسه، وهو غير قادر على انتزاعها، وطبيعي أن تتحرك المعارضة، لحمل الفراغ، لأن الوطن ووطن الجميع.

٢- إن السماح بدخول صحف القاهرة، المحرصة على قلب الأوضاع والسمت بالذات، كان قراراً انفرادياً من السيد وزير الإعلام الحزبي، لغاية في نفسه، وهو يدرك خطورة قراره وتأثيره السلبي على الاستقرار. ولو عرض هذا الأمر على مجلس الوزراء قبل الإقدام عليه، لمعارضه بالتأكيد وزير الداخلية وأيضاً اللواء المكلف بتسيير أمور وزارة الدفاع، لأنهما يدركان مدى مفاعيله في القوات المسلحة، يشاركهما بذلك الوزراء الواعون، الذين ليس في قلوبهم مرض أو في عقولهم أهواء ومخططات. وهل من المعقول والممكن أن يقف موظف بمفرده بوجه قرار يؤيده مجلس الوزراء بجماعة، وتكون كلمة الموظف هي النافذة؟ أم هذا دليل على أن قرار وزير الإعلام غير مؤيد من أحد؟ وليس أمامه سوى التهديد بالإستقالة لدعم غرضه، وقد ثقلت استقالته بدون أسف.

٣- إن تحدي وزير الإعلام السيد عبد الدائم، بالحقيقة، لم يكن من أحد العسكر بمفرده، وإنما بمشاركة وتأييد من سيادة دولة الرئيس وآخرين.

كما انفرد دولته بتحدي وزير الإعلام الجديد الدكتور المجيلي، عندما أمر من خلفه بمصادرة جريدة البعث التي هاجمته، وقد قدم هذا الوزير استقالته احتجاجاً على تصرف رئيسه بالمصادرة بدون علمه وبرهن الدكتور عظمة بأنه ليس أكثر ديمقراطية من العسكر، الحكام الأشباح، عندما إنزعج مزاجه من هجوم إحدى الصحف عليه وأمرنا بمصادرتها دون اللجوء إلى القضاء.

٤- كان من الأمانة أن يسجل الدكتور عظمة في مذكراته كيف فشلت أمامه وعلى سمعه محاولاتي في إقناع السيد عبد الدائم من أجل العدول عن قراره وفي قبوله لنزع الصفحات، التي كانت تحمل الشتائم والأكاذيب الهادفة إلى تسميم العقول، من الصحف المصرية قبل عرضها للبيع والتوزيع، في ظروف استثنائية كنا نعيشها، بدليل قانون الطوارئ الذي كنا نعيش في ظله، والذي حافظ الدكتور عظمة مع وزير إعلامه عبد الدائم على سرمان مفعوله، ولم يفكر بالغائه إلى أن ألغاه خالد العظم اعتباراً من ١/١/١٩٦٣.

٥- من المفارقات أن يكون الدكتور عظمة متعاطفاً في مذكراته مع وزير الإعلام عبد الدائم عندما سمح بدخول الجرائد المصرية وبهجتها على حالها ومؤيداً لوزير الإعلام الجديد المجيلي عندما ألغى قرار دخولها بدون تبديل في الأوضاع.

٦- ومن المفارقات أيضاً أن يأمر رئيس الوزراء بتزويد وفده، الناطق بلسان حكومته في مؤتمر شتورا، بنسخ من هذه الصحف لدعم شكوى حكومته على القاهرة، التي كانت تتدخل بشؤون سورية الداخلية، وتحض شعبها على المصيان، وقواتها المسلحة على قلب الأرض، ولا يقف في وجه وصولها وانتشارها بين الجند وفي المعسكرات في السابق.

٧- من الصور المحزنة لوجه ذاك الحكم، نعت الأستاذ خليل كلاس، عضو وفد الحكومة السورية الناطق باسمها في مؤتمر شتورا، الرئيس عبد الناصر بأنه أبو رغال القرن العشرين، ووصفه من دولة الرئيس بالذات، بمؤتمره الصحفي الذي عقده فور فرط عقد مؤتمر الجامعة العربية، بأنه الزعيم العربي الأول، مما خلق له مشكلة مع وزير إعلامه الجديد على هذا التناقض، تهون أمامها المواقف السابقة مع وزير الإعلام السلف.

كما تهون أسباب استقالة السيد عبد الدائم من وزارة العظمة وأسبابها، أمام استقالته من وزارة الأستاذ صلاح البطار فيما بعد وأسبابها، مما أجبره على مغادرة سورية إلى لبنان فوراً. ولا لزوم للإفاضة وأمره مع سليم حاطوم معروف.

الناجح باعصامه ليس بالضرورة أن يكون وزيراً ناجحاً، وكم من وزارات كانت سبباً في كشف عيوب أصحابها...!! لأنهم لم يخلقوا لها، ولم تخلق لهم، ولا يصلحون لها ولا تصلح لهم.

ما أكثر الأدباء وحتى العلماء الذين خسروهم حقولهم ولم تربحهم السياسة عندما أصبحوا أعضاء في ناديها أو في نادي الوزراء والمستوزرين.

لقد كان الحكم في وزارة العظمة بفراغ، كما اعترف هو في مذكراته، وكانت المعاناة كبيرة بسبب هذا الفراغ، كما كانت العقول المخربة والأيدي الخبيثة، في الداخل والخارج، التي استغلت هذا الفراغ، تحرض القوات المسلحة، وبعض فئات الشعب، للعمل على نسف الحكم والحاكم بشتى الوسائل، غداة للشيطان مستعملة عملاءها الذين كانت تُعهد لهم الطرق وترسم لهم الخطط وتُقدم لهم المغريات التي يعبدها، حتى أصبحوا أطوع من الهان ولا يرون أبعد من رؤوس أنوفهم.

إن الاستقالات التي قُدمت من بعضهم لم تكن للأسباب المعلنة، وكانت لحفايا أطلعنا الدكتور العظمة على بعضها، في الصفحة رقم ٢٣٨ من مذكراته، بأنها كانت بعد ضمان مستقبل المستقبل برصيد يوضع باسمه في مصرف سويسري.

هكذا كانت سياسة القاهرة حسب أقوال دولة رئيس وزراء سورية الدكتور بشير العظمة بالذات.

الحكم رجولة وإقدام ووعي وتضحية قبل كل شيء، وتحمل مسؤوليات وإخلاص لها وليس اختفاءً أو تستراً بالباطل، لقد شاعت الظروف لدواعي القيام بأداء الواجب أن أكون على صلة حميمة مع بعض رؤساء الوزارات، في عهد الانفصال، وكذلك مع غيرهم من أصحاب المسؤوليات والمقامات الهامة.

علمتني التجربة بأن الرجال، كل الرجال كالمعادن، منها الثمينة ومنها الرخيصة، فمنهم من هو كالنحاس على أنواعه ومنهم من هو كالذهب ومنهم من هو دونهما بكثير... الأمر الذي جعلت معه قناعتي مطلقة، بأن الذين أتاحت لهم الظروف بتبوؤ المسؤوليات ودست الحكم ليسوا بالضرورة أفضل من كل الذين لم تسنح لهم الفرص ذلك، فكثير من هؤلاء حرم الوطن من قدراتهم وإمكاناتهم، ورزىء ببعض أولئك، فالدنيا وجوه وأعتاب وحظوظ ومقادير.

ما أكثر الأوطان التي ابتليت وذبحت بأعمال بعض المسؤولين من أبنائها، عندما فرضوا عليها فرضاً، وحُرمت من كفايات الآخرين من رجالها، والشعب يرى ويسمع محترقاً من الآلام، لأنه لا حول له ولا قدرة على تبديل، في غياب الديمقراطية.

إن أخطاء القادة لا تقتصر نتائجها على أشخاصهم فحسب، بل تمتداهم إلى شعوبهم، لذلك كانت هذه تضحي بكل غال ونفيس وتمعنّ على التواجز لتحافظ على حقها في اختيار قادتها ورؤسائها، ومع ذلك كانت تقيدهم بنصوص دستورية وقانونية لأنهم ليسوا معصومين، وخطأ الفرد موجود دائماً أكثر من عند الجماعة، وعند الجماعة أكثر من عند الجميع، لذلك يجب تجنب الوطن حكومات غير دستورية وغير ديمقراطية صحيحة.

إلقاء القبض على السراج وهروبه من السجن:

أنصبي عبد الحميد السراج في بدء العشر الأخير من شهر أيلول عام ١٩٦١ عن جميع مناصبه الحكومية في الجمهورية العربية المتحدة، بعد صراع مرير بينه وبين المشير عامر، وبعد أن كان الرجل الأقوى في الإقليم السوري، وقد إلتنف حوله يوم إقالته أو استقالته لفيف من الشباب، مستكراً في وجه عبد الناصر إبعاده عن مسؤولياته.

في هذه الآونة وقع انفصال ٢٨/أيلول/١٩٦١ فخشي عليه أصحابه من حركة من السراج وجماعته، وخاصة بعد توزيع صوره، لذلك اعتقلوه ثم أفرجوا عنه بعد ساعات عندما أعلن لهم كل تأييد ومباركة، وأظهر استعداده لإلقاء كلمة بالراديو والتلفاز تأييداً لحركتهم، ومع ذلك وضعوه في الإقامة الجبرية في داره أتاقة لنشاطه وحركات جماعته.

ثم تسلل في اليوم الثاني من مكان إقامته فأراً، وقد ترجاني يومها العميد عبد الغني

دهمان لأنني كنت قائلاً للمنطقة الوسطى (حمص وحماء) اتخاذ ما يحول دون وصوله إلى مدينة حماه، مسقط رأسه، وكنت قد نشرت سابقاً عدداً من الدبابات على تقاطع طريق دمشق حمص حماه وطريق حمص تدمر، لسبب آخر كما سبق ذكره، وكان هذان المحوران مراقبين من حيث العبور عليهما في الغدو والرواح.

ثم عُثر على السراج، نتيجة إخبار، بدمشق في مخبئه الجديد بشارع الحواكير في بيت روشن إبنة جلادت بدرخان أحد رؤوس الأكراد ووالد زوجة زهير زلفو شقيق زوجة السراج.

اقتحمت مخبأه مفرزة عسكرية وأخرج منه وهو رافع اليدين إلى الأعلى، ثم جرى تفتيشه وسوقه إلى سجن الحزة العسكري وهو صامت، والجوار يشاهدونه من النوافذ وكذلك المارة، وكانت ساعة تفوق سلياً كل ما تمتع به من سلطة وبأس في ما مضى.

مكث في سجنه إلى منتصف شهر حزيران عام ١٩٦٢ إلى أن تمكن من الخروج منه بمساعدة أحد حراس السجن من رجال الشرطة العسكرية. وأثناء سجنه جرت محاولات وخطرت أفكار لبعض المسؤولين لمحاكمته كما جرت تحقيقات معه من أجل هذه الغاية، وكلها باءت بالفشل ولم تترن بتتمة إيجابية لأسباب متعددة.

بعد إبعاد الدهمان والنحلوي والهندي ورفاقهم عن سورية، استمرت عناصر كثيرة وفئات متعددة بالتأمر للقيام بانقلاب يطيح بعهد الانفصال من أجل إعادة الوحدة مع مصر، إلى أن أتى رسول من القاهرة إلى دمشق، هو الضابط السابق المغربي الأصل خريج الكلية العسكرية في حمص، والدبلوماسي بسفارة المغرب في القاهرة يومها، المدعو رشيد الخطابي والذي قام بزيارتي في داري وحدثني حديثاً مستفيضاً عن الأخطاء أيام الوحدة وأصحابها وأن الرئيس عبد الناصر لا علم له بأغلبها وأن خطأ الانفصال أخطر وأدهى على القضية العربية وأبنائها، وسألني عن شروط إعادتها، فنصحت أن يتكلم بهذه الأمور مع اللواء زهر الدين ومع اللواء نامق، لأنني الآن في وزارة الداخلية ووعده بمفاتحتها بها عند الانتهاء.

ثم حدثني عن قضية عبد الحميد السراج وضرورة إعلاء سبيله لأنه يمثل وجهاً وحدوياً عربياً وأن أمره يهم سيادة الرئيس عبد الناصر بالذات، وأنه أي الرئيس لن ينسى من يمد له يد الإنقاذ كما يهم جميع الرفاق الموجودين في القاهرة (كنت أرسلت لهم بعضاً من أنسابهم ورفاقهم لفتح طريق عودتهم إلى وطنهم بكل اطمئنان وسلام)، فأجبتته بأن عبد الحميد موجود الآن بسجن عسكري وأنه جاءني بوقت غير مناسب ولا أستسيغ التكلم حالياً من أجله مع زهر الدين للوصول كلام إلى هذا الأخير عن لسانه قوله: «هأنه

لم يكن ليتخيل بأن الأمور في سورية تتدهور إلى هذا المستوى من التردّي بحيث يصبح هو (أي السراج) سجيناً وشخص من مستوى عبد الكريم زهر الدين قائداً لجيش البلاد لأنه معروف بكيت وكيت.... كما أن الحديث مع غيره من أجله غير مفيد لأن أحداً لا يريد التدخل بهذه القضية وأعني رئيس الجمهورية الدكتور القدسي ورئيس الوزراء الدكتور المظلة.

وقد سبق أن طلب إلي ترؤس محكمة عسكرية لمحاكمته (قبل صدور المرسوم التشريعي رقم ٣١ تاريخ ١٦/١٠/٦١ بتشكيل مجلس عدلي لمحاكمته وآخرين)، فرفضتُ وكنتُ يومها على خلاف مع بعضهم لعدم موافقتي على الإشتراك بتزوير الانتخابات النيابية، وقلت لهم يومئذ بأنني على استعداد للقيام بهذا التكليف بعد إجراء تحقيقات قضائية وصدور قرار عن قاضي تحقيق بلزوم محاكمته على أفعال وارتيكات لها سند قانوني. أما من أجل محكمة كمحكمة المهداوي (العراقية) فأني غير قادر عليها وأرى أن يقوم بها أحد أعضاء المجلس الثوري، وبعد يومين كنت مبعداً خارج سورية من أجل الانتخابات.

وقيل عني يومها همساً «بأنني رفضت محاكمته عطفاً عليه لأنه من رفاقي في الكلية العسكرية وأحد أفراد صفّي وتربطني به صداقة ما زالت قائمة».

لذا فأني أنصح بالكلام من أجله مع اللواء تامق رئيس أركان الجيش، وهذا استاذنا في الكلية، وزهر الدين يتحسّب من رفض طلبه إذا أصرّ عليه. وعند عدم التوصل إلى الإفراج عنه فليكن البديل تحسين معاملته في سجنه.

بعد مضي زمن على هذه المقابلة وحوالي النصف الثاني من شهر حزيران ١٩٦٢ سمعت كما سمع غيري بأن السراج فوّ من سجنه ووصل إلى القاهرة ومعه أحد حراس السجن الرقيب منصور الرواشد الذي كافأه الرئيس بترفيعه إلى رتبة ملازم. مما كشف بأن الرتبة العسكرية عند البكباشي عبد الناصر هي مكافأة على عمل لا يمت بصلة إلى الكفاءة العسكرية.

سجن المزة منع وما أحسب أحداً يستطيع الخروج منه بدون فتح الأبواب بمؤامرة، والشخص الوحيد الذي أعرفه سابقاً عند ما كان عندي في الجبهة وقد فوّ منه ومن زواته من على الأسوار هو الملازم أول محمود نعمة، من الطائفة المسيحية الكريمة، وكان قد سجن فيه مع كثير من القوميين الاجتماعيين على أثر اغتيال الشهيد العقيد عدنان المالكي، وقد اتخذت تدابير شديدة واحتياطات كثيرة وقتها لكي لا يتكرر هذا الفرار وله قصة طريفة وخطة بمتهمة الذكاء لست بصدد روايتها وكان صاحبها من شياطين الأرض.

لما سألت اللواء زهر الدين بوجود اللواء نامق عن كيفية فرار السراج من سجنه أنهم به مدير الشرطة العسكرية عثمان الجبرودي بالتواطؤ والتقصير، لذا قلت لهما إذا كان الأمر كما تقول يجب سجنه في زنزانة السراج عنهما، وإذا كان هذا اتهاماً ظنياً ولا يستند على دليل، فإنني أرى عدم مسه بسوء الآن، ويجب فتح تحقيق فوراً بدءاً من مدير السجن والمناولين ليلة الفرار، وعلى ضوء النتائج يجب اتخاذ التدابير وفرض العقوبات بحق كل المسؤولين مهما علا مقامهم.

وسألت بعدها المقدم عثمان الجبرودي عن حادثة الفرار فقال لي: «بأن زهر الدين قال له خلصتنا منه أي أن زهر الدين تخلص من وطأة السراج عليه وهو في السجن، كما قيل لي يوم انتشر خبر فراره بأن زوجته حضرت إلى مدخل سجن المزة وأخذت تبكي وتصبح اعتقاداً منها بأن بعلمها أفسح له مجال الفرار ليجري اغتياله خارج أسوار السجن بحجة الهروب .

ثم أمرت مدير الأمن العام لتزويدها بكل ما يلزم للسفر إليه إلى القاهرة عندما علمنا بوصله إليها.

والغريب العجيب، الذي أعلمه، بأنه لم يجر تحقيق من أجل هذا الفرار ولم يُحاسب أحد عليه أبداً، كما أن زهر الدين لم يتعرض له ولم يذكره في مذكراته سوى بكلمة ثم أتت زوج السراج إلى دمشق لأخذ بعض متاعها من بيتها. وقد اتصلت بي هاتفياً وذهبت إليها برفاقتي المقدم محمود شوقي أبو سمرة، ولما شاهدته معي سألتني عنه فقلت لها هذا فلان ولما سمعت باسمه أسمعته قارص الكلام ووصفته بما أعتقد بصحته، ولم يفه هو بكلمة واحدة لوجودي.

بعد سنوات من حادثة الهروب كنت في مدينة الرياض أتناول طعام الغداء مع الدكتور معروف الدواليبي في فندق صحاري بالاس وكنا من نزلائه، وإذ بالسيد رشيد الخطابي، وكان وقتها موظفاً دبلوماسياً مغرباً في الهند أو الباكستان، يدخل إلى قاعة الطعام فأرسلت إليه، بعد الاستئذان من الدكتور، من يدعوه إلى مائدتنا وبعد الانتهاء خرجنا إلى الصالة لشرب القهوة.

جرت أحاديث كثيرة بيننا ولما سألت عن أحوال عبد الحميد السراج قال لي:

«هل تذكر زيارتي لك في دارك من أجله؟ قمت بعدها بزيارة اللواء نامق، بناء على توجيهاتك، وقد رجوته التخفيف من القيود عليه وتقديم له ما يخفف من وطأة السجن ومعاملة معاملته حسنة، لأنه يستحقها فوعدني، ثم عملنا على خطوط كثيرة من أجله منها دفع مبلغ مئة ألف ليرة لبنانية في بيروت إلى المحامي محمد الجبرودي (سوري) لأنه قريب مدير الشرطة العسكرية، المقدم عثمان الجبرودي، ليتصرف بها حسب معرفته من

أجل عبد الحميد، وهو مبلغ مفرٍ وفتح الشهية (بقياس ذلك الوقت). كما كنفث القاهرة اتصالاتها ومفرياتها بواسطة سفيرها في لبنان عبد الحميد غالب، وكذلك مع كمال جنبلاط وشوكت شقير من أجل عبد الكريم زهر الدين لكونهم من طائفة واحدة وهذا الأخير لا يجرؤ على مخالفتهم.

وهكذا فتحت أبواب سجن المزة العسكري أمام عبد الحميد السراج وهو يرتدي بزة شرطي عسكري ومعه أحد المولجين بحراسة السجن وحراسته، وأمتلأ سيارة من دمشق المزة إلى ميسلون فقريّة دير العشائر اللبنانية المتاخمة للحدود السورية، وصاحبها النائب الاشتراكي شبلي العريان من محازبي كمال جنبلاط ومن طائفته أيضاً، ومن ثم ركبا سيارة إلى داخل مطار بيروت الدولي بعد ترتيب كل الأمور، حيث كانت محركات إحدى طائرات شركة مصر للطيران تدور اعتماداً للإقلاع، فصعدا على متنها بدون ثبوتيات رسمية وطارتا بهما إلى القاهرة، وعلى الطائر الميمون.

لا يعقل بشكل من الأشكال أن يكون وراء هذا الإنقاذ شخص واحد بدرجة رقيب. كما لم يجر تحقيق ولا محاسبة أحد عن هذا الهروب أو التهريب.

سجن المزة حصين جداً بناء الفرنسيون على هضبة عالية مشرفة على دمشق وعلى بعد أربعة كيلومترات من مركزها غرباً، ويحيط بهذا السجن وديان جرداء عميقة، وأسوار عالية محاطة بأسلاك شائكة، وبحقول من الأعقاب (سابقاً)، وله عدة أبواب حديدية وباب رئيسي عال وحصين.

بعد أيام من وصول السراج إلى القاهرة حان موعد احتفالات عيد ثورة ٢٣ يوليو، فأجلسه الرئيس عبد الناصر على يمينه في المنصة الرئيسية، في الوقت الذي لم يجلس سواه من السوريين في الصفوف المتقدمة.

كان للسراج قبل الوحدة وأثناءها وبعدها أيضاً علاقات مع عبد الناصر لم يبلغها أحد من السوريين على الإطلاق. وقيل بسببها الكلام الكثير، وقد سماه السوريون أثناء الوحدة «بالسلطان عبد الحميد» لما بلغه من درجة في السلطة والسلطان والمخابرات تشبيهاً له بالسلطان العثماني عبد الحميد الثاني.

ولما سألت الخطابي عن حالة السراج الصحية، وكنت سمعت بأنه يعاني من الطنين المولم في إحدى أذنيه قال لي:

«بأنه مصاب بالصرع أيضاً وقد كانا بسيارة واحدة في القاهرة عندما فاجأته إحدى النوبات، وقد أرسله الرئيس إلى أميركا للمعالجة وكان رأي الأطباء ضرورة تكليفه بعمل،

ولا يجوز تركه بدون، لأنه اعتاد بحياته على عمل شبه متواصل، لذا أصدر قراراً بتعيينه رئيساً لمجلس إدارة شركات التأمين المؤممة.

كما سرت إشاعات في دمشق وبيروت بأنه أدخل مستشفى دير الصليب لأسباب مرضية، ولما سألت عن ذلك الصديق رئيس أطباء هذا المستشفى الطبيب البروفسور هنري أيوب نفاه نفياً قاطعاً، كما قال بأن الصحافي حنا غصن، مراسل مجلة الأسبوع العربي الأسبق، سأله السؤال نفسه ففاه له أيضاً لأنه غير واقعي ولا صحيح.

وبهذه المناسبة فإني أشهد بذكر هذا الطبيب الصديق الإنسان العظيم لكفائته ونبله وعندما كنت استوصيه بأحد المرضى فكان يمد يد العناية له والاهتمام به بدون مقابل وكثيراً ما قدم له العلاج أيضاً وكل مساعدة يطلبها.

لقد كان الرئيس عبد الناصر حريصاً كل الحرص على إنقاذ عبد الحميد السراج من سجنه للأسباب التالية:

١- لكونه كان يحبه ويثق به ويقدره.

٢- لاعتقاده، على ما أظن، بأن السراج لو بقي في سلطاته لما وقع انقلاب ناجح عليه.

٣- عند عبد الحميد السراج أسرار كثيرة وهامة ينفرد بها بالتأكيد، منها ما يتعلق بعبد الناصر بالذات ومنها ما يتعلق بالوحدة السورية المصرية، غير التي أعلنت حتى الآن، حريص على أن تبقى محبوسة في صدره وخلف لسانه، وأنا أدعوه من خلف هذه الكلمات أن يفرج عنها.

٤- لذا عامله منذ وصوله إليه لاجئاً، معاملة جد كريمة وما زالت هذه المعاملة على أحسن ما يكون حتى هذه الساعة من خليفتيه السادات ومن ثم المبارك. وهل هذا الاستمرار بسبب الوفاء أم لأسباب أخرى؟ في لقاء حديث مع عبد الحميد السراج قال بأنه هو الذي خطط بمفرده للتخلص من سجنه بمساعدة مرافقه الرواشدة فقط (دون أن يدري ما كان قد جرى من أجله وقتها) وأنها غادرته إلى ساحة المرجة بدمشق حيث استقلا سيارة أجرة إلى ميسلون فقرية حلوة على الحدود السورية اللبنانية ومن ثم إلى قرية دير العشائر ومنها إلى القاهرة بترتيب من رئيس الجمهورية اللبنانية وقتها المرحوم اللواء فؤاد شهاب (لقد كان عبد الحميد غالب وكمال جنبلاط وراء هذا الترتيب مع شهاب).

كما روى لحدته بلأكثره حاضرة، حوادث كثيرة مهمة جداً خالفة عن كثيرين.

مضجرة بحماه في وزارة العظمة:

سكان مدينة حماه في صراع ملعن ودائم، بين الاشتراكيين من محازبي أكرم الحوراني من جهة، وبين المنعمين نسبياً، والمتدينين من جهة أخرى، وكانوا دوماً في خندقين متقابلين، وكثيراً ما انقلب هذا التقابل إلى نزال وتراشق، وخاصة في عهد الانفصال، عندما أعلن الحورانيون الاشتراكيون عداءهم لعبد الناصر والناصريين، مما دفع الآخرين لمقابلتهم بإعلان الولاء له، ليس إيماناً به بل استقواء عليهم به، إلى أن أصبحوا من أعوانه لكثرة الوعود والتعهدات.

كانت السلطات الأمنية في زمن الانفصال تكافح عناصر الشغب والفوضى والعابثين بالأمن عند توزيع النشرات وإلقاء المتفجرات، وزرعها بين جموع الناس وكان جلهم من الناصريين ليظهروا الحكومة بالضعف، وبعدم القدرة على ضبط الأمن والمحافظة على حياة الناس بعد زوال حكم الرئيس عبد الناصر.

تفتق تفكير الحورانيين للكيد بخصومهم عن صنع متفجرة، ووضعها في مكان مزدحم، واتهام خصومهم بها عندما تنفجر، لتتكلم السلطات بهم وتحاسبهم على إجرامهم.

في مساء يوم من شهر آب اللهاب كنت عائداً قبل دقائق إلى داري هتف إلي رئيس الجمهورية من مصيفه بالزبداني وأمرني بالسفر إلى مدينة حماه الليلة، للإشراف ومعالجة أحوال الأمن التي أصبحت مضطربة فيها، بسبب انفجار حصل قبل الغروب في أحد مقاهي الشعبية، ونجم عنه عدد من الضحايا.

لم يمض على هذا الأمر سوى دقائق معدودة، حتى هتف إلي ثانية وطلب بأن يكون سفري برفقة اللواء عزيز عبد الكريم وزير الداخلية. وتكرر هذا الإتصال ثالثة ليخبرني بأن يكون السفر مع وزير الداخلية ومع وزير العدل الأستاذ رشيد حميدان الصمصام، وسيخبرهما بهذه الرغبة. (وزير العدل من أبناء مدينة حماه ومن جماعة الأستاذ أكرم الحوراني).

اتفقنا نحن الثلاثة على السفر صباح اليوم الثاني بتأجيل من وزير العدل. كما اتصلت هاتفياً بمحافظ حماه، القاضي عدنان منصور، وهذا من خيرة الشباب استقامة وشهامة ومن المؤيدين للحوراني وجماعته، لأقف منه بحكم مسؤوليتي الأمنية، على التفاصيل وحقيقة الوضع ولشد أزره ومداه بما قد يطلب، فأعطيت التعليمات لمحافظ حمص وقائد شرطتها بإرسال قوة من رجال الشرطة عندهما، وأخرى من احتياط دمشق لتكون تحت

تصرف سلطات حماه تعزيزاً لقوى الأمن فيها واحتياطاً لكل مستجد.

علمت فيما بعد بأن الحوراني كان عند رئيس الجمهورية في مصيفه عندما أعطاني هذا الأخير أوامره، وأنه هو الذي أخبر الرئيس، وأن الحوراني هو الذي اقترح عليه سفرنا ثلاثتنا معاً لعدم اطمئنانه إلى وزير الداخلية وقائد قوى الأمن، لأننا لسنا من جماعته، وأن محافظ حماه الشاب النبيل قليل الخبرة، فلا بد إذن من مرافقتنا بوزير العدل، صاحب الباع الطويل في حماة ومن أصحاب التجارب والحزبيات.

ومبدأ الحوراني المعروف بأن الذي لا ينتسب إليه فهو من خصومه، لا وسط ولا حياء بين الموقفين من وجهة نظره.

وصلنا حماه نحن الثلاثة وتوجهنا رأساً إلى مكتب المحافظ فوجدناه غاصباً بالناس من الجماعتين، لذا رجوت إخراج الجميع من مكتبه وبقينا نحن الأربعة، الثلاثة القادمون من دمشق والمحافظ الذي شرح لنا الحادث والتدابير المتخذة من قبله وخلاصتها، في مغرب أمس وفي مدخل مقهى... الصفي على نهر العاصي الذي يؤمه شباب حماه من مختلف الفئات، وكان من المعتاد أن يجلس الاشتراكيون أمام الطاولات المنضّدة في المقدمة والآخرين أمام الطاولات الخلفية. وبومها بكر الاشتراكيون واحتلوا الطاولات الخلفية وتركوا الأمامية لغيرهم.

وبعد حين من جلوس الرواد حصل انفجار في مقدمة المقهى، أصاب أكثرهم بجروح متفاوتة منها البليغ جداً، ومنها الطفيف، وكان بين الجرحى الأستاذ علي عدي، وكان يجلس في الخلف وهو من جماعة الحوراني وكان عائداً من الخارج حديثاً.

وفور وقوع الانفجار تجسهر الاشتراكيون وقاموا بمظاهرة كان متفقاً عليها مسبقاً، وحتفوا خلالها هتافات معادية للناصرين والإخوان، واتهموهم بزرع المتفجرات بين الناس في مختلف المدن السورية، وأن هذا الحادث الأخير من صنمهم أيضاً.

كُلف القاضي المختص بحماه بالبدء بالتحقيق فاستناب رجال الشرطة الجنائية بذلك وإلى الآن لم يظهر شيء يدل على الفاعلين.

بعد التداول، اتفقنا نحن الأربعة على استقدام محقق، كفاء وحيادي، من دمشق، لم يسبق له الإنفاس في مشاكل حماه وتحزباتها وهو المحقق الأمني الضابط محمد تنير.

أعطيت التعليمات المشددة والصريحة إلى المحقق المستقدم بوجود الجميع بقولي له بأننا نريد الحقيقة وليس غيرها مهما يكن لون وصفة من تطاله، لا سلطان عليك غير ضميرك النقي ووجدانك الطاهر، واعتمادنا عليك للوصول إلى الحقيقة كبير، والمحقق

الناجح هو الذي يصل إلى الحقيقة בזكائه وليس بالوسائل المرفوضة.

مرت أيام معدودة على مغادرتنا حماه وكان عددُ الموقوفين خلالها غير قليل، والمراجعات من أجلهم كثيرة، دون مستجيب، إلى أن اتصل بي المحقق طالباً السماح له بالمجيء إلى دمشق، لاطلاعي على ما وصل إليه، وأنه عثر على أدلة وقرائن تشير إلى الفاعلين بوضوح دون اعترافات صريحة منهم، وهم بين الموقوفين.

ولما حضر أطلعتني على ضبوط التحقيق، وبينها شريط تسجيل، ولقنعتني بها، أطلعت عليها وزير الداخلية ومن ثم رئيس الجمهورية، الذي فوجيء بها لأنها تطال ممن عُرفوا بانتماثلهم للحروري، لذا قال لي: «إذهب لعند أكرم الحوراني وأطلعه عليها» وكان الحوراني يومها ركناً رئيساً في الحكم والعهد. وأن كشف فاعليها وانتماثلهم هو تبرئة وتشكيك بما أعلنه سابقاً من جرائم ناصرية.

هتفت من هاتف رئيس الجمهورية ومن غرفته إلى السيد أكرم الحوراني وطلبت إليه استقبالي لأمر هام، وكان هذا أول اتصال بيننا، ولما شخصت إلى داره في حي القصور بدمشق وأطلعتني على ما أنا قدمت من أجله، قال لي:

«الأمر مختلط عليكم أنا أعرف جماعتي وأثق بهم وليس من الممكن أن يقدموا على عمل من هذا النوع، أرى القيام بالتحقيق بنفسك».

أجبتني عندي محققون أثق بهم، ولما كرر عبارته وأصر على رأيه قلت له:

«إن الفاعلين كانوا من جماعتك قبل هذا العمل أما بعده فهم خرجوا عن إرادتك لأسباب سيكشف عنها التحقيق» واتبعت القول: «بأن الذي عنده عشي لا يزفر يديه بالطبخ».

تباحث بالموضوع مع وزير الداخلية فطلب إلي استقدام الموقوفين الذين طالتهم الأدلة والتحقيقات وما زالوا مصرين على الإنكار، ولما قدموا استقبلتهم ليلاً مع المحقق في مكنتي وكانت حالتهم غير سارة، وبعد مصافحتهم سألتهم عن طلباتهم بكل أنس، فطلبوا ماء بارداً فأستجبت لطلبهم، وقلت للمحقق قدموا لهم كل طلباتهم من الماء وأحسن الطعام وتوفر الراحة قدر المستطاع.

ثم التفت إليهم وقلت: لقد حصل ما حصل ونحن لا نملك تبديله، أو الرجوع به، تأكدوا بأن أحداً لا يستطيع إنقاذكم، مما أوقعتكم أنفسكم فيه، مهما كان شأنه، وإني أعدكم بكل شرف بأن أكون إلى جانبيكم، ومساعداً لكم، وأن أخفف عنكم ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، شفقة على أهليكم وعيالكم، وذلك عندما تُصدقوني بأقوالكم وتعلموني

بالحقيقة، انفجر أحدهم باكياً وهو من بيت كركر على ما أذكر قائلاً الله يخرّب بيتك يا فلان... (وقد سماه وهو من أكبر سياسي حماه) ثم روى روايته بأنه أستقدم مع آخرين إلى مقر حزبهم وطلب إليه عمل متفجرة لوضعها في مدخل المقهى الذي يتواجد فيه الشباب، وعند انفجارها يقومون بتظاهرة ويهيمون بها الناصريين والأخوان لتكون سبباً لبطش السلطة بهم، وتابع كلامه على النحو الذي رواه لنا المحافظ. وكرت الاعترافات وكان ملخصها بأنه:

قبل أيام من حادث المتفجرة ذهبوا إلى أحد البساتين على نهر العاصي، وقد أخذوا معهم في جملة ما أخذوا، صحن حمص مطحون، من عند أحد البائعين، لقاء رهن، وبعد تناول محتواه احتفظوا به ولم يعيدوه إلى صاحبه، ولإنفاذ الأمر الحزبي وضمو فيه مقداراً من مادة ت.ن.ت المتفجرة التي تستعمل في قلع الصخور، وأضافوا إليها قطعاً صغيرة من الزجاج وقليلاً من المسامير وبرادة الحديد، ولفوا الصحن ومحتواه بقطع ورق من كيس اسمنت، وأدخلوا في هذا الصحن، من خلال فتحة من ورقة اللف، فتيلاً طويلاً بطيء الاشتعال، من نوع الذي يستخدم عادة للأمان عن بُعد، لقلع الصخور ومدّوه على جانب الطريق بعيداً عن الصحن الذي وضع في مقدمة المقهى، وفي الوقت المتفق عليه، أشعلوا الفتيل بهود ثقاب، فاشتعل بطيئاً إلى أن وصلت الشعلة إلى المحتويات داخل الصحن، مما أدى إلى انفجارها وكان ما كان من إصابات.

من جراء هذا الانفجار انفصل قعر الصحن عن الدائرة (الترس) التي تحيط به من الأعلى، وكان صحناً من الألمنيوم المضغوط أو المصبوب، ولدى العثور على هذا الدليل، والتفتيش والسؤال عن مصدره، تعرف عليه الحمصاني البائع وهو مطابق للصحن التي بحوزته في مكانه تعلم المطابقة، وأفاد بأن الذي أخذه من عنده لقاء رهن، شخص من بيت الحوير، وقد وعد بإعادته لاستعادة رهنه، فلم يعده ولم يستعد الرهن، لأن الصحن كان بحوزة المحقق، أنكر الحوير معرفته بالصحن، وبعد مقابلته بصاحبه، تلطم ولم يعترف بالواقعة وادعى بأنه كلف أحد أصحابه بإعادته إلى الحمصاني، أنكر المكلف هذا التكليف، ثم تعرف المحقق على مصدر المادة المتفجرة وشريط اشتعالها وعن مسلمها، فجاهبه الموقوفين به، ومع ذلك أصروا على الإنكار أولاً، ثم كرت الاعترافات أمامي وتبادل الاتهامات، فجرى تدوينها بأسماء أصحابها فوق توقيعهم.

أطلمعت وزير الداخلية على ما وصلنا إليه من تحقيقات فطلب أن نذهب معاً إلى سجنهم في مخفر الشيخ حسن بدمشق، ودخلنا عليهم، ومعنا مدير السجن الذي عرفهم علينا وخاصة وزير الداخلية، الذي قال لهم بأنه أتى خصيصاً لسمع الحقيقة منكم

بالذات، أومأت إلى مدير السجن بإشارة لترك الوزير بمفرده معهم ليتحدثوا إليه بدون حضورنا وبراحة وبدون حرج.

بعد فترة انتظار في غرفة مدير السجن، أتى اللواء عزيز إلينا، غادرتُ السجن معه وأثناء الطريق قال لي: بأنهم اعترفوا اعترافاً كاملاً بعملهم وأنهم نادمون وناقمون على الذين ورطوهم بهذه الورطة.

في هذه الأيام كانت وزارة الدكتور العظمة تلفظ أنفاسها الأخيرة والمشاورات تجري لتشكيل وزارة جديدة، برئاسة الأستاذ خالد العظم، وكان الاشتراكيون وخاصة أكرم الحوراني يضع شرطاً أساسياً لأشتراكهم بالحكومة العتيدة هو اقتصائي عن هذه الوظيفة، بدون علمي، وكان خالد العظم الذي كنت على اتصال معه، يُصر على بقائي حرصاً على المهدي، وعلى مصلحته في النهوض بأعباء الحكم، وكانت الظروف الأمنية هي من الأوليات الرئيسة يومئذ.

اتصل بي الأستاذ خالد العظم قبل تشكيل وزارته ودعاني إلى داره بدمر لتناول فنان من القهوة بحضور أكرم الحوراني وخليل كلاس. ولدى مفاتحتنا بأسباب هذه الجلسة قال أن المصلحة العامة تقضي عدم الاختلاف وتصفية الأجواء.

استأذنت خالد بك الكلام بقولي: دولة الرئيس أنا موظف ليس لي خلفيات سياسية أبداً استلمت هذه الوظيفة كرهاً عني، ولضرورات الأمن، وتضحية في سبيل وطني دون رغبة فيها أو مسمى إليها، وأنا بعيد عنها أصلاً، ولا يدعمني فيها حزب أو طائفة أو عائلة أو إقليم أو تكتل، وساعة أغادرها أكون غير آسف عليها، وسأعود إلى جيشي الذي أعتر أن أكون بين صفوف رجاله، ولن أحيّد عن الخط السوي أثناء وجودي فيها.

لقد توفي أحد الجرحى والمصابون كثيرون وبعضهم ما زال في المستشفى أو في داره يعاني من إصابته وأن إخلاء سبيل الموقوفين الذين اعترفوا بجريمتهم سيجر عليّ وعلى غيري ما لا يحمد عقباء، هذا ما قلته لهم عندما راجعوني من أجلهم وتمنوا عليّ إخلاء سبيلهم، والحل الوحيد هو تسليمهم إلى القضاء ليقول كلمته فيهم وبأعمالهم.

اضرابات العمال في وزارة العظمة:

عند تشكيل وزارة الدكتور بشير العظمة، أسندت وزارة الإصلاح الزراعي أصالة، ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وكالة إلى السيد أحمد عبد الكريم. وبعد مدة من هذا التشكيل ولانشغال هذا الوزير في وزارة الإصلاح الزراعي تنظيمياً وتوزيعاً للأراضي على الفلاحين، كان يرجو ويلج للتخلص من الوزارة الثانية المسمدة إليه وكالة، إلى أن

استجيب إلى طلبه، وعيّن لها السيد رفعت زريق محافظ حلب.

كان باكورة عمل هذا الوزير الجديد استصدار مرسوم تشريعي برقم ٤٩ تاريخ ١٣/٧/٦٢ لتعديل قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٩١ لعام ٥٩ وتعديله القانون رقم ١٣٢ لعام ١٩٦٠ يتعلق بتنظيم شؤون العمال، الذين يعملون في القطاع الخاص والقطاع المشترك.

استفّلت رئاسة نقابات العمال، المسيسة ناصرياً، هذه المناسبة رغم حالة الطوارئ المعلنة منذ عهد الوحدة، وأعلنت إضراباً عاماً في أمهات المدن السورية، دون إنذار أو إعلام أو مقابلة أي مسؤول، وقامت بمظاهرات عمالية وحاولت إشعال الحرائق في أماكن عملها. ونادت بسقوط حكومة الانفصال العمل، الأمر الذي أجبر قوات الأمن على التدخل للحيلولة دون ارتكاب الجرائم وتفاقمها.

وكان منذ حين قد وصل إلى علمنا، عن طريق ضابطين سوريين يتظاهران بالناصرية، كانا على اتصال مزدوج معنا ومع السكرتير الأول في السفارة المصرية في بيروت المدعو محمد نسيم المكلف بإرسال متفجرات وطيح مناشير وعمل قلاقل في سورية، أو خطته الحديثة بعد أن فشلت غيرها في السابق هي:

١- القيام بإضرابات عمالية عنيفة في دمشق وحلب، تتطور إلى اضطرابات عامة، تعجز قوى الأمن الداخلي عن وضع حد لها لضعف وسائلها أمام أحداث من هذا الوزن.

٢- إشعال حرائق في بعض الحرافق العامة باستعمال البنزين والكاز وإطارات الكوتشوك. ووضع عرائق وعوائل وصعوبات في وصول سيارات إطفاء الحريق والإسعاف العام.

٣- الإغواء على المحلات التجارية وإجبارها على الإغلاق بشكل ينشر الفوضى والمصيان في كل مرفق.

٤- إيجاد قيادات بديلة للمتابعة والاستمرار عند اعتقال الأولى الحالية.

بحيث تكون هذه الأعمال عنيفة ومستمرة لا هواده فيها مما يضطر الحكومة إلى الاستعانة بالجيش للتدخل من أجل إعادة الأمن إلى نصابه، وعند استلامه الأمن في البلد، يسيطر على الحرافق العامة وخاصة دار الإذاعة والتلفاز ويعمل إعادة الوحدة، على اعتبار أن جميع الأفراد وضباط الصف ومعظم الضباط ناصريون وحدويون ينتظرون فرصة للتنفيس عن كرههم بالقضاء على الانفصال ورجاله وإعلان عودة حكم الرئيس عبد الناصر.

وفي اليوم الثاني من هذه الأحداث وبعد الاتفاق مع الحكومة، قرّرت القيام بدون تأخير

بوضع حد لها قبل تفاقمها وذلك باعتقال أعضاء نقابات العمال من مقر نقابتهم في دمشق وفرعها في حلب ومن دورهم وأماكن وجودهم.

أصدرت الأوامر التفصيلية إلى قائدي شرطة دمشق وحلب وإلى رئاسة الدائرة السياسية في كل منهما بالآتي:

- ١- استنفار كافة عناصر الأمن بكل هدوء دون الإعلان عن الهدف والغاية.
- ٢- اعتقال رؤساء نقابات العمال ورؤوس الشغب بدءاً من منتصف الليل من مقارهم وبيوتهم وسوقهم جميعاً إلى قلعة دمشق.
- ٣- الإحاطة وتطويق المعامل الرئيسية والسماح بالخروج الذين يعملون ليلاً عند نهاية دوامهم وعدم السماح لغيرهم بالدخول إليها صباحاً وإغلاقها تحت الحراسة المشددة.
- ٤- تنظيم دوريات في المدينة مجهزة بالوسائل الفاعلة دون التساهل بأي حادث أو تجمع مرعب.
- ٥- تكليف مدير قلعة دمشق وسجنها بالتحضير لاستقبال الموقوفين.
- ٦- إيقاف الاتصال الهاتفي المدني بين دمشق وحلب اعتباراً من الساعة الواحدة فجراً من يوم الاعتقالات لغاية الخامسة صباحاً.

السيطرة على معامل النسيج بدمشق:

في الساعة الثامنة كنتُ في محيط الشركة الخماسية، بعد أن أشرفت على السيطرة على معمل المنازل والمناسج، وكان اللواء عزيز عبد الكريم، وزير الداخلية قد سبقني إليها، كعادته في الحوادث المهمة، فوجدتها مطوقة برجال الشرطة، وعمالها الليليون ما زالوا بداخلها، والفعة الثانية ما زالت خارجها (الوردية الثانية) والجميع يتبادلون رشق الحجارة، وبما وصل إلي أياديهم، مع الشرطة.

أعطيت الأوامر بتوسيع حلقة إحاطة المعمل، لتكون بمنأى عن الإصابات من داخل المعمل، كما أمرت بعمل حلقة ثانية مفتوحة نحو الخارج لغدر الأمر مع العمال الموجودين في الخارج وفي البساتين.

رفعت يدي فوق رأسي، إشارة الإستسلام، وتقدمت بخطى ثابتة عادية نحو المدخل الرئيسي للمعمل فتبعني وزير الداخلية (مع كل احترام لشخصه الكريم وهو رئيسي يومها وفي أيام سابقة وكان أمثولي في كثير من أعمالي الحسنة، ومن سوء حظ سورية عدم استلامه منصب قيادة الجيش، لا سيما يوم الانفصال وكانت البلاد بحاجة إلى قائد من

وزنه عسكرياً وكفاءة ووطنية ونظافة يد وضمير، ولا يخطيء أحد بتفسير هذه الأقوال لأسباب غير التي ذكرتها أبداً، وهو معروف من جميع ضباط الجيش، وما ذكرته أقل من حقيقته). ثم تمنا مدير شرطة دمشق المعيد بهاء داغستاني ومعاونته الضابط الشجاع عدنان شقفة.

وكانت الأحجار وزجاجات المرطبات تُرمى علينا، وبعض عبارات نارية، تافهة، تُطلق باتجاهنا، ونحن على الخطوات نفسها والتصميم حتى دخلنا المعمل ووصلنا إلى جمعهم. قلت للمعال بصوت عال، الله يسعد صباحكم...، أنا قائد قوى الأمن، إني مسؤول عن أمنكم وأمن معملكم، أتيت لأسمع منكم سبب إضرابكم، في معمل لكم فيه نسبة كبيرة بعد تأميمه، لماذا هذه المشاهدات، الآلات واقفة عن الإنتاج، والزيت مدلول على ربطات الفزل وعلى القماش المصنوع مما يسبب الخسارة والتلف.. لماذا توقفت عن الإنتاج؟ أليس هذا تخريباً وإيحاء من أعداء؟

إن عملكم لا يملح عاقل. هل راجعتم وأغلقت الأبواب في وجوهكم؟ إن هذه الأعمال وراها عقول لا تريد منكم في وطنكم خيراً. ولن أتسامح مع المجرمين مهما كان شأنهم ودافعهم.

من يرد الكلام وإسماعي الأسباب فأنا جاهز، قال أحدهم المرسوم ٤٩ سيف على لقمة عيش أولادنا يقطعها متى شاء ويحرمنا منها عندما يريد قلت تأكدوا بأن أمره سيكون موضع دراسة ومعالجة والآن أطلب إليكم، الخروج والإنصراف من أبنية المعمل بسلام وهدوء وسأغلقها ولن أسمع بالداخل إليها حتى نسمع حقيقة الشكوى، فإن كان فيها ما يتطلب التعديل بعد دراسة متأنية، سأكون وراهم بكل عزم وحزم. وإذا لم يُلتفت إلى كلامي، سأترك هذه الوظيفة غير نادم، وسأعود إلى قواعدتي في الجيش، وإن لم نجد ما يتطلب هذا التعديل فلن نُلتفت إلى هذه الاضرابات منكم والحساب دوماً موجود. ثم طلبت إليهم الإنصراف فخرجوا من المعمل بسلام ولم تتعرض لأحدهم بسؤال وأغلق المعمل وتأمنت حراسه.

وكان الحل نفسه والأسلوب عينه مع معمل شركة المغازل والمناسج صباحاً مع مديره الأستاذ هنري رعد أحد كبار موظفي وزارة المالية السابقين.

ثم اتجهنا إلى معمل الدبس بالكسوة، وزير الداخلية وأنا ومدير شرطة دمشق فوجدنا أصحابها في غرفهم بحالة من القلق والخوف والعمال متوقفون عن العمل يهددون ويتوعدون. والذي أدخل شيئاً من الاطمئنان في النفوس والخوف من الحساب والمسؤولية، وجود مفرزة قوية من الشرطة محيطة بالمعمل لا تسمح لأحد بالدخول أو الخروج.

دخلنا على أصحاب المعمل وهم قلقون وكان الوقت عصراً، ثم دخلت بمفردي إلى مكان تجمع العمال يتبعني مدير شرطة دمشق فكلمتهم بنفس الكلمات والأسلوب بأن الأسباب ستكون موضع دراسة وطلبت إليهم الإنصراف مع وعدي بعدم التعرض لهم بحكروه من قوة الأمن المحيطة بهم وبالمعمل وانصرفوا بأمان وأمرت بإغلاق المعمل ووضعت قوة عليه تمنع الدخول إليه.

في اليوم الثاني قامت مظاهرة قوية وعنيفة جابت بعض شوارع دمشق فتعرضت لها الشرطة وألقي القبض على ما يزيد على المائتين من العمال، كان مصيرهم السجن في القلعة. ثم اتخذنا كثيراً من الاحتياطات لعدم التكرار، كما أمرت بكبس البيوت لدب الرهبة في النفوس وإلقاء القبض على الرؤوس النشيطين من العمال والمحرضين، فتواري أكثرهم وتمكنا من بعضهم وتلاشى نشاط الآخرين.

في اليوم التالي أمرت مدير السجن العقيد وجيه برازي بتحضير رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال طلعت التغلبي ورؤساء النقابات المسجونين معه، لنقلهم من عنده عصراً واستدعيته وأعطيته الأوامر بالذات بعد تعيين ثلاث سيارات كبيرة (كميون) لتنفيذ المهمة ومفرزة برئاسة مساعد قدير وموثوق وعدد من ضباط الصف والأفراد للحراسة والمرافقة.

قلت له: تفادى هذه المفرزة بمساجينها ساحة قلعة دمشق في الساعة الرابعة عصراً باتجاه الشمال مستعملة طريق دمشق دوما وأعطيته ثلاثة مغلفات، وعند وصولها شمال قرية القصير بكيلو متر واحد، يفتح المغلف المغلق رقم (١) وفيه كل التعليمات وبعد الوصول إلى نهاية الرحلة يفتح المغلف المغلق رقم (٢) وفيه أيضاً الأوامر اللاحقة.

ففي المغلف رقم (١) الأمر بمتابعة السير إلى اللاذقية دون التوقف إطلاقاً أثناء الطريق وخاصة في المدن أو القرى ودون التحدث مع أحد من غير رجال المفرزة والمساجين، وإذا تعطلت إحدى السيارات الثلاث ينتقل ركابها إلى السيارتين الأخريين لمتابعة السير وترك السيارة مع سائقها لمعالجة شؤونها. وقبل مدخل اللاذقية بخمسة كيلومترات يفتح المغلف رقم (٢) وفيه التعليمات بالتقدم إلى مدير شرطة اللاذقية العميد كرماني وتسليمه المغلف رقم (٣) وفي هذا الأخير الأمر بوضع القادمين إليه في سجن اللاذقية تحت حراسة المفرزة التي أتت بهم دون تمكين أحد منهم من الاتصال مع غيره بدمشق أو إرسال خبر بهذا الخصوص إليها وخاصة بمكان وجودهم وسجنهم.

في اليوم التالي بدأت الوساطات والاستعلام عن مكان وجود المسجونين للسعي لإخلاء سبيلهم وعلى الأقل إيصال بعض الملابس والطعام إليهم فكان جواب الجميع

بأنهم لا يعرفون شيئاً، وحقيقة الأمر لا يعرفها سوى وزير الداخلية وأنا. ولدى سؤالنا من رئيس الوزراء المذكور عظمة كان جوابنا بأنهم بأمان ولا نريد التحدث عن مكان وجودهم لكي لا نفقد الغرض من هذا الإجراء، فكان يتسم باعتناهم محصور بفريد العابد رئيس نقابة البترول دون سواء لصلته به.

وقد سرت الإشاعات وانتشرت بأنهم سيقدّمون إلى محاكمة صورية سريعة، ونحن لم ننفيها ولم نعلق عليها، وسيحكم عليهم ويتم تعليقهم على أبواب المعامل كما فعل الرئيس عبد الناصر بعمال النسيج الذين أضربوا في كفر الدوار بالمحلة الكبرى بمصر، وحكم على رؤوسهم وزعمائهم وعلق بعضهم على أبواب معاملهم ليشاهدهم بقية العمال في الدخول والخروج، وبذلك قضى على الحركات العمالية وإضراباتها أثناء فترة حكمه كلها كما قضى من قبل أو من بعد على الإخوان المسلمين وتنظيماتهم بشنق قادتهم الذين تمكن منهم وهرب الآخرون وكان واحدهم أمة في رجل.

اتصلت مع مدراء المعامل العقيد زهير غزال مدير معمل الشركة الخماسية المعين من الجيش والسيد هنري رعد مدير معمل المغازل والمناسج والسيد محمد الدبس مدير معمل الدبس للنسيج وأفهمتهم ضرورة دفع الأجور لجميع العمال أثناء أيام الإغلاق، وطلبت اعطائي لائحة بأسماء رؤوس الشغب منهم كما كانت عندنا لوائح بهم من الدائرة السياسية - قسم العمال - ليصار إلى نقلهم من معاملهم وإبعادهم عن مراكز زعاماتهم ومشاكلهم. فقبل الأولان بدفع هذه الأجور أما الثالث فقد رفض بتنادي مما اضطرني إلى إسماعه كلاماً كنت لا أريد التفوه به وأعتقد بأنه لا يحب سماعه وأجبرته على تنفيذ ما قررت، وكذلك كان الحال بواسطة مدير شرطة حلب من أجل معمل صابون الدهر الذي لم يمانع أبداً بدفع أجور أيام البطالة.

استقبلت في مكنتي أثناء هذه الاعتقالات نائب دمشق السيد نوري الحلبي، وهو صديق ووجه من حي الميدان بدمشق، ومعه عدد من كرام الناس، ليرجوني الكف عن ملاحقة أحد العمال من أبناء محلّتهم، فقلت أنتم تطلبون ما لا أستجيب له، ولا بد من سجنه لينال جزاءه، فأجابني بأنهم أتوا به لينال جزاءه وقد أحضره مع فراشه، والتفت إليه وكان بينهم، وأنا لا أعرفه، وقال له اذهب مع السائق وسلم نفسك للسجن، وذهب إلى السجن ودخله كالآخرين، وفي الليلة نفسها وقبل أن يبيت ليلته أمرت بإخلاء سبيله إكراماً للذين جاءوا به، لقناعتي بأن معظم جميع العمال من أطيب طبقة البشر، ولولا الدساتير الخبيثة التي تعبت بأحوالهم وتستغلهم أبشع استغلال لغايات ليست دوماً في اتجاه سليم، لما وقعت كل هذه الأحداث.

كما جاء الأستاذ المحامي رشاد جنان، ومعه أنستان في مقتبل العمر من مدينة حلب، لمعالجة شؤون خطيب أحدهما وشقيق الثانية، وهو من عائلة القولي الحلبية، والموقوف بسبب هذه الإضرابات، وهو عضو بارز في نقابة النقل المشترك في حلب، فتألمت لحالهما وخاصة عندما سمعت بأنها بأحد فنادق دمشق بدون رجل، لذا طلبت منهما العودة فوراً بدون تأخير وأن رجلهما سيكون عندهما إن لم يكن الليلة فغداً، وقلت لهما بأن المحامي في مثل هذه الأمور لا يقدم ولا يؤخر شيئاً.

استقدمت الموقوف القولي وأفهمته سبب إخلاء سبيله بهذه السرعة، وأنا كلنا أبناء وطن واحد نعمل في سبيل سؤدده ولكن من مواقع مختلفة وبأفكار قد تكون متباينة، وأملت منه أن لا تتكرر هذه التصرفات.

دخلت على العمال المسجونين في قلعة دمشق وكان الوقت أصيلاً يوم خميس وجمعتهم في الباحة وقلت لهم أنتم اليوم بالسجن بدون رغبة منا، وإن أعمالكم هي التي ساقتمكم إلى ما أنتم عليه. في مثل هذه الساعة من أيام الخميس اعتادت عائلاتكم على استقبالكم وبأيديكم كل ما يلزم وأنتم قادرون على شرائه وإحضاره. أما اليوم وأنتم بعيدون دون قدرة على القيام بالأعباء وكثيرون بحالة من القلق عليكم، ولكي لا تطول هذه الحال ولكي لا أحرملك من وسيلة شراء سبل العيش فقد جفت لإخلاء سبيلكم كما "عطيت الأوامر بدفع الأجور عن أيام سجنكم ولن تخسروا منها شيئاً وستستلمونها غداً بأيديكم من معاملكم رغم أن الغد هو نهار جمعة. فعلت هتافاتهم تشق سماء ساحة السجن شكراً وتعيشاً.

وأعطيت لائحة بأسماء المنقولين من معاملهم مع أسماء المعامل التي نقلوا إليها ليدأوموا فيها ويتناولوا أجورهم مستقبلاً منها. فكانت حلولاً مقبولة ليس فيها إفراط ولا تفريط.

ثم فتحت المعامل أبوابها تدريجياً في دمشق وحلب بدءاً من معمل الخماسية بدمشق وهو أكبرها لأرى رد الفعل فيه ثم تتابع الفتح وسارت الأمور بانتظام.

كما أفرجت عن سجناء اللاذنية بعد أيام وهكذا انتهت هذه الإضرابات بأسهل سبيل ودون تحقيق ما خططت بالظلام للنيل من الحكم.

وجرى توزيع رؤوس العمال المشاغبيين في معمل الخماسية على معلمي المغازل والديس، وأقرانهم في معمل المغازل على معلمي الخماسية والديس، ومن هم على شاكلتهم في معمل الديس على معلمي الخماسية والمغازل، وهكذا تفرق جمعهم وانتهت قلاقلهم. ونفسي على كل هذه الإضرابات وأسبابها المدعاة.

اجتماعي على الحدود مع وفق اسماعيل:

بعد حديث مفصل مع وزير الداخلية، اللواء عزيز عبد الكريم، عن حالة الأمن في سورية وعن أوضاع رفاقي الضباط الوزراء، الذين لجأوا إلى مصر بعد الانفصال، وكلهم أصدقاء لي ومن عداد دورتي في الكلية الحربية، وهم عبد الحميد السراج وأكرم ديري وطعمة العودة الله، وجمال صوفي وجادو عز الدين وأحمد حنيدي وفق اسماعيل وكان أهلهم ورفاقهم يقصدونني في مساعدتهم لحلحلة بعض مشاكلهم، وكنت أقدم لهم كل عون بروح طيبة وأخوة صادقة وشعور بواجب يجب أن أقوم به نحوهم، والكل كان بجاني بالماضي.

اتفقت مع وزير الداخلية على سحب ورقتهم من يد الرئيس عبد الناصر بفتح طريق العودة إلى من يريد منهم المجيء إلى وطنه سورية، بكل تكريم وإعزاز، لعمري بحقيقة نفوسهم وتفضيلهم الحياة في بلدهم، محترمين مكرمين على العيش في سواء وهم بحالة لجوء.

وإن اتصالحهم في بون مع الضباط الذين أبعدوا عن سورية، ومع بعض الذين ما زالوا فيها بالرسائل، التي كانوا يرسلونها إليهم، كانت كلها في سبيل هذه الغاية، ولقناعتي بأن استخدامهم من القاهرة ووضوحهم لها في حبك المؤامرات وتعكير الأجواء ليس في مصلحة أحد، وهم على الغالب مكرهون عليها.

ثم تكلمت بهذا الموضوع مع اللواء زهر الدين ومع اللواء نامق ومن ثم مع رئيس الجمهورية، الدكتور ناظم القدسي، فوافقوني على الفكرة وأطلقوا يدي في تحقيقها، كما قال لي رئيس الجمهورية بأنه سيجن الذي يرغب منهم، في السلك الخارجي وفي وظائف مدنية لا تلة بهم، كما أنني عليهم جميعاً.

استدعيت السيد تيسير الديري، شقيق أكرم، وكان هذا أنشطهم ومعتمد القاهرة أكثر من غيره في أمور كثيرة لا محل لذكرها في هذا المجال، وعملت على تفسير تيسير إلى أخيه أكرم في القاهرة، وحملة رسالة شقوة إليه بهذا المعنى، وعاد منها على أحسن ما يكون من النتائج.

وكذلك كان الحال مع طعمة بإرسال والد زوجته إليه، تركي الرفاعي، ومع جمال الصوفي بإرسال أحد أصدقائه من بيت ماميش وآخرين. كانت جميع هذه الخطوات مشجعة للمتابعة لتحقيقها إلى أن تلقيت هاتفاً أثناء الدوام الوظيفي في مكنتي من بيروت من صديقي وابن دورتي وفق اسماعيل، الذي رجاني الحضور إليها للتباحث بمعالجة أوضاعهم والاتفاق على المرحلة اللاحقة، وبعد حديث اتفقنا على الاجتماع على الحدود

السورية اللبنانية في العاشرة من صباح يوم بعد غد.

أخبرت الجهات المعنية بهذا الاتفاق وذهبت في طريقي إلى مكتب اللواء زهر الدين لمعالجة بعض الأمور، وبعد انصرافي من عنده، وعند محاولة إدارة محرك سيارتي التي كانت بقيادتي بدون سائق لم تستجب رغم التكرار، لذا دخلت مكتب معاون رئيس شعبة المخابرات العقيد عدنان عقيل، لأطلب هاتفياً، كهربائياً من ورشة قوى الأمن للإصلاحها، ولكي لا أتأخر عن الموعد قبلت مع الشكر عرضه باستخدام سيارته الرسمية.

وصلت الحدود السورية اللبنانية فوجدت بانتظاري وفيق اسماعيل بعد مسافة قليلة من مخافر الحدود اللبنانية من جهة سورية، وبعد مقدمات بالسؤال عن الصحة وعن أحوال الأخوان قلت له:

وأخي وفيق أنا أعرف حقيقة وضعكم ومعاناتكم في مصر ورغباتكم بالعودة إلى وطنكم بكل احترام للعيش فيه، وهذا من حقوقكم، وإني أشعر بشعوركم، ولو كنت مكانكم لسمعت إلى هذا بواسطة الأصدقاء والأخوان الفاعلين، لذلك قمت بنفسي وتباحثت بالأمر مع أصحاب الشأن، بدون تكليف منكم، فوجدت منهم كل قبول واستعداد لتقديم كل خير لكم جميعاً لا فرق بين واحد وآخر، وليس من الضروري أو المَحْتَمَّ قدومكم جميعاً دفعة واحدة، وإني أعرض أن يأتي من يشاء منكم أولاً، ثم يكون الثاني حسب رغبته وهكذا، وكل قادم سيكون في دري ضيقاً وأخاً كريماً حتى يأنس بالذهاب إلى داره وعلى مسؤوليتي وإني سأستقبله من الحدود بسيارتي الخاصة وسأرافقه إلى داخل الوطن.

لأقى هذا الحديث في نفس وفيق الشكر والقبول الحسن مع قوله لي والوطن... والوحدة...؟! فأجبت، تأكد يا وفيق، بأن البيت رباً يحميه، وللوطن رجالاً يفتدونه دوماً من قبلنا ومن بعدنا وهو اليوم بأيدي أمينة، والأقوال الفارغة والنعوت الكاذبة هي أقوال انفعالية ومزایدات مرفوضة، أما الوحدة فنحن السوريين روادها ورافعو لوائها قبل غيرنا في جميع الأقطار العربية، دون طعن بهم أو انتقاص بوطنيتهم، إنها نشأة وتربية، وتأكد بأن الجميع بدون استثناء يعمل لها ولكن بمفاعيم مختلفة وبأساليب قد تكون متباينة، لا كرهاً فيها ولكن حرصاً عليها من الانحراف عن هدفها، والتسلط من خلالها وهذا ما حصل بالأسس القريب.

فنحن بانتظار عودتكم إن رغبتم لتعملوا مع العالمين، مع الشعور بأن الوطن وطن الجميع على قدم المساواة ليس لأحد أن يدعي فضلاً على أحد إلا بقدر ما يقدمه لبلاده وأمتة من خير بدون تبجح، ويراها الآخرون ويقدرونه، وستكونون بوطنكم كغيركم تعملون مع العالمين لإخلاص، وقل إعملوا فسيرى الله عملكم والمؤمنون.

كان لقاءً طبيياً ومتمراً حسب اعتقادي. طلب إسهاله ليتكلم مع إخوانه كما طلب مساعدته في موضوعين:

١- السماح لأخيه معين بالسفر إلى بيروت للإجتماع به والاطمئنان منه عن أحوال عائلته وبخاصة والده الذي كان مريضاً.

٢- مساعدة أخيه في استلام عشرة آلاف ليرة سورية كان قد ادخرها في البنك العربي بدمشق. وافترقا على أحسن ما يكون من وداع.

عدت إلى عملي وحملت صورة عن هذا اللقاء إلى من يجب فكأنت مؤيدة مقبولة، كما اتصل وزير الداخلية بشقيق وفيق السيد معين اسماعيل وبالسيد واصف كمال مدير البنك العربي، فحضرنا إلى مكتب وزير الداخلية، واستلم معين مبلغ عشرة آلاف ليرة من مدير البنك بالذات وبحضورنا كما أعطيته إجازة للسفر إلى لبنان لملاقاة أخيه.

في اليوم الثاني حوالي الساعة الرابعة عصرًا اتصل بي هاتفياً وزير الداخلية وطلب إلي موافاته بالسراي ولدى وصولي إليها وجدت على مدخلها السيد معين اسماعيل بحالة نفسية مؤلمة، وروى لي بأنه لدى وصوله بسيارة أجرة مع آخرين إلى الحدود السورية تقدم منه أحد أفراد الشرطة العسكرية وإلى جانبه آخر بلباس مدني وفتشا السيارة وطلبوا الهويات الشخصية من ركبائها، وأخذوا معين من بينهم وساقوه موجوداً إلى الشرطة العسكرية بدمشق بوضعية غير لائقة أبداً (لا تنقص من كرامة معين وأمثاله وتدل على انحطاط الذهن أمروا بهله المعاملة)، وكلمني ودعة الكرامة تترقرق في عيني.

تأثرت لهذا الحادث وانفعلت كثيراً من أجله ونحن على هذه الحال، جاء وزير الداخلية الذي أعبرني بأنه هو الذي اتصل بالشرطة العسكرية عند ما بلغه الخبر وأمر بإخلاء طرف معين.

اتصلت هاتفياً بمدير الشرطة العسكرية وكلمته بانفعال واضح فاعتذر مني وقال لي بأنه لا علم له بالحادث إلا مؤخراً، ويسأل مخفر الحدود تبين بأن الذي أمر بهذا الإجراء هو أحد ضباط الشعبة الثانية واسمه محمود شوقي أبو سمرة، ولدى البحث عن هذا الأخير أعلمت بأنه يحضر حفلة غناء في قصر العظم بدمشق، فطلبت على الهاتف وأسعته كلاماً يليق به وبأمثاله فاعتذر مني اعتذاراً شديداً وأسف لالتباس وقع بين شخصين يحملان الاسم نفسه، وأن المقصود هو رقيب فار من الجيش اسمه أيضاً معين اسماعيل، فقلت له هذه الأكاذيب لا تخدعني وكررت على مسامحة عباراتي السابقة مع قلبي بأنني سأرسل له الآن من صيقيض عليه لوجود مجرم فار مطلوب من قبل قوى الأمن يحمل اسمه نفسه، وأغلقت الهاتف في وجهه وقد علمت لهما بعد بأنه غادر حفلته فوراً وخوفاً.

وكانت هذه المكالمات الهاتفية على مسمع ومرأى من اللواء عزيز عبد الكريم وزير الداخلية وعلى مسمع ومرأى معين اسماعيل الذي رفض السفر ثانية في اليوم الثاني رغم رجائي له ثم انصاع بعد إصراري عليه، وهكذا كان ولكن بعد خراب البصرة وفشل خطة سحب السوريين تدريجياً من مصر لاعادتهم إلى وطنهم بكل تكريم واحترام وكان زهر الدين والعقيل ليسا بعيدين عنها.

هذه أمثلة من تخريب بعض الدين عملوا في الشعبة الثانية في عهد الانفصال.

رويت الذي حصل إلى اللواء نامق كمال فارغى وأزبد وشتم زهر الدين مع قوله بأن هذا مخرب، فأجبت، ليس وحده بل الدين خلفه أيضاً من الصغار لأنه لا يملك من الأمر شيئاً ورجوته فتح تحقيق لمعاقبة المسؤول، ووعدني بذلك ثم انتهت هذه الحادثة بعقوبة الشرطي العسكري ورفيقه من الشعبة الثانية اللذين لم يتأكدا من الشخص المطلوب قبل أن يتصرفا بهذا التصرف غير اللائق.

قرأت في الصفحة ٢٧٢ من مذكرات زهر الدين قوله بأن سيارتي كانت مجهزة بألة تسجيل عند هذه المقابلة، وهذا محض اختلاق لأنني لم أذهب بسيارتي أو بسيارة من قوى الأمن وذهبت دون تحضير بسيارة أحد ضباط شعبة المخابرات (العقيد عدنان عقيل) كما تقدم، ولو علمت بأن الذي حصل لسيارتي كان من أجل استعمال سيارة مجهزة بألة تسجيل علي، لكان لي موقف قد لا يسر زهر الدين في وقتها، غير أنني أرجح بأن زهر الدين غير صادق بهذا الإدعاء كما كان في غيره معي ومع غيري، لأن آلة التسجيل بحاجة إلى تشغيل، وإذا هبت للتسجيل قبل مغادرتي دمشق، فإن القسم الأكبر من شريط التسجيل يذهب سدى وإذا بقي منه شيء كان لا يكفي للسؤال عن الصحة والحال.

أما قوله: «بأنه اطلع على الشريط الكامل للمباحثات التي تمت، واطلع على السموم التي كان وفيق اسماعيل ينقشها متكرراً بذلك لجيشه وطاعنا القومية العربية وفكرة الوحدة...» فهذا كلام لا يصل إلى مرتبة الحقيقة، وأن اتهام وفيق بأنه تنكر لجيشه وطعن القومية العربية وفكرة الوحدة، فإنني أنصح زهر الدين بعدم ترديد مثل هذه الأقوال وأن يحتفظ بها لنفسه لأنها تنعكس عليه ولا تترك أثراً إيجابياً عند الذين يعرفون وفيق اسماعيل ويعرفون عبد الكريم زهر الدين.

كما أنني لم أجد سيارتي عند عودتي في المكان الذي تركتها فيه، وقد أتى رئيس رحة آليات قوى الأمن الداخلي بناء على إخباره من العقيد عدنان عقيل ولدى سؤالي عما كان بها وقطعه، قيل لي بأن العيب كان «باللاتين» وقد جرى تبديله.

آلات التسجيل على القادة في عهد الوحدة:

بعدما يزيد على ثلاث وثلاثين سنة على غروب شمس الوحدة السورية المصرية، وبعد خروجنا من المسجد بعد أداء الفريضة، تقدم مني الضابط السابق عارف الجاجة، لصيق زباد الحريري، والقائم بأعمال السفارة السورية بكويتا فيما بعد، محيياً، وعندما لم يأنس مني برد التحية قال: «بأنه يحفظ لي كل تقدير واحترام، وأن الأيدي القلدة والعقول المخربة هي التي فرقت الصفوف ودفعت الكثيرين إلى الإنحراف» إلى أن حدثني عن استدعائه يوماً، مع آلة تسجيل جيب صغيرة للتجسس (كان يعمل في شعبة المخابرات) من قبل رئيس أركان الجيش الأول، أحد غرسات المشير عامر في الإقليم السوري، وكان عنده أحد رفاق دورتي في الكلية الحربية، رئيس الشعبة الثانية الأسبق الضابط المسرح المدعو مطيع الجابي، وطلب إليه تدريب الجابي الذي كُلف بحضوره القيام بزيارتي في مقرتي بقيادة المنطقة العسكرية الوسطى، بعد إعطائه حديثاً وأسئلة لاستدراجي في الإجابة والتعليق عليها، ليعرف موقفني من المصريين عامة والمشير عامر والرئيس عبد الناصر خاصة، وقد كرر لي الجاجة هذا الاستدعاء وهذا التكليف أمام الصديق العميد المتقاعد محمد النل. وقد ألبسها عند الجواب له لباساً ينقذ أديبات المرحوم الجابي، وحملت كل وزرها لأساليب قادة المصريين التي اتبعوها في ديارنا الوحيدة.

كما كان جوابي بالي لا آبه ولا أهتم بهذه الصفات لأنني لا أعرف التآمر وليس عندي في كل حياتي سلوك أحرص على إخفائه أو أخشى كشفه، وكنت دوماً أخلص إلى عملي ومسؤولياتي بكل أمانة، بعيداً عن الأحزاب والتكتلات غير مؤمن بأسلوبها ولا بزعمائها مادمت أرئدي بزتي العسكرية.

من المؤسف أن تكون هذه أحد أساليبهم مع أحد قادة الجيش ومع من يشغل منصباً يُعبر بحق أحد أهم مناصب العسكرية في ظل وحدة كنا نرعاه ونحافظ عليها بإخلاص. وقد كان يزورني في أثناء قيادتي للمنطقة الوسطى وفي غيرها كثير من الرفاق والمعارف، على اختلاف ميولهم وانتماءاتهم، وكانت تدور بيني وبينهم أحاديث شتى، وكانت مني في إطار سلوكي العام الذي لا يمكن أن يخلق بذيوله أثر يكشف غير الذي عُرف مني وأعلنه بدون حذر. «كل نفس بما كسبت رهينة» صدق الله العظيم.

مؤامرات لم تنضج

بعد فشل إعادة الوحدة بانقلاب ٢٨/آذار/٦٢ التي قامت بها الزمرة العسكرية نفسها التي قامت بفصلها في ٢٨/أيلول/٦١ وأعني بهم الدهمان والنحلاوي والهندي والرفاعي ورفاقهم، وبعد فشل إعادتها أيضاً، في الأيام الأولى من نيسان ١٩٦٢ بعد مؤتمر حمص، على أيدي عسكريين آخرين قاموا بعصيان عسكري في كل من اللاذقية وحمص وحلب، وأعني بهم الأعسر والأناسي وعلوان ودباغ والعلي وعبيد، وكثيرين غيرهم، يوم طلبوا العون والمدد العسكري، على أمواج الأثير، من سفير مصر في لبنان عبد الحميد غالب، تكتل أفراد ومجموعات أخرى من مختلف المشارب والتنظيمات، تضم مدنيين وعسكريين متقاعدين ومسرحيين، قاسمهم المشترك القيام بانقلاب يطيح بالجمهورية العربية السورية، تساندتهم السفارة المصرية في بيروت، مادياً ومعنوياً بشخص أحد دبلوماسيها المدعو محمد نسيم وشريكه نجيب جويغل أبو عاصم، وبتخطيط ومؤازرة من شقير وباهي والريان وآخرين من حزب جنبلاط في لبنان.

خطة انقلاب ناصري:

١- يتم الإنصال والاتفاق على عمل عسكري، يعيد وحدة الجمهورية العربية المتحدة، مع عناصر متقاة تعمل في وحدات وقطعات أمن دمشق وفي الشرطة العسكرية وشعبة مخابرات الجيش، مع إعطائهم الوعود والضمانات المغرية عند نجاح العملية أو فشلها.

٢- يلتحق عسكريون متقاعدون ومسرحيون، جرى الاتفاق معهم، بهذه الوحدات ساعة البدء بالتنفيذ للمساعدة في قيادتها واحتلال الأهداف المخصصة لكل منها.

٣- يُقطع الاتصال الهاتفي عن دور المدينة ويستعاض عنه بالاتصالات اللاسلكية إن أمكن مع الجهات المنفذة فقط صبيحة يوم التنفيذ.

٤- يتم الاستيلاء والسيطرة على مبنى الإذاعة والتلفزيون ومقر قيادة الجيش وسراي الحكومة بواسطة الوحدات الموالية ويمنع الوصول إليها وإلى غيرها على الآخرين.

٥- يجري اعتقال بعض القادة العسكريين وبعض الشخصيات المدنية (بعد تسميتهم)،

وشل حركة الآخرين ومنع وصولهم إلى مقارهم، ويستثنى من ذلك من يسمح لهم بالتنقل بتوجيه من قيادة الحركة.

٦- بذاع بلاغ رقم - (١) - بعد إعداده، على أمواج الأثير ويعلن عودة الجمهورية العربية المتحدة بشقيها مع إعلان القضاء على عهد الانفصال العميل في الإقليم السوري.

٧- تُفلق جميع الموانئ البرية والبحرية والجوية أمام الجميع حتى إشعار آخر.

٨- يمنع التجمع والتجول في الشوارع والتنقل على الجميع من غير عناصر الحركة.

٩- تذاع برقيات تأييد ودعم للحركة (المباركة) بأسماء الذين يؤيدونها، والذين لا يؤيدونها لخلق البلبلة بين صفوف الخصوم ولإظهار الحركة بأنها مؤيدة من الجميع.

١٠- تستجيب العناصر المتفق معها والمتعاطفة مع هذه الحركة في أماكن وجودها في باقي المناطق والمحافظات بالمساهمة والمشاركة في إنجاحها والقضاء على خصومها.

١١- تشكل حكومة من عناصر متفق معها ويذهب وفد يمثلها إلى القاهرة لإعلان عودة الجمهورية العربية المتحدة حيث تستجيب حكومتها إلى هذا الطلب.

إخباري بهذه المؤامرة:

في أوائل تموز ١٩٦٢ زارني مساء في داري الضابطان، عينا القيادة في هذه المؤامرة، واللذان جرى ربطهما مع شعبة مخابرات الجيش، لينقلا إليها تطوّر مراحلها أولاً بأول، وحدثاني عنها وطلبا إليّ التهيؤ والملم بها بتكليف من القيادة ولكي لا أقوم بعمل قد يفتل الخطة العامة.

ومساء اليوم الثاني دعيت لحضور جلسة مجلس الأمن السوري المشكل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء الدكتور عظيمة ووزراء الداخلية والمخارجية والمالية وقائد الجيش ورئيس الأركان ورؤساء شعب القيادة وشؤون الضباط.

وبعد مقدمة موجزة من الرئيس تكلم رئيس المخابرات عن الأوضاع الأمنية وعطورتها وذكر أسماء بعض الذين يتآمرون للقيام بعمل عسكري يطيح بالوضع وكان الوهم كبيراً والثور عظيماً لأن المؤامرة استكملت عناصرها ولم يبق سوى إعطاء ساعة الصفر أو ساعة البدء بالتحرك، وكان قد جرى اعتقال عدد غير قليل ممن وصفوا بالمتآمرين منهم محمد عمران ومناف الهندي وحج مراد والمصباحي والدانيه والشيفكلي وعبد الكريم الجندي وأنور حمادة والحائي وغيرهم.

وان آخرين حسب تقارير شعبة المخابرات ما زالوا يتآمرون وهم على رأس قطعاتهم، وهذا هو الأخطر، مثل جلاغي وصيادي وشويكاني والجسري ومخلوف وشيخ عطية وقاضي ربحه وتركاوي والغطاسي والجاجه والقطيني والجهني والزعيبي وبزيك وهلال وبركات والرفاعي واليماني وغيرهم كثيرون.

كما جرى اجتماع في ألمانيا بين النحلوي والرفاعي والهندي وفخري عمر وبين موفدي القاهرة وهم جادو والديري ووفيق اسماعيل لإعطاء التطمينات وتوحيد العمل لعمل انقلاب لمصلحة الرئيس عبد الناصر، وقد أرسل هؤلاء رسائل إلى معتمدبهم في الجيش ليتكثروا بهذا الاتجاه وقد اطلعنا على بعضها. وأوصوا بالاعتماد على يوسف مزاحم في التخطيط والتعاون وهو موثوق من القاهرة، كما انتقدوا عدم الاستفادة من اضرابات العمال وتوسيعها وإشراك الأهالي بها لتلجأ قوى الأمن إلى الاستعانة بالجيش في قمعها، وعند الاستعانة به يحتل البلد ويعلن إعادة الوحدة إليه.

قلت: ماذا تنتظرون بعد كل هذه المعلومات والأحداث؟ قال أحدهم وأظنه اللواء نامق بأننا نفتش عن معتمدبهم مزاحم وجاسم وهذا الأخير في حمص فقلت له بأنهما بدمشق وتحت يدي، فقال لي اللواء زهر الدين هل يمكن اعتقالهما؟ فقلت له غداً سيكونان في قبضة يدك.

من يقوم بالانقلاب؟

ثم قلت للجميع، إن جميع الانقلابات العسكرية في بلدنا تقوم بها عناصر من الجيش وقد تساعدها عناصر متقاعد أو مسرحية، فإذا كان هناك عناصر في صفوف الجيش تتأمر وتخطط للقيام بانقلاب يجب مراقبتها بشكل فعال وإلقاء القبض عليها قبل فوات الأوان وتقديمها للمحاكمة والحكم عليها بحق، بدون شفقة أو رحمة، لأن رحمة الأوطان والمحافظة عليها مقدمة على الأفراد. وإذا كان الجيش سليماً فكل هذه الأمور تبقى جمعة بدون طعن، وهذا لا يعني تركها بدون حساب. لقد بلغت الميوعة من هذا القبيل، في الجيش شكلاً لم نعرفه في السابق على الإطلاق، وهذا ما لا يجوز استمراره لأن نتائجه ستكون خطيرة على الجميع.

وقد أبد رئيس الجمهورية ومعظم الحاضرين ذلك وانفض الاجتماع على اتفاق اعتقال مزاحم وعلوان من قبل قوات الأمن الداخلي، وإجراء اللازم في صفوف الجيش بالسرعة اللازمة قبل تفاقمها.

اعتقال يوسف مزاحم من قبل رجال الأمن الداخلي:

صباح اليوم الثاني استدعت القاضي المقدم سهيل شرقية، رئيس الدائرة السياسية، الذي وقع عليه اختياري في اعتقال مزاحم وعلوان وطلبت إليه تحضير مفرزين مسلحين، كل مفرزة مؤلفة من ففتين لأننا سنداهم بيتين في مدينة دمشق، ففة تقوم باعتقال المطلوب ومن معه إذا لزم، وففة تبقى في مكان الاعتقال لتقوم بتفتيشه وتكون فحاً لكل قادم لمعرفه وسوقه إذا لزم، على أن يكون التنفيذ بكل هدوء وبدون ضجيج أو تظاهر.

تواعدنا على لقاء في الرابعة عصرأ، ولما جاء بعد تمام التحضير، رسمت له مخططاً للمكانين وعنوانهما مفصلاً ولدت السيارة بنفسي وأطلعتة عليهما، وأعطيته أمرين عرنيين موقعين من الجهة المسؤولة لتنفيذ المهمة.

١- بيت في طلعة شوري الجادة الثانية بدمشق وفيه يوسف مزاحم.

٢- بيت في شارع خالد بن الوليد فوق عيادة الدكتور شريف ناهلبي وفيه جاسم علوان.

ذهبت إلى قيادة الجيش فوجدت بعض الزملاء جالسين حول طاولة اجتماعات يتدارسون بعض الشؤون الأمنية، جلست بينهم وشاركت معهم (لم يكن اللواء زهر الدين حاضراً هذا الاجتماع وكان في القصر الجمهوري مع رئيس الوزراء والوزراء في حفلة تكريم المجاهدين) وإذ برنين الهاتف، فتناوله رئيس شعبة المخابرات وكان بقره وأجاب المتكلم بكلمة طيب.. طيب ثم سأل وين من طلعة شوري؟ عندها تدخلت وقلت يا هاشم، إذا كان المقصود بيت يوسف مزاحم، وكررتها ثانية إذا كان المقصود بيت يوسف مزاحم... وأغلق الهاتف قبل أن يمي ويحيب، فقلت له ثالثة يا هاشم شو القصة؟ قال: وصلتنا معلومات بوجود تجمعات ودخول دار في طلعة شوري، قلت له وما علاقتكم بهذا الموضوع وبأمن المدينة؟ إنهم من قوى الأمن الداخلي ومن الدائرة السياسية أرسلناهم لاعتقال يوسف مزاحم.

أدار هاشم قرص الهاتف الرباعي وقال يا شوقي، هؤلاء من رجال قوى الأمن الداخلي لا ترسل أحداً، أجابه المقدم محمود شوقي أبو سمره، جواباً لم نسمعه وأغلق الهاتف.

مضى وقت ليس بالطويل على هذه المخابرة، وإذ بهاتف من رئيس الدائرة السياسية في قوى الأمن الداخلي، المقدم سهيل شرقية، يطلبني من مكان وجودي ليخبرني بأن مفرزة من شعبة مخابرات الجيش، فرعت باب البيت الذي اعتقل منه يوسف مزاحم، ولدى فتحه من مراقب الأمن إحسان شوقي، أطلق عليه الطارق النار فجأة من سلاح كان بيده،

فأرداه قتيلاً، قلت له توقف عن الاعتقالات وأنا قادم إلى طلعة شوری.

غادرت مقر قيادة الجيش بين ذهول الحاضرين واتجهت إلى مكان الحادث، فوجدت على الأرض بقعة دم كبيرة من دم الشهيد، وأنه نقل إلى المستشفى وقد فارقت الحياة أثناء نقله، وكاد رفاقه أن يجهزوا على القاتل، الذي هرب أولاً ثم ألقي القبض عليه، فتدخل زملاؤه وأعلنوا أسفهم ولطفوا الجو بقولهم بأنه القضاء والقدر.

اعتقل القاتل وسبق إلى مركز الدائرة السياسية وهو فاقد السيطرة على أعصابه وأقواله وبهالة هذيان، ثم أتت مفرزة من الشرطة العسكرية واستلمته وفق الأصول، وأحيل إلى قاضي التحقيق العسكري الذي أمر بإيداعه سجن المزة العسكري لمتابعة التحقيق معه ومع سواه.

اشتركت في اليوم الثاني بتشجيع الشهيد إلى دار البقاء وأصدر رئيس الجمهورية عدة مراسيم وقرارات بإعطاء عائلة الفقيد منحة مالية وخصص لها راتباً تقاعدياً كاملاً وأمر بتدريس أولاده على نفقة الدولة في جميع المراحل.

كل هذه الإجراءات خففت من المصائب ولكنها لم تُعد رب العائلة المغدور إلى زوجه وأولاده وأهله.

كيف قتل مراقب الأمن؟

بعد اعتقال يوسف مزاحم وسوقه إلى مقر الدائرة السياسية من قبل إحدى الفئتين ومكوث الفقة الثانية في الدار لتفتيشها وإلقاء القبض على كل قادم له علاقة، جاء من طرق الباب ففتحه مراقب الأمن المغدور، وكان بيده سلاحه، فما كان من الطارق، الملازم قدسي، من عناصر مخابرات الجيش، الذي فوجيء بالمشهد، أن بادر بإطلاق النار على فاتح الباب، من سلاحه الذي كان بيده أيضاً، فأرداه قتيلاً. وهكذا وقعت الجريمة بسبب تدخل مخابرات الجيش بأمور لا تعنيها وليس لها الحق بالتدخل فيها.

الحادث وقع في المدينة وفي بيت من بيوتها وصاحب البيت والمعتقل من المدنيين، والمسؤولون عن الأمن فيها هم رجال قوى الأمن الداخلي، الشرطة المدنية وتفرعاتها، دون غيرهم مهما علا كمهم بنظرهم، وشعبة مخابرات الجيش وجميع منسوبيها لا علاقة لهم بالأمن الداخلي أبداً، وخاصة دخول البيوت والتحامها، وهي مصانة بموجب الدستور، عندما يكون محترماً، ولها قواعد وأصول وإجراءات.

وإذا كان لشعبة المخابرات غرض من الأغراض أو لغورها، فمن الواجب على رؤسائها طلب الموافقة والمراقبة من المسؤولين عن أمن البلد بما يرغبون الإقدام عليه قانوناً.

إن في كل حي من أحياء المدينة وفي كل قرية من القرى وفي كل بقعة من البقاع السورية مخفر شرطة مدنية مسؤول عن الأمن في حدوده وله سلطة مكانية جغرافية لا يجوز تخطيها أو التصدي عليها من أي جهة من الجهات عندما تكون الأمور سليمة. وهذا من مصلحة أمن الوطن والمواطن والدولة ككل، لكي لا تلجأ عناصر غير منضبطة أو مجرمة إلى الإقدام على مصادمة البهوت والاعتداء على الناس بأي قصد من المقاصد تحت ستار بأنها من عناصر المخابرات، ولكي لا يحصل ما حصل في مقتل مراقب الأمن المرحوم إحسان شوقي.

إن مهمة شعبة المخابرات محصورة بأمن الجيش فقط ومكافحة التجسس والتجسس المضاد، وعند وجود تداعيل، فعلى الجهة الأساسية الأصلية إعلام الجهة الفرعية للتسيق معها دون طغيان عليها أو إهمال لسانها ليقوم كل بدوره بحدوده مسؤوليته القانونية.

حادثة مقتل مراقب الأمن في مذكرات زهر الدين:

ذكر اللواء زهر الدين هذه الحادثة في الأسطر الأخيرة من الصفحة رقم ٣٩٣ من مذكراته بقوله:

«كانت قيادة قوى الأمن تسمى لاعتقاله (يوسف مزاحم) وشعبة المخابرات تسمى لنفس المهمة. وذلك بدون أي ارتباط أو تسيق بالعمل. وهذا ما جعل عناصر المخابرات التي كانت ترابط في منزل مزاحم تطلق النار على عناصر اقتحمت المنزل وحطمت الباب، دون أن تعلم أن الفعة التي داهمت المنزل إنما كانت تنتمي لقيادة قوى الأمن الداخلي، وكانت مكلفة بنفس المهمة التي تقوم بها عناصر شعبة المخابرات».

١- إن هذا الكلام غير صحيح، ومع ذلك فبأي حق وبأي سند تدخل عناصر من مخابرات الجيش البهوت في المدينة وترابط بها بدون اعلام ومرافقة أصحاب السلطة والصلاحيه بذلك قانوناً ومنها قوى الأمن الداخلي - قسم شرطة الحي؟ دون غيرها على الإطلاق.

٢- عندما تريد شعبة المخابرات ورؤوسها أن تضرب بجميع السلطات عرض الحائط، وتدوس على سلطات الأمن الداخلي كأنها في غابة، فهذا لن يكون وعلى رأس قوى الأمن قائد يرفض هذه التجاوزات ويقف في وجهها بصلاية مهما كانت النتائج ومهما كان مقرنها.

٣- إن العميد قائد قوى الأمن الداخلي وقتها هو أقدم من العميد رئيس شعبة

المخابرات، وإن مركز الأول يفوق مركز الثاني في جميع البلاد التي تعرف فيها السلطات حدودها ومسؤولياتها. ولو قدر لهما أن يجتمعا في قطعة أو إدارة واحدة لكان الأول رئيساً للثاني.

مع القوميين العرب:

من الكتل التي لعبت دوراً هاماً في تغيير مواقف الضباط الذين قاموا بالإنفصال، لجعلهم بالإنحياز المضاد، كتلة القوميين العرب، ومن أعضائها الشقيقان هاني ومناف الهندي، اللذان كان لهما تأثير قوي وفعال على قريتهما المقدم مهيب الهندي ونسيبه المقدم عبد الكريم النحلاوي.

وقد لعبت هذه الكتلة، بأشخاصها جورج حبش والحكم دروزه ومنيب الرفاعي (الذي كان رئيساً للدائرة السياسية في قوى الأمن الداخلي وأبعدته عنها عندما اكتشفت ارتباطه) وجهاد ضاحي ووديع حداد وممدوح رحمون وعدنان عناية وثابت مهاني ومأمون الطباع ومحمد خليفة (أبو عبد الله) وآخرين في هذا التنظيم، أدواراً أدت مع غيرها من تنظيمات أخرى إلى وضع عبد الغني دهمان وفايز الرفاعي ومهيب الهندي وعبد الكريم النحلاوي، خارج الحدود السورية.

بعد إبعاد هؤلاء وآخرين معهم، ممن سموا إلى حتفهم بأيديهم، استمر أعضاء هذه الكتلة بالتآمر إلى أن رفعت إليّ مديرية الأمن العام تقريراً ضمنته بعض تصرفات وأعمال المدعو محمد خليفة، ولما قنعت به أوعزت بفتح تحقيق معه وتوقيفه بسجن القلعة بغية المتابعة.

استدعاني رئيس الوزراء الدكتور عظمة وسألني عن هذا الموقف، أوجزت الإجابة مع قلبي بأن التحقيق لم ينته... ومع ذلك طلب إليّ إخلاء سبيله، ولكوني لم أرتح إلى طلبه فقد قلت له هذا لا يجوز، وكل موقف لا يعدم واسطة لإطلاقه.

ثم قال بعصبية: «أنقذني من هذا الموقف أرجوك أن تنقذني» (علمت فيما بعد بأن صلاح البيطار كان وراء هذا الموقف والطلب) وكان كلام الرئيس كالصاعقة على أذني وصفة قاسية على حدودي لأنني موظف وهو رئيس وزارة لذا أجبته بهدوء متعمد: «أنت تأمر يا دولة الرئيس وأنا ليس عندي غير الإطاعة وتنفيذ أمرك بدون تردد لو أن الموضوع يتعلق بشخصي فقط، وحيث إنه يتجاوزني إلى أمن البلد وحياة المواطنين وأنا مسؤول عنهما من بعدك، وحيث إن هذا الموقف فلسطيني وبعث في وطننا ويتأمر على استقراره الهش، وله إقامة وعلاقات مالية وتجارية في دولة الكويت فإنني أرضخ لطلبك بإخلاء سبيله

وطي موضوعه على أن يغادر سورية دون عودة إليها ما دمْتُ أنا هنا... قال: «سأعطيك الجواب غدًا وصباح اليوم الثاني استدعاني قائلاً: لا بأس... وقد غادر محمد خليفة سورية إلى الكويت دون عودة.

ومن ثل، طُلبَ مقابلتي مأمون الطباع وكلمني من أجله، فسألته وما علاقتك به؟ قال: ترجاني به أحد المعارف... فنصحتَه عدم التدخل بهذا موضوع، دون أن أشعره بأنني أهرفه وغيره في التنظيم نفسه وأنهم تحت الرقابة وكان أحدهم يأتيني بأخبارهم وأحاديثهم غير السارة.

من المعتاد تصوير الموقوفين والمساجين بأوضاع مختلفة وتسجيل بصماتهم وهوياتهم بالتفصيل، لذا أمرت بالإتيان بصورة له، لأرى وجهه بعد هذه الوساطات، وكانت مفاجأتي كبيرة عندما عرفته وتذكرت حادثة سابقة تتعلق بشخصه وهي:

في أيام الوحدة العتيدة كان في الإقليم الشمالي ضابط مصري اسمه العقيد أحمد علوي، مدير شؤون الضباط في الجيش الأول، من أقرب المقربين للمشير عامر وموضع ثقته، وقد اختلفت معه اختلافًا عنيفاً بسبب أحد الضباط المصريين من مرؤوسيه، وقد جاء لعنده مصادفة أثناء هذا الخلاف مفيد الكيلاني وباسين رهونجي، اللذان شاهدا هذه الحادثة وتعاظفا معي كما قال لي أحدهما فيما بعد بأن علوي قادر على إلحاق الضرر بي لذا يجب الحذر منه.

بعد مدة أخذ هذا العقيد يمد جسوراً كثيرة بيني وبينه إلى أن دعاني على عشاء في مقهى ومطعم «لوانيس» بنابة «روكسي» بمناسبة قدومي من حمص ومجيء كبير مرافقي الرئيس عبد الناصر من القاهرة إلى دمشق، اللواء أو الفريق... (لم أذكر اسمه) وعند المباشرة بتناول الطعام دخل المدعو محمد خليفة إياه وكنت لا أهرفه ولم أسمع باسمه، فالتقلب الجور اللطيف الهادئ إلى سرعة بالأكل والسمي بالمفادرة بدون تأخير وأوماً إلينا مضيفنا بإشارة ناعمة بأننا مرافقون وطلب عدم الإفاضة بأي حديث، ولما خرجنا سألتني عن معرفتي بالذي جلس أمام طاولة بجوارنا، قلت لا أهرفه، قال هذا من أعوان السراج ومن أخطرهم جاء خصيصاً لمرافقتنا.

بعد تعرفي عليه من صورته تذكرته وطلبت موافاتي بتقرير مفصل عنه، وكانت دهشتي كبيرة عندما علمت بأنه قام بأعمال رهيبة أثناء ثورة لبنان عام ١٩٥٨ على الرئيس كميل شمعون، وكان أحد المخططين مع ضابط سوري لكثير من المتفجرات والاغتيالات وقد نفلنا كلها تنفيلاً لأوامر السراج. وأن هذا الأخير أقام له حفلة قرانه في بيته وعلى نفقته وقدم له هدية قيمة كما حلواه آخرون لإرضاء وتقرباً من معلمه. وأنه كان يخطط

حالياً إلى كثير من المتفجرات والاعتقالات بناء على توجيهات جديدة من السراج الذي أصبح بالقاهرة بعد فراره من سجنه.

مما لا شك فيه بأن محمد خليفة كان من أقدر الموجودين في سورية وقتها على ذلك لخبرته وكثرة أعرانه ودوافعه وهو من أعنف جماعته الفلسطينيين.

المطربة الجاسوسة:

تقدم السيد توفيق حبوباتي متعهد أوتيل بلودان الكبير بطلب إلى مديرية الأمن العام للحصول على تأشيرة دخول إلى الأراضي السورية باسم المطربة، سميرة توفيق، لإقامة حفلة غنائية ليلية في هذا الفندق بمناسبة افتتاح موسمه الصيفي. فرفض طلبه.

قابلني في اليوم نفسه وزير الدولة السابق محمود العظم، أبو عبد الله، وبرفقته السيد الحبوباتي من أجل هذا الموضوع.

هتفت إلى مدير الأمن العام مستوضحاً السبب، فقال لي: «لوجود بلاغ قديم صادر عن شعبة مخابرات الجيش يمنع دخولها». أمرته بإرسال هذا البلاغ لأطلع عليه.

استغربت هذا المنع لأنه كان بسبب نعتها بأنها جاسوسة انكليزية... دون زيادة.

هتفت إليه ثانية وأمرته بإعطائها تأشيرة دخول محدودة الزمن دون تأخير مع مراقبتها. كما قلت له ما هذه الأساليب...؟! قبل أيام حصلت على تأشيرة دخول وأحيث حفلة غنائية في.... وبحضور عدد كبير من العسكريين، ولم تكن جاسوسة وقتها، واليوم بين عشية وضحاها أصبحت جاسوسة ببلاغ قديم، من أجل إقامة حفلة غنائية في فندق عام.

هتف إلي العميد هاشم هاشم آغا، رئيس شعبة مخابرات الجيش، محتجاً ومعتزساً على الأمر بإعطائها تأشيرة دخول، فقلت له:

«اشتغل شغلك ولا تتدخل بعمل غيرك، أنا أعطيت الأمر بإعطائها تأشيرة، وأنت أرسل من يراقبها من دقيقة دخولها حتى ثانية خروجها وألقي القبض عليها، إذا لزم، بالجرم المشهود مع أعرانها، وهذا فح لها إن صح بلاغ شمتك».

كلمني بالموضوع نفسه اللواء زهر الدين قائد الجيش، فقلت له جاسوسة من أجل حفلة عامة، وغير جاسوسة في حفلة عسكرية، والبلاغ من عهد سابق...؟! أنا لا أفهم هذه السخافات، فقتع مني وأجابني بكلمات ليست بصالح غيري.

دخلت المطربة سميرة توفيق الأراضي السورية ثانية وأقامت حفلة في فندق بلودان الكبير صيف عام ١٩٦٢، رغم اعتراض رئيس شعبة المخابرات، وأخذت الأksen تلوك

هذا الدخول وأنها على علاقة مع فلان المسؤول من السوريين لجمالها واغرائاتها، وكلها اختلاقي.

لبت شعبة المخابرات زمن الانفصال وقبله تنبعت كوهين واكتشفت أمره كما تنبعت صلات هذه المغنية التي اكتشفت أمرها وعلاقتها بدولة أجنبية، عندما سمحت لها بدخول سورية لإحياء حفلة واحدة.

لفتني اتصال رئيس مخابرات الجيش، الفوري هافياً بي، وفهمت منه بوضوح بأن مرؤوسي العقيد بولص أخبره بما أمرته به، دون ذكاء أو انتظار، مما جرح لفتي به أكثر مما هي مجروحة، كما كان هذا كثير التناحر والتحاسد، البعيد عن مصلحة العمل، مع العقيد المتقاعد من الدرك، رئيس المكتب الخاص، حيدر الفراء الذي قبلت به للعمل عندي بناء على ترشيح وتوصية من اللواء زهرالدين. لأنني لم أكن أعرفه بالسابق. كما عرفت فيما بعد بأن زوجتهما صديقتان وأنهما من طائفة واحدة.

كان الفراء يمت بولص بشتى النعوت ويحاول أن يوغر صدره عليه، وقد أسكته أكثر من مرة، كما كان الثاني يصف الفراء بكلمات تنطبق على قائمها أكثر من انطباقها على المقصود بها، فلم أهره التفاتاً. لتفاهم الأمور بينهما وتراكمها بشكل لم يعد محتملاً قررت التخلص منهما بالتتابع، ولما فاتحت زهرالدين بالموضوع كانت الأسبقية على بولص، لأنه كان غير منتج وكانت طبيعة الوظيفة تتطلب كفاءة وإخلاصاً أكثر من رصيده منهما فضلاً عن نقص بالمرونة واضح، وآراء بتحليل الأحداث والأخبار غير سليمة وكثيراً ما كانت ضبابية ومشوشة.

لنا تخلصت منه بهسر وبكلمة واحدة مع قيادة الجيش لأنه معار منه فأعدته إليه. مما دفعه إلى التآمر فكان من جناح الحريري أخيراً كما كان أحد أعران التحلاوي سابقاً.

من الملاحظ بأن المتآمرين هم أنفسهم بكل المؤامرات مهما كان لونها وهدفها وعلى استعداد دوماً لنقل البندقية من كتف إلى كتف بدون وجل أو حرج.

حادثة هذه المغنية في مذكرات عماد العظم:

يقول عماد العظم في الصفحة رقم ١٤٦ من مذكراته - الجزء الأول - في معرض تحدثه عن الفن والأصوات الجميلة:

هنا سيرة توفيق ذات الوجه الحلو، لمع قلة التنوع في أغانيها، فهي تلاقي استحسان الجمهور من المسنين والشباب لجمالها أكثر من فيها الموسيقي. وأذكر بهذه المناسبة أن ضابطين من أصحاب المقام الرفيع، تزامحا على هذه المغنية، فسمح لها أحدهما بدخول

سورية، لإحياء حفلة في بلودان. لكن الثاني أصدر أمره بمنعها. وكادت تحصل مشاجرة بينهما. إلا أن أصدقاء الطرفين تدخلوا في الأمر فسوي. ودخلت المغنية إلى سورية، لكن الجفاء والحقن بقيتا في قلب الضابط حتى تمكن أحدهما من إزاحة الآخر عن منصبه.

رحم الله العظيم على ظرفه وأحياناً على عدم دقة رواياته. وكثيراً ما كان يبتسم لي، ويغمز من طرفي في سهراتنا بداره في بيروت، فيما بعد، عندما كانت تظهر هذه المغنية بالتلفاز، ويقول لي: اسمع وشوف.

حادثة ثانية في فندق بلودان:

في صيف عام ١٩٦٢ وفي إحدى ليالي الميسر المرخص رسمياً من الوزارة المختصة، لهذا الفندق، وقع خلاف بين اللاعبين، فأشهر أحدهم مسدسه على غريمه مهدداً إياه بالقتل، وتدخل الموجودون بين الصياح والشتائم والوعد والوعيد.

كما تدخل الرقيب أول رئيس مخفر شرطة بلودان الذي كان في باحة الفندق وحل الخلاف بينهما حبياً إكراماً لمستثمر الفندق، توفيق جبوباتي، الذي طلب طي الموضوع رغم أهميته.

أعلم رئيس المخفر مدير منطقة الزبداني المقدم فوزي مسمار، فوافق على إجراء رئيس مخفرو للسبب ذاته.

علمت بهذا الحادث في اليوم الثاني... استدعيت العقيد قائد شرطة محافظة دمشق فيصل الشيشكلي وسألته عن الحادث فنفي علمه به، وقلت له استدع قائد المنطقة ورئيس المخفر غداً لمقابلتي وأنت معهما.

لدى حضورهم ادعى المقدم بأنه وافق على هذا الحل حبياً لأن ليس فيه ما يستوجب غير ذلك. قلت له: إشهار سلاح ناري في مكان عام وتهديد بالقتل وأقداح المسكر تدور بين اللاعبين على طاولة الميسر وتوعد ووعد، وحل إداري؟ سألته وهل هذا السلاح مرخص؟ قال: لا. عندها أمرت:

- ١- بإلقاء القبض على الذي أشهر السلاح ومصادرته منه، وإحالاته أمام القضاء.
- ٢- إنذار قائد شرطة ريف دمشق لأنه غير دائم الحضور بنظر مرسوميه.
- ٣- معاقبة رئيس مخفر بلودان ونقله فوراً لعدم توفيقه في حله.
- ٤- بنقل مدير المنطقة إلى منطقة القطيفة مع عقوبة وتعين المقدم منير المصري بدلاً

منه.

تدخل كثيرون من أجل عدم تنفيذ هذه الإجراءات أو بعضها، دون نتيجة، وخاصة من معهد هذا الفندق.

نقل رئيس شعبة المخابرات:

في الصفحة ٣٩٢ من مذكرات اللواء زهر الدين صورة بالزنكوغراف لكتاب خطي مكتوب باليد تقدم به رئيس شعبة مخابرات الجيش في الساعة ١٨ من تاريخ ٦٢/٧/١٢ إلى اللواء قائد الجيش، يطلب فيه صاحبه إعفاءه من هذه الشعبة، إن لم يُعَيَّن قائد قوى أمن داخلي جديد، وأن كل أمر يحصل اعتباراً من هذا التاريخ يبرىء نفسه مع جميع عناصره من المسؤولية... طبعاً بلسانه فقط.

هذا الكتاب:

١- لم أسمع به ولم يخبرني عنه أحد، قبل مشاهدة صورته في مذكرات اللواء زهر الدين المطبوعة في ١٩٦٨/٣/٣٠.

٢- لم أشاهد على هذه الصورة ما يشير إلى تسجيله رسمياً في البريد الوارد واعطائه رقماً وتاريخاً كما لم أشاهد عليه رقم تسجيل صادر... بمعنى أنه أضحي ورقة عادية لا قيمة لها رسمياً.

٣- لا أدري السبب الذي جعل زهر الدين يحتفظ به لنفسه خلافاً لكل أصول، ولماذا لم يسلمه للمختص لتسجيله وتصنيفه بعد إجراء الإيجاب بشأنه.

٤- كما يحمل في أعلاه عبارة تدل على انفعال صاحبه عندما كتبه بخط يده وهي «الجيش الأول» دون أن يعي كاتبه، وهو ركن من أركان القيادة، بأن هذه التسمية قد ألغيت منذ نفث وتسعة أشهر، واستبدلت بعبارة «الجيش العربي السوري»، وأن من يهملها من الصغار كان يُعرض نفسه للعقاب.

٥- شُجِّل عليه توقيت كلمة، «سعت ١٨٠٠»، وهذا خلاف للمألوف، وهي تعني بأن صاحبه تقدم به في الساعة السادسة من مساء يوم تقديمه، لغاية في نفسه، وقد اطلعنا جميعاً على طلبات نقل، وتقديم استقالات مكتوبة لرؤساء جمهوريات، ووزارات، ولشخصيات مهمة فلم نجد فيها، «سعت» إيهاها، التي تستخدم عادة في أوامر عمليات الحروب، في تحديد ساعة ودقيقة الهجوم أو التراجع، وللمرة الأولى في تاريخها استعملها صاحبنا للهروب مع جميع عناصره من المسؤولية، لأنه كتب هذا الكتاب بعد مقتل مرائب الأمن الشهيد ووضع عليه توقيتاً يتقدم على ساعة ودقيقة الموت الموعود، بساعة واحدة ووضِع دقائق. وللغفلة من مسؤوليات أخرى... ومع ذلك فإن الملازم قدسي القاتل لم ينج من مسؤوليته.

٦- إن هذا الكتاب تضمن عبارات تدل على عدم معرفة كاتبه لمسؤولياته وحدوده، والمسؤوليات غيره وحدوده أيضاً، فخلط بينها خلطاً عجيباً.

إن المسؤول عن الأمن المدني، غير العسكري، في سورية كلها، أمام وزير الداخلية واستطراداً أمام الحكومة، هو قائد قوى الأمن الداخلي وأجهزته، لا رئيس شعبة مخابرات الجيش، لو اطلعت على هذا الكتاب في حينه لنصحته مخلصاً بالإهتمام بأمن الجيش، الذي كان بأمر الحاجة إلى من يهتم به، وهذه هي مسؤوليته أولاً وأخيراً، لا أن يتدخل بما لا يعنيه وهو ما يؤدي إلى إهمال في مسؤولياته.

لا شك بأن رئاسة شعبة مخابرات الجيش وظيفة هامة، فإن نهض بها شاغلها يكون قد قام بواجب عظيم، وإن ناء تحت عبئها عجزاً أو انشغالاً بغيرها، يكون قد قصر بأداء أخطر واجب تُدب له.

عندما نقل صاحبنا من هذه الوظيفة فور تقديم كتابه، دون انتظار، أسفت لهذا النقل وراجعت القيادة من أجله لأنه عزيز، فقليل لي كلام ليس بصالحه، وكان جوابي بأننا بشر ومن منا بلا خطيئة؟ وأنا لا أدري بهذا الكتاب ولا علم لي به.

لقد أخطأ عندما وضع القيادة بمفاضلة بيني وبينه بإعفائه من شعبة المخابرات إن لم يُعَيَّن قائد قوى أمن غيري، فوقع الاختيار عليه دون تعيين قائد قوى أمن جديد ودون الالتفات إلى رأيه السديد.

خلال سنة ونصف وهي عمر الانفصال، تعاقب على رئاسة شعبة مخابرات الجيش ثمانية ضباط، بالوكالة دون وجود رئيس أصيل لها، أو بالأصالة، وهم الزعبلوي وبولص ومنصور وعقيل وجابر وهاشم أغا والشربجي وآخرهم القطيني... ووقع في زمان هذا الأخير انقلاب وكان شريكاً فيه لأنه من المخلصين^١ في أداء واجباته.

كما تعاقب على رئاسة الشعبة الثانية أو رئاسة مخابرات الجيش قبل عهد الوحدة ضباط كثيرون كان آخرهم وأبرزهم دون شك عبد الحميد السراج بسبب إمكاناته الذاتية وبسبب ظروفه الموضوعية والزمانية، وقد صعد منها إلى وظائف مدنية هامة آخرها نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة. ولا أريد أن أتعرض للأسباب.

استلم نظرياً شعبة المخابرات من بعده في أيام الوحدة ضابط سوري جديد، وكان معاونه المصري هو المسيطر، وفي عهد الانفصال ضباط كثيرون كما تقدم، وكل واحد منهم كان يعتقد بنفسه بأنه أصبح السلطان عبد الحميد الجديد، أو السراج مكرراً، وكان هذا سبب فشله، ولأنه لا يعرف السبيل للنهوض بأعباء وظيفته، ويحاول تقمص شخصية

السراج دون نجاح، ودون أن يعي بأن الظروف مختلفة، وأن الأشخاص ليسوا سواء، ولا يوجد أحد في الدنيا تنطبق إمكاناته وزمانه ومحيطه على آخر تمام الانطباق مئة بالمئة. لذلك كانت المشاكل تلاحقهم ولم يعمر أطولهم عمراً أكثر من شهرين، ولا أحد يشمر بمجته ولا برحله من غير اللاصقين به، ليأتي غيره إلى شعبة المخابرات السعيد بها وليست سعيدة ٤.

إن فعالية المراكز وبريقها كثيراً ما تكون مستمدة من أشخاص شاغلها ومؤهلاتهم وليست من قيمتها المجردة، وكثيراً ما ظهرت ضحالة الشاغل لها بالمقارنة مع السلف أو مع الخلف بسبب أعماله وتصورات.

مجيء النحلوي إلى سورية بعد إبعاده عنها:

نتيجة مؤتمر حمص جرى إبعاد، بعض الذين قاموا بالإنفصال ومن ثم بانقلاب ٢٨ آذار ١٩٦٢، إلى خارج البلاد، وعينوا ملحقين عسكريين في سفاراتنا بالخارج.

بعد شهرين تقريباً، وكان الوقت متأخراً من الليل، هتف إلي مدير الأمن العام العقيد بولص، وهو من جماعة النحلوي سابقاً، يوم كان له شأن، وأخبرني بوصول النحلوي على إحدى شركات الطيران إلى مطار الحزة، فأمرته بإحضاره إلى مكنتي دون تمكينه من الإفلات، وسأكون فيه بعد دقائق.

حضر العقيدان بولص والنحلوي ثم قدم اللواء نامق كمال ومعه العميد موفق عصاصة، سألت النحلوي أمامهم من سمح لك بهذا المجيء؟ ولماذا أتيت؟ قال: «الطقس حار جداً في كراشي وليس عندي ملابس صيفية ولا نقود لشرائها لذا أتيت من أجلها، فقلت له: أهذا كلام يقال؟ وأنت عقيد وملحق عسكري و...!!

التفت إليه موفق عصاصة وقال له: «خربت البلد بتصرفاتك ونحن نحصد الشوك الذي زرعه وغلفته و...». وقبل أن يتطور الحديث إلى ما لا فائدة منه وقفها، وأسأت إلى اللواء نامق وخرجت ولها إلى مكتب مجاور وسألته عن الذي أخبر وأتى بعصاصة إلى هنا؟ قال لي: «اجتمعت به عند مدخل السراي»، فاستغربت هذا الكلام واحتراماً له لم أعلق عليه.

هتفت إلى اللواء زهر الدين وأخبرته بالموضوع، وقال لي: «أوقفه وقيد حركته بمعرفتك» فقلت: «لا لزوم لتطوير الموضوع وسأعمل على تسفيره غداً مع إفهامه درساً كافياً».

عدنا إلى مكنتي، اللواء نامق وأنا، وكان الكلام غير ليق بين عصاصة والنحلوي، قلت:

«ها موفق إما أن تسكت أو تخرج من هذا المكتب... ثم خاطبت النحلاوي ثانية، من المؤسف أن تغادر عملك وتجيء بدون إعلام أو موافقة رؤسائك لسبب تافه، سأرسلك الآن إلى دارك لقضاء الليل فيها، لكي لا أرسلك إلى مكان آخر، وستغادر دمشق غداً وأنصحك أن لا تصرف تصرفاً يجر عليك ما يزعجك، ومحظوظ عليك بمغادرة دارك أو الاتصال هاتفياً أو يأتي أحد لزيارتك حتى تسفرك».

وهكذا كان بالتمام، وجرى تسفيره مساء اليوم الثاني بحضوري وتحت إشرافي وهو حين بكاه أهله وأولاده وكان الموقف حزناً.

مواقف الزهد والأمثلة في مذكرات العظيمة:

قال الدكتور بشر العظيمة في الصفحتين رقم ٢٣٥ ورقم ٢٣٦ من أوراقه:

«انتخب زهرالدين قائداً للجيش بالاتفاق بين الأجنحة والنجوم بعد أن احتدم الصراع الحاد بين الطامعين، كان ضابطاً إدارياً لم يمارس قيادات ميدانية في سلاح الدبابات أو الطائرات أو الوحدات المقاتلة.... إلى أن يقول: «بصدق وصراحة كان الفريق زهرالدين كما تعاملت معه إنساناً مدركاً واقعياً يعرف حدوده، إحييت إلي معاملة شراء سيارة مستعملة باسم الفريق ولاحظت بأن القيمة غير حقيقية فاتصلت به وقلت له: لست أَرْضَى لك صفقة مشبوهة، فهل تصر على إتمامها؟ أجاب تصرف بما تعتقده صحيحاً، ورفضت الموافقة».

أي أن هذا القائد تنازل عن الصفقة المشبوهة بعد أن اكتشف رئيس الوزراء أمرها، كما سعى للتخلص من أرض المزة أثناء التحقيق معه وهو في السجن.

هذه حادثة وحيدة وبهيمة في كل ما جاءت بها مذكرات رئيس الوزراء، الدكتور عظمة، عن قائد جيش الانفصال، الفريق زهرالدين، الذين كان يعتقد بنفسه بأنه كان الكل بالكل في الجمهورية العربية السورية، أثناء عهد الانفصال، ولم يجد له سواها أو أحسن منها تستحق الذكر والتدوين لاطلاع الأجيال الصاعدة، تأييداً لكلامه وتنويعاً بعظمة قائد جيشه.

لقد غاب عني قصده منها بشكل دقيق، مدحه أولاً بقوله عنه بأنه كان إنساناً مدركاً يعرف حدوده ثم قدحه بقوله بأنه كان وراء صفقة مشبوهة لشخصه، لولا انتباه دولته لها ورفضها لفاز بها هذا القائد.

كما أنني استغرب من شخص كالدكتور عظمة بأن يكتب في مذكراته ويأتي بوظائف وحوادث مختلفة ليستند عليها في معرض أقواله وتحليلاته منها قوله:

١- بأن الفريق زهر الدين انتخب انتخاباً في ٦١/٩/٢٨ لمنصب قيادة الجيش، وهذا غير صحيح وأن صاحبه وغيره لم يدعيه أبداً، وقد تعرضت لتعيينه مفصلاً فيما سبق.

٢- في الصفحة رقم ٢٢٩ من المذكرات قال بأن العقيد جاسم علوان كان قائداً للمنطقة الشمالية في ٦٢/٣/٢٨ وهذا غير صحيح أيضاً، وقد كان وقتها العميد هشام الميداني ومن قبله كان بالوكالة العقيد جورج محصل، ولم يشغل جاسم علوان هذا المنصب إطلاقاً.

كما قال في الصفحة رقم ٢٣٥ من مذكراته:

وعرض علي العميد المعتمد السمان شراء سيارة لرئاسة مجلس الوزراء، رفضت الفكرة قائلاً: بأن مهمتي موقوتة، وتعطل السيارة العتيقة حادث طارئ واستيراد السيارات ممنوع.

ولم تكن مواقف الزهد والأمثلة كافية لمنع قائد قوى الأمن، بعد أسبوع، من شراء سيارة من بيروت، وإيقافها أمام السراي بانتظاره تتحدى من لا يحجبه ذلك.

الحديث عني فيما يتعلق بشراء سيارة لرئاسة مجلس الوزراء غير دقيق، لعدم علاقتي بذلك من قريب أو بعيد، رغم نحي من سادة الرئيس بأنني كنت مشرفاً على مجلس وزرائه.

وحيث إن الأمور قد تداخلت وتشابكت على رئيس الوزراء، الدكتور عظمة، لعدم خبرته بها، وغابت عنه الأمانة عند سردها، وكثيراً ما جعل عاليها سافلها، وإذا كان يقصد بأنني اشترت سيارة لقيادة قوى الأمن، وأنه حشر اسم مجلس الوزراء حشراً عند التحدث عنها بتأثير من عقله الباطن، لإرضاء لرغبته بالتمرض لي، فإني أشرح تفاصيلها بأمانة لتصحيح وقائعها.

في يوم من الأيام السعيدة في وزارة العظمة، جاءني العقيد عبد الغني جمال، محافظ درعا، لاهراض الخدمة العامة، وبعد حديث قال لي بأن سيارته الرسمية تتعطل على الدوام رغم إصلاحها المتكرر، ورئيس رحبة أليات قوى الأمن على علم بذلك. ولتفتني بكلام السيد عبد الغني، استقدمت المسؤول وطلبت منه شراء سيارة لمحافظة درعا. أجبني بأن بند الأليات في ميزانيتنا أشرف على الانتهاء، وشراء سيارة بحاجة إلى مناقلة ووقت، أوعزت إليه بإجراء اللازم، كما أمرت سائق سيارتي الرسمية بتسليمها إلى سائق سيارة المحافظ، ليمكن المحافظ من العودة إلى عمله باطمئنان والقيام بواجباته.

بقيت ما يقارب من عشرة أيام وأنا استأخدم سيارتي الخاصة في تنقلاتي بين البيت ومقر عملي، إلى أن تم شراء سيارة عادية بمبلغ لا يتجاوز سبعة آلاف ليرة سورية، لأن

قوى الأمن معفاة من الجمارك، والسيارة الجديدة دون مستوى السابقة من حيث الراحة والوجاهة وسيارتي الخاصة أفضل منهما.

ألا يعتقد معي دولة رئيس الوزراء العظيمة بأن القارئ لمذكراته سوف يستغرب كيف تم شراء سيارة لم يوافق دولته على شرائها؟ وكيف تم استيرادها والاستيراد ممنوع؟ وكيف سكت على هذا التحدي له من موظف، وهو يركب السيارة الحكومية رقم - ٣ - (رقم السيارة الرسمية لرئيس مجلس الوزراء).

دولة الدكتور عظمة يتكلم عن مواقف الزهد والأمثلة معي ليته استطاع أن يبرني أحدها لأحد حذوه واقتدي بأعماله وأفعاله.

يوسفني القول بأن الدكتور عظمة لم يخلق لأن يكون رجل دولة وسياسة، وقد شئس عندما أسندت إليه رئاسة الوزارة وعندما كلف بالحكم وإدارة شؤون البلاد في عهد كان يحتاج إلى رجل أكثر خبرة منه وقدرية. فضلاً عن كونه حاكماً على كل شيء، حاكماً على والديه، حاكماً على مجتمعه، حاكماً على أقربائه، حاكماً على كل من تعامل معه أو تعرف عليه، والحاقد قلما يأتي خيراً أو يقول خيراً بحق الآخرين، لأن الحق لا عقل له ولا ضمير. ومن يستكر مني هذه الأقوال فإني أحيله على مذكراته وخاصة ما سجله على والديه ومواطنيه.

الشهيد يوسف العظمة بمذكرات الدكتور العظمة:

لقد فكرت كثيراً قبل الرد عليه إلى أن تغلبت عليّ مقولة، الساكت عن الحق شيطان أخرس، لقد أفرغتني رواياته، وهالتي ما سرد من حوادث عن والديه، وعن طفولته وذكريات شبابه حتى بت أتساءل عن الغرض وهل هذه حقائق أم خيال؟ لذا تركت ما خصه منها وعزمت على تصحيح ما يخصنا جميعاً.

في الصفحة ٥٢ من مذكراته قال:

«لا أتذكر شيئاً (كان عمره عشر سنوات) عن استشهاد ابن عم العائلة الشهيد يوسف العظمة وزير الحرية، سمعت في فترة متأخرة أن الشقيق الأكبر حاول مع بعض الأقارب نصيح الضابط المتهور عساه يعود لنفسه وأهله».

لماذا تشويه حقيقة شهيد الوطن، يوم النزال مع الأعداء، في عين الأمة؟ بعد أن تربعت وتُفُشَّت في ضميرها وعقلها لسبعين سنة خلّت أو يزيد، ما هو الغرض من هذا التشويه اليوم؟ كيف يبيح الدكتور عظمة لنفسه نعت شهيد الوطن والشرف والأمثلة بالتضحية، بالضابط المتهور؟ لذلك رأيت أن أسمعه وغيره، وأن أسجل إلى جانب كلامه، ما قاله عن

الشهيد يوسف العظمة زميله وصديقه وأقرب الناس إليه يوم نزاله مع الأعداء ويوم استشهاده في ميسلون، وأعني به مصطفى وصفي السمان، زميل الضابط الشهيد في الجيش العثماني، والجيش العربي الفيصلي، ورفيقه في جمعية العهد في تلك الحقبة، وما أدرى الدكتور عظمة بجمعية العهد ورجالها الأبرار؟ ورئيس عمليات الجيش العربي الفيصلي، وواضع خطة الدفاع عن الوطن لملاقاة الجيش الفرنسي في عنجر، قبل حل الجيش وتسريح رجاله في ١٩/٧/١٩٢٠، وأحد الشهود القلائل العارف بالتفاصيل وبحقيقة معركة ميسلون البديلة عن معركة عنجر، وشهيدها البطل يوسف العظمة.

يقول المرحوم مصطفى وصفي السمان في الصفحة ١٢٥ من مذكراته:

ولقد كانت محتنتا يوم ميسلون كبيرة، وغسارتنا فادحة بالوطن الحر المستقل، الذي حملنا به وجاهدنا من أجله، وعُلق بعض من رفاقنا على أعواد المشانق في سبيله، كما كان استشهاد الزميل والرفيق والصديق البطل يوسف العظمة موجعاً ومؤلماً، لأنه كان من أعظم رجال زمانه ومن أخلصهم وطنية وأكثرهم تضحية. قلّ نظيره عسكرياً، فقد كان مثقفاً شجاعاً مقداماً لا يرضى الهوان ولا ينأى عن ضمير. رحمك الله يا أخي يوسف، وأسكنك فسيح رضوانه وأثا على العهد سائرون.

هكذا تكون شهادة الرجال بالرجال وهكذا يكون ذكر الرجال من الرجال، فهم رفاق درب وزملاء سلاح وبناء وطن والرجل أعرف بالرجل.

مصطفى وصفي السمان والثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٥ - ١٩٢٧

وفيما أنا بمراحل هذا الكتاب أطلعني أخ كريم علي كتاب «جيل الشجاعة» للأستاذ المحامي نجاة قصاب حسن. فلفتني ما قرأته في الصفحة رقم ١٢٠، ولأن كل كتابة سيتناولها آخرون بأنها عن مصدر موثوق وبخاصة عندما تكون بقلم محامي مثقف ومتتبع وحرص على ذكر حقائق الماضي لوطنه ورجاله.

قال الأستاذ قصاب حسن «وحين التقى من كانوا سيصيرون زعماء الثورة (١٩٢٥-١٩٢٧) في قرية «بالاء» بحضور فوزي القاوقجي وسعيد العاص وشوكة العالدي وأحمد مريود ونسب البكري وعبد الرحمن الشهبندر وديب الشيع وصبري العسلي وأحمد الشهابي وغيرهم كثيرون، أعلن الشهبندر أن سلطان الأطرش ولاه قيادة الثورة. وكان عبد الرحمن الشهبندر رجلاً شهيراً ومؤثراً وفعالاً ولكن مجادلاً فيه».

هناك من ضخموا زعامته (زعامة الشهبندر) وهناك من شككوا به، والاجتماع الذي أعلن فيه أنه تولي القيادة بقرار من سلطان، حدثت فيه بلبلة، ورفض سعيد العاص هذا التعيين،

وأراد القاونجي الرئاسة له لأنه عسكري وجازف بحياته ومستقبله. فانفرط الاجتماع ثم عاد الجميع فالتقوا في قرية «سقبا» وتوزعوا قيادات المناطق وهكذا حل الخلاف» انتهى ما أردت كتابته عن قلم الأستاذ نجاة.

١- لقد سمعت عن الأستاذ نجاة بأنه دقيق العبارة والقول لذا كنت أتمنى عليه لو أشار إلى مصدر معلوماته لنعود إليه ويكون التصويب من أجله.

٢- لو اطلع الأستاذ نجاة على مذكرات الدكتور شهيندر للنشر الأستاذ ظبيان عام ٩٣٣ لوجد في الصفحة ٩٨، وكذلك لو أتيح له الاطلاع على الصفحة رقم ٣٦ من الأيام الحمراء للقائد سعيد العاص التي صدرت عام ٩٢٩، لوجد فيهما بأن قائد الثورة في الفوطة والجهات الشمالية هو مصطفى وصفي (ابن أبي الخير السمان) وليس غيره أبداً كما أن الشهبندر بلسانه أو بلسان العاص أو بلسان غيرهما لم يدع بأن الأطرش قد ولاه قيادتها لأن الولاية كانت لمصطفى وصفي والشهبندر أول العارفين.

٣- إن البلبلة التي عناها الأستاذ قصاب حسن حصلت بين مصطفى وصفي السمان وبين نسب البكري، لأن الأول كان يريد للثورة التنظيم المنضبط والخلاص من الفوضى لإلحاقها لأنه ضابط متمرس في الحروب وقائد أركان حرب خريج أعلى معاهدها في ألمانيا وتركيا ومشهود له بالكفاءة العسكرية والتواضع برجوله.

ونسب البكري كان يريد منها زعامة شعبية لم يفكر بها غيره، ولم تخطر على بال من التحقق بالثورة من أجل الجهاد والوقوف في وجه أعداء البلاد.

٤- إن مصطفى وصفي السمان هو الذي وزع القيادة وجعلها قيادات مناطق فيما بعد، وبقيادة ضباط أكفاء حرصاً على مصلحة الثورة، وقبل بكل رضى أن يكون المفتش العام لجميع المناطق بحكم اختصاصه وكفاءته ورتبته العسكرية بالنسبة لكل العسكريين الآخرين المتواجدين في ربوعها، لأن هذه الثورة ثورة وطن وليست ثورة أشخاص محدودين، ولم يُعين من قبله ومن بعده قائد عام لها في الفوطة وكل يدعي وصلاً بلبلي.

٥- إن القيادة العسكرية لا تكون مكافأة وتعويضاً لمن جازف بحياته ومستقبله فهي معقودة اللواء لمن هو جدير بها، وتأتي إليه ولا يسمى إليها، حرصاً على حياة الرجال، وصوناً للأهداف التي قامت من أجلها، وهي تكليف لا تشريف..... ومن هو من الثوار الذي لم يجازف بحياته ومستقبله؟

٦- لو تتبعنا أسباب فشل أكبر ثورة وأعمها قامت في البلاد، بقيادة رجالها المتورين والمثقفين، الذين أطلق عليهم فيما بعد كلمة البورجوازيين، وجميع طبقات الشعب

أجمعين، في وجه الانتداب الفرنسي المبطن بالاستعمار، لوجدنا أن هذا الخلاف كان سبباً رئيساً من أسباب فشلها، لأنه حصل بين القائد العسكري المثقف، بشهادة كل من عرفه وسمع باسمه، وبين أحد المترجمين شعبياً.

وفشلت الثورة وزعيت رهجها وتشتت قادتها ورجالها في الأقطار والأمصار وصدق جل جلاله بقوله في محكم كتابه «ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب رهكم واصبروا إن الله مع الصابرين».

في مذكرات المجاهد العظيم القائد سعيد العاص الصادرة في عمان في ٩ أيلول عام ١٩٢٩ تحت عنوان صفحة من الأيام الحمراء عام ١٩٢٥-١٩٢٧.

جاء في الصفحات ٢٩ و ٣٠ و ٣٣ و ٣٦ و ٣٨ و ٣٩ بكل وضوح لا لبس به على الإطلاق بأن القائد العام للفرقة والجهات الشمالية إبان الثورة السورية الكبرى عام ٢٥-٢٧ كان مصطفى وصفي ابن أبي الخير السمان.

وفي منتصف الصفحة رقم ٣٨ قال العاص: «ولما تمين مصطفى بك قائداً للفرقة دمشق والجهات الشمالية بتنسب الهيئات العاملة السياسية وفي طلبتهم الزعيم السياسي الشهبندر وتصديق سلطان باشا القائد العام للثورة السورية وبتأييد أخوانه الثوار، اتخذ «الحتيقة» (أي قرية الحتيقة) مركزاً لأعماله وقام بالتنظيمات الفنية. فمد الأسلاك الهاتفية ونظم الاستعلامات الداخلية والخارجية وسعى للاستفادة من الأفلام الفنية بقدر الإمكان، كما حضر المناسبات وحضر بعض نقاط الجهات الضعيفة وأدخل التحسينات على الثورة وكان لوجوده تأثير كبير في موقف الإفرنجيين الحربي لعلمهم أن إخوانه من الضباط والقواد المدربين والرؤساء البواسل على رأس عصابات تستعذب الموت في سبيل استقلال البلاد وتحريرها من أيدي المستعمرين. وكان هدفه الأوحى تأليف القوة التنفيذية التي هي مطمح كل قائد ولكن فقدان المال حال دون ذلك. وخدمة للحقيقة والتاريخ ننشر بهائاً بما ورد على مصطفى بك من المال مدة قيادته في الفرقة.

١٠٠. عثمانية تسلمت للجنة المخصصة على أن تصرف على الإغاثة العامة.

٥٠. عثمانية بقيت لدى الخازن السيد لسبب شهاب ويدعي هذا بأنه صرف هذا المبلغ بتأثير رئيس المجلس حينما فر قرن الخلاف بين القائد (مصطفى وصفي) ورئيس المجلس (سبب الكري) من أصل المبلغ.

٢٠٠. مصرية وردت باسم قائد الفرقة فلم يسلموه منها سوى ١٠٠ ليرة عثمانية فقط وذلك بواسطة معلومة في دمشق.

وقد اشترى من ماله تلفونات وبنادق وصرف مبلغاً لا يستهان به وبقي له مبالغ ذاتية
بلزمة اللجنة ومصدق على صرفها من القائد العام فلم يلب له ولم تسدد.....
ضم مركز قيادة مصطفى بك رجالاً أكفاء من خيرة الرجال وكلهم ضباط مدربون وشبان
متنورون سنائي على أسمائهم. وخطة مصطفى بك الحكيمة هي ردع شذاز الآفاق من
النفيين والسعي لمنهم عن التعدي على الأمنين وزجرهم عن دخول البيوت والتعرض
على اختلاف نحلهم ولكن فقدان المال لم يمكنه من تأسيس قوة تنفيذية مرهوبة الجانب
مع أن المال كان يتدفق كالسيل المنحدر من المهجر، ولم يعط له من الألف جنيه التي
وعد بها سوى مئة جنيه فقط.

فلو ورد مال يكفي لتأليف هذه القوة لاستطاع جباية أعشار الغوطة وحصرها وعدم
تسربها لجيوب فئة جاهلة من النفيين وضمن احتياج الثورة من هذا المورد الثمين.

ومما يؤسف له أن رئيس المجلس الملي قد شاكس مصطفى بك فشبت نار الخلاف
بينهما واستند نسيب بك (البكري) على بعض من أصحاب الطموح مما أدى للإلغاء
القيادة، فلم تكن عزيمة مصطفى بك بل رضي بأن يكون قائد عصاية بسيط يخدم وطنه
فألف عصاية العهد بالاتفاق مع الشهيدين الجليلين عارف بك نكد وشقيقه (كان
مصطفى وصفي السنان أحد مؤسسي جمعية العهد العسكرية زمن العثمانيين) وانضم إليه
أخوانه من الضباط أمثال آصف بك (السفرجلاني) وعبدالله بك (الترك) ومنير وسعيد
(التلفونجي) وشقيقه محمود حمدي (السمان) و.... وغيرهم وقد جرح آصف بك في
جوار الشيعاء واستشهد شقيقه محمود حمدي بك (ابن أبي الخير السمان) في وقعة
كفرطنا حيث كان فريق من القوة الإفريقية انفصل عن الجيش في كفرطنا فحاصر القوة
مع جماعة من عصاية العهد وقوى الثوار وكان أول من أطلق النار الشهيد محمود حمدي
فقتل واحداً منهم وأعلم أخاه أنه أصابه في جبهته ولم تمض نصف دقيقة حتى وقع
شهيداً بين يدي أخيه وعلى مقربة خمسة أمتار من العدو، فاستخلص جثته تحت وابل
الرصاص بمعونة المجاهدين آصف السفرجلاني والسيد صالح سلو وأبو محي الدين
شعبان ودفنوه في الحنطة..... وبعد أيام استشهد عادل بك نكد في جرمانا.....
ولأن القيادة أصبحت اسماً بلا معنى فالتدخل العسكري لا يجوز من قبل الهيئات العاملة
خارج منطقة الثورة أصلاً.

ورغم أن انحلال الثورة فإنه ما برح يراقب حوادث البلاد وحالة الأمة، غير آيس من
النجاح. ولما تألفت اللجنة العسكرية العليا قبل بالمقتضية العامة..... وهو من خيرة
القواد الذين هم غاضوا غمار المعامع ولو خدم كل ضابط أركان حرب أمته كمصطفى

بك لوجدنا وجه الثورة المكفهر باسماء.

هذا ما ورد بالحرف الواحد بقلم المجاهد سعيد العاص في مذكراته وهو أحد أبطال الثورة السورية الكبرى وشهودها في غوطتي دمشق والجهات الشمالية.

كما جاء في الصفحة ٩٨ من مذكرات الدكتور عبد الرحمن الشهنندر لناشرها الأستاذ تيسير طيبان في دمشق عام ١٣٥٢ هجرية و١٩٣٣ ميلادية.

«من أوائل الأشياء التي تم الاتفاق عليها في اللجاة تعيين مصطفى بك وصفي (ابن أبي الخير السمان) الأمير لأي أركان حرب قائداً عائلاً للقوطة..... وكان معي في تلك الرحلة إلى اللجاة الأخ مصطفى وصفي بك وكان قد جاءنا متطوعاً من الشام بطريق مصر فعمان، وكانت غايته من التعرّيج على قرية «جدل» في اللجاة الاجتماع بسليمان باشا وتوحيد الخطط الحربية بين القوطة والجبل لأنني رأيت الفوضى أكبر الأسباب التي جعلت أهم المساعي تذهب عبثاً. وكانت نيتي من الذهاب إلى القوطة في تلك الأيام الحسّية التي انتشرت فيها الدعايات الممزقة لإيصال الأخ مصطفى بك إلى القوطة وتعيينه قائداً عاماً لتلك المنطقة.....».

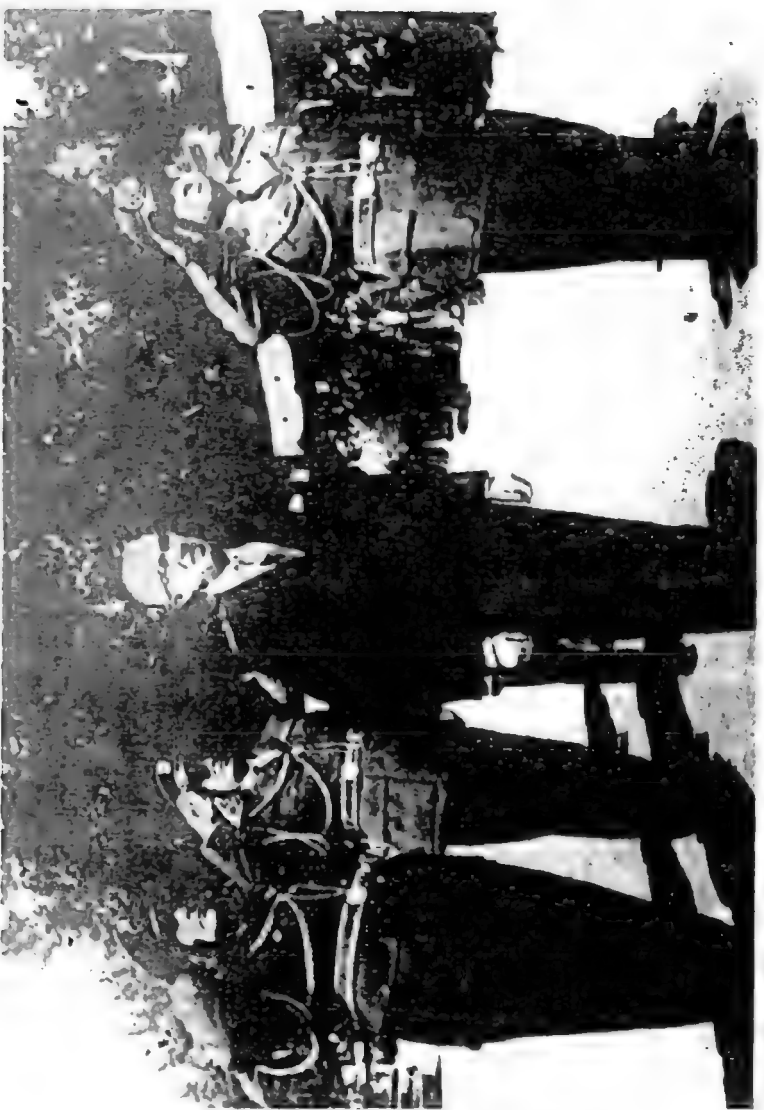
..... وفي الصفحة رقم ١٠٢ يتابع أقواله «بأنهم قضوا ليلتهم في «قرحتا» وفي الصباح وصلوا «زبدین» فاجتمعوا ببعض المجاهدين أمثال سعيد بك العاص ومنير أفندي الرئيس وسعيد أفندي الترماني وغيرهم. وفي اليوم الخامس عشر من نيسان ألفوا مجلساً وطنياً كبيراً ضم جميع الممثلين عن المجاهدين في منطقة الشمال وقرروا فيه تعيين مصطفى بك وصفي قائداً عاماً لأن المنطقة كانت في أشد الحاجة إلى التنظيم».

هذا بعض ما جاء بمذكرات المتنورين من الذين اشتركوا بهذه الثورة ونشروا عنها، مع الصور الناطقة الشاهدة، وعند نشرها كان كل من أنت على ذكرهم أحياء يرزقون ولم يكن قد مضى عليها سوى أقل من خمس سنين، وهي تحت أيدينا مغ غيرها من الوثائق. «فبأي آلاء ربكما تكذبان» صدق الله العظيم.

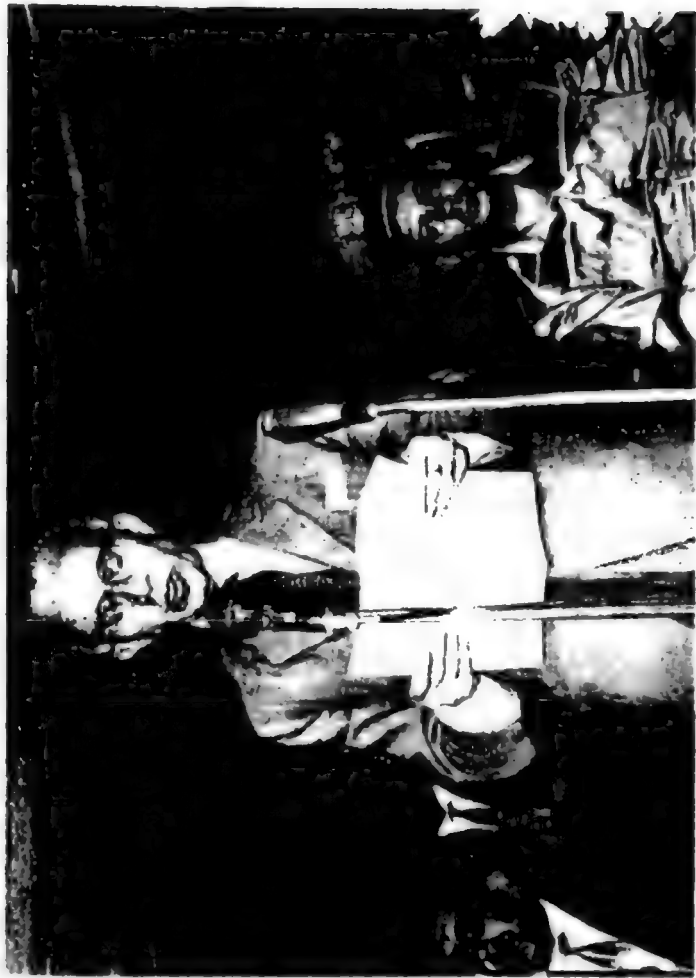
وجهاء حي العظيمة وجيرانه في مذكراته:

في الصفحة رقم ٥٧ من مذكرات الدكتور قال:

«رغم أن فرنسا اجتاحت سورية بعد حرب استشهد فيها الكثيرون، فقد شهدت بأم عيني بعد مرور شهرين تقريباً على الاحتلال الفرنسي، شاهدت في حي القنوات، قرب دارنا تهافت وتزاحم وجهاء الحي من أبناء العائلات وأزلامهم من الزعران، يستبدلون عهول مركبة الفلاح غورو وسحبونها بدلاً عن الخيل ويهزجون بالتحية والترحيب».



في ساحة العرض بمناسبة عيد الجلاء في ١٧ : ٢٤ : ١٩٦٢ إنشاء إدارة التسمية للشيد الوطني
السوري من اليمين اللواء عبد الكريم رعد الدين متقدما - مرئيس الجمهورية الدكتور ناظم القدسي
وقد ظهر خلفه اللواء نافع كمال والعديد مطيع السماء



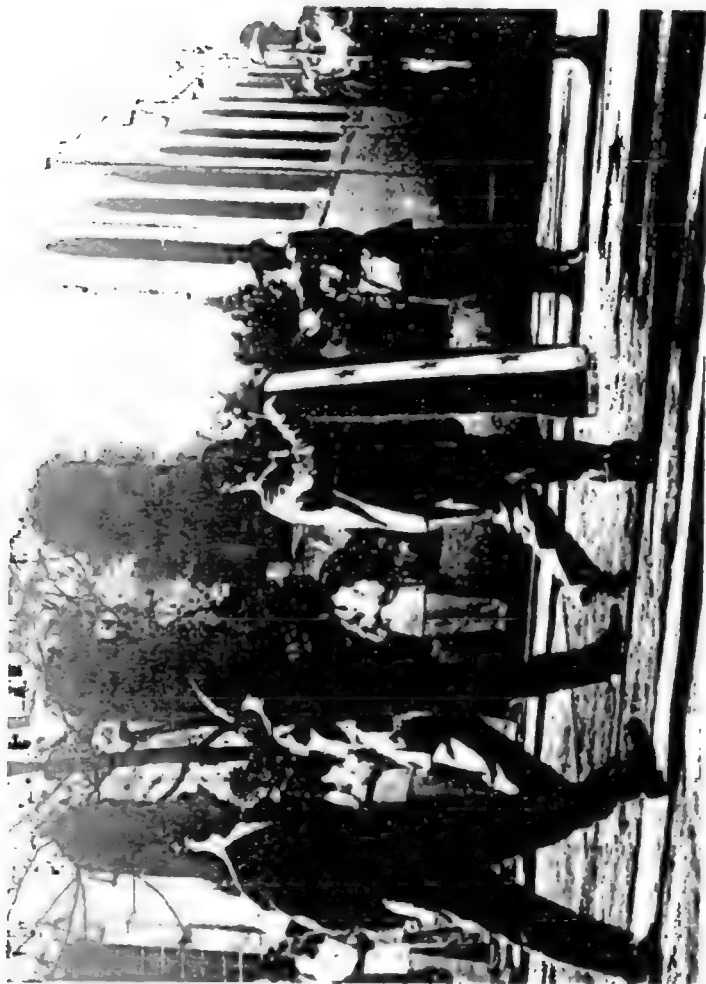
السيد رئيس الجمهورية الدكتور ناظم القدسي يلقي كلمة بمناسبة تخريج دورة ضباط قوى الأمن وعن يساره العميد مطيع السلمان وعن يمينه رئيس الوزراء الدكتور بشير العطشه

العميد مطيع السمان يلقي كلمة بمناسبة الاحتفال بتخريج دورة ضباط الأمن
ويظهر من اليمين القاضي اسماعيل القولي ورئيس الوزراء الدكتور بشير العظمه
فوزير البلديات الاستاذ رياض الميداني وقائد الجيش اللواء زاهر الدين





في إحدى المناسبات فخامة رئيس الجمهورية الدكتور ناظم القدسي واقفاً تحية للشعب
الوطني السوري ويظهر خلفه من اليمين العميد مطيع السماعيل - اللواء عزيز عبد الكريم
الدكتور بشير المعلمه - اللواء زيد الأطرش



تفكيك العلم السوري عند مرور رئيس الجمهورية القائد الأعلى للجيش والقوات
المسلحة الدكتور ناظم القدسي ويظهر خلفه رئيس الوزراء الدكتور بشير العظمه
وقائد قوى الأمن العميد مطيع السمان



فخامة رئيس الجمهورية يسلم شهادة التخرج إلى أحد الضباط الناجحين وعن

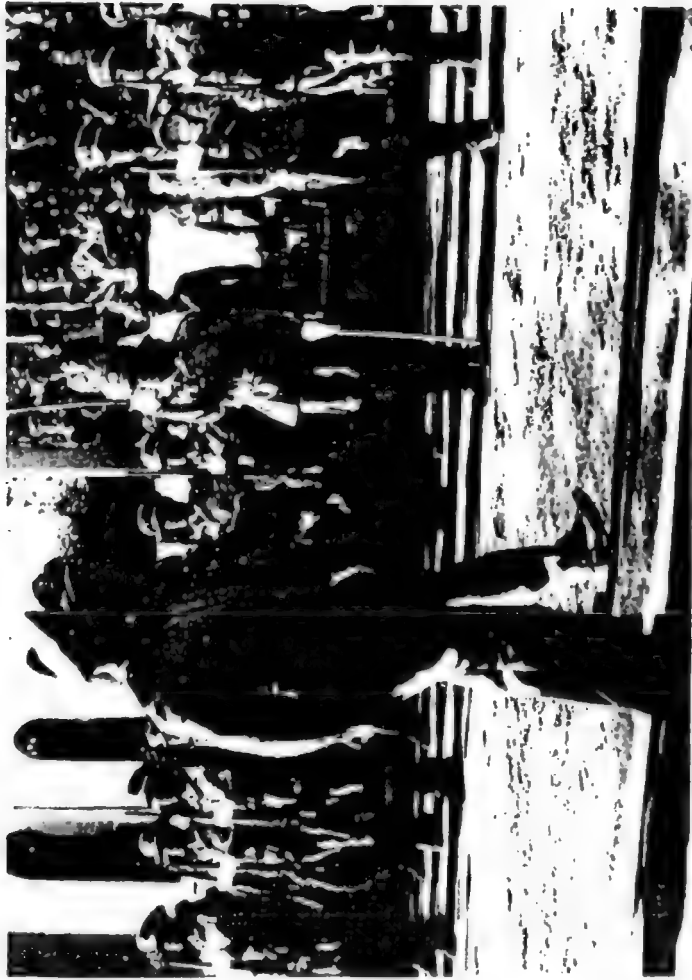
يساره يساعد قائد قوى الأمن العميد مطيع السمان



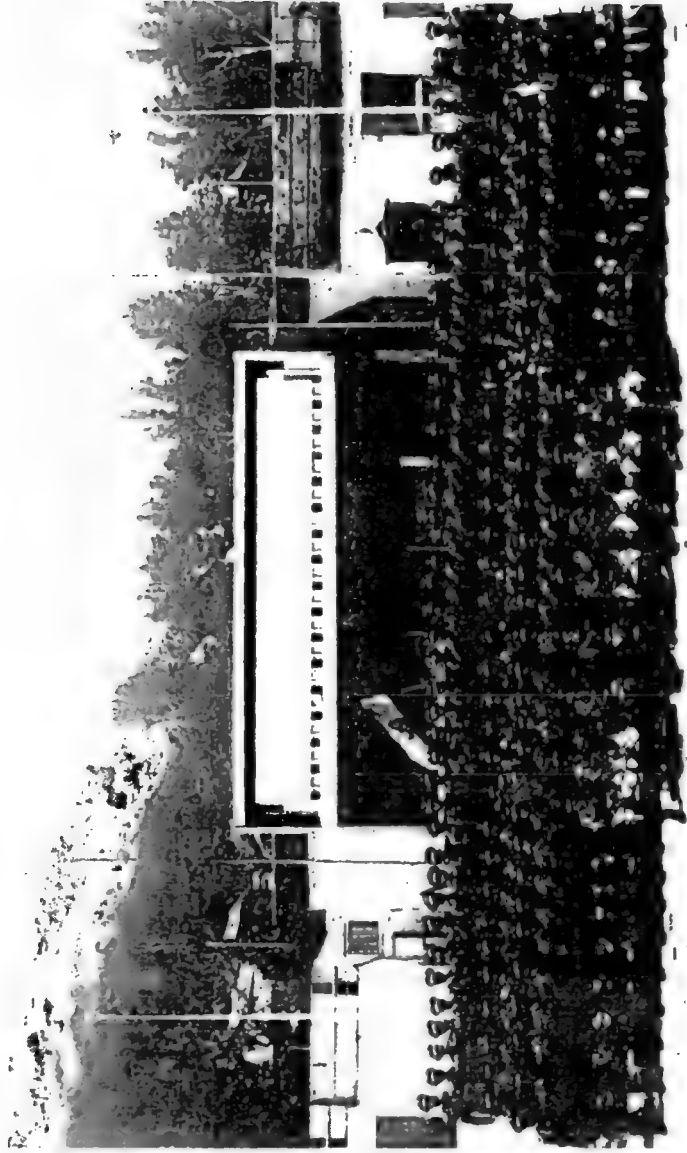
بمناسبة تخريج دورة ضباط أمن

من اليمن وزير الثقافة الدكتور عبدالسلام المعرجي - وزير الخارجية الدكتور جمال
القرار - العميد مطيع السمان - رئيس الوزراء الدكتور بشير العظمه
فوزير البلديات الاستاذ رياض الميداني

اللواء عبدالكريم زهر الدين والعديد مطيع السمان
يستعرضان طلاب ضباط قوى الأمن الداخلي



صورة تذكارية لتخريج مئة وعشرة خباط لقوى الأمن وقوفاً وجلس في الصف الأول الخامس من
اليمن الحמיד مطيع السمان قائد عام قوى الأمن الداخلي وعن يساره وعن يمينه جلس المدرسون



رئيس الوزراء السيد خالد العظمه يستعرض حرس الشرف عند وصوله إلى اللادقية ويشاهد عن يمينه محافظ اللادقية السيد
عشام السمان وعن يساره العميد مطيع السمان قائد قوى الأمن الداخلي





مصطفى وصفي السمان بلباس أمير الأي في الجيش العثماني



محمود حمدي السمان ملقب بـ يوزباشي في الجيش العثماني استشهد برصاص الفرنسيين
اثناء الثورة السورية الكبرى في ٢٦ تموز ١٩٢٦ في معركة كفر بطنا ودفن في قرية الحثينة
في غوطه دمشق



قائد عام الثورة السورية في غوطتي دمشق والأقاليم الشمالية سنة
١٩٢٧-٢٥ مصطفى وصفي السعسان



القائد العام في غرطشي دمشق للثورة (١٩٢٥-١٩٢٧) مصطفى وصفي السمان
والى يساره شقيق زوجته الضابط أصف السفرجلاني



صورة للقائد المجاهد مصطفى وصفي السمان
باللباس المدني

MARCH ARABESQUE

by
EMILE BUSTANI

ILLUSTRATED AND WITH MAPS

*To H.E. General Hussein Bey Sam
with my compliments
E. K. B. 12*

LONDON
ROBERT HALE LIMITED
43 Old Broad Street, E.C.4

26
17.
62

الحقيقة الثابتة المعروفة، يا حضرة رئيس وزراء سورية، إن فرنسا لم تتجتح سورية حرباً كما قلت، وإنما اجتاحتها غدرًا ولؤماً من حليف متفطرس، لوطن حليف ضعيف مستضعف لم تُرحب بالمستعمر.

لقد كانت المنازلة في ميسلون بين الذهب والحمل، بين جيش حليف قبل حين، أصبح عدواً لدوداً بطرفة عين، يملك أعتى الأسلحة وأحدثها من طائرات ودبابات ومدفعية ثقيلة وجميع وسائل الحرب، وبين شعب لا جيش له ولا يملك سوى الإيمان، ولم يهنا بعد بالاستقلال.

كانت حكومته قد حلت جيشها الفتني كرهاً، وتخلت عن مواقع دفاعها اضطراراً، واستقال قائد جبهتها ياسين باشا الهاشمي قهراً، (رئيس وزراء العراق فيما بعد والذي لجأ إلى دمشق ومات فيها ودفن إلى جانب البطل صلاح الدين الأيوبي)، كل ذلك استجابة لاندازات لئيمة غادرة، لكي لا تسجل على نفسها وعلى شعبها حرباً غير متكافئة، معروفة النتائج مسبقاً، وهزيمة عسكرية منكرة، كما كان يريد عدوها ويسعى، وجنحت لمعالجة المصيبة سياسياً ودولياً بواسطة حلفائها الآخرين الذين نصبوها بذلك، كما نصبوها بتفويت الفرصة على من عزم على احتلال البلاد عسكرياً وهو قادر.

غير أن نافخي الكور أشعلوها كما كان يريد العدو، دون وعي أو دراية، وهذا ما كان يسعى إليه هذا العدو، ليدخل بلاد صلاح الدين من جديد حرباً ولو كانت غادرة، بعد أن سبق طرد أجداده منها شر طردة، بعد حرب شريفة بشهادة الصادقين من المؤرخين.

دخل الجيش الفرنسي دمشق، عاصمة أول دولة عربية بالتاريخ، عاصمة الأمويين، عصر يوم أحد مشؤوم تاريخه ٢٥/٢٠/١٩٢٠ بقيادة الجنرال «غواييه» بعد ذبح عدد من المدنيين والعسكريين، كلهم متطوعون حماسياً، تجمعوا في ميسلون دون تنظيم يذكر، أو سلاح ينفع، وعلى رأسهم ضابط مغوار بطل، قرر أن يفوز بشرف الشهادة، بعد أن فات على أمته الفوز بشرف المعركة، هو وزير دفاعها «يوسف المظلة» الذي فضل أن يموت بساحة المعركة على العيش في قصور تحرسها حراب المستعمر وزبانيته.

فرض المحتل الفاشم على الأهالي غرامات حرب باهظة وأصدر على الغياب حكماً عسكرياً عرفياً قضى بإعدام واعتقال ومصادرة أموال ما يزيد على سبعين شخصية مرموقة مدنية وعسكرية من رجال ذلك العهد.

ألقي القبض على بعضهم وسبقوا مكبلين إلى جزيرة أرواد، وهام الآخرون على وجوههم في أنحاء البلاد مختبئين متتكرين لا يدرون ما يفعلون.

جاء «الجنرال غورو» إلى دمشق في ٧/آب/١٩٢٠ بعد احتلال الجيش الفرنسي لها

بأنني عشرة يوماً، وسرت الاشاعات، وما أكثرها، عن قرب تنفيذ الأحكام بالمعتقلين، والجد والسمي لإلقاء القبض على الآخرين، وأن دمشق ستستباح للمسكر، بقصد النهب والسلب والاعتداء على الحرمات والمبث بالمقدسات، وكانت صور شهداء ٦ أيار الذين أعدمهم السفاح جمال ما زالت ماثلة للعيان وعالقة بالأذهان، وكان الناس كل الناس يخشون تكرارها بآبائهم ورجالهم على يد المحتل الجديد، والذين هم بأمس الحاجة إليهم تحضيراً ليوم موعود.

بعد أيام كان أول ما فعله الجنرال «غورو» أن زار ضريح قائد معركة حطين السلطان العادل، محرر الوطن والمواطنين من الصليبيين، رجل التاريخ الإسلامي الكبير، السلطان صلاح الدين الأيوبي، الراقد كالمطود بجوار جامع بني أمية الكبير، في حي الكلاسة بدمشق، لا من أجل أن يضع على قبره إكليلاً من الورد كما يفعل الشرفاء الكبار، بل من أجل أن يشهر سيفه ويضع رجله على ترابه كما يفعل الصغار من البشر، ليخاطبه بكل جبروت قائلاً: «قم ها قد دخلناها يا صلاح الدين» وهو يعني بأنهم دخلوا مدينة دمشق، عاصمة صلاح الدين، بعد أن استعصت على الصليبيين فلم يتمكنوا من دخولها خلال مئة سنة من الحروب مع العرب المسلمين.

وهكذا سجل غورو على نفسه وعلى أمته بأنه مستعمر رخيص ودنيء لا يتورع عن أبشع الأعمال وأحط الوسائل لإظهار جبروته على الأموات، فكانت له هذه الحادثة مذلة وعاراً بعد أن كان يقصد منها تكبراً وانفخاراً، وكانت له مدار إنقذاد واحتقار من الجميع.

بعد مدة بينما كانت عريته مرة من أحد شوارع دمشق الجريحة قام بعض الأوغاد بفك خيولها وسحبها بدلاً عن الحيوانات، وقيل عنها بأنها كانت بترتيب من غورو نفسه انتقاماً من منتقديه من أهل المدينة على فعلته الشنعاء كما قيل بأنها لإنقاذ حياة بعض الرجال، المعتقلين والملاحقين، من لؤم المستعمر وبطشه.

الحادثة صحيحة لا خلاف فيها وقد سمعتها شخصياً من أكثر من مصدر وعاما وعاشها، ولم أسمع عنها أبداً بأنها كانت تحية وترحيباً بالمستعمر، كما جاء في مذكرات الدكتور المثقف، وسجل بغط يده وبمذكراته، بما يسعد المستعمر وأعوانه، وبنت أهل بلده بما عجز عنه الأعداء، بدافع حقده عليهم، دمشق الحقيقية معروفة ومشهورة بمواقفها الوطنية، وإن كره الحاسدون.

منذ سنوات قرأت في جريدة الشرق الأوسط تعقياً على ما نشره الأستاذ زهير الشلق في الجريدة نفسها بالمعد رقم ٣٤٤٩ الصادر في ٨/٥/٨٨ من كتابه «أوراق الإنتداب» لكتاب لال:

«بأنه تقصى هذا الموضوع (موضوع عربة غورو) ممن عاصروه منهم فخري البارودي ونسيب البكري ومحمود العيسى، فأكدوا له بأن هذا العمل كان فداء لدمشق وصيانة لحرمتها وشرف مقدساتها وحفاظاً على حياة بعض أبنائها».

إن هذه الحادثة مهما كانت بواعثها ودوافعها، مهما يكن أصحابها، فإنها لا تمثل دمشق التاريخ الوطني، ولا تمثل وجه دمشق المنير، وإنما تشير إلى دونية وحقارة أصحاب العربة، وهم مسؤولون عنها ولا يمثلون فيها غير أنفسهم، وأن وصفهم بقلم الدكتور عظمة بأنهم وجهاء وعائلات، فعملهم يدلل على أنهم ليسوا وجهاء وليسوا عائلات، وقديماً قيل تموت الحرة ولا تأكل بتديها. كما أن نيل المقصد لا يبرر دناءة العمل.

لا أدري ما هي دوافع الدكتور عظمة من تسجيل هذه الحادثة في مذكراته بشكل يتنافى مع أخلاق الأمة وعنفوانها، ولم يذكر أسماء أصحابها، وهم من أبناء حيه، لتكون على مسؤوليتهم، وعالقة بأذيالهم، وهذه فئة موجودة في كل زمان ومكان، ونحن رجال عقيدة، ولا نزر وزرة وذر أخرى. وكل مسؤول عن عمله.

سامح الله الدكتور بشير عظمة ليته سجل وذكر إلى جانب حادثة عربة غورو، حادثة إطلاق النار على غورو في ٢٣/حزيران سنة ١٩٢١ لقتله وهو في طريقه من دمشق إلى القنيطرة، وإصابته في كم يده اليمنى المقطوعة ومقتل مرافقه الضابط الفرنسي وجرح رفيقه رئيس دولة دمشق، حقي العظم، في شقته وذراعه وفخذه.

وبمناسبة تصريف الجنرال غورو المشين على قبر البطل المسلم صلاح الدين الأيوبي عام ١٩٢٠، أذكر عام ١٩٥٦ أن كنت بهجامع بني أمية بدمشق لأداء فريضة صلاة يوم جمعة، وإذ بقدوم رئيس الجمهورية المغفور له شكري القوتلي ورفقته جلالة الملك حسين عاهل المملكة الأردنية الهاشمية لاداء هذه الفريضة أيضاً، دون أية مقدمات ولا ترتيبات ولا مراسم ورسميات.

بعد الانتهاء من الصلاة اتجهنا إلى زيارة ضريح صلاح الدين المجاور لهذا الجامع، وبعد تلاوة الفاتحة على روحه الطاهرة قال المرحوم القوتلي بصوت واضح مسموع بأن جلالة الملك حسين وأنا نعاهد الله، ومن ثم صلاح الدين، أن ندافع عن الأماكن المقدسة في فلسطين وعن الوطن العربي والأمة العربية بكل ما يمكننا من قوة وعزم وأن لا نستكين لجميع الأعداء وسنحررها بإذن الله.

وقد مضى على هذه الحادثة نيف وستة وثلاثون سنة، دون أن تتحقق هذه الأمنية، كما أذكر في حرب حزيران ١٩٦٧، وقد كنت بزيارة المغفور له القوتلي في بيته في بئر حسن ببهرت للاطمئنان على صحته، بعد أن زرت أكثر من مرة في مرضه الأخير في

مستشفى غوري بشارع الحمراء في بيروت أيضاً، وكنا نستمع للبلاغات العسكرية وأخبار الحرب من الراديو وإذ بأغنية القدس لفيروز.

أجهش القوتلي بالكاء المؤثر وكان مريضاً بجنجرته بمرض خبيث قائلاً بصعوبة «لقد أصبحت القدس أغنية بالراديو فقط»، وكان الجيش الأردني قد انسحب من جميع الضفة الغربية بأمر من قائده المصري اللواء عبد المنعم رياض الذي استلم قيادته قبل أيام من هذه الحرب، باتفاق وطلب من الرئيس عبد الناصر.

وبعد أيام قليلة انتقل المرحوم القوتلي إلى جوار ربه، تغمده الله برحمته ورضوانه وأكرم مثواه ودفن في دمشق باحتفال شعبي عريض، بعد أن أفنى معظم حياته في الجهاد والنضال والحصول على الاستقلال مع الرعيل الأول من أحرار البلاد وأشرفهم. هذا وجه من وجوه دمشق وما أكثرهم.

الشيء بالشيء يذكر:

في عام ١٩٦٤ على ما أذكر ذهبت برفقة الدكتور معروف الدواليبي إلى مستشفى الجامعة الأميركية لعيادة زعيم الشباب السيد فخري البارودي الذي اشتهر عنه قوله: «اشتموا معي كل من ضرب حجراً في وجه المستعمر بعد أن أوصلنا الوطن بعهد الاستقلال إلى هذه الحال»، ونحن نهم بالخروج من غرفته لحقت بنا شقيقته ورجتنا توسط اللواء فؤاد شهاب، رئيس الجمهورية اللبنانية مع إدارة المستشفى لتخفيف النفقات لأن حقيقة الحال لا يعلمها إلا الله.

سألني الدكتور هل تعرف اللواء شهاب؟ قلت لا، قال لا حول ولا قوة إلا بالله، هذا حال أحد الكرام في وطننا، وفيما نحن في حيرة من أمرنا، سألته ما رأيك بزيارة الأستاذ كامل مروء، صاحب جريدة الحياة؟ وقد أتاني أكثر من مرة إلى دمشق بتكليف من اللواء شهاب لاستطلاع الأوضاع عندنا، وهو قريب منه، ذهبا إليه، ووعدنا بتدبير الأمر عن غير طريق، لأن اللواء غير ليجاني في مثل هذه الطلبات.

وفي اليوم الثاني عصراً هتف إلي الأستاذ مروء وقال لي بأنه اتصل بالدكتور فلم يجده ورجو قدومنا معاً.

جئنا إليه وفتح درج طاولته وأخرج منه خمسة آلاف ليرة لبنانية وقال هذه من فلان لفخري بك، وسماه لنا وهو عربي وليس سورياً ولا لبنانياً، رفض الدكتور استلام المبلغ منه واقترح عليه زيارة المرحض وتسليمه المبلغ إليه بيده.

بعد انتهاء الزيارة ومحاولة إعطائه المبلغ، قال لفخري بك «لم أعد بحاجة إليه، قبل

ساعة أرسل لي فلان»، وقد سماه لنا وهو سوري مسؤول من حلب، المبلغ اللازم، وأترح عليكم إعطاء هذا المبلغ إلى خالد بك، لأن مطيع قال لي «بأن خالد العظيم خرج من المستشفى الألماني بالفياضية قبل تمام شفائه اختصاراً للنفقات التي يخشى أن ينوء تحت أعبائها إن استمرت هذه الأحوال».

أعيد المبلغ إلى مصدره من مستلمه لأن الذي أرسل إليه لم يعد له به حاجة، من أجل مصاريف الاستشفاء.

عيد بأية حال عدت باعيد:

كاد شهر رمضان أن ينقضي وبأني العيد وبعض الرفاق الفارين من الوطن السعيد إلى لبنان، بحال من البؤس والعوز، لا لجريمة ارتكبوها، بل لجرائم اتهموا بها، وهم منها أبرياء، وقد أكرهوا على القرار من وطن الآباء والأجداد.

كنا ثلاثة تواعدنا على لقاء ونحن رشاد جبري وبكري المرادي ومطيع السمان، ودرنا على أصحاب الشهامة والمروءة من السوريين وجمعنا ما تيسر ووزعناه على من هو بحاجة، تخفيفاً من صعوبات الحياة ليكون العيد سعيداً في الغربة بعد مصادرة القرش الأبيض الذي جرى ادخاره لليوم الأسود الذي عرفناه وعشناه.

من لم صبري العسلي:

حدثني الأستاذ صبري العسلي، أحد رؤساء وزراء سورية، للعديد من المرات، وأحد النواب السابقين لرئيس الجمهورية العربية المتحدة، أثناء وليمة في داره بحضور خالد العظيم وظافر القاسمي وصلاح شيخ الأرض بقوله:

«جاء إلى سورية من الأردن، قبل الانفصال، ويُعيد استقالاتي من نيابة رئاسة الجمهورية العربية المتحدة، المدعو صبحي الحلبي، أبو ياسين، وهو من السوريين الأوائل الذين قطنوا في عمان، وكان على صلة طيبة مع المرحوم الملك عبد الله، ومن بعده مع حفيده الملك حسين بن طلال، ومتزوج من عائلة الحفار الدمشقية، ابنة أخ السيد لطفي الحفارة، وقال لي: «بأن سيدنا يرغب بمقابلتك، ولي دعوى أمام القضاء الأردني وسأؤكلك بها»، اعتذرت عن الاستجابة، وقلت: «بأن الرئيس عبد الناصر له أفضال ويد بهضاء عندي، يوم سعى أكرم الحوراني، انتهاز فرصة الإتيان على ذكر اسمي في محاكمات بغداد، (محكمة المهناوي) للانتقام مني بدون حق أو سند، ووقف الرئيس وقفة كريهة في وجهه من أجلي ولم يلتفت إلى انتهازي».

«ومرت الأيام، وجاء أبو ياسين مرة إلى دمشق، وقام بزيارتي كماذته، سألته عن مصير دعواه فقال لي: «هأنه وتكل بها الدكتور المحامي مأمون الكزبري، وأنه، أي هذا المحامي يسافر بين الحين والآخر إلى عمان، لحضور جلسات المحاكمة»، فقلت له: «هلنا أحسن محامٍ لهذه المناسبات»، ثم وقع الانفصال «وكان الدكتور أول رئيس لوزراء العهد الجديد». إلى أن أجبر على الاستقالة منها في ٢١/١١/٦١، ثم انتخب أول رئيس لمجلس نواب ذلك العهد بتاريخ ١٢/١٢/١٩٦١، ثم اعتقل في ٢٨/٣/٦٢ مع عدد كبير من المسؤولين والسياسيين السوريين. وكان الحلبي في دمشق، فاعتقل معهم رغم أنه ليس منهم. وكان هذا بسبب كلام من عبد الكريم دباح الدندشي. ثم أفرج عنه بكفالة إلى أن غادر سورية إلى الأردن بدون عودة.

مع بعض المحامين:

في الأيام الأولى من شهر نيسان عام ١٩٦٢ وبعد مؤتمر حمص وقع عصيان عسكري في حلب وفي غيرها. عندما داهمت قوة عسكرية مقر قيادة المنطقة الشمالية وقائدها العميد هشام الميداني وهي تطلق النار بفزارة بدون سيطرة، وقع أربعة قتلى من الضباط وهم توفيق عرنوس ونصوح نعال وجميل لثاني ورابع... وبعد تحقيقات عدلية، أحيل المتهمون بهذه الجريمة إلى محكمة عسكرية بدمشق، رئيسها القاضي النزبه الأستاذ أحمد الراشد وعضوية آخرين ممن اشتهروا بالحياد والاستقامة. وقاموا بواجبهم على خير ما يكون القيام ومع ذلك «كوفي» رئيسهم بالعزل المدني عندما انقلبت الأوضاع. لأنه قاض مدني حرّ الضمير.

قبل البدء بإحدى الجلسات اتصل بي هاتفياً محامي الدفاع الأستاذ عدنان مجركش، وهو صديقي، وكلمني باسمه وباسم زملائه، وشكا لي تعرض بعض الرعايا له ولرفاقه عند دخولهم إلى المحكمة العسكرية لأداء واجب الدفاع المقدس، وأسمعهم شائن العبارات. وأعطاني اسمين من أسماء هذه الفئة الحارفة وهم - خليل.ظ. ومحمد ج - سألت عنهما رئيس المكتب الخاص العقيد حيدر الفراء ورئيس الدائرة السياسية المقدم سهيل شرقية، فنفيا علمهما بالحادث ومعرفتهما بأصحابه، عندما سألت عنه وعنهم رئيس مخابرات الجيش بالوكالة العقيد عدنان عقيل فقال لي: بأن قائد الجيش ورئيس أركانه على علم بذلك، فقلت له: اسمع يا عدنان، إما أن تقوموا الآن بما يؤدي إلى الإفلاخ عن هذه الأساليب والأعمال وسحب هؤلاء الأوغاد، أو سأرسل من يقوم بها بأوامر مني، وسأرهمهم في السجن بسبب أعمالهم. إن هذه التصرفات تسيء لنا جميعاً ولا تعلقونا مع المحامين ونلقاهم.

اتصل بي اللواء زهر الدين وسألني عما نقله إليه ضابط مخابراته، فقلت له نعم هذا صحيح، فما هو موقفكم إن أعلنت نقابة المحامين الإضراب، وطيرت البرقيات، وامتنع المحامون عن الدفاع؟ بسبب هذه التصرفات، ألا يكفينا إضرابات العمال وإضرابات الطلاب وأخيراً إضرابات الأساتذة والمعلمين؟ وأن رجال قوى الأمن هم وحدهم الذين يكونون بنارها على الدوام.

قاعة المحكمة العسكرية وما يجري فيها هو من مسؤوليات قضائكم ورجال شرطتكم ويمكنكم أن تتصرفوا بداخلها بما يحلو لكم، أما خارجها والشوارع المؤدية لها فهي تحت مسؤوليتي، وكل اعتداء يحصل فيها على المدنيين من محامين وغيرهم فمن واجبي أن أقف في وجه مرتكبيه، كما لا يجوز أن يجري بتخطيط منا وبمسبق علمنا لكي لا نصبح شركاء به ونحاسب عليه إن لم يكن اليوم فغداً.

وهكذا جرى سحبهم من الطرقات من قبل رؤسائهم ولم يعودوا إلى مثلها، وقد سبق مثل هذه الأعمال بأوامر الشعبة الثانية في محاكمات مماثلة، منها محاكمة سياسية على مدرج الجامعة السورية للدكترة العجلاني والأناسي وكبارة والعائدي ورفاقهم، وكان لها رد فعل سيء جداً في نفوس أصحاب الضمير والعدل.

مع نقابة المحامين:

وحادثة ثانية جرت عند ملاحقة المحامي الأستاذ ياسين عقيل، من قبل الدائرة السياسية في قوى الأمن الداخلي، لاثامه بأعمال ناصرية مخلة بأمن البلاد، تتطلب سؤاله عنها.

زارني وفد من نقابة المحامين برئاسة النقيب الأستاذ مكرم قوتلي والأستاذ مظهر العنبري وآخرين من أعضاء النقابة، ليتوسطوا من أجل عضو نقابتهم، فقلت لهم: عليه أن يسلم نفسه ليُسأل عما اتهم به، فقالوا: إنه يخشى أن يتعرض إلى ما لا يجوز، فقلت: هذا غير وارد أبداً ما دمت أنا هنا، ومع ذلك فإنني أعدكم إن سلم نفسه، أو أتيتهم به، بأن يجري التحقيق معه بحضوركم، أو بحضور من تعمدونه من نقابتكم، فإن ظهر ما يستوجب التوقيف، وبالتالي ما يستوجب الإحالة إلى المحاكمة، فسوف يتم ذلك، وإن لم يظهر فسيُحلى سبله معزواً مكرماً، كما سيكون هذا أثناء التحقيق أيضاً. وأن الذي سيُشرف على التحقيق معه عندي هو رئيس الدائرة السياسية بالذات، المقدم سهيل شريعة، وهذا من خبرة القضاة العسكريين ومعروف باستقامته، وابتسمت وقلت: وله ميول ناصرية كما يقولون.

ومع ذلك فإني أعتمد عليه كقاضٍ شريف في أداء واجبه الوظيفي وأستبعد عنه أن يخون الأمانة التي انتدجته إليها، إن كان ناصرياً. وإذا فعل فسيسقط من عيني. ودعّتهم وأنا على هذا الوعد وأنهم سيأتون به أو سيطلبون إليه تسليم نفسه، لكنهم لم يفعلوا ولم يفعل هو أيضاً لأنه يعرف حقيقة أمره وبقي متوارياً وملاحقاً.

أول اتصال مع خالد العظم وتشكيل وزارته:

لا شك بأن الأستاذ خالد العظم من رجالات دولة سورية المعدودين في عصره، ولا يوجد سوري واع لم يسمع باسمه وتطلع إليه بهشتي المواقف الانتخابية والسياسية والاقتصادية.

كان العظم معتقلاً بين السياسيين الذين اعتقلوا في ٦٢/٣/٢٨، بتخطيط من بعض ضباط الوطن العاقين واليهودوسين، دون جريمة ارتكبوها أو خيانة اقترفوها، إلى أن أفرج عنه في العاشر من نيسان ١٩٦٢، كما أفرج عن آخرين من قبله ومن بعده دون محاكمة أو مساطة.

كنت في داري عندما أتاني السيد سعيد المالكي ليرجو إعطاء السيد خالد العظم وعائلته تصاريح بالسفر إلى لبنان للإستشفاء، وكان هذا الأمر ليس مُشرراً للجمع.

اتصلت هاتفياً بالمناوب في مديرية الأمن العام، وأمرته بإرسال ثلاثة تصاريح سفر فارغة، كتبها بخط يدي وناولتها إلى الزائر، وفي اليوم الثاني صباحاً غادر السيد العظم وعائلته دمشق إلى بيروت ودخل مستشفى الدكتور خالد للمعالجة والإستشفاء.

بعد مدة ليست قصيرة، رن هاتف داري مساءً وكان مخاطبي خالد بك من دمشق، ليشكرني على تلبية الطلب، فأجبته: بأن هذا أقل خدمة يمكن إسداؤها إلى رجل كبير أحمل له وكثيرون غيروي كل تقدير واحترام.

كانت الحياة السياسية السورية في هذه الفترة على أشد ما تكون من اضطراب، والمؤامرات الناصرية على قدم وساق، وإضرابات العمال عمت أمهات المدن، والمنابر التي كانت تهاجم الحكم والحكومة تدس تحت الأبواب وتلصق على الجدران في الليالي الظلماء، والمتفجرات تزرع في أماكن التجمعات، وقنبلة حماء وضحاياها من الأبرياء، ومؤتمر شعورا وذبوله حديث المتدييات، ووزارة الدكتور بشير العظمة تنوء تحت هذه الأعباء بشكل واضح لكل متتبع ومطلع.

نشط السياسيون وقادة البلاد للحد من هذا التدهور الخطير وكان من أنشطهم خالد العظم وأكرم الحوراني ومعروف الدواليبي ومأمون الكزبري وليون زمريها ورشاد برمدا

وعصام المطار ورفيق بشور وغيرهم كثيرون.

قدم السيد مالكي لزيارتي ثانية واستمّزج رأبي بالإجتماع مع خالد العظم بناء على رغبة من هذا الأخير، على أن يكون في مزرعته - القواص - في غوطة دمشق. فأبلغته موافقتي.

اللقاء الأول:

عند استقبالي كرر شكره وأثنى عليّ بعبارات أخجلت تواضعي، ثم استعرض الأوضاع السياسية في البلاد وما يحاك حولها من مؤامرات والتي تنذر بأوخم المواقب إن لم يتضافر الجميع للحد من شرورها والوقوف في وجهها، وأن تركها على هذا المنوال يهدد البلاد بما هو أدهى وأمر.

كنت من رأيه بكثير من عرضه، دون إبداء رأي أو تعليق أو معارضة لبعضها، وهو يتفرد في ملامحي وردّ الفعل عندي، ليستطلع مقدار تأثير حديثه في نفسي، والذي كان بهزّ الرأس حيناً والسكوت أحياناً، وانتهى هذا اللقاء بوداع كله لطف وتكريم.

ومن ثم أعطيت الأوامر إلى الأجهزة المختصة بتتبع خطواته واتصالاته وموافاتي بها تبعاً، كما أخبرت رئيس الجمهورية الدكتور قدسي عن هذا الاجتماع بالعظم مفصلاً وكذلك رئيس الوزراء.

اجتماع في القصر الجمهوري:

دعيت إلى اجتماع عقد برئاسة رئيس الجمهورية حضره لفيف من الوزراء على رأسهم رئيسهم الدكتور بشير العظمة، كما حضره لفيف من الضباط وفي المقدمة قائد الجيش اللواء زهر الدين.

ابتدأ رئيس الجمهورية الحديث مستعرضاً الأوضاع وحالها المضطربة وأسبابها، ومنها تغييب المجلس النيابي ببلاغ عسكري مما أضعف الوضع الداخلي، وأنه يرى وضع حد لهذا الغياب ليتحمل المجلس مسؤولياته إلى جانب السلطة التنفيذية ورقابته عليها وقيامه بدوره التشريعي.

ثم استلم الدكتور عظمة الكلام بقوله «بأنه تعب وتحمل أكثر من طاقته وأنه يريد العودة إلى عيادته وأنه عازم على الاستقالة، وأن عودة المجلس النيابي لها محاذير شتى ولم يذكر واحداً منها». وكان يحمل أعباء لا تُطابق لتردي الحكم كثيراً، في الآونة الأخيرة بعد مؤتمر شعورا، وللهجوم عليه من شتى السياسيين وأصبح ضائعاً بينهم، لا يستطيع التوفيق بين يسارته وبين رغبات الآخرين المعتدلين والمنظرين للمستقبل

السياسي، وبين معاداته للناصرية بخوف وتردد، وبين وقوف الآخرين في وجهها بحزم.

ثم أدلى اللواء زهر الدين برأيه وتوجه بقوله بأن الجيش لا يوافق على إعادة المجلس النيابي لممارسة سلطاته وأنه لا يوافق على استقالة رئيس الوزراء، وجعل من شخصه سلطة فوق السلطات دون وجل، لذا كتب ورقة وناولته إياها، راجياً فيها ترك هذه الأمور إلى المسؤول الأول عنها وهو فخامة الرئيس وإلى السياسيين المدنيين، لأنهم أقدر منا على معالجتها، فما كان منه سوى تقطيب الوجه ثم الانسحاب بحجة وجود أشغال ضرورية تنتظره، بلا حقه استغراب الحضور وانفراط جمعهم.

وقد ذكر اللواء هذه الحادثة بمذكراته في الصفحة ٣٢٣ مع التشويه عندما قال:

«بعد إعلان شرطي على رئيس الجمهورية وعلى رئيس وزراءه، نظر مطيع السمان إليّ - (أي إلى زهر الدين) - ثم ناولني ورقة كتب عليها ما يلي:

«سيدّي: أرى أن لا تبحث هذا الموضوع بهذا الشكل وإظهار الجيش بأنه كتلة تمردت، لأن الأمر محلول بفرض وزراء تقديمين ينتقيهم قائد الجيش. وأن خالد العظم لن يقبل بهم حقاً».

ثم يقول:

«نظر رئيس الجمهورية إليّ - (إلى زهر الدين) - منفعلاً بأعلى صوته: أنا لا أرضى بهذه الشروط أبداً... ثم نهضت واقفاً - (أي زهر الدين) - وقلت لرئيس الجمهورية، اعذرني يا سيدي لأنني مُستعجب من الجلسة، وسأستحب من قيادة الجيش، وأرجو أن تتحمل مسؤولية العمل الذي تسمى إليه - (هكذا) -... ثم قدمت استقالتيّ».

لم نسمع بهذه الاستقالة من غير صفحات مذكراته، وبعد يومين اجتمعت به بناء على طلبه فقال لي: يجب أن نظهر بمظهر متحد لأن المدنيين لا يريدون خيراً لنا. قلت له: بأنّي لست ضدك ولا ضد أحد وإنني ما زلت عند رأيي بقناعة، بأننا غير قادرين على الحكم، ولا أرى التدخل بأموره، ولا وضع العصي في عجلاته، لنندع هذه الأمور لأصحابها لأننا لسنا أكثر وطنية منهم ولا أوصياء عليهم، لتفرغ إلى أداء واجباتنا ومسؤولياتنا وهذا أقصى مهامنا الوطنية. وذكرته يوم إبعادي عن سورية إلى براغ بسبب عدم موافقتي على تزوير الانتخابات النيابية والإشراك به والتدخل بشأنها، وأن رأيي كان بتركها إلى حكومة تعهدت بزيارتها. أو العمل على تسير عودة الرئيس القوتلي إلى سدة رئاسة الجمهورية وكذلك المجلس النيابي لإتمام مدة ولايتهما واستئناف قيادة البلاد بأيدي وآراء زعمائها الحقيقيين، وهم أقدر منا في كل ذلك. فماذا كانت النتائج عندما سلكتكم

طريقكم واتبعتم هواكم ولم تستمعوا إلى رأي المتواضع؟

إني أعود وأقول بإخلاص للذي يريد منا الإشتغال بالسياسة أن يتخلى عن بزمه العسكرية وعن أسلحة الجيش وسلطاته، ويعمل مع العاملين المدنيين في حقها، لنرى محصوله... ألا يكفي ما أصاب البلاد من بلاء يوم ٢٨ آذار/١٩٦٢؟

سفر الدواليبي إلى حلب:

انتشرت أقوالي وموقفي بين كثير من السياسيين والعسكريين، وإني لم أنفها بل كررتها لأني مقتنع بها، فلاقت تأييداً من كثيرين وهجوماً من قلة، وبعد أيام قلائل زارني في مكنتي بسراي الحكومة، الدكتور معروف الدواليبي، وحدثني حديثاً مستفيضاً عن سوء الأوضاع واستفحال الأعطال إن استمرت على هذا المنوال، مظهراً كل استعداد للعمل والتضحية، وأبدى رغبة بالسفر إلى مدينة حلب لمعالجة أوضاعها، لما له من أدبيات ومكانة شخصية بين جماهيرها.

وكانت هذه هي الزيارة الأولى التي يقوم بها إلى مسقط رأسه بعد تشكيل وزارته الدستورية واعتقاله والإفراج عنه مع الإقامة الجبرية في داره بدمشق، لفترة محدودة.

بعد انصرافه اتصلت بمحافظ حلب ومدير شرطتها، وأبلغتهما مجيء الدكتور دواليبي إلى حلب، والرغبة بعدم إزعاجه وجماعته ومناصره من الأهليين، لأننا بحاجة إلى جهوده وإلى جمع الصف الذي تصدع بسبب الأحداث الأخيرة.

ثم وافتني التقارير بأنه أستقبل من الأهالي على مشارف حلب استقبلاً حاشداً من جموع غفيرة مرحبة بقدوم رجل كبير من السياسيين الشعبيين، وخرجت مئات السيارات من أجل ذلك ودخلت وأياه المدينة دخول المتصبرين، رداً على الذين قاموا باعتقاله. ولم استغرب ذلك له منهم، وهو الذي كان يفوز بأكثر من ثلاثين ألف صوت في كل انتخابات نيابية حرة؛ ثم وقف فيهم وبآخرين كانوا ينتظرون، خطيباً داعياً إلى التآخي ونبد الأحقاد للتغلب على الصعاب في بناء وطن بحاجة إلى جميع أبنائه، وكان لخطابه ولهذه الزيارة الوقع الحسن في نفوس الجميع.

غداء في بيت رشدي الحامد:

قلت انتشر خبر اجتماع القصر وما دار به مما حدا بالأستاذ خالد العظم إلى الاتصال بي ودعوتي إلى اجتماع على غداء في قرية منهن في دار السيد رشدي الحامد، ولما اعتلرت برغبتني على عدم تلبية هذه الدعوة، لكوني لم أكن أعرف صاحبها، اضطر إلى

إبلاغي بأنه هو صاحبها وأنها محدودة، في مكان يحبه لطيب هوائه ونقاء مائه وكان الطقس حاراً صيفاً.

حضرْتُ هذه الدعوة بترحيب كريم من صاحب الدار ولم يحضرها سوى خالد بك وزوجته ومحمود العظيم وزير الصحة السابق وصاحب الدار وزوجته.

انفرد بي خالد بك وحدثني حديثاً مستفيضاً عن المراحل التي وصلت إليها جهوده ومساعي جميع السياسيين، وما استقر عليه الوفاق مع القصر للخلاص من هذه الأوضاع الخطيرة التي تعاني منها البلاد، وأنهم أجمعوا على تسليمه الحكم، وكان هو يرشح له الدكتور عزت طرابلسي لأنه من أقدر وأفهم رجال المال والإقتصاد في سورية، والحالة تستدعي وجود شخصية من هذا الوزن على رأس الحكومة على أن يقف جميع رجال السياسة من خلفه داعمين ومؤيدين له، لشرف على انتخابات نائية جديدة لكونه حيادياً وللخلاص من نواب كثر الإعراض عليهم وقبح الرأي العام بأن تزويراً حصل من أجلهم.

وبقي الحال على هذا المنوال بين رأي ورأي مضاد إلى أن استقر بترجيح الرأي الأول وهو بتكليف العظيم بتشكيل الحكومة المقبلة.

في اليوم الثاني من هذه الدعوة، دخلت على اللواء زهر الدين في مكتبه، لغرض فشاهدت دون قصد مني، على تقويم طاولة مكتبه، الكتابة التالية:

- | | |
|----------------------------|---|
| - خالد العظيم | { |
| - مطيع السمان | |
| - الملازم عبد المنعم ياسين | |
| - محمود العظيم | |
| - رشدي الحامد | |

خرجت من مكتب قائد الجيش بعد إنهاء ما قدمت من أجله، ثم استعلمت عنم يكون الملازم عبد المنعم ياسين؟ وإذا به أحد ضباط المباحث الجنائية في جهازني، لذا استدعته واستقبلته وأنا واقف في منتصف غرفة مكنتي، وصانحته بكل شدة، وبضربة من يدي على بده، وقلت له بآني منذ مدة وأنا أفتش عن ضابط شريف مخلص لرؤسائه أمين في أداء واجباته نحوهم، فلم أفر على سواك، فأجابني بأنه عادم لي، فقلت له بآني أحب الخادم المخلص، لذا قررت تعيينك رئيساً للدائرة السياسية في الرقة (وكانت تُشغل عادة من رقيب أو رقيب أول) وعليك الافتحاح، بملك الذي اعتركت له، غداً ولهاك التأخير، وإني أنظر برقية من رئيسك قائد شرطة الرقة بالتحال.

وقع هذا التعيين وقع الصاعقة عليه وكان درساً له ولأمثاله الذين يسلكون هذا المسلك مع رؤسائهم، ويكونون مخبرين عليهم. وقد علمت مؤخراً بأنه أحيل على التقاعد برتبة لواء، التي أشك بأنه يستحقها ما دام على هذا السلوك.

نشاط خالد العظم والتواب:

نشط خالد العظم نشاطاً كبيراً في هذه الآونة لتجميع السياسيين باتجاه واحد وعلى رأي واحد لينأى بالوطن عما يتهدهده، والغريب بخالد بك، المعروف بأمراضه الصحية منذ سنوات، بأن النشاط يعود إليه، وتدب الحيوية فيه، وينسى كل أمراضه وأوجاعه عندما يتصدى للمدلهامات السياسية ويدعى لحمل المسؤولية لتلبية لنداء الوطن.

كما نشطت الصحافة بتوجيه منه في المطالبة بإعادة الحياة الديمقراطية إلى البلاد بعد أن افتقدتها منذ سنوات.

قلت سافر الدكتور الدواليبي إلى حلب حيث اتصل بنواب الشمال ووضعهم في المسار وعاد، وعادوا إلى دمشق ووضعوا مذكرة بالاتفاق مع معظم زملائهم، يطالبون فيها بعودة الحياة الديمقراطية وتشكيل حكومة دستورية وعودة السلطة التشريعية لممارسة واجباتها.

حمل هذه المذكرة إلى رئيس الجمهورية، نائب رئيس المجلس النيابي الأستاذ رفيق بشور - (لأن رئيس المجلس الدكتور كزبري كان عليه اعتراض) يرافقه أعضاء مكتب المجلس، فلم يأمن الدكتور القدسي بها، ولا بأسلوبها، وكان له عليها ملاحظات، وحقيقة أمره أنه كان بين نارين، إن لم يكن أكثر، نار رجال السياسة ونواب الأمة ومطالبهم من جهة، ونار جيش لا انضباط فيه ولا تسلسل، كل ضابط منه يعتقد بنفسه القدرة على رسم سياسة الوطن والنهوض به من تردياته، ويعطي دروساً بالوطنية والإخلاص، إلى كل من عداه، والسياسيين بشكل خاص، وقائد جيش ظهر فجأة على مسرح الحياة الوطنية والسياسية وحتى العسكرية دون جذور أو قدرة على النهوض بهذه الأعباء ولجم الضباط، كل ذلك في دولة مفككة الأوصال، والعسكر في معظمها هم الأسباب.

اجتماع المجلس وتشكيل وزارة خالد العظم:

بعد طول جدال ومباحثات استقر الرأي على أن يجتمع المجلس النيابي في دار خالد العظم لجلستين أو ثلاث، يتم تعديل الدستور خلالها، بما يتماشى والحاجة، وبكلف

رئيس الجمهورية شخصاً لرئاسة الوزارة، وينال ثقة المجلس بشخصه قبل تشكيلها وتقديم بيانها، ثم يجري تأليفها باتفاق الرئيسين أي رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة المكلف، وتمطى هذه الحكومة مجتمعة حق حل المجلس وحق التشريع، وأن تدعو إلى انتخابات برلمانية جديدة خلال سنة واحدة من هذا الحل الذي كان محظوراً دستورياً قبل انقضاء سنة ونصف السنة على انتخابه وتشكيله.

في اليوم المقرر لتجمع النواب في بيت خالد العظم، اتصل بي رئيس الجمهورية، وكان يخشى أن يقتحم النواب دار البرلمان، والعصيان به والمناداة بطلباتهم، وقد خطط لهذا الأمر بعضهم، وأمرني بالوقوف في وجه ذلك بكل شدة.

استفرت عناصره بدمشق، وأمرت قائد شرطتها بإقفال أبواب المجلس والإتيان بمقاتليها إلى مكبي والإحاطة به ومنع وصول النواب إليه، وكذلك منع وقوف السيارات على جانبي الطريق من بوابة الصالحة حتى منطقة الشهداء، وبعدم توقف حافلات الترام - (خط مرجه مهاجرين وخط مرجه شيخ محيي الدين) - في الغدو والرواح، ابتداء من موقف جسر فيكتوريا حتى موقف عرنوس. وبمنع تجمع الناس وخاصة النواب بالأماكن المحيطة بالمجلس، بنابة كسم وقباني، وزارة المواصلات، شارع العابد، نادي الضباط، رئاسة الأركان العامة (القديمة).

اتصل بي خالد العظم وقال لي بأن رجال الشعبة الثانية والشرطة العسكرية بمنعون النواب من الوصول إلى داره - في أبي رمانة - وحضهم على عدم الحضور، وكنا متفقين على عدم منهم، اتصلتُ برئيس الشعبة الثانية للسؤال عن الجهة التي أمرت بهذا الإجراء فقال لي: بناء على أمر قائد الجيش، فقلت له بأن الاجتماع في بيت العظم كان بتسيب وموافقة رئيس الجمهورية، لماذا هذه الإزدواجية؟

اتصلت برئيس الجمهورية وأخبرته بالذي تم وحصل، فانفعل وقال: الله يخلصني من هذا الجيش وأخلق الهاتف.

ثم علمت بأنه أعطى أوامره مهدداً بسبب هذه التصرفات، التي تلاشت فوراً وتم الاجتماع بمن حضر في بيت العظم، وأنه عتف اللواء زهر الدين عليها وقال له: سأعلن ذلك على الرأي العام بمختلف السبل وليكن ما يكون، وسأحملك نتائج أعمالك التي لا تترك خطورتها، كلماكم تهديماً، وأخلق الهاتف في وجهه أيضاً.

كان رئيس الجمهورية يسمى للتخلص من هذا المجلس النهائي، لكثرة عيوبه، بطريقة دستورية، وكذلك من حكومة غير شرعية وتشكيل وزارة دستورية تتحمل الأعباء. وكان منصب رئاسة الجمهورية في تلك الأيام لا يُحسد عليه شاغلُهُ، وعبأً عليه ليس كمنه شيء.

تمت الاجتماعات في بيت العظم وجرى تعديل الدستور وحل المجلس النيابي، وكنا ننتظر إعلان قبول استقالة وزارة الدكتور العظمة، وتشكيل وزارة الأستاذ العظم لتحل محلها، بين ساعة وساعة، وهكذا مضت أيام سبعة كانت من أثقل الأيام والوضع يراوح في مكانه، قطعه هاتف من رئيس الجمهورية يأمرني بالحضور إليه.

مقابلي للعظم بتكليف من الرئيس القدسي:

شخصت بين يدي الرئيس وسألني عن الأحوال الأمنية، فأعطيته صورة حقيقية وإن كانت غير مطمئة، مما دعاه إلى تكليفي بنقل هذه الصورة إلى الرئيس المكلف. اتصلت هاتفياً من مكتب رئيس الجمهورية بالأستاذ العظم واستأذنته الحضور إليه بتكليف من فخامة الرئيس، فرحب بي.

استقبلني بكل لطف وأنس وسألني عن الحال فقلت له غير طيبة لأنها في الواقع بدون حكومة، وجميع أمور الدولة مشلولة تقريباً، والبعض يتنبأ بفشلكم بتشكيل وزارة جديدة، بعد أن كان ينتظرها منكم خلال ساعات، من تكليفكم بها من رئيس الجمهورية، والثقة التي نلتوها مسبقاً من المجلس بشخصكم من أجل تشكيلها.

بدأ يُنحي باللائمة على الرئيس لأنه يخلق الصعاب أمامه، ويشترط شروطاً لا يمكن القبول بها، ويريد أن يكون أكثر الوزراء من خارج المجلس أو من جماعته، بقصد إضعاف سلطة رئيس الوزراء فيها والتصرف بشؤونها حسب هواه متى يشاء.

أجبتة هذا وضع لا يعرفه أحد سواك، هل قدمت أسماء الوزراء الذين ترغب بالتعاون معهم وامتنع هو عن إصدار المراسيم؟ فقال لا: قلت له: أليس من الممكن أن يكون هذا وهماً؟

نهض العظم من مكانه واتجه إلى علاقة ملابس كانت في إحدى زوايا الغرفة، وأخرج من جيب سترته مفكرة، ثم عاد إلى مقعده، ونزع النظارة عن عينيه، وأغمض إحدىهما وأبقى على الثانية مفتوحة، وأخذ يقلب بين صفحاتها (كانه جالس أمامي وأنا أصف هذا المشهد) إلى أن أخرج منها ورقة صغيرة مطوية، وقال ما رأيك بهذه الأسماء؟

لقد فاجأني هذا الطلب الذي لم أكن أنتظره ولم أكلف به، لذلك أجبتة معتذراً، فأصر إصراراً جعلني أستجيب، باطلاعي على الأسماء، وقلت له طيب وارجو أن يكون فيهم كل خير، وعلى كل فالأمر يعود لكم وللرئيس، فقال: فأريد رأيك بصراحة حول كل واحد منهم وأنت لست غريباً عنا فانصت لطلبه بعد إلحاح بقولي:

١- يوجد بين هذه الأسماء سبعة من الأخوة المسيحيين من أصل عشرين وهذا عدد

كبير نسبياً على ما أعتقد. والناس سيأخذون ذلك عليك، مع أنهم من الكرام والكفايات الهامة.

٢- إن فيها الدكتور معروف الدواليبي والسيد رشاد جبيري، الأول وقع عليه انقلاب ٢٨/آذار/الأسباب أنت تعرفها وهذا ما يثير المخاطر، والثاني يتناول اللواء زهر الدين في نادي الشرق وبعض المجتمعات ببارات غير لائقة، مما لا يناسب المقامات ويفقد الهيبة في مجلس الوزراء، وقد وصل بعضها عن لسانه إلى مسامع زهر الدين وعاتبته رشاد جبيري على ذلك بحدودي.

بدأ المعظم يشرح وجهة نظره قائلاً:

نحن لا نأخذ طائفة الوزير بعين الاعتبار أبداً، إن رفيق بشور نائب في المجلس النيابي ولراتح إليه مع كثيرين، حنين صحنواوي صديقي ودعامة اقتصادية ونحن بحاجة إلى هذه النوعية لما عليه البلاد، ليون زمرياً نائب حلب ومن الحزب الوطني، قلت للمعظم هذا صحيح ولكن خلافه مع رئيس الجمهورية معلن، بسبب اعتقاده بأن النواب أجمعوا عليه في تشكيل أول وزارة دستورية في الانفصال، ناور الدكتور قدسي عليه وكلف بها الدكتور دواليبي لأنهما من حزب واحد (حزب الشعب) قال المعظم:

«وبهذا أضمن صوته إلى جانبي، أجيبت: بأنني لست من هذا الرأي وأني على يقين بأن الرئيس لن يوافق عليه.

ثم تابع كلامه بقوله: الدكتور جورج شلهوب صديقي وصوته على الدوام معي، وروبير الياس يتمتع بكفاءة عالية باختصاصه كمهندس، وجورج غوري ممتاز ووعده بالعودة إلى الوزارة (كان وزيراً في وزارة الدكتور عظمة) وخليل كلاس نائب ومرشح أكرم الحوراني فضلاً عن إمكاناته».

ثم نهضت مستأذناً بالإصراف، وإذ به يقول لي: بأنه على موعد في الخامسة مساء مع الأستاذين الحوراني والمطار للتداول معهما من أجل تشكيل هذه الوزارة، عندها قلت له: يا دولة الرئيس كفك سبر حور هؤلاء وغيرهم، ليست هذه هي المرة الأولى التي تشكل فيها وزارة وإنك تعرف آراء الجميع وطروحاتهم، فكلما زدت سبراً زدت غوصاً، وأوضاع البلد على بركان لا تتحمل التأخير. قلت قولي هذا وأنا متجه نحو سيارتي وهو وافق أملم باب قصره لوداهي.

لكر قليلاً ثم قال: «توكلنا على الله، بلغ رئيس الجمهورية بأنني سأكون عنده في السادسة مساءً لتقدم أسماء الوزراء، مما دعاني إلى القول ثانية: لي رجاء عندك يا دولة

الرئيس، أن تحصل هاتفياً ببعض مراسلي الصحف ووكالات الأنباء وتطلب إليهم انتظارك أمام مدخل القصر الجمهوري لتخبرهم عند دخولك إليه بما أنت قدمت من أجله، فإن تم الاتفاق بينك وبين الرئيس على أسماء الوزراء وإصدار المراسيم أخبرتهم بذلك عند خروجك، وإن لم تتفقا أبلغتهم بأنك قدمت أسماء الوزراء الذين ترغب بالتعاون معهم وأن الأمر متروك للرئيس بإصدار المراسيم. وبذلك تكون قد حملته مسؤولية التأخير ومضاعفاته ودمغته بالذي اتهمك هو والناس به.

نظر إلي الأستاذ خالد العظم نظرة إعجاب وهو يهز برأسه وكأنه يتكلم مع نفسه. ودعت العظم وأنا مرتاح البال والضمير، فرحاً بما حققت، وأنا على يقين بأنه لم يأنس مني استبعاد شخص معين من وزارته وخاصة الذين ذكرهم في مذكراته، وكانت نصيحة بسيطة مني، أدليت بها، لأنه أخرجني واستنصحتني.

يقول العظم في الصفحة رقم ٣٠٣ من مذكراته الجزء الثالث.

«فكرت في الانسحاب وإعادة الأمانة إلى مجلس النواب (كان لم يصدر مرسوم بحله) عندما جاءني العميد مطيع السمان وأبلغني بأن اللعب بدأ بالقيادة وبأن الضرورة تقضي بالإسراع في تأليف الحكومة، ولما أطلعت على أسباب خلافي مع الرئيس قال ضع قائمتك وسلمها للرئيس، فإن قيل كان به، وإلا اعتذرت، ولكنه لم يخف عني أن الجيش يرفض التعاون مع وزارة تضم من تسميهم بالرجعيين، كالدواليبي والكزبري وجبري».

أراد الأستاذ خالد العظم من هذه الرواية أن يحملني عتب النواب الثلاثة الذين استبعدهم عن وزارته وهم الدواليبي والكزبري وجبري، وأن يحل رئيس الجمهورية عتب باقي النواب الذين استبعدوا عنها أيضاً لأنه كان يريد أكثريتها منهم ورئيس الجمهورية كان يريدنا من غيرهم.

لم يكن في عداد الأسماء التي أطلعني عليها العظم، أسماء السادة نهاد إبراهيم باشا - (نائب في المجلس وابن شقيقة رئيس الجمهورية) - والأستاذ مظهر العظمة وأمين نفوري ومأمون الكزبري وقد عين الثلاثة الأوائل في وزارته أما الرابع فكان غير وارد إطلاقاً لأسباب لا محل لذكرها رغم أنه حمل مسؤولية كبرى في ٢٨/أيلول/١٩٦١.

واستبعد عند تشكيلها السادة حنين صحتاوي وليون زمريا والدكتور جورج شلهوب.

أعود لمتابعة سرد مراحل تشكيل وزارة العظم بقولي: بأني غادرته دارته بدمر بعد الثالثة عصراً قاصداً مسكن رئيس الجمهورية، حيث أبلغت بأنه نائم، تركت له خيراً بضرورة الاتصال بي عند استيقاظه، أو ضرورة إيقافه في الخامسة والاتصال بي هاتفياً في

هذا الموعد لأمر هام جداً.

ثم ذهبت إلى بيت قائد الجيش فوجدته يشرب قهوة بعد الطعام مع أحد أصدقائه وابن شقيقته ممزى زهر الدين، فأخبرته بصورة خاصة عن المهمة التي كلفني بها رئيس الجمهورية، لأنني كنت على علاقة طيبة معه ولم أكن أخفي عنه أمراً كنت لا أرى ضرراً من إطلاعه عليه. وكان يقول هو «لولا مطوع السماء لكنت أعشى وأصم»، مما أثار عليّ حفيظة كثيرين وخاصة ضباط مخابراته.

عدت إلى هاري وأنا تعب، وحوالي الخامسة إلا ربعاً، اتصل بي رئيس الجمهورية، فأبلغته نتيجة المهمة التي كلفني بها وأن خالد بك سيكون عنده في القصر الجمهوري في السادسة مساءً لتقديم لائحة بأسماء الوزراء الذين سيتعاون معهم.

فرح الدكتور قدسي لهذه النتيجة فرحاً واضحاً، وردد أكثر من مرة قوله: «الله يجزيك كل خير، لقد خلصتنا من أزمة مستعصية عندها شعرت بأن الأستاذ خالد العظيم ظلم رئيس الجمهورية، أطال الله عمره، باعتقاد بأنه كان يعيق تشكيل الحكومة لغرض في نفسه.

حضور العظيم إلى القصر وتقديم الأسماء:

حضر الأستاذ العظيم إلى القصر في الموعد المتفق عليه، وبعد مدة خرج منه هاشماً باشاً وأخبر المراسلين نبأ تشكيل الوزارة وأن المراسيم ستذاع في أول نشرة للأخبار، وأنها وزارة استنفار نظراً للأحوال الاستثنائية وأن تعيين الوزراء وتوزيع الحقايب عليهم تم بالاتفاق بينه وبين فخامة الرئيس فقط دون أحد غيرهما ودون الاتفاق مع رؤساء أحزاب الحزبين منهم.

ولم تمض دقائق على تصريح العظيم حتى أتاني هاتف من أحد المراسلين يعلمني النبأ السار فشكرته.

أذيعت مراسيم استقالة وزارة الدكتور العظيمة وتشكيل وزارة الأستاذ العظيم مساء ١٧/ أيلول/ ١٩٦٢.

نام الجميع في تلك الليلة متفائلين مستبشرين لما لخالد العظيم من رصيد كبير عند المواطنين، وفي الصباح هتف لي رئيس الوزراء الأستاذ العظيم وأعلمني بأن الأستاذ الحوراني مستاء من تشكيل هذه الوزارة وأنه رفض إشراك وزيره، القدور والكلاس، ليها وكذلك الحال بالنسبة لمنصور الأطرش الذي رفض الاشتراك بها أيضاً.

اتصلت بالأستاذ الحوراني ورجوته استقبالي، وعند لقائه استقبلني استقبالاً حاراً وطيباً،

عرضت عليه سبب زيارتي فأبدى استيائه من الأسماء والتوزيع وخاصة إسناد وزارة الإعلام إلى محاربه الأستاذ قدور، كما أظهر امتعاضه من توزيع الدكتور نهاد إبراهيم باشا لأنه لا يمثل وجهاً تقديمياً، حسب تعبيره، وليس له من ميزة سوى أنه ابن شقيقة رئيس الجمهورية، وكان الأفضل منه لوجه حلب أحد شخصين عبد الفتاح الزلط أو الصقال، فقلت له بأني لم أت من أجل المفاضلة بين الأشخاص، وإنما لرجائك المساعدة بعدم وضع الصعاب أمام هذه الوزارة منذ الساعات الأولى من تشكيلها وولادتها، وأن هذه المواقف تسعد أعداء البلاد وأعداءك الذين يستهدفون العهد كله، وأنت ركن أساسي من أركانه وأنت أعلم مني بالحال الحاضرة وبتقدير المواقف والنتائج إن أبقيت على سحب وزيرك منها، وهي ليست بالأخيرة (أصبحت الأخيرة) وأن العمل للإصلاح من داخل الحكم أسير وأقوى من خارجه، والكل يأمل منك الإنقاذ من هذه الورطة، فهز رأسه وهو يقول خير، خير، طيب طيب، بلغ خالد بك بأني سأتكلم مع إخواني، وهو يشعر بأني قدمت إليه بتكليف منه ويعرف علاقتي به منذ اجتماعنا بوجود الكلاس في دار العظم، كما كان يريد حلاً عاجلاً للذيول قبيلة حماه إنقاذاً لجماعته، ثم نهضت وانصرف بعد قولتي له بأني أرجو منك حلاً إيجابياً، فقال: «إن شاء الله سيحصل خير». وخرجت من عنده وأنا واثق بأنه لن يخيب رجائي.

ثم اتصلت بدار الأستاذ منصور الأطرش فقلت لي بأنه عند قائد الجيش، ذهبت توأ إلى مكتب اللواء زهر الدين فوجدته عنده وقائد الجيش يحاول إقناعه في الاشتراك بالوزارة فلم يوفق، لذا أدليت بدلوِي فلم أصل معه إلى نتيجة أفضل، ثم قال لنا تقوا بأني قنعت منكما إلا أن أعمالي الحزبية تحول دون تحمل واجباتي في الوزارة، كما أنني لا أستطيع مخالفة مرجعي الحزبي الذي قرر عدم الاشتراك بهذه الوزارة.

عاد الأستاذان الكلاس والقُدور عن قرارهما الأول، واشتركا بحضور جلسات الوزارة، أما الأستاذ الأطرش فقد بقي خارجها وهكذا بقيت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بدون وزير أصيل وأسندت فيما بعد وكالة إلى الأستاذ قدور ترضية له وللاستاذ الحوراني.

شاع خبر إعتذار الأطرش عن وزارة العمل كما صدر مرسوم بقبول استقالته مما دفع الأستاذ عبد الوهاب الأزرق وكذلك الأستاذ نصوح باييل والسيد نوري الحكيم، لزيارتي كل واحد منهم على انفراد، طالباً إليّ التوسط له مع رئيس الوزراء لتعيينه في الوزارة الشاغرة باستقالة الأطرش منها، فكنت أعتذر لعدم قبول الأستاذ خالد العظم التدخل مني في مثل هذه الأمور، وفي الحقيقة فإني نقلت إليه رغباتهم التي لم تلاق تأييداً ولا قبولاً

في نفسه على الإطلاق. وكنت أريد لها أحمد عبد الكريم فلم يستجب خالد العظيم لهذه الإرادة لأسباب عميقة في نفسه.

وهكذا تشكلت وزارة الأستاذ خالد العظيم الأخيرة بعد مقابلي له بتكليف من رئيس الجمهورية، وظهر اعتقاده بأن الرئيس كان يضع العراقيل أمامها بأنه وهم بدون سند وكان تأليفها على النحو التالي:

الأستاذ خالد العظيم (نائب) رئيساً للوزارة، ومن النواب، الأستاذ رشاد برمدا وزيراً للتربية والتعليم، الدكتور أسعد الكوراني وزيراً للعدلية، الأستاذ رفيق بشور وزيراً للثقافة، الدكتور فرحان الجندلي وزيراً للبلديات، الأستاذ عمر عودة الخطيب وزيراً للصحف، الدكتور نهاد إبراهيم باشا وزيراً للتخطيط، الأستاذ مظفر العظمة وزيراً للزراعة، العميد المتقاعد أمين نفوري وزيراً للإصلاح الزراعي الأستاذ خليل كلاس وزيراً للمالية، الدكتور نبيل الطويل وزيراً للصحة.

ومن الوزراء غير النواب: الدكتور بشير العظمة نائباً لرئيس مجلس الوزراء، الدكتور عزت طرابلس وزيراً للإقتصاد الوطني، المهندس صبحي كحالة وزيراً للمواصلات، اللواء المتقاعد عزيز عبد الكريم وزيراً للداخلية، الدكتور أسعد محاسن وزيراً للخارجية، الأستاذ عبد الحليم قدور وزيراً للإعلام، الأستاذ منصور الأطرش وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل، المهندس روبر الهاس وزيراً للأشغال العامة، الأستاذ جورج خوري وزيراً للصناعة، اللواء عبد الكريم زهر الدين مكلفاً بتسيير أمور وزارة الدفاع.

وبعد سبعة أيام من هذا التشكيل صدر المرسوم رقم ٢٧٣٢ في ٦٢/٩/٢٤ بحل المجلس النهائي وبعد تسعة أيام منه صدر المرسوم رقم ٢٧٣٥ تاريخ ٦٢/٩/٢٦ بإسناد وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وكالة إلى الأستاذ عبد الحليم قدور بالإضافة إلى وزارة الإعلام.

وكان باكورة عمل رئيس الوزارة العظيم أن شكل لجنة ثلاثية من ثلاث وزارات هي العدلية والداخلية والدفاع للتحقيق بقضية قبلة حماء.

وقد استدعاني يومها وأطلعني على فكرته التي استصوبتها ورجوته أن نطلع خليل كلاس وزير المالية على أسماء الممثلين قبل تعيينهم وتكليفهم، لكي لا يعترض مع أكرم الحوراني عليهم بعد أداء عملهم كما دلتها إن لم تأت النتيجة حسب رغبتهما.

أخذت لائحة بالأسماء إلى وزارة المالية وأطلعت الكلاس عليها وكان عنده مصادفة أكرم الحوراني، اعترض على ممثل وزارة العدل رئيس اللجنة، ومن مكتبه اتصلت هاتفياً

بوزير العدلية الأستاذ أسعد الكوراني راجياً تهديله، استجاب الوزير لطلبي وأعطاني ثلاثة أسماء اختار خليل الكلاسي أحدهم بعد عرضهم عليه وكان التشكيل على النحو التالي:

الأستاذ هشام الخجة مفتش في وزارة العدلية رئيساً.

العقيد عز الدين الحفار قاضي عسكري من وزارة الدفاع عضواً.

الملازم أول محمد القاروسي محقق قضائي من وزارة الداخلية عضواً.

بعد صدور قرار التعيين والتكليف، هتف لي الأستاذ هشام الخجة وطلب موعداً لزيارتي فاعتذرت منه مع قلبي له، بأن زيارتك تسعدني وقت تشاء، بعد انتهاء عملكم الذي كلفتم به وإني أعتذر عن عدم الاستجابة لها قبل ذلك. وأجبت به بأني سأعطي الأوامر بإبصار الضباط التحقيقات مع الأدلة الثبوتية إليكم، ثم طلب إلي وضع سيارة تحت تصرف اللجنة فاعتذرت بقولي استأجروا سيارة عمومية إلى حماه وأخرى لتكون تحت تصرفكم طيلة قيامكم بهذه المهمة وسنصرف أجرة هذه السيارات وفق الأصول.

وضعت اللجنة تقريرها ورفعتها إلى المرجع المختص مؤيدة جميع التحقيقات السابقة دون أي نقض أو اعتراض أو جديد.

كان على رأس أوليات وزارة خالد العظم تعليق مفعول قانون الطوارئ الذي مضى على سريان مفعوله سنوات، وكان يسير من أجل تحقيق هذه الغاية بتؤدة لمعارضة الجيش في هذا الإلغاء وسأتي على ذكر إلفاته ومحاولة إعادته فيما بعد.

وعند بحث هذا الموضوع تصارعت الآراء في مجلس الوزراء بين مؤيد ومعارض فالاشتراكيان القدور والكلاسي كانا بين المؤيدين وبسرعة، لإخلاء سبيل موقوفهم بموجبه، لذا اقترح اللواء عزيز وزير الداخلية حلاً وسطاً وتوفيقاً بأن يكون هذا التعليق اعتباراً من ٦٣/١/١ أي بعد عشرة أيام من جلسة التصويت على إنهاء حالة الطوارئ فوافق الجميع.

وخلال هذه المدة الباقية أكثر الوزير كلاسي زيارته لي في مكنتي، وكنت آتي إليه ليلياً لانجاز أعمالي التي لم يكن لدي متسع من الوقت لانجازها خلال ساعات الدوام الرسمي لكثرة المراجعات، وكان يأتيني بمجرد وصولي إلى مكنتي وإشعال نور الكهرباء فيه، وقد لاحظت عليه ذلك فقلت له مرة: «كيف تعلم بوصولي؟» فتبسم قائلاً: «نحن نجلس في مكتب أحد معارفنا «الصبان» الموجود في نهاية الخجة القريبة والمطلّة على السراي، ومنه نشاهد نور مكتبك.

وكان أتى مراراً إلى مكنتي وطلب إلي عدم تسليم الموقوفين إلى القضاء قبل تعليق

قانون الطوارئ ويخرج إخلاء سبيلهم لأربع وعشرين ساعة قبل هذا التعليق، وأنهم لن
يسوا لي هذه الاستجابة، فكنت أقول له ومن يضمن عدم فرارهم؟
كنت مصراً على تسليمهم إلى القضاء، قبل إنهاء حالة الطوارئ، وهكذا كان، وانتهى
ذاك العهد، وانقضت شهور وشهور وهم بيد القضاء العادل ولم يخل سبيلهم ولا أعرف
مصيرهم، لأنني غير معني بهم بعد إحالتهم للقضاء وبعد تركي الوظيفة.

اضرابات المعلمين والطلاب

أولاً - اضطرابات المعلمين:

بعد الانتهاء من اضطرابات العمال ونقابتهم في وزارة الدكتور بشير العظمة وتفشيل مخططاتهم، تنطحت نقابة المعلمين للإدلاء بدلوها من أجل الإخلال بالأمن، وذلك في الأيام الأولى من تشكيل وزارة الأستاذ خالد العظم، عندما تقدمت بطلبات بعضها بحق عادل، وبعضها فيه شطط، وهددت بإعلان الإضراب العام والتوقف عن التدريس في كل سورية إن لم تستجب الحكومة لجميع مطالبها. وقبل أن تتمكن الحكومة من دراسة هذه المطالب واتخاذ قرار بشأنها، أعلنت نقابة المعلمين الإضرابات العامة، وكانت مسيئة كإضرابات العمال سواء بسواء.

لتعيين نقيب المعلمين الأصيل، الأستاذ عمر عودة الخطيب، وهو من الإخوان المسلمين فرع عصام العطار، وزيراً للتعليم في وزارة العظم، أسندت رئاسة نقابة المعلمين وكالة إلى الأستاذ نعيم الحمصي، وهذا معروف بناصرته المتطرفة ومن أنسيائي. ألف رئيس مجلس الوزراء لجنة لدراسة المطالب، من السيدين خليل كلاس وزير المالية وعمر عودة الخطيب وزير التعليم، لتقديم توصية إلى الحكومة، فأقرت بعض المطالب، منها توحيد التعويض المائلي للجميع ورفعته إلى الحد الأعلى دون تفريق بين جميع موظفي التعليم، وزيادة رواتبهم بنسب مجزية. ورفضت باقي الطلبات التي فيها شطط وتلبيتها غير متيسرة.

وافق مجلس الوزراء على هذه الدراسة وأقرها، كما قرر شمول جميع موظفي الدولة بهذه الزيادات المادية تحقيقاً للمدالة الوظيفية.

لم تعجب هذه الزيادة نقابة المعلمين المسيئة لأنها ليست هي الهدف والغاية، لذا استمرت بالإضرابات بحجة باقي الطلبات وهي:

١- المطالبة بإعطاء المعلمين تعويض اختصاص كالمهندسين تماماً، لجميع المختصين بمادة الرياضيات والفيزياء والجغرافيا والتاريخ واللغات العربية والفرنسية والانكليزية والكيمياء وغيرها. الأمر الذي يجعل الجميع تقريباً مستحقين لهذا التعويض

وقدره خمسون بالمائة من الراتب، وهو ما ينوء تحت أعبائه صندوق الخزينة ويفتح أبواباً أمام باقي الموظفين يستحيل إغلاقها.

دون ملاحظة بأن عدد المهندسين في الجمهورية العربية السورية وقطعاً كان محدوداً جداً، وأن ميدانهم في الأعمال الحرة كان واسعاً ومجرباً، وهذا ما حرم وظائف الدولة من معظمهم، وهي بأسس الحاجة إلى خدماتهم في كثير من أعمالها، فكان لا بد من إغرائهم بهذا التعويض لاستجلابهم، أما الأساتذة الأكارم فأمورهم مختلفة وعددهم يتجاوز آلاف المرات عدد المهندسين عام ١٩٦٢.

٢- المطالبة بإنقاص عدد ساعات التدريس الأسبوعية لكثير من الاختصاصات أو إعطاء تعويض عنها، دون اعتبار العطلة الصيفية الطويلة التي يتمتع بها هؤلاء من غير سائر موظفي الدولة.

أصبحت النقابة على موقفها وتعذر على الحكومة الاستجابة لباقي المطالب، كما استمر الأساتذة على تعليق الدروس في جميع أراضى الجمهورية.

حاول رئيس الوزراء ثنيهم عن هذا المسلك الوعر فلم يصغوا إليه ولم يركنوا إلى نصائحه، وكانوا يريدون أن تلجأ الحكومة إلى اعتقال بعضهم، بموجب قانون الطوارئ المعمول في البلاد منذ سنوات، لتتفاد الأمور وتتمزج الزعامات وتظهر التضحيات، وأتخذوا نقابة بديلة لنقابتهم استعداداً للطوارئ، فلم تمكنهم الحكومة من رغباتهم ما دام الإضراب بقي في حده المقبول.

استدعى رئيس الوزراء أصحاب الصحف وكشف أمامهم عن الغاية الحقيقية من الإضراب، التي ظهرت للعيان بوضوح بعد تلبية المطالب المحقة، وعدم القدرة على الاستجابة لغيرها، لأن الميزانية ميزانية الجميع وليست لنقابة المعلمين بمفردها.

خرجت الصحف بمقالات وبأخبار قلبت الرأي العام ضدهم. وفتحت الحكومة باب التوظيف للتدريس. وحصرت مسؤولية معالجة شؤونهم بوزير التربية والتعليم الأستاذ رشاد برمدا، بحكم اختصاص وزارته، وحظرت على الآخرين من الوزراء استقبالهم أو الاستماع إلى مطالبهم في أوقات الدوام حرصاً على أوقاتهم.

ابتدأ وزير التربية باستقبال وفودهم والاستماع إليهم فلم يصل معهم إلى نتيجة. ثم تصدع صفهم وأصبح الهجوم المعنوي عليهم، وخاصة من الآباء وريبات البيوت، بدون هوادة، لأن أولادهم أصبحوا في الشوارع والطرق بدون مبررات، بدلاً من قاعات الدرس والمحاضرات.

وهكنا فشل هذا الإضراب وساهم بهذا الفشل كثير من الأساتذة، الذين انصاعوا فيما بعد إلى العقل السليم واستأنفوا القيام بواجباتهم ورفضوا أن يكونوا مطبوعة للناصرية والناصرين ولأصحاب الأغراض الخاصة المؤسسة من هذه الإضرابات.

وكان قد وصل إلى علمي إقدام الأستاذ عاصم البيطار على إلقاء كلمة عنيفة في دار نقابة المعلمين في حي الحلبوتي، هاجم فيها الحكومة وسياستها وخاصة رئيس وزرائها هجوماً غير لائق، فاستقدمته واستقبلته، وهو صديقي، استقبالياً يليق بصداقتنا وبرجل محترم من وزنه واستوضحته الحقيقة التي أنبأني بها بصدقه المعروف عنه على الدوام، ثم طلب إليّ التوسط مع رئيس الوزراء في استقبال وفد من المعلمين ونقابتهم لإنهاء الإضراب مع الحفاظ على ماء الوجه.

استقبل رئيس الوزراء وفدهم وأسمعهم حلو الكلام بأنه يتمنى كل سعادة وخير للجميع وخاصة الأساتذة الكرام الذين يفتنون زهرة شبابه في تربية الأجيال الصالحة المتعلمة للوطن وقال لهم، (وكنتم حاضراً) فمن حقكم علينا أن نقدم كل ممكن لأن الأستاذ الكريم بالمعنى الصحيح ينشئ جيلاً كريماً نحن بأمس الحاجة إليه وحريصون عليه، والذي يحد من بعض طموحاتنا هو امكانيات الدولة المحدودة، ووضعية المكلف في الوقت الحاضر التي لا تسمح أوضاعه بزيادة الضرائب لتلبية كل طلباتكم التي سيعقبها مطالب من غيركم من العاملين في حقل الوظيفة، والحكومة هي للجميع دون استبعاد لمحابة أو تميز.

وهكنا أعلنت نقابة المعلمين إنتهاء الإضراب واستأنف الأساتذة القيام بأعباء مسؤولياتهم الوطنية والوظيفية، دون أن يقع حادث واحد.

ثانياً - إضرابات الطلاب:

لم تكند إضرابات المعلمين تنتهي حتى فاجأتنا إضرابات الطلاب في بعض المحافظات، ابتداءً من مدينة السلمية في محافظة حماه، بسبب عدم توزيع الكتب المدرسية المجانية على طلابها بتخطيط أو بتقصير من القيمين عليها في وزارة التعليم، فقام الإضراب فيها وهجم الطلاب على دور الحكومة مما استدعى تدخل رجال الأمن، الذي نجم عنه بعض الإصابات في صفوف الجماعتين ثم تبعتها أخرى في السويداء ودرعا خاصة.

طلب وزير التربية تسريح عدد من الأساتذة المسؤولين والمحرضين على الإخلال بالأمن، فاستجابت الحكومة لطلبه وصدرت الأوامر بذلك ثم عمد هو بالذات لطلب

إغاثها بحجة الأعطاء فيها، والمودة من الخطأ فضيلة، الأمر الذي أظهر الحكومة بوضع لا تحسد عليه وتقاوم الخلاف من أجل هذا السبب، بين الوزراء الاشتراكيين وبين الوزراء من الإعران المسلمين.

مهاجمة رئيس الوزراء في درعا:

عند زيارتنا لمحافظة درعا وأثناء خطاب كان يلقيه رئيس الوزراء في جمع من الأهالي من على شرفة مقر محافظتها، قام بعض الطلاب من الناصريين والحزبيين برمي ما وصل إلى أياديهم من الحجارة وغيرها، على رئيس الوزراء وصحبه، وعلى المستمعين من الأهالي أجابهم خالد العظم عليها «يا أولادي إن كانت هذه الضربات باتجاهها الصحيح فأني أؤيدكم عليها ولو كنت بينكم لشاركتكم بها، وحيث إنكم مُفْزَرون وغير مدركين لحقيقة الأمور فأني على يقين سوف يأتي يوم لن تستطيعوا تكرارها والوطن بحاجة لها فلن تجدوا أمامكم سوى التحدث عنها بالسر لخواصكم مع الندم عليها وطلب الغفران من أجلها، دربي اغفر لقومي فإنهم لا يفقهون».

كان خلف رئيس الحكومة الوزراء وغيرهم وبينهم محافظ درعا السيد عبد الغني جمال وقائد شرطة المحافظة العقيد عبد المنعم عيسى، وهما المسؤولان عن الأمن فيها. أمام قائد قوى الأمن، الأمين العام لشؤون الشرطة والأمن في وزارة الداخلية. لذا قلت لهما ماذا تفعلان هنا؟ انزلا وقوما بواجبكما. فنزلا وتحمس رجال الأمن في أداء واجباتهم وتوجه منهما تم إلقاء القبض على قسم كبير من الفاعلين.

لدى مغادرتنا المحافظة ووداعنا عند آخر حدودها وفي قرية الصنمين، تداولت الرأي مع وزير الداخلية وبعد اتفاق، قلت للمحافظ وقائد شرطتها وعلى مسمع من رئيس الوزراء، أخلو اليوم سبيل الموقوفين بعد تسجيل أسمائهم وعناوين مساكنهم واتصلوا بي بعد يومين، فقال الرئيس لماذا؟ قلت سأعبرك فيما بعد يا دولة الرئيس، ثم أخبرته بأن توقيفهم اليوم سيتشر وستتأوله الصحف والإذاعات مع التطويل والتزوير والمبالغة إن أبقينا على توقيفهم.

في اليوم الموعد أمرت بتوقيفهم ثانية وسوق البالغين منهم إلى القضاء لينالوا جزاءهم، والقاصرين بأخذ التعهد من أوليائهم تحت طائلة المسؤولية إن تكرر منهم عمل مشابه، هذا بالنسبة للسوريين أما من أجل الآخرين فينبغي إبطال تصاريح إقامتهم وتسليمهم إلى الحدود ليعودوا إلى وطنهم ليعيشوا بالأمن فيه ما طاب لهم العبث، إن سمحت لهم سلطاتهم بذلك.

أتاني سفير المملكة الأردنية الهاشمية الصديق المحترم الأستاذ أكرم زعيتر يتوسط ويرجو إلغاء هذا التدبير، كما رجاني الملحق العسكري الأردني السيد عمر المدني تسليم المطلوبين منهم إلى حكومته، وبعد طول نقاش وللمكانة المرموقة في نفسي للسفير المذكور، قبلت وساطته على أن لا تتكرر هذه الأعمال منهم، ولم يُبعد ولم يُسلم أحد منهم على الإطلاق.

إضرابات الطلاب في الجامعة السورية:

بعد مدة ليست بالطويلة وقعت مناوشات بين طلاب الجامعة السورية بدمشق واشتباكات بين فئاتهم الحزبية. استدعاني رئيس الوزراء، فوجدت عنده وزير الداخلية ووزير التربية والتعليم وطلب إليّ إرسال الشرطة إلى الجامعة لتحول دون استمرار التقاتل والتظاهر، فقلت له بحضورهما، أبلغني رئيس الجامعة السورية هاتفياً الدكتور أحمد السمان بالذي حصل، وهو قادم إلينا مع المشرف على شؤون الطلبة الدكتور اسماعيل عزت وأعلمني بالحاصل مفصلاً، وهو تصادم بين الاشتراكيين والبعثيين والشيوعيين من جهة وبين الناصريين والإخوان المسلمين من جهة أخرى.

دخلا علينا في مكتب رئيس الوزراء وقد طلب الأربعة إليّ التدخل، فقلت لهم بأنني حاضراً لتنفيذ الأوامر، ولكن بعد سماع رأيي ولكم القرار. سبق هذا التصادم صدامات متعددة واحدها في زمن الشيشكلي، ولما تدخلت الشرطة للتفريق بين الطلاب، توحدت صفوفهم في وجه الشرطة وأصبحت الهجمات كلها على رجالها بعد أن كانت على بعضهم ووقع ضحايا كثيرة من بين الجميع.

ثم قلت بأنني أعطيتُ أمر الاستعداد إلى وحدة الطوارئ بمجرد إخباري من الدكتور السمان، وهي جاهزة للحركة، وستكون بعد دقائق في مبنى الشرطة العسكرية المقابل لمبنى الجامعة السورية، تحت تصرف رئيس الجامعة وهو الذي سيعطي لها أمر التدخل، عندما يرى أن لا مفر منه، وهو قادر على تقدير الموقف أكثر مني، وهذا رقم هاتف مدير الشرطة العسكرية حيث سيكون قائد هذه الوحدة موجوداً انتظاراً للأوامر.

لاحظ الطلبة من سور الجامعة مفرزة الأمن بلباسها الميداني، وهي تدخل بسياراتها مبنى الشرطة العسكرية، فهدأت الاشتباكات فيما بينهم وتوحدت صفوفهم ضد رجال الشرطة وأصبح الضرب إلى خارج سور الجامعة بعد أن كان بداخله، الأمر الذي أتاح دخول رئيس الجامعة وموجه شؤون الطلبة وبعض الأساتذة بين صفوف الطلاب وفعلت النصالح فعلها، في عقلاهم. وانتهت هذه الاشتباكات بأقل خسائر منتظرة بين الطلاب

وبأقل حتماً مما لو دخل رجال الشرطة بينهم ودون أن يصاب شرطي واحد.

هذه الإضرابات في مذكرات زهر الدين:

قال زهر الدين في الصفحة ٣٣١ من مذكراته بمعرض الهجوم على رئيسه الأستاذ خالد العظم وعلى وزرائه:

«كثرت إضرابات الطلاب والمعلمين والعمال، ونشبت معارك دامية في جامعة دمشق وكانت الحكومة عاجزة كل العجز عن السيطرة على الموقف، تلك الحكومة التي حاولت مراراً عديدة زج الجيش في المعركة لخلق هوة ما بينه وبين الشعب الذي كان يمتطف عليه وذلك بمحاولة تكليفه بقمع بعض المظاهرات الشعبية. غير أنني وقفت وقفة صارمة (هكذا) وقلت للحكومة بأن الشرطة والدرك هما المكلفان بالأمن الداخلي، وأن للجيش واجبات ومهام يؤديها ضد أي عدو يحاول اجتياز الحدود. وهكذا حلت دون استخدام الجيش لقمع المظاهرات الشعبية والطلابية انتهى كلام زهر الدين.

من المؤسف أن يكون قائد جيش غير دقيق ولا يعرف حدوده ولا واجباته لأن:

١- الإضرابات العمالية لم تحصل في عهد وزارة خالد العظم، وإنما حصلت بجماعها في وزارة الدكتور بشير العظمة، ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل السيد رفعت زريق، وقد تمت السيطرة عليها كلياً دون طلب تدخل الجيش لأننا لم نكن بحاجة إليه.

٢- حكومتنا العظمى والعظمة لم تكونا عاجزتين عن السيطرة على الموقف بواسطة قوات الأمن الداخلي ولم تطلبها ولم تحاولا إدخال الجيش وزجه في إضرابات العمال والأساتذة والطلاب، وإني كنت قائد قوات الأمن في كل سورية في عهديهما، والطلب عند وجوده، يجب أن يصلر عني إلى الحكومة بواسطة وتأيد من وزير الداخلية، لتكليف الجيش بما عجزنا عنه، وهذا لم يحصل إطلاقاً. ولم يخطر على بالنا.

٣- لبت هذا القائد، الذي لا يعرف واجباته ويعرف واجبات غيره، أخبرنا عن وكيفية وقوعها، وعن كيفية إنهاء هذه الإضرابات التي عجزت الحكومة كل العجز عن السيطرة عليها؟ ما دام هو لم يوافق على زج الجيش في معركتها، وحال دون استخدامه من قبل الحكومة في قمعها، ووقف وقفته الصارمة في وجهها... وأنه ذو بأس شديد، وهل موقفه هذا، إن صح ادعائه، يدعو إلى الانتحار أم إلى الرثاء والإحالة أمام القضاء؟ لأنه لم ينفذ أوامر رؤسائه بالتدخل لفرض سلطان الأمن عندما احتل زمامه في البلاد حسب ادعائه المهروز... ليعتد سيطر على الجيش الذي هو قائده لكان قد جنب الوطن الكثير من الأهوال.

٤- في بلاد الدنيا كلها عندما تعجز قوات الأمن الداخلي عن السيطرة على الأمن في البلاد تأمر الحكومة جيشها بالتدخل لفرضه واستتبابه وليس لقائد الجيش أن يقف وقفة صارمة كوقفة زهر الدين في مذكراته، لأن الجيش جيش الوطن، والحكومة أدري بمصالح هذا الوطن أكثر من هكلنا قائد حتماً.

المعرض الياباني العائم:

أثناء ولاية الدكتور ناظم القدسي وفي وزارة خالد العظم، دعينا لزيارة المعرض الياباني العائم في ميناء مدينة اللاذقية.

لبى هذه الدعوة فخامة الدكتور القدسي بدون أية مراسم، وذهب بمفرده ونزل في بيت صهره الدكتور..... وابنته..... رحمهما الله. وقد زرته في هذا البيت الذي انطفت أنواره في وقت مبكر، لا حول ولا قوة إلا بالله، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

كما لبى هذه الدعوة رئيس الوزراء الأستاذ خالد العظم مع لفيف من الوزراء والمسؤولين وكانت زيارة للمتعة وللعمل. ورافقه فيها من الوزراء عبد الحليم قدور وأسعد محاسن وخليل كلاس وروبير الياس وعزيز عبد الكريم وغيرهم، كما رافقه المستشار القانوني لمجلس الوزراء فؤاد محاسن والمستشار الصحفي سعيد التلاوي والمستشار الفني المهندس رياض المالكي، والصحافيون بشير العوف ووديع صيداوي وأحمد عسه، وقائد قوى الأمن الداخلي مطيع السمان.

تجمعنا في بيت المرحوم العظم وغادرنا دمشق حوالى الساعة والنصف صباحاً. صعد الوزير الكلاس إلى جانب العظم بالسيارة، كما كنت بسيارتي الرسمية مع الأستاذ فؤاد محاسن. عند وصولنا إلى مدينة قارة دعانا الوزير عبد الحليم قدور إلى مائدة إفطار عامرة وكان يشرف هو وأهله ولفيف من جماعته على أكرامنا وضيافتنا بكل أصالة.

عند خروجنا من داره أخذني خالد العظم من يدي أمام جميع الوزراء والمرافقين وأركبني على يساره في سيارته وفهم الكلاس منها، بأن يذهب إلى سيارته. وأثناء الطريق تحدثنا عن أشياء كثيرة إلى أن سألتني عن السبيل الذي أرأته لإخلاء سبيل موقوفي قبيلة حماه، الذين كانوا موقوفين بأمر عرفي، بموجب قانون الطوارئ، بناء على طلبي، أجبتة بأن هذا الإخلاء مرهون بيد وزير الداخلية، اللواء عزيز، وهو صاحب الصلاحيات، قال: هذا صحيح إلا أن الوزير أوقفهم بناء على طلب خطي منك، هل من الممكن إعطاؤه كتاباً مغايراً من أجل إخلاء سبيلهم؟ قلت: لا، هذا الموضوع طرح أكثر من مرة، وأصبح جوابي معروف، لأنني لن أسمى إلى حتفي يدي، وفي القضية قتلى وجرحى وأمحاب حقوق،

وتأكد يا دولة الرئيس بأن ليس بيني وبينهم أو أحد أنصارهم عداوة، ولم أتعرف عليهم وأشاهد وجوههم إلا بعد توقيعهم والتحقيق معهم، واعتراقاتهم كانت بدون ضغط أو إكراه.

قلت وهل تكلمتم مع وزير الداخلية بهذا الشأن وماذا كان جوابه؟ فلم يجب ثم كررت السؤال عنه، هل تكلمتم مع وزير الداخلية بهذا الموضوع وماذا كان جوابه؟ فلم يثبت بنت شفة، وفهمت من سكوته بأن وزير الداخلية لم يوافق أيضاً، أو ينتظر كتاباً مني ليسعد عليه في تلبية الطلب، ولن أفعل.

كان المرحوم العظيم حريصاً في معظم الأمور على الإستجابة لطلبات السيدين أكرم الحوراني وغيليل كلاس لأن العلاقة معهما مستمرة، ومعى مؤقتة طارئة.

أثناء سيرنا في طريقنا إلى اللاذقية كان يحدثني رحمه الله عن مشاريعه وآماله في مستقبل سورية وشبابها وما قاله بأن سورية أغنى من الكويت ذات الموارد البترولية الكثيرة بالنسبة لتعداد السكان وأن بترولها سينضب يوماً، أما سورية فأرضها طيبة ومواردها متعددة وخاصة الشباب الذين أعلق عليهم كل الآمال في تطوير سورية ودفعها دوماً إلى العلى، والرجال هم أغنى ثروة في الأوطان على أن لا تُقيد حريتهم ويحد من نشاطهم الخلاق والمبدع.

في طريقنا زرنا سدّ الرستن ومشروع الغاب حيث استقبلنا المشرف عليه المهندس عبد الباسط الخطيب استقبلاً طيباً شرح لنا خلاله كثيراً من الأعمال وما ينتظر منها لتكون خيراً على سكانه بخاصة وعلى جميع المواطنين دون استثناء.

ثم حضرنا وليمة أقامها محافظ اللاذقية السيد هشام السمان ضمت وجوه وأعيان محافظة اللاذقية ألقى فيها رئيس الوزراء كلمة جميلة، حمل خلالها كأساً من الماء، وكان طعمها غير مستساغ، وخاطب المستمعين بأنني أعدكم في زيارة قريبة إلى مدينتكم العامرة، أن نشرب فيها معاً من مياه السن العذبة التي ستمد إلى بيوتكم. كما أقام النائب السيد رياض عبد الرزاق وليمة سخية ثم خرجنا على بعض قرى هذه المحافظة ومدنها الجميلة.

أثناء هذه الزيارة عقد رئيس الوزراء جلسات عمل مع محافظها وكبار موظفيها وأعضاء غرفها التجارية والصناعية والزراعية وحلّ كثيراً من مشاكلهم واستجاب لكثير من طلباتهم.

ولخالد العظيم أديبات جد عالية عند سكان محافظة اللاذقية لأنه أنشأ مرافقاً مما أفاد سكانها كثيراً وذلك عندما كان رئيساً لوزارة سابقة، على أثر القطيعة الاقتصادية مع لبنان.

وفي المساء زرنا المعرض الياباني العائم فشاهدنا فيه ما أذهلنا وأسعدنا، وألقى الرئيس العظيم في نهاية هذه الزيارة كلمة باللغة الفرنسية شكر فيها أصحاب الدعوة، لاقت الاستحسان من الجميع.

وقبل عودتنا إلى دمشق حرص على زيارة جوبة البرغال ليأنس سكانها الذين استقبلوه أحسن استقبال.

وعند مرورنا ليلاً في طريق العودة من مرتفعات التبك والقسطل فاجأنا غيوم واطلة كثيفة جداً أجبرتنا على البطء في سيرنا وتكليف شخص بالسير على قدميه أمام السيارة الأولى من رتلنا لتجنب الحواث، والله هو الحافظ.

نقل بعض ضباط الانفصال إلى وزارة الخارجية:

بعد مدة من تسفير النحلاوي ثانية إستمزج اللواء زهر الدين رأبي بنقله مع رفاقه إلى الخارجية، فلم أنصح به وقلت:

«لا تجعلوا من وزارة الخارجية مستودعاً للضباط المبعدين عن الجيش لكي لا يصبح وجهنا عبوساً وحضورنا غير مفيد في الخارج، لا تكررُوا خطيئة الشيشكلي عندما سرح ملحقنا العسكري في واشنطن العقيد محمد صفا، لأنه خصمه، فجعل منه ثائراً على الحدود العراقية السورية، حيث أنشأ محطة إذاعة بمساعدة الحكومة العراقية، تكشف عيوب الحكم وتهاجم الحاكم وتحض الأحزاب ورجالاتها والجيش وضباطه على التكتل ضده للإنتقال عليه وعلى ديكتاتوريته».

إن هذا التسريح حل قيود صفا ومنحه حرية التنقل ووجد من يتبناه ويساعده، فلا تحلّوا قيود هؤلاء المبعدين من قيود العسكرية وتمنحوهم حرية الحركة المدنية. فلم يسمع مني لأنه كان يراهم في نومه، لذا سعى وكان وراء صدور المرسوم رقم ٣٣٧٢ تاريخ ٦٢/١٢/٣١ بنقل الدهمان والنحلاوي والآخرين إلى وزارة الخارجية.

لم يمض سوى أيام حتى جاء النحلاوي مع رفاقه إلى سورية بحجة عدم رغبتهم التوظيف بالخارجية وأنهم لم يطلبوها ويصرون على تسريحهم منها كما جرى تسريحهم من الجيش.

إن كلام زهر الدين في مذكراته بأنه أصدر الأوامر إلى وزير الداخلية (هكذا) وإلى قائد قوى الأمن بعدم السماح لهؤلاء بدخول الأراضي السورية، كلام لا تؤيده الحقيقة، وهو من باب صرف الكلام لأنه لا يملك سلطة إصدارها، كما أن القوانين لا تمنع السوريين من دخول بلادهم، فعلى السلطات أن تسهل لهم ذلك أو سوقهم مقيدين عند وجود ما

يتطلب هذا الإجراء، مع الإشارة إلى أن حالة الطوارئ كانت قد انتهت في البلاد اعتباراً من ١٩٦٣/١/١.

ترقية اللواء زهر الدين إلى رتبة فريق:

استدعاني مرة، رئيس الجمهورية، إلى داره مساءً، وقال لي: «لقد إستمزجت آراء الممّنين من رجال الحكم والسياسة وبعض كبار قادة الجيش بصدد ترفيع اللواء زهر الدين إلى رتبة فريق، أو صرفه من الخدمة، فلم يستصوب أحد ترقّيته، وبعضهم قال: هذه مناسبة للخلاص منه، فما هو رأيك؟».

قلت: فخامة الرئيس، لقد علمت بالأمر، وأنه حردان في داره منذ أيام، لأنه حان موعد ترفيعه آلياً منذ ٦٣/١/١ ونحن اليوم في ٤ - ٦٣/١/٥، والرتبة لا أهمية لها أمام المنصب الذي يشغله، وهو غير جدير به أصلاً، وقد برهنت الأيام على ذلك كما سبّب وجوده فيه الكوارث، وأنت أدري به اليوم من سائر الآخرين على الإطلاق، وأول من انتبه إلى هذه الأعطال من السياسيين، هو الأستاذ هاني السباعي، الذي يعرفه جيداً، وقد كلف هاتفياً، لأنه كان بحمص، صديقه السيد رشاد جبري بنقل التحذير إلى ضباط حركة ٢٨/أيلول/٦١، في أول يوم من تعيينهم له، وذكر الأسباب، ولكن مع الأسف، لا أذن سمعت بعقل، ولا عقل أدرك ما سمع من الأستاذ جبري ومن غيره، وكان ما كان.

أما اليوم فيجب أن لا يغيب عن البال بأنه قائد لجيش له أوضاع غير مستقرة، أحسبه كذا وكذا (قلت كلمات لا يصح تدوينها) لذا يجب أن تحوز الأمر فوراً إما بترقيته أو بصرفه من الخدمة، لأن التردد بهذا الأمر لا يجوز أبداً.

هزّ الرئيس برأسه، وتفرس في ملامحي، قائلاً: طيب... طيب، دون أن ينطلق بقراره، ثم وقف وصافحني، إشارة لانصرافي، ثم سمعت في اليوم الثاني خبر ترقّيته كما سمعته غيري.

كان الدكتور ناظم القدسي كثير التردد، يخشى اتخاذ قرار، وكان هذا من أكبر عيوبه وأخطرها، لأنه رئيس دولة. وأرجو أن لا يخطر على بال القاريء بأنني أهدف إلى النيل من الدكتور القدسي بهذا القول لأنني أحترمه وأقدره إلى حد بعيد مع حرصي على تسجيل رأيي بكل صدق وأمانة.

جاء في ذيل الصفحة رقم ٣٥١ من مذكرات الفريق بصدد هذه الترقية كلام عن لسان المقدم المسرح حيدر الكزبري، ولا أدري إن كان هذا الكلام اختلاقاً على لسان الكزبري، أم صدر عن الكزبري فعلاً، وإن كنت أرجح الرأي الأول.

يدعي زهر الدين بأن الكزيري قال له عندما كانا بسجن المزة بعد ٨/ آذار/ ٦٣:

«أذكر يا سيدي عندما أتيت وزوجتك إلى بيت ناظم القدسي لتناول طعام العشاء مع عائلته، وعندما وقع مرسوم ترفيعك وتبيلك مهتافاً؟ قلت: ... نعم وماذا؟ أجاب: كنت أيضاً أنا في غرفة ثانية، لأن رئيس الجمهورية استدعاني وأخذ يستشيرني بخصوص انتقاء قائد للجيش خلفاً لزهر الدين الذي قرر إقالته...! نعم يا سيدي لقد استعرضنا لائحة كانت تحمل على ما أذكر الأسماء التالية: عمر قباني، مطيع السمان، مسلم الصباغ، عزيز عبد الكريم، جودت أناسي، مصطفى الدواليبي، طالب الداغستاني الخ».

انتهى كلام زهر الدين المدون عن لسان الكزيري.

١- أعتقد بأنه لا مكان لأخذ رأي واستشارة المقدم المسرح حيدر الكزيري في انتقاء قائد للجيش لأسباب كثيرة.

٢- من غير المعقول أن يُستدعى الكزيري لهذه الاستشارة في الليلة نفسها التي يدعي زهر الدين بأنه دُعي وزوجه لتناول العشاء وتوقيع مرسوم الترقية فيها بعد التقيل.

٣- من يعرف الدكتور ناظم القدسي وأخلاقه يجزم بأنه ليس من الذين يُجلسون شخصاً في غرفة ثانية لئسمعه كلام آخر، بدون علم من المتكلم.

٤ إن زهر الدين كان يخشى الضباط الذين ذكرهم وغيرهم من أن يتسلم واحد منهم، قيادة الجيش، لذلك ذكرهم على النحو الذي تقدم، وهم غافلون عن هذا المنصب.

٥- إن هؤلاء الضباط ليسوا على مستوى متقارب، لانتقاء أحدهم لمنصب قيادة الجيش، وعندما يجري الحديث بهذا الصدد، لا محل لذكر اسمي إلى جانب اللواء عزيز عبد الكريم، واللواء طالب الداغستاني، والعميد عمر قباني، وهؤلاء من رؤسائي سابقاً. وقدماء، على كفاءة عالية. أما الآخرون فهم من رفاقي بالكلية الحربية وأصلحنا بحق هو جودت الأناسي.

بعد ترفيع زهر الدين أعلن بأنه يستقبل المهنيين مساءً، وزوجه تستقبل المهنيات عصرًا، لأيام ثلاثة في نادي الضباط، مهولة لم نعرف لها سابقة، وكانا يتصلان هاتفياً بمعارفهما ويرسلا سيارات الجيش من أجل الحضور بدون مستجيب يذكر.

ولن أبخس الناس أشياءهم بعدم ذكر مجيء ملحقنا العسكري من موسكو بدون إذن ولا استئذان، ببطاقة طائرة على حساب صندوق خزينة الدولة، لتقديم التهنية والهدية الثمينة، كمادته في كل مجيء، التي تليق بالمقام، ولتحمل في عودته من الأحمر الرنان

ما يساعد على شراء المزيد وما يفيض، وقد ظهرت آثاره بأجلى معانيها، بعد رقة الحال منذ الجندود. وأما بنعمة ربك فحدث.

مجيء النحلاوي ثانية إلى سورية مع ثلاثة من رفاقه:

في ١٣/١/٦٣ كنت مدعواً إلى وليمة أولمها العقيد غسان حداد في مقر حرس البادية في قرية الضمير، بمناسبة ترفيع اللواء زهر الدين، بعد صعبوبة وتأخير، إلى رتبة فريق، وأسلوب الولاكم بهذه المناسبة غير معروف وقتئذ، لذا كانت مداينة ورياء له، أو بقصد اغتياله على مفرق قرية حرستا عند عودته، كما توهم وقال في مذكراته.

ذهبت إلى هذه الوليمة وبرفقتي العميد مسلم صباغ الذي جاء خصيصاً إلى مكنتي للذهاب معاً لأنني كنت غير راغب في حضورها، وأثناء تناول الطعام جاءني هاتف من مكنتي الخاص يملئني خير دخول النحلاوي والهندي والرفاعي وعمر إلى سورية، وأنهم موجودون الآن في دمشق، ومصدر الخبر أحد المقربين إليهم وهو العقيد سعيد عاقل، رئيس سلاح الإشارة.

أبلغتُ هذا الخبر إلى قائد الجيش ورئيس الأركان العامة الذي أخبر قائد سلاح الطيران بها وكان يجلس بجانبه كما أخبرت العميد مسلم صباغ عندما سألتني عن سبب الهاتف، ولا حظ الجميع ما دار بيننا من همسات، فجرت الوشوشات وامتدعت بعض الوجوه وانتهى هذا الاحتفال بأسرع مما عطلت له. وكنتُ أول المغادرين بعد الشكر والإستذان. ثم شاهدت سيارة قائد الجيش من خلفي وسيارات أخرى تملوي الطريق طياً.

في طريق عودتي وأنا في السيارة تلقيت هاتفاً لاسلكياً يطلب إليّ فيه رئيس الجمهورية الحضور إليه بأسرع ما يمكن. وعند مثولي أمامه قال لي: وإذهب الآن إلى معسكرات قطنا وأخبرني عما يجري فيها.

قبل ذهابي إلى قطنا خرجت على مبنى قيادة الجيش فوجدت العمداء صباغ والخطيب وأبو حلوان والفل والعقيد الكنج عند العقيد عقيل يتكلمون بأحداث الساعة وأن النحلاوي أتى إلى هذا البلد وأن معسكرات قطنا والكسوة والقابون، بعد نهاية الدوام فيها وانصراف كثير من رجالها، بقي فيها المتفقون على البقاء، ووضعوا حراسات مشددة عليها للسيطرة على الخارجين والداخلين إليها إلا بعد الموافقة منهم، وأنهم استنفروا قطعانهم وجمّعوا الأخرى.

مطالب ضباط قطنا:

وصلت إلى مدخل المعسكرات ونمتُ من الدخول، لذا ترجلت من سيارتي وتقدمت

من المسؤول وكشفت له عن هويتي وطلبت إليه الاتصال برؤسائه الذين سمحوا لي بالدخول. شاهدت على الطريق تراً من الدبابات والآليات، أسلحته مشرعة إلى السماء جاهزاً للحركة، ولما دخلت إلى مقر الضباط وجدت عدداً محدوداً من الشباب أصحاب الرتب الصغيرة، ولما سألت عن الأسباب أجابني أحدهم:

«بأن حالة الجيش أصبحت لا تطلق في ظل هذه القيادة التي يتصرف بشؤونها ضباط شيوعيون وآخرون ضعفاء والأمور تسير من سيئ إلى أسوأ بعد أن أبعد عنه الضباط المخلصون الشرفاء المعروفون بوطنيتهم واستقامتهم، لذا نطالب بإعادتهم وتبديل هذه القيادة». قلت وكيف السبيل؟ قال:

«اجتمعوا أنتم الضباط الكبار وقرروا ونحن من وراءكم». قلت ليس هذا شأننا، وغداً سيجتمع آخرون مثلكم وينادون بمننا تنادون ولن تنتهي من هذه الدوامة.

وكان حواراً كحوار الطرشان لم أستطع إقناعهم ولم يستطيعوا إقناعي والحقيقة بأن أحوال الجيش في تلك الفترة كانت على انعكاس ما يكون من حال، لم يسبق لها مثيل. قلت: إتركوا هذا الأمر إلى الحكومة وهي أدري وصاحبة الشأن والمسؤولية. قال آخر: نحن موافقون إلا أننا لن نتراجع عن مطالبنا بإعادة الضباط المخلصين إلى الجيش وتبديل هذه القيادة ورأسها، وإذا لم تستجيبوا فسوف نسير إلى دمشق ونبدل أوضاعها بأيادنا.

قلت يجب عليكم أن تتذكروا دوماً بأنكم لستم وحدكم في هذا الجيش وهناك عناصر ستقف بوجهكم قال: «نحن متفقون مع الجميع على هذه المطالب»، قلت: قد يكون هذا فخاً لكم والرأي الأمثل ترك هذه الأمور إلى الحكومة، وقد سُفّر النحلاوي في المرة الأولى بعد مؤتمر حمص، كما سُفّرت في المرة الثانية بعد مجيئه من كراتشي، وفي المرتين كان غير مأسوف عليه، وإذا كان يملك قدرة على البقاء وله من التأثير الذي نزعمون، لماذا سافر وغادر وترككم تتخبطون؟

عدت إلى القصر الجمهوري وأنا أرثي حال الوطن والجيش في ظل هذه الأوضاع وسلطة تنفيذية غير متفقة فيما بينها وتخشى من أية خطوة، وقائد جيش يتناول وينتفخ أمام المدنيين، وهو غير ذلك أمام بعض كبار العسكريين الذين لا يوجد بينهم من يفكر بانقلاب مخافة أن يجر البلاء على نفسه وعلى غيره وله غير بمن سبقه.

بكاء رئيس الجمهورية ألماً من أوضاع الجيش وخوفاً على الوطن:

دخلت القصر الجمهوري فوجدت الرئيس في العصابة الرئيسية وعنده وقفاً رئيس الوزراء الأستاذ خالد العظم والسادة أكرم الحوراني، وأسعد الكوراني وعزيز عبد الكريم

وأسمد محاسن ورشاد برمدا وعصام المطار ... ومن العسكريين الفريق زهر الدين واللواء نامق واللواء مقعري والمعيد هاشم آغا وآخرون.

بعد أداء التحية وقفت جانباً ثم تقربت من اللواء عزيز وزير الداخلية وأوجزت له مشاهداتي ونتيجة مهمتي، فقال لي همساً، بأن التحلوي قابل رئيس الوزراء وأعلمه بأنه يرجو العودة إلى وطنه فقط ليعيش مع عياله ولا يبرء العمل في الخارجية ولا الرجوع إلى الجيش.

ولما هذا الحضور خاطبني الدكتور قدسي، هل تسمح لي فخامة الرئيس؟ قال تفضل... وبقي واقفاً في مكانه إشارة لكلامي أمام الجميع، وقد أخرجني وكنت أريد التحدث إليه على انفراد، قلت: بناء على أوامرك ذهبت إلى معسكرات قطنا واتصلت بغيرها فوجدتها مستنفرة جميعها، وبعض قطعاتها على أهبة الحركة باتجاه دمشق، تكلمت مع ضباطها وهم يحصرون طلباتهم، بالاتفاق فيما بينهم، بإعادة الضباط الذين نقلوا أخيراً إلى الخارجية، وتبديل قيادة الجيش التي وقع في زمانها كثير من الأحوال يهون أمامها كل ما وقع في السابق، وهم يخشون على مستقبلهم ووطنهم من هذه الأوضاع.

انفعل رئيس الجمهورية وكأنه تذكر كل ما أصابه بفعل المسكر، من سجن واعتداءات وإتهامات بدون حق، وإصابة زوجته بمرض خطير عندما اقتحمت غرفة نومهما الشرطة العسكرية، بقيادة الملازم عبد الحق شحادة في منتصف ليل في فندق الشرق بدمشق (أوريان بالاس) بأسر من الشيشكلي، وكانت حادثة اعتقال حسني الزعيم والبرازي وإعدامهما لم يبرح عليها زمن بعيد، والرئيس القدسي وطني صادق يتحمس معاناة الوطن، لذا أخرج كل ما في نفسه من آلام، وبأعلى صوته وبلهجة منفعلة عنيفة قال:

«الله يخرّب يتحكم يا عسكري، رايحين تضيعوا استقلال البلاد بتصرفاتكم، استقدمنا الوفد الاقتصادي الألماني للمساهمة بتميزه وانتم تدمرونه بسوء أعمالكم، هذه صبرة من صوركم أمام الأجنبي أيضاً».

وانهمرت دموعه وعلا نحيبه ألماً من هذه الأوضاع المأساوية، وحاول ترك الحضور ليخفي عبراته خلف جدران غرفة مكتبه، وكان الجو مخزياً ومحزناً بسبب تصرفات بعضنا نحن المسكر، ثم اتبعت كلامي سيدي فخامة الرئيس، نحن سيف بيدك على رقبة كل من يحصي أملك، أن للحكومة والدولة أن تعالج أوضاع الجيش، وأن تأتي بقائد جيش لا أن يأتي قائد جيش بها، وهذا رأي جميع كبار القادة ما عدا واحداً أو اثنين في نفسيهما مرض ولا نية لهما.

قال زهر الدين: أنا لا أقبل ولي كلام مع ضباطي... فأجبتته بأعلى صوتي من هم

ضباطك؟ قال وبسرعة وبدون تفكير، زياد الحريري ونور الدين الكنج، وغادر المكان، ثم غادرناه نحن العسكريين وذهبنا إلى قيادة الجيش لمتابعة الأمور، ودخلنا مكتب قائد الجيش بكل تصميم، فوجدناه يجمع أوراقه الخاصة، إشارة إلى أنه تارك.

رن هاتف المكتب فتناولوه صاحبه وقد ظهر بأنه سمع كلاماً غير ذي مستوى، فأجاب مخاطبه بالمستوى نفسه مع قوله من أنت يا كذا وكذا؟ وذلك يزيد من كلامه وعباراته، وزهر الدين يجيب عليها بمثلها ويسأل من أنت؟ ثم أغلق الهاتف وقال لنا تصوروا (المقدم) موفق الدقر من قطنا يخاطب قائد الجيش بهذا الكلام...!!

كان مشهداً يدعو للأسف، وهذه أيضاً صورة من صور ذاك الجيش وينطبق على قائده قول الشاعر:

ومن لا يُكْرَم نفسه لا يُكْرَم

غادر قائد الجيش المكتب وغادرناه من بعده والكل ينتظر حلولاً جذرية من الحكومة. واقترح أحدنا إبلاغ المستقرين بما وصلنا إليه وبما آلت إليه الأمور. ولنحول دون أية حركة طائشة أثناء الليل باتجاه دمشق، شكلنا ثلاث مجموعات كل واحدة من ثلاثة ضباط واتجهنا إلى المعسكرات الثلاثة، وبدأنا بالإقناع وبالإتصالات الهاتفية لترطيب الأجواء وتمت التهذئة وانتهى ذاك الليل ونحن في مكاتب المعسكرات لا نعرف للنوم مذاقاً وللراحة طعماً.

عود على بدء:

ذهبتُ إلى مكتبي صباحاً وأنا تعب محطّم، وإذا بهاتف من رئيس الوزراء يطلب إليّ تسهيل سفر النحلاوي والهندي والرفاعي وعمر، بعد أن جرى إقناعهم وإقناعهم بضرورة مغادرة البلاد فوعده بمثل اللازم وعادوا من حيث أتوا بشكل مكتوم وأنا ألاحق إجراءاتهم وأخبرهم وتسهيل مغادرتهم للبلاد.

ثم بدأت الإشاعات تنتشر والتفسيرات المبالغ بها والبعيدة عن الواقع تتناقلها الألسن، بأن تبديل قائد الجيش يستفيد منه فلان وعلان ومن هو البديل له وللقيادة؟ التي يتضرر منها آخرون وهكذا عشنا في دوامة من الأفكار والأفكار المضادة، ولم يجر تغيير أو تبديل كأنه لم يحصل شيء.

وانفق الرأي أولاً على معاقبة الضباط الذين قاموا بهذه الأعمال وكلهم من دمشق ومن صغار الرتب وأدخلوا السجن لمدة مؤقتة جرى تحديدها بأوامر العقوبات الانضباطية، ولم

يخل سبيلهم بانتهاكها ثم تقرر إحالتهم إلى المحكمة العسكرية، وكان هذا القرار من أكبر الأخطاء، واستمر توقيفهم، وخلت الساحة أمام غيرهم الذين فعلوا فملتهم.

تطبيق التجربة:

أناء الإستفار في كل من قطنا والكسوة والقابون، تنادي بعض ضباط الجبهة وشكلوا رتلاً للتدخل عند اللزوم ليشاركوا بالأحداث، ولما انتهت انفرط عقد هذا الرتل. كما انفرط الإستفار في المعسكرات الثلاثة، غير أن أحلام مشكلية لم تبخر من رؤوسهم، بعد أن عبروا الأمر واستسهلوه.

كانت الأخبار ترد تباعاً عن تفكيرهم ومؤامراتهم وتطبيقاتهم، دون أن يأبهوا لقيادة الجيش لأنها كانت غائبة، وأصبح الحديث عن انقلاب وشيك الوقوع على كل شفة ولسان إلى أن وقع، وكان رئيس شعبة المخابرات، عين الجيش وأذنه المسؤول عن أمنه، العميد قطيني على رأس المتآمرين وأول الناهشين من الوطن بحصوله على رتبة عالية بدون حق، ومركز كبير بدون جدارة.

ولما كرر تأمره بعهد واع وقادر على محاسبة المتآمرين حاسبه على أعماله وأحاله إلى القضاء ونال جزاءه العادل. والمتآمر على وطنه دوماً من الخاسرين وإن ربح لحين.

إن مهمة استطلاع الموقف في المعسكرات ودواعي التمرد فيها التي كلفني بها رئيس الجمهورية لم تسلم من التشويه في مذكرات الفريق زهر الدين عندما اتهمني بأنني كنت وراء هذا التمرد ووراء عودة النحلاوي ورفاقه إلى البلد، كما كان الاتهام عينه لأمين عام القصر الجمهوري الأستاذ رياض الميداني ووزير الداخلية اللواء عزيز وقائد القوى الجوية اللواء مقبري والعمداء مسلم صباغ ومحمد التل وأكرم الخطيب ومصطفى الدواليبي وعبد الكريم عاهد وهاشم آغا وسعيد الماقل وعبد الحميد كيلاني وغيرهم، إنه خلط عجيب من صاحبه دون أن يمي بأنه لو كان بعضنا خلف هذا التمرد، لما كان الناتج الفشل، وعند صدق ادعائه، وهو البطل الصنديد ذو البأس الشديد، لماذا لم يحتقلنا، أو بعضنا مع الذين جرى إعتقالهم... ألعن القدرة علينا والاكتفاء بالمستضعفين؟ أم لاختلاق بالاتهام الذي جاء في الصفحة رقم ٣٧١ من مذكراته؟

وكرت الأيام ولم يتخذ رجال تلك الدولة والحكم أي إجراء يبدل الأوضاع ويحول دون تكرار ما حدث رغم خطورته، وقد حدث بعد شهر ونصف، وعدنا كما كنا، وكأننا لا رشنا ولا جفنا.

وهنا لا بد لي من الإدلاء برأيي الصريح، كضابط قديم نسبياً، وقد عايشت معظم

أحداث وطني وأنا في الظل في معظمها، إنسجاماً مع طبيعتي، بأن هذه الحكومة أو أية حكومة سابقة، لو حزمت أمرها لمرة واحدة، وأعطت ما لقيصر لقيصر وما لله لله، مع تقديري للصعاب والأخطار، وذلك بتعليق المشانق لمن يستحقها بعدل وحق، من أجل سلامة الوطن والابتعاد به عن اللعب في مصيره، لجنت البلاد والعباد الكثير من الأهوال والبلاء.

وبرأيي قد تهون الأخطار عند عدم وجود سياسة وتخطيط لجميع مؤسسات الدولة ومرافقها أمام عدم وجودهما في القوات المسلحة وبخاصة في إسناد قيادتها وقيادات أسلحتها الرئيسية وقطعاتها الضاربة فلا حصانة ولا سيادة لوطن بدون جيش منضبط تتحاكى قوته بل تتفوق على العدو المنتظر، وهو بقلاده فإذا استقام القائد استقامت جميع عناصره وإذا انحرف أو هزل انحرفوا وكانت الفوضى والانهايار.

لقد كان حظ الدكتور ناظم القدسي في رئاسة الجمهورية من أئس الحظوظ بالمقارنة مع حظوظ الآخرين من رؤساء الجمهورية السابقين، بسبب تردّي أوضاع القوات المسلحة في زمانه أكثر من غيره بما لا يقاس، وأنه سجن خلالها مرتين قبل أن تُنهى ولايته، ليس بسبب أعماله وإنما بسبب تجاوزات غيره وتآمرهم، وكان الإعدام في المرة الثانية أقرب إليه من حبل الوريد. وقد لمس ذلك هو بنفسه، ويشهد الله بأنه لا يستحقه. وإني على يقين بأنه يستحق كل إكرام وتقدير، والكمال لله وحده.

الدكتور قدسي رجل علم وأخلاق وسياسة ووطنية سليمة، متواضع نظيف اليد وكريم النفس، عنده كثير من الصفات الحميدة، إلا أنه ينقصه الحزم وبخشي اتخاذ قرار وهو في أعلى مسؤوليات الدولة، وهو جدير برئاستها للتمثيل وليس لتقرير المصير عندما يتطلب الموقف إقداماً وقراراً.

لم يستخدم أحد من أولاده أو عائلته سيارة الحكومة أثناء عهده، ومن يمنع ذلك ويرتفع عنه بحق، وليس من باب الخداع، لا يمكن أن يُقدم على الكيثر من المغام المحرمة، وكثيراً ما كنا نشاهد أولاده يذهبون إلى مدارسهم على أرجلهم أو بواسطة النقل المشترك. في الوقت الذي يتبجح فيه قائد الجيش في مذكراته من أجل ابنه فؤاد في استخدام سيارة الدولة ويعتبره حقاً من حقوقه وهذا غير صحيح نظاماً.

أخبرني مرة بأنه سيصلي صلاة الجمعة في جامع المرباط المجاور لقصر الرئاسة بالمهاجرين، وبعد أداء هذه الفريضة اتجهنا إلى مكان وضع الأحذية، فلم يجد حذاءه، ظهر عليه الارتباك، قال له الشرطي المرافق ها هو يدي، صاح بصديق: «من أمرك أن تأخذه من أهلي؟» من الذي رفعتني وأنزلك؟ قد تكون أنت أعلى مني مقاماً عند رب

العالمين، لا مكان لك عندي غداً، تدخلت من أجل هذا الشرطي وقلت: «هذا بدافع المحبة، أجباني: «هذا لا يجوز إلا للوالد من قبل ابنه فقط».

عندما لجأنا إلى لبنان عاش فيه حياة البساطة في حدود إمكاناته المادية، بعد عمل بالسياسة والرئاسة وأعلى مراكز الدولة لكثير من السنين، بينها النيابة ورئاسة مجلسها والوزارة ورئاستها ومن ثم رئاسة الجمهورية.

هذا أحد الشرفاء في وطني من رجال السياسة والرئاسة..... وما أكثرهم وخاصة بين الذين ولدوا أغنياء وماتوا فقراء.

قيل ٨ آذار ١٩٦٣:

في أواخر شهر كانون الثاني وفي أوائل شباط ١٩٦٣، اشتدت الأمراض على رئيس الوزراء خالد العظم وكان من السابق مصاباً بمرض القلب وبقرحة بالمعدة وبالسكر وانتفاخ بالأطراف السفلية، يسير بصعوبة وإذا جلس لا بد له من رفع رجله إلى مستوى مقعده، ويتجنب الصعود على درج السراي، مما الجأ للدوام في مكتب أرضي في مقر المجلس النيابي المنحل.

في جلسة لمجلس الأمن السوري، وهو مؤلف من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزراء الداخلية والخارجية والمالية والدفاع... ومن قائد الجيش ورئيس الأركان العامة ورؤساء الشعب الأولى والثانية والثالثة ومدير شؤون الضباط. اجتمع هذا المجلس في القصر الجمهوري ودعي إليه أيضاً قائد قوى الأمن الداخلي ورئيس الغرفة العسكرية، وكان العظم يجلس أمام طاولة الاجتماعات ورجلاه مرفوعتان على كرسي تحتها.

عند توزيع جدول الأعمال على الحاضرين، وقبل البدء بمعالجة بنوده، خاطب الأستاذ العظم الرئيس بقوله: «هناك الرئيس هناك أمور أكثر أهمية وخطيرة أرى ضرورة إبلاغكم عنها لمعالجتها، وهي أن كثيراً من الناس يتحدثون عن قرب وقوع انقلاب، ويسندون المصدر إلى بعض الضباط، (وهو بحث بقلم كان بيده كعادته وحقيقة أمره أنه كان يزن عباراته ويتفكي كلماته)، ثم استأنف كلامه بأن الذي أخبره هو السفير التركي (السفارة التركية تحت دار سككته) والكل يعرف علاقة الأتراك بالأميركان الذين لهم كثير من العملاء والمخبرين في هذا البلد».

أبد هذا الكلام وزير الخارجية الدكتور محاسن وقال نعم... «هذا صحيح، وقد جرى نقل بعض صغار الضباط إلى أمكنة تساعدهم على الاشتراك به لضمان نجاحه».

انفضض العميد موصلي رئيس شؤون الضباط، (القسم المكلف باقتراح نقل صغار

الضباط من رتبة نقيب فما دون على رئيس الأركان ليصار إلى نقلهم بتوقيع وموافقة من هذا الأخير. وخطط بيده على الطاولة وقال له بلهجة انفعالية مستهترّة خالية من كل أصول ... «تمال استلم شغلنا وقم بأعمالنا يا حضرة الوزير...».

أجبت الموصلي فوراً (وأنا أقدم منه عسكرياً)، لماذا هذا الأسلوب وهذه اللهجة يا خليل؟ لقد هزل الزمان وأصبحنا نجلس ونشارك بمثل هذه الاجتماعات والدراسات، الحكومة هي المسؤولة عن أمور الدولة كلها بما فيها الجيش، لا أنا ولا أنت ولا أمثالنا. رفدني راساً وزير الداخلية وقال: «يا خليل أنا لا أسمح بهذه التجاوزات بحضوري، يلزم كل واحد حدوده»، وقضى بذلك على كلام الضباط الآخرين، وهنا تدخل رئيس الجمهورية بالاتجاه نفسه وببارات ملطّقة للجو ثم رفع الجلسة للإستراحة.

أوما لي رئيس الجمهورية بالحلاق به ودخل غرفته وعرف بفراسته بأنني مصدر معلومات العظم والمحاسني، لذا سألتني عنها، فأبديتها، فقال ما العمل؟ قلت: «بأن أكثر الذين يخططون ويتآمرون معروفون» قال ما الحل؟ قلت: «اعتقالهم بدون تأخير لأن الأمر خطير بل أخطر من كل تصور، يجب أن نتغذى بهم قبل أن يتعشوا بنا». قال: «وإذا استنكر أو تلكأ قائد الجيش» قلت: هذا دليل على عدم تقديره للأمور أو أنه متأمر معهم، فيبني عندئذ وضع حد له أيضاً. وأرى عدم مفاتحته بشيء الآن، وأن ما سمعه وشاهده اليوم زيادة عن اللزوم، لتري وتلمس رد الفعل عنده، وتأكد يا فخامة الرئيس بأن الجيش معك وبيدك وليس معه أبداً، وليس له أدنى سيطرة عليه، وأن قادة الجيش وأولهم رئيس الأركان وقائد سلاح الطيران ينتظرون كلمة منك، وتأكد بأنهم لو جاءوا إلى سلطاتهم بانقلاب من صنعهم لدافعوا عنها باعتقالات للمتآمرين بدون استئذان... مژنا بتنفيذ الاعتقالات ونحن على استعداد تام لها، فإن نجحنا جعلناهم بين يديك وستحيلهم إلى محاكمات عادلة، وتحت أيدينا أدلة كافية، وإن فشلنا حملونا المسؤولية عندئذ. فقال: طيب.. طيب... منشوف...».

ثم عدنا إلى اجتماع مجلس الأمن، وكانّ الطير على رؤوسنا لا كلام ولا حركة وانتهت تلك الجلسة بسرعة وبجو مكهرب دون البت بشيء يذكر.

تكرر هذا الحديث مع خالد العظم الذي حذر منه أشد الحذر وقال: «إني قصدت التنبيه والتيقظ ليقيني بأن الذين تكلمت أمامهم سيكونون أول الضحايا إن حصل شيء». (هذه خطة إبتعثها آخر حكومة للعسلي مع الجيش قبل الوحدة) ومع ذلك أجبتة عندما تبدأ حركة غيرنا نكون نحن غارقين في نومنا وأحلامنا.

كان العظم لا يريد أن يتورط بمثل هذه الأعمال ولا يتحدث عنها أو سماعها لعدم

ثقت به جميع العسكريين وبخاصة بحثل هذه المواضع، كما كان رئيس الجمهورية متردداً بطبعه ويحسب ألف حساب لأبسط الأمور، فكيف بأخطارها؟ قد يتحمس بالبلد ثم يتلاشى حماسه، ويعود إلى قواعده، وتبقى الأمور على حالها مهما كانت أخطارها.

أعود إلى متابعة حديثي بعد الاجتماع بالقصر الجمهوري في مجلس الأمن بقولي بأن الثقة بين الرئيسين كانت غير موجودة بالقدر اللازم والضروري وأن معظم إجراءاتهما لم تكن متسيرة وكثيراً ما كانت متناقضة لأسباب لا محل للخوض بها الآن، وهي عميقة الجذور وعميقة المهود.

أصبح كثير من المظلمين ينتظر أحداثاً خطيرة بين دقيقة وأخرى ويستيقظ صباحاً ويده على مفتاح المذيع لسماع الخبر المنتظر، ثم يسأل هل حصل شيء؟ ما هو سبب هذا التأخير؟ حتى أن رئيس الوزراء قال لي مرة: «إذا وقع انقلاب أخبرني فوراً دون تأخير لأذهب إلى السفارة التشيكية، وكان رئيس جمهوريتها صديقه، والسفارة على بعد لا يتجاوز مئة متر من الجهة المقابلة لداره، ويوم حدوث المتوقع وبعد إخباره لم يستطع الوصول إليها لشدة مرضه وضعف قواه، لذا لجأ إلى السفارة التركية الموجودة في أسفل عمارة يته.

اللجوء إلى القوتلي للتوفيق وتوقيف النزيف:

ونحن على هذه الأحوال الفظيعة للأخطار المحدقة والمحيطه بنا، وبعد تفكير طويل لاح لي رأي وجدته أقرب الحلول وأصوبها، هو الطلب والرجاء من الرئيس شكري القوتلي للتدخل والتوفيق وإيجاد حل مشترك بين الرئيس الدكتور القدسي وبين رئيس الوزراء الأستاذ العظيم، لما له من مكانة عندهما وعند غيرهما، وهو الوحيد مهما قيل، القادر على جمعهما ولفت نظرهما إلى الأخطار بلغة قد لا تقبل من غيره.

كنت قد اجتمعت به يوم دعاني مع آخرين إلى داره لتناول طعام العشاء على شرف المناضيل الجزائري السيد محمد بو خيضر (الذي قتل فيما بعد في اسبانيا بسبب أموال الثورة الجزائرية)، وقد حضر هذه الوليمة بالإضافة إلى المحففي به، رئيس الجمهورية الدكتور قدسي ورئيس الوزراء الأستاذ العظيم ووزير الخارجية الدكتور أسعد محاسن ووزير الداخلية اللواء عزيز عبد الكريم، والمفوض العام لمكتب مقاطعة «إسرائيل» الدكتور عبد الكرم العالدي، وقائد الجيش الفريق عبد الكريم زهر الدين وصهر الرئيس القوتلي السيد فايز العجل وكاتب هذه السطور مطيع السمان فقط.

اتصلت هاتئناً بالدكتور العالدي ورجوته المجيء إلى مكثي ودار الحديث بيننا عن

الأوضاع السائدة وخطورتها، وكانت حديث الساعة في مجتمعاتنا، وكنا على آراء متطابقة، وأذكر بأنه قال لي بأن الناس يتحدثون عن قرب وقوع انقلاب عسكري يطيح بالأوضاع القائمة. قلت له من أجل هذا رغبت التحدث إليك لنقل هذه الصورة إلى شكري بك، لأنني أعرف صلتك به، لثلاثي الأخطار قدر المستطاع، أرجو أن لا تخيب رجائي، وهو القادر الوحيد من وجهة نظري على معالجة الشؤون بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والتوفيق بينهما أكثر من غيره على الإطلاق، علّه يوفق بينهما رحمة بهذا الوطن الذي وضعهما في أعلى المسؤولية لأن الاتفاق بينهما على حلول يجنب البلاد الكثير من الهزات والكوارث فالدولة تنزف وتتآكل من الداخل.

جاءني الدكتور العائدي برده وأبلغني بأن الرئيس القوتلي يرغب الاستماع مني بالذات في الوقت الذي أريد، وبعد تبادل الرأي قلت بأن الأمر لا يحتمل التأخير، أبلغه بأنني سأكون عنده اليوم في الساعة الخامسة مساءً.

استقبلني في داره استقبالا كريماً، ولدى عرض الأحوال على مسامحة أجنبي بأنه لم يكن يتصور أن تبلغ الأمور إلى هذه الدرجة من السوء... ثم قال «والآن سمعت منك الأوجاع، فما هو الحل والدواء من وجهة نظرك؟ قلت فخامة الرئيس... «إن قاعدة الاستقرار المتينة في هذا البلد هي الجيش، وسبب الإضطرابات ومنطلقها هو الجيش أيضاً، فإن أحسنّت معالجة أموره كنا بمنأى عظيم عن الأخطار، وإن أهملناها أو عجزنا عن معالجتها نكون قد سعيّا إلى حتفنا بظلفنا، ودمرنا الوطن بأجهزتنا وبأيدينا».

قلت: «الجيش بلا قائد فعلي منذ ٢٨/أيلول/٦١ وإن الذين تسلطوا عليه هم الذين عينوا له قائداً بدون فاعلية، وقد أصبحوا خارج البلد. وازدادت أحوال الجيش سوءاً بعد ٢٨/آذار/٦٢ عندما أصبح كل فرد فيه يعتقد بنفسه بأنه قادر بمفرده على رسم سياسة الدولة وتحقيق أمانها الوطنية والقومية من وحدة واشتراكية وحتى الانتصار على «إسرائيل»».

فلا الجيش حاكم، ولا يترك الحكم لغيره، وعلة العلل قائده، الذي يعتقد بنفسه أيضاً بأنه أكفأ رجال زمانه وهو القادر على كل شيء، بغرور لا يعادله غرور، وهو دون هذا الاعتقاد بما لا يقاس، والحل هو تبديله للخلاص من رأس غير صالح وللحد من تصرفات وتجاوزات الآخرين، ولا يكفي تبديل هذا الرأس فقط بل يجب دعم الجديد بمجموعة قادرة تمكنه من السيطرة على كل أمور الجيش، على أن تلفت إلى واجباتها المقدسة وترك واجبات ومسؤوليات غيرها إلى أصحابها وأربابها.

قال من ترى أن يكون؟ قلت يا فخامة الرئيس هذا أمر يجب أن تقرر السلطة السياسية

والحكومة المدنية، ولا يجوز أن يتدخل به ضابط أو يُرشح له قائد. وعدد الضباط الصالحين لهذه القيادة غير قليل، وخاصة بين المتقاعدين أصحاب الرتب الكبيرة، الذين أخرجوا من الجيش على مراحل لأسباب غير وجيهة ولا صحيحة في كثير من الأحوال، وهم في ريعان الشباب والعطاء، فعودة واحد منهم لاستلام القيادة لا تكفي من وجهة نظري، فلا بد من اختيار رأس قادر صالح يعاونه أخيار يضعون نصب أعينهم مصلحة الوطن في المقام الأول، وبذلك تكونون قد غيرتم تركيبته المتهرئة اليوم، وأدخلتم على دمه دماً جديداً صالحاً، الجيش بحاجة إلى عملية جراحية مستعجلة أكثر من أي زمن مضى، لتردي الانضباط والتسلسل العسكري بين صفوفه. أصبحت السياسة عمله اليومي. وقبل أن أودعه وأنصرف، حدثني كيف أقال واستبدل برئيس الأركان شوكت شقير في أوائل تموز ١٩٥٦ اللواء نظام الدين، وكذلك حدثنا مستفيضاً بأن الاستقلال لم يكن سهلاً هيناً ولا رخيصاً لنضيمه بخطأ الأعمال وبسوء تصرفات البعض. كما حدثني عن أمور كثيرة وسرد ذكرها، وطال الحديث من أجلها وتشعب وتخلله طعام عشاء خفيف مع الفواكه.

لم يعلم أحد بهذا المسمى والحديث مني إلى الرئيس القوتلي سوى الدكتور عبد الكريم المائدي والرئيس القوتلي عنه الذي قابلته وأسعته ما أريد قوله وأنا احترق على وطني لأنني كنت قريباً من الجيش ورجال الحكم، وأعيش ما يقلق كل مخلص، مما جعلني أرى بالقوتلي الأمل الوحيد الذي اتفقته عند الآخرين.

دعا الرئيس القوتلي كلاً من الدكتور ناظم القدسي والأستاذ خالد العظم إلى اجتماع عاجل في داره تم الاتفاق عليه، وفي صباح يوم الدعوة طلب حضوري إليه ثانية قبل ساعة من موعدنا واستوضح مني عن بعض الحوادث وأسماء الضباط الذين أعتقد بصلاح إعادتهم إلى الجيش، فمددت له أكثر من عشرين شاباً من أصحاب الرتب الكبيرة من مختلف المناطق والطوائف والمذاهب ومعظمهم أقدم من دورتي لمساعدة القائد الجديد بتسليمهم قيادات فاعلة، لتغيير تركيبة الجيش.

أنهت هذا الحديث دخل الخادم السوداني الذي كان عنده وقال له: «لقد جاء الدكتور قدسي» فنظر إلى ساعته وقال: «ليصعد إلى فوق» وبعد دقائق أعلمه بوصول الأستاذ العظم، فكرر له القول نفسه (بيت القوتلي مؤلف من طابقين الأول لاستقبال الضيوف والحياة النهارية والثاني للإستقبال أيضاً عند الزوم، وكنت بالطابق الأول).

بدا علي الرغبة بالإستعجال والانصراف، فقلل منهما قائلاً «معلش اكمل...» وهكذا إلى أن انصرفت بدون زيادة أخرى بالتأخير.

وقبلها كان قد قَدَّم لي من أجل الضيافة على عربية ضيافة قالباً من الكاتو على شوكولاته (فوربه نوار) مع الشاي، اعتذرت بإصرار لكي لا يقطع هذا القالب، ليبقى على حاله، من أجل الضيفين، واكتفيت بفنجان من الشاي فقط.

قد يظن القارئ بأنني أذكر تفاصيل تافهة لا لزوم لها، وجهة نظري فيها بأن هذه الأحداث مرَّ عليها زمن طويل، ومعظم المشاركين فيها يعتقد بأنه إنفرد بها ولا يعلم بها غيره، ويجهل بأنني كنت خلفها، لذلك ذكرت تفاصيلها ليعرف بأن لغيره علاقة بها، ولتذكيره بدقائقها عند التحدث عنها أو رغبته بتدوينها وخاصة المتعلقة بالدكتور القدسي، أطال الله عمره، وكنت حريصاً في السابق على عدم كشفها في وقتها، احتراماً لمقامه كما يقتضيني الواجب والأصول.

بعد اجتماع الثلاثة الكبار، بل أكبر الكبار في وطني من حيث المقام والخبرة والتجربة، رئيس جمهورية سابق لمرتين أو ثلاث وهو القوتلي، ورئيس جمهورية حالي هو القدسي، ورئيس دولة قبلهما ورئيس وزراء حالياً هو العظم، لمعالجة الأمور المستعصية وأولها قضية الجيش، تم الاتفاق بينهم على إبعاد ضابط ثبت فشله في النهوض بمسؤولياته والاستعاضة عنه بتعيين العميد عمر قباني بعد ترقينه إلى رتبة لواء في منصب قيادة الجيش يعاونه اللواء نامق كمال، وترفع العقيد جودت أناسي إلى رتبة عميد وتسليمه منصب رئاسة الأركان العامة، ثم يجري بحث إعادة آخرين من المتقاعدين الذين يسمح وضعهم بإعادتهم إلى الجيش، على أن يكلف اللواء عزيز عبد الكريم بالإعداد وترتيب هذه الأمور.

جاءني الدكتور العالدي مبلغاً وشاكراً مقدراً وسعيداً بما تحقق من وفاق بهذا اللقاء وراجياً منه كل خير.

الضابطان عمر قباني وجودت أناسي من خيرة ضباط الجيش من وجوه كثيرة، وقد أهدا عنه لأسباب لم تكن في مصلحة الجيش.

هذا الاجتماع في مذكرات العظم:

سجل خالد العظم في الصفحة رقم ٣٦٠ من مذكراته الجزء الثالث قوله:

وأذكر أنني طلبت ذات مرة من السيد شكري القوتلي أن يتوسط بيننا (القدسي والعظم الذي توفي ولم يعرف من كان خلف هذا الاجتماع) لإزالة ما في قلب القدسي من الشكوك ولحملة على التعاون المجدي. فدعانا القوتلي إلى داره وطرح الموضوع بكل صراحة وأكد أننا نحن الإثنين إذا ما أخلصنا، واحدنا للآخر، وأزلنا ما بيننا من سوء

تفاهم، حمينا كيان البلد، فلا يصل أعداء سورية إلى غايتهم (واضاف قائلاً) بأن دفع الخطر الناصري هو أهم ما يجب على الجميع التعاون في سبيله (الخطر الناصري كان وقتها دائماً في أعماق العظم).

إن حماية البلد يوم هذا الاجتماع لم تكن باتفاق الرئيسين على دفع الخطر الناصري والتعاون في سبيله وإنما كانت بتعاونهما وتفاهمهما، بالدرجة الأولى في معالجة شؤون الجيش التي كانت متردية وقرية من الهاوية، لأن غيرها سهل حين بالمقارنة.

إن الرئيسين القدسي والعظم لم يعلما مني بهذا المسمى وطبيعي أن لا يعلما من القوتلي والمالدي، بأنني كنت خلفه. كما أن العظم لم يكن ليلجأ إلى القوتلي لطلب التوفيق بينه وبين القدسي لأسباب كثيرة معلومة.

جرى الاعداد لتحقيق رأس هذا الوفاق بتحضير من اللواء عزيز الضابط البارز المميز في كل الأوقات، استدعى إليه القبايني والأناسي، وهما بمكانة مرؤوسيه عندما كان وكانا في الجيش وموضع احترامهما، وذلك بقصد ترتيب الأمور.

الرئيس يخشى تصاعد الروائح:

في المقابلة الأولى الطويلة لي مع الرئيس شكري القوتلي للتحدث عن الخطر الرهيب الواقف على الأبواب، والذي كان يهدد البلاد بنسف الأوضاع إلى المجهول والقضاء على الاستقرار الهش بسبب ما كان يجري في صفوف الجيش، ورجاء فخامته للتدخل والتوفيق بين رئيس الجمهورية الدكتور قدسي ورئيس وزرائه الأستاذ خالد العظم لإيجاد الحلول للإتقاذ والخلاص قال لي فخامته:

ولماذا الاحتفاظ بهكذا ضابط طوال هذه المدة، ومن الذي أتى به؟ وأنتَ لستَ الأول الذي أسمع منه هذه الأقوال.

ثم أردف قائلاً:

«سبق أن حاول اللواء شوكت شقير أن يتجاوز حدوده مباشرة معي، عندما وضعني أمام أحد خيارين، إما الرضوخ إلى اعتراضه على تعيين وزير دفاع (عبد الحسيب رسلان) لأنه يعرفه عند ما كان قائداً للمنطقة العسكرية الوسطى بحمص، أو قبول استقالته مع الإصرار، وناولني إليها، ولما اتجهت إلى معالجة الموضوع مع المعنيين لاتخاذ قرار، أخبرت بأنه ترك وظيفته وغادر البلاد، التي ليس له فيها غير سيارته الخاصة، وبعد تعيين اللواء توفيق نظام الدين خلفاً له، سمعت بأن له علاقة مع القصبهاني ورفاقه الذين كانت تجري المحادثات معهم لأمر مادية».

قلت هذا صحيح إلا أن أمره مختلف، لأنه كان عازماً على ترك وظيفته ومغادرة سورية قبل مجيئه إليكم، منتهزاً فرصة اعتراضه على هذا التعيين، لأن المقدم قصيباني أرسل له من سجنه رسالة شفهية مع مدير الشرطة العسكرية، المقدم هشام العظم، يعلمه فيها بنفاد صبره وأنه أصبح مكرهاً على الكلام إن لم يسارع شقير إلى إنقاذه، وإني كنت أحد عضوي المحكمة، برئاسة بديع بشور وعضوية درويش الزوني أيضاً، التي كلفت بمحاكمته مع شركائه فؤاد الزعبي ومحمد أسرب وسابا الصباغ اللبناني، وقد دافع عنهم أماننا بعض كبار المحامين منهم الأساتذة مظهر القوتلي ورياض المالكي وهاني البيطار وغيرهم، وقد أصدرنا بحقهم أحكاماً أصبحت مبرمة، وأنشقدنا عليها وقتها بأنها كانت خفيفة، حسب اعتقاد المتطرفين، ومع ذلك صدر عفو خاص عن أحدهم مع آخر حكم بقضية ثانية مماثلة، لوجود سند لهما في مجلس الدفاع الجديد.

وكان هؤلاء متهمين برشاوي حققت بها لجنة برئاسة عمر قباني وعضوية بهجت المسوتي من أجل صفقات منها صفقة سيارات دودج، قبضها أحدهم من شركة ا.ف. كثناة من يد مدير مبيعاتها جميل كريمة، ووزعها فيما بينهم، وصفقة قنابل لطائرات الفيات من شركة إيطالية، مطلع على تفاصيلها قائد سلاح الطيران وديع مقبري، وأخرى لشراء آلات وقطع تبديل لها من مخلفات الجيش الأميركي، من شركة يمثلها اللبناني ادوار بارودي، الذي مُنح وسام الإخلاص عليها بناء على طلب من رئيس الأركان شقير، وقد ظهر بأن هذه الشركة وهمية يقوم عليها في أميركا محتالون، وقد جرى سحب كامل مبلغ الصفقة لعب في العقد مقصود، دون توريد شيء منها ذي شأن، ومطلع على بعض جوانبها ملحقنا العسكري في واشنطن العقيد محمود شطرا، وكذلك الذي كُلف باستلامها من أميركا العقيد فيصل أتاسي الذي رفض الاستلام رغم المحاولة برشوته، ومن بعده المقدم طه نور الله.

وكذلك على اطلاع بأحد فصولها أحد موظفي ديوان وزارة الدفاع يوسف خباز الذي ضاعت بركة هامة بينه وبين القصيباني بعد توقيعها من شقير، كانت مدة الإرسال إلى ملحقنا العسكري بواشنطن ولم تُرسل. وصاحب المصلحة في ضياعها القصيباني، وقد سألت شخصياً الخباز أثناء المحاكمة عن أسباب ضياعها وعدم إرسالها لعلاته بذلك.

كما عثر المحقق العدلي في مكتب أحد الشركاء على رسائل خطية كانت مرسلة من ألمانيا، كتبها محمد أسرب أحد هؤلاء الشركاء، لهم، وأرسلت إلى دمشق باسم مستعار (محمد قباني) من أجل الإخبار والمتابعة والتثيت، وفيها كل التفاصيل ... و....

بعد أيام من صدور أحكامنا على الشركاء الأربعة قصيباني وزعبي واسرب وصباغ،

صدرت أحكام أخرى على العقيد الطيب توفيق عز الدين ومعاونه العقيد أدهب سمكري الأيوبي والملازم المحمد الدكتور الصيدلي أميل أيوب، لرشاوي ثبت دفعها وقبضها من أجل صفقات أدوية ومن أجل نقل بعض عناصر مديرية الصحة إلى الأماكن التي يريدونها منهم الدكتور معطي الساطي.

اجتمع مجلس الدفاع بدون تلكؤ وكان قد استلم رئاسته حديثاً رئيس الأركان العامة الجديد اللواء عفيف البرزي يعاونه العميد أمين نفوري، كما كان بعضيته الضباط عرنوق والسراج وجادو وحمدون والصوفي وغيرهم. وطلبوا إلى فخامتكم إصدار عفو خاص عن المحكومين عز الدين واسرب فقط...، دون باقي المحكومين، لأن الأول ابن عم ووالد زوجة جادو عز الدين والثاني صديق حميم لجمال الصوفي، وإكرام الخواطر كان موجوداً بين الأعضاء الكرام.

صدر عفو خاص عن هذين الشخصين فقط وفقاً للطلب رغماً عن ارتكاباتهما الثابتة بحكم قضائي صادر عن محكمتين منفصلتين، كما أنها لم تكن أقل من غيرها عند باقي الشركاء المحكومين، الذين استمر سجنهم، ونفذوا عقوباتهم بالتمام والكمال.

قال:

«كنت، والله، طوال عهدي الأخير مع بعض الضباط، كالسائر على بيض فاسد أخشى أن أثقل على إحداها فتتكسر ويفوح منها ما لا نريد شمه وسماعه. لقد دعيت للقيام بالواجب ومن عاداتي الإقدام لا الإحجام وخدمة وطني بأكبر قدر من الاستطاعة والتضحية وأرجو من الله العفو وحسن الختام.

لقد كان انقلاب حسني الزعيم، مهما قيل فيه ومن أجله، لأنني وضعت يدي على صفقات مشبوهة ومريبة وأصررت على محاسبة مرتكبيها، وكان للزعيم وبعض أعوانه علاقة بها، أسلحة فاسدة ونحن بحرب مع «إسرائيل»، اشترتها لجان من الجيش واستلمتها ودفع الشعب ثمنها، وكذلك سمن مخشوش كربه، أرفض أن يتناوله عيالي، فكيف بي بجنود يدافعون حتى الموت عن حدود الوطن وكرامته ويستشهدون بكل شجاعة في سبيله».

«وشعوري بأنني مسؤول عنهم كأولادي بدون تفریق، فضلاً عن مؤامرات دولية كانت تحاك بالخفاء، لتحرير صفقات كلها ضد مصلحة الوطن، وقد جرى تمريرها فيما بعد، وهكذا أدخل السجن الأبرياء، وأخرج منه فوراً وبدون تأخير المتهمون، بدون محاكمة ولا مساطة ولا عقاب، وذلك بعد يوم من الانقلاب».

الملك عبد العزيز يتدخل من أجل سورية:

قلت للرئيس القوتلي في معرض كلامي عن الأوضاع التي كنا نعاني منها بسبب تصرفات البعض بدون إدراك مما كان يهدد بسوء المصير، وكذلك فقدان الثقة والإنسجام بين رئيس الدولة ورئيس وزرائه في غياب المجلس النيابي، صاحب السلطة في مراقبة الخطوات وسد الثغرات مما عطل أهم الإجراءات والضرورات.

قلت يا فخامة الرئيس «لقد حصلنا على الاستقلال قبل الأوان، وأقصد بأننا حصلنا عليه قبل الإعداد له إيجابياً، انتفض الرئيس بشدة وقال:

«لا.. لا... هذا كلام لا أقبل به أبداً وخاصة من أمثالك وأنت من عائلة كانت في مقدمة من ضحى وثار في وجه المستعمر ورفض وجوده لنعيش أحراراً أسياداً في وطننا، ولقد كان عمك مصطفى وصفي باشا قائداً في ثورتنا في الفوطه عام ١٩٢٥، كما استشهد شقيقه عمك محمود حمدي بك أمامي وعلى بعد خطوات مني برصاص الفرنسيين، نحن أمة جديرة بالاستقلال والحياة الكريمة الحرة قبل كثير من الأمم، وهذا ما قلته وأنا قانع به، وأسمعته لكثير من زعماء العالم عندما اجتمعت بهم ولم يستطع أحد أن يعترض أو أن يحدض أقوالي، لذا ينبغي أن لا يتكرر هذا القول على لسانك ثانية».

«التقصير في حفظ الاستقلال وتعريضه للمخاطر من البعض يجب أن لا ينسحب على الجميع، لقد ضحى الشعب السوري بكل فاته وطوائفه وريفة وحواضره، بالأرواح والمال والممتلكات والراحة حتى انتزع استقلاله انتزاعاً، وقدم في سبيله ما لم يقدمه شعب آخر».

«إن استقلالنا ليس منحة من أحد ولا نتيجة لمعاهدة مع محتل، إنما لم نستكن منذ ما قبل عام ١٩٢٠. حتى عام ١٩٤٥ إلى أن رحلت عنا فرانسنا ونحن نقاتلها ونفجر الأرض تحتها، وتحملنا منها ما لا يُحتمل، يؤيدنا كل صاحب ضمير بعد أن فهم حقيقة أمرنا».

«لقد اجتمعت أثناء الحرب العالمية الثانية بتشرشل، رئيس وزراء بريطانيا، مرتين، أولاًهما في السعودية عام ١٩٤٣، والثانية في مصر عام ١٩٤٥ بحضور الملك عبد العزيز وآخرين، وفي المرتين حاول أن يستجريني إلى عقد معاهدة مع فرنسا، بحجة توفير الهدوء في منطقتنا، فرفضت وقلت كيف توفر الهدوء والاستقرار لعدو محتل؟ نحن أمة حرة نطالب برحيله عنا، ماذا فعل شعبنا حتى يُفرض عليه هذا البلاء وتقييده بالأصفاد، لن نرضخ ولن نقبل بهذا الطلب، ثم قلت وأشرت بيدي إلى الملك عبد العزيز، إن هذا الإنسان هو أغلى إنسان عندي في هذا الوجود، لو طلب مني هذا الطلب لما سمعت منه ولقاتلته، وهو الذي لو طلب مني عيني لقلعتها باصبعي وقدمتها له، لو طلب التضحية

باني في سبيله لما ترددت، ثم التفت إلى البحر وأشرت بيدي ثانية وقلت، لو اصطبغ هذا البحر بالدماء وتبدلت زرقته إلى احمرار فلن أعقد معاهدة مع فرنسا، وكان الترجمان يلاحق كلامنا بشكل يدعو للإعجاب».

وقف تشرشل وانتصب وهجم عليّ كأنه يريد أن يفترسني قائلاً: ماذا تقول؟ هل تهددني؟ أنت تعرف مع من تتكلم؟ أنا القائد العام لجيوش الحلفاء».

وهنا تدخل الملك عبد العزيز، رحمه الله، وكان له حضور وشخصية مهيبة، فلما توفرا لأخر، كما كان يمتنع باحترام كبير عند الجميع، ولطف الجو بيننا، ثم قلت:

«أنا أعرفك جيداً واحترمك يا مستر تشرشل، وليس من المعقول أن أتحدّثك، إلا أنني لا يمكن أن أقدم على عمل يرفضه شعبي ويرير إعدامي وسحقي، وأملّي من عظيم مثلك أن يكون بجانب الحق في تحقيق حريتنا وسيادتنا في بلادنا، وأنت على رأس من يضحون ويحاربون لرد العدوان عن شعبكم وأوطانكم والعالم الحر، فقال: طيب.. طيب لا معاهدة ولا قيد والذي نطلبه منكم هو تأمين الهدوء في منطقتكم لأنها استراتيجية ولها تأثير كبير على مجرى حربنا مع أعدائنا وأعداء البشرية جمعاء، لن نزعجكم ولن نطلب منكم ما تكرهون، وبإمكانكم الاعتماد علينا وعلى وعودنا».

رجعت إلى دمشق في أواخر شباط ١٩٤٥ واستسلمت ألمانيا للحلفاء وألقت سلاحها أمام أعدائها وتوقف إطلاق النار منها في ٧/أيار/١٩٤٥. في هذا الشهر بالذات استقدمت فرنسا قوات عسكرية جديدة إلى سورية من جنسيات مختلفة من مستعمراتها، استعداداً لنوايا خبيثة مما دعا الحكومة السورية إلى الاحتجاج، وتوترت الأحوال وأضربت البلاد ورفع المواطنون العلم السوري بدلاً عن العلم الفرنسي على قلعة حلب، ف وقعت اشتباكات دامية بين الأهالي وبين الفرنسيين وكان حصيلة عشرات القتلى والجرحى ثم انتشر الخبر إلى حماه وحمص ودمشق فعمت الاصطدامات بشكل واسع وعنيف، إلى أن كان يوم ٢٩ أيار ١٩٤٥ حيث اصطنع عسكر الفرنسيين حادثاً مع حماة المجلس النيابي وحراسه من الشرطة فهجموا عليهم وأعملوا بهم قتلاً وذبحاً وهم يدافعون إلى أن أبيدوا كلهم بعد أن أظهروا من ضروب البسالة والشجاعة والبطولات ما نفخر به على مدى الأيام جيلاً بعد جيل.

كما قصف الفرنسيون من قلعة الحزة، مدينة دمشق بالقنابل المدمرة والمحركة بوحشية مستتكرة ف وقعت الضحايا بين النفوس الآمنة وانتشرت الحرائق في أحياء كثيرة من دمشق واستهدلت في جملة ما استهدلت بيت خالد العظم في حي سوق ساروجة، حيث تجمع الوزراء ونواب الأمة للتشاور وقرروا اللجوء إلى الغوطة لإشعال نار الثورة في البلاد جميعها

في وجه الفرنسيين، وكنت مريضاً في فراشي لا أستطيع الحركة وأعاني من حرارة مرتفعة بسبب قرحة في معدتي، فاستدعيت سفير المملكة العربية السعودية الشيخ عبد العزيز بن زيد وطلبت منه نقل هذه الصورة المفجعة الدامية إلى الملك عبد العزيز لينقلها بدوره إلى حكومة بريطانيا بشخص المستر تشرشل خاصة. ليقف على معاناتنا من جرائم الفرنسيين وعدوانهم علينا، وأن ليس أماناً غير الثورة المسلحة للدفاع عن أنفسنا وكرامتنا، كما استدعيت باقي الممثلين الأجانب المعتمدين لدينا لنفس الغرض وقد أتاني الإنكليزي مستر شون بمصفحة بعد رسالة بعثها إليه مع أحد موظفي الخارجية السيد هشام دياب.

وبعد يومين تماماً في ٣١/أيار/٤٥ أذاعت محطة الشرق الأوسط نص الإنذار الذي وجهه تشرشل إلى الجنرال ديفول رئيس حكومة فرنسا بالكف عن متابعة الاعتداء وإراقة الدماء وأنه أمر قائد جيوشه في الشرق الأوسط للتدخل عسكرياً لوضع الأمور في نصابها، وطلب من ديفول أن يأمر جنوده بالتوقف عن إطلاق النار فوراً والإنكفاء إلى ثكناتهم، والشروع بمحادثات تجري بين الأطراف المعنية في لندن. وقد أخبرني بالإنذار قبل إذاعته الشيخ ابن زيد بأن الملك عبد العزيز أجرى الإيجاب وقال انتظروا الفرج من الله قريباً.

وجاءت قوات بريطانية من سهل البقاع في لبنان بقيادة الجنرال هاجيت ودخلت دمشق وألزمت القطعات الفرنسية على العودة إلى ثكناتها والتوقف عن إطلاق النار وانفجرت الأزمة ومن ثم جرت المباحثات وكان الجلاء.

قلت والله يا فخامة الرئيس بأي عشيت هذه الأحداث بكل وجودي وجوارحي، فقال يا ابني إن استقلالنا غال جداً وحصلنا عليه بعد تضحيات كثيرة بالأرواح والدماء والأموال التي لم نبخل بها. وقد حصلنا عليه بعد تأخر إلى أن واتتنا الظروف وجاء اليوم الموعود بفضل من رب الوجود. والأمانة أصبحت بأعناقكم وأملني أن تحافظوا عليها وأن تسلموها مبرأة من كل شائبة إلى من بعدكم وأن توصوهم بالمحافظة عليها.

حراسة العظم والحواراني وغيرهما:

وصلتني معلومات نسبة صحتها مرجحة، باحتمال وقوع اعتداء على حياة بعض الشخصيات السورية منهم الأستاذين خالد العظم وأكرم الحوراني وغيرهما من السياسيين وكذلك بعض العسكريين.

بعد التداول مع وزير الداخلية تقرر إبلاغ المستهدفين ليتجهوا إلى أحوالهم وتنقلاتهم ولأخذ موافقتهم على وضع حراسة لهم، إذا رغبوا، وبالنسبة للعسكريين فقد كانت التدابير متخذة في السابق في تنقلاتهم وفي حلهم وترحالهم، ومع ذلك فقد جرى إخبارهم لتعزيز

حراستهم والإتباه إلى أوضاعهم لكي لا أتحمل وزر عدم إبلاغهم نفسياً وأخلاقياً وقانوناً. أخبرت الأستاذ العظيم بما وصل إلى علمي وأستاذته باتخاذ اللازم وكنت قبلها قد أصدرت قراراً بتعيين أحد مراقبي الأمن بأن يكون الحارس الخاص لرئيس الوزراء وقد أجريت الإيجاب بشكل جيد فيما بعد بحفرزة مرافقة تتقل معه بدون مظاهر ولا ضجيج. ثم زرت الأستاذ أكرم الحوراني في بيته وأبلغته بما أنا قدمت من أجله، فاتفقنا على ضرورة وضع حراسة له، واعتذرت عن أن تكون برجال من عندي وقلت اختر من تشاء من جماعتك أو ممن تثق بهم لأسلحهم وأدفع رواتب شهرية لهم. ولما استغرب، قلت له: أخشى وقوع مكروه، لا سمح الله، وأن نتهم بالإشتراك أو بالإهمال والتقصير بدون حق.

في اليوم الثاني جاءني السيد مصطفى حمدون وأعطاني لائحة بأسماء وقع الاختيار عليهم لحراسة الأستاذ الحوراني، قلت له: بلّغهم المحيء إلينا لإجراء الإيجاب، ولما استغرب أيضاً، قلت هكذا تقتضي الأمور يا أخ مصطفى وهو صديقي وله معزة خاصة عندي.

ولما جاء بالأشخاص تبين بأنهم غير الذين أعطاني أسمائهم، فجرى تسجيل أسماء الذين جاؤوا من هوياتهم، وأصدرت أمراً سرياً بتكليفهم والجهة التي اختارتهم على مسؤوليتها، مع أخذ تواريخهم وذكر الراتب الشهري الذي كانوا يأتون شهرياً لاستلامه وفق الأصول، وهكذا استمر الحال إلى أن تبدلت الأحوال وسبحان مبدلها.

اعتقال زهر الدين ومحاولة اغتياله في مذكراته فقط:

أما بالنسبة للعسكريين فقد كانت حراستهم مؤمنة دائماً، بل أكثر من اللازم بما يحفظهم من أي اعتداء إن كان من خارج جهازهم ومروسيهم، أما المشكلة الخطيرة إن كان هذا من الداخل ويتخبط من كبار المرؤوسين وأقدرهم كما حصل لقائد جيشنا المنفوار.

ففي الصفحات ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٦ من مذكراته روى لنا كيف كان مستهدفاً للإعتقال والإغتيال من أقرب المقربين الذين ليس بينه وبينهم حراسة ولا حجاب. ومع ذلك فقد كانت مؤامراتهم تتلشى على صخرة صموده ورجولته، لذلك لم ير ضرورة لمحاسبتهم ومفاتحتهم والحمد لله الذي حفظ قائد جيشنا «الصادق» من بعض مرؤوسيه المعبين أو المجرمين.

في تلك الصفحات أخبرنا للمرة الأولى بأنه في أوائل عام ١٩٦٢، بينما كان يخط بنوم

صلى بعد معركة حربية في الجبهة، قادها بمفرده، بانتصار ليس له سابق ولا شبيه، لذا لم يسمع دق الباب ولا رنين الهاتف ولا الصباح، عندما أتى إلى داره في منتصف الليل رئيس مخابرات الجيش العقيد محمد منصور ومعه المقدم عبد الكريم النحلاوي وضابط ثالث لم يعد يتذكر اسمه، وهم مدججون بالسلاح من أجل اعتقاله، فلولا بسالة حراسه الذين منعهم من تحقيق جريمتهم وحالوا دون اقتحام داره، كما روت له زوجته وكذلك رئيس حرسه، لقضي الأمر، ولم يفتح هؤلاء المرؤوسين على مجيئهم ليلاً لاعتقاله ولم يحاسبهم عليه لأنه طيب القلب وذو بأس شديد حسب أقواله الخطية.

وهذه ليست يتيمة ولا وحيدة وقد ذكر غيرها: «وهو صادق دائماً في الصفحة رقم ٣٦١ من مذكراته الأمنية، بأنه كان في طريق عودته إلى مكتبه من وليمة كان قد أقامها في قرية الضمير، رئيس حرس البادية العقيد غسان حداد، على شرفه بمناسبة ترقية، عندما وقفت في أحد بساتين حرسنا، خمس مصفحات من الجيش كلفت باعته أو اغتياله، لكن رئيس هذه المفزة الرعدي جين وخاف عندما اقتربت سيارة القائد من الكمين ولاحت طلعتة، وهكذا تلاشت هذه المؤامرة على صخرة بأسه وصموده أيضاً ولم يفتح بها ولم يحاسب عليها أحداً لأنه طيب القلب، وذلك حسب مذكراته حرفياً، لقد كان أمره عجيباً وتفكيره أعجب.

اعتداء على راتب الحسامي:

بينما كان الأستاذ راتب الحسامي، نائب رئيس مجلس الأمة في عهد الوحدة، ونائب مدينة حمص في عهد الانفصال، وأحد أعضاء الخماسي الناصري - نهاد القاسم، علي بوظو، عبد الصمد الفتوح، عبد الوهاب حومد، راتب الحسامي - ماراً بسيارته في حي الحلبوني بدمشق، تعرض له شاب وانهاled عليه شتماً وضرباً، بعد إنزاله عنوة من سيارته، ثم فر هارباً دون ترك أثر. كما قال الحسامي بأن المجرم أشهر عليه سلاحاً نارياً وكان ينوي القضاء عليه، إلا أنه لم يتمكن من إطلاق النار من مسدسه لأنه استعصى. ولكن التحقيق والشهود لم يؤيدوا قوله بإشهار السلاح.

لدى المتابعة والتقصي اتجهت الشبهة نحو ضابط عقيد متقاعد، شيوعي المسلك السياسي، سجن وعذب وسرح في الماضي القريب، قيل بأنه كان ماراً من مكان الحادث، ولما سمع الحسامي، المعتدى عليه، باسمه ركز عليه وأصرّ بأنه هو الفاعل، لأنه كان من ضحايا عهد عبد الناصر.

أصدرت أمراً باستدعائه والتحقيق معه فلم يجنح التحقيق إليه، استقدمت صوراً له ولآخرين من إدارة شؤون الضباط، وأمرت بعرض قسم منها على المعتدى عليه، دون أن

تكون بينها صورة المتهم، فتعرف على إحداها، وقال بأن صاحبها هو المجرم، وعند السؤال عنه تبين أنه خارج سورية منذ مدة، ثم جرى عرض قسم آخر من الصور بينها صورة المتهم، فلم يتعرف عليها. وعند عرضه عليه شخصياً مع آخرين، لم يتعرف عليه أيضاً، وأثبت التحقيق بأنه كان في مكان آخر ساعة الحادث لذا أمر المحقق بالإفراج عنه مع استمرار بالمتابعة.

وانتهى ذلك العهد والحسامي يتهمنا بأننا وراء إفلات هذا المجرم.

تفجير سيارة عبد الوهاب حومد:

ثم وقع حادث آخر في حي المزرعة بدمشق وهو تفجير سيارة الوزير السابق السيد عبد الوهاب حومد، وهذا عضو في التجمع الخماسي الناصري، وهي واقفة أمام داره، ولما أبلغوني بالحادث أمرت مدير شرطة مدينة دمشق ومدير الأمن الجنائي بأن يخبرا فوراً قاضي التحقيق المتناوب في وزارة العدل ليقوم بالتحقيق اللازم وأن يقدموا له كل موازنة يطلبها للوصول إلى الحقيقة، وبعد جهد وطول تحقيق قيل بأن صاحب السيارة لم يكن بعيداً عن مسببات الحادث، وهو وزير عدل سابق، كما أشيع بأنه قبض ثمن سيارة جديدة بأمر من سيادة الرئيس الزعيم تعويضاً عن سيارته الأثرية التي أصلحها وصلح حالها، فكانت صفقة رابحة، وقد سألتني أحد الصحفيين عن هذه الإشاعة فنفيت علمي بها، كما قال لي بأنها صفقة رابحة في الوقت الذي كانت تجارة زميله الحسامي غير منتجة، وقد اجتمعت مصداقة بشقيقه الدكتور أسعد منذ وقت قريب، فقال لي: «بأن أخاه عبد الوهاب ما زال يحقد بأنك كنت خلف هذا التفجير»، قلت له سامحه الله، وفتح بصيرته على الحقائق، ما أكثر الإشاعات والانتهاكات التي كنا نعيش في دوائها والله أعلم بالظالم والمظلوم.

الإعتداء على اللواء جراح:

كما جرى اعتداء بالضرب والإهانة على ناصري ثالث هو اللواء محمد الجراح، قائد قوى الأمن الداخلي في عهد الوحدة، والساعد الأمين لوزير الداخلية عبد الحميد السراج، بينما كان محمد الجراح ماراً من شارع الحجاز، بعد أن أصبح من غلاة الناصريين، وركب موجتهم لا حباً بهم وقناعة باتجاههم، بل لتحقيق المكاسب عند التوزيع. وقد كان على رأس المتظاهرين الذين استنكروا إقالة السراج في أواخر أيام الوحدة وهاجموا الناصرية والناصرين والأعمال التي صدرت عن زعيمهم ثم تبدلت الأهواء والأجواء.

قلت بأن سيادة اللواء كان ماراً قرب بناء محافظة دمشق، شاهده الشرطي السابق الشيخ حسن عطايا، خطيب جامع عين الفيجة اليوم، فانهاه عليه شتماً وضرباً وألقاه

أرضاً، والناس فرحون بهذا المشهد للعلن كرهاً بالناصرى الجديد.

أعبرني مدير شرطة مدينة دمشق بالذي حصل، فأمرته التوسع بالتحقيق واعتقدتُ كما اعتقد بأن الاعتداء عليه كان بسبب ناصريته الجديدة، ثم تبين بأن هذا الشرطي كان قد سرح ظلماً من وظيفته، حسب اعتقاده، ورفع دعوى أمام القضاء من أجل إعادته، وقد ربحها إلا أن هذا القائد الذي كان قد سرحه رفض الإنصياع لحكم قضائي مبرم، بتأييد من رئيسه، ولا علاقة للأهواء والميول الناصرية بهذا الحادث من قريب أو بعيد، رغم الإدعاء بأنه كان بسببها وبترتيب من مكافئها، وقد نال كل منهما نصيبه الذي يستحقه.

إلغاء قانون الطوارئ ومحاولة إعادته:

لا شك بأن الأستاذ خالد العظيم يكره الجور والتعدي على الحريات الخاصة والعامة، كما يكره أصحاب النزعات الديكتاتورية، وأنه ديمقراطي التفكير والروح والمنهج والسلوك، حتى آخر خلية من جسمه بأمور الدولة، وقانع بأن الديمقراطية هي خير للأوطان ولكل إنسان، وأن نتاجها مهما تدنى، أفضل كرامة لبني البشر، من أي نظام آخر، وأن الإنسان بتكوينه لا يستطيع الاستمرار بالحياة في جو متعسف خالي من الحرية، في حدود القانون، وهي له كالماء وأوكسجين الهواء.

وكان يعلن عن ذلك في جميع بياناته الانتخابية والوزارية، وهو صادق، وعندما يصل إلى السلطة في أعلى قممها لم يكن ليقلب ظهر المجن لهذا المبدأ، بل يبقى من أشد المتمسكين به، رغم أن الإنسان مهما حاول الحياد يبقى إنساناً له عواطفه وشعوره وله ما يسعده ويكدر صفوه، مما ينعكس على بعض أعماله وأقواله الخاصة مهما سعى إلى التجرد.

ألف آخر وزارة في حياته وهو يشكو من الطغيان ويحاول الحد منه، بجِد وقدرة الإمكان، بأسلوب مرن رغم أن وزارته كانت وزارة استنفار، لذلك كان تفكيره من قبل تشكيلها العمل على توقيف مفعول قانون الطوارئ، وقد ناصره فيما بعد، جميع الوزراء باستثناء اثنين، ولكل من الجميع رأيه وأسبابه:

١- الاشتراكيان ومعهم النفوري كانوا يريدون إنقاذ جماعة قليلة حماة من السجن الذي أوقفوا فيه بموجب قانون الطوارئ بعد اعترافاتهم يدون ضغوط أو إكراه، والله خير الشاهدين.

٢- وزيرا الإخوان المسلمين بدفع من مرشدهما العطار كانا يودان مزيداً من التحرر لأغراضهما الخاصة الإخوانية الناصرية المبطنة.

٣- المسكرين نائباً الحاكم العرفي وأعني بهما وزير الداخلية والمكلف بتسيير أمور وزارة الدفاع اللذين كانا يريدان استمرار نفاذ هذا القانون لأنهما يحسنان تطبيقه بدون شطط حسب اعتقادهما.

٤- الوزراء الباقون يريدون توقيف سريانه، ولكن بدون إصرار لعدم وجود خلفيات لهم بهذا المضمار، تأييداً لآراء ورغبات رئيسهم الطيبة.

أصرت الفتان الأولى والثانية وعلى رأسهما رئيس الوزراء ومؤيدوه على توقيف مفاعيل هذا القانون فوراً، وقبل إجراء التصويت، وسمعاً وراء إجماع وحل وسط، اقترح وزير الداخلية أن يكون هذا التوقف اعتباراً من فاتح عام ١٩٦٣ أي بعد عشرة أيام تقريباً من هذه الجلسة لمعالجة شؤون الموقوفين بموجبه، على أن يبقى نافذاً في الجبهة وقرى الحدود.

وزير الداخلية، وأنا من بعده كنا نصرّ على تسليم الموقوفين إلى القضاء قبل تجميد هذا القانون ولو بساعة واحدة، والإشراكين مدفوعان من أكرم الحوراني يلحان بلسان الكلاس على إخلاء طرفهم قبل إلغائه ومن دون إحالتهم إلى القضاء، وكان ما أردناه لمسؤولياتنا القانونية وقد سلمناهم إلى القضاء وفق الأصول وقبل سريان الإلغاء بساعات.

جرى التصويت في هذه الجلسة فنال موافقة الجميع حسب اقتراح وزير الداخلية واستكف عن التصويت المكلف بتسيير أمور وزارة الدفاع اللواء زهر الدين. ولم يلتفت رئيس الوزراء إلى استنكافه لأنه ليس وزيراً بمعنى الكلمة الدستورية كالأخرين وأنه لا يحمل حقبة وزارية بالأصالة.

بعد انقضاء أقل من شهر على هذا الإلغاء استدعى رئيس الوزراء، وزير الداخلية وقائد قوى الأمن وقال لهما بأن رئيس الجمهورية يريد مقابلتنا.

عند دخولنا على رئيس الجمهورية في مكتبه وجدنا عنده الفريق قائد الجيش والعقيد عقيل معاون رئيس شعبة المخابرات العسكرية ولم يحضر رئيسها ولا أدري السبب وأرجح لخلاف بالرأي.

اجتمع رئيس الجمهورية الحديث قائلاً: استدعيتكم لأسمع رأيكم بما يطلبه قائد الجيش بإعادة إعلان الأحكام العرفية، وبعد حديث مفصل طلب إلي العقيل أن يدلي برأيه، فأبد طلب قائد الجيش بإعادتها، ثم سألتني رأيي فلم أؤيده وقلت بأن الأحوال الأمنية لم يطرأ عليها جديد يوجب العودة إلى الورا، ثم سألت اللواء عزيز وزير الداخلية وكان رأيته بأن إعادتها الآن بدون سبب معلوم تخلق بلبلة بالرأي العام وتفسر تفسيراً ليست في مصلحة

الحكم، وختم كلامه بأنه لا يوافق على إعادتها، وكذلك أجاب رئيس الوزراء وقال بأنه لا يوافق على هذه الإعادة، وأن قانون الطوارئ لا يطبق عملياً إلا على المدنيين والجيش بمنأى عنه رغم أحواله.

إنبرى له زهر الدين دون أن يُطلب إليه الكلام وخاطب رئيس الوزراء بقوله بأنني أحملكم مسؤولية عدم إعادته، فنظر إليه خالد العظم نظرة فيها معنى واضح وتنطق بدلاً عن لسانه (لا أريد أن أصفها احتراماً للرتبة الجديدة التي كان قد وضعها الفريق زهر الدين على كتفيه بموافقة وتوقيع من هذا الرئيس) قائلاً له «أنت أنت تحملنا المسؤولية؟» ووقف واستأذن من رئيس الجمهورية وانصرف.

تدخل اللواء عزيز وقال له: «لقد تجاوزت كل حد يا زهر الدين» (عندما كان اللواء عزيز ضابطاً مرموقاً كان الفريق زهر الدين غير ذلك رغم قدمه الزمني بالجيش)، كما تدخل رئيس الجمهورية معترضاً على ما تفوه به السيد الفريق ثم وقف وصافحنا إشارة لنا بالانصراف، ولم نكد نخرج من غرفته حتى سمعنا صوته قائلاً له: «يمكنني أن أتحمّل كل شيء إلا قلة الاحترام والدوق يا زهر الدين كفانا... كفانا... إلزم حدودك».

وانتهى هذا اللقاء على النحو الذي قدّمث ولم يُعد تطبيق أحكام قانون الطوارئ الذي كان قد تقرر في ٦٢/١٢/٢٢ توقيف مفاعيله اعتباراً من ٦٣/١/١ بموجب المرسوم التشريعي رقم ٥١ تاريخ ٦٢/١٢/٢٢ المعدل لذلك القانون. ومن ثم صدر المرسوم رقم ٣٢٧٦ في ٦٢/١٢/٢٢ بالاستناد على المرسوم التشريعي الآنف الذكر وعلى قرار مجلس الوزراء رقم ٨٦٧ في ٦٢/١٢/٢٢ بإنهاء حالة الطوارئ في جميع البلاد ما عدا الجهة ومخافر الحدود. ثم أعيد تطبيقه بُعيد غروب ذلك العهد.

دخول العظم إلى المستشفى بحالة اسعاف:

لأمر يريده الله وقبل تبديل قائد الجيش أصيب خالد العظم بنوبة قلبية حادة أُدخل على إثرها غرفة العناية المشددة في مستشفى المواساة ومنعت عنه الزيارات، وتجمدت الإجراءات وكثير من أعمال الوزارات، ثم اتجهت الآراء إلى تسفيره للخارج لمتابعة العلاج عندما تسمح ظروفه الصحية بالسفر، وجرى الإعداد وتهيئة جوازات السفر له ولعائلته، ولم يسافر، وكان يمارس منصب رئاسة الوزارة بالوكالة الأستاذ أسعد الكوراني بموافقة خالد العظم وموافقة رئيس الجمهورية.

وقبلها كانت الخلافات على أشدها بين الوزيرين الاشتراكيين ومؤيديهما من جهة وبين برمدا ووزيري الإخوان المسلمين ومسانديهم من جهة أخرى، وكانت تجمعهم على

مضى شخصية خالد العظيم ومبادئه واحترامه.

في هذه الظروف غير السعيدة في سورية وقع في الثامن من شباط انقلاب عسكري في العراق على عبد الكريم قاسم وصحبه، وهذا ما زاد من نشاط المعارضين العاملين وأدخل الهلع في نفوس الحاكمين وأخلّ الموازين في سورية أكثر مما هي مختلفة، فبدلاً من لملمة الصفوف والوقوف بوعي وبهزم من هذه الأحداث للسيطرة على الأوضاع استقال بعض الوزراء وأقدمت قيادة الجيش على خطوة غير سليمة زادت الطين بلة بقصد التقرب من الناصريين والمناهضين.

إرسال وفد عسكري للتهنئة لثورة العراق:

بدون استئذان من الرؤساء وبدون موافقة مجلس الوزراء ولا استمجاز رأي قادة ثورة العراق، وبارتجال دونه أي ارتجال أقدمت قيادة الجيش السوري على إرسال وفد عسكري إلى العراق لتقديم التهاني والتبريك والمشاركة بالأفراح برئاسة العميد محمد التل وعضوية نورالله حج إبراهيم وعادل حج مراد وفرحان الجرملاني وغيرهم.

ردّ هذا الوفد عندما وصل إلى الحدود العراقية ولم تسمح له سلطاتها من تخطيها وأعادته من حيث أتى، فلطمت بذلك وجه صاحب الفكرة الأمر الذي زاد في إضعاف الحاكمين ومساندتهم وقوى من عزيمة الآخرين. وبخاصة عندما نُفُتحت أبواب الحدود لوفد سوري آخر استقبل بكل تكريم وحفاوة، فكانت إشارة لمن يفهم بالإشارة، وكان هذا الوفد حزبياً مؤلفاً من عفاق والبيطار والأطرش والميسمي وغيرهم، كما كان كالماء لشجرة عطشى، فازدهرت الآمال وأورقت الأغصان ونضج الثمر وتواعدوا على القطاف.

استقالة بعض الوزراء:

كان رئيس الوزراء العظيم يتلوى على فراش المرض والوضع في البلد على أسوأ ما يكون عندما تقدم الوزراء الكلاس والقذور والنفوري ومن قبلهم رشاد برمدا، باستقالاتهم وزاد تمسك وزيري الإخوان المسلمين الطويل والخطيب بموقعيهما، فدخل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء بالوكالة بحالة من القلق لذا ارتأيا أن يتخلصا منهما أيضاً لتصبح الوزارة وزارة اختصاصيين فنهين ليس فيها أحد من الأحزاب أو السياسيين، وكان هذا رأي رئيس الجمهورية منذ البدء ويسعى إليه بكل جهد.

هتف لي وكمل رئيس الوزراء الأستاذ الكوراني وتواعدنا على لقاء وبعد حديث تم الاتفاق على ضرورة إبعاد الإخوان المسلمين عن الوزارة، علّ التراشق الكلامي بينهم وبين

الاشتراكيين يخف أو يتلاشى، وإن استمر يصبح بين أشخاص خارج الحكم. وقد أيد رئيس الجمهورية هاتفياً لي هذا الرأي. ولما عرضته على وزير الداخلية بوجود صديقنا الأستاذ المحامي إحسان قواس بالمصادفة، أيده بدون أية ممانعة في الوقت الذي لم يستصوبه القواس.

من مكنتي وحوالي الساعة الرابعة عصراً اتصلت هاتفياً بالوزيرين الدكتور نبيل الطويل وعمر عودة الخطيب وزيري الإخوان المسلمين ورجوتهما الحضور وأني بانتظارهما، فحضرنا ومعهما الأستاذ عصام العطار، وتكلمنا بما آلت إليه الأمور ثم قلت للوزيرين المحترمين من الأفضل تقديم استقالتكما من الوزارة ومتابعة ما بينكم وبين الاشتراكيين من خارجها إذا شئتم الاستمرار، وأني انتظرهما خلال ساعة، ووقفت ووقفوا، قال الأستاذ عصام «يجب علينا التشاور مع اخواننا أجبت هذا شأنكم.

ثم ذهبت إلى دار الأستاذ كوراني، أطال الله عمره، لأعلمه بالذي حصل، وفيما وأنا عنده رن هاتفه وكان مخاطبه عصام العطار الذي قال له وبصوت مسموع مني: «أنت رئيس الوزراء أم مطيع السمان؟ أجابه خيراً خيراً، فأعلمه العطار بالذي حصل فقال له: «اعمل بالذي طلبه منكم» وأغلق الهاتف.

لم أشاهد بعدها الإخوان الثلاثة العطار والخطيب والطويل، ثم علمت بأن الاستقالتين قدمتا إلى فخامة الرئيس مباشرة.

وصدرت المراسيم التالية تسوية للأوضاع:

- ١- مرسوم رقم ٢٤٩ تاريخ ٦٣/٢/١٣ يسمي أسعد الكوراني وزير العدل نائباً لرئيس مجلس الوزراء إضافة إلى عمله ويعهد إليه بوكالة رئاسة مجلس الوزراء مدة غياب رئيس مجلس الوزراء الأصيل.
- ٢- مرسوم رقم ٢٥٢ تاريخ ٦٣/٢/١٦ تعيين الكوراني وزيراً للإعلام وكالة بالإضافة إلى العديلية ورئاسة الوزارة وكالة.
- ٣- مرسوم رقم ٢٥١ تاريخ ٦٣/٢/١٦ بقبول استقالة رشاد برمدا وخليل كلاس وعبد الحليم قدور وأمين نفوري ونبيل الطويل وعمر عودة الخطيب.
- ٤- مرسوم رقم ٢٥٣ تاريخ ٦٣/٢/١٦ تعيين فرحان الجندلي وزيراً للصحة وكالة بالإضافة إلى وزارة البلديات.
- ٥- مرسوم رقم ٢٥٤ تاريخ ٦٣/٢/١٦ تعيين جورج خوري وزيراً للعمل وكالة بالإضافة إلى وزارة الصناعة.
- ٦- مرسوم رقم ٢٥٥ تاريخ ٦٣/٢/١٦ تعيين صبحي كحالة وزيراً للإصلاح الزراعي وكالة بالإضافة إلى وزارة المواصلات.

٧- مرسوم رقم ٢٥٦ تاريخ ١٦/٢/٦٣ تعيين عزالدين عبد الكريم وزيراً للتعليم وكالة بالإضافة إلى وزارة الداخلية.

٨- مرسوم رقم ٢٥٧ تاريخ ١٦/٢/٦٣ تعيين حوت طرابلسي وزيراً للمالية، وكالة بالإضافة إلى وزارة الاقتصاد.

٩- مرسوم رقم ٢٥٨ تاريخ ١٦/٢/٦٣ تعيين مظهر العظمة وزيراً للصومين وكالة بالإضافة إلى وزارة الزراعة.

قبل الاستقالات وقبل دخول المشفى:

لم تتوقف سابقاً التراشقات وتبادل أعنف الكلام على صفحات الجرائد، وخاصة الرأي العام والشام والمنار واللواء لأصحابها على التوالي، عسه والمرادي والعراف والمبار، بين الاشتراكيين وبين الإخوان المسلمين، فالأولون كانوا يتهمون الآخرين بأنهم ناصريون عملاء يريدون عودة الوحدة مع عبد الناصر والآخرين يتهمون الأولين بالزندقة والإلحاد ويتهديم الوطن بحقدهم على كل من عداهم.

كما وصلت التقارير متضمنة هجوم العطار على الحكومة ومؤيديها في خطبته يوم الجمعة في جامع الجامعة السورية بقوله إن الوزارة تحت قدمه ولا يقيم لها وزناً ولا بالاً (لأن رئيس الوزراء كان قد رفض تعيين الصيرفي وهو من جماعة العطار، وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل بدلاً عن الوزير المستقيل).

استدعى العظم العطار وكلمه بما يليق ويتناسب مع الحال فاعتذر بنعمته المعهودة ومراوغته المعروفة.

ثم تكرر هذا الهجوم من قبل الأستاذ الشيخ علي الطنطاوي في خطبة يوم الجمعة اللاحقة في جامع الجامعة السورية نفسه عندما وكلّه صهره زوج ابنته عصام العطار بالقائها.

تحدثت مع الرئيس العظم عن هذا الهجوم وطلب إليّ استدعاء الأستاذ الطنطاوي من أجله وهذا استاذ جبلي وقاضي دمشق الشرعي ومن الشخصيات المحترمة في مجتمعه، وهو ذرب اللسان قوي البیان وله موقف مشهود قل نظيره، يوم الانفصال نقداً لعبد الناصر وزبانيته، ومع ذلك فقد استدعيته تلبية لرغبة رئيس الوزارة ولأطلع منه على الأسباب وأقف منه على الدوافع لمعالجتها، فنفي لي جوهر ما نقل عنه وقد شوّهت مقاصده من أقواله، ولم يفهم هذه المقاصد ناقلاًها وأن هجومه كان على الفسق والانحراف مهما كان مصدرهما وليس على غيرهما وألهمني هدفه، واكتفيت منه بهذا التعليل، وفوزي بإفهامه

بأنه مسؤول عن التجاوزات التي لا تليق بمقامه، وودعته بمثل ما استقبلته من إكرام واحترام من أعماق قلبي وهو جدير، ورافقته مودعاً إلى خارج غرفتي حتى نزوله الدرج، فلاح إلينا صمود الأستاذ العطار عليه وبإشارة ناعمة وغمزات رمزية بينهما، فهمت منها بأن مجيء الأستاذ الكبير الطنطاوي لعندي لم يكن يدون إخبار لصهره الكريم، وكان جواب العم عليها بحركة ناعمة من طرف فمه ووجنته بما تعني بأنها بسيطة وأنتهت. وعدت إلى مكثتي وأنا أضحك في سري.

كما جرى توقيف أحد مخبري جريدة محلية المدعو مطيع النونو بعد عودته من بيروت وإعطاء أخبار غير صحيحة إلى جريدة لبنانية لقاء درهيمات، لنشرها بما يسيء إلى الحكم والحكومة في سورية وبعد التحقيق معه تبين بأنه مرسل من بعضهم لتحقيق أغراض غير مقبولة، وبعد توسط أحد المعارف الذي رثى لي حاله وحال أطفاله، استقدمته من سجن القلعة وأفهمته خطأ عمله ووعدني بأن لا يعود إليه ثانية، لذا أخليتُ سبيله، فمن عفا وأصلح فأجره على الله.

نشر الأستاذ بكري المرادي مقالاً مع صورة كاريكاتورية مهزوزة للرئيس مما أزعجه، لذا طلب إليّ استدعاء صاحب هذه الجريدة وسؤاله عن الأسباب واتخاذ ما يلزم لكي لا يعيدها، فاستقدمته واستقبلته استقبالاً طيباً وطلبت إليه عدم التكرار فوعد وأنجز وعده. كما نشر نزيه الحلبي بجريدته رسالة مكشوفة بلسان نبيه العظيمة المريض جداً إلى رئيس الجمهورية يطالبه فيها بإعادة الوحدة ويحملة مسؤولية تأخيرها بعبارات غير مقبولة. لذا أغلقت الحكومة جريدته مع جريدة أخرى.

ثم كان من مجلة المضحك المبكي لصاحبها الأستاذ حبيب كحالة، أن نشر صورة كاريكاتورية لخالد العظم وزوجه نائمين في سرير واحد وفوقهما غطاء قصير وضيق، مما كشف عن قدمي الرئيس، لأنه طويل وغطاؤه قصير، وعن مؤخرة الزوجة لأنها سمينة وقصيرة وغطاؤها ضيق، مما أزعج الرئيس كثيراً.

استقدمت الأستاذ كحالة وكلمته بلهجة غير لينة، لكي لا يعود إلى مثله، جارحاً فقال لي: «إما أن يستمر على هذا المنوال أو يُخلق مجلته» فقلت له بحدّة «إغلاقها» وحقيقة أمري بأنني لا أقصد إغلاقها، لأنني لا أملك هذا، وإنما أقصد عدم الاهتمام عند إغلاقها، وقد توقفت عن الصدور ذاتياً ولم تستأنفه إلا بعد ٨/آذار/٦٣ ثم أغلقت نهائياً.

إنني لم أهدف في كل ما تقدم التعرض إلى حرية الصحافة والخطابة والإعلام وإنما التلطيف قدر الإمكان للحال الذي كنا تحت وطأته، واستجابة لرغبات الرئيس والحد من الهجوم بشكل جارح، لأنه كان في بعض خواص أمره في بيت زجاجي، وللصحافة

والخطابة قوانين تعالج شؤونها، لا سلطان لقيادة قوى الأمن عليها من قريب أو بعيد إلا في حدودها القانونية.

والصحافة فيها كثير من الكرام وفيها من غيرهم بطبيعة الحال، وقانا الله شرهم، وعندما وقعت الواقعة جاء أحد مخبري الصحافة إلى داري بمفرزة من الجيش لاعتقالي، ولما أنه جارٍ، أحد الوزراء السابقين «سامي كباره»، أجابه بأعلى صوته بأنه يستغني عن إحدى عينيه لقاء اعتقالي، لأنني سجنته بحق، وأخلطه بدون حق عطفاً على عياله، وإني أعرفه... رغم احتفاظه بصور له مع كرام الشخصيات لبتايها بها في بلاد الاغتراب، ليرفع من شأنه، أمام الذين لا يعرفون حقيقته، وهي تؤخذ بسهولة بالسابق، لكل من يتدس من المخبرين الصحفيين بين الصفوف الرسمية.

وعندما كنت مختبئاً في دمشق من الملاحقة من دون جريمة اقترفتها وأنا أشكو إلى الله ظلم البشر، وقد حماني من شرهم، قرأت بصحيفة دمشقية، اشترتها سفارة مصر في لبنان لأحدهم للهجوم على حكام سورية، عنواناً كبيراً يسألني فيه صاحبها: «أين الملايين يا مطيع السمان» قرأت التفصيل وبه يدعي كاتبه بأن خالد العظم وضع ملايين الليرات تحت تصرفي، من صندوق التأمينات الاجتماعية للعمال، لصرفها على مكافحتهم ومكافحة الأحرار. وبعد أيام ثلاثة قرأت تكليفاً خجولاً لهذا الخبر أرسله المسؤول وقتل عن هذا الصندوق الدكتور «موفق الحوراني»، ينفي فيه دفع أي مبلغ لي أو إلى آخرين بغير طريقه السوري. وهذا يعني بأن صاحب ذلك الخبر وكاتبه لم يكن عند كتابته نزيهاً ولا حكيماً.

وإلى ذلك الصحفي أكتفي بالإجابة عليه بما كتبه عنه الأمير عادل أرسلان سفير سورية الأسبق في تركيا عندما كان هذا الصحفي عنده قنبلاً في استنبول.

قال الأمير عادل أرسلان في الصفحة رقم ١٠٤٩ الجزء الثاني من مذكراته:

«السبت ٢٣ أيلول ١٩٥٠ عدت الليلة إلى دار القنصلية قبيل منتصف الليل فوجدت باب الدائرة مغلقاً من الداخل فقرعته حتى جاء القنصل نزيه الحكيم ففتحه، فسرت إلى خرفعي وهو ورائي فلما دخلتها وقف أمام بابها وقال، لا تؤاخذني معالي الأمير عندي شخص، فأجبت وأنا أحسب عنده ضيفاً، «لا أريد شيئاً إذهب إلى ضيفك»، فإذا به يدخل غرفة الطعام وهي مظلمة، وإذا بي أسمع صوت امرأة، فناديته وسألته «هل الشخص امرأة؟ قال نعم، فكدت أصفه على وجهه ولكنني فضلت ألا أعلم شيء عن عمله، فقلت له: كيف تجهز لنفسك أمراً كهذا في القنصلية؟ أخرج بالأمراة فوراً» وخرجنا.

هذا شاب تبحث به وزارة الخارجية إلى مدينة كاستنبول، يا عجلي من بواب البناية

الذي رأى القنصل نزيه الحكيم والمومس في دخولهما.

تدخل زهر الدين بما لا يعنيه:

إن مركزي الوظيفي كقائد عام لقوى الأمن في كل سورية وارتباطي بوزير الداخلية يساوي مركزه كقائد عام للجيش السوري المرتبط بوزير الدفاع، دون أي نقصان، مع ملاحظة بأن لكل منا ميدانه ومسؤولياته، لا سلطة وظيفية لأحدنا على الآخر قانوناً. وقد يكون مركزي عملياً واجتماعياً، في زمن السلم، أهم وأخطر من مركزه.

أنا أخضع وظيفياً بصورة مباشرة لوزير الداخلية، وهو يخضع مباشرة لوزير الدفاع، ولا سلطة لوزير الدفاع على وزير الداخلية، وعلاقتنا إن وجدت هي علاقة شخصية كعلاقة أحدنا مع سائر الموظفين في الدولة من غير المرؤوسين، وسائر الناس أجمعين.

صحيح بأنني ضابط من الجيش ولكن أصبح بأنني موظف في الدولة أخضع ووظيفتي إلى أنظمة وقوانين وإلى من أقيمت على كاهله ممارستها، شأني في ذلك شأن زهر الدين دون تفریق، ووجودي اليوم في وزارة الداخلية يجعلني أخضع لسلطاتها التسلسلية، ولا عبرة لما سبق ولما سيلحق، وعند عودتي إلى وزارة الدفاع فلكل حادث حديث.

لو كان يشغل مركزي شخص ليس من تعداد ضباط الجيش، فهل عندئذ لقائد الجيش أن يتدخل بأموره وأعماله وينصب نفسه بالوهم، قسماً عليه؟

إن تدخله بشؤوني الوظيفية وبأموري وتقييمه لأعمالي وأنا في وزارة الداخلية تدخل خارج عن كل حدود وأصول ولباقة، ولا قيمة له، لذلك لم أعره اهتماماً، كما لم يلتفت إليه غيري فعلياً من أصحاب السلطة في الدولة الذين ييدهم القرار. فالدولة لها رجالها ومسؤولوها. ومن ينصب نفسه سلطة فوق السلطات وبغير حق، يحصد الخسران والهوان. ذو العقل يشقى في النعم بعقله وأخ الجهالة في الشقاوة ينعم

تجاه هذا التدخل من زهر الدين لم يكن أمامي سوى:

١- تقديم استقالتي وانتظار مرسوم بقبولها، وإني على يقين بأن هذا القبول لم يكن وارداً وقتها، للظروف العصبية التي كنا نمر بها وهذا معروف وخاصة ممن هم بالسلطة المدنية الذين ييدهم قبولها. والسلطة العسكرية هي التي يجب عليها أن تخضع للسلطة المدنية في أمور الدولة وليس العكس أبداً.

٢- أو تقديم استقالتي، وترك عملي، قبل البت بها، أو بدون تقديمها لأبتعد بشخصي عن الأحداث الخطيرة التي كانت سائدة وهذا ما لا أقدم عليه أبداً لأنني لست جباناً ولا قليل وفاء لأنخلي عن الذهن وقفوا مع الحق بعناد من أصحاب السلطة المدنية.

٣- أو الاستمرار بعملتي الذي هو عمل عام في الدولة، انتظارك لما سيستجد ولما سيصدر عن أصحاب الشأن، لكي لا أستجيب لمسمى حمود يعرف ما بيني وبينه من فوارق لا تنكر، أصبحت معروفة من رجال الدولة كما كانت معروفة من جميع معارفي ومعارفه في السابق.

قد يلاحظ البعض قسوتي على زهر الدين ببعض العبارات والكلمات قبل أن يعرف ما سبب للجيش والوطن، ومن يرد أن يسعى وراء الحقيقة فليسال عنها ضباط ذلك العهد وجميع مسؤوليه، كيف كان حال الجيش يوم أجلسه صغارهم، على كرسي قيادته، وكيف كانت ممارساته خلالها، وكيف كانت حال هذا الجيش يوم جرى سحب هذا الكرسي من تحته؟ بانقلاب عسكري بالجيش الذي هو على رأسه.

اغرائي بما لا يملكه ولا أريده:

بعد صدور نشرة تنقلات الجيش بأيام قليلة، صادف حلول عيد رمضان عام ١٩٦٣، وبعد أداء صلاة عيد الفطر بمعية رئيس الجمهورية في الجامع الأموي، حضرت إلى مكتبي في السراي لتقبل التهاني من ضباطي، كما هي العادة، ثم ذهبت مع عدد منهم لتبادل التهنة مع قائد الجيش وضباطه في قصر ضيافة الجيش في حي القصور بالقصّاع لأنني كنت خالي اللحن من تفاصيل أعماله ضدي.

بعد تبادل التهاني مع الحضور، انفرد بي قائد الجيش وحدثنني عن التنقلات وأنه لا يضر لي غير كل خير وأنه يقدرني ... وأن المصلحة العامة هي التي اقتضتها، فلم أنبت بينت شفة، سوى نظرة في وجهه ذات معنى، ثم تابع أقواله على الوثيرة نفسها إلى أن قال: بأن «الحريري رفض الإنصباح إلى نقله محتجاً بك»، انفعلت وقلت: ما علاقة لمثل هذا بي؟ وتأكد بأنني غير متمسك بمركزي، وأني أنتظر بفارغ الصبر صدور مرسوم جمهوري بإنهاء انتدائي لأنفذه بمنتهى السرعة وبدون تلكؤ، رغم عدم تعيين مركز جديد لي في النشرة، خلافاً للأصول، فقال: «بأنه سيعينني سفيراً في الدولة التي أختارها، وهذا سبب عدم ذكر مركز جديد لي في الجيش بنشرة التنقلات». قلت شكراً... شكراً. وهل تعقد بأن هذا بينك...!!؟ ومع ذلك لا يمكن أن أترك مسؤولياتي الجسام إلى فراغ، وقبل تعيين خلف لي من السلطة صاحبة الحق دستورياً بهذا الترك وبهذا التعيين..(كان في كلامه نبرات خداع لا تخطئها الأذن، ووهم، بأنه قادر على إغرائني وخداعي).

قال: «لو كنت في مكاني ماذا تفعل ألا ترى رأيي؟» قلت أبداً، لو كنت مكانك لاستعصرت مرسوماً بإنهاء التدب قبل أن أتورط بما أقدمت عليه، بإدراج اسم بنشرة

تنقلات ليس لها أي مفعول بالنسبة لمن هو بوضعي، لو كنت مكانك أيضاً لوضعت الحريري بالسجن بدون تردد، إن هذه الميوعة في القيادة والاختفاء خلف أصبع سبجر البلاء على الجميع. لقد قال لي العميد مسلم صباغ قائد الجبهة، عندما سمع بهذا الرفض عن لسان مرؤوسه زياد الحريري رئيس أركانه المنقول من عنده:

«بأنه استدعاه مع العميد سليم إبراهيم وأمرهما بالاستلام والتسليم فوراً لستيريه. وبأنه أي العميد مسلم، على استعداد لتوقيف زياد وإرساله إلى سجن المزة موجوداً، إن طلبت القيادة منه ذلك، أو عند تفوقه بأنه يرفض تنفيذ أمرها بالتسليم والانتقال» (مع الأسف لقد تعشى به الحريري فيما بعد قبل أن يتغذى به الصباغ).

بعد أيام قليلة جاءني شريف العظم مرسلاً من الحريري وقال لي: «بأن زياداً يقدم احتراماته ويريد إبلاغك بأن كل ما يشاع حوله غير صحيح وأنه من إختلاق زهر الدين». فأجبت له لو كان زياد بأمرتي لكان أمره على غير ما يتصور ويتفوه. (علمت فيما بعد بأن حديثي مع زهر الدين نُقل إليه، دون إكتراث مني).

لقد كان زهر الدين، يخشى تعييني أو أحداً غييري في منصب قائد للجيش بدلاً عنه، من قبل السلطات المدنية صاحبة الصلاحية الدستورية بهذا التعيين، وكنت أنا بشغل شاغل عنه، ويشهد الله بأنني كنت لا أريده، لذا كان يسعى للتخلص مني في القوات المسلحة، وتعييني خارج البلاد، ليتخلص مني بأي شكل من الأشكال، ولا يوجد سبب آخر أبداً، وشهادة رؤسائي المطلعين على أداء عمالي، وأعني بهم وزير الداخلية ورئيس الوزراء ورئيس الجمهورية، خير دليل على أقوالي.

وقد حاول النيل أيضاً بأقواله وإشاعاته من غييري، وخاصة من عزيز عبد الكريم وجودت أناسي، لا أبيع لنفسني ذكرها وتسجيلها لأنه كان غير صادق فيها كما كان يخشاهما في جملة من كان يخشى لأنهما كانا مرشحين لمنصب قيادة الجيش من أصحاب الشأن والصلاحية.

إن هذا الخوف أعمى بصيرته وجعله لا يرى ولا يدرك المؤامرات التي كانت تحاك في وضع النهار، في الجيش الذي هو قائده، لقلب الأوضاع، وأن يُقدم، بدون وعي ولا بصيرة، على تعيين رئيس مخابرات للجيش من عُرف طيلة حياته بالتأمر والذي أخفى عنه ما وصل إلى علمه من تهينة لتفجير الأحوال ولم يكن قد مضى على استلامه منصبه الجديد سوى سبعة أيام دون مزيد، وكان هذا أحد المتأمرين.

كما كان زياد الحريري بالحقيقة ستارة مهترئة تستر خلفها آخرون قادرين، بدليل عدم استمراره بالإنتقال الذي حمل اسمه بلسان بعضهم، ولا فخر، وبدون أن يملك اتخاذ

قرار ذي شأن، من يوم فعلته الهزيمة وحتى يوم ترحيله، وهؤلاء هم الذين أخرجوا العقيد لؤي الأتاسي من سجن المزة، وكان قيد المحاكمة على جرائم اتهم بها بعد تحقيق قضائي، ورفقه إلى رتبة فريق، وعينه رئيساً لمجلس قيادة الثورة وقائلاً للجيش يعاونه القطني، رئيس مخابرات زهر الدين، فكان الأتاسي والقطني من رؤساء الحريري الجدد، الموهوم بأنه صاحب هذا الانقلاب، والذي لم يكن يملك منه غير المشاهدة والانصياع إلى أن أصبح خارج الحدود، بدون صوت معارض أو مستنكر غير صوت صوم واحد أو جاجة.

قال زهر الدين في العدد رقم ٧٣٤ لعام ٦٨ الصفحة (١٣) من مجلة الجمهور الجديد اللبنانية:

«بأن العقيد في الجيش جرمقاني أعلمه بوجود انقلاب يُعدّ في الخفاء وأنه استدعى مطيع السمان وسأله عنه فشفاه له... ثم وقع هذا الانقلاب».

من المعروف بأن جميع الانقلابات العسكرية قامت بها وتقوم بها قطعات من الجيش، وأنا بعيد عنه، لأنني كنت منتدباً في وزارة الداخلية وأعمل فيها، وأن هذا القائد الذي يعرف واجباته ومسؤولياته بشكل لا ينافسه عليه أحد، حسب أوامره، استدعاني ليسألني عن أمر خطير من هذا الوزن، لا شأن لي به عملياً ووظيفياً، ولم يخطر على باله استدعاء رئيس مخابراته المسؤول عن أمن الجيش. هل هذا لإستدعاء اختلاق أم تحميل مسؤولية؟ أم استسلام لي بلا حدود؟ أم جهل بالواجبات والمسؤوليات؟ هذا هو قائد جيش الانفصال!!..

قائد جيش يشوه الأحداث:

لقد ملأ الفريق عبد الكريم زهر الدين مؤلفه بادعاءات وروايات تفقر إلى الموضوعية والصدق، وبخاصة تلك التي تخصني، وأتذكرها جيداً، والتي دَوّن بعضها في صفحاته من رقم ٣٩٣ إلى رقم ٤١٠ وأسند بعض حوادثها إلى رئيس الوزراء الأستاذ خالد العظم، في الوقت الذي كان فيه هذا الرجل مسجى على فراش المرض في غرفة العناية المركزة في مستشفى الموساة دون السماح لرائر بمقابلاته.

يقول الفريق زهر الدين في الصفحة ٣٩٦ من مذكراته:

«لم يكن رئيس الجمهورية مرتاحاً لحديثي الذي طلبت فيه إصدار مرسوم بإعادة مطيع السمان إلى وزارة الدفاع. غير أنه لم يمانع ولكنه اشترط موافقة رئيس الوزراء على ذلك... زرت خالد العظم فأجاب بأنه لا يمانع طالما الجيش يرى أن سلامة الأمن تحقق بهذا الإجراء».

ثم يقول بالصفحة رقم ٣٩٧:

«كنت منهمكاً (أي زهر الدين) بتشكيل القيادة الجديدة بينما كان مطيع السمان وهاشم هاشم آغا منهمكين بإقناع كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الداخلية بضرورة التمسك بهما (هكدا). أردت أن أقف على القرار النهائي لرئيس الجمهورية بخصوص مطيع السمان الذي لا يمكن إعادته إلى الجيش إلا بمرسوم جمهوري ثم بخصوص هاشم هاشم آغا بصفته مرؤوسه المباشر».

وفي الصفحة رقم ٣٩٨ يقول:

«لقد انحاز الضباط الدمشقيون إلى العميد مطيع السمان وأطلعوه على مقررات لجنة الضباط كما انحازت الفئة الثانية إلى زهاد الحريري، لا حباً به، بل كرهأً للفئة الأولى (لقد أصبح جيشنا جيش الكراهية أمام زهر الدين)، وأخذ كل من العنصرين المذكورين يخطط مع أنصاره للقيام بانقلاب يطيح بزهر الدين والسيطرة على الحكم من بعده».

وفي الصفحة عينها قال زهر الدين:

«أصدرنا النشرة رقم ٢٠٤ تاريخ ٢٢/شباط/٦٣ التي فرضت التنقلات التالية:

- ١- تجري التعينات التالية اعتباراً من ١٩٦٣/٣/١
 - اللواء ميخائيل بن النراوس ورد مفتشاً للمشاة.
 - العميد محمود بن حسين صبري السيد رئيساً لهيئة التدريب.
 - العميد درويش بن ذياب الزوني مديراً لإدارة القضاء العسكري.
 - العميد ا.ح. توفيق بن رفيق الشواء رئيساً لشعبة العمليات.
 - العميد ا.ح. مسلم بن عبد الفتاح الصباغ قائداً للجيبة.
 - العميد ا.ح. سيف الدين بن رسمي الحموي مديراً لإدارة المدفعية.
 - العميد ا.ح. هاشم هاشم آغا قائداً للمنطقة الساحلية.
 - العميد خليل بن رضا الموصلبي رئيساً لهيئة الإمداد والتموين.
 - العميد ا.ح. راشد بن عبد القادر قطوني رئيساً لشعبة المخاربات.
 - العميد ا.ح. مسدوح بن رشدي الحال رئيساً لشعبة التنظيم والإدارة.
 - العقيد عدنان عقيل نائباً لرئيس شعبة المخاربات.
 - العميد ا.ح. نور الله حاج إبراهيم مديراً لإدارة شؤون الضباط.
 - العميد ا.ح. أكرم بن أديب الخطيب ملحقاً عسكرياً في موسكو.
 - العقيد ا.ح. زهاد الحريري ملحقاً عسكرياً في بغداد.
 - العقيد مروان كبلائي ملحقاً عسكرياً في عمان.

٢- إنهاء انتداب:

- يعي انتداب محمد مطيع بن شكري السمان في قيادة قوى الأمن الداخلي اعتباراً من ١٩٦٣/٣/١ ويوضح اعتباراً من نفس التاريخ تحت تصرف القيادة العامة.

وفي الصفحة رقم ٤٠٠ قال زهر الدين:

وأمرت القيادة على تنفيذ النشرة التي أصدرتها، وأصر القصر ومجلس الوزراء على التمسك بمطيع السمان وهاشم هاشم آغا (أرجو ملاحظة هذا التناقض من حيث تمسك القصر ومجلس الوزراء بنا، وبين القول بأن العظم لا يحانع طالما...) أصبحت الصورة واضحة لي وتأكدت من تصميم الحكومة وضباط دمشق مع بعض أعوانهم على التخلص مني بأي شكل من الأشكال لاستبدالي بمنصر بعيد كل البعد عن السير نحو الأهداف التي وردت في بيان قيادة الجيش بعد حركة ١٩٦١/٩/٢٨...٤٠٠.

ثم يقول في الصفحات ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣:

وما ملخصه بأنه وضع خطة لتوجيه سياسة الدولة نحو الطريق الوحدوي الاشتراكي العادل وكتب بنودها التي تزيد على خمسة عشر بنداً وحدوياً ومالياً واقتصادياً وقومياً وعسكرياً وحكومياً و...٤٠٠.

ورسم طريق تنفيذها بشكل يحاكي الجهل والغباء والبطولات الفارغة وعمم هذه الخطة على كافة وحدات الجيش - (قائد جيش يضع خطة بمفرده للسير بأمور الدولة ومرافقها ويعممها على جميع قطعات الجيش. ورئيس الجمهورية في قصره ووكيل رئيس الوزراء في السراي والوزراء في مقارهم لا يعرفون شيئاً عن هذه السخافات والتجاوزات غير التي يرويها بعض الضباط والجند إلى بعضهم وإلى ذويهم. وهو في مذكراته).

ثم يستأنف كلامه بقوله في الصفحة ٤٠٣:

وبأنه وضع مشروع مرسوم بإنهاء انتداب العميد مطيع السمان في وزارة الداخلية (هل هذا من مسؤوليته أم من مسؤولية وزير الداخلية). وذهب إلى مجلس الوزراء، وجلس على يمين رئيس الجمهورية (يجلس على يمين رئيس الجمهورية وجميع الوزراء مقدمون عليه رسمياً، أهذا خلط أم عدم معرفة حدود؟) وعرض عليه مشروع المرسوم الذي قرأه الرئيس وسلمه باليد إلى المرحوم خالد العظم. (كان خالد العظم آنذ في مستشفى الحواسية وكان وكيله في رئاسة الوزارة السيد أسعد الكوراني منذ ١٩٦٣/٢/١٣) الذي طلب تأجيل الموضوع إلى ما بعد الجلسة.

ثم قال له رئيس الجمهورية ص ٤٠٤:

«إسمح لخالد بك بالذهاب إلى القيادة للإتصال بلجنة الضباط علّه يتمكن من إقناعها بالتراجع عن الأمره فأجبتّه - (أي زهر الدين) - «بأن التراجع مستحيل».

(هذا هو موقف قائد الجيش أمام رئيس الجمهورية وإني على يقين بأن فيه كثيراً من مجانية الحقيقة والتبجح بدون إدراك) وهنا أسرع خالد بك (الغائب واقعاً، والحاضر بادعاء زهر الدين) إلى الاعتذار.

لذا وجه رئيس الجمهورية كلامه إلى اللواء المتقاعد عزيز عبد الكريم وزير الداخلية قائلاً له:

«اذهب أنت يا عزيز وحاول إقناعهم بالتراجع، وإذا تعذر ذلك فاطلب تأجيل التنفيذ بضعة أشهر».

(هذا هو كلام زهر الدين بالحرف الواحد ص ٤٠٤).

في الصفحة رقم ٤٠٤ نفسها يقول زهر الدين:

«وافق اللواء عزيز على القيام بهذه المهمة، وأنا (أي زهر الدين) أخذت الموضوع بطيبة قلب إذ كنت متأكداً من موقف ضباط قيادتي، ووافقت على إجراء المقابلة ما بين لجنة الضباط ووزير الداخلية في مكنتي ولم أنتبه للمعنى العميق المبطن لكلام رئيس الجمهورية وإصراره على جعل أحد المسؤولين من السلطات المدنية يقابل لجنة الضباط. وكان يجب أن أنتبه إلى أن وراء الأكمة ما وراءها، وأن رئيس الجمهورية لم يبد هذا الإصرار إلا لأنه مرتبط مع قسم من لجنة الضباط بخطة مدروسة».

هذا هو كلام زهر الدين المؤسف السخيف الذي يتهم فيه رئيس الجمهورية بهكذا ارتباط مع لجنة الضباط من خلف ظهره، كلام يدل على مستوى تفكير صاحبه.

ساعات النزاع الأخير عند زهر الدين:

«حضر اللواء عزيز إلى مكنتي (مكتب زهر الدين) في الساعة المحددة حيث جمعت لجنة الضباط المؤلفة من السادة المذكورة أسماؤهم أدناه:

- الفريق عبد الكريم زهر الدين قائد الجيش.

- اللواء نامق كمال رئيس الأركان العامة.

- اللواء وديع مقصري قائد القوى الجوية والدفاع الجوي.

- العميد مسلم صباغ قائد الجبهة الجنوبية الغربية.

- العميد توفيق الشوا رئيس شعبة العمليات.

- العميد سيف الدين الحموي قائد سلاح المدفعية.

- العميد نور الله حج إبراهيم مدير إدارة شؤون الضباط.

- العميد صبري السيد رئيس هيئة التدريب.

- العميد راشد قطني رئيس شعبة المخاضات.

- العميد خليل موصلي رئيس هيئة الإمداد والتأمين.

- العميد منصور حبال رئيس الشعبة الأولى.

قال زهر الدين في الصفحة رقم ٤٠٥:

وباشرت بالحديث، وأطلعت لجنة الضباط على ما دار في الاجتماع الذي عقد في القصر الجمهوري والذي ضم كلاً من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الداخلية وأناه.

ثم قلت:

«ها هو وزير الداخلية اللواء عزيز ثلبي رغبة رئيس الجمهورية وبأني للإستماع إلى آرائكم بصورة مباشرة فيما يتعلق بالنشرة العسكرية ثم يطلب منكم إلغاء الفقرة المتعلقة بالعميد مطيع السمان أو على الأقل تأجيل التنفيذ لفترة يتفق على تحديدها».

وعقب اللواء عزيز عبد الكريم على حديثي (حديث زهر الدين) منوهاً بالظروف الصعبة التي تمر بها البلاد وبتمرس العميد مطيع السمان، وقيامه بأعباء وظيفته خير قيام، وإلى ما هنالك من الكلام الذي يدهم موقف مطيع السمان».

(هذه شهادة أفتخر بها مدى حياتي لأنها صدرت في غيابي عن ضابط من وزن اللواء عزيز عبد الكريم الذي لا ينطق إلا بما يعتقد، دون أي اعتبار آخر، في الوقت الذي كان فيه زهر الدين يهاجم كل من عداه في غيابه، لأنه كان يؤرقه نجاح غيره وبخشاه).

ثم قال زهر الدين: «مرت فترة سكوت دامس أعقبت حديث اللواء عزيز، ثم حطمت (أي زهر الدين) هذا السكوت عندما طلبتُ آراء لجنة الضباط بصورة شكلية (هكذا) إذ كنت جازماً بأن الإجابة ستكون واحدة وستكون غير ملبية لنداء رئيس الجمهورية ولنداء اللواء عزيز وزير الداخلية، لأن القيادة كانت متفقة على ذلك، إلا أن النتيجة خيبتني» (أي خيبت زهر الدين) ثم تابع:

«فقد أجاب اللواء وديع أنه لا يمكن إلغاء الأمر، ولكنه لا يرى مانعاً من تأجيل التنفيذ إلى التاريخ الذي تصبح فيه وزارة الداخلية قادرة على استبدال العميد مطيع السمان من ٤٠٥. أدلى مقهري برأيه هذا وهو ينظر إلى الأرض وكأنه لم يعد يجزئ على الالفتات نحوي» (أي نحو زهر الدين).

«ثم تكلم اللواء نامق ص ٤٠٦ فقال: «لا أريد أن أوافق على الإلغاء ولكن أوافق على التأجيل لمدة شهره»، وتكلم العميد شوا فوافق على رأي نامق. وتكلم كل من خليل موصلي وممدوح حبال ونور الله حج إبراهيم ووافقوا على رأي نامق، ثم تكلم كل من مسلم صباغ وسيف الدين حموي وكان رأيهما يشير إلى ضرورة تنفيذ النشرة بعد شطب اسم مطيع السمان وهاشم هاشم أغا منها وإبقائهما في مركزيهما. ثم تكلم العميد راشد قطوني فقال: «بأنه يرى ضرورة تنفيذ النشرة كما صدرت. وبصفته رئيساً لشعبة المخابرات فإنه يتصل من مسؤولية ما سيحدث في حال عدم تنفيذها». (بعد أربعة أيام فقط انكشف تأمر وشراكة القطوني بثورة ٨ آذار ١٩٦٣).

يقول زهر الدين: «وكان العميد صبري السيد آخر المتكلمين إذ قال: «إنني يا سيدي أستغرب هذا الاجتماع وأستغرب هذه الآراء التي أدلى بها في هذه اللحظة أعضاء لجنة الضباط... ثم نظر إليّ (أي نظر اللواء عزيز إلى اللواء زهر الدين) قائلاً: «أرأيت بأنك لا تمثل القيادة يا زهر الدين... أرأيت بأن الدكتور القدسي كان على حق؟» ثم وجهت الكلام (أي زهر الدين) إلى لجنة الضباط وبحضور اللواء عزيز قائلاً: «يؤسفني أن تكون قيادتي من هذه النوعية، ويؤسفني أن تراجعت عن استقالتي الأولى والثانية، ويؤسفني أن أبشركم بالشكر المستفيض الذي سينالكم وينال هذا الجيش وهذا البلد بكامله طالما تتمتع عناصره القيادية بهذه النوايا التي لا تركز إلا على الغش والخداع والأنانية والمراوغة والتقلب وعدم الصراحة». (هذا هو كلام زهر الدين، على ذمته إلى ضباطه ونظراته إلى أركانها. وكانت عاقبة أمره خسراناً مبيئاً وانتهى قبل إنهاء غيره وهذا يشير بوضوح إلى الكيفية التي كانت عليها قيادة زهر الدين بلسانه بالذات).

لقد كان الجو العسكري مشوشاً ومضطرباً بشكل ليس له سابق، ليس على مستوى القمة فحسب بل في مختلف المستويات لذا كان الطريق ممهداً للعبث بالجيش واستخدامه في تحقيق الأهواء والأغراض

لو كان زهر الدين على شيء من المعقولة لما استقوى بالجيش والحكومة في نزاع شخصي بينه وبين مطيع السمان، ومع ذلك لم يناصره أحد من الحكومة ولا ذو شأن من ضباط قيادته الذين وصفهم جميعاً في مذكراته، ببعض صفاته من غش وخداع.....

حافظت من طرفي على إنقاذ المظاهر معه حتى آخر لحظة متمثلاً بالقول «عدو ما من صداقته بده» وكانت اتهاماته السخفية لي تأتيني بأني «ناصر ي ليهز صورتي أمام خالد العظيم، الذي رد عليه إتهامه، وبأنني انفصالي أمام الناصريين ليستقوي بهم علي، وبأنني أطمع بمنصب قيادة الجيش ليستعدي علي من هو أقدم مني من الضباط، وهذا ما قاله هو

بالذات إلى كثير من أصدقائي، وبأني خلف دخول النحلوي إلى سورية وخلف عصيان
المعسكرات لإزاحتها من منصب القيادة، وبأني جعلت من قيادة قوى الأمن دولة ضمن
دولة، وبأني وقفت بوجهه ووجه مخابراته إضعافاً لشأنهم، وبأني... وبأني..... مسكين
هذا الشخص الذي وصل بعد حرمان بدون استحقاق لهذا كانت أعماقه وحقيقته تهذه
هداً وقد قضت عليه.

لقد كانت أقواله وأخباره تأتيني من أحد أنسابه الموظف عندي بالرقم والذي زرعت
متأخراً في بيته وفي كواليسه، ولا أرى اليوم كشفه لأنه ما زال على صلة به، وهو طبعاً
غير معزى زهر الدين ابن شقيقته حسيبه، كما كانت تأتيني نسخة عن الاستماع على
اتصالاته الهاتفية بواسطة أحد ضباط سلاح الإشارة عنده بالتسويق مع رئيس الإشارة في
قوى الأمن الداخلي.

أما القطيني، فقد كان معروفاً بتأمره على العهد، لو جرى اعتقال المتآمرين في تلك
الأيام لكان أحدهم، ويوم ٨/أذار/٦٣ رقي إلى رتبة لواء قفزاً وبدون استحقاق رغم حداثة
في رتبته السابقة، واستلم منصب معاون قائد جيش، وقائد الجيش الأتاسي في شغل شاغل
عنه، ولهذا أصبح عملياً هو القائد بعد سبعة أيام فقط من تعينه رئيساً لشعبة المخابرات.
ولم يكن هذا بسبب كفايته، وإنما بسبب مؤامراته، هنيئاً لزهر الدين على ذكائه وحسن
اختياره لرئاسة مخابرات الجيش.

وكان القطيني عديم وفاء لزهر الدين، كما كان عديم الإخلاص والأمانة لواجبه
الوظيفي، بدليل سجن زهر الدين وتوقيفه، ولما أخرجه منيب الرفاعي أعاده ثانية لأسباب
مادية وتجاوزات ذكر بعضها في مذكراته وأغضمه للتحقيق من أجلها.

ثم لحق به القطيني بعد أقل من شهرين إلى سجن المزة وجلس بهجانبه لأنه تأمر من
جديد على العهد الذي رقاها رتبة ومركزاً. ثم أحاله إلى القضاء العادل. لقد أمهل أولاً ولم
يحل أخيراً، ومن شئت على شيء شاب عليه.

مرة قال لي القطيني وكان ملحقاً عسكرياً في الأردن «سيدي لماذا تأمر بمرأيتي كلما
جئت إلى سورية؟ فأجبت «وهل أنت تقوم بأعمال تستوجب ذلك؟» والحقيقة بأنني لم أمر
بذلك، فلفطني إلى ما يجب، ولم تكن فكرتي عنه حسنة، لمعربي بأنه لعب أدواراً متعددة
ومزدوجة كالعادة بالاشتراك مع عبد الكريم دباح الدندشي في مؤامرة ستون الأميركية كما
أرسله قبلها عبد الحميد السراج إلى لبنان مع خمسين ألف ليرة رشوة لمساعدته في اختطاف
حسان جديد لخطفه غسان معها ومع مفرزته وغيبه في بيت مري لأيام أزعمه كثيراً
خلالها وقد أصيب من شدة هلعه بمرض السكري الذي ما زال يعاني منه إلى الآن، عافاه

الله من جميع أمراضه. ثم أفرج عنه قرب المتحف ببيروت وطلب منه التوجه إلى فندق اليرستول، حيث يوجد الأستاذ رشاد برمدا والأمير مجيد إرسلان اللذان توسطا لاعادته.

كما عينه المشير لأهم رئيساً لمخابراته، بعد إقالة السراج وجماعته، لأنه كان عيناً من عيون على الضباط في هذا الإقليم، ثم وقع الانفصال فأنكشف أمره بأنه أحد عناصر النحلوي الذي عينه مديراً للأمن العام ثم عينه ملحقاً عسكرياً بالأردن لحسن خدماته له، مما دفع رئيس محكمة أمن الدولة التي حاكمته بأن يخاطبه ما هو مبدؤك؟ أنت سراجي مع السراج وعامري مع عامر وانفصالي مع النحلوي وزهر الدين، وناصرني مع الناصرين و.... فما هي أسباب هذا اللون والاستلام.....؟؟؟

مساء ٥- ٦ آذار/٦٣ استطاع الرائد عبد الرحمن السعدي، أحد ضباط شعبة المخابرات، أن يحصل على لائحة بأسماء المتفقيين على قلب الأوضاع وعلى كلمة السر بينهم، فأعطاهما إلى رئيسه المقدم هواش وهذا بدوره إلى المقدم خشفة اللذين نقلاهما إلى القطيني رئيس شعبة المخابرات الجديد فأعلم هذا شركاءه بدلاً من رؤسائه ومن المذهل بأن المتلاعب عمداً في واجباته ومسؤوليته الرسمية يعتبر نفسه وطنياً.

هنا ظهر رايان: أحدهما سرعة التنفيذ لكي لا يُلقي القبض عليهم وتحبط أعمالهم، أو الإرجاء لافتضاح أمرهم، فرجع الأول وكان ما كان. وكوفيء رئيس مخابرات الجيش ترفيعاً وتعييناً. هذه هي أخلاقه وهذه هي ثمرات خدماته وأعماله. إن تأمر رئيس المخابرات على العهد الذي ائتمنه على أمن الجيش يكشف عن سوء الأمانة عنده.

في هذا المساء نفسه أخبرتني زوجة الرئيس العظم ومن ثم صديقته زوجة أحمد عسه بأن مخابرات الجيش أوقفت زوج الأخيرة وترجنا التدخل.

اتصلت هاتفياً بالعميد القطيني الذي أعلمني السبب فقلت له هذا لا يستوجب توقيفه من قبلكم ويجب أن لا يطول التوقيف بعد سؤاله عنه، ويجب أن يطلق سراحه، (وقد أطلق) ولولا هذا لبقني سجيناً لسنوات.

- لقد كان أحمد عسه كصحفي قريباً من خالد العظم الذي كان يستكتبه بكل الأمور والمواضيع التي يريد نشرها عن غير لسانه، لذا فإن هذا الاعتقال هو من لشعوره، لا سيما وأنه رئيس للوزارة رغم تجميد نشاطه بسبب مرضه ولهذا السبب تدخلت.

بهذه المناسبة تحضرني حادثة أرى ذكرها وهي، في بدء تشكيل وزارة الأستاذ خالد العظم، كان فيها الأستاذ عبد الحلیم قدور وزيراً للإعلام، وقد تم الاتفاق في مجلس الوزراء على أن يكون هذا الوزير هو الناطق الرسمي باسم الحكومة، بكل ما تريد نشره وإعلانه، وليس لأحد سواه ذلك. وذات مرة صدرت جريدة الرأي العام لصاحبها أحمد

عنه بأخبار اتفق في مجلس الوزراء على عدم نشرها، مما دعا وزير الأخوان المسلمين بهذه الوزارة الأستاذ عمر عوده الخطيب أن يتأبط نسخة عن هذه الجريدة ويأتي بها إلى مجلس الوزراء، ليهاجم الوزير القدور ويتهمة بالانحياز لأحد من جماعتهم وتخصيصه بأخبار منها عن باقي الصحفيين.

تنبه لذلك الوزير الكلاس، زميل القدور الحزبي، بذلكه المعروف، واستأذن الكلام وقال: «ليس هذا الخبر صادراً عنا، وعنه ليس من جماعتنا إطرحوا الآن موضوع إلغاء امتياز جريدته لتكون أول المصوتين على هذا الإلغاء».

تتحنح العظم وقال «الحقيقة بأنني صاحب هذا الخبر لأحمد عسه..... وطوي الموضوع عند هذا الحد احتراماً لشخصية العظم».

كما كان أحمد عسه قريباً دوماً من الضباط النافذين وكان ينشر لهم ما يريدون بقلمه وبجريدته. وهذا هو سر انتشارها والإقبال عليها لأنها كانت تحمل ما تفتقر إليه باقي الجرائد المحلية من أخبار وهجوم، وصاحبها وهي بأمن.

ما زلت أتذكر يوم الإفراج عن خالد العظم ومغادرته السفارة التركية بدمشق، التي لجأ إليها، ووصوله إلى بيروت وتزوله ضيفاً في بيت السيد عبد الرحمن العظم.

في اليوم الثاني ذهبت لزيارته والترحيب به، وبعد فترة قدم أحمد عسه للفرض نفسه، وبعد حديث متشعب ألتفت عبد الرحمن العظم إلى أحمد عسه وقال له «ألم تنشر بجريدتك بأن الإنكليز كانوا هم الممولون لي في الانتخابات النيابية وأنت تعرف بأن هذا اختلاق وغير صحيح وتعد على الحقيقة والواقع» أجابه عسه «هذا ما كان يتطلبه الموقف» (أي موقف من يريد إبعاد شخص كمبد الرحمن العظم عن الندوة النيابية، وزلفى للجهات التي لا تريد خيراً بالوطن) وفشل العظم في تلك الانتخابات..... هذه أمثلة من التضليل وفر الرماد في العيون لكي لا ترى الصواب ويعتمد عنه.

أعود إلى ساعات النزاع الأخير عند قائد الجيش:

يتابع زهر الدين قصة وسرد محاولته لإنهاء نذب مطيع السمان في وزارة الداخلية على الصفحات ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ ما ملخصه، خرج اللواء عزيز من مكنتي (مكتب زهر الدين) وجمعت لوازمي الخاصة من مكنتي وقلت للموصلي: «عد إلى مكنتي لأسلمك كتاب استقالتني» (كان الموصلي رئيساً لهيئة الإمداد والتأمين، فما علاقته باستلام استقالة زهر الدين؟) بعد أن اكتشفت (أي زهر الدين) مؤامرة الجميع... وذهبت إلى البيت معتبراً نفسي مستقلاً.

- لا أرى ضرورة للإفاضة بالتعليق على هذه المواقف وعباراتها التي صدرت عن زهر الدين، بغیر كلماتها، لأن فيها أجوبة كافية من ذاتها عليه، ألم أقل بأنه كان يفترق إلى تأييد رؤسائه وجميع من كانوا حوله بسبب تصرفاته وأعماله؟ كم صرف من زمن وأضاع من وقت وأراق من ماء الوجه من أجل إنهاء انتداب مطيع السمان في وزارة الداخلية وهو غير مسؤول عنها وعن رجالها وعن القائمين بأمورها، مسكين لأنه انتهى قبل أن يستطع تحقيق غرضه وقبل الوصول إلى غايته اللذين لم يكونا على شيء من النبل والمسؤولية.

ألم يكن هذا تخريباً وتآمراً منه على مصلحة الوطن وعلى الأمناء المخلصين له بدءاً من رئيس الجمهورية وحكومته؟

هذه أمثلة من حقه الأسود الذي كان يغلي في صدره وفي سوداء قلبه على كل ناجح. إن الدين لم يستجيبوا لطلبه ولم يمكنوه من تحقيق مآربه، وهم من مشارب مختلفة وأصحاب مسؤوليات متفاوتة، لم يهدفوا من الوقوف بوجهه وعدم الإلتفات إلى طلبه، محاباة مطيع السمان، وإنما قصدوا مصلحة الوطن التي هم مسؤولون عنها وقيمون على شؤون كل في موقعه وحدوده.

أقسم بأنني لم أسمع مفصلاً عن موافقة هذه بالنسبة لي إلا من مذكراته وأني اليوم بين مصدق ومكذب لها، ولو علمت بها أيام ذاك العهد لكان لي شأن معه، وكذلك غيري ممن تناولهم في مذكراته، بدون استغلال للقوى الفاعلة التي كنت على رأس قيادتها قانوناً وفعلاً، والكل يعرف بأنها كانت بكلمة مني وتدعمني إلى جانب سلطات الدولة العليا، أكثر من التي كانت بأمرته نظرياً وبدون دعم له يذكروا، وقد انقلبوا عليه، وليس غرضي منها التمسك بالوظيفة التي هي في جميع الأحوال ملك للدولة، وإنما بسبب مواقفه الصغيرة من أجلي وفي غيابي فقط. ومن يتعدى حدوده فقد أهان نفسه كما فعل زهر الدين.

استصدار مرسوم عفو عن الجرائم:

ثم يتابع زهر الدين روايته بقوله: «أتاني (أي إلى زهر الدين) أحد الضباط إلى داري لم أجد أذكر اسمه وقد رجاني إستصدار قانون عفو عن أعمال ٢٨/آذار/٦٢، بعد قوله لي (لزهر الدين): «بأنه قد سمع من مصدر موثوق بأن خطة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء محاكمتهم على هذا الانقلاب...» لذا قررت (أي زهر الدين) العودة في اليوم الثاني إلى مكنتي لمطالبة رئيس الجمهورية بعقد جلسة طارئة لمجلس الوزراء.. وحدد الرئيس الجلسة بعد بضع ساعات ثم وضعت مرسوم عفو لكي لا يحاكمنا أحده (المجرم يعرف

نفسه وجرائمه ويخشى السؤال والمحاكمة على الدول).

مرسوم تشريعي رقم ٧٩:

أصدر مجلس الوزراء ونشر رئيس الجمهورية المرسوم التشريعي التالي:

مادة - ١ - يمنح عفو عام:

أ - عن الأفعال والجرائم المرتكبة منذ تاريخ ٢٨/أيلول/١٩٦١ في سبيل مقاومة الحكم الفردي وإعادة الحريات العامة حتى تاريخ إعلان نتائج التصويت على الدستور.

ب - عن الأفعال والجرائم المرتكبة منذ تاريخ ٢٨/آذار/٦٢ حتى ١٢/نيسان/٦٢ والمنصوص عنها في المواد: ٢٩١ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٧ من قانون العقوبات والجرائم المتلازمة معها بما فيها التوقيف الغير مشروع (أي توليف رئيس الجمهورية والحكومة).

مادة - ٢ - تستثنى من هذا العفو الأفعال والجرائم التي جرت فيها تتبعات قضائية سواء صدر فيها حكم أم كانت لا تزال قيد التحقيق أو المحاكمة لدى السلطات القضائية (أي حوادث حلب وقلطن).

مادة - ٣ - لا تأثير لهذا العفو على الحقوق الشخصية.

مادة - ٤ - ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية.

دمشق ١٣٨٢/١٠/٩ و ١٩٦٣/٣/٤

يقول زهر الدين في الصفحة ٤٠٩:

«كان مشروع المرسوم محبوباً بشكل يشمل العسكريين فقط. وما كاد الوزراء يظلمون عليه حتى ابتدأت المساومات... ثم انتقلنا إلى مناقشة صيغة القانون فتمنعوا تمنعاً باتاً عن تحميل حركة عصيان حمص وحلب واللاذقية بهذا القانون» (الحقيقة هو الذي تمنع لأنها كانت عصيانات ضده ومن أجله).

ثم يقول في الصفحة ٤١٠:

«بأن حركة ٨/آذار/٦٣ أوعزت بسحب وإتلاف عدد الجريدة الرسمية الذي نشر هذا المرسوم، غير أن الدكتور عبد الوهاب حومد وزير مالية هذه الحركة أعلمه أثناء وجودهما في السجن بغرفة واحدة بأن الرائد منيب الرفاعي أتى يوم انقلاب ٨/آذار/٦٣ إلى إدارة

الجريدة الرسمية وسحب المرسوم قبل النشر.

١- يوم ٨ آذار ١٩٦٣ كان يوم جمعة أي يوم عطلة، وكانت أبواب الجريدة الرسمية مغلقة حتماً وليس فيها موظفون لتلبية وتنفيذ هكذا طلب.

٢- إن مدير الجريدة الرسمية لا يستجيب لمثل هذا الطلب إلا إذا كان صادراً خطياً عن وزير المالية وقد كان وزير المالية الشرعي حتى نهاية يوم ٧ آذار هو الدكتور عزت طرابلسي الذي كان في بيروت وقتها والذي لم يعد إلى سورية بعدها لمدة طويلة...، ومن بعده أتى السيد عبد الوهاب حومد، وزير مالية العهد الجديد، الذي تستر خلف الرفاعي (حسب كلام زهر الدين) وإذا كان هذا الفعل وقع فعلاً من الرفاعي تلقائياً، فما هو موقف وزير المالية الجديد من هذا التجاوز الفظيع على الجريدة الرسمية الحكومية في سحب قانون منها قبل نشره لتعطيل سريانه ونفاذه، لا سيما بعد توقيعه من رئيس الجمهورية وأعضاء حكومة كانت قائمة دستورياً؟ رحم الله من قال عش رجلاً تر عجباً، والدكتور حومد أستاذ قانون ووزير عدل سابق.

أعود ثانية إلى قصة محاولة إنهاء انتدابي في وزارة الداخلية وإعادتي إلى وزارة الدفاع خلافاً لإرادة رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه ووزير داخلته، أصحاب السلطة الدستورية، وخلافاً لآراء المخلصين الصادقين الأمناء على مصلحة وطنهم.

١- لقد وصلتني مباشرة من قيادة الجيش وحوالي ٦٣/٢/٢٥ نسخة عن نشرة تنقالات الضباط رقم ٢٠٤ تاريخ ٢٢/شباط/١٩٦٣ موضوعة ضمن ظرف مختوم مهور بعبارة خاص بالضباط الأمراء يفتح بالذات.

٢- دخلت على وزير الداخلية ورجوته سرعة إصدار مرسوم بإنهاء انتدابي لأنني أريد العودة إلى الجيش والتخلص مما أنا فيه من إرهاب ومسؤوليات جسام. دون علمي بالخلفيات، فقال لي: «لماذا هذا الاستعجال؟» ولم يفتحني بشيء آخر أبداً.

٣- زرت مساء اليوم الثاني رئيس الوزراء الأستاذ خالد العظم في المستشفى، وكان على حال أحسن وبعد سؤاله عن صحته، حدثته بما حصل فقال هذا تخريب من زهر الدين ولن أوقع مرسومك ولا أوافق على إعادتك وهذا قرار رئيس الجمهورية أيضاً الذي كان يزيارني قبل ساعة وحدثني بهذا الموضوع.

اجتماع في بيت رئيس الأركان:

دعاني اللواء نامق رئيس الأركان العامة إلى اجتماع بداره حضره اللواء وديع مقعبري قائد القوى الجوية، وطلباً إلي ترك وظيفتي في وزارة الداخلية والعودة إلى جيشي، فقلت

لهما وكيف السبيل؟ وأنا لا أستطيع تركها قبل صدور مرسوم بإنهاء تكليفي بها، وقبل تعيين خلف لي فيها، لأسلمه ما مهدتي كقائد عام لقوى الأمن الداخلي في سورية. وأنتم تعرفان الظروف الخطيرة التي نجهاها، كما أنني لا أستطيع الالتفات إلى أمر صادر عن سلطة غير مسؤولة بما يتعلق بشخصي ما دمت منتدباً بمرسوم جمهوري إلى وزارة الداخلية، والجيش مؤسسة من مؤسسات الدولة وليس قيماً عليها.

وتأكدنا بأن مصلحتي الخاصة تتطلب الإبتعاد عن هذه الوظيفة بأسرع مما تطلبان، ولكنني لن أفعل ولن أتخلي عن أشخاص مدنيين في أعلى قمة المسؤولية الدستورية والوطنية في الدولة. واعلمنا بأن تمسكهم بي ليس من أجلي، وإنما بسبب إخلاصي في مسؤولياتي وكفائتي في وظيفتي وبسبب ما يشعرون به من أخطار تحقيق بهذا الوطن. وإني لن أكون من الجبناء ولا من المتأمرين عليهم والخاذلين لهم بالإستجابة لطلبات غيرهم. لم يولّروك بها إذ قدموك لها لكن لأنفسهم كانت بك الأثر إن الحديث عن انقلاب عسكري وشيك الوقوع على كل شفة ولسان وفي الشارع العام بسبب تصرفات قائد الجيش، والانقلاب يقوم به جيش مختل الانضباط ويكون على رأسه ضابط متأمر أو تافه.

إن ترك وظيفتي بالشكل الذي تطلبان هو بمثابة ضوء أعضر، مهما كان خافتاً، أمام الذين ينتظرونه لأنهم يعتقدون بأن عندي ما أستطيع به الوقوف في وجوههم وبالتالي القضاء على انقلابهم الناصري وزهر الدين ليس بعيداً عنهم وسيلفظونه لفظ النواة عند نجاحهم.

ولا يربطني برئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الداخلية غير عملي، وكنت قبلهم بهذه الوظيفة، وهم جاءوا إلى مسؤولياتهم الحالية من بعدي، ونحن نعرف بأنهم من مشارب مختلفة سياسياً وحزبياً ومناطق، ولا يدفعهم إلى تأييدي والتمسك بي سوى قناعتهم بأنني أنهض بواجباتي الوظيفية بإخلاص وبشكل يرضون به، وحرصهم على سلامة أمن الوطن في هذه الظروف الصعبة وهم مسؤولون عنها.

إن رئيس الجمهورية رجل سياسي قديم ورجل دولة متحرس وكذلك رئيس الوزراء، كما أن وزير الداخلية ضابط من أشرف ضباط الجيش وأعقلهم، لذا لا يمكن أن يقفوا وقفة واحدة بهذا الحجم من أجل الإحتفاظ بموظف بدون قناعة وضرورة، ولا يمكن أن يرضخوا إلى طلب قائد جيش إمة لا علاقة له بهذا الموضوع سوى الحقد الأسود الذي بلغت من كبده، وفعله هو في أداء واجباته. وهل يحقل أن أرمي بنفسي ومسؤولياتي من على سطح شامق يدفعني من عليه غير مدرك..... وأن استسلم إلى جريمته؟؟

أي حكومة توافق على سلب إرادتها في الاحتفاظ بقائد قوى أمن بلدها وأن تُقيد رغبة رئيس جمهوريتها في الإبقاء على رئيس غرفته العسكرية في قصره، لنزوات قائد جيش لا يعرف حدوده وليس له سند سوى أشخاص مخادعون أوهموه بأنهم يؤيدونه.

وانتهى هذا الاجتماع وأنا قانع بأنهما كانا من رأيي وأنهما لم يدعواني إلا لحل مشكلة كانت قائمة كما كانا يجهدان لحل غيرها. ليتهما وقفا غير هذا الموقف لكان أكرم لهما وللوطن لأنهما كانا على رأس قوات عسكرية.

وفي يوم لاحق طلب مقابلي في مكتبي العميد موفق عصاصة وحدثني عن بعض الأمور ورجاني تقديم استقالتي من وظيفتي كما فعل زهر الدين الذي سلمها إلى العميد خليل موصلي. فقلت له يا موفق لا تكن سطوحيّاً أكثر من اللازم كما أدتلك، نحن أمام لعبة خطيرة ناصريه أحد أركانها زهر الدين بغياء، فما علاقة الموصلي باستلامها وهو يعمل في هيئة الإمداد والتموين؟ وهل أصبح زهر الدين كيس رز أو كيس حمص؟ لماذا لم يتقدم بها إلى رئيس الوزراء بالوكالة وهو رئيسه أو إلى رئيس الجمهورية تجاوزاً؟

إن غاية زهر الدين ومن هم خلفه هو تهديم موقف الحكومة وقد تهدم وإني لا أقدم على عمل يزيد في هذه الكارثة مهما تحملت من نتائج.

اجتماع في بيت وزير الداخلية:

ثم دُعيت إلى اجتماع عقد في بيت وزير الداخلية اللواء عزيز عبد الكريم حضره إلى جانب صاحب الدار الدكتور أسعد محاسن وزير الخارجية واللواء نامق كمال رئيس الأركان العامة وكتب هذه السطور العميد مطيع السمان.

وبعد تداول الأمور واستعراضها تم الاتفاق فيما بيننا على العمل لوضع واستصدار مراسيم بالآتي:

أ - ينتهي تكليف الفريق عبد الكريم حسين زهر الدين بتسيير أمور وزارة الدفاع وتُسند هذه الوزارة إلى اللواء عزيز عبد الكريم وكالة بالإضافة إلى وزارة الداخلية.

يتقدم اللواء عزيز عبد الكريم وزير الداخلية والدفاع إلى مجلس الوزراء باقتراح إحالة الفريق عبد الكريم زهر الدين والعميد مطيع السمان على التقاعد وتصفى حقوقهما التقاعدية وفق القوانين والأنظمة النافذة.

ب - تسند قيادة الجيش وكالة إلى اللواء نامق كمال بالإضافة إلى رئاسة الأركان العامة.

ج - تسند قيادة قوى الأمن الداخلي وكالة إلى العميد عبد الله جبريني بالإضافة إلى قيادة شرطة ريف دمشق، لكونه موجوداً في دمشق.

د - يجتمع مجلس الوزراء ليمارس صلاحياته في انتقاء قائد جيش جديد وقائد قوى أمن جديد من الذين يقترحهم الوزير المختص وتصدر المراسيم بتسميتهم.

على أن تصدر المراسيم جميعها يوم الثلاثاء في ٦٣/٣/٥، استلم هذه المقررات رئيس الجمهورية ونسب إصدارها في ٦٣/٣/٧ على أن تذاغ في نشرة أخبار مساء الجمعة ٨/٣/٦٣، وفي فجر هذا اليوم كان ما كان ولم تذع هذه المراسيم.

كان الرئيس القدسي لا يركن إلى ما يوحي به رئيس وزرائه، خالد العظم، ولو في ساعة رحمانية، وكان هذا قاسمهما المشترك.

عندما انخلى له النصح بالإضافة إلى معروف الدواليبي وأسد الكوراني وعزيز عبد الكريم وأسعد محاسن وغيليل كلاس وكبار قادة الجيش بضرورة عزل عبد الكريم زهر الدين، للحد من استمرار التدهور في القوات المسلحة، غاص في تفكير عميق.... عميق، دون أن يصل إلى قرار

وعندما عزم أخيراً وقرر الإقدام كانت الأخطار قد استفحلت وأمور الجيش تتدهور بتسارع ملحوظ من الجميع. وقد أشار خالد العظم إلى هذه الحال في الصفحة رقم ٢٩١ - الجزء الثالث - من مذكراته بقوله: «وظل التأزر في كل مجال (بين القدسي وزهر الدين) حتى ليلة ٨ آذار ١٩٦٣ حين وافق القدسي على إقصاء زهر الدين عن وكالة وزارة الدفاع وقيادة الجيش، غير أن هذه الموافقة لم تُنفَّذ ولم تبق في المخيلة سوى بضع ساعات».

الحقيقة لم يكن بينهما تأزر في كل مجال، أبداً. وهذا معروف من كل مطلع على حقائق ذاك العهد، ولكل مطلع على مذكرات زهرالدين، اليوم.

الحقيقة كانت هي عدم وجود ثقة متبادلة بين رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه، بالإضافة إلى نخوف الرئيس الأول من الإقدام على أية خطوة جريئة مهما كانت ضرورية.

والحقيقة التي عرفتها أيضاً من الرئيس القدسي شخصياً بأنه كان يريد التخلص من زهرالدين منذ أواخر عام ١٩٦٢، لعدم كفاءته ولسوء تصرفاته التي برهنت عليها الأحداث ولمسها الرئيس القدسي بالذات. غير أنه لم يحزم أمره في ذلك الوقت ولم يمارس أقدس واجباته وصلاحياته، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وكان قادراً على ذلك قانوناً ومملك الشريعة، وكنا مخلصين بجانبه وروى إشارته نظاماً، فضلاً عن رصيده الكبير بين

صفوفها وعند قادتها الفاعلين الذي كان يفتقر إليه زهر الدين، وبخاصة عندما تكون الشمس ساطعة والخفافيش نائمة.

لو أقدم الرئيس لقضى على أخطر القلاقل والعيوب ولسارت أمور الجيش في طريق سليم لحين من الدهر.

ومن يجادل فليقرأ الصفحات رقم ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ وغيرها من مذكرات زهر الدين، فسوف يجد فيها بكل وضوح وبقلمه بالذات بأنه كان يشكو ويُعرض بجميع الضباط المنتضبطين وغير المنتضبطين وكذلك برجال الدولة لأنهم لم يكونوا بجانبه ولا يؤيدون عبته.

١- إن عدم استعمال رئيس الدولة لصلاحياته وتردده فيها في المواقف الفاصلة، أخطر من كل تصور، والإقدام على خطوة قد تبدو خطيرة أو كبيرة، برأي، أقل هولاً من الجمود أمامها، عندما يتطلب الموقف اتخاذ قرار حازم وسريع للقضاء على كل تأمر.

لقد سلمت ما بمهديتي إلى العميد عبد الله جبريني يوم الأربعاء في ٦/٣/٦٣ وأتلفت ما يجب إتلافه من أوراق الخاصة غير الرسمية وقلت له بأنني سأقوم بإجازة اضطرارية لأسباب عائلية لمدة خمسة عشر يوماً إلى خارج القطر بسبب مرض والدي.

- يوم الأربعاء في ٦/٣/٦٣ أكرموني بزيارته في مكتبي الصديق الدكتور عزت طرابلسي، وكان يحمل أعباء وزارتين هامتين، مودعاً للسفر إلى بيروت لأعمال خاصة، وقال لي: «هل لي منك كلمة مطمئنة عن الأوضاع قبل سفري ومغادرتي أرض الوطن؟» فقلت له عندما ستعود قد لا تجدني هنا، وبمناسبة ذكر اسم الدكتور عزت طرابلسي أقول بأن الأمة لم تتح لها الإفادة من جميع إمكاناته وطاقاته لأسباب لا مجال لذكرها هنا، وقد رشح لرئاسة الوزارة السورية من المخلصين دون علمه، أكثر من مرة ولسوء حظ الوطن لم تتحقق واحدة منها.

- كما زارني الصديق الأستاذ حافظ الجمالي ليطمئن على أحوال الوطن وعندما كشفت له عن الهلاليات قال لي لم أكن أتصور أن تتدهور الأوضاع إلى هذا المستوى بسبب العسكر. ولم يبق أن يستلم الحكم سوى (.....) وسماه لي على سبيل التهكم وقد استلمه رأساً.

عندما وقعت الواقعة فجراً فيما بعد، وعلمت بها رأساً هاتفياً من أحد أجهزتي المناوبة، أخبرت فوراً رئيس الأركان العامة ثم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الداخلية الذي

ذهبت إلى داره بعد اتفاق، وذهبتا منه باتجاه ساحة الأمويين للاستطلاع عن طريق شارع المالكي، وكان تقريباً وقتها خالياً من الأبنية، شاهد سيارتي التي كنت أقودها بنفسي، أحد أبناء عائلة يعرفني، وكان قادماً من طريق بيروت، استوقفني لإعادتي، وقال لنا بأن ساحة الأمويين محتلة من قبل المسكر الذين أعادوه، لذا قفلنا راجعين وبعد التداول مع الوزير اقترحت الذهاب إلى قلعة دمشق للاستعانة بقواتها وإعلان المقاومة، فلم يوافقني وفضل عليه الذهاب إلى بيت الأستاذ إحسان قواص، وكان قرب السفارة السعودية، دخلناه وتناولنا قليلاً من الشاي، ومنه اتصلت ثانية مع رئيس الجمهورية فكلمني أولاً رياض الميداني ثم هاشم هاشم أغا. رفض الرئيس قدومنا إلى داره، ثم غادرنا بيت القواص إلى بيت وزير الداخلية وكان معي أوراق خاصة تخلصت منها بحرقها بمدينة بيت الوزير بحضوره وبحضور بعض أفراد من عائلته ثم غادرت داره وأنا هائم على وجهي لا أعرف أين أتجه.

كانت الشوارع الرئيسة محتلة ومراقبة فاستبدلت سيارتي الخاصة لأنها معروفة بسيارة أخرى تعود لأحد أخوتي، وعندما افتقدت الأمل بعمل شيء، أوقفتهُا بشارع متفرع عن شارع بغداد، ولما سمعت أذان صلاة يوم الجمعة، ذهبتُ مشياً إلى جامع التوبة بحي العقبية وأديت فريضة يوم الجمعة ثم اختفيت بدمشق لستة أشهر غادرتها فيما بعد إلى الحدود اللبنانية بسيارة جيب من الشرطة المدنية يقودها ضابط منها، وأنا بلباس ملازم أول، بعد أن أعلنت جميع وسائل الإعلام السورية بوضع جائزة مالية لمن يدلي بمعلومات تؤدي لإلقاء القبض عليّ وكذلك عزلي مدنياً وسياسياً والتفتيش عني في جميع دور أهلي وأصدقائي، مما أزعجهم كثيراً لذا قررت هذه المغادرة.

برتقال وخضار مباعة في القصر الجمهوري والمشتري مجهول:

بمعرض الهجوم على كفاية خالد المظم بالوزارة، وعلى الدولة عموماً، ذكر الفريق زهر الدين في الصفحة رقم ٤١٥ (وهو صادق دائماً.... ١١) بأن بالعمّ متجولاً يحمل كيساً من البرتقال، دخل بكل سهولة وسر على رئيس الجمهورية الدكتور قدسي، في مكتبه بالقصر الجمهوري بالمهاجرين، بدلاً عن أحد المنازل المجاورة، وسأله أين تريد أن أضبع كيس البرتقال؟

كما قال الدكتور عظيمة تعريضاً بآخر، في الصفحة رقم ٢٣٦ من مذكراته (الانقباس واضح عن مذكرات زهر الدين رغم أنه أبدل البرتقال بالخضار تمهيداً ومراعاة للموسم) بأن بالعمّ خضار يحمل سحارة خضار على كتفه، أعطى العنوان ودخل نهراً على رئيس

الجمهورية في مكتبه بالطابق العلوي من القصر، وسأله أين تريد أن أفرغ سحارة الخضار؟
(بندورة).

هذا ما ورد في مذكراتيهما.... هل هذا صدق أم صف كلمات بعيداً عن الحقيقة؟
بدلاً عن القول بأن الأمور كانت سائبة في القصر الجمهوري، فلا حراسة ولا رقابة.....
مع العلم بأن دخول البيوت ممنوع على غير أصحابها ولو كانت مفتوحة الأبواب، وهذا
ما يعرفه بائع البرتقال وبائع الخضار وجهله رئيس الوزراء كما جهله من قبله قائد جيش
الانفصال، لذا كانا سعيدين بروايتيهما.

في الوقت الذي كان لرئيس الجمهورية ضابط مرافق كفوء ومسؤول في جملة
المسؤولين عن أمن الرئيس وعن أمن قصره إلى جانب الحراسة المشددة، وهذا الضابط
معروف من كثيرين بأنه من خيرة ضباط قوى الأمن الداخلي كفاءة ووعياً وإدراكاً،
مخلص في عمله ونشط في أدائه بشكل يدعو إلى التقدير والثناء، وقد شغل من ذي قبل
وفيما بعد وظائف مهمة عن جدارة واستحقاق، مديراً لكلية ضباط الشرطة، قائداً لشرطة
مدينة دمشق ومحافظاً لمحافظة طرطوس وما زال على رأس عمل جديد كبير بكل
إعجاب ونشاط، وقد برهن دوماً على قدرة بقاء ممتاز في جميع المراكز التي شغلها.

كما كان في الوقت نفسه بالقصر الجمهوري على التقاع كرتيس للخرفة العسكرية
ضابطان من خيرة ضباط الجيش ذكاء ووعياً، سبق لهما العمل في شعبة مخابرات وأمن
الجيش، لذلك استبعد صحة هاتين الروايتين وإن كانتا بقناعتي هما واحدة فالأول
اختلقها، بقصد الانتقاد والطمع، لأنه شبَّ على «الكراه» والثاني نقلها بدون تمحيص لغاية
بنفس الناقل كما كانت بنفس المنقول عنه.

بعض مشاكل لبنانية

الرئيس صبري حماده، رئيس المجلس النيابي اللبناني، يحب السفر كثيراً إلى تركيا بالسيارة عبر الأراضي السورية، وكان يوجد بلاغ صادر عن وزارة الداخلية السورية أيام الوحدة، بعدم لزعاجه عند المرور وإعلام قيادة قوى الأمن، لأن له وضعاً خاصاً.

أخبرنا بدخوله إلى الأراضي السورية كما أخبرنا بمغادرته لها إلى تركيا عن طريق باب الهوى، فعلى الطائر الميمون، وعند عودته منها، كان موظف الأمن العام على الحدود السورية على جانب من القباء، لذا استوقفه حتى يتم إعلام السلطات - (عند التحقيق ادعى بأن خط الهاتف كان معطلاً ومشوشاً) - ولما طال الانتظار عاد سيادته إلى الأراضي التركية واتصل منها هاتفياً بوزير الخارجية السورية، الدكتور أسعد محاسن باعتباره غير سوري، ورئيس مجلس ناي شقيق، له مقام عند الجميع رفيع.

اعتذر منه الوزير وأجرى اللازم على جناح من السرعة وتم عبوره على الرحب والسعة.

لم ينته هذا الموضوع عند هذا الحد، وكان الأستاذ حمادة على علاقة صميمية مع سفير مصر في لبنان، السيد عبد الحميد غالب، وعلى خلاف دائم مع حكومات الإنفصال، وخاصة مع رئيس وزرائها يومئذ، خالد العظم، لرواسب قديمة وحديثة، لذا أثار هذا الموضوع على صفحات الجرائد ومع وزارة خارجية بلده التي هرعت إلى إرسال مذكرة احتجاج خطية إلى وزارة الخارجية السورية، فرفضت هذه استلامها بإيعاز من الرئيس العظم للحساسيات المعروفة بينهما، ولمواقفه من الحكومة السورية على الدوام.

جاء السيد أديب الخطيب من بيروت، أحد أصدقاء العظم منذ كان موظفاً في سورية، وهو والد الحميد أكرم، ويده بعض الصحف اللبنانية التي حملت الهجوم على سورية وعلى حكائها ونعتهم بثقوى النعوت، كما أبلغه قدوم ضابطين سوريين إلى بيروت يوم أول من أمس، دون أن يعرف اسمهما، ولقدما اعتذاراً باسم الجيش السوري إلى الأستاذ حماده، عما صدر نحوه من السلطات السورية.

استدعاني خالد العظم، لأسمع ما سمعه من زائره الكريم، وهو بحالة عصبية شديدة وألم واضح على محياه.

اتصلت هاتفياً من مكتبه برئيس مركز الأمن العام على الحدود في جديدة يابوس السورية واستعلمت منه عن أسماء الضباط الذين غادروا الحدود السورية وعادوا إليها منذ أيام، فأخبرني بأنهما عدنان عقيل ومروان كيلاني من ضباط المخابرات العسكرية، بموجب أمر مهمة موقع من الفريق زهر الدين.

ذهبت إلى اللواء نامق كمال رئيس أركان الجيش باعتبار رئاسة الشعبة الثانية مرتبطة به مباشرة وأخبرته بالذي حصل وكان عنده العميد مسلم صباغ، فثار وانزعج.

دخلنا نحن الثلاثة على اللواء زهر الدين قائد الجيش، وسأله نامق أماننا بانفعال وبحدة عن الخبر، أنكر زهر الدين علمه به وأمارات... واضحة على وجهه وفي كلامه.

اتصل اللواء نامق بالهاتف الرباعي بالعقيد عقيل وطلب إليه الحضور فوراً إلى مكتب قائد الجيش ولما دخل، سأله عن سفره مع العقيد كيلاني إلى بيروت فأبده، ثم سأله عن الجهة التي كلفته بهذه المهمة فقال بوضوح إنه الفريق وأشار بيده إلى زهر الدين.

عندها ثارت ثائرة اللواء نامق على الفريق زهر الدين، وأسمعه كلاماً عنيفاً جداً، أقله «أنا لا أقبل بهذا التجاوز، أنا رئيس الأركان، والشعبة الثانية وضباطها مرتبطون بي...» فما كان من زهر الدين تخلصاً من هذا الموقف الذي لا يحسد عليه، إلا أن ترك الحضور، ودخل بيت الخلاء الموجود في غرفته نفسها، ولم يخرج منه إلا بعد خروجنا من مكتبه، وبهت الذي كفر.

عدتُ إلى الرئيس العظم وأخبرته بالذي حصل فقال: «كيف تريدون، يا ضباط جيش الوطن أن تكون لحكومكم هبة ولدولتكم احترام في عيون الخلق؟» وكله ألم وانفعال.

ثم تحدث الأستاذ خالد العظم مع رئيس الجمهورية بهذا الموضوع وبيده بيان أعده مسبقاً ليطلب من زهر الدين، الذي استحضر، توقيعه ونشره تبريراً لما حدث وإنقاذاً لماء وجه الحكومة، أخذه زهر الدين ووعده بتوقيعه ونشره، ولم يوقعه ولم ينشره. وقد تنبأْتُ بذلك عندما أخبرني الرئيس العظم بما فعله.

مشاكل حدودية:

الحدود السورية اللبنانية المشتركة طويلة نسبياً ومتداخلة مع بعضها البعض، وعبروها للعارفين على الأرجل والدواب سهل يسير، للسيارات والقوافل والأرتال العسكرية عسير أو مستحيل، عند عدم استخدام الطرق الدولية. لذلك كانت وما زالت تستخدم للهروب والتهرب. وكان المطلوبون من السلطة يأتون لهذه المناطق وقراها، حتى إذا ما دوهما فروا بأمان، إن لم تجر متابعتهم إلى خارج حدودها أو إلى داخل حدود الجوار.

كانت قرية دير العشائر اللبنانية المجاورة لقرية ميسلون السورية جسراً لعبور القادمين من لبنان إلى سورية، بدون إذن سفر، مع ما يحملونه من المتفجرات ووسائل التخريب، لذلك لمتنا بالمقابل بوضع مخافر ودوريات لحراسة القادمين، وعند فرلهم عالدين، كنا نقابعهم إلى داخل حدودهم، مما أزعج السلطات اللبنانية التي لم تضبط حركة رعاياها.

اتصلت السلطات اللبنانية بزميلها السورية للسماح لها بإدخال عناصر من قواتها، عبر طريقنا الدولي، لتتمكن من الوصول إلى حدودها والتمركز على أراضيها لأن الطقس كان شتاء والطرق الداخلية موحلة.

رفضت السلطات السورية هذا الطلب لأن ثقتها بنائب دير العشائر السيد الميرمان لم تكن كاملة، ولأنه من جماعة جن بلاط وشقير، وكان هؤلاء وأعضاء من حزبهم يخططون ويقدمون على كثير من مشاكلنا ومناهبنا والإخلال بأمننا، إلى أن اتصل بي العميد أنطون سعد، رئيس الشعبة الثانية في الجيش اللبناني، ومن أقرب المقربين إلى اللواء فؤاد شهاب، رئيس الجمهورية اللبنانية، وطلب إليّ الطلب نفسه، فأبلغته بأن القرار ليس بيدي، ولكونه لم يعتقد، فقد كرر الطلب إلى أن ختمه بقوله: - «بأن ليس لي غير لبنان، عندما تقع الواقعة» - فأجبت: - عندها سأذهب إلى كل بلاد العالم ولن آتي إلى لبنان - (وقد لجأت إلى لبنان فيما بعد).

وأرسل إليّ أحد ضباطه يمرض عليّ خدماته بكل شهامة، فشكرته على لطفه، وبالفعل كان لبنان وسورية منفلاً وملجأ طيباً لكل المعتدين من الجوار وكذلك مرتعاً للمتآمرين.

فقد لجأ إلى سورية من اللبنانيين كثيرون في عهود شتى منها أيام الثورة الشعبية على الرئيس كميل شمعون فقد لجأ الرئيس سليمان فرنجية ورنيه معوض. كما لجأ زعيم الحزب السوري القومي أنطون سعادة ومن الضباط أميل البستاني، الضابط صاحب صواريخ كروتال.

كما لجأ من السوريين إلى لبنان الرئيسان شكري القوتلي وناظم القدسي ومن رؤساء الوزارات السادة لطفي الحفار وغالد العظم وصبري المسلي ومعروف الدواليبي وأمون الكزبري وكذلك أكرم الحوراني ورشدي كيخيا وليون زمربا وميخائيل إليان ومنير المعجلاني ورشاد جبيري وصلاح البطار ومن الدبلوماسيين عمر أبو ريشة وندر الكزبري ومن الصحفيين نصوح بابيل وسعيد التلاوي وبشير العوف ... غيرهم كثير أيضاً من السياسيين والحزبيين والعسكريين.

كما طلبت السلطات اللبنانية إليّ بواسطة قائد منطقتها الشمالية (طرابلس) العماد أميل بسناني - (الذي أصبح قائد جيش لبنان بعد ذلك) - عندما كنت في الوقت نفسه قائداً

للمنطقة العسكرية الوسطى - حمص وحماه - بأن نسمح لقطعات لبنانية دخول الأراضي السورية من منطقة العريضة السورية ثم المتابعة والتفرج حتى دخول الحدود اللبنانية، للتمركز في مناطق وادي خالد والهمل وبعلبك لمحاصرة المطلوبين والمحكومين، بكماشة يتقدم أحد فروعها من داخل لبنان والثاني عن طريق الأراضي السورية إلى داخل لبنان، ليكون التطويق كاملاً.

عرضت هذا الطلب على اللواء أنور القاضي رئيس أركان الجيش الأول الذي عرضه بدوره، وبوجودي على المشير عامر فلم يحظ بالموافقة.

استقبال النائب أميل بستاني:

في ٢٦/كانون أول/١٩٦٢ زارني السيد اميل البستاني مرتين - (وهذا غير أميل البستاني قائد الجيش اللبناني) - صاحب شركة الكات والنائب اللبناني المعروف، يرافقه في المرة الثانية النائب السوري السيد نوفل الياس، وبعد حديث مقتضب عن الأوضاع في سورية ولبنان ومنطقتنا عامة، دعاني على العشاء مساءً، ولما اعتذرت باصرار قال لي: «أنا أدعو نفسي على عشاء على مائدتك فهل تردني؟» مما أخرجني، فقلت له: أنت ونوفل بك ومن تريدان معكم، اعتذر نوفل الياس، وقال البستاني أنا وأنت فقط فشرعت عندها بالغاية وهي الإنفراد.

وتواعدنا على اللقاء مساءً في مكتبي، وكان الطقس عاصفاً ماطرًا، ولم أحجز مكاناً، لأن الحجز المسبق يدعو إلى إجراءات وتنبهات، كما تجنبت نادي الشرق المميز، لأن هذا النادي كثير الأضواء السياسية والاجتماعية التي كنت أتجنبها على الدوام، وبصورة خاصة في هذا اللقاء.

إتجهنا بسيارتي الخاصة التي كنت أقودها، إلى الوادي الأخضر بربوة دمشق، وانزونا أمام إحدى الطاولات، وكان المطعم شبه خال إلا من قليل جداً من الرواد، ودار الحديث مجدداً إلى أن وصلنا إلى بيت القصيد، وهو أن هذه المنطقة مستهدفة من الطامعين بها، ومشاكلها والمؤامرات عليها كثيرة فمنها من ظهر ومنها ما لم يظهر، والمخفي أعظم.

لذا ينبغي التهيؤ لها بصف مرصوص لكي لا تدهمنا ونحن على غير استعداد، وأن بوابة سورية الغربية هي لبنان، وهو الأهم، فإن أحسن التعاون تجنبنا كثيراً من المخاطر وأنه على استعداد للتعاون والاتفاق، ومعركة الرئاسة الأولى قرية وينبغي الإستعداد لها منذ الآن (كان اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية اللبنانية، والبستاني يخطط لأن يكون خلفته)، وينبغي أن لا يكون البديل مثل اللواء شهاب طبعاً بدون إرادة بيد عبد الناصر

وسفيره في بيروت عبد الحميد غالب.

قلت: وما هو المطلوب مني، قال: التعاون والتعاون فقط لمصلحة بلدينا، قلت: بأنني موظف اليوم بهذه الوظيفة، وغداً في غيرها، كما أنني أجهل لبنان وأمور لبنان، فقال: أنت أمينا والتطلع إليك كثير، قلت: هذا رداء أكبر من حجمي وأنا أعرف حقيقة أمري ووضعي، وأنا لست سياسياً ولا حزبياً والمصادفة هي التي أتت بي، وغيرها تبعثني عن كل ما أنا عليه، واستمر حديثه وعزفه على الوتر نفسه، وأنا لا أحمده، وانتهى هذا اللقاء.

تذكرت هذا الحديث بتاريخه الدقيق لأنه أهداني يومها مؤلفه - السوق العربية - الذي ألفه عام ١٩٦١ باللغة الانكليزية وقدمه لي مشكوراً بتاريخ اجتماعه معي وبخط يده وتوقيعه وباللغة الانكليزية أيضاً وهو في مكتبي حتى هذا التاريخ. وهو مؤلف قيم يبحث بالشؤون البعولية العربية وأسواقها.

كنت ما زلت مغاوراً في دمشق من السلطات التي كانت تلاحقني بشراسة يوم قرأت، في إحدى الجرائد المحلية بعد ٨/أذار/٦٣ بأيام قليلة، خبراً أحرزني وهو سقوط طائرة اصل البستاني الخاصة وهو فيها معه المهندس مروان خرطيبيل في البحر، عند إقلاعها مباشرة من مطار بيروت وهي في طريقها إلى دمشق وعمان.

وبعد مدة أصبحت السيدة ميرنا الخازن البستاني نائبة في المجلس النيابي بدلاً عنه. وكلما شاهدت مؤلفه في مكتبي تذكرت هذا الرجل العصامي العظيم الذي كانت طموحاته تتجاوز عتات السماء وآماله لا يحددها حدود بذكاء وتواضع كبيرين.

الانقلابات العسكرية منذ البدء بالعهد الوطني

والآن أرجو منك أيها القارئ المحترم أن لا تستغرب مني إن رجعت بك إلى أيام جلاء الأجنبي عنا، يوم استعدنا وطننا، وامتلكنا القوات المسلحة، وأصبحنا قادتها، وأضحى أمرها بأبادينا وبكلمة منا، لكي استكمل لك الصورة، صورة «وطن وعسكرة».

إن هذا القسم القادم هو بالحقيقة مقدمة موضوعية، لما قرأت بكتابي حتى الآن، ومن مسبباته بكل تأكيد، وإني أخبرته لأنني لم أكن فيه فاعلاً، وبحوادثه مؤثراً، وعليه مطلعاً، بالقدر الذي يسمح لي بالتحدث عنه إليك، بكل دقة وإفاضة.

لذا قدمت لك عليه، المواضيع والحوادث التي عشتها بكليتي وأنا على رأس مسؤولياتي الرسمية التي جعلتني من القلائل الذين ساهموا بها ومكتنتي من الاطلاع على حقائقها ودقائقها وخفاياها بشكل لم يتيسر لغيري، ورأيت من الأنسب إطلاعك عليها أولاً ومن ثم هذا القسم أيضاً لأن من حقك أن تعرفه قبل أن يدفن بالتراب.

كما إني زاعم بأن الذي قدمته إليك هو حقائق أجادل بها وأناقش، وأدعي بصدق، صحتها، بكل مسؤولية أدبية وأخلاقية وتاريخية. كما أعود وأؤكد بأنني لا أدعي بأنني الوحيد فيها وإني عرفت كل دقائقها دون غيري أبداً.

شاهدت، والألم يعصر النفوس، مجزرة حراس المجلس النيابي وقصفه مع أحياء مدينة دمشق عشوائياً في ليل ٢٩ أيار/١٩٤٥، بمختلف الأسلحة المدمرة من قبل الوحدات العسكرية الفرنسية بوحشية متأصلة عميقة الجذور، وكانت دارنا إحدى ضحاياها. والشعب لا يملك وسيلة للدفاع عن نفسه في وجه المعتدين.

كما شاهدت الدبابات الانكليزية بقيادة الجنرال «باجيت» ترفع العلم البريطاني وتجوّب شوارع دمشق وتأمّر المعتدين الفرنسيين، بالكف عن ذبح السوريين، ودخولهم الثكنات تحت التهديد والوعيد، وهكذا جرى إنقاذ وطننا وأهلنا بواسطة الأجانب من الأجانب.

لذا كانت النفوس تواقّة لبناء جيش الإستقلال، بعد أن تقرر جلاء المحتل الفرنسي عن سورية، كما كانت استجابة الشباب هائلة عندما أعلنت الحكومة الوطنية، حكومة الاستقلال الكامل، عن قبول أول دفعة للكلية الحربية لبناء جيش الوطن، فتقدم ما يزيد

على سبعمائة طالب، من حملة شهادة نهاية التحصيل الثانوي، لاختيار ستين شاباً منهم، ليكونوا أول دفعة من ضباط الإستقلال.

وبعد فحوص ومسابقات صعبة نجح منهم ستون وكنت واحداً في عدادهم، وكان الأول فينا هيثم الكيلاني بتاريخ ١٩٤٥/١٢/٢ التحقنا بالكلية العسكرية في حمص، حيث خضعتنا لفحوص جديدة رسب بسببها عشرون. لذا استدعت إدارة الكلية أربعين آخرين لانتقاء عشرين منهم بدلاً من الذين استبعدوا وكان بين المقبولين الجدد عبد الحميد السراج وأحمد عبد الكريم وهشام العظم ونسب المفتي وماجد عظمة وماجد مامش وغيرهم.

في ١٩٤٥/١٢/٢ استيقظنا صباحاً على صوت الرصاص يلعلع في محيط الكلية العسكرية. أمرنا مدير الكلية العقيد فوزي سلو والمدرسون زهير الصلح وهشام الميداني وعبد المسيح داغوم، بإغلاق النوافذ ومرادتها الخشبية والإبتعاد عنها وعدم الخروج من بناء الكلية.

ثم شاهدنا مفارز عسكرية قدمت من مدينة حمص وأحاطت بأبنية الكلية من جميع جوانبها وجردت الجند الذين أطلقوا النار من أسلحتهم ومقاتتهم تحت التحفظ والإعتقال لينالوا جزاءهم.

ولما استوضحنا عن الأسباب أخبرنا بأن الجنود أشهروا السلاح وأطلقوا النار احتجاجاً على قيادة الجيش لنقل قائد سرية عدمات الكلية العسكرية الملازم أول محمد ناصر واستبدال به الملازم أول أحمد مندو العظم. ويطلبون إلغاء هذا الإجراء، وكان هذا أول عصيان عسكري عايشناه.

قبل أن يمضي عامان على جلاء المحتل الفرنسي عن الديار، الذي تم في ١٧/نيسان عام ١٩٤٦، قررت هيئة الأمم المتحدة في جلستها المنعقدة في ٢٩/تشرين ثاني/١٩٤٧ تقسيم فلسطين العربية إلى دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية صهيونية. لأن بريطانيا قررت الانسحاب منها، في ١٦/٥/١٩٤٨ وتركها للسكان ليتدبروا شؤونها.

بدأت المصائب الصهيونية الموجودة في الداخل، وهي الأرغون زفاني ليومي وشيتيرين والهاكانا وغيرها بالاعتداء بوحشية على السكان العرب، مما فرض على القائد فوزي الفاوقجي مع لفيف من رجاله دخول الأراضي الفلسطينية بعد إعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد.

كما لحقه كثير من المنطوعين العرب، وطفى بذلك موضوع فلسطين على غيره من

الأحداث في جميع البلاد العربية وخاصة في سورية. ثم قررت الحكومات العربية المستقلة دخول فلسطين لمنع هذا التقسيم بالقوة المسلحة.

في ١٦/٤/٤٨ طلبت الوكالة اليهودية الإنخراط في مجلس الأمن، وقبول دولة إسرائيل التي أقامتها، في عداد الأمم المتحدة، كما طلبت فوراً تدخل مجلس الأمن لوقف الاعتداءات العربية عليها، حسب قولها، وردت الحكومات العربية بأن دخولها كان لإعادة النظام والمحافظة على الأمن في قطر عربي شقيق لا للإعتداء على أحد.

في ١٨/٥/٤٨ طالب مندوب أميركا، أرن أوستن، إيقاف القتال خلال ٣٦ ساعة وأبدى المندوب السوفياتي غروميكو وسانده مندوب بولونيا بقوله إن هذه الحالة في فلسطين تهدد السلم العالمي.

في ٢٢/٥/٤٨ اتخذ مجلس الأمن قراراً بتوجيه الدعوة إلى البلاد العربية والسلطات اليهودية لإيقاف إطلاق النار بين المتحاربين.

في ٢٦/٥/١٩٤٨ تراجع الجيش السوري عن مستعمرة سمخ التي كان قد احتلها، وبسبب هذا التراجع استقال وزير الدفاع أحمد الشراياتي كما أقيل رئيس أركان الجيش العميد عبد الله عطفة وحل محله مدير الشرطة والأمن العام العميد حسن حسني الزعيم.

في ١٠ حزيران عقد الوسيط الدولي برنادوت مؤتمراً صحفياً في القاهرة، أعلن فيه قبول العرب واليهود إيقاف إطلاق النار، لمدة أربعة أسابيع، بدءاً من صباح الجمعة ١١ حزيران ١٩٤٨، وأن مؤتمراً سلمياً سيعقد في جزيرة «رودس» بين أطراف القتال لحل النزاع.

قبل ساعات قليلة من إيقاف القتال هاجمت طائرة إسرائيلية من نوع (مستر سميث) مدينة دمشق وألقت حممها قرب المجلس النيابي، ووزارة المواصلات، فوق كثير من القتلى والجرحى والدمار.

إن هذه الهدنة أعطت إسرائيل اعترافاً عريضاً بأن لها دولة على قدم المساواة مع دولهم، وكانت مع إيقاف إطلاق النار خطيئة كبرى، لأن النصر كان يمينهم، ومكنت اليهود من جمع شملهم والتقاط أنفاسهم وجلب أسلحة ومتطوعين من أكثر من جهة، بينما العرب كانوا ينتظرون انتهاءها لاستئناف القتال بوسائلهم وأسلحتهم المحدودة نفسها.

وخلال هذه الهدنة كنتُ أرسل البرقيات من مقرّي في القيادة العربية المشتركة في الأردن - الزرقاء - عن التمزيزات والإمدادات بالعتاد والرجال التي كانت ترد إلى اليهود عن طريق البحر، والتي كانت تبغني إياها قيادة القوات العربية وكنت ضابط ارتباط فيها عن الجيش السوري.

في ٩ تموز عام ٤٨ استؤنف القتال بين المتحاربين وكان القتال عنيفاً على كل الجبهات وخاصة السورية منها، حيث استعملت الأسلحة الحديثة من طيران ومدافع ودبابات التي وصلت إلى اليهود.

وبعد أيام تقدم مندوب أميركا في مجلس الأمن بطلب وقف القتال مجدداً لأن استمراره يهدد السلم العالمي وتطبيق عقوبات شديدة على الجانب الذي يرفضه.

اشتدت الضغوط على الدول العربية وفي صباح ١٩ تموز قررت اللجنة السياسية في الجامعة العربية قبول وقف القتال بعد أن قبله اليهود، وكان هذا القرار ضربة ثانية قاتلة على رأس الأمة العربية.

في الذكرى الأولى لتقسيم فلسطين قامت مظاهرات شعبية عنيفة في سورية لم تعرف البلاد مثيلاً لها وفي ١١/٣٠ صباحاً هاجم المتظاهرون سراي الحكومة ودار الشرطة وسقطوا الحكومة ورئيسها بالهتافات مما استدعى تدخل قوات من الدرك بعد أن فشل رجال الشرطة في قمعها، ووقع عدد من القتلى من الجانبين كما نهبت المحلات والمخازن التجارية بدمشق.

عندها استقالت الحكومة وأمر الجيش بالتدخل لفرض هيبة الدولة وإعادة الأمن إلى ربوع الوطن. ثم أذاعت قيادة الجيش البلاغ التالي:

بلاغ من القائد العام للجيش والقوات المسلحة إلى الشعب السوري النبيل.

لقد أمرت قيادة الجيش أن تكون مسؤولة عن الأمن العام في جميع سورية وذلك اعتباراً من الساعة السادسة من صباح الجمعة ٣ كانون أول ١٩٤٨. إن القيادة العامة للجيش بعد أن عهد إليها بهذه المهمة فإنها تحذر كل إخلال بالأمن ضرباً لمؤخرة الجيش السوري الحرابط في ساحات القتال ومساعدة مسلحة للعدو الذي يحرص بنا الفرس.

لذلك فإنني أطلب من الشعب السوري النبيل سيقدر بلا ريب دقة المسؤولية الملقاة والتي تفرض علي بصفتي مسؤولاً عن سلامة الجيش والحدود أن ألجأ إلى كل ما يؤدي إلى استتباب الأمن بأقصى السرعة حتى أستطيع أن اطمن أن مؤخرة الجيش المقاتل قد أصبحت في مأمن من كل ما يؤدي إلى عرقلة حركاته.

لقد أصدرت أمراً إلى لواء القطعات والفرق المسلحة التي استطعت زمام الأمن بأن يعتبروا كل مخل بالأمن أو محرض على الإخلال به معدياً على سلامة الجيش وإنني أطلب من الشعب السوري الذي عرف يقظة ضميره الوطني وسلامه وحيه القوي حتى في أدق الظروف أن يتقيد بالتعليمات التالية:

١- يمنع التجول في المدينة اعتباراً من الساعة ١٨ إلى الساعة السادسة من صباح اليوم التالي.

٢- تمنع التجمعات مهماً باتاً فلا يزيد عند المتراقبين عن ثلاثة أشخاص.

٣- يحظر تحظيراً باتاً حمل السلاح مهما كان نوعه تحت طائلة أشد العقوبات.

وإن لي كل الملر بعد إذاعة هذا البيان إذا لم يشهد مني الماثون بالأمن إلا العنف الذي لا يخالطه أثر من الرحمة، فلا رحمة لمن لا يربد رحمة بوطنه وجيشه والسلام.

القائد العام للجيش والقوى المسلحة

الزعيم حسن حسني الزعيم

احتل الجيش منذ صباح الجمعة ٤٨/١٢/٣ كبريات المدن وأمكنها الاستراتيجية وطالب خطباء المساجد الأهلى قبل صلاة الجمعة بالخلود إلى الهدوء والسكينة، ولم يقع في جميع البلاد حادث، وانصاع الأهلى إلى تعليمات الجيش، مما أغراه وقائده العميد حسني الزعيم بالإقدام على أول انقلاب عسكري عرفته سورية.

أعلنت استقالة وزارة الحرب ورئيسها جميل مردم في ٤٨/١٢/١ بعد إتهامات مشينة وحلت محلها وزارة شكلها خالد المظم في ٤٨/١٢/١٦ لمعالجة الأوضاع الخطيرة التي كانت تعاني منها البلاد.

وفي صباح ٤٩/٢٩/٤٩ وقع أول انقلاب عسكري عرفته سورية على يد رئيس أركان الجيش العميد حسني الزعيم.

هذه لمحة سريعة وعاجلة عن ظروف البلاد والحكم المدني الوطني فيها منذ جلاء آخر جندي فرنسي عنها في ٤٦/٤/١٧ لغاية وقوع أول انقلاب عسكري وتدخل الجيش في شؤونها في ٤٩/٣/٢٩.

من هو حسني الزعيم؟

كان حسني الزعيم، وهو من مواليد حلب ومن أصل كردي، ضابطاً برتبة ملازم ثانٍ في الجيش العثماني، وكذلك زميله عبد الله عطفة، عندما رحلت الدولة العثمانية عن هذه البلاد نتيجة للحرب العالمية الأولى، ثم انتسب إلى الجيش الفيصلي فالجيش الفرنسي عند احتلال سورية. وتدرج بالرتب العسكرية إلى أن وصل إلى رتبة رائد «كومندان»، عندما اجتاحت القوات الحليفة، الفرنسية الديفولية والانكليزية، قادمة من فلسطين عن طريق رأس الناقورة القنيطرة، الأراضي السورية في الحرب العالمية الثانية، وطردت منها القوات «الليشية» الفرنسية الموالية للألمان، بقيادة الجنرال الإنكليزي «ويلسون».

كان حسني الزعيم معجباً وأبى إعجاب بمصطفى كمال أتاتورك ويسمى إلى تقليده في كثير من الأمور، فضلاً عن تهوره وجراته التي لا تعرف الحدود، لذا وقع عليه الاختيار في تأليف عصابات تقف في وجه القادمين الجدد عند جبل المانع في حوران فاستقدمه

مندوب الفيشين «لافوستر» والكاتبين «دانجيلي»، بأمر من الجنرال «دازره»، وهذا من أصل الحائي، للقيام بهذه المهمة وأعطوه المال والسلاح وبعض المتطوعين من الأكراد.

عند احتلال البلاد وفي منتصف حزيران ١٩٤١ أُلقي القبض عليه وجرت محاكمته عام ١٩٤٢ أمام محكمة عسكرية «ديفولية» وحُكمت عليه بالسجن عشر سنين وجردته من جميع حقوقه ثم أُعلنت سبيله ووضعت تحت الإقامة الجبرية في بيروت حيث عرف الفقر والعوز والذل على حقيقتها بأجلى معانيها.

بعد جلاء الفرنسيين وصيرورة الأوضاع بيد الوطنيين سعى للعودة إلى الجيش ليتمكن من العيش والحياة فأعاده الرئيس القوتلي بتوصية من أمين قصره الكردي أيضاً محسن البرازي وعينه في دير الزور قائداً لموقعها ثم في حلب رئيساً للمحكمة العسكرية فيها ثم مديراً عاماً للشرطة والأمن العام في سورية.

وعندما استقال في ٢٦/٥/١٩٤٨ أحمد الشراياتي وزير الدفاع وتقدّم بعض ضباط الجيش على مذبح الفداء ومنهم رئيس الأركان العميد عبد الله عطفة وكان الجيش بحالة معنوية تميسة، استقدمه رئيس الجمهورية وأسند إليه رئاسة الأركان العامة للجيش، فكان هذا الخلف على طرفي نقيض مع ذلك السلف، سلوكاً وأخلاقاً وكفاءة عسكرية وحتى بالإيمان بالله الواحد القهار، إلا أنه أقوى منه شخصية وشكيلة أمام الرؤساء المدنيين والمرؤوسين العسكريين.

لأسباب ما زالت حقيقتها مجهولة، هاجمه في ١٧/٥/٤٩ النائب ليصل العسلي في المجلس النهائي هجوماً عنيفاً، قبل وقتها لعلاقة الزعيم بالأردن، ثم أعقب هذا الهجوم حضور رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه العظيم، تجربة صلاحية أسلحة مشتركة حديثاً، فظهرت عيوبها بشكل يدعو للأسف، ثم أعقبها دخولهما مستودعات تموين الجيش واكتشفاً فساد بعض المواد والتلاعب بلقمة عيش الجنود بالإضافة إلى التلاعب بأسلحتهم بقصد الإثراء غير المشروع.

إن المسؤولية فيما ظهر تقع على عاتق بعض ضباط الجيش، فالأسلحة اشترتها لجنة من الجيش من شركة تجارية أصحابها رفيق رضا سعيد وفائق المالكي وإبراهيم مردم وعادل الحنبلي وخالد الأيوبي، واستلمتها لجنة من الجيش كانت تملك رفضها لعدم صلاحها، وكذلك السمن المغشوش اشتراه مدير تموين الجيش العقيد انطون بستانني من تجار، هم رفعت الأيتوني وحامد الصفدي وعدنان بحر، وحللها مختبر الجيش واستلمتها لجنة منه، قوامها المقدم حسن غنام والمقدم رشاد نظمي مع ثالث.

وكذلك عدم وصول شحنة عشرة آلاف بندقية وستة ملايين طلقة التي اشتراها المقدم

فؤاد مردم من أوروبا، ووصلت إلى ميناء تل أبيب بدلاً من ميناء بيروت ودون أن تصل إلى الجيش السوري، بتقصير من هذا الضابط وقد أحالته حكومة الرئيس القوتلي إلى محكمة عسكرية لينال جزاءه.

استغل العميد حسني الزعيم هذه الحوادث استغلالاً مشوهاً، يؤيده بعض الضباط أصحاب الرغبة والخطئة بقلب الأوضاع، وتقدموا بمذكرة إلى رئيس الجمهورية طالبوه فيها بما يلي:

١- إلقاء القبض على النائب فيصل العسلي وإحالته إلى القضاء لمحاكمته لتهمجه على قائد الجيش، (رغم أن الهجوم كان عليه شخصياً وليس بصفته قائداً للجيش. والنائب لا يُسأل ولا يُحاكم على كلماته ومواقفه في المجلس النيابي).

٢- محاكمة المسؤولين عن عدم تسليح الجيش منذ عام ١٩٤٥ حتى البدء بمعارك فلسطين عام ٤٨.

٣- تصديق قانون الجيش الذي قُدم مشروعه إلى المجلس النيابي.

٤- عدم التعرض للجيش مستقبلاً في جلسات نيابية.

٥- عدم مناقشة المسائل العسكرية بلجان نيابية «جهلة» بغياب ضباط موجودين بالخدمة.

وقع هذه المذكرة ما يزيد على خمسين ضابطاً وفي مقدمتهم حسني الزعيم وحناوي وسلو وبنود وعانكان وصفا وكره موكيان وشيشكلي وبشور وعابدين وكلاس وخان تمر وبنيان وماميش وصوابا ومالكي والقدسي وشوكت وأسود وآخرون غيرهم.

وقبلها كان رئيس الوزراء ووزير الدفاع، خالد العظم أصدر أوامره بتوقيف الضباط والمدنيين المعنيين بالصفقات المشبوهة والتحقيق معهم توطئة لإحالتهم أمام القضاء، ولم تكنه عن عزمه وساطة حسني الزعيم، لذلك خشي هذا الأخير سوء العاقبة ولأسباب شتى أخرى قرر أن يضرب ضربته قبل أن يقره غيره.

في الساعة الثانية من صباح ٢٩/آذار/٤٩ ترك رتلان عسكريان مواقعهما في الجبهة السورية الفلسطينية، أمام المواقع اليهودية، ودخلا مدينة دمشق، الأول بقيادة الضابط أديب الشيشكلي والثاني بقيادة الضابط محمود شوكت يعاونه الضابط بكري قوطرش، وكان رئيس الأركان العامة حسني الزعيم باستقبالهما عند ربوة دمشق، وقاما باحتلال الأماكن الاستراتيجية في العاصمة السورية وهي سراي الحكومة ومديرية الشرطة المدنية

وقيادة الدرك العامة وقلعة دمشق وبناء الهاتف الآلي والإذاعة والمجلس النيابي، والناس نيام.

وفي الوقت نفسه قامت مفارز من الشرطة العسكرية والشعبة الثانية بقيادة الضابط إبراهيم الحسيني يحاونه الملازمان هاني الصلح وعبد الغني قنوت، باعتقال رئيس الجمهورية شكرى القوتلي ورئيس الوزراء خالد العظم ومدير الشرطة والأمن العام العقيد محمود الهندي وأمين عام وزارة الدفاع أحمد اللحام ونائب الزبداني فيصل المسلي ومدير الإذاعة فؤاد الشايب وصاحب جريدة الإنشاء وجيه الحفار، ثم انضم إليهم وزير الداخلية محسن البرازي، وكذلك عدد من الضباط وهم طالب الداغستاني وتوفيق شاتيل وسهيل عشي وحسن عابد وغيرهم. ولو لم يكن جميل مردم وأحمد الشراياتي في هذا التاريخ في مصر لكانا على رأس المعتقلين.

أعد خطة الانقلاب المقدمان أديب شيشكلي وبهيج كلاس. ومن خلفهما النائب أكرم الحوراني الذي كان على خصومة شديدة مع النائب فيصل المسلي، وكان على رأس المتحمسين لهذا الانقلاب الضابطان مالكي والقباني.

لم يقف أحد من النواب الذين عدلوا الدستور وجددوا انتخاب القوتلي لرئاسة الجمهورية (بدماً من ١٧/آب/١٩٤٨) ولا أحد من السياسيين الذين كانوا يسرون خلفه ويؤيدون أعماله ومواقفه وينادون بزعامته، لم يقف أحد من هؤلاء في وجه زعيم هذا الانقلاب واستنكر عمله وشجب تصرفه في السر والعلن سوى رئيس الوزراء الأسبق النائب لطفي الحفار، أما الآخرون فقد أبدوه بشكل أو بآخر وفي المقدمة فارس الخوري الذي كان يركن الزعيم إلى آرائه وفتاويه السيامية.

في ١ نيسان ٤٩ حلّ حسني الزعيم المجلس النيابي، وانصرف أعضاؤه إلى محافظاتهم كما تقدم، وفي ٦ نيسان تقدم رئيس الجمهورية باستقالته ولحقه رئيس الوزراء بحلها في ٧ نيسان/٤٩ وبعد سبعة أيام أفرج عن العظم من سجن المستشفى ووضع في الإقامة الجبرية في داره. وقد تأخر الإفراج عن رئيس الجمهورية أكثر من خمسين يوماً لانهاية بأن لابنه حسان حصّة في الشركة الخماسية وقد أثبت التحقيق بطلان هذا الإدعاء، الذي قامت به لجنة مؤلفة برئاسة رئيس مكتب تفتيش الدولة خليل رفعت وحضرة عبد الوهاب الطيب والمقدم عزيز عبد الكريم وأكرم الحوراني، وفي ٢٨ حزيران هادر القوتلي دمشق بصحبة عائلته إلى أوروبا للإستشفاء وكان في وداعه بالمطار محسن البرازي وفارس الخوري ولطفي الحفار وخالد العظم وصبري الصلي وآخرون كثيرون.

حاول استقطاب عهد حسني الزعيم محوران عريان أحدهما محور القاهرة الرياض

وثانيهما محور بغداد عمان، ففاز به الأول وخاصة بعد مجيء نوري السعيد إلى دمشق بلباسه العسكري وعلى كتفيه رتبة جنرال - باشا - وخروجه منها فاشلاً، ومع ذلك فقد دعا حسني الزعيم إلى زيارة لبغداد وكان ينوي اغتياله فيها، على ذمة صبري العسلي إليّ بالذات، ليخلص سورية من شروره وجنونه. ومن ثم ذهب الزعيم إلى القاهرة، مع مرافقه العسكري فهمي سلطان، واستقبل فيها استقبال الملوك من قبل الملك فاروق، وأقام بأفخر قصورها مما أغراه أن يكون كذلك في دمشق، تدفعه أحلامه القديمة، قبل ويوم عضه الفقر بأنياه، لذلك سعى إلى رئاسة الجمهورية واستلمها باستفتاء شعبي في ٢٥/حزيران/٤٩ رقى نفسه إلى رتبة مشير (مارشال) دون أن ينسى عصاها التي اشتراها له المقدم عزيز عبد الكريم بمئات الدولارات وليس بالآلافها كما قيل وهي اليوم بالمتحف العسكري بدمشق.

وفي ٢٦/حزيران/٤٩ استقالت وزارته التي كان يرأسها بنفسه ونائبه فيها مع وزارة الخارجية الأمير عادل أرسلان، وشكل بدلاً عنها وزارة برئاسة محسن البرازي، واستمر حكم الزعيم وهذه الوزارة إلى أن قضى عليهما انقلاب جديد في صباح ١٤/آب/١٩٤٩، من أسبابه المباشرة تسليم اللاجئين أنطون سعادة رئيس الحزب القومي السوري إلى السلطات اللبنانية وإعدامه بمنتهى السرعة والتصميم.

الأسباب الظاهرة لانقلاب حسني الزعيم:

- ١- تهجم نائب الزيداني فيصل العسلي على المعيد حسني الزعيم في المجلس النيابي بعبارات قاسية.
- ٢- استقبال رئيس الوزراء العظيم لرئيس الأركان العامة حسني الزعيم، بعد إهمال مقصود وطول انتظار متعمد، وبلا مبالاة، رغم ظروف الحرب.
- ٣- الآلام العميقة التي زرعتها مأساة فلسطين في النفوس.

٤- عدم رضوخ الرئيس القوتلي لطلب السفير الأمريكي، بحجة أنه رئيس دستوري، في الإيعاز إلى المجلس النيابي لتصديق اتفاقية التابلاين الأمريكية وكذلك اتفاقية أي بي سي الانكليزية واتفاقية النقد السورية الفرنسية، والتي ولعها كلها حسني الزعيم بمهد انقلابه خلافاً لرغبة معظم وزرائه ودون أن يستطيع أحد منهم مخالفته بعلم التوقيع.

٥- تأثر واتفاق محسن البرازي وحسني الزعيم، وقادة الرتلين العسكريين اللذين احتلوا مدينة دمشق، العقيد أديب شيشكلي والمقدم محمود شوكت والنقيب بكري قوطرش، وكلهم من الطائفة الكردية الكريمة، للقضاء على عهد متمسك بهروجه، واستبداله بمهد يساعد على قيام دولة كردية، من أكراد سورية والعراق وإيران وتركيا، وعلى قسم من أراضي الدول التي يحملون جنسيتها، (الشك يحوم حول كردية الشيشكلي من أبيه رغم تأكيدها من المارفين، ولابنة من جهة والدته البرازية). إن دخول البرازي السجن مع القوتلي والعظيم

يوم الانقلاب، لأهم ثلاثة، والإفراج عنه ليصبح رأساً المهندس الأول لمهد حسني الزعيم وبالتالي رئيساً لوزارته، لم يجرح هذه الحقيقة بل زادها وضوحاً.

٦- الأسلحة الفاسدة والسبون المشوشة التي اشترتها واستلمتها لجان من الجيش وكذلك باخرة الأسلحة التي اشترتها من أوروبا المقدم فؤاد مردم وذهبت إلى إسرائيل بدلاً من سورية بتقصير من هذا الضابط الذي أحيل إلى القضاء بإصرار من القوتلي والمظم.

٧- خوف حسني الزعيم من العودة إلى حياة البؤس والشقاء التي عرفها سابقاً.

٨- نمت رئيس الجمهورية ضباط الجيش بأنهم يتصرفون كمخاتير القرى عندما وقعوا المضبطة التي جاء بها إليه المقدم بهيج كلاس.

استغل حسني الزعيم هذه الحوادث استغلالاً مشوهاً وخاف أن تؤدي به إلى المحاكمة والتسريح.

أما الأسباب الخفية الدولية فلا أستطيع، ولا أحد غيري، الجزم بها. إلا أن بعض النتائج والأحداث اللاحقة أشارت إليها بوضوح، وللمرء أن يستنتج منها ما طاب له أن يستنتج.

تسليم سعادة للمحاكمة:

فر أنطون سعادة رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي من لبنان ولجأ إلى سورية هرباً من ملاحقة السلطات اللبنانية له، وسميها لإلقاء القبض عليه ومحاكمته على أفعاله وأعماله.

استقبله العميد حسني الزعيم مرحباً مطمئناً له لدى حضوره عنده وأهداه مسدساً فضياً ليهد في إكرامه.

كان سعادة متهماً بأنه وجه حربه إلى العصيان المسلح لتهديم الكيان اللبناني وقلب أوضاعه الدستورية بقوة السلاح. وقد ابتدأ بتنفيذ مخططة بالهجوم على بعض مخافر الدرك ومقار قوى الأمن، وقتل بعضاً من رجالها وحاول قتل آخرين.

بعد أيام من هذا اللجوء كان رئيس وزراء سورية، محسن البرازي، في زيارة خاصة لرئيس وزراء لبنان، رياض الصلح، الذي تربطه به رابطة الصداقة والمصاهرة، فكلاهما متزوج بمسيدة من عائلة الجابري. وبعد حديث بينهما تمنى الصلح على البرازي العمل على تسليحه أنطون سعادة لكونه مطلوباً من أجل جرائم القتل وجماعته في لبنان، فوعده باستمزاز رأي الزعيم في ذلك.

تكلم البرازي مع حسني الزعيم، فوافق على تسليم اللاجئ إليه، هتف البرازي إلى

زميله اللبناني وأعلمه بهذه الموافقة. لذا أرسل الصلح إليه العميد نور الدين الرفاعي، قائد الدرك العام و... شهاب (اعتقد فريد) مدير الأمن العام لاستلام الشخص المطلوب، واتفق معهما على إطلاق الرصاص عليه وقتله بعد عودتهما إلى الأراضي اللبنانية، بحجة محاولته الفرار.

تبادل الرفاعي وشهاب الرأي في هذا الاتفاق وقررا عدم اللجوء إلى هذا الأسلوب الخطر ورجحا عليه تسليمه إلى رئيس الحكومة ليتدبر أمره مع رئيس الجمهورية وهما صاحبا هذه الخطوة.

بعد أن جرى استلام سعادة والعبور به إلى الأراضي اللبنانية قُدم صباح ٧/تموز/١٩٤٩ إلى المحكمة العسكرية التي حاكمته وحكمت عليه بمتهمي السرعة والسرية وأصدرت حكمها التالي عليه:

بالإستناد إلى قرار الإتهام وحيث أن المتهم أنطون خليل سعادة، المائل أمام هذه المحكمة، أقدم على الأراضي اللبنانية، وبتواريخ لم يمر عليها الزمن، على الحضر والاشتراك بثورة مسلحة لقلب الأوضاع القائمة والاستيلاء على الحكم بالقوة المسلحة، والتعدي على الثكنات ورجالها وقتل المغدور النقيب توفيق شمعون، وحاول قتل غيره من رجال الأمن وهاجم المخافر والدور العامة مما يقع تحت طائلة مواد قانون العقوبات العسكري.

وتجاه هذه الأعمال التي أقدم عليها القوميون، قامت أجهزة الأمن اللبنانية بمساعدة الحكومة السورية الشقيقة بحملة تأديب وألقت القبض على رئيسهم أنطون سعادة ولثبوت هذه الجرائم عليه.

فقد قررت المحكمة العسكرية ووفقاً للمطالبة بالحكم عليه بالإعدام حتى الموت. أحيل ملف القضية إلى لجنة العفو الدائمة التي فحصت الأوراق ورأت أن العقوبات واقعة في محلها، وبعد أن استمع رئيس الجمهورية إلى وكيل المحكوم عليه أصدر بتاريخ ٧/تموز/٤٩ مرسوماً بتصديق وتنفيذ حكم الإعدام بحقه في ٨ تموز ١٩٤٩. أي أن تسليمه واستلامه من سورية ومحاكمته والحكم عليه بالإعدام وتنفيذ الحكم بحقه تم خلال أقل من ٤٨ ساعة.

تنفيذ الإعدام بمساعدة:

مساء ٧ تموز لقل المحكوم عليه أنطون خليل سعادة إلى سجن الرمل ووضع في غرفة منفردة تحت الحراسة المشددة كما اتخذت تدابير استثنائية في السجن المذكور. ولم

يكن على علم بتصديق الحكم رغم تبلفه إياه ساعة نطقه.

في الساعة الثانية والنصف من صباح ٨ تموز/١٩٤٩ حضر ممثل الحكومة في المحكمة العسكرية ميشال ملحمة والمدعي العام غابرييل باسيلا والعقيد جواد والعقيد لحدود، وملازم من الشرطة العسكرية مع مفرزة عسكرية للتنفيذ، وتوجهوا إلى منطقة الجناح في بيروت حيث جرى انتقاء المكان المناسب ولوازمه لتنفيذ عملية الإعدام.

ثم توجه الجميع مع لجنة العفو المؤلفة من رضا تامر وجورج سيوفي وزهدي يكن وإحسان مخزومي وبديري معوشي ومعهم ضباط ثلاثة من الدرك ثم وافاهم الكاهن الأرثوذكسي إيليا برهاري والطبيب الشرعي مع مختار محلة المزوعة، إلى سجن الرمل.

تقدم المدعي العام من المحكوم وأبلغه أن لجنة العفو صدقت حكم الإعدام وكذلك رئيس الجمهورية، وسئل عن طلباته فاعترض على تنفيذ الإعدام قبل انقضاء ٤٨ ساعة على نطقه. وكأنه كان يتأمل بإنقاذه بشكل أو بآخر.

ثم اقتيد إلى المكان المعد وجرى تنفيذ الحكم بحقه ربما بالرصاص عملاً بقانون العقوبات العسكري، وبحضور الهيئة المكلفة بتنفيذه، وقيل يومها من كثيرين بأن هذه العملية كانت اختياراً وليست إعداماً.

إن تسليم اللاجئين سعادة من السلطات السورية إلى السلطات اللبنانية بدون ملف استرداد قانوني كان مخالفاً للقانون وللأخلاق وللتقاليد العربية ومنافياً لكل شهامة ووجدان وإنسانية. وفي مطلق الأحوال كان ينبغي مطالبته بمغادرة البلاد بدلاً من تسليمه.

على أثر هذه الحادثة احتج العقيد أديب الشيشكلي، المنفذ الأول للإنقلاب، على حسني الزعيم، مما سبب تسريحه ووضعه في الإقامة الجبرية بإداره بحماه، ولم يعد إلى الخدمة إلا بعد الإطاحة بالمشير حسني الزعيم على يد العميد سامي حناوي وجماعته.

تذكرني حادثة لجوء أنطون سعادة إلى حسني الزعيم وتسليمه إلى أعدائه لذبحه بحادثة لجوء رشيد عالي الكيلاني إلى العاهل السعودي الملك عبد العزيز عام ١٩٤٥ وحمائمه من أعتى أعدائه الإنكليز، حرصاً على التقاليد العربية، وقدسية اللجوء والحماية وسأروها لاحقاً.

لقد كان تسليم سعادة وإعدامه حافزاً كبيراً في نفوس محازبيه للانتقام له من قتلته، حسني الزعيم ومحسن البرازي ورهاض الصلح، وعدد ونفوذ هؤلاء المحازبين غير قليل في القوات المسلحة السورية وخارجها. كما أصبح بقاء واستمرار حكم الزعيم غير مرغوب فيه على مختلف الأصعدة العربية والأجنبية لتجاوزاته الكثيرة، بالإضافة إلى عدم اتزانه في

تصرفاته مع الجميع، وقد كان يفتقر إلى كثير من القيم. لذا أصبح الخلاص منه مطلباً يسمى إليه ويخطط له كثيرون.

يجب أن لا ننسى بأن هناك دوماً مصالح أجنبية، بنسف الحاكم ونظامه وإحلال آخر مخله صاحب نظام جديد، لأغراض لم تكن لمصلحة الوطن، وإن غُلقت بظواهر وطنية، وتبقى هذه المصالح في البلاد العربية هي الأهم بالنسبة لأصحابها. فقد كان الموقع الاستراتيجي ثم طغى عليه البترول، وبالتالي حفظ كيان إسرائيل هي من أهم هذه المصالح بالنسبة للأجانب.

عندما كنت قائداً لقوى الأمن الداخلي في سورية، قمت مرة بتفتيش سجن القلعة بدمشق، لأنفق أحوال السجناء وأوضاعهم، وكان يرافقني مدير السجون العام ومدير سجن دمشق العقيد وجيه برازي الذي كان يقدم لي بعض السجناء ويشرح لي أوضاعهم، ومن بينهم رئيس الحزب في سورية، عصام المحاري، والأمنية الأولى جوليت المير، زوجة سعادة، وكانت متشحة بالسواد الكامل هزيلة الجسم، شاحبة اللون، يغطي وجهها اصفرار الأموات، لا تنفوه بكلمة واحدة. وبعد الابتعاد عنها قال لي مدير السجن بأنها مصابة بالسرطان، ولا يرجى شفاؤها منه، لذا أمرته بالإيعاز إليها بأن تتقدم بطلب خطي لمعالجة وضعها الصحي قانوناً بدافع إنساني وهكذا كان، بأن تقدمت بطلب خطي للإفراج عنها لتتمكن من المعالجة الصحية على نفقتها خارج البلاد وقد أحلت طلبها إلى المرجع المختص بعد الاستئناس برأي رئيس الجمهورية الدكتور قدسي. دون أن أعرف نتيجه إلى الآن. والذي أعرفه بأن الإفراج تم عنها بعد ٨ آذار ١٩٦٣ ثم توفيت إلى رحمة خالقها بنفس المرض. رغم أن الجريمة التي حكم عليها بها مع أعضاء حزبها كانت خالية من أي شعور بالإنسانية. وكانت خلفها دولة أجنبية لا تريد الخير لهذا الوطن.

إن الحديث من أجل تسليم اللاجئ إلى سورية أنطون سعادة إلى السلطات اللبنانية كان في مصايف لبنان وبحديث دار بين محسن البرازي. رئيس وزراء حسني الزعيم وبين رياض الصلح رئيس وزراء لبنان... على أن يوافق عليه حسني الزعيم. وهذا الحديث استبعده، صديق احترم رأيه، تحليلاً وخطياً عندما أدلى بدلوه من أجله ومن أجل غيره، وكتابه تحت يدي ولم تشر بحدود علمي.

وقد يقول قائل من الذي سمع هذا الحديث ونقله؟ إن كثيراً من الأحاديث تتسرب للسان أصحابها لسبب من الأسباب لذلك أسأل:

١- لماذا قتل الدكتور البرازي إلى جانب حسني الزعيم على يد ضباط من الحزب القومي السوري، وغلف هذا القتل بمحاكمة ميدانية صورية...؟ هل اتهم البرازي أو حدثنا

مطلع بغير هذا السبب أو بغير هذا الاتفاق أو بغير دوره بهذا التسليم ليحكم عليه بالإعدام؟ هل للبرازي عداوات وارتكابات أخرى تبرر هذا المصير... وما هي؟ لقد كان إبراهيم الحسيني ونذير فتحة أقرب إلى الزعيم فعالية على صعيد التنفيذ اليومي... وقد ألقى القبض عليهما، يوم ألقى القبض على الزعيم وعلى البرازي وأعدما، ولم يعدم الأولان، لماذا؟ الفرق بأن البرازي يتكلم لخواصه... ويتسرب هذا الكلام دوماً وخاصة إلى المتصدين... بينما الحسيني ليس له خاصة بهذه المواضيع أبداً... بفر ليس له قرار... وإن تكلم بعد سنوات وعندما يصبح الكلام لا يقدم ولا يؤخر، يتكلم بالشكل وبالحدود التي يضمن معها خط الرجعة، مهما طال الزمن لأسبابه الخاصة، ولا يكشف أسراراً قد تضربه لأنه كان طموحاً ومعداً لأدوار.

٢- لقد كان الدكتور البرازي في عهد حسني الزعيم رئيساً للوزارة وهذا يعني بأنه المسؤول الأول في البلاد عن الحكم دستورياً وقانوناً، وهو أستاذ قانون، وأن رئيس الجمهورية، الزعيم غير مسؤول... وقد يقال بأن هذا غير متوافر في عهد الديكتاتور، وأن هذا القول يسقط بوجود اعتراض من غيره على هذا التسليم في وجه هذا الديكتاتور وأعني به اعتراض مدير الشرطة والأمن العام العقيد أديب الشيشكلي. (علماً بأن الزعيم كان طفلاً كبيراً أمام البرازي لأسباب كثيرة، وأن قدرة هذا على لجمه، وتسديد خطواته تفوق أية قدرة عند آخرين).

٣- لقد كان البرازي يذهب اسبوعياً إلى مصايف لبنان، فإذا كان هو رئيس وزارة بدون رئاسة ولا فاعلية لماذا عاد منه مراراً وتكراراً، ولم يبق فيه أو ذهب إلى غيره لاجئاً، وفضل عليه وعلى غيره بقاءه إلى جانب هذا الديكتاتور المزاجي و...؟

٤- أما قول صديقنا بأنه سمع من إبراهيم الحسيني عندما كانا بالرياض بأن الزعيم قال له: «أريد أن تأتيني بأنطون سماعة إلى القصر في الساعة كذا... سأسلمه إلى لبنان... سيحاكم هناك» اعترض الحسيني... «كان جواب الزعيم حازماً... سأسلمه عقاباً له لأنه أعلن الثورة ونفذها قبل أن ينال الضوء الأخضر وبدون استشارتنا.. وهذا أمر عسكري»، ثم أردف الصديق قوله: «بأن الحسيني ما عاد يملك خياراً...» ويعني بأنه قام بالتسليم إلى اللذين حضرا من لبنان وهما الرفاعي وشهاب.

هنا سؤال يطرح نفسه: إن لم يكن البرازي صاحب هذا الحديث وهذا الاتفاق بين رئيس وزراء لبنان في لبنان وبين رئيس جمهورية سورية في دمشق وكان يتنقل بينهما وعلى اتصال بأعلى المستويات فيهما، فإن لم يكن هو صاحبه، فمن يكون عندئذ؟ فهل لصديقنا أن يخبرنا عن غيره؟ أم يفضل أن تسجله على اسم مجهول؟ ليت الذي سمع هذا

الكلام من الحسيني سأله عن كيفية جري ترتيب هذا الاستلام والتسليم؟ قبل أن ينفذه الحسيني بناء على أمر من حسني الزعيم.

من يعرف الحسيني يعرف بأنه منفذ لأوامر رؤسائه بئدبر ودون أن يورط نفسه بما لا يريد وتعليقاته المخالفة فيما بعد لا يقبلها غير البسطاء أو الذين لا يعرفون حقيقته.

لجوء رشيد عالي الكيلاني إلى الملك عبد العزيز:

في نيسان ١٩٤١ أثناء الحرب العالمية الثانية، قام رشيد عالي مع أربعة ضباط، قادة فرق بالجيش العراقي، هم العقلاء صلاح الدين الصباغ وفهحي سعيد وكامل شبيب وقائد سلاح الطيران محمود سلمان، بثورة مسلحة ضد السلطات العراقية واستولوا على الحكم وألغوا المعاهدة المعقودة مع انكلترا وعزلوا الوصي الأمير عبد الإله بن علي وأعادوا العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا، وكانت مقطوعة بسبب الحرب. واستقدم سفيرها جروبر بالاتفاق معهم طائرات ألمانية وإيطالية عبر سورية زمن الفيشيين، وسجنوا سفير الإنكليز مع لفيف من رعاياه في سفارتهم، وهددوا بنسفها بمن فيها، وقتل عدد من الأجانب على أرض العراق، كل هذا والحرب العالمية الثانية على أشدها.

فشلت هذه الثورة وهرب زعمائها في ٣٠/أيار/١٩٤١ ومنهم رشيد عالي إلى إيران فاستتبوا إلى أن حط به الترحال في برلين عاصمة هتلر، وكان من المقربين إليه مع صديقه الحاج أمين الحسيني.

انتهت هذه الحرب بانتصار الحلفاء انتصاراً ساحقاً واحتلوا كل شبر من ألمانيا وهرب اللاجئين إليها في أنحاء المعمورة، ومنهم رشيد عالي بمنتهى المجازفة والسرية، وكان مطلوباً ومحكوماً بالإعدام على الغياب، وقد أعدم بعض من شركائه، فوصل إلى دمشق واتصل بصديقه الدكتور المحامي جميل الجابي ورجاه تأمين سفره إلى السعودية.

غادر الجابي وبرفته الكيلاني دمشق إلى الرياض، بصورة سرية وغير رسمية، واتصل فيها بصديقه الدكتور رشاد فرعون ورجاه إيصاله مع رفيقه إلى جلالة الملك عبد العزيز لأمر خطير وهام جداً، دون أن يفصح له عنه رغم الإلحاح والإصرار.

تقدم القادمان إلى جلالة الملك بعد وساطة الدكتور رشاد وبحضوره، ولدى مثلهم بين يدي جلالته جلس رشيد عالي بين رجله ورفع الغطاء (الشماع) عن وجهه وقال له: وأنا رشيد عالي الكيلاني أرجو حمايتي وقبول لجوئي، من بعد الله إليك.

شاح الملك بوجهه عن هذا الرجل وقال: «أعوذ بالله من هذه الساعة» وأمر بإكرامه

والمحافظة عليه. ثم ترك المجلس، وكان قد استعد للسفر برأ بالسيارات إلى جدة كمادته سنوياً قبل موسم الحج لاستقبال زعماء العشائر ورجالهم، أثناء الطريق، وتفقد أحوالهم والسهر على شؤونهم وتلبية طلباتهم.

قطع من الطريق بعضه، ونصب غيامه، وبدأ يستقبل رجاله، وإذ بطائرة فوق المخيم تحط على أرض صالحة، ويتقدم السفير الإنكليزي صاحبها، من جلالة الملك قائلاً بأننا: «علمنا بوجود رشيد عالي على أرض السعودية، وأرجو تسليمه، لأنه مطلوب من حكومتني لجرائم حرب ارتكبتها، وهو محكوم من أجلها».

فكر الملك عند سماعها قليلاً ثم قال له:

«أسمع نحن عرب ولنا عادات وقيم وشمال، نحافظ عليها، نجهز المستجير ونقري الضيف، قد نسمع منك طلب أحد الأبناء، وهم أحر من في الوجود، ونرفض تسليم الضيوف ونكرمهم ولا نفر بهم».

رحم الله الملك عبد العزيز... أين مثله من الرجال؟ لا يعرف المآسي غير من عاناها وكابدها ولا يقدر قيمة من تلتفتها وخفف من بلواها غير الذي تربي على الوفاء.

عاد السفير بخفي حنين وتحرك ركب جلالة الملك بهجد نحو جدة، خلافاً لمادته، ولم تسفر المحاولات وما أكثرها، عن تسليم الضيف.

أكرم رشيد عالي أي إكرام، واستقدمت عائلته وأولاده، وأقاموا على أرض المملكة على الرحب والسعة، وسعدوا بجنسيتها، وأهدي قصرراً من قصورها وسجل باسمه، ثم باعته أسرته وقبضت ثمنه ملايين من الريالات، وهو بجانب مؤسسة كهرباء الرياض اليوم بحي الربع.

تحركت في نفس رشيد عالي غريزة الانتقاد والغرور، وعدم مراعاة حرمة الضيافة والإكرام، وعدم مقابلة الإحسان بالإحسان، لذا أنهم بلطف، أن يكون عند حدوده، إلى أن حدث انقلاب ١٤/تموز/١٩٥٨ في العراق وعادوه الاعتقاد بأنه أجدر من يكون وصياً عليه أو ملكاً فيه، كما ذكر هو، في مذكراته عندما تعرض إلى أحلامه.

أحلم مضيقه بأنه سيفادر المملكة السعودية إلى العراق، لأن الساعة ساعته، والفكرة فكرته، والرجال بحاجة إلى جديد من ثورته. نصحه العقلاء بعدم الإقدام على مفامرة يشوبها كثير من الأوهام، فلم يع ولم يرحو، وغادرها إلى حيث لم يستمع أحد إليه ولم يابه بصالحه، فبدأ بالفتيش عن طريق للقاهر، فوجد بشواف الموصل ضائته المنشودة التي

أُذت به إلى السجن لمدة غير قصيرة بعد أن نجا منه بعد ثورته العتقة.

هاتان حادثتان من حوادث اللجوء الساسي، أُرُدت التعرض لهما للمفارقات الفظيعة بينهما أولهما لجوء أنطون سعادة إلى رئيس الجمهورية السورية، حسني الزعيم، والثانية لجوء رشيد عالي إلى عاهل الجزيرة العربية الملك عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية، مع الفوارق الكبيرة الشاسعة بين أشخاصها ورجالها وأسبابها.

الأول سلم للنحر ونُحر ومطلوب من دولة لا تُقدم ولا تُؤخر، والثاني تم إيواءه والمحافظة عليه وأكرم، ومطلوب من دولة كانت الدنيا كلها بيدها وتأنر بأمرها.

الفرق دوماً بين الرجال وأعمالهم، وما أعظم الفوارق والخوارق.

الانقلاب الثاني انقلاب الحناوي:

كان الأردن في الأربعينات من هذا القرن مركزاً للمخابرات الانكليزية وعملاتها وكان يجري التخطيط على أرضه للمشرق العربي كله، لتأمين مصالح انكلترا وتنفيذ سياستها في المنطقة، كما كان موطن تهيئة الانقلابات السورية وحتى انقلاب قاسم العراق.

بعد قيام حسني الزعيم بانقلابه (وكان للإنكليز أصابع فيه) وبعد أن تحققت أغراضه وتبين لهم أنه ليس من اليسر السيطرة على زعيمه، لأنه قُلُب حوّل، مزاجي الطباع، وقد انقلب في مدة حكمة القصيرة، على مسانديه ومعارضيه أكثر من مرة، فجعل من الصديق عدواً ومن العدو قريباً بدون استقرار، لذا أصبح التخلص منه هدفاً منشوداً، وقد تهيأت الأسباب:

١- وجود ضباط فاعلين في الجيش من حزب أنطون سعادة، أقسموا الأيمان على الإنتقام له من حسني الزعيم ومحسن البرازي.

٢- نشاط السفارة العراقية بدمشق، ورجلها في الجيش الضابط عصام مريود، والتي تحرص حكومة العراق على أن لا يستقر هذا الانقلاب، لكي لا تنتقل العدوى إليه، وقد جر بها أكثر من مرة وعانى منها أشد المعاناة، ومنها بسبب انقلاب بكر صدقي الكردي، ومن ثم الكميلاني.

٣- وجود قطعات اللواء الأول بالقرب من دمشق على رأسها ضابط بسيط، طيب

القلب، واقع تحت تأثير عذيله، المدعو أسعد طلس، الناقم على حسني الزعيم وعلى رئيس وزرائه محسن البرازي، وهو العميد سامي الحناوي.

٤- بروز تقارب كبير بين الملك فاروق وبين حسني الزعيم بعد الزيارة المشهورة الناجحة التي قام بها هذا الأخير إلى مصر مما أغاظ الهاشميين في العراق والأردن ومن خلفهم الإنكليز.

٥- رغبة الحناوي وجماعة حزب الشعب، زعماء سورية الشمالية، بالمحافظة على العلاقة الطيبة مع العراق من أجل مصالح الشمال السوري الاقتصادية والتجارية.

تجمعت هذه الأسباب وجعلت من التفكير بالتخلص من حسني الزعيم ضرورة يجب الإقدام عليها بدون تأخير.

أعدت مؤامرة لاغتياله في الجبهة وأخرى على طريق عودته، بعد سهرة عامرة، من بلدان إلى دمشق، إلى أن رجح عليهما انقلاب عسكري، يطيح بحسني الزعيم ويُعدم كما أُعدم سعادة ويشرب من الكأس نفسها التي سقى بها سعادة.

التحضير وتوزيع الأدوار:

تقرر أن تقوم بهذا الانقلاب قطعات اللواء الأول المحيط بدمشق ووحداته الموجودة في معسكر القابون ومعسكرات قطنا بعد استقدام كتيبة المدرعات الموجودة في الجبهة إلى مقر اللواء بحجة الصيانة والكشف عليها دورياً لإعادة تجهيزها.

استطاع عصام مريود شراء ضمير رئيس حرس حسني الزعيم، النقيب الشرکسي خالد عيسى بأموال قبضها من السفارة العراقية، واتفق معه على سحب الأسلحة من يد الحراس مساء اليوم الذي يسبق الانقلاب بحجة تبديلها صباح الغد باكرأ، بأسلحة حديثة وقد تم جمعها في الوقت المناسب.

هنا عصام مريود طائرة في مطار الحزة جاهزة للإقلاع باتجاه بغداد للفرار بها مع الضباط الرئيسيين عند فشل الانقلاب لسبب من الأسباب.

تم الاتفاق مع الملازم حسين حنّ، بغياب قائد كتيبته، برفع فحمات موزع الكهرباء من محركات المصفحات الباقية في معسكر القابون لكي لا تستجيب للحركة عند استعجاء حسني الزعيم أو مرهبه بها. وقد رفعت مساء قبل موعد تنفيذ الانقلاب.

وزعت القطعات التي تقرر إشراكها على مجموعات تنطلق برتل واحد من معسكرات قطنا ولدى وصولها إلى دمشق شارع دمشق بمرور تنفصل هذه المجموعات عن الرتل الأساسي وتتجه إلى أهدافها للتنفيذ.

التوزيع:

١- برأس قيادة الرتل والمجموعة الأولى العميد سامي الحناوي ومعه الضباط علم الدين قواص، وأمين أبو عساف وخالد جادة ومحمد معروف ومصطفى كمال المالكي ومعهم خمس مصفحات وثلاث سرايا مشاة منقولة لاحتلال مقر رئاسة الأركان، وفيها الاحتياط.

٢- المجموعة الثانية وعليها المعزّل بقيادة فضل الله أبو منصور ومعهم ست مصفحات وخمسون جندياً ومهمتها اعتقال حسني الزعيم وقتله إن قاوم.

٣- مجموعة مصطفى الدواليبي ومعهم خمس دبابات وخمسون جندياً مهمتها تغطية مؤخرة مجموعة أبي منصور والحوّول دون الوصول إليها وضربها من الخلف والسيطرة على الشوارع المؤدية إلى بيت الزعيم.

٤- مجموعة حسين الحكيم وعصام مريود وعبد الغني دهمان ومعهم ثلاث مصفحات وثلاثون جندياً مهمتها اعتقال محسن البرازي من داره.

٥- مجموعة محمد دياب ونور الدين كنج ومعهما خمس مصفحات وخمسون جندياً للإحاطة واحتلال مقر الشرطة العسكرية.

٦- مجموعة محمود الرفاعي وبكري الزيري ومعهما ثلاث مصفحات وثلاثون جندياً لإلقاء القبض على إبراهيم الحسيني.

٧- مجموعة فريد سيد درويش ومعهم ثلاث مصفحات وثلاثون جندياً للمحافظة على البنك السوري.

التنفيذ وإعدام الزعيم والبرازي:

قبل هذا الانقلاب بأيام استدعى حسني الزعيم الضابط الأرمني ألبير كيلاجيان وكلفه بانتقاء عناصر غير عربية من الجيش السوري لتكوين حرس خاص له وبقيادته، على أن تكون من الشراكس والأكراد وغيرهم دون عربي واحد، كما قال له: «وإن استطعت أن لا يكون بينهم من يتكلم العربية يكون أحسن»، وكان قد بدأ بالتجميع والاختيار.

ليلة هذا الانقلاب أي في مساء ١٣/أب/٤٩ وكان الضابط كيلاجيان في أحد مقاهي

حي القصاع، حيث يسكن، عندما أتاه عصام مريود وحسين الحكيم ومحمد دياب وجلسوا معه لمبر خباياه، وعند اطمئنانهم، أوصلوه إلى داره بسيارتهم للمبيت، ومن ثم ذهبوا إلى معسكرات قتلنا حيث كان الرفاق بانتظارهم للبدء بالتنفيذ.

في هذه الليلة حضر الضباط عصابة الانقلاب بشكل سري ومتوه إلى معسكرات قتلنا وشرب بعضهم المسكر للسيطرة على أعصابه والتخلص من خوفه من حسني الزعيم البطاش، واستلموا قيادة مجموعاتهم.

في الساعة الثانية صباح ١٤/١٠/٤٩ تحركت هذه المجموعات برتل واحد ودخلت مدينة دمشق النائمة الوداعة، وأثناء عبورها شارع الرئيس شكري القوتلي (طريق دمشق بيروت) أخذت تفرق عن بعضها.

انفترقت مجموعة أبي منصور ودخلت شارع أبي رمانة باتجاه بيت حسني الزعيم وخلفها مجموعة مصطفى الدواليبي لحماية المؤخرة والسيطرة على هذا الشارع.

أثناء عبورها صادفت دورية من الشرطة العسكرية فاعتقلتها دون معارضة ثم تابعت سيرها وأحاطت ببيت الزعيم دون أية مقاومة، وكان بين عدادها ضابط صف شرعسي، خاطب جماعته من الحرس بلقمتهم وطمانتهم على حياتهم وأن المستهدف هو حسني الزعيم بمفرده وطلب إليهم عدم المقاومة، فأفسحوا لها الدخول إلى حديقة المنزل بعد فتح الباب الرئيسي، وكان رئيس الحرس غالباً مع ثمنه الذي قبضه من السفارة العراقية بواسطة عصام مريود ثمناً لحياته.

على أثر الأصوات والضوضاء أطل حسني الزعيم من شرفة غرفته بعد إضاءة الأنوار مستوضحاً عن الأسباب، فصعد إليه ثلاثة جنود والسلاح بيدهم، ولدى إنزاله صفعة أبو منصور على وجهه قائلاً له هذه أولها من سعادة، ونحن بعض من جنده، ثم اقتادوه بينطال وقميص شتال، حافي القدمين، إلى مصفحة والمسدس مصوب إلى رأسه من الرقيب فايز عدوان، وهذا من دروز الكفر.

خاطب الزعيم حارسه بأنه بردان فخلع أبو منصور رداءه وألبسه إياه، ثم طلب سيكارة وإنزاله من المصفحة لحاجة، وهو مصاب بمرض السكري، فلم يستجب طلبه وقضاها في المصفحة بلباسه.

ثم توجهوا به إلى المكان المعد بالمرّة وبعد دقائق وحوالي الرابعة صباحاً وصل أيضاً محسن البرازي ومعه بالمصفحة نفسها ابنه خالد، وكان في الرابعة عشرة من عمره، وقد قام باحتفاله عصام مريود وحسين الحكيم.

عند إنزال الزعيم والبرازي من مصفحتيهما وشاهدا مفرزة الإعدام، انهيار البرازي، فخطبه الزعيم باللغة الفرنسية التي يتقناها وقال له: «كن رجلاً، الموت واحد». ولم تكن تنقص البرازي الشجاعة في حياته؛ ومن لا ينهار في مثل هذا الموقف من غير المؤمنين بالقدر؟ كما أن البرازي كان يخشى على أولاده من زوجته الأولى الفرنسية من ظلم زوجته الثانية. لذلك كان خوفه مضاعفاً.

ثم التفت حسني الزعيم إلى الجنود والضباط وخطبهم بصوت كالرعد وحازم قائلاً: «ماذا عملت لكم غير الدفاع عن حقوقكم وكرامتكم لتكونوا أعزة في وطنكم، هذه مؤامرة ضدكم»، وقد أثر بكلامه على مستمعيه، وكاد أن يتقلب السحر على الساحر، والجنود على إقارهم، لذا عاجله مع البرازي، عصام مريود وفضل أبو منصور وحسين الحكيم بالرصاص الفزير من أسلحتهم وأسلحة مصفحاتهم وكانت القاضية.

ومن يرد التفصيل والمزيد فليسال عنهما خالد محسن البرازي المقيم في سويسرا والذي شاهد هذه الواقعة بكاملها.

دفن محسن البرازي في مكان مقتله، وأقيم له ضريح في المنطقة التي تقع فيها حديقة طلائع البعث في المزة اليوم، وأعتقد بأنه نقل إلى مكان آخر فيما بعد.

كما دفن حسني الزعيم قرب قرية أم الشراطيط عند نهر الأعوج على طريق القنيطرة دمشق ثم نقلت رفاته في أول عهد الشيشكلي إلى مشفى المزة حيث جُهِز وَكُنَّ ومنها إلى جامع لالا باشا بشارع بغداد للصلاة عليه وكانت بإمامة شقيقه الشيخ صلاح ثم استراح في مقبرة الدحداح بدمشق الإسترحة الأبدية. بالنسبة للأحياء أما بالنسبة إليه فعلمه عند خالقه ومحيته.

وقد شاع بالجيش بأنه لدى الكشف عليه في المستشفى العسكري تبين بأن أكثر من مئة وسبعين رصاصة كانت قد اخترقت جسمه يوم مقتله.

بعد إنجاز عملية قتل الزعيم والبرازي جاء محمد معروف إلى سامي الحناوي بالخبر فأنزعج منه كثيراً وقال له: نحن متفقون على محاكمتهما فقط ولسنا متفقين على قتلهما، وأمر عندئذ بعدم إرسال الضباط عبد الإله رسلان أحد ضباط الشعبية الثانية في عهد حسني الزعيم، وكذلك بعدم إرسال عديله نذير فنصبه إلى المزة لكي لا يكون مصيرهما القتل وكان قد أعتقلهما وأتى بهما الضباط مصطفى كمال المالكي مع مفرزة من الجنود.

كما قيل بأن فضل الله أبي منصور قد أخذ قميص حسني الزعيم الملطخ بدمه

والمثقوب كالمصفاة وقدمه إلى جوليت المير زوجة أنطون سعادة ليشفي غلها ويطنىء
لهيب حقدما.

كان أول المهنتين المباركين على هذا الانقلاب من الأردن الملك عبد الله، ومن
المراق نوري السيد، وشاء القدر أن يُقتلا أيضاً.

كما نسبت إحدى الصحف البارسية هذا الانقلاب إلى مجموعة إنكليزية في المنطقة
قوامها الجنرال سبيرس والجنرال كلوب (أبو حنيك) وستيرلينغ، الذي كان يقيم في
دمشق، والذي أطلق عليه الرصاص فيما بعد لقتله ولم يُقتل.

عصام مريود ضابط عراقي من أصل سوري من إحدى قرى الجولان، لجأ مع أهله إلى
العراق أيام الثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٥، وقد عاد إلى سورية بعيد استقلالها واستعاد
جنسيته وانتسب إلى سلاح الطيران السوري بتأييد ودعم من الرئيس القوتلي. وبقي محافظاً
على صلاته مع السفارة العراقية طيلة وجوده في الجيش السوري.

فضل الله أبو منصور وحسين الحكيم من ضباط الجيش، الأول من جبل الدروز
والثاني من محافظة حماه - مدينة السلمية - وكلاهما من الحزب القومي الاجتماعي.

من المؤكد بأن الذين لعبوا دوراً رئيساً بالتخطيط وإحكام الانقلاب على حسني الزعيم
كان أمير الدروز، حسن الأطرش، لما له من تأثير على جماعته من الضباط، وكذلك أسعد
طلس، عديل سامي الحناوي، الذي كان قد سرحه من وزارة الخارجية رئيس الوزراء
محسن البرازي، وأكرم الحوراني القومي الاجتماعي سابقاً، الذي أقصاه حسني الزعيم بعد
انقلابه، واعتمد على أحد خصومه السياسيين بحماة، وهو محسن البرازي.

كان للأطرش ومريود وطلس وغيرهم صلات غير سورية، كما كان لهذا الأخير تأثير
كبير على عديله الحناوي، البسيط الطيب أكثر من اللازم، وكان الضباط ومنهم حسني
الزعيم ينادونه بابا سامي، كما كان دمية كبيرة في نظر الآخرين.

بعد نجاح انقلاب الحناوي على الزعيم:

دعا الحناوي رجال السياسة في البلاد وبعد محاكمات وطول مخاض شكل السيد
هاشم الأتاسي وزارة كان بين أعضائها السادة ناظم القدسي وعالم العظم ورشدي كيخيا
وفهسي الأتاسي وسامي كهارة ومجد الدين الجابري وفتح الله أسهون وعبدالله عطفة
وعادل العظمة وأكرم الحوراني وميشل علق.

كان باكورة أعمالها:

- ١- السماح بمودة السياسيين المبعدين عن وطنهم.
 - ٢- رفع الحظر الذي فرضه الزعيم على الأحزاب، ما عدا الحزب الشيوعي والتعاوني الاشتراكي.
 - ٣- إخلاء سبيل مساجين الزعيم.
 - ٤- إعادة أسعد طلس إلى وزارة الخارجية وتعيينه أميناً عاماً لها.
 - ٥- إعادة أديب الشيشكلي إلى الجيش وتسليمه قيادة اللواء الأول ومقره في قطنا، ومعسكر القانون عائد له.
 - ٦- إجراء انتخابات لجمعية تأسيسه وضعت دستوراً للبلاد وانتخبت رشدي كيخيا، زعيم حزب الشعب، رئيساً لها. وهاشم الأتاسي رئيساً للدولة ثم رئيساً للجمهورية وتكليف ناظم القدسي بتشكيل وزارة جديدة.
- بعد أيام حطت طائرة وصي العراق، الأمير عبد الإله، في مطار دمشق في طريق عودتها من لندن إلى بغداد، فاستقبل بكل حفاوة وتكريم وكان على رأس المستقبلين هاشم الأتاسي وناظم القدسي وأعضاء حكومته بالإضافة إلى فارس الخوري وصبري العسلي وزعيم الانقلاب سامي الحناوي وعدد من ضباطه بينهم عصام مريود.
- لما كان رئيس وزراء العراق وقتها، نوري السعيد، شخصية غير موثوقة في سورية فقد أوحى رئيس وزرائها إلى الوصي بلزوم تبديله بشخص آخر من أجل التقارب بين القطرين فكان علي جودت الأيوبي خلفه.
- كان حزب الشعب ورجالات سورية الشمالية يعملون بخطى حثيثة للتقارب بين القطرين العراقي والسوري واتحادهما تأميناً لمصالحهم الاقتصادية وعلاقاتهم العائلية وشؤونهم السياسية ولأن محافظتي الجزيرة ودير الزور كانتا من محافظات القطر العراقي كما كانت محافظة الموصل من محافظات القطر السوري قبل أن تنضم فرنسا وانكلترا بهيمنة الحرب العالمية الأولى على تبديل هذا الانتماء والإلحاق بترتيبات انكليزية بسبب بتروال الموصل فأصبحت دير الزور والجزيرة مع سورية تحت الانتداب الفرنسي والموصل مع العراق تحت السلطة الانكليزية.

وكان يؤيد هذه الخطى زعيم الانقلاب الحناوي وجماعته من الضباط وبعارضها خالد العظم وأكرم الحوراني معاضدتهما من العسكريين أديب شيشكلي وعزيز عبد الكريم وشوكت شقير وأمين أبي عساف وتوفيق نظام الدين ومحمود بنيان وغيرهم لذا أخذت

التجمعات والتريصات تظهر إلى أن تفتق تفكير الحناوي بالقضاء على منافيه ومعارضيه من العسكريين بدعوتهم إلى وليمة مسائية في داره لاعتقالهم دفعة واحدة عند حضورهم، وكلف النقيب محمد معروف مدير الشرطة العسكرية بتحضير مفرزة من جماعته مع جامعات حديدية (كليشات) لوضعها بأيديهم وسوقهم إلى سجن المزة.

علم المدعون بهذه الخطة المبيتة لذا لم يلبوا الدعوة، وبعد ساعة متأخرة واتخاذ الحيلة اللازمة، حضر إلى بيت الحناوي العقيدان أديب الشيشكلي وعزيز عبد الكريم فقط وبعد أحاديث شتى أشعرا بفشل خطته، وأنهما لا يخرجان عن إرادته، لنيل نفعه.

وفي مساء لاحق سعى أكرم الحوراني للاجتماع مع أمين أبي عساف وفضل الله أبي منصور ليشرح لهما خطورة الحالة بعد أن شاع خبر مهاجمة وانتقاد الشيشكلي للحناوي وزمرته في نادي الضباط وهو بحالة السكر الشديد، مضيقاً بأن كل تأخير سيبيح الفرصة أمام جيش العراق الذي يتهاى لدخول سورية عسكرياً بناء على طلب من حكومتها وقائد جيشها، فطمأنه أبو عساف بأنه سيحتم مع الشيشكلي لعمل اللازم وأنه وجماعته ساهرون على إحباط هذه الخطة مهما كانت النتائج.

ثم ابتدأ العد العكسي عندما حضر الشيشكلي وأبو عساف إلى بيت أبي منصور في معسكر القابون وقرروا متابعة التحضير والحركة لقلب الأوضاع، وهذين الأخيرين من المرؤسين المباشرين للشيشكلي.

كما حضر ليلاً، من جهة أخرى إلى القابون، العقيد حمد الأطرش قائد سلاح المدرعات ومعه المقدم صبحي عبارة، وهما من مؤيدي الحناوي، لانتزاع كتيبة المدرعات من أبي منصور ليستلمها عبارة؛ أظهر أبو منصور استعدادة للرضوخ مع المراوغة لكي لا يكشف عن كامل وجهه.

دخل الضابطان مصطفى الدواليبي وحسين حده على عتاره في مكتبه فاستقبلهما بكل أنس وأخذ يقنعهما بأن الشيشكلي سائر في طريق خاطيء ويتأمر مع الأعداء ضد أمانى البلاد القومية وأن الحناوي هو الذي أعاده إلى الجيش بعد تسريحه من قبل حسني الزعيم. دون تعليق منهما على الإطلاق وانصرفا.

ثم عادا إليه وبرفقتهما بكري الزبري فوجدوه مستسلماً للنوم فقاده إلى بيت أبي منصور تحت تهديد السلاح وقدموه إلى الشيشكلي وأبي عساف اللذين طلبا منه عدم الإتيان بحركة ليسلم بجلده وأنه غير مستهدف.

هنا ما قاله لي شخصياً صديقي واين دورني في الكلية العسكرية، مصطفى الدواليبي.

الانقلاب الثالث بقيادة الشيشكلي:

بعد مرور أربعة أشهر وعشرة أيام من انقلاب الحناوي على حسني الزعيم وفي ظلام ليل ١٩/١٢/١٩٤٩ تحركت جمهرة مدرعات من معسكر القابون القريب من دمشق ونفذت انقلاباً عسكرياً ثالثاً جديداً على اللواء سامي الحناوي وزمرته من الضباط وحجزتهم في سجن المزة العسكري بيسر ما بعده يسر.

وقبل يومه بأن تخطيط السفارة الأميركية بدمشق كان من وراء هذا الانقلاب قبل أن تتمكن انكلترا أو عملاؤها العراقيون من أحكام قبضتهم على سورية.

ثم أذاع راديو دمشق على العالم البلاغ التالي:

إلى الشعب السوري الأبي:

«ثبت لدى الجيش أن رئيس الأركان العامة اللواء سامي الحناوي وعديله أسعد طلس وبعض ممنهني السياسة في البلاد، تأمرهم على سلامة الجيش وكيان البلاد ونظامها الجمهوري مع بعض الجهات الأجنبية، وأن ضباط الجيش على علم بهذا الأمر منذ بدايته. وقد حاولوا بشتى الطرق بالإقناع تارة والتهديد الضمني تارة أخرى أن يحولوا دون إتمام المؤامرة وأن يقتنعوا المتأمرين بالرجوع عن غيهم فلم يفلحوا. فاضطر الجيش حرصاً على سلامته وسلامة البلاد. وحفاظاً على نظامها أن يُقصي هؤلاء المتأمرين، وليست للجيش أية غاية أخرى. وأنه يعلن أنه يترك أمر البلاد في أيدي رجال الشرعيين ولا يتدخل إطلاقاً في القضايا السياسية اللهم إلا إذا كانت سلامة البلاد وكيانها يستدعيان ذلك».

العقيد أديب شيشكلي

كان من المعتاد أن تأتيني سيارة الجيب العسكرية في الساعة صباحاً للذهاب إلى بيت المقدم عمر قباني وبالتالي إلى مقر عملنا في أركان اللواء الأول بقطنا.

يوم هذا الانقلاب أتاني سائقها في الخامسة صباحاً وأعلمني بأن الجيش قد احتل البلد، وأن العقيد أديب الشيشكلي قائد لوائنا طلب منه إبلاغنا للقدوم إلى مديرية شرطة دمشق حيث هو موجود هناك مع بعض الضباط.

ذهبت إلى بيت القباني فوجدت عنده المقدم جمال فيصل، وهما من دورة واحدة في الكلية العسكرية، لم اتجهنا نحن الثلاثة إلى مديرية الشرطة حيث كان العقيد الشيشكلي وبجانبه عدد من العسكريين ومنهم النقيب حسين الحكيم الذي كان يكتب البلاغات والشيشكلي يعطي الأوامر وينتقى النتائج.

ثم أعطى أمراً أمامي إلى المقدم علاء الدين ستاسيس للذهاب إلى دار محمود الرفاعي

بالروضة لإلقاء القبض عليه، كما طلب إلى عمر قباني الصعود إلى معسكرات قطنا لتسيير أمورها وإخباره بما قد يطرأ عليها، وبهذه المناسبة فإن قطعات اللواء المتمركزة بقطنا لم تشترك بأي عمل في دمشق لتنفيذ هذا الانقلاب وأن التي نفذته كانت من التي هي متمركزة في القايون فقط وكانت من مرتبات اللواء الأول وقطع.

ثم أتى العقيد أحمد المظفر مدير الشرطة والأمن العام فاستقبله أديب شيشكلي بكل لطف وقال له: إستلم مديرتك ونحن ذاهبون إلى الأركان، كما جاء العقيد خانكان قائد سلاح الطيران فطلب إليه العقيد شيشكلي أن يبقى في داره وطلب من المقدم أكرم طرايشي أن يقوم مقامه وأبلغه الأمر الذي أعطاه إلى رئيسه المعزول خانكان.

ذهبنا إلى مقر رئاسة أركان الجيش ودخل الضباط الكبار إلى مكتب رئيس الأركان العامة وهم العميد فوزي سلو رئيس دهبان وزارة الدفاع والعميد أنور بنود والعقلاء أديب شيشكلي وعزيز عبد الكريم وشوكت شقير وتوفيق نظام الدين وسعيد حبي وآخرون.

وجلسنا أنا في مكتب النقيب خالد جادا مرافق رئيس الأركان السابق للإطلاع على موجودات مكتبه من مستندات وأوراق بناءً على أمر من العقيد أديب الشيشكلي.

توزيع المناصب العسكرية القيادية:

في جلسة الضباط القادة تقرر تسليم رئاسة الأركان العامة للعميد أنور بنود يعاونه فيها العقيد أديب شيشكلي وتسليم قيادة سلاح المدفعية إلى العقيد عزيز عبد الكريم بدلاً من العميد كره موكيان، وتسليم سلاح الطيران إلى العقيد محمد ناصر (كان مع آخرين بدعوة في إيران) بدلاً من العقيد صلاح الدين خانكان، وتسليم رئاسة الشعبة الثانية إلى العقيد سعيد حبي بدلاً من محمود الرفاعي، وتسليم الشعبة الثالثة إلى المقدم هشام السمان بدلاً من العقيد محمد ناصر، والشرطة العسكرية إلى المقدم إبراهيم حسيني بدلاً من محمد معروف، وتسليم اللواء الأول إلى المقدم أمين أبو عساف بدلاً من العقيد شيشكلي، وتسريح الضباط المعنقلين والعقلاء خانكان وحمد الأطرش. وتعيين وتسريح آخرين لم أجد أذكرهم.

دخلت على العقيد أديب وأعطيته برقية أرسلها العقيد ناصر من إيران إلى اللواء سامي الحناوي يطلب فيها إرسال أوسمة إليه لتقديمها إلى ضباط إيرانيين فقال: «أرسل له برقية لمودته بالسرعة للحاجة إليه».

وهكذا نجح انقلاب الشيشكلي وهو الانقلاب الثالث خلال تسعة أشهر، دون وقوع قتلى أو إرثاة نقطة من دماء.

كان رد الفعل لانقلابه على صعيد الجيش التأييد الفاتر الذي لا يقارن بالتأييد العارم لانقلاب حسني الزعيم ولا بالشجب الكاسح لعمل الحناوي وجماعته.

أما على صعيد النواب والأحزاب والأهليين فقد اختلف التأييد والاستنكار حسب الميول والأهواء فمنهم من ارتاح إليه لأنه جاء متفقاً مع الرغبات بالابتعاد عن اتحاد أو تقارب مع العراق ونظامه، ومنهم من استقبله بحذر وتأمل لأنه قضى على ما كان قد يورث خيراً لقطرين عريين حسب تفكيره.

أديب شيشكلي يختلف عن سابقيه، الزعيم والحناوي، فهو على العموم رجل وطني ورجل مبادئ، نظيف اليد، يعرف ما يريد، مناور، يحسن الكر والفر، يتقدم إلى هدفه خطوة خطوة، دون جموح أو تهور، لا يلتفت إلى ضحاياه، ليس بالشجاع ولكنه إلى المسالمة أقرب، يعرف كيف يكسب الأصدقاء، وكيف يتخلص من الأعداء، يحسن استخدام الأعوان والإفادة منهم لتحقيق الأغراض. بارع في حياكة المؤامرات وتوظيفها لصالحه.

وصفه أكرم الحوراني بالخيانة عندما اختلفا وكذلك جماعته من الضباط عندما أصبح خارج سورية وحكموا عليه بها. مع قبض الأموال في مؤامرة ستون.

اغتيال العقيد محمد ناصر:

بعد تسعة أشهر من نجاح انقلاب الشيشكلي وقعت جريمة اغتيال العقيد محمد ناصر قائد سلاح الطيران وآخر معه من دير الزور من بيت عيروض، على طريق ربوة دمشق، مفرق قرية كيوان. نقل المفدور على أنرها إلى المشفى الإفرنسي بالقصاع وقبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة كتب بخط يده اسمي اثنين من «قتلته» وهما المقدم حسيني والملازم قنوت، أمام عدد من الشهود لأنه كان لا يستطيع الكلام لإصابته برصاصة في فكه ولسانه كما قيل بأن خلف هذه الجريمة العقيد شيشكلي الذي فكر جدياً بمغادرة البلاد ابتعاداً عن ذبولها وترجى تعيينه في إحدى السفارات السورية بالخارج، فنصحه أحد زعماء حزب الشعب بالحكومة الإقلاع عن هذا التفكير، كما وقف إلى جانبه وقتها أكرم الحوراني فشد من أزره وقوى من عزيمته ومعنوياته.

إن أديب الشيشكلي يكره العنف ولا يحب الدم، وعلاقته بمقتل ناصر إن وجدت فهي علاقة جانبية وليس هو الأصل فيها، وقد يكون أظهر اللامبالاة بها، أو أعطى الضوء الأخضر من أجلها إلى إبراهيم الحسيني وشركائه لأسبابه الخاصة.

إن من يعرف الحسيني يجزم بأنه ليس من الذين يندفعون في ارتكاب جريمة من هذا الوزن ليس له فيها مصلحة، إن كان هو فاعلها، وقيل يومها بأن السبب هو:

١- مهاجمة العقيد ناصر للعقيد الشيشكلي وللمقدم حسيني، رئيس الشعبة الثانية في الأركان العامة، عندما اختلفا في مجلس الدفاع بسبب مغالاة الحسيني بطلب زيادة مخصصات شعبته المالية زيادة كبيرة، فعرض له ناصر بقوله ولماذا هذه الزيادات وأنت لا تهتم بغير ملاحقة الضباط؟ (وكان يلاحقه عند ذهابه إلى معسكرات قتلنا لأسباب شخصية) «إذا سألتك عما عند جماعتك من أنواع الطائرات وعددها من أجل أن أبني سلاحاً جويّاً يتفوق على سلاحهم، فإنك لن ترد ولن تستطع الجواب....» وكانت هذه غمزة قاتلة من ناصر له.

٢- إن ناصر قال له مرة، «بأنّي أعرف بأن لك صلة مع عائلة المسلماني في عكا»، وهذه حقيقة... ولها معنى أيضاً لا يريد إبراهيم شيوعها وانتشارها.

٣- إن ناصر تحدث أمام أكثر من شخص عن علاقة إبراهيم بالإمرأة القتل التي وجدت جثتها في ساقية أحد النوادي الليلية بدمشق. والتي حفظت قضيتها، حتى اليوم ضد مجهول، لعدم الإعلان عن مرتكبها.

٤- إن ناصر له علاقة بدولة عربية مجاورة اتفق معها على الإطاحة بالشيشكلي وبأخوانه مما دفع هذا الأخير للتخلص منه بأن فتح الضوء الأخضر أمام الحسيني الذي كان ينتظره.

بعد مقتل ناصر استلم العقيد سعيد حبي قيادة سلاح الطيران.

كما قام الملازم أول رفعت خيري مدير الشرطة العسكرية لموقع دمشق باعتقال الحسيني وفنوت وآخرين ثم كلف بالتحقيق معهم المستنطق العسكري مظهر وصفي الجابي الذي تحمل من أجله ما لا يحتمل، وكثير من التفاصيل عند صديقه الأقرب الدكتور شاكر مصطفى، وقد كنا معاً، يومها مساءً في نادي الضباط عندما أتنا الخبز. مظهر وشاكر وصلاح يوسف آغا وأنا.

كان ناصر رأس جماعته من الضباط لما يتمتع به من ذكاء حاد وثقافة واسعة وشخصية حاضرة وكان له مؤيدون في الجيش.

كنت يومها معاوناً لمدير العقود في الأركان العامة، المقدم فوصل الأتاسي، عندما دخل المقدم حسان جديد والرائد سليم ماء الباراد على الأتاسي، وهما من جماعة ناصر، وقد أرغبا وأزهدا وأقسما على قتل الشيشكلي. وقد عشت يومها من تفاهم الأمور وشيوع الفعنة، وبعد تردد كثير، نقلت هذه الصورة إلى رئيس الشعبة الأولى في الأركان العامة، المقدم عمر لباني الذي أخبر عنها العقيد أديب الشيشكلي، معاون رئيس الأركان وقتها،

فاستدعاني هذا وسألني عنها، فأبديتها، ثم اختفى وأخذ الحيلة والحذر لنفسه.

بعد مدة استطاع الشيشكلي تقرب غسان جديد إليه ثم أرسله إرضاء له إلى نيويورك ليكون العضو العسكري في الوفد السوري بالأمم المتحدة برئاسة فارس الخوري، عند النظر في شكوى سورية ضد «إسرائيل» ولما عاد من أميركا أصبح يركب سيارة «لينكولن» أخرجها من وكالتها.

ثم أحيلت دعوى هذا الاغتيال إلى المحكمة العسكرية فصدر الحكم ببراءة المتهمين بالأكثرية وبمخالفة رئيس المحكمة القاضي اسماعيل القولي، مما يشير إلى استقلال القضاء وتجرده في ظل ذلك الحكم العسكري، ونطق القاضي برأيه، الذي لا سلطان عليه سوى سلطان الضمير والقانون.

عندما كنت قائداً لقوى الأمن الداخلي في سورية، أرسل إلي إبراهيم الحسيني، وكان موجوداً في المملكة العربية السعودية، مكتوباً مع صديقي المهندس أكرم بقاعي أحد شركاء ابن لادن، يرجوني فيه النظر بوضعه، وأنه على استعداد للمثول أمام محكمة عادلة، لإعادة النظر في علاقته بقضية ستون التي حكم بها مع أديب الشيشكلي غيابياً، لأنه بريء من كل ما اتهم به، ولما اطلعت على إضرارته وتكلمت من أجله لم أصل إلى ما يشجع لتلبية طلبه.

لقد كان إبراهيم الحسيني لفتاً كبيراً عجبياً، لا يعرف أحد أين كان وأين هو صائر، ذا قدرة على كسب ثقة الناس، وخاصة رؤسائه ومرؤوسيه، كما كانت له قدرة على تقمص شخصية محدثه والتجاوب معه بما يريد، وكان يطمع ويوهم الناس بأنه سيكون ديكتاتور سورية يوماً، وله بحسني الزعيم قدوة. وكان له بصمات واضحة على جميع الانقلابات السورية ومسارها.

إلى أن قتل وآخرون بهادث سيارة، كان يقودها بنفسه في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، وهكذا طويت صفحته.

كما حكم على شقيقه عصام حكماً أصبح مبرماً بجريمة تجسس على الجيش السوري، وقد كنت في البدء أحد أعضاء محاكمته، ثم انتدبت لدعوى أخرى لمحاكمة قصيباتي وأسرب والزعيبي وصباغ، لأهميتها، وكانت برئاسة بدیع بشور وعضوية درويش الزوني وعضويتي.

وجريمة أخرى ارتكبتها ملازم أول في الشرطة العسكرية، من جماعة الشيشكلي، عندما أقدم على اغتيال مجيب، أحد أبناء سلمان المرشد في قرية البرغال بالجبل العلوي، بدافع

الطيش والتهور ويكون سبب موجب، وقد اتهم أديب الشيشكلي بأنه الدافع لارتكابها أيضاً وحقيقة الأمر بأنه فوجيء بها واستكرها أشد الاستكار عندما أعلمه بها مدير الشرطة العسكرية المقدم حسن عابد وهذا هو الذي حدثني بذلك.

كما حدثني بأن الشيشكلي أرسله إلى بيروت لمحتار سامي الحناوي من اغتياله عندما علم بوجود مؤامرة بذلك، ولم يتمكن العابد من الاجتماع به رغم الجهد الكبير الذي بذله للعثور عليه، إنه القدر، وقد اغتيل الحناوي وقتها على يد حرشو البرازي في حي المصيطبة ببيروت في ١٩٥٠/١٠/٣١ والشيشكلي يعرف بأن الحناوي بريء من دم الزعيم والبرازي.

استطاع الزعيم أديب الشيشكلي أن يستولي بمهارة على الحكم بمساعدة قليل من قادة الجيش وأن يُحكم قبضته في البلاد تدريجياً لما يزيد على أربع سنوات حتى وصل في آخرها إلى رئاسة الجمهورية.

هو أول من وأد انضباط الجيش وخلخل تسلسله بالانقلابات وبتجريح كبار القادة بغيابهم وأمام مرؤوسهم، وبالسكوت على تجاوزات المحاسب بما فيهم أخيه صلاح إلى أن قُضي عليه بالطريقة التي قضي بها على غيره.

تعرض الشيشكلي خلال حكمه إلى محاولتي اغتيال بإطلاق الرصاص عليه إحداها في مدخل مقهى بدمر والثانية في طريق رهوة دمشق، ولم يصب بأذى، وفي الثانية جرح الملازمان حسين حله وبكري الزيري جراحاً بسيطة.

كان المتهمون في الثانية الدكتور أمين رويحة وأحمد الشراياتي وجهاد ضاحي وهاني الهندي وحسين توفيق (وهو المصري الذي اغتال رئيس وزراء مصر أمين عثمان) وصباح عامر وآخرون وكان يطلق عليهم اسم «كتائب الفداء العربي» وقد جرت محاكمتهم في نادي ضباط حامية دمشق.

كما جرت مؤامرة للقيام بانقلاب عليه سميت «بمؤامرة الحمام» وكان فيها الدكتور منير المجلائي والعقيد بهيج كلاس وبهجت العلي والملازم أول بهيج كلاس (الصغير) وابنه وآخرون.

ثم شكل حركة التحرير في سورية وأخذ يجمع الأشخاص فيها دون أن يتمكن من سياسي بارز ما عدا الدكتور مأمون الكزبري وبعض المثقفين التواقين للقيام بأدوار سياسية، وخاصة من الذين درسوا في ألمانيا أثناء الحرب العالمية الثانية وقبلها.

كان أكرم الحوراني يصفه بعدما اختلف معه بأنه خائن وعميل للاستعمار. وكان

الشيشكلي يرد عليه «إذا صح هذا الاتهام فإن الحوراني مثلي لأننا رفاق درب واحد طويل، منذ نموة أظفارنا ونحن من مدينة واحدة (حماء) ولم نختلف ولم نفترق إلا أخيراً».

كان الحوراني يريد أن يستغله مع القوة العسكرية التي كانت بيده، ليحقق أغراضه، والشيشكلي لم يمكنه من ذلك، لأنهما فرسا رهان بالسعي للوصول إلى الحكم، وقد فاز به الثاني بمفرده دون أن يمكن الأول من مشاركته.

وقد نمت الشيشكلي بالديكتاتورية رغم أنها غير متأصلة في أعماقه وأنها عند الحوراني أعمق نفسياً وأرسخ جلوداً. والشيشكلي لا يحب الحقد والضغينة بمقدار رفيقه السابق.

عهد الشيشكلي:

ابتدأ الشيشكلي بالتدخل بشؤون الدولة منذ انقلابه الأول في ٤٩/١٢/١٩ واستمر هذا التدخل باستمرار وإحكام، على تعاقب الأيام، وبخاصة بعد انقلابه الثاني في ٥١/١١/٢٩ إلى أن وجد نفسه مبعداً عنها مساء ١٩٥٤/٢/٢٥.

لم يقض على جميع الأحزاب والتنظيمات ورجال السياسة في الأيام الأولى من انقلابه كما فعل الديكتاتور الجامح حسني الزعيم، ولم يترسم في حوض أحدها (حزب الشعب) كما فعل سامي الحناوي، لأنه كان مهادناً لمعظمهم ومتودداً إليهم بأدب ظاهر مع إجراءات مرحلية غير عنيفة.

كان يكشف عن وجهه ونواياه تدريجياً ببطء ويتقدم نحو مزيد من السلطة خطوة خطوة بتؤدة، متقناً لعبة القط والفار، يضع الفيتو على الأشخاص والوزارات والحكومات مستنداً في ذلك على بعض صغار الضباط الذين كان يحركهم حسب رغباته.

حكم بالبدء من وراء عدد من السياسيين المحترفين على اختلاف انتماءاتهم وميولهم مستغلاً التناقض بينهم وشهوة الحكم عند بعضهم، إلى أن استبعدهم كلهم ووضع بدلاً عنهم ستارة عسكرية برتبة لواء، شفافاً جداً، وجلس خلفها يحركها كيف يشاء وينطقها بما يريد ليحقق عن طريقها كل الغايات.

وضع دستوراً للبلاد، فصله على قياسه وهواه ثلاثة من الممالقين، وهم غير مؤهلين، أحدهم شيوعي تاب وثانهم حقوقي لا يعرف حقوق الآخرين وثالثهم بدون بكالوريا وما زال لأنه..... فانكشف أمره، نقلوا بنوده من هنا وهناك، ثم أجرى تصويتاً عليه في ٢١ حزيران ١٩٥٣ حاز على النسبة العظمى، كالمادة في بلاد العربان، سبقه تشكيل حزب وحيد هجين، من رجال أكثرهم من المغموين، استدعاهم للاشتغال بالسياسة كما دعا

غيرهم ليكونوا نواباً مشرعين بدون سلطة تشريعية حقيقية، ووضع على رأسهم الدكتور مأمون الكزبري وأجلسهم على مقاعد نواب الأمة بعد سحبها من تحت النواب المحروطين.

كان عدد النواب الجدد اثنان وثلاثون نائباً منهم ستون من حركة التحرير وواحد من الحزب السوري القومي الاجتماعي، والباقيون من العشائر. هذا على الصعيد المدني.

أما على الصعيد العسكري فقد استبعد، بقدرة فائقة، شركائه في الانقلاب، العقلاء الخمسة، واستبدل بهم مجلساً ثورياً عسكرياً سورياً وكلهم من الملازمين من أبناء مدينته وريفها وآخرين على نفس الشاكلة، كان بينهم نقيب واحد، فأصبحوا من السعداء عندما وجدوا أنفسهم فجأة من قادة البلاد سياسياً وعسكرياً وسلمهم الأسلحة والأركان والوحدات الضاربة وظهرت الأخطاء والتجاوزات.

وكبار رجال السياسة والقادة العسكريين يتهامسون ويتقنون.

إلى أن تجرأ عليه أحد الشجعان، «المقدم عدنان المالكي»، وأفهمه بأن الجيش ليس سلعة للاستغلال وينبغي عدم مس انضباطه، وله قادته كما للبلاد رجالها وأحزابها وديمقراطيتها، فشر بالخطر يدي باب وجوده وكيانه.

جمع أعضاء مجلسه في دله ليوهمهم بأنه يعمل برأيهم ويؤازرهم وقال لهم بأنهم أصبحوا أمام انقلاب وشيك الوقوع، لذا ينبغي وضع حد لهذا الخطر وأمرهم باعتقال هذا الضابط وشقيقه المحامي الحزبي وآخرين على نفس النهج والمسار.

كما اعتقل عدداً من المحامين في دمشق وحلب لأنهم استنكروا أعماله وأساليبه في القضاء على الحريات والأحرار وتغيب الديمقراطية وقمع الأصوات المعارضة لحكمه.

ولما تعاضم الأمر عليه وخاف استفحاله، وإحكام قبضته على السلطة وترويع الناس، أعلن الأحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد وسمى قادة المناطق العسكرية في مناطقهم، نواباً للحاكم العرفي العام.

فرّ كثير من رجال السياسة من البلاد إلى لبنان حيث أكرم الحوراني ومحازبوه على صفحات الجرائد بكبت الحريات ومصادرة الديمقراطيات الشعبية خدمة لسياسة الاستعمار، إلى أن طلبت حكومة لبنان من الحوراني وعفلق والبيطار وآخرين مغادرة لبنان فذهبوا إلى إيطاليا ولم يعودوا منها إلى سورية إلا بعد صدور عفو عام بمناسبة إعلان دستور النيشكلي الرئاسي وانتخابه رئيساً للجمهورية.

لم يستسلم قادة البلاد إلى كل هذه الأحوال واستمروا على العمل في السر للخلاص

من هذه الأوضاع إلى أن جمع عقدهم اجتماع في بيت الرئيس هاشم الأتاسي في حمص، حضره مندوبون عن جميع الأحزاب والمنظمات ووفد باسم سلطان الأطرش وقرروا انقياد بعضهم مدني في أمهات مدن المحافظات ثم القيام بثورة تنطلق رصاصتها الأولى من جبل الدروز وتم كافة أنحاء القطر إلى أن تتوج بالقضاء على هذا الديكتاتور وأعدائه وحكمه.

وصل غير هذا الاجتماع إلى علمه ففرض الإقامة الجبرية على هاشم الأتاسي في داره كما اعتقل جميع الذين حضروه، وهم رشدي كيخيا وصبري العسلي وإحسان الجابري وأكرم الحوراني وميشيل عفلق وصلاح البيطار وشاكر العاص وعدنان الأتاسي وفيضي الأتاسي ومنير المجلاي وعلي بوظو ورشاد جبري وعبد الوهاب حومد وليون زمريا وحسن الأطرش ووضعهم في سجن مستشفى يوسف العظمة العسكري. وكان يزورهم فيه بين الفينة والفينة ويؤانسهم ويتبادل معهم بعض الأحاديث رغم أنهم من مساجين.

ثم وقعت اصطدامات في حلب بين رجال الشرطة والطلاب من أجل تمثيلية في إحدى مدارسها «مدرسة الأميركان».

كما وصل لعلمه اجتماع وتآمر بعض ضباط حامية حلب من أجل القيام بانقلاب عليه يؤازرهم بعض السياسيين.

ألقى القبض على بعض الحزبيين من أجل نشرات جرى توزيعها ضده مما نبهه إلى حركة الأفعى، حسب تعبيره، لذا أمر بإلقاء القبض عليهم، ف وقعت مصادمات مسلحة دفعت الشيشكلي إلى استعمال القوة للقضاء عليها ظناً منه بأن الثورة عليه قد ابتدأت لذا يجب وضع حد لها قبل استفحال أمرها (كما سيأتي)، إلى أن قضى عليها تقريباً في أواخر شباط ١٩٥٤ وفر كثير من قادتها إلى الأردن المجاور.

كان لأكثر المعتقلين السياسيين صلات مع العراق الذي كان يدفع..... ويشجع على الخلاص من الشيشكلي بتخطيط من الوصي، الأمير عبد الإله، الطامع بالعرش السوري والساعي للوصول إليه، بدعم إنكليزي ملموس ومعارضة أميركية واضحة، قبل أن يبلغ الملك فيصل الثاني سن الرشد ويستلم عرش والده، الملك غازي، ويصبح الوصي بلا عرش ولا وصاية. وقد كشفت هذا الأمر ثورة العراق فيما بعد، مع الأموال التي كان قد تناولها بعض السياسيين والعسكريين السوريين لجعلهم موالين ومؤيدين عندما تحين الساعة. وقد أصبح بعضهم أصحاب شأن في أول حكومة مصرية سورية وحدوية.

هذا عدا عن تشكيل حكومة حرة شكلها العقيد المسرح محمد صفا مع إذاعة أنشأتها

له حكومة العراق على الحدود للكشف عن سمات وعيوب حكم الديكتاتور السوري الذي طغى وبغى.

وقد كنت أحد أعضاء المحكمة العسكرية التي حاكمت فيما بعد أعوان العقيد صفا منهم العقيد بشير الحواسلي والمقدم حشمت كمال وغيرهما والثاني يعمل اليوم في مؤسسة عين الفهجة بدمشق:

طلبت حكومة العراق الجامعة العربية ببحث القضية السورية لأنها ليست داخلية فقط كما يدعي الديكتاتور، وإنما تهم العرب في جميع أمصارهم. بعد يوم أو يومين طلبت الحكومة السورية من زميلتها العراقية سحب ملحقها العسكري من دمشق لتجاوزة مسؤولياته ومهامه.

كما هاجم كمال جنبلاط في الجرائد والمنتديات السلطات السورية هجوماً عنيفاً كان جواب السلطات السورية عليه بأن أغلقت الحدود الدولية بين القطرين الجارين، إلى أن توسط السفير السعودي الشيخ عبد العزيز بن زيد في حل الموضوع وفتحت الحدود ومهد لزيارة قام بها رئيس وزراء لبنان إلى دمشق الأستاذ عبدالله اليافي.

وكانت حوادث جبل العرب مرشحة للاستفحال بتفكير كل متبوع ومطلع.

ثم وصل خبر توقيف نايف جبروع ومنصور بن سلطان مما أزعج والده قائدها العام سلطان باشا كثيراً لذا توسط بعضهم عند المحافظ وعند قائد موقع السويداء المقدم البير كيلاجيان للإفراج عنهما.

قابل المقدم كيلاجيان الأمين العام للداخلية عبد الحميد خليل ومن ثم العميد الشمشكلي من أجل ذلك، وصدر الأمر بالإفراج عنهما، وتوجها مع كيلاجيان إلى السويداء، وقابلوا المحافظ وكان عنده قائد درك المحافظة المقدم شريف وانلي.

وبعد أيام أخبر المقدم شريف المقدم كيلاجيان بوصول سيارة ركاب عمومية فيها منصور الأطرش ومعه نشرات حزبية، تهاجم الحكم والمهد ورأسه، وجرت مصادرة المناشير وتمكن صاحبها من الإفلات والذهاب إلى بلدته، القرية. واجتماع عقد في مكتب المحافظ وبوجوده ووجود قائد الموقع وقائد درك المحافظة المقدم طاهر، تقرر إرسال مفرزة من الدرك لإلقاء القبض على منصور من داره وعلى أن يكون ذلك في الساعة من صباح اليوم الثاني وفي ضوء النهار تجنباً للمضاعفات والإصطدامات في الظلام.

كلف قائد درك المحافظة مفرزة بأمره ضابط برتبة نقيب بهذه المهمة الذي استعمل

بديته بدون نجاح، وقام بها قبل بزوغ الفجر والناس نيام، وكان للمصادفة غير السعيدة، وفي منطقة بيت سلطان، التي تم تطويقها لإلقاء القبض على منصور، أحد المطلوبين جنائياً مع بعض من خلانته، ومعهم السلاح لحمايته، وظن هذا البعض بأنهم مستهدفون بالتوقيف مع سلطان باشا وهو زعيم وطني له مقامه عند الجميع.

عند بدء التطويق وقعت المفاجأة واستيقظ الناس وسلاحهم بأيديهم والوقت ظلام وجرى تبادل إطلاق النار فوق قنلى وجرى من الطرفين وارتدت المفزة على أعقابها تجر جرحاها وغسائرهما.

علم رئيس الجمهورية الشيشكلي بالحدث فأمر قائد الموقع العسكري بتجريد حملة عسكرية على القرى لفرض هيبة الدولة وإلقاء القبض على المسؤولين قبل استفحال الأمور التي كان ينتظرها بين ساعة وساعة منذ مؤتمر حمص، في دار الرئيس الأتاسي.

كما أمر بإرسال سرية إلى القرى من فوج درها الذي كان بأمرة المقدم سهيل برازي تمزيقاً للقوة العسكرية التي سارت نحوها. وكانت هذه السرية بأمرة الضابط نسيب المفتي يعاونه الملازم أشرف حمدي، الذي استشهد فيما بعد في جسر بنات يعقوب.

لم يتخذ المفتي الحيلة ولم يتبع الأصول العسكرية قبل خروجه من ثكنته وهو ذاهب إلى منطقة حوادث، لإركابه الجنود بسيارات بدون ذخيرة، التي تركها مع تموين الطوارئ بالسيارة الأخيرة من الرتل، ولدى عبوره محافظة السويداء قادماً إليها عن طريق بصرى، هاجمه رجال مسلحون من جبل العرب في مؤخرة الرتل واستولوا على الذخيرة وتمرين الجند ووقع قتل واحد وعدد من الجرحى برصاص المهاجمين.

استفحل الأمر وعظم في تفكير الشيشكلي وخیاله، لذا أمر بإرسال فوجين من المشاة إلى جبل الدروز أحدهما بأمرة المقدم مدوح براقي والثاني بأمرة المقدم فيصل نوري الحسيني للسيطرة على الأحداث فيها والقضاء عليها.

كما طلب من العقيد فؤاد الأسود قائد اللواء السادس في لزرع الانتقال إلى السويداء واستلام قيادة القطعات في جبل العرب وأرسل إليه كرئيس أركان له، رئيس شعبة العمليات في الأركان العامة، المقدم رياض كيلاني ومعه الملازم أول شوقي الدقاق.

مضت خمسة أيام أو يزيد والأحداث تتطور باتجاه الإستفحال وصعد عدد القتلى والجرحى وكانا يزدادان مستمر.

تكليف العميد رسمي القدسي بإنهاء أحداث السويداء:

في منتصف ليل شديد البرودة والثلوج تغطي مدينة القنيطرة استيقظت هاتفياً على صوت العميد أدهب الشيشكلي، رئيس الجمهورية، وأنا أعرف صوته جيداً، سألني عن

العميد رسمي القدسي، قائد الجبهة السورية الفلسطينية لأنني أحد ضباط أركانه، فقلت له في داره ويقطع هاتفه عند نومه، طلب إلي إبلاغه أن يكون عنده في الساعة صباحاً.

كان العميد أديب شيشكلي منذ عرفته يسهر الليل أكثره وينام في النهار وقد تأصلت فيه هذه العادة عندما قام بانقلاباته، وعندما صار رئيساً للجمهورية فهو يخشى الليل من انقلاب غادر وأن يخطف منه السلطة، مغامر مثله، وقليلاً ما بات ليلتين متتاليتين في مكان واحد.

كما كان العميد رسمي القدسي أعزب يتدنى مبكراً بشارب المسكر بمفرده في داره، على خلاف الشيشكلي، لا يؤم الملاهي، حتى إذا قدم منتصف الليل، كان يستسلم للرقاد بعد قطع الاتصال الهاتفي عنه، لكي لا يزعجه أحد، ويتركه لأحد الضباط في أركانه.

حوالي الرابعة صباحاً ارتدعت ملابسي وقدت سيارتي بصعوبة من كثرة الشلوج، واتجهت إلى بيت قائد الجبهة وقرعت جرس داره فاستيقظ قبل حارسه، بصوت مستكبر ومستعلم عن الطارق، فلما عرفني فتح الباب وأبلغته بما كلفت به فاستغرب وقال لي: سيارتي البوهك معطلة وسيارة الجيب لا تصلح لهذه المغادرة، استأجر لي سيارة مدنية وزودها ببنزين عسكري تخفيفاً للأجرة (كانت السيارات العسكرية حتى عند كبار الضباط نادرة وقديمة ومن يحصل على واحدة جميلة يكن من أسعد ضباط زمانه).

استأجرت له سيارة تكسي وطلبت إلى أمر سرية المقر الملازم أول حيدر الكزبري تزويدها بالبنزين اللازم وهكذا اتجه القدسي لمقابلة رئيس الجمهورية.

وعند الغروب هتف لي العميد رسمي من دمشق وطلب إلي تحضير مفرزة من الشرطة العسكرية بأمرة ضابط صف مع العناصر اللازمة من التي تعمل بأمرني في قيادة الجبهة، مع لوازم عملها ومبيتها ميدانياً، لأنه كُلف باستلام قيادة القطعات التي أرسلت إلى جبل الدروز لوضع حد لما يجري فيه من إخلال بالأمن والقتال.

كما طلب إلي إصدار أمر خطي، بعد أن تلقى أمراً شفوياً من رئيس الجمهورية، إلى قائد كتبية مصفحات الجبهة التي استلم قيادتها النقيب مملوح جابر من النقيب أحمد حنيزي الموفد بعثة إلى فرنسا، لتتحرك باتجاه المنطقة الجنوبية - (محافظة حوران وجبل العرب) - عن طريق الرهيد، نوى، الشيخ مسكين، درعا، بصرى، لتتمركز جنوب محافظة السويداء في صلخد خط إمتان، مشقوق، ذيبين. بمهمة تطويق هذه المحافظة جنوباً والسيطرة على محاورها وطرقاتها ومنع العبور عليها إلا تحت الرقابة العسكرية.

السير إلى السويداء:

حوالى السادسة مساءً وصل العميد قدسي من دمشق، وأطلع على التحضيرات واتجهت مفزنتا القيادية لأداء المهمة التي كلفنا بها، ولدى وصولنا إلى مدينة أزرع، مقر اللواء السادس، كان فيه رئيس أركان اللواء، المقدم حسين الحكيم، ومعاونه الملازم أول نور الدين الدسوقي، وكان قائد اللواء فؤاد الأسود موجوداً في السويداء على رأس قطعاتها، وكانت وحدات هذا اللواء موزعة بين فيق وأزرع ودرعا والسويداء.

اتصل العميد قدسي هاتفياً بالمقدم رياض كيلاني في السويداء، وسأله عن الأوضاع فيها وأخبره بأنه يتكلم معه من أزرع وأنه في طريقه إليه، فرجاه عدم المجيء ليلاً لخطورة الطريق، ولكونه لم يلتفت إلى كلامه، أغلق الهاتف معه، وخلال ثوانٍ كان العميد شيشكلي يتكلم مع القدسي ويكرر كلام الكيلاني ويطلب إليه عدم التحرك ليلاً تجنباً للخطورة أثناء الطريق.

في هذه الأثناء وصلت كتبية مصفحات النقيب عدنان مراد من قطنا إلى أزرع في طريقها إلى السويداء وكان الجو مطراً، فأصدرنا الأمر إليه بالتوقف في مكانه واستئنافه غداً صباحاً معنا.

نصّب العميد قدسي طاولته يشاركه بشرائها المقدم حكيم، واستسلمنا نحن للنوم، وفي السادسة من صباح اليوم الثاني نظمت الوحدات وتهيأنا للحركة بشكل منتظم، تتقدمنا مفرزة شرطتنا العسكرية تتبعها طليعة الكتيبة فسيارتنا ومن ثم باقي عناصر الكتيبة مع اتخاذ كافة تدابير الحيلة والأمن.

أشرنا على مدينة السويداء (أزرع - السويداء ٣٧ كلم) وقبل دخولنا إليها أصدرنا الأمر إلى قائد الكتيبة بالتوقف والانتشار للسيطرة على المحاور والأماكن المرتفعة ومنع كل حركة عليها وتطويق مدينة السويداء ومحافظة شمالاً.

دخلنا المدينة مع مفرزة القيادة وعناصر الشرطة العسكرية وذهبنا رأساً إلى مقر قيادة الفوج الخامس، وكنت أعرفه، كان فيه المقيد فؤاد الأسود قائد اللواء والقطعات، والمقدم كيلاجيان والمقدم كيلاني فسألهم القدسي عن الوضع مفصلاً، أجابه الكيلاني بالذي ذكرته آنفاً مع إيضاح بالأسباب، وعدد القتلى والجرحى والمعاناة، وكيف تعرض لفيف من الدروز لقوة الدرك التي كلفت بالقبض على منصور الأطرش وسأله عن القوات الموجودة فقال:

١- أربعة أفواج مشاة منها ثلاثة بالسويداء وهي بأمرة المتقدمين البير كيلاجيان وفيصل

نوري الحسيني، مدحج البراني والرابع في بصري بأمرة موفق القدسي.

٢- فوج مدفعية بأمرة المقدم فايز قصري يعاونه الياس بطار ويدر أعسر في السويداء.

٣- وحدات من حرس البادية بأمرة الرائد صلاح شيشكلي على حدود المحافظة جنوباً.

٤- سرية مشاة من درعا بأمرة النقيب نسيب المفتي متمركزة في جنوب المحافظة.

٥- وحدة هندسة بأمرة ... موجودة في السويداء.

٦- وحدة إشارة بأمرة ... موجودة في السويداء.

٧- كتيبتا مصفحات وصلتا حديثاً، الأولى بأمرة النقيب عدنان مراد منتشرة شمال السويداء والثانية بأمرة النقيب مدحج جابر منتشرة جنوب محافظة السويداء.

وضع أمر عمليات لتمشيط مدينة السويداء:

كانت الساعة تجاوزت الثانية عشر ظهراً عندما أمرني العميد رسمي القدسي بوضع أمر عمليات للدخول إلى مدينة السويداء وتمشيطها، وكانت أصوات الرصاص من المدينة ومن الأسلحة الفردية والأكبية لا تنقطع. وقال لنا بأنه ذاهب إلى دار المحافظة (دار المحافظة وثكنة فوج المشاة الخامس بالطرف نفسه من المدينة، شرقاً. وقد يكون قد تبدل موقعهما بعد انقضاء ما يقارب من أربعين سنة على هذه الأحداث والصورة وثكنة الفوج الخامس مشرفة تمام الإشراف على المدينة لملو موقعها).

وكانت الخطة بأن قسمت مدينة السويداء إلى قسمين رئيسيين شمالي وجنوبي محددين بوضوح بواسطة الشوارع وأماكن مميزة معروفة فيها. وعُهد بالقسم الشمالي إلى فوج المشاة الذي يقوده المقدم فهدل نوري الحسيني كما عُهد بالقسم الجنوبي إلى فوج المشاة الخامس بقيادة المقدم ألبر كيلاجهان وأن يكون فوج مشاة المقدم مدحج برائي، احتياطاً بأمر قائد مجموعة القوى العميد رسمي القدسي مع بطارية من فوج مدفعية المقدم قصري.

جرى توزيع لوائح بأسماء المطلوبين على قادة السرايا والفصائل أعدّها رئيس شعبة مخابرات محافظة السويداء الملازم أول أسعد الحكيم.

قبل البدء بالحركة جمع القدسي قادة الوحدات المكلفة بالمهمة وأنهمهم ضرورة السيطرة على جندهم وأنه لا يوافق على إطلاق رصاصة واحدة إن لم يسبقها إطلاق النار عليهم، لأننا نحن في وطننا وبين أهلنا والضرورة هي التي أملت علينا هذا المسلك.

المهمة: دخول مدينة السويداء وتمشيطها لفرض هبة الدولة ومصادرة الأسلحة وإلقاء القبض على المطلوبين المتهمين بالإخلال بالأمن وسوقهم إلى مقر الفوج الخامس مع الحرص الشديد على حياة المواطنين.

تمركت القطعات المعتملة من أماكن وجودها لأداء مهمتها في الساعة الرابعة عشرة عصرًا من يوم وصولنا، وكان الفصل شتاء والظلام مبكرًا وكنا نتجنب حلول الظلام والجند في المدينة بين أهاليها لذلك كان الاعتراض من الكثيرين على هذا التوقيت، وطلبوا تأجيل التنفيذ إلى صباح الغد، وانفرد القائد القدسي بالرأي وأصر على التنفيذ دون تأخير ولم أستطع ثنيه عن إصراره.

لم يمض وقت ذو شأن حتى كان بعض الجنود عائدًا إلى الثكنة وأمام كل واحد منهم عدد من سكان المدينة من الرجال. فجرى جمعهم في باحة الثكنة ورئيس المخابرات الحكيم يجوب بين مجموعهم ويقبض على المطلوبين من بينهم ويهزلهم عن جماعتهم.

كما كان القائد القدسي يحثهم على الخلود إلى السكون والهدوء والمحافظة على أمن الوطن لأن التصرفات غير السليمة لا تصدر عن غير الأعداء، وذكرهم بمواقفهم الخالدة في وجه المستعمر الفرنسي بكل رجولة وكرامة والحكم اليوم بيد أهله ثم طلب إلى الباقين الإصراف إلى بيوتهم بأمان بعد أن وعدوه بالتزام السكنية والهدوء وعدم الإخلال بالأمن، وهو يهددهم إن بدت منهم بادرة غير مستحبة أو سمع إطلاق رصاصة واحدة.

انتهت تلك الليلة بسلام ودوريات كتيبة المصفحات تجوب الشوارع.

لا أريد الدخول بتفاصيل أكثر لحساسية الموضوع، فهذا ملخص الملخص وموجز الموجز لأن الحادث أصبح في ذمة التاريخ ومعظم أصحابه انتقلوا إلى دار الخلود.

مكثنا أياماً ثلاثة وكانت الوفود لزيارة القائد العسكري كثيرة، ويتبادلون معه أطيب الأحاديث ويعلنون الولاء عندما قررنا القيام بجولة في أمهات القرى لفرض هبة الدولة عليها، وقد اشترك بهذه الجولة كتيبة مصفحات عدنان مراد وفوج مشاة المقدم فيصل نوري الحسيني وفوج المقدم مدوح براهي ووحدة هندسة ووحدة إشارة.

غادرنا السويداء صباحاً باتجاه قرية الأمير حسن الأطرش، قرية غري، فاستقبلنا ابنه أحسن استقبال وفتحت أبواب البيوت أمامنا على الرحب والسعة ولم ندخل إلى أحدها أبداً، ثم تابعنا السير باتجاه القرية، عرين سلطان باشا، (لشخص سلطان الأطرش بالنسبة لي ولعائلتي وطني مقام كبير جداً وهو عنوان كبير لمواقف كريمة ووطنية خالدة)، وعند وصول طليعة الرتل إليها، تلقيت برقية من قائدها يعلمنا فيها دخولها ووضع أصابع

الديناميت لنسف دار زعيمها. (نسقط الأمر من يدي لأن البرقيات مسجلة والقرار للقدسي قائد الرتل) لذا عرضت البرقة عليه فقال: «أعوذ بالله» وسألني عن الضابط صاحبها، فقلت لا أعرف عنه شيئاً، وكانت طائفة أديب شيشكلي تحوم فوقنا، بقيادة الطيار موفق الخاني، فقال لنخبر العميد أديب لنقف على رأيه، ولم يكن الإتصال ميسراً بيننا وبينه، فاتصلنا لاسلكياً بالأركان العامة ومنها بقيادة القوى الجوية ومن ثم بالعميد الشيشكلي وهو بالطائرة وكان قراره بعدم الموافقة على هكنا تصرفات التي أبلغناها إلى قائد الطليعة مع تكرار الأمر بمتابعة المهمة مع الحفاظ على الأرواح والأموال، ما دام لم يتعرض لنا أحد بسوء.

ثم وصلنا إلى صلخد ويتنا فيها، وفي صباح اليوم الثاني ذهبنا شرقاً باتجاه قرية مصطفى علي الأطرش التي لم أعد أتذكر اسمها وفتشناها ثم تابعنا سيرنا باتجاه سهرة الخضر حيث جرت معركة حامية قتل فيها عدد من الجنود، كما قتل عدد من الثائرين الذين تعرضوا لنا من على تلالها ومن بينهم جهاد الأطرش، وكاد العميد رسمي القدسي أن يقتل يومها، عندما مّوت رصاصة قرب رأسه فأصابته غطاء باب نافذة المصفحة التي كان واقفاً بقربها، وبعطي الأوامر، وكنت بالقرب منه، لتلقيها وصياغتها وإبلاغها إلى أصحابها.

فاجأنا حاجز إصطناعي في طريق سيرنا وفي محر إجباري (عنق زجاجة) على جسر تشرف عليه من جهتي اليمين واليسار هضبتان محتلتان من الثائرين الذين يطلقون عليه النار منهما بغزارة لمنع تقدمنا ووضعنا تحت رحمة نيران أسلحتهم.

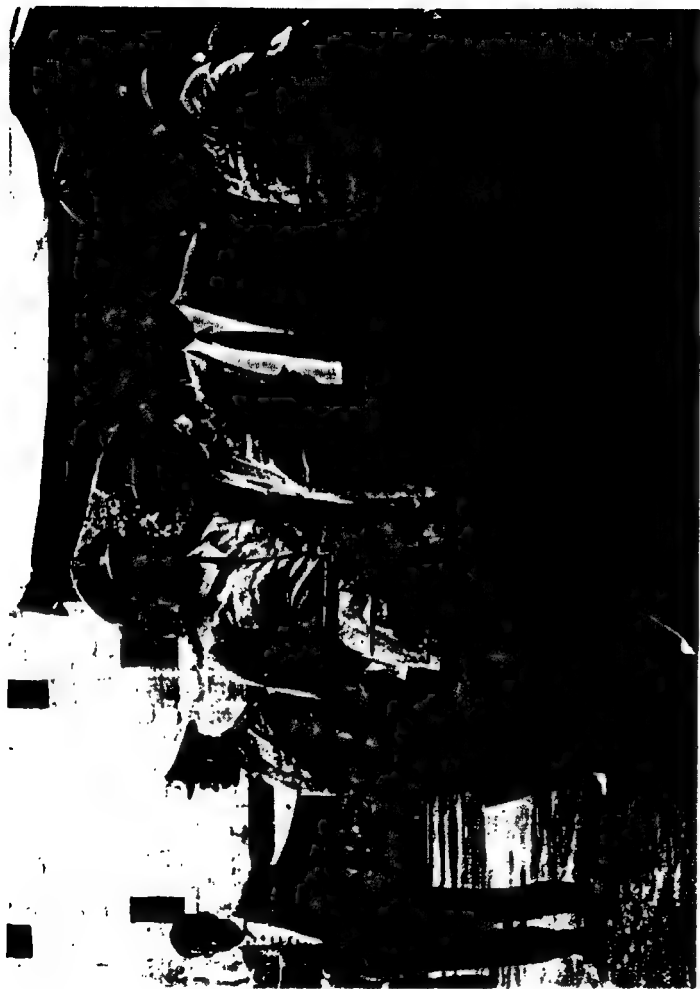
ولكني لا يتوقف الرتل كثيراً طلب قائد الحملة من قائد المصفحات وكان بقربه أن يحمل على إزالة هذا المانع من الطريق بطليعته، فطلب التريث بداعي الخطورة، ولكونه محسوباً على الشيشكلي ومن مدينته، انفعل العميد قدسي وقال لي «انزل بسيارتك الجيب وافتحه استخفافاً بهذا الضابط، أمرت عناصر الطليعة بعد تمزيقها، بفتح نار غزيرة على الهضبتين لإسكات نيرانهما باتجاه هذا الحاجز، وتقدمت مع ثلاثة عناصر بسيارة جيب كنت أقودها، وفتحنا الطريق بإزالة الأحجار من عليه، وبعد القضاء على المقاومة، تابعنا السير نحو قرية الكفر، (القرية التي انطلقت منها الرصاصة الثائرة الأولى، في وجه المحتل الفرنسي في الثورة السورية الكبرى، من يد سلطان باشا الأطرش عام ٢٥-١٩٢٧) حيث استقبلنا أحسن استقبال وطاق علينا الشامى بالشراب، بأيادي الكرام ثم استرحنا وتناولنا الطعام، ومن ثم تابعنا الطريق، وقبل دخول السويداء بثلاثة كيلومترات تقريباً، أعطى القدسي الأوامر بإيقاف الرتل وإعادة ترتيبه وتفتيشه... لأسباب لا لزوم لذكرها.



ياسين السمان أحد شهداء حادثة الطيران في ١٧/١٢/٥٢
ويرى في الصورة مع اللواء محمد نجيب أول رئيس للجمهورية المصرية



سفیر الهند فی الوسط وعن يساره مدير الراسم
وليد ماجد وعن يمينه ياسين السمان



في إحدى المناسبات من اليمن اللواء عبدالكريم زهر الدين - اللواء عزيز عبدالكريم -
اللواء زيد الأطرش - العميد مطيع السمان - العقيد برهان بولص

مدرب من روبرو الخارجية الدكتور اسعد محاسن ويزن قلند فوق الاسم العجمي مطيع السمان





الدكتور عبدالسلام العجيلي وزير الثقافة والإعلام يتحدث إلى العميد مطيع
السمان قائد قوى الأمن الداخلي



في قصر الخياطة من اليمين الوزير - المهندس صبحي كحالة - المهندس شكري
العمري - العميد مطيع السمان - الوزير المهندس وجيه السمان



تم إحدى المناسبات من اليوم العيد مصطفى شاكر - اللواء تامر كمال - العيد مطيع السمان



الدواء، نامق كمال رئيس أركان الجيش وعمر يسارة العميد معطين السمار

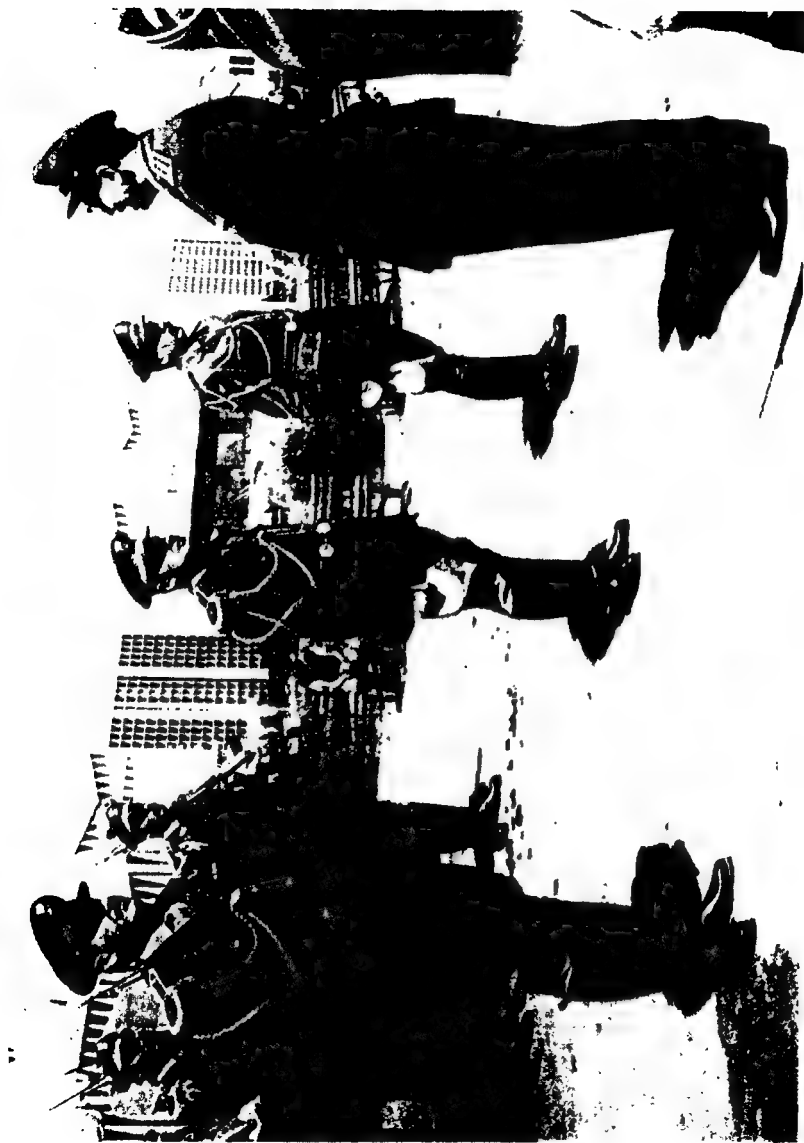


اللواء هشام الميداني وعن يمينه العميد مطيع السمان



مما سبق نلاحظ أن العسكريين في الخدمة أصبح عام ١٩٥٤ يظهر من الجبهة الثابتة عواذ يا ، النقيب معني السعد ، الخبير الزاوي المعب
 مريم ، الخفيد مومل ششم ، قائد الجبهة الأولى ، طالب الداء عشتاني ومن مع صندختي الحزير

العميد مطيع السمان قائد قوى الأمن الداخلي يلقي كلمة توجيحية بلقيف من رجال الأمن

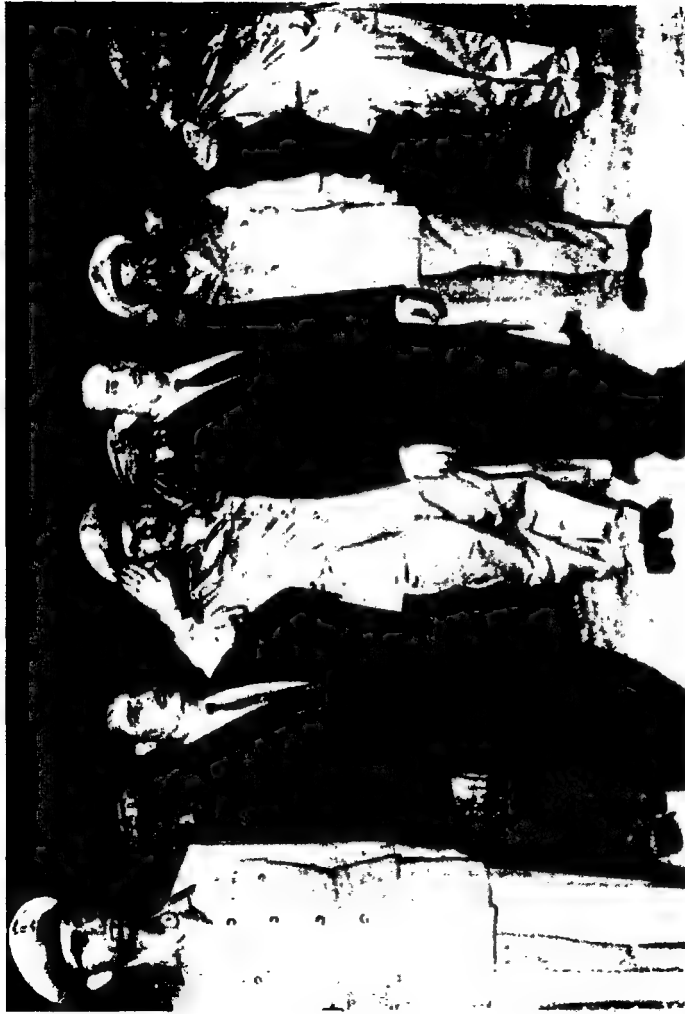




في إحدى المناسبات، مطبخ السمان مع امين عام وزارة الاقتصاد
السيد عبد الستار مولاتي



في إحدى المناسبات، العميد مطيع السمان قائد قوى الأمن وعن يساره العميد
هاشم هاشم آغا رئيس شعبة المخابرات فأحد المدعويين فالعميد محمود صبري
السيد رئيس شعبة العمليات فالعميد خليل موصلي مدير شؤون الضباط



في إحدى المناسبات العميد مطيع السمان قائد عام قوى الأمن الداخلي
مع لفيف من ضباط قيادته



العميد مطيع السمان قائد قوى الأمن الداخلي
مع بعض أركانه من ضباط الأمن



في مجال نادي القروسية رئيس حرس الشرف قائد قوى الأمن ويرى من
اليسار العقيد جميل ملحم ومن اليمين الرائد فؤاد أبو الخير

استرحنا ثلاثة أيام، وفي اليوم الرابع شكلنا رتلأً جديداً وقمنا بعمل مماثل في اتجاه قرية شهباء. ثم بدأ العميد قدسي يضع الخطط لتحسين الوضع في الجبل وفتح طرقات فيه بإشراف الجيش.

بؤادر الإنقلاب على الشيشكلي:

أحمد الله على الدوام، لكنني أنام مبكراً وأن إيقاظي في منتصف الليل وقبل صباح الدبكة لا يزعجني كثيراً وقدري أن أتلقي الأوامر في هذه الأوقات من الذين طار النوم من عيونهم.

حوالى الساعة الثالثة من صباح ٢٥/شباط/٥٤ أيقظني هاتف من العميد أديب شيشكلي، وكنت أبيت في مكنتي بالسويداء، وطلب إلي إبلاغ العميد قدسي بالتوجه إليه فوراً إلى دمشق وكذلك المقدم موفق القدسي الذي كان في بصرى الشام وأخوه صلاح شيشكلي الذي كان مرابطاً على الحدود السورية الأردنية.

أيقظت هاتفياً العميد رسمي وأبلغته الأمر وكذلك المقدم موفق والرائد صلاح لتنفيذه، وبعد ساعة أو تزيد، جاءني المقدم ألبير كيلاجيان قائد فوج المشاة الخامس، وأبلغني بأن الإذاعة من حلب تهاجم الشيشكلي، وأعلنت العصيان عليه وتطلب إلى باقي المناطق الوقوف بصفها للخلاص من حكم الطاغية الذي طغى وبغى، وأن المذيع هو النقيب مصطفى حمدون.

حاولت إبلاغ القدسي بهذا الخبر، فوجدته قد غادر السويداء، لذا طلبته من الشرطة العسكرية بأزرع، فقبل لي أيضاً، بأنه مرّ منذ دقائق لذا طلبته من مخفر شيخ مسكين، وعند وصوله إليه كلمته بالفرنسية وكان بجانبه المقدم كيلاجيان وقلت له يظهر بأنه قد وقع انقلاب في حلب، ثم تابع سيره إلى دمشق وقد علمت فيما بعد بأن الشيشكلي قد استدعاه والآخرين لتشكيل مجموعة قوى جديدة للإتجاه بها إلى حلب لضرب الإنقلابيين فيها.

حوالى الساعة التاسعة صباحاً اتصل بي العميد الشيشكلي وطلب إلي إعطاء الأوامر إلى النقيب عدنان مراد قائد كتيبة المصفحات والمقدم فائز قصري قائد فوج المدفعية والمقدمين مدوح براثي وفيصل نوري الحسيني قائدي فرجي مشاة، للتحضير والتهيؤ للمحركة والسير باتجاه دمشق عند أمر لاحق، وأن يتجمعوا في الكسوة لتلقي الأوامر الجديدة منه بالذات.

بدأت التحضيرات وشاع الخبر، وأعلن المقدم عبد الإله رسلان، قائد فوج إسناد في

لأزرع، بأنه سيقف في طريق هذه القطعات عند تحركها باتجاه دمشق، حاولت الاتصال به هاتفياً، للوقوف منه على الخبر، فتواري. وكذلك كان موقف الملازمين الأولين كعبان حديد ومحمد هواش وعدنان حمدون، شقيق النقيب مصطفى حمدون، وهم يمشون وقادة سرايا في فوج المتقدم الكبير. وكاد أن يختلط الحابل بالنابل، إلا أن تصميم قادة الأفواج على السير نحو دمشق لم يخالطه ضعف يذكر أو تردد، وهذدوا في سحق كل من يقف في سبيلهم.

ونحن على هذه الحال اتصل بي اللواء شقير رئيس الأركان العامة وأبلغني إلغاء الأوامر التي أعطاني إياها الشيشكلي، فشرر بأنني لم أرتج إليه، لذا كلمني الشيشكلي وكان بجانبه على ما ظهر لي، وألفاها بنفسه وكذلك فعلت أنا في السويداء.

حضر الضابط جمال فيصل من دمشق ومعه النقيب المسرح عبد الغني قنوت، ونحن أمام مكتب المقدم أثير في باحة الثكنة تمتع بحرارة الشمس، حاول الضابط جمال انتزاع قيادة كتيبة المصفحات من عدنان مراد وتسليمها إلى عبد الغني قنوت فوقف عدنان مراد في وجهها وخاصة في وجه عبد الغني بكل عنف وتهديد، ولم تثر هذه المحاولة.

اتصل بي اللواء شقير مستفسراً عن الأحوال وقال لي بأن العميد شيشكلي قرر الرحيل، كما كان معظم الضباط يتلقطون الأخبار من مختلف المصادر وكثرت الإشاعات ونحن في دؤامتها، حضرنا دعوة غداء متأخر في نادي الضباط لغسل ما في القلوب، ترأسها الضابط جمال فيصل.

ساعة سمعنا بلاغاً من راديو دمشق بمغادرة أديب شيشكلي البلاد إلى لبنان وكادت أن تدب الفوضى قبلها في دمشق وأدخل شقير السجن، وأعلن تعيين رسمي القدسي رئيساً للأركان محله، ثم أفرج عنه وذهب إلى حمص، كما جمع الدكتور مأمون الكزبري رئيس المجلس النهائي بعض النواب وأعلن نفسه رئيساً للجمهورية بصورة مؤقتة حسب منطوق الدستور، إلى أن تقر في حمص من قبل قادة البلاد الفعليين عودة الرئيس هاشم الأتاسي إلى رئاسة الجمهورية، لإتمام مدة ولايته، والتي قطعها انقلاب الشيشكلي.

كما شكلت وزارة برئاسة صبري العسلي لمعالجة الأوضاع المضطربة كثيراً. وكان تشكيلها على النحو التالي: صبري العسلي للرئاسة، معروف الدواليبي وزيراً للدفاع، فيضي الأتاسي للخارجية، منير العجلاني للمعارف، حسن الأطرش للزراعة، عبد الرحمن العظم للمالية، علي بوظو للداخلية، عفيف الصلح وزير دولة، محمد سليمان الأحمد (هدوي الجبل) للصحة، عرت صفال للعدلية، فاخر الكيالي للإقتصاد، رشاد جبيري للأشغال العامة والمواعلات.

أغلقت حكومة العسلي مكاتب حركة التحرير وصادرت محتوياتها وسرحت بعض الموظفين الذين كانوا يسرون في ركاب الشيشكلي منهم عبد الحميد الخليل أمين عام الداخلية، ومدير شرطة وأمن عام سورية حمدي الصالح وقائد الدرك العام فيها، ومدير عام الإذاعة، وسرحت من الجيش العميدين رسمي القدسي وعمر خان تمر والعقيد قاسم الخليل وغيرهم، كما عينت العميد طالب الداغستاني قائداً للجيبة وأمين أبو عساف قائداً لسلاح المدرعات وأحمد العظم قائداً للواء الأول وفصل الأتاسي قائداً للمنطقة الشمالية، وأعادت إلى الجيش العقيد نوفل شحم وعينته رئيساً لأركان الجبهة، والمقدم زياد الأتاسي وعينته مديراً لمصلحة النقل، والمقدم هشام السمان وعينته رئيساً للشعبة الثانية، والمقدم عدنان المالكي الذي استلم رئاسة الشعبة الثالثة في الأركان العامة، وقد لعب دوراً هاماً وذكياً في الانقلاب على الشيشكلي وأصبح الضابط البارز في رئاسة الأركان، وكان الشيشكلي قد اعتقله مع أخيه المحامي الأستاذ رياض ولجأ إلى كثير من العنف معها وشكل لجان تحقيق من أعوانه الضباط برئاسة المقدم أمين نفوري وعضوية الملازمين عبد الحق شحادة وهشام كهيالي وحسين قاضي لانتزاع الاعترافات من المحامي رياض، لتبرير محاكمتها، فلم يمكنه من الوصول إلى مأربه وأغراضه.

كما أبعدت حكومة العسلي عبد الحميد السراج وعبد الحق شحادة عن سورية وقطعت دراسة الأركان عن أمين النفوري وأحمد المصري وأحمد عبد الكريم ووضعت مشروع مرسوم بتسريحهم مع آخرين من جماعة الشيشكلي، وقبل توقيعه جرت مساومات كثيرة معهم وانكشفت وأعلنت العداوات بينهم وبين خصومهم الاشتراكيين، إلى أن تمكن المقدم عدنان المالكي الذي أصبح له أدبيات عندهم، من جمعهم في مكتبه وأصلح الحال فيما بينهم وقرر إرسال أمين نفوري ملحقاً عسكرياً إلى العراق وتعيين أحمد عبد الكريم في أركان المنطقة الشمالية بحلب وأحمد المصري في سلاحه سلاح المدفعية. وكان أحدهم قد قابل وزير المالية عبد الرحمن العظم، وهذا خصم لدود لأكرم الحوراني في حماه، وقال له: إن الوحيد الذي يستفيد من هذا التسريح هو الحوراني وجماعته بالجيش، لأننا من معارضيه ومن خصومه وستكون أنت الخاسر الأكبر، لأن هذا التسريح تقوية لهم وتعزيز لمراكزهم بالجيش، وهكذا وقف عبد الرحمن مع الواقفين في وجه هذه الخطوة وبقيت جماعة الشيشكلي بالجيش مما مكّنها من لعب أدوار هامة وخطيرة فيما بعد.

وهكذا تخلّصت سورية من الانقلابي الأول في حياتها العسكرية والسياسية هو العميد أديب الشيشكلي صاحب اليد الطولى في انقلاب حسني الزعيم في ٢٩/آذار/٤٩ وصاحب

انقلاب ١٩٤٩/١٢/١٩. وقد قتل الأول مع رئيس وزرائه محسن البرازي، كما قتل الثاني الحناوي في حي المصيطبة في بيروت صيف عام ١٩٥٠ على يد حرشو البرازي، وقتل الثالث، وكان أطولهم حكماً وسيطرة، في البرازيل في منطقة غويانا أنابولس في ٢٧/أيلول عام ١٩٦٤ على يد نواف أبو غزالة ولم يكن، حسب اعتقادي، بسبب ضربه لجبل الدروز عسكرياً في شباط عام ١٩٥٤، لأنه كان قبل هذا التاريخ ولغاية يوم مصرعه، سهل المنال وغير متحفظ أو متخفي في إقامته وتنقلاته، وخاصة عندما كان في أوروبا ينتقل بين شوارعها ومطاعمها وحاناتها في الليل والنهار، بدون حراسة، وكان بمفرده على الدوام، كما كانت الجراح ما زالت ساخنة من أعماله ولم يتعرض له أحد أبداً خلال هذه المدة الطويلة التي قاربت من عشر سنوات كما تقدم. وإذا كان الهدف من هذا الإغتيال هو الانتقام على أعماله السابقة، فلماذا هذا الإنتظار؟

والذي علمته أخيراً من صديقي الدكتور شاكر مصطفى الوزير والسفير والقنصل العام الأسبق في البرازيل بأن للقاتل غزالة مزرعة مجاورة لمزرعة الشيشكلي وقد اختلفا على ماء المزرعتين مما أدى إلى هذه الجريمة التي طراها محامي الدفاع طلاءً خادعاً تخفيفاً للمقوبة.

كما قال لي هذا الصديق عن ملايين دولارات الشيشكلي التي أتهموه بها جماعته في سورية عند محاكمته غيابياً من أجل مؤامرة ستون، بأنها فقط إثنا عشرة ألفاً أعطاه إياها أحد الحكام العرب اشترى بها مزرعة هناك ليعيش حياة الكرم والمزارع البسيط مع ابنه موفق لضائكة إمكاناتها المادية.

الأيام الأخيرة من حكم الشيشكلي:

بعد المؤتمر الذي عقده معظم رجال السياسة السورية في بيت هاشم الأناسي في حمص، وبعد اعتقالهم، وصل للشيشكلي خبر تأمر بعض العسكريين عليه في مدينة حلب لذا أرسل إليها رئيس الشعبة الثانية النقيب مصطفى رام حمداني للاستطلاع.

دخل العميد عمر خان تمر قائد المنطقة الشمالية ومعه رام حمداني إلى بيت أحد الضباط العربان حيث قيل لهما بوجود اجتماع فيه فوجدا مجموعة من الضباط الصغار يلعبون الورق ويختلفون ويتصاحون. وكان هذا بعد نهاية حديثهم عن ترتيب المؤامرة وتوزيع الأدوار والمهام - وقد حدثني بهذا أحد المتأمرين بحلب النقيب مصطفى كمال المالكي كما أخبرني المالكي بأنه ومصطفى حمدون قد استطلعا طريق الفرار إلى تركيا عند فشل هذه الحركة ووضعا بعض ملابسهما، وكانا أعزيمين في سيارته البويك، ليلة

الحركة استعداداً للجوء إلى تركيا.

في ساعة مبكرة من صباح ١٩٥٤/٢/٢٥ تم تكليف النقيب مصطفى حمدون، وكان يعمل في أركان اللواء الثاني بحلب، بإذاعة الإنذار التالي:

«أيها الشعب الكريم ليس هذا بيلاغ إنه اعتراف وعهد وتقرير بالحال التي وصل إليها الجيش والشعب في عهد ديكتاتوري أشرف عليه حفنة من رجال أشرار. هذا عهد بمحي الخزي والعار للذين لحقا بالجيش، وعهد لاستعادة طهارته ونبله لكي يعود إلى ثكناته بنظام كما هو نداء إلى الجميع لحمل السلاح في وجه ديكتاتور أذاق الشعب مرّ الهوان وإنذار إليه بمفادرة البلاد قبل إلقاء القبض عليه وإحالته إلى المحكمة على جرائمه».

وفي الوقت نفسه أقدم رئيس أركان المنطقة الشمالية العقيد فيصل الأناسي، ابن شقيق الرئيس هاشم الأناسي، على اعتقال رئيسه العميد خان تمر ومحافظ حلب كمال نورالله ورئيس بلديتها قطره غاسي وآخرين من أعضاء حركة التحرير المناصرين للشيشكلي كما احتل مصطفى المالكي المراكز الرئيسية في المدينة ودور الحكومة يساعده ضباط متقاعدون.

وبعد ساعة أعلن بالتتابع تأييد هذا الانقلاب العقيد أمين أبو عساف قائد منطقة دير الزور وكذلك العقيد عبد الجواد رسلان قائد المنطقة الساحلية، ومن ثم العميد محمود شوكت قائد المنطقة الوسطى يؤيده ضباطه بقوة، وعلى رأسهم المقدم غسان جديد وجماعته من القوميين الاجتماعيين، وأقدموا على وضع لغم في سد الرستن إستعداداً لنفسه إن تحركت قوى عسكرية ضاربة في اتجاه الشمال السوري من دمشق.

ومن درعا أعلن العقيد عمر قباني، وكان قد جاء إليها من الأردن وهو ملحق عسكري سوري فيه، تأييده للحركة ضد الشيشكلي يناصره أمين الحافظ وأحمد الكزبري، بعد أن جمعدوا حركة رئيسهم المقدم سهيل البرازي لأنه من مؤيدي الشيشكلي.

وفي السويداء كادت أن تضطرب الأحوال فيها لو لم يبلغ الشيشكلي أوامره بتحريك قطعات منها باتجاه دمشق للمسير بها باتجاه حلب.

ثم وجه قادة المناطق الوسطى والشمالية والساحلية والشرقية بلاغاً موجهاً إلى الشيشكلي بواسطة إذاعة حلب وبعض الإذاعات الأجنبية يطالبون فيه بإحالته إلى المحكمة لمحاكمته بتهمة خيانة الوطن وأمانيه القومية وينادون بعودة الحكم الشرعي إلى البلاد برئاسة الرئيس هاشم الأناسي الذي انتزعه منه هذا الديكتاتور.

وفي دمشق اتصل الشيشكلي بالسفارات الأجنبية المعتمدة في سورية وبأعوانه من

مختلف المستويات فنصحوه بعدم استعمال القوة التي كان قد جنىح إليها بتشكيل مجموعة قوى جديدة برئاسة العميد رسمي القدسي للاتجاه بها إلى الشمال لإعادة الأمور إلى نصابها. كل هذه الأمور حدثت من عزمته وقضت على قراره بالمقاومة.

لم يكذب يرحل عن دمشق باتجاه السفارة السعودية في بيروت حتى صعد اللواء شوكت شقير، رئيس الأركان العامة، إلى سجن المزة وأخرج الموقوفين السياسيين منه الذين كان قد سجنهم الشيشكلي فيه.

جن جنون بقايا الشيشكلي ومخلفاته ومنهم مأمون الكزبري الذي أعلن نفسه رئيساً للجمهورية بالوكالة بموجب المادة ٨٦ من الدستور، بتأييد مسلح من الضباط طعنة العودة الله وعهد الحق شحادة وحسين حله ومصطفى رام حمداني. وتسليم رئاسة المجلس النهائي إلى نائب الكزبري سعيد إسحق، بحضور أربعين نائباً من أصل اثنين وثمانين.

في المساء أذاع راديو دمشق نبأ رحيل الشيشكلي عن سورية وتلا المذيع قسماً من استقالته التي وجهها إلى الشعب وملخصها بأنه يدافع من حقن الدماء والمحافظة على الشعب الذي أحبه والجيش الذي ضحى من أجله والأمة العربية التي خدمها بكل إخلاص يتقدم إلى الشعب السوري باستقالته من رئاسة الجمهورية.

وفي منتصف الليل حضر اللواء شوكت شقير إلى حمص حيث تم الاتفاق بين الجميع على عودة الحياة الدستورية بإعادة المجلس النيابي السابق الذي حله الشيشكلي، وعودة الرئيس هاشم الأتاسي إلى رئاسة الجمهورية، التي انتزعها منه الشيشكلي أيضاً، لاستئناف سلطاته الدستورية. وهكذا عاد الأتاسي وساسة البلاد ورجالها، إلى دمشق ودخلوها دخول الفاتحين. ومن ثم شكل وزارة التجمع برئاسة صبري العسلي كما سبق ذكره.

كما قامت طائرات عسكرية بإلقاء المنشائر على الأهالي بدمشق تعلن لهم النبأ السعيد بعودة الحياة الدستورية إلى البلاد بعد خلاصها من حياة الحكم الديكتاتوري، وتطلب من مأمون الكزبري التراجع عن خطوته من نفسه لكي لا يكره عليها.

وهكذا طرقت صفحة الشيشكلي من سورية التي حاول العودة إليها من لبنان بعد وصوله إليه فلم تمكنه سلطاته من ذلك، كما أبلغه القائم بأعمال السفارة السعودية في بيروت المدعو سعيد الرشاش.

ثم غادر الشيشكلي لبنان على متن طائرة خاصة تحت حراسة مشددة يرافقه بعض من جنائمه الذين تركوه فيما بعد يديار الاغتراب، وعادوا إلى وطنهم بدونهم بعد أن أطمأنوا

إلى وطن أصبح سيده القانون والديمقراطية السليمة الصحيحة لا خوف عليهم ولا هم يحزنون.

كما حاول الشيشكلي العودة ثانية إلى سورية عن طريق اشتراكه بمؤامرة ستون الأميركية الشهيرة، فلم يكتب له ولرفيقه الحسيني النجاح بسبب مقاومة أعوانه السابقين وكشفه ممن اعتمد عليهم في نصرته ومساندته في محاولته الأخيرة. ثم هاجر إلى البرازيل حيث قتل في أيلول ١٩٦٤، كما سبق الإشارة إليه، وذلك بعد إقامته فيه ما يزيد على أربع سنين. وعاد جثة هامدة، إلى وطنه الذي أحبه، وأخلص له، بدون شك، وإن كنت لا أؤيده في أسلوبه وأعماله.

هكذا كانت أيضاً نهاية الانقلابي الثالث، فقد قتل قتلاً كسابقيه الزعيم والحناوي.

عدنان المالكي والجيش:

أثناء حكم الشيشكلي كان للجيش رأس واحد هو أديب الشيشكلي، بعد رحيله برز اسم العقيد عدنان المالكي كرأس جديد، بدون تمرس، والتف حوله بقايا ضباط الشيشكلي استغلالاً وحفاظاً على مكاسبهم ونفوذهم، وكذلك كتلة الاشتراكيين والبعثيين الحزبيين تعاطفاً معه قلباً وقالباً، بوجود رئيس الأركان العامة، شوكت شقير، الذي كان بهلواناً يتمتع بثقافة وذكاء بارزين، دون تأثير ملموس على مرؤوسيه من بقايا الحزبيين، لنقصه المعروفة ولضعفه بسبب جذوره.

كان المالكي طيب القلب ليس عنده مستودع أسرار ولا قدرة على خداع، يمتاز على أقرانه السابقين بيتاً وتربية وسلوكاً ووطنية، مفهوماً للحياة العسكرية والاجتماعية والبيومية.

عنده مزايا مسلكية عالية، حارب في فلسطين فكان من المجلدين وجرح فيها، له محبوبون كثيرون بين الضباط وضباط الصف الذين تدرّبوا على يديه في الكلية الحربية ومدارس الرتبة. لذا غشيته الشيشكلي عندما وقف في وجهه فسجنه مع شقيقه المحامي رياض وعدد من جماعته، ثم سرحه من الجيش والجيش بحاجة إليه.

بعد رحيل الشيشكلي عاد بقوة وتأيد إلى الجيش، وكان فيه من يسلط الأضواء عليه لأغراض ليست نبيلة، ويتهمة بكل ما يصيب الآخرين من أضرار وما يحجب عنهم من فوائد، بقصد حرقة وخلق المطالبات أمامه وتعميق الخلافات بينه وبين سواه.

إلى أن جرى تسريح المقدم غسان جديد بمفرده، عميد القوميين الاجتماعيين في الجيش، لأسباب مسلكية ليست حزبية، وكان من وراء هذا التسريح جميع السلطات التي يدها أمره ومن بينهم العقيد عدنان، الذي اعترض عليه بدون محاكمة ليكون التسريح إذا

حصل، بعدل على ضوئها، غير أن الآخرين جنحوا إليه بدونها، اعتماداً عن كشف الفضائح.

تألم الذين تضرروا من هذا التسريح ووضعا عطلاً للانتقام، للوقوف في وجه المالكي والحد من تماديه.

الجيش في سورية هو القوة الرئيسة الفاعلة بالأحداث السياسية فيها، ومن ينبغي أمراً في الوطن يجب عليه أن لا يهمله ولا يعتمد عنه. وكانت الحزبيات والتكتلات تعمل عملها فيه رغم تناقضاتها، وكان، يوماً، أقواها الحزب القومي السوري قبل القضاء عليه، وكان له أضعاف أضعاف ما للآخرين من الضباط وضباط الصف مع مراكز جيدة، وكان يعمل بكل تخطيط ودقة وانضباط انتظاراً لساعة الصفر المناسبة. لذا كان تسريح معتمدتهم في القوات المسلحة، له إشارة عظيمة وعصومة معلنة، يجب الرد عليها قبل تماديهما وذلك بالقضاء على الذي كان خلف هذا التسريح حسب ظن المتضررين.

كان المالكي أيديولوجياً في أعماقه ضد أيديولوجية الحزب القومي الاجتماعي كما كان ضد الذين يستخدمون أحد أجنحته في أهدافهم ومخططاتهم بوضوح.

إن أيديولوجية البعث تنادي بالقومية العربية من المحيط إلى الخليج، فهي على طرفي نقيض مع أيديولوجية الحزب القومي الاجتماعي، الذي يرفع لواء القومية السورية فقط وكذلك الحال مع الحزب الشيوعي الأرمي في كثير من مواقفه.

لقد كان عدنان المالكي غير حزبي بالتأكيد. وكان من المنادين بالقومية العربية ووحدة جميع أقطارها، كالأكثرية الساحقة من السوريين ومنهم رفيق صباه في البيت والمدرسة وزميله بالسجن، أحد المنتمين البارزين إلى حزب البعث، أعني به شقيقه المحامي الأستاذ رياض. لذا تُرجم ويُسر بأن ما أصاب غسان هو عمل حزبي ضد حزب آخر. استغله رئيس الحزب جورج عبد المسيح المرتبط خارجاً مع جهة متضررة أيضاً من استفحال أمر عدنان داخل الجيش. لذا كان القضاء على عدنان مطلباً مشتركاً بينهما قبل أن يزداد خطره بمعاداته لمخططاتهم وأحلافهم وكانت طليخة حلف بغداد على النار.

كان المالكي عربي القومية والعقيدة والمنشأ وهذا يعني بأنه خصم لكل من يعاديهما، وكانت الأحلاف العسكرية الأجنبية وتشكيلها سائرة في منطقنا على قدم وساق، وكان هو ضدها لأنها لا تهدف إلى مصلحة العروبة وإنما تهدف إلى تفتيتها وتوظيفها في مصلحة الأعداء لمواجهة أعدائهم فقط.

لم يكن بين المالكي وبين رئيس الحزب القومي عداء شخصي مستحكم، كما لم

يكن هو بمفرده الذي سرح معتمدتهم من الجيش، لقد كان العداء مع الاتجاه الذي يمثلته المالكي في الجيش وبين المتضررين من مواقفه فيه. لذا ينبغي القضاء عليه.

تبني الفكرة والخطوة جورج عبد المسيح ولقنها إلى محازبيه الذين لا يملكون ولا يفهمون غير تنفيذ الأوامر الحزبية، وكانت الجريمة بعد أن أقتع القاتل بأن قتل عدنان هو مطلب حزبي ويتطلب الانتحار بعد التأكد من سقوط الضحية، لدفن سره معه، ولبليس الجريمة لباس العداء الشخصي، أو السبب المجهول، كما هيأ عدداً من محازبيه في الشرطة العسكرية ليجهزوا على القاتل إن لم يحصل الانتحار، بدعوى الانتقام للقتل من القاتل.

يوم هذه الجريمة في الملعب البلدي بتاريخ الجمعة ٢٢ نيسان ١٩٥٥، وقبل اكتشاف دوافعها وحقيقة أمرها، امتدت أصابع الاتهام والتقصير إلى:

١- محمود رياض سفير مصر في دمشق لأنه أقتع المالكي بإصرار عجيب على عدم سفره المقرر مع أهله إلى صيدا في لبنان، لزيارة خطيبته فيها، كما أقتعه بضرورة حضوره حفلة مباراة كرة القدم بين فريق الجيش المصري وبين فريق الجيش السوري في الملعب الذي اعتمد ليكون مسرحاً للجريمة.

٢- شوكت شقير رئيس الأركان العامة لكونه المستفيد الأول منها لتخلصه من منافسه في منصبه، ولأنه لم يبرء عدنان من فاعلية تسريح غسان عندما جرت مراجعته من أجلها.

٣- عبد الحميد السراج لكونه كان رئيساً للشعبة الثانية (مخابرات الجيش) الجهاز المسؤول عن أمن الجيش وأمن قادته بخاصة، وشيوع تحميل عدنان مسؤولية تسريح غسان، ولأن العداء الوظيفي والسياسي بين المالكي من جهة وبين غسان وحزبه ومن هم قابعون في الخلف أصبح معلناً ومعروفاً.

٤- أكرم الديري آمر الشرطة العسكرية التي ارتكب بعض أفرادها هذه الجريمة. وهؤلاء الأفراد معينون بأمر يومي وظيفي حراساً للمنصة الرئيسية حيث كان من المقرر أن يجلس المالكي وحيث جرى تنفيذها.

ثم اكتشفت الحقيقة والوجه الواحد من هذه الجريمة بلسان أحد ضباط الصف القدماء في الشرطة العسكرية، والملازم وقتها المدعو «عيسى عيجي»، الذي أجاب المستنطق العسكري النقيب صلاح يوسف آغا بأن القاتل والثلاثة الآخرين الذين تصدوا للإجهاز عليه بظواهر الانتقام منه، هم رفاق وأعضاء في الحزب القومي السوري الاجتماعي.

وكرت السبيحة والاعترافات وظهر بأن هؤلاء الثلاثة كانوا معينين بقربه لشد أزر القاتل وشركائه في الجريمة انتقاماً لتسريح معتمد حزبهم من الجيش، هذا التسريح الذي اتهم به المالكي بمفرده، كما ظهر بأن لأحد عملائهم علاقة مع مكتب المعلومات الأميركي بدمشق وقد حكم عليه قضائياً من أجلها.

ثم صدرت الأحكام وأعدم اثنان من الثلاثة واستبدل حكم الثالث بالمؤبد لأن إدانته قضائياً كانت بأكثرية أعضاء المحكمة وليس بإجماعهم عليها.

ثم قتل غسان في بيروت بمؤامرة خططت لها وأشرفت عليها الشعبة الثانية بدمشق على يد.... شعث كما قتل القاتل فوراً بيد أحد مساعديه بنفس الطريقة من التخطيط لإنزال الستار على من كان خلفها.

كما عقدت محكمة حزبية عام ١٩٥٧ شكلها الحزب القومي الاجتماعي كانت نتيجتها إدانة جورج عبد المسيح بتخطيط وتنفيذ جريمة قتل عدنان المالكي لدوافع خاصة بدون علم زعماء الحزب وقادته الآخرين وأنه المسؤول عنها بمفرده.

إني أميل إلى الاعتقاد بأنه لولا استشهاد المالكي، وكان في السابعة والثلاثين من عمره، لما كان للرئيس القوتلي نصيب في رئاسته الأخيرة لأن المالكي كان من معارضيه ولأنه كان يتطلع من أجلها إلى الأمام لا إلى الخلف.

ولولا القضاء على القوميين الاجتماعيين في الجيش بسبب اغتيال المالكي لما تغيرت المعادلات الحزبية فيه، وكانوا هم الأكثرية الحزبية في صفوفه التي حاز عليها غيرهم من بعدهم ولما قامت الوحدة السورية المصرية..

لقد كان المرحوم عدنان المالكي شديد التطرف بتأييد انقلاب حسني الزعيم على الرئيس القوتلي، لذا اعتمده مع محسن البرازي، الذي أفرج عنه بعد تمثيلية سجنه، في مرافقة مولدي الملك فاروق محمد حلمي حسين بك ومحمود يوسف بك وموفد الجامعة العربية محمود عزمي، الذين قدموا من أجل:

١- التأكد من عدم وجود علاقة، للأردن وأميره عبدالله والعائلة الهاشمية بهذا الانقلاب وأن الحكم الجمهوري مصان.

٢- زيارة الرئيس القوتلي في سجنه بالمستشفى العسكري للاطمئنان على صحته وسلامة وضعه مع رئيس وزرائه خالد العظيم.

حاول البرازي عند دخوله معهم على القوتلي تقبيل يده التي سحبها وتبادلا القبل أمام الجميع.

أوصى القوتلي بالمحافظة على الأوراق الرسمية الموجودة في غرفة مكتبه في القصر الجمهوري والمتعلقة بسياسة الدولة والمخابرات السرية مع رؤساء الدول العربية وعدم الكشف عنها لكي لا يفيد منها الأعداء.

كما أوصى بعدم الاهتمام بشخصه لأن الأهم هو سلامة الوطن ومستقبله والمحافظة على وحدته وأن باقي الأمور عارضة عابرة وتبدل الحاكم والحكومات أمر طبيعي. رفض بإصرار مجيء زوجته لزيارته في مكان وجوده وطلب إبلاغها وإبلاغ والدته بأنه بخير.

إن حارسي الرئيسين القوتلي والعظم الملازمين هاني الصلح وعبد الغني قنوت اطلعا على هذه الأمور بالتفصيل، دون شك.

حدثني زميل أصبح وزيراً فيما بعد أعرف عنه دقة الكلمة أنه بعد اغتيال المالكي في عهد الرئيس هاشم الأتاسي، وقبل انتخاب الرئيس القوتلي، دعاه توفيق عزالدين وأمين أبو عساف وجادو عزالدين وآخرون من الشاكلة نفسها، إلى اجتماع في دار الأول للاتفاق معه توطئة للاتفاق مع زمرة الجيش لأن تكون الولاية في رئاسة الجمهورية من بعد الأتاسي لشوكت شقير، إلا أنه لم يوافق ولم يقبل لاعتبارات أفصح لي عنها والله أعلم.

امراتان قضتا على زوجيهما:

شخصيتان بارزتان في وطني قضت عليهما زوجتاها، للسبب نفسه والدافع عنه، الأول فوزي الغزي أبو الدستور السوري عام ١٩٢٨، أحد علماء زمانه، وعظيم أقرانه وقد حكم على قاتلته بالسجن الطويل جزاءً وفاقاً.

والثاني خالد العظم رجل الدولة البارز، وقد حكم على قاتلته معنوياً بردها إلى حياة صعبة، وما زالت تنفذ عقوبتها، بعد أن تمتعت بمال وجاه، وعز ضحيتها بمستوى قلّ نظيره عند غيرها.

عرفته على السماع، ولفتني منذ نعومة أظفاري، وهو ابن حيي، إلى أن تعرفت إليه معرفة عميقة، ندر مثيلها، واطلعت منه ومن أجله على ما أذهلني.

كنت أظنه أحد أسعد رجال زمانه حتى ظهر لي بأنه من تعسائه، ومن لسانه بالذات يوم قال لي: «لقد فكرت أمس بالانتحار للتخلص من الحياة، ثم تراجع لكى لا أزيد في الروايات».

فالسعادة ليست بالمال ولا بالجاه ولا بالشباب ولا بالصحة ولا بالزواج ولا بالأولاد

ولا به..... وإن كانت كلها من مقوماتها ولها أسبقيات وضرورات، ومع ذلك تبقى سرّاً من أسرار هذه الحياة ورثها الخالق الوهاب.

أعتقد بأنها ابتدئ من الطفولة مهما كانت قاسية وتلاشى وتلاشى.... ولا يعيدها ويعطي قدراً منها غير الإيمان بالقدر من الله.... وأصدق القول فيها قول شاعرنا المتنبي:

فرو العقل يخفى بالتعميم بعقله وأخ الجهالة بالشفاعة بنعم

لست معنياً بالحديث عن طفولته السعيدة، ولا عن زواجه المبكر، وهو ابن السادسة عشرة بمن تزيد عليه بخمس سنوات، من عائلة كريهة، وهو وحيد أبوه من الذكور، ووفاته والده فجأة بعد شهرين من هذا الزواج، وتركه مع ثروة كبيرة، بمقياس عصره، إلى أحد المعارف المخلصين، لخلاف مع الأهل والأنساب. وبعد ثمانية أشهر، لحقت زوجته بوالده، بعد أن وضعت له بنتاً، أضحت الوحيدة من صلبه، لزواجه ثانية من اللاذنية، غير منجبة، وهذا بيت القصيد، وعرضته عن هذا الحرمان بينت أخيها، لتملأ حياته في البيت فكانت عبداً على عبء.

إنه رجل دولة من طراز رفيع، وأحد أقدر رجال عصره في السياسة والحكم والاقتصاد، ذكي مثقف، قليل الكلام، يجيد الاستماع، عفيف اليد واللسان، قادر على ضبط انفعالاته، وجهه غير مقروء أبداً، واثق بذاته من دون غرور، مغرم بقراءة كل جديد من كتب الاقتصاد والسياسة، ومذكرات العظماء، ويفيد منها بحمق، اشغل بالسياسة بدون حزب يدعمه، كان له تحالفات فقط، تزيد وتنقص، وتقوى وتضعف. وأكثرها مع اضداده كان بعيد النظر قوي الشكيمة لا يستسلم للصعاب ولا يضعف أمام جسام الأحداث بل يجابهها بذكاء وعقل بقدرة عجيبة بعيدة عن الديماغوجية الفوغائية.

كان يحب التخطيط للمستقبل، تعاون مع اليمينيين من سياسيي بلده، بأدب وحذر، يوم كان بحاجة إليهم، ثم التفت إلى اليساريين والشيوعيين بانفتاح كبير، وركب موجتهم، وتقدم صفوفهم، حتى لقب بالمليونير الأحمر. تعاون مع الإنقلابيين من العسكري، أكثر من غيره، لا لقلب الأوضاع كالحوراني، بل لضبط خطواتهم والصعود على أكتافهم لإشباع نهمه في الحكم وتحقيق حلمه الأكبر برئاسة الجمهورية التي أضاعها بسبب امرأة، وهذا هو الرأي الراجح على صمد الداخل والعارف.

كان المدعوم الوحيد من العسكريين المتسيّسين وأقنعوه بأنه فارسها الوحيد بالنسبة إليهم عام ١٩٥٥، وقبل إجرائها، خدلوه أي خذلان، على يد المناور الكبير، رئيس الأركان العامة، اللواء شوكت شقير. وابتعدوا عنه، ولم يعد يرى وجوههم، والتفتوا إلى منافسه الوحيد، بسحر عجيب، كان له مفعول أكيد.

بعد سقوط الشيشكلي في ٢٥/شباط/٥٤، جرت انتخابات نيابية في ٢٤/أيلول/٥٤ فاز بها خالد العظم فوزاً بيناً، كما فاز بها زعيم الشيوعيين خالد بكداش للمرة الأولى في حياته، فوزاً فتحَ العيون وأحدث ضجة في مختلف الأوساط لأنه نجح بقوة وبأصوات تفوق أصوات محازبيه وقوتهم إكراماً لصديقه خالد العظم.

أخذ العظم يُتمّي نفسه برئاسة الجمهورية ويُعيد الطريق لتحقيق حلمه بها، مدعوماً من حلفائه النواب وخاصة الإشتراكيين والبعثيين والشيوعيين الجدد في المجلس، كما عزز صلاته مع المسكر أصحاب اليد الطولى في مجريات الأحداث، وكانت الرياح كلها في صالح شراع سفيته، إلى أن تغيّر إتجاهها، عند عودة الرئيس شكري القوتلي إلى وطنه، من منفاه في مصر، بعد غياب دام خمس سنوات، واستقبله استقبالاً رسمياً وشعبياً، اشترك فيه ممثل لرئيس الجمهورية السيد هاشم الأتاسي، ورئيس الوزراء الأستاذ سعيد الغزي، ورئيس الأركان اللواء شوكت شقير، وعدد غفير من الرسميين والمواطنين على اختلاف مشاربهم. كما زاره في داره، مرحباً بعودته، وفد من ضباط القيادة، وكان محمود رياض سفير مصر غير بعيد عنهم.

بدأت الغيوم الداكنة تتجمع في الأفق، وتطلعات العظم إلى الرئاسة الأولى تتلاشى تدريجياً، حتى فُكر بالانسحاب من معركتها، لولا أمل ما زال يدغدغ أحلامه، واتخذ دارته في دُمر مقرأ لإدارة شؤونها، حيث كانت تأتيه الوفود مؤيدة ومُستطلعة، كما كانت تردده الأخبار عن سبب عزوف كثير من النواب عن تأييده، إلى أن جاءه صديقه منذ الطفولة، السيد فؤاد محاسن، الذي يعتمد عليه، وأفهمه بأن الكل مجتمع على أن رئاسة البلاد، تختلف عن الوزارات، لها حرمة وتقاليد، لا يجوز تجاوزها أو خدشها في أي حال من الأحوال، وأن الذين يرفضون أن تكون السيدة الأولى في البلاد، غير ذات مستوى، كثيرون، وهذه هي العقبة الكأداء أمامه للوصول إلى غايته بعد استطلاع آراء أهل الحل والعقد، فما عليه إذن غير التخلص منها، واتفقا على إحضار القاضي الشرعي للعمل على إزالتها. وكان يحبها حباً عظيماً دون أن تبادل هذا الحب بكل قياس وبخاصة في غيابها.

في اليوم الثاني أخبره صديقه بقدم القاضي الشرعي لإنفاذ ما تم الإتفاق عليه فقال له: ضيفه بفنجان قهوة، ثم عاد إليه وقال له: لقد شربها، فقال له ثانية: قدم له فنجاناً آخر، فعاد إليه الثالثة وقال له: لقد شربها ووراءه أعمال مستعجلة، فقال له: فليتنظر لماذا هذه المعجلة؟

انفعل الصديق الناصح وقال له: إني جفت بالقاضي الشرعي إليك أولاً، من أجل الطلاق، أما الآن فلا حول ولا قوة إلا بالله، وغادره ولم يعد إليه إلا بعد خسارة العظم

بمعركة الرئاسة الأولى في البلاد وإصابته بنوبة قلبية ألزمته فراش المرض لشهر ونصف وكادت أن تؤدي بحياته.

وكانت كلما لاحت انتخابات لرئاسة الجمهورية في البلاد، تطلعت إليه النفوس، التي يعارضها آخرون، بسبب نصفه الثاني.

يوم وفاته في بيروت، منفياً عن وطنه، في ١٨ شباط ١٩٦٥، دُعيت للإشتراك بتشيعه، وعند وصولي إلى داره، شاهدت لفيماً من الناس، وأحدهم يصبح بغضب وانفعال، من أجل ورقة نعوة المرحوم، التي أمرت بها زوجته، واعتبرها ماسة بالسمعة، إلتفت إليه سعيد التلاوي وقال له: لماذا هذا الغضب والصياح، في مثل هذه الأحوال يا أبا فريد. أجابه المنفعل السيد عبد الرحمن العظم بقوله: لقد شرشنا هذه الإمراة، بأعمالها وتصرفاتها، أجابه أبو خالد، سعيد التلاوي، وهو من الظرفاء الأذكاء، اسمع يا أبا فريد، إن كانت هذه أول شرشحة، فالحق معك، أما إن كانت آخرها بسبب هذه الوفاة، وانقطاع حبل الاتصال، فاحمد الله على الخلاص، واسكت... فسكت بين إندهاش الحضور.

سبب إعطاء أصوات حزب الشعب للقوتلي:

استمرت التحضيرات والتطبيقات لمعركة رئاسة البلاد، على قدم وساق، وقيل فيها ومن أجلها أقوال كثيرة، بعضها عربي، والبعض الآخر أجنبي دولي، والمطروحان لها، بعد التصفية هما السيدان شكري القوتلي وخالد العظم.

يقول العظم في الصفحة ٤٥٦ من مذكراته الجزء الثاني:

«إلا أن الذي كان يصعب على المرء معرفة كنهه، هو كيف أن جهود السفيرين المصري محمود رياض، والسعودي عبد العزيز بن زيد، كانت باتجاه محائل لجهود وزير العراق المفوض عبد الجليل الراوي، الذي لم يكن يخفي تأييده لشكري القوتلي، عدو نوري السعيد اللدود، ومعارض فكرة الاتحاد مع العراق؟ إذ إنهم لم يدروا أن ساسة العراق تسيرهم وزارة الخارجية البريطانية، وأن بريطانيا اتفقت مع أميركا وفرنسا على إبعادني عن الرئاسة، بسبب سياسيي المعارضة لسياستهم، وولوفي ذلك الموقف الصلب، ضد حلف بغداد، وضد أي تقارب مع الغرب، يؤدي بضرورة إلى الدخول في منطقة نفوذ المستعمرين».

هل كان القوتلي مؤيداً لكل هؤلاء؟ أبدأ... إن القوتلي لا شك معاد لساسة العراق، على خلاف حزب الشعب، كما أنه موالي لساسة السعودية ومصر، وأن اللغز الذي فات على العظم حل رموزه، أو حله حلاً خاطئاً، هو أن أثناء تصفية معركة انتخاب الرئاسة،

وأصبحت بين رجلين، بعد استبعاد العسلي والحفار، أحدهما القوتلي، فقد أرسل هذا الأخير النائب نوفل الياس، إلى رشدي كيخيا زعيم حزب الشعب، ليسبر غوره ومعرفة شروطه للحصول على أصوات جماعته، وعددها ٤٧ صوتاً في المجلس، بعد أن فقد هذا الحزب الأمل في رئاسة البلاد، لأحد منهم، بعد تهديد العسكر المتسيّسين بانقلاب جديد، إن استلمها أحد الشعبيين، فكان جواب الكيخيا هو أن يكون حيادياً بين المعسكرين السعودي المصري والعراقي، طيلة مدة رئاسته، وعندما أقسم القوتلي يميناً مغلظاً، على التزام هذا الحياد، أثناء رئاسته للبلاد، قرر رشدي كيخيا وحزبه إعطاء أصواتهم إليه. هذه الرواية رواها لي بالذات، النائب نوفل إلياس، وقال لي بأنه سينشرها في مذكراته التي لم أعر عليها.

انتخاب القوتلي لرئاسة الجمهورية:

حدد موعد جلسة الانتخاب في الساعة العاشرة من صباح يوم ١٧/آب/٥٥، حضر النواب إلى قاعة المجلس. إعتلى رئيس المجلس الدكتور ناظم القدسي منصة الرئاسة، وأخذ يدي بالمطرقة على المنضدة، للجلوس والسكوت، ولما حصل على المطلوب، قال: بأن هذه الجلسة مخصصة لانتخاب رئيس الجمهورية الجديد، ولا يجوز التحدث عن غيرها أو بغير النظام الداخلي للمجلس، وأن عدد النواب الحضور هو ١٣٩ نائباً من أصل ١٤٢، عدد كامل الأعضاء، وأن عدد الأصوات المطلوبة للفوز بالإقتراع الأول، هو ثلثا عدد كامل الأعضاء وهو ٩٥ صوتاً سليماً، فإن لم يحصل، أعيد الانتخاب ثانية لحصول الفائز على الأكثرية المطلقة من الأصوات (ما يزيد على نصف الأصوات)، وهي ٧٢ صوتاً، وإن لم يحصل أيضاً جرى الإقتراع الثالث، ومن ينال الأكثرية النسبية يفوز برئاسة البلاد، وأن بين كل اقتراع غير منتج، والإقتراع الذي يليه نصف ساعة من التوقيت للإستراحة والتشاور.

جرى الإقتراع الأول فحصل السيد شكري القوتلي على ٨٩ صوتاً والسيد خالد العظم على ٤٢ صوتاً وظهرت ٦ أوراق بيضاء واثنتان باطلتان، وحيث إن أحد المتنافسين لم يحصل على أكثرية الثلثين ولم يفز أحد منهما، فقد رفع رئيس المجلس الجلسة للإستراحة والتداول.

أثناء وجودنا مبعدين في بيروت، وفي إحدى الجلسات التي كنا نتحدث فيها عن هموم الوطن وتذكر ماضيه، قال لي السيد رشدي كيخيا، بمعرض هذا الإنتخاب، وكان لأصوات حزبه، حزب الشعب، مفعول أكيد في النجاح أو عدمه، وذكر لي، بأن النائب

الشموعي خالد بكداش، أنه مكلفاً من خالد العظيم بعد الاقتراع الأول، ليخبره بأن هذا الأخير على استعداد لإعطائه كل الضمانات التي يريدها، لتكون رئاسة مجلس النواب ورئاسة مجلس الوزراء في البلاد لحزبه أو إلى اللذين يختارهما لهما، طيلة مدة رئاسته، إن اقترح وحزبه لمصلحته، أجابه الكيخيا: بأننا اتخذنا قراراً بإعطاء جميع أصواتنا إلى شكري القوتلي، ولا سبيل للعودة عن هذا القرار.

جرى الاقتراع الثاني وكانت نتيجته حصول السيد شكري القوتلي على ٩١ صوتاً والسيد خالد العظيم على ٤١ صوتاً وظهر أربع أوراق بيضاء وورقتين باطلتين إحداهما باسم أبي حسان (شكري القوتلي) والثانية باسم مجنون ليلي (خالد العظيم) وحيث أن عدد أصوات النجاح هو ٧٢ صوتاً فقد أعلن رئيس المجلس الدكتور ناظم القدسي عن فوز السيد شكري القوتلي برئاسة جمهورية البلاد اعتباراً من ٦ أيلول ١٩٥٥.

غادر العظيم الجلسة واستقال من وزارة العسلي وأصيب بدبحة قلبية كما تقدم.

في اليوم الثاني أو الثالث من فوز القوتلي برئاسة الجمهورية، تمعدت عَصراً سيارة باص الضباط العائدين من معسكرات قلنا إلى دورهم بالمرور أمام بيته ومنطقة سكنه وأسمعوه والحاضرين عنده وجميع الجوار، بأعلى أصواتهم، عبارات غير مهذبة ولا لائقة وكان جلهم من الاشتراكيين، مما أثلج قلب بعض العسكريين.

أخبرني مرة الصديق أحمد عبد الكريم، بوجود صديقنا هشام العظيم، بأنه عام ١٩٥٥، يوم انتخاب السيد شكري القوتلي لرئاسة الجمهورية، كان رئيساً لقوى البادية.

جاء لزيارته في مكتبه شيخ عشائر الرولا، الأمير فواز الشعلان، وقدم إليه هدية مالية كبيرة كانت مملوءة محفظة يده «السمسونايت» التي فتحها الزائر وقام بتقديمها إليه، لأنه وقف موقفاً معارضاً لسياسة الحراي بتأييد انتخاب القوتلي.

رفض أحمد هذه الهدية بإصرار، لذا احتفظ بها الشعلان الذي قال له «لو كنت تعرف أين كنت قبل مجيئي لعندك، وكيف استلمت هديته، لما رفضت قبول هديتك، ولم يدل لي باسم ذلك الشخص» (كان رئيس كتلته وقتها العقيد أمين نفوري وكان رئيس الأركان شوكت شفيق).

بعد مدة جاء لعندي ثالثة وقدم لي هدية رمزية عبارة عن قلادة «دوبون» مذهبه مع رايدو صغير «ترانزستور» وقد قبلتهما تأدباً مع مقدمهما.

قلت له «هلبا للعشر» قال: «نعم لا بأس».

بعض مشاكل العظم:

ودارت الأهمام، وشكل الأستاذ خالد العظم وزارته الخامسة في ١٧/٩/٦٢، وكان لي فيها مساهمة بسيطة جداً على قدر مسؤوليتي، لتكليفني من رئيس الجمهورية الدكتور ناظم القدسي بالاتصال به لتسهيل ولادتها. - صفحة ٣٠٣ من مذكرات العظم الجزء الثالث -.

بعد أيام شاهدت أمام مكاتبنا في السراي شقيق زوجته المدعو فهمي الرفاعي من اللاذقية، وهو غير ذي مستوى، جاء ليتصيد بعض المراجعين، مستغلاً نسابته لرئيس الوزراء، استقدمته وسألته عن سبب وجوده فقال لي: بأنه جاء لزيارة صهره، زوج أخته دولة الرئيس، فقلت له: إنه صهرك في البيت، وهنا رئيس وزارة إياك أن تأتي ثانية. وأمرت رئيس حرس دار الحكومة بعدم السماح له بولوجها ثانية.

وفي ليلة وأنا في مكتبي لأهجز بعض واجباتي، أتاني رئيس المباحث عندي، بالحقاق النسائي جورج، ولا أعرف باقي اسمه، وهو لبناني الجنسية ويعمل بدمشق، وقال لي: بأنه لدى تفقيشه على الحدود، للإشتباه بأمره، عثروا بحوزته على هذه الرسائل، وطرحها على طاولتي، فوجدتها تتضمن كتابات تمس حياة رئيس الوزراء الخاصة وفيها كثير من الأكاذيب والافتراءات، لنشرها في الصحف اللبنانية، ولما سألته عن مصدرها، تفتطرس ورفض الإجابة بوقاحة لم أكن أنتظرها ولا أقبل بها، مما أغاظني فوضعت عند حده، وأمرت بسجنه والتحقيق معه، وإعلامي بالنتيجة فور ظهورها. ومن ثم إحالته إلى القضاء إذا لزم الأمر.

جاءني الجواب بأن مصدرها شريكه في دكان الحلاقة النسائية، المدعو نظمي الغراوي، الأول في عمله والثاني في ماله.

صباح كل يوم كنت أجتمع، برئيس الوزارة العظم، ومع الذي كان قبله لدقائق لأضعه بالصورة الأمنية لحال سورية، وكانت الأوضاع تتطلب هذا اللقاء اليومي، ثم وضعت على طاولته ما عثرنا عليه مع الموقوف جورج، وأنه اعترف بأن مصدرها هو نظمي الغراوي، وهذا معروف من رئيس الوزراء فهز رأسه وقال: لا لزوم للإحالة إلى القضاء، إنَّه الموضوع ولَّقه بمعرفتك.

لم ينته دوام ذلك اليوم حتى جاء الغراوي يطلب مقابلي، فرفضتها أكثر من مرة، لذا وسط من أجلها، مدير مكتب رئيس الوزراء، الموظف بوزارة الخارجية، السيد محمد علي الخطيب. فأصررت على موقفني بالرفض، إلى أن أعاد الكرة وقال لي: «أنتذني من هذا الغليظه، الذي أصبح يقف أمام داري كل يوم صباحاً، وفي أي مكان آخر ينتظر وجودي

فيه من أجل هذه المقابلة، وتجاه هذه الحال، رأيت من الأصوب استقباله وسؤاله عن سبب إرسال هذه الرسائل.

لما جاء إلى مكتبي برفقة الأستاذ الخطيب معتزلاً ومنوهاً بأنه صديق رئيس الوزراء وعائلته منذ وقت طويل، وأنه الخادم الأمين لكل الأصدقاء والمعارف، وأنه ينتظر مني تكليفه بأي أمر ليبرهن لي على صدق كلامه، وكان لباسه الذي كان يرتديه، رغم نوعيته الغالية الثمن، لا يتناسب مع الذوق ومع سنه، كما كانت حركاته وتنميق كلامه «السخيف» يدعو للضحك، ولما ضاق صدري من منظره وحديثه اعتذرت لانشغالي.

بعد أيام أتاني زائراً للصباح فقط على حد قوله... فقلت لنفسني حان الموعد وسألته بإصرار عن سبب كتابة الرسائل إياها وإرسالها إلى لبنان، وكانت دهشتي فظيعة عندما أخبرني بأن زوجة الرئيس هي التي أعطته إياها، وطلبت نشرها في لبنان، وأن الذي كتبها هو أخوها وبخط يده، وبمكنتني التحقق من ذلك باست كتابه. لأنه رفض طلبتي بتعيين أحد معارفها المحامي (....) سفيراً بوزارة الخارجية، فجن جنونها فانتهرها ووقعت الواقعة بينهما. كنت لا أصدق لو لم تكن قد طلبت إلي هذا الأمر بالذات وطلبت إلي السعي والتوسط من أجل الموضوع نفسه، قلت له: ألا تخجل هذه الإمراة؟ قال: «أين الخجل؟ وقد التقدته من زمان».

قلت لنفسني ما هذا البلاء؟ ربي إني أسألك دوام السر والعافية.

في يوم مضطرب أمنياً، أمرني رئيس الوزراء، بوجود وزير الداخلية، بإغلاق الحدود السورية اللبنانية، ومنع السفر عبرها. وحيث إن الزوجة المصنونة، تريد أن تظهر بأسها وسلطانها، أمام قريناتها، هتفت لي وكنت في مكتب وزير الداخلية اللواء عزيز عبد الكريم، وطلبت إلي إعطاء الأوامر لتسهيل سفرها، بسيارتها الخاصة بسائقها ومعها فلانة وفلانة. فقلت لها بأن السفر ممنوع والحدود مغلقة، ولما كان الإصرار من طرفنا بدون تراجع، وكنت باجتماع عمل، أغلقت الهاتف بعد اعتذار ودون الإستجابة لطلبها.

لم ترض سوى دقائق حتى رن منبه هاتف الوزير، مرة أخرى، وإذا بصوتها ونحيبها يسمح الحضور، وهي تتكلم مع الوزير مع قولها بأنها لا تقبل هذه الإهانة، ولم يسبق لأحد أن تجرأ عليها، وهي مصرة على السفر، فطلب سيادة الوزير الشهم، مخاطرها دون الإستجابة إلى مسامحا ولم تسافر.

كان شتاء ٦٢-١٩٦٣، شديد البرودة، ورئيس الوزراء يعاني من أكثر من مرض، ويحاول في مبنى المجلس النيابي المنحل، ليتجنب صعود درج السراي، عندما أخبرني رئيس الحرس المرافق، بأن رئيس الوزراء يبيت في بيته بدمر، غير المجهز لفصل الشتاء،

خلفاً للحال في بيته بشارع أبي رمانة.

بعد أداء الواجب الوظيفي صباحاً، قلت له: يا دولة الرئيس، لماذا تسكن في دمر الباردة الرطبة وهذا يؤذيكَ، ولما لا تذهب إلى دارك في أبي رمانة. أجابني: «أنت لست غريباً عنا، أرجو أن تفهمها (ليلي زوجته) بأن البيت للراحة من عناء العمل، وليس للسهرات اليومية ولعب الورق مع الأصوات المزعجة إلى ما بعد منتصف الليل. والله لقد فكرت ليلة أمس بالانتحار للتخلص من هذه الحياة، ثم تراجعت لكي لا أزيد في الفضائح والروايات» وكان الأكم يصهره عصباً.

غادرت مكتبته بعد كلمات مناسبة، واتصلت هاتفياً ببيت عائلة أعرف صلتها وتأثيرها على زوجها، ورجوتها إحضارها إلى دارها في الخامسة مساءً لأمر هام يتعلق بها.

اجتمعت بها وقلت لها: «يا ليلي خاتم، حرام عليك هذه المعاملة لزوجك، والسهرات الليلية، إنه مريض ومسؤولياته عظيمة وكثيرة». قالت: «من أجل هذا طلبتني، لماذا هذا التدخل؟ إنه بيتي وأنا حرة فيه... (البيت بيته وسجله باسمها خوفاً عليها من التشرد والعذاب بعد مماته. ولم يحض على وفاته سوى سنوات قليلة عندما باعته بمئتين وخمسين ألف ليرة سورية أضاعتها على موائد الميسر، وتساوي اليوم أكثر من خمسة وسبعين مليون ليرة سورية، وتسكن حالياً في غرفة بسيطة تحت الأرض في حي القصاع بدمشق وبظروف صعبة). قلت لها: «إنه ليس بيتك وأنا أعرف الحقيقة، لعب القمار في البيت ممنوع، والله، أذنبك مثل الملح، وأخفيك في بلاد ليس فيها عبادة» وقد نويت إن وافق زوجها على إجبارها بالعودة إلى مدينتها باللاذقية بأي شكل، للإقامة فيها بين أهلها وتخليص هذا العملاق المريض من شرورها وأثامها ما دام رئيساً للوزارة. صدق الرسول الأعظم الذي لا ينطق عن الهوى عندما قال: «تخيروا لنطفكم».

قالت: أنا علّمته اللبس والأكل وفتح عيونه على الحياة... هكذا صار الآن يشتكي علي؟» إنه ممرت دموعها وأخذت تبكي، فتدخلت صاحبة البيت، وهي ذات تأثير عليها، ولطفت الجو بعقل وفهم، ولما هدأت الأحوال قلت لها: «إني قادم إلى بيتكم غداً مع خالد بك لتناول طعام الغداء عندكم».

قبل انتهاء دوام اليوم الثاني، كنت في مكتبته وخرجنا منه معاً، وركبت السيارة إلى جانبه وقلت للسائق، إذهب إلى بيت دولة الرئيس في أبي رمانة.

صعدت وإياه بالمصعد الكهربائي إلى داره ولما دخلناها اعتذرتُ وانسحبتُ إلى داري مع القول بأن زوجتي بانتظاري.

استدعيت فيما بعد حارس داره وقلت له سجل أسماء الذين يأتون إلى داره ليلاً مع طلب هوياتهم، واستقدمت أحدهم وأفهمته سوء العاقبة، فاستبدلوا بيت رئيس الوزراء بيت آخر للسهر والسمر ولعب الورق.

أنا لا ألجأ إلى الخداع والتلون في معاملتي مع الناس، وظاهري هو عنوان صادق لكل ما في أعماقي.

كان خالد العظيم بنظري عملاقاً من بقايا عمالقة السياسة في وطني، وبقدر قدرته على العطاء كان في ومن داخلي فقال لم يلمسه إلا من أتبع له ذلك، وقد تعاظم كثيراً في آخر أيامه ولم يعد محتمله، وأصبح وحيداً مع كثرة الأنفال، ليس له سوى اسمه اللامع، وانفض كثيرون من حوله، وكنت أنظر إليه نظرة احترام وإعجاب وفي الوقت نفسه نظرة استحقاق وجدارة بالتضحية أمامه من أجل بلدي، وكثيراً ما أسمعني أطيب الكلام، مما أسرتني، أقله قوله لي: «بأنني أثق بك ولو كان عندي أخ أو ابن لما اعتمدت عليه أكثر من اعتمادي عليك» وقيل بسبب ذلك حديث الأفك، كما أنه لم يُضغ بي عندما طلبني عاق وعاجز، وذلك معروف بحب الذات، وبالتضحية دون الالتفات إلى ضحيته، مما دفعني إلى الاستمرار على الوفاء، ولم يتخلف عنه في ذلك رئيس الجمهورية ولا وزير الداخلية.

لذلك أرجو أن لا يستغرب أحد مني هذا الاندفاع في بعض أموري وتفكيري من أجله ما دام رئيساً للوزارة بما يتمشى ومساعدته على العطاء والطمأنينة في سبيل خدمة وطني الذي أحبه وأفديه.

روايتان لقصة واحدة:

أولاً: يقول الأستاذ محمد حسنين هيكل في الصفحة رقم ٢٩٩ إلى الصفحة رقم ٣٠٥ من كتابه «سنوات الغليان» بالحرف الواحد:

«وصل جمال عبد الناصر إلى دمشق يوم ٢٤ فبراير وتوجه من المطار إلى بيت شكري القوتلي وصاحبه معه إلى قصر الضيافة الذي أهد لإقامته. بدأت جماهير دمشق وجماهير سوريا تزحف إلى القصر وتحيطه بحر عارم من البشر. وظهر جمال عبد الناصر على شرفة القصر يتحدث لأول مرة إلى الشعب الذي انتخبه رئيساً له دون أن يلتقي به مباشرة وجهاً إلى وجه، وتكرر ظهوره على الشرفة. وتكررت خطابهاته للجماهير في ذلك اليوم أكثر من عشرين مرة. وفي نهاية يوم حافل بالمشاعر الجياشة دخل جمال عبد الناصر إلى غرفة النوم المعتدة له بالقط أنفاسه مصوراً أن أمامه ساعات يستريح بها قبل أن يبدأ يوماً جديداً في دمشق. محصوراً وأنه قد عرف أن وفود كل أقاليم سوريا قد بدأت مسيرات شعبية

عارمة تشق طريقها إلى دمشق.

وصحبه إلى غرفة نومه السيد عبد الحميد السراج يقول: إن لديه موضوعاً يريد أن يطلعه عليه. وسأله جمال عبد الناصر وهو يخلع ملابسه ويستلقي مرهقاً على الفراش: «ألا تنتظر للصباح؟» وقال عبد الحميد السراج فخامة الرئيس: أنا أعرف أنك مرهق ولكني أريد توجيهك بالموضوع الذي أريد عرضه عليك لأنه لا يقبل الانتظار. وسأله جمال عبد الناصر هل يضايقك أن أسمعك وأنا مستلق على السرير؟ ورد عبد الحميد السراج، سيدي إنني أريدك أن تستريح، ولم أكن لأشغلك بهذا الذي سأقوله لك لولا خطورته. ثم راح عبد الحميد السراج يروي تفاصيل ما لديه. قال وهو يُخرج مجموعة أوراق من جيب سترته الداخلي ويضعها على مائدة صغيرة بجوار السرير وقد أتى بمقعد جلس عليه قريباً.

إن الملك سعود له صهر اسمه أسعد إبراهيم، والملك سعود متزوج من ابنته التي أنجبت له ابناً هو الأمير خالد، وأسعد إبراهيم هذا اتصل بي عن طريق وسيط هو النائب عزيز عباد، وعرض علي مبلغ مليون جنيه استرليني إذا أنا قمت بانقلاب يحول دون قيام الوحدة بين مصر وسوريا قبل إعلان نتيجة الاستفتاء، وكان العرض أن يدفعوا لنا عشرين مليون جنيه استرليني مقدماً على أن يدفع الباقي بعد نجاح الانقلاب لكي يساعد على إصلاح الأحوال... ومعني هنا كل الوثائق والمستندات».

ولهنس عبد الناصر من فراشه وأخذ مقعداً في مواجهة السراج وطلب إليه أن يبدأ القصة من أولها. وأن يطلعه على وثائقها ومستنداتها وراح يسمع. ولنصف ساعة كان عبد الحميد السراج يتكلم دون مقاطعة.

قال السراج: «إن حكاية الملك سعود مع الشعبة الثانية (المخابرات العسكرية التي كان يرأسها عبد الحميد السراج طوال السنوات الثلاث السابقة على الوحدة) قصة طويلة. ويظهر أنهم كانوا يتصورون أننا العقبة التي تقف أمام مخططاتهم كلها وتقوم بكشفها. ولهذا فإنهم بعد أن يمسوا من مختلف المحاولات قرروا التوجه مباشرة إلى الشعبة الثانية.

إن الملك سعود دعاني لمقابلته مرة حينما زار دمشق قادماً من بادن بادن وكان في طريقه إلى بيروت، وقد قال لي في هذا اللقاء إنه يعتبرني مثل ابن له. وأنه يسألني إذا كنت أريد شيئاً. ووجدتها فرصة ملائمة لأقول له: يا جلالة الملك سامحني إذا أخطأت في حديثي إليك. فهذه أول مرة أتحدث فيها مع ملك، وطلبي منك أنني سوف أرجوك أن لا تصدق كلام الذين يذهبون إليك ويقولون لكم إنهم يستطيعون أن يفعلوا كذا وكذا في سوريا. إن هؤلاء لا يقدرون على شيء. وأنتم تدفعون لهم أموالاً طائلة، ولديّ كشف باسمائهم جميعاً كما أن لديّ بياناً بالمبالغ التي حصلوا عليها منكم. إن هؤلاء الناس

بضحكون عليكم. وهم لا يستطيعون أن يقدموا أو يؤخروا.

إنني أفهم أنك تريد أن تحارب الهاشميين، وإذا كنت تريد ذلك فإن ضمانتك هي الجيش السوري، والجيش السوري هو الذي يحمي سوريا، والشعب في سوريا فقير وهو لا يستطيع أن يعطي لجيشه كل ما يحتاج إليه. فإذا كنت تريد أن تساعد حقيقة، فما نتمناه منك هو أن تقدم مساعدة للجيش: كتبة دبابات أو سرب طائرات أفند من كل الأموال التي تصرفونها في السر على الذين يقولون لكم إنهم يمنعون تحقيق أحلام الهاشميين في دمشق.

وفوجيء الملك سعود وقال لي: «إنني كنت أسألك عما إذا كنت تبغي شيئاً لنفسك، ولم أسألك عن الجيش السوري». وقلت له: «ها جلالة الملك إن الجيش السوري هو الذي يهمني، ونحن مستعدون أن نقيم لك تمثالاً في كل معسكر إذا ساعدت»، ولم يد على الملك أنه استراح لما قلت له، ولم يسفر لقائنا عن شيء. ولكنه دعاني إلى أن أزوره في الرياض في يوم من الأيام. وقلت له: «إنني على استعداد لأن أستجيب للدعوة في أي وقت تفضل فيه بتوجيهها».

وبعد شهر وفي ذروة أزمة الحشود التركية ضد سوريا، فوجئنا برسالة من الملك يدعوني فيها، أنا واللواء عفيف البزري رئيس أركان الجيش السوري، إلى مقابلته في الرياض، واستغرقت توقيت الدعوة، وطلب إلينا شكري القوتلي أن نذهب ولو لليلة واحدة. وراح اللواء البزري يتصل بسلاح الطيران ويطلب تخصيص طائرة لسفرنا. ثم راح يدرس خط مسار الطائرة التي تحملنا إلى الرياض. وتأخرنا عن الموعد المقرر ثم تحدد سفرنا عند منتصف الليل. وقبل أن أخرج من مقر الشعبة الثانية متوجهاً للمطار أبلغت أن وكالات الأنباء العالمية نقلت بركة من الرياض تقول فيها: «إن السيد فطين زورلو رئيس وزراء تركيا قد وصل فجأة إلى الرياض» وانكشف المستور أمامنا وأصبح واضحاً أن هدفهم هو الجمع بيننا وبين الأتراك تحت رعاية الملك سعود. وطلبنا إلغاء الرحلة ولم نذهب.

وبعد أن أعلن الاتفاق على إقامة الوحدة بين مصر وسوريا طلب النائب عزيز عباد أن يقابلني لمقابلته، وقال لي: إن صهر الملك سعود هو أسعد إبراهيم يريد أن يقابلني. وأحلته إلى ضابط في الشعبة الثانية لكي يستطلع ما عنده. وطلبنا أنا معلومات عنه وعرفت منها أنه والد زوجة الملك المعروفة بألم خالده. وأن الملك تزوج ابنته وأصبح الرجل بعد ذلك من أصحاب الملايين..... ثم رأيته بعد ذلك وجلست معه لكي أعرف بنفسي ما عنده، لأن كلامه مع ضابط الشعبة الثانية الذي كلفته باستطلاع ما عنده كان مبهماً وغامضاً، وعندما

قابله راح يتكلم في أمور عامة، ثم خلص إلى أن الملك سعود حريص جداً على سوريا، والشعب السوري عزيز عليه. وسألني عما إذا كان لديّ مانع في أن أذهب إلى الرياض ولو سراً لمقابلة الملك لأنه يريد أن يقضي إليّ بأشياء هامة، وهو يعتبرني ابناً له، وقلت له إن الظروف لا تسمح لي بمغادرة دمشق. فاذهب أنت واسأل الملك فيما يريد، فنحن نقدر آراءه ونصائحه ونحترم حرصه على سوريا وشعبها. وذهب الرجل وعاد قبل أيام قليلة من الاستفتاء. والتقيت به، ورحت أستدرجه لكي يقول لي كل ما عنده. وبدأ يحدثني عن حرص الملك على سوريا وشعبها مرة أخرى. وعن أن الاستقلال الذي تحقق لهما جاء بعد جهاد عنيف وأنه لا يصح التفریط به بسهولة. وأن هذا الذي يجري تحت اسم الوحدة هو محاولة من عبد الناصر لإقامة أمبراطورية مصرية. وقلت له: «شو يريد الملك؟» وشرح لي ما يريد الملك. وقلت له إن الأمور بيدنا وليس في يد غيرنا ولكن أي عمل يقتضي ترتيبات، فقال لي: إن الملك على استعداد لأن يساعد مادياً وسياسياً على تحقيق الهدف. ثم راح يعرض مائة مليون جنيه استرليني يسلم لنا منها عشرين مقدماً والباقي بعد نجاح الإنقلاب وقبل إتمام الوحدة. ثم أضاف إن الملك يضمن لنا: «إن السفير الأمريكي سوف يقدم لنا اعترافه بنظامنا فور إعلان الإنقلاب، وكذلك اعتراف كل الدول الصديقة للولايات المتحدة. وبعد يومين عاد أسعد إبراهيم وسلمني شيكاً بمبلغ مليون جنيه استرليني مسحوباً من البنك العربي المحدود في الرياض على بنك ميدلاند في لندن. وكان مدفوعاً لحامله (شيك رقم ٨٥٩٠٢/٥٢) ثم عاد بعد ذلك بشيك بمبلغ ٧٠٠ ألف جنيه استرليني مسحوباً من البنك العربي المحدود في الرياض على بنك ميدلاند في لندن (شيك رقم ٨٥٩٠٣/٥٨) ثم عاد بشيك آخر بمبلغ ٢٠٠ ألف جنيه استرليني مسحوباً من البنك العربي بالرياض على بنك ميدلاند في لندن (شيك رقم ٨٥٩٠٤/٥٩). وسألت أسعد إبراهيم عن بقية المبالغ. فقال هذه ٢ مليون جنيه والباقي عندما يحدث شيء. ولم تكن الشيكات التي سلمها لي بـ ٢ مليون جنيه وإنما بمليون و ٩٠٠ ألف فقط. وابتسم وكان عليّ أن أفهم أنه اختصم لنفسه مائة ألف جنيه استرليني عمولة. وقلت له: إننا لا نستطيع أن نتحرك الآن لأن الاستفتاء سوف يجري غداً والجيش سيستنفر وهذا هو أسوأ وقت يمكن أن نتحرك فيه. وعلى أي حال فلا بد أن نتقوا بنا. وأنتم تعرفون بأن الشعبية الثانية في يدها كل شيء في أي وقت وأخرج من جيبه رسالة قال لي بأنها موجهة من الملك إلي. وكان مضمونها: إن الملك في كل الظروف لن يتخلى عنا إذا مشينا معه كما لم يتخل والده الملك عبد العزيز عن شكري القوتلي. ثم سألني عما إذا كنا نستطيع فور وقوع الإنقلاب أن نسلمهم عدداً من اللاجئين السياسيين السعوديين؟ وأعطاني قائمة

بأسمائهم. ثم عاد يكرر أن السفير الأميركي سوف يكون جاهزاً لتقديم اعتراف بلاده بالإنقلاب فور حدوثه.

وتوقف عبد الحميد السراج في روايته لمسلم جمال عبد الناصر الذي كان يسمع مبهوتاً مجموعتين من الوثائق.

- مجموعة لصور الشيكات وأذونات الدفع المتعلقة بها.

- ومجموعة من اشارات تحركات الطائرة الملكية السعودية الخاصة التي وضعت تحت تصرف أسعد إبراهيم، والتي كانت تنتقل فاهبة قادمة من دمشق إلى الرياض وبالعكس عدة مرات كل يوم. ثم عاد إلى اصناف روايته للوثائق فقال:

«الحقيقة إنني بعد أن تسلمت الشيكات كنت أريد أن أتأكد أن قيمتها سوف تنتقل إلى حوزتنا فعلاً. وكنت في بيتي مساء ليلة أول أس أنكر في الموضوع. ثم تذكرت أن جاري في الدور الأسفل من البيت هو السيد واصف كمال وهو مدير البنك العربي المحدود في دمشق (وهو البنك الذي تمت عن طريق فرعه بالرياض عملية سحب الشيكات على بنك ميدلاند في لندن) ونزلت إليه أطرق بابه. وكانت الساعة الثانية بعد منتصف الليل. وابقظته من النوم، وقلت له: إن لدي شيكات وأنا أعشى أن يتدخل أحد لإيقاف دفع قيمتها ولذلك فأنا أريد إتمام التحويل الآن. وكان الرجل في حيرة من أمره لا يدري كيف يستجيب لما طلبت منه في هذه الساعة من الليل. وأخذته إلى فرع البنك العربي بدمشق وسعي بعض الضباط واستدعينا في الوقت نفسه بعض معاونيه. وأولهم نائب مدير البنك الذي استطاع للحق أن يستوعب الموقف بسرعة. وهكذا في أول ساعة من الصباح كانت عملية سحب المبلغ من بنك ميدلاند برقية وإيداعه باسمي في حساب في سويسرا قد تمت».

وتوقف عبد الحميد السراج عن روايته للرئيس الذي كان يتفحص الشيكات ولا يصدق ما يسمعه. ثم قدم للرئيس إيصالات باتمام الإيداع في حساب باسمه فتح في البنك العربي المحدود في سويسرا تحت رمز (ع.س أي عبد الحميد السراج) وكان أول سؤال وجهه جمال عبد الناصر لعبد الحميد السراج بعد أن أكدت له الوثائق حقائق ما سمع: «هل يعرف شكري القوتلي؟» قال عبد الحميد السراج: إنه لم يذكر الموضوع لأحد على الإطلاق وفيهما عدا ثلاثة من ضباط شعبته الموثوقين ومدير البنك العربي في دمشق ونائبه فإن أحداً في سوريا كلها لا يعرف شيئاً.

وطلب الرئيس من عبد الحميد السراج أن يروي القصة لـ شكري القوتلي، وأهدى عبد الحميد السراج مخاوفه من أن يقوم شكري القوتلي بإبلاغ السعوديين بانكشاف المؤامرة

وقال له الرئيس جمال عبد الناصر: إن شكري القوتلي رجل عاقل وأنت دائماً سيئي الظن به وعلى أي حال فإن شكري القوتلي سوف يجيء إلي في الصباح. وسوف أطلب منك أن تحكي له كل شيء أمامي.

ولم ينام عبد الناصر بقية الليل وإنما تراحمت الخواطر والذكريات في مخيلته ولعله فهم وقتها لماذا لم يطلق رداً من الأمير فيصل بعد آخر مرة التقاه في القاهرة، وكان فيصل قد وعده بأن يرد عليه وأن يجيء له بالملك سعود ليتكاشفا في كل ما بينهما.

وفي الصباح جاء شكري القوتلي لتناول الإفطار مع جمال عبد الناصر وفوجيء بوجود عبد الحميد السراج، وفوجيء أكثر عندما قال له الرئيس إن لدى عبد الحميد شيئاً وأريد أن أسمع رأيك فيه، وأعاد عبد الحميد السراج رواية قصته على شكري القوتلي وسلمه صور الشيكات وأمسك شكري القوتلي بالشيكات يقلبها بين أصابعه ثم نظر إلى الرئيس جمال عبد الناصر وقال له كيف نتأكد أن هذه الشيكات صحيحة، وأن التوقعات عليها أصلية؟ وتضايق عبد الحميد السراج وقال للقوتلي سيدي هذه إيصالات إبداع المبالغ في حسابات باسمي بسويسرا وهي حول ٢ مليون جنيه استرليني. وأني مات على حصيرة لم يترك لي أبيض ولا أحمر وراح شكري القوتلي يضرب كفاً بكف ويقول: «لا حول ولا قوة إلا بالله».

وبعد الظهر عاد عبد الحميد السراج إلى الرئيس جمال عبد الناصر يحمل إليه نص برقية مرسلة من السفارة السعودية في دمشق إلى الديوان الملكي بالرياض وكان نصها: «تأكد أن البنائة مفشوشة»، وأضاف عبد الحميد السراج أن كلمة البنائة كانت هي الاسم الرمزي لعملية الانقلاب. ومن المؤكد أن شكري القوتلي أبلغ السفارة لكي ينبه الملك أن الموضوع قد انكشف.

ولم يكن هذا هو كل شيء فقط مع عبد الحميد السراج وإنما كانت معه أيضاً تفاصيل مؤامرة أخرى أعدها أسعد إبراهيم بالاتصال مع أحد ضباط الطيران، وقد وعده بأن يعطيه نصف مليون جنيه إذا قام بضرب طائرة جمال عبد الناصر في الجو إذا جاء إلى دمشق بعد الاستفتاء (ولم تكن المؤامرة الكبرى للانقلاب قد نجحت).

وبعد أقل من ساعة كان جمال عبد الناصر في شرفة قصر الضيافة في دمشق يروي للجماهير المحتشدة «في ساحته والمزدحمة حتى سفوح جبل قاسيون» تفاصيل القصة كلها وأسرارها. ولم تصل الحقيقة إلى الجماهير التي سمعته وحدها وإنما وصلت في الوقت نفسه إلى كل أطراف الأمة العربية وإلى كل أركان الدنيا بما فيها السعودية.

ويتابع محمد حسين هيكمل قوله بأنه كان مع جمال عبد الناصر في قصر الضيافة وقد سمع بالقصة منه، وفيما بعد طلب من عبد الحميد السراج أن يعيد روايتها له كما رواها للرئيس، أمام جهاز تسجيل، والتفاصيل المذكورة هنا وكذلك السياق منقولة عن تفريغ لهذا التسجيل.

ثانياً: كما روى أحمد عبد الكريم هذه القصة في كتابه: «أضواء على تجربة الوحدة» في الصفحات رقم ١٠٣ إلى رقم ١٠٧ بالنص التالي:

«مهمة في مصر بعد المؤامرة السعودية»:

اكتشفت في أوائل عام ١٩٥٨ مؤامرة جديدة بشرف على تنفيذها الملك سعود الذي ذهل من هول مفاجأة الوحدة، واهتز عرشه من تحته عندما لمس بوادر الثورة بين صفوف الشعب السعودي نتيجة تفاعله مع عملية الوحدة بين مصر وسورية. فبادر إلى العمل ليل نهار وبكل الوسائل من أجل الحيلولة دون تنفيذ الوحدة، وقاده هذا الحقد إلى السعي لشراء قادة الجيش وخاصة منهم الكتلتين الهامتين فيه وهما كتلة الضباط المستقلين والضباط البعثيين. وتُحِيل إليه إن الفرصة وأتته عندما وقع على شخص سوري اسمه عزيز عباد، وكان عضواً في المجلس النيابي آنذاك... يدعي الصداقة مع ضباط القيادة - فوضع تحت تصرفه مليون جنيه استرليني ليدفعها لضباط الأركان مقابل القيام بحركة عسكرية تؤخر تنفيذ الوحدة. وعندما عرضت المسألة علينا في اجتماع مجلس القيادة قررنا تكليف السراج بمكافحة المؤامرة ومحاولة الحصول على أكبر مبلغ ممكن من سعود الذي يبدو أنه كان مستعداً لدفع أي مبلغ للقيام بانقلاب يمنع الوحدة بين مصر وسورية وبحول دون وصول نفوذ جمال عبد الناصر إلى سورية، وصدق ظننا إذ ما كاد يبلغ سعود أن المليون الأولي لم تكف الضباط وأنهم يطلبون المزيد من المال حتى يبادر بتحويل شيك آخر على البنك العربي في دمشق بمبلغ مليون جنيه استرليني آخر، وفي اليوم نفسه سجل هذان المبلغان باسم رئيس الشعبة الثانية عبد الحميد السراج بناء على قرار القيادة العامة للقوات المسلحة. وفي اليوم الثاني قرر مجلس القيادة وضع المبلغ تحت تصرف الرئيس عبد الناصر وإطلاعه على تفاصيل المؤامرة التي كانت تهدف:

- إما القيام بانقلاب يمنع الوحدة أصلاً.

- أو قتل عبد الناصر بتدمير طائرته أو بأية وسيلة أخرى لمنع هذه الوحدة والتخلص نهائياً من عبد الناصر.

ومن أجل ذلك سافرت والعهد عبد المحسن أبو النور إلى القاهرة وكان آنذاك ممثلاً

للقيادة المشتركة في سورية. وفور وصولنا إلى المطار ذهبت مباشرة لمقابلة الرئيس عبد الناصر في بيته حيث استقبلني بمفردي فسلمته الشيك بـ ٢ مليون جنيه استرليني وأطلعتني على المؤامرة بناء على قرار مجلس القيادة الذي كلفني بذلك... ثم بدأنا بالحديث عن الوضع في سورية. وكان الرئيس يستمع لي بصمت يدل على منتهى الانتباه والإخلاص، وكان يشجعني على الصراحة اللامتناهية، بل لقد كنت أشعر بأنني أتحدث مع أخ لي يؤمن بكل ما أؤمن به ويحمل الرسالة التي يحملها كل اخواني بل كنت أراه أجدر من الجميع بحمل مسؤولية تنفيذ الثورة العربية نحو التحرر والاشتراكية التي طالما حلمنا بها.

وجرى حديث بيني وبينه طويل أذكر منه النقاط الرئيسية التالية:

١- هل من الضروري ذهابه إلى دمشق أم لا. وكنت مكلفاً من قبل إخواني بإقناعه بعدم الحضور في تلك الأيام إلى سورية خوفاً عليه من مؤامرات الاستعمار وعملاته من الحكام العرب المحيطين بسورية والذين قامت قياتهم بسبب إعلان الوحدة... وأصر هو على زيارة سورية والإجتماع بالشعب الذي انتخبه رئيساً للجمهورية دون أن يراه. وكان يقول إن هذا الشعب يستحق كل تضحية ولو دفعت حياتي لمنأ للإجتماع به.

٢- كيفية تنظيم الحكم في الجمهورية وخاصة في سورية ومسألة نيابة رئاسة الجمهورية في الإقليم السوري وصلاحيات نواب الرئيس والأشخاص الذين يمكن ترشيحهم لهذا المنصب الخطير في نظره.

وشعرت بأنه يخشى تسليم الأمور في سورية لأكرم الحوراني ولا يثق بصبري العسلي، كما لا يطمئن إلى اجماع الرأي عليه وخاصة في الجيش، وشعرت بأن هذه المسألة تشغل فكره وتستأثر بكل اهتمامه. وناقش معي فكرة تعيين شخص مصري كالبغدادي أو عامر ولكنني قلت له بأن تعيين مصري لتصرف شؤون سورية سيكون له وقع سيء في نفوس المواطنين جميعاً، وخاصة في نفوس القادة السياسيين الذين عملوا لتحقيق الوحدة والذين يشعرون بأهليتهم وحقوقهم في هذه المهمة... وكان يلح علي لكي اسمي شخصاً بالذات. إلا أنني كنت أصر على أنني اعتقد بأن ذلك من مسؤوليته هو، وأنني ورفاقي جميعاً نثق به كل الثقة وأن الشخص الذي سيعينه سيفتح له، مهما كانت نوعيته، بأنه موضع ثقة جمال عبد الناصر. وسيتعاون معه الجميع.

٣- كما تعرضنا لمشكلة الأحزاب وموافقتها جميعها على حل نفسها باستثناء الحزب الشيوعي. والحقيقة أنني كنت آنذاك كبقية زملائي أؤمن تماماً بضرورة تجميد نشاط الأحزاب بعد قيام الجمهورية، لكي نفسح المجال خلال الفترة الإنتقالية - أمام الحكم الجديد لتنظيم شؤون البلاد وإقامة الوحدة الفعلية تدريجياً بين البلدين، وخاصة فيما يتعلق

بالدفاع، والسياسة الخارجية، والاقتصاد والتعليم والتشريع بشكل عام. ووضع الأسس لتطوير البلاد اقتصادياً واجتماعياً عن طريق إدخال مبادئ التخطيط في جميع أوجه نشاط الدولة، والتمهيد للحياة الدستورية الديمقراطية في الجمهورية.

زيارة الرئيس لسورية:

عدت إلى دمشق ولم يمض إلا ٤٨ ساعة حتى أبلغت صباح ١٩٥٨/٣/٥، وكنت في مكنتي في الأركان العامة، بأن الرئيس عبد الناصر وصل إلى سورية وهو في المطار فاجتهدت فوراً إلى المطار ولكنني صادفت موكب الرئيس أمام منزل السيد شكري القوتلي في شارع الجلاء... وما هي إلا دقائق حتى كانت دمشق وضواحيها تتدفق كالسيل إلى منطقة أبو رمانة... وعجل إلينا بأن تياراً كهربائياً مس قلوب الناس فزحفت دون وعي إلى لقاء زعيم طالما حلموا بلقائه... وأمل طالما داعب أفكارهم. جمال في دمشق... إن ذلك عهد وأي عهد.

انتهت رواية أحمد عبد الكريم بما يتعلق بمؤامرة الملك سعود والتي سردها في كتابه أضواء على تجربة الوحدة الصادر عام ٦٢ وأضيف عليها ما رواه لي شخصياً بحضور صديقنا هشام العظم بإحدى الزيارات بيننا.

بأنه في يوم وصول الرئيس عبد الناصر إلى دمشق، وبعد الخطب التي ألقاها على الجماهير المحتشدة أمام قصر الضيافة، والتي أعلن فيها عن مؤامرة الملك سعود، قام المشير عامر بجمع أعضاء لجنة القيادة في إحدى غرف قصر الضيافة وبعد حديث مستفيض عن هذه المؤامرة قرر إعطاء أوسمة إلى هؤلاء الضباط، وكذلك توزيع جزء من المبلغ الذي دفعه الملك سعود على أعضاء مجلس القيادة لشراء بيت لكل واحد منهم فرفضوا هذا العرض ولم يقبل به أحد منهم.

حرصت هنا على إعادة كتابة روايتين بحروف صاحبيهما المميزين، بدون زيادة أو نقصان، لحادثة واحدة مهمة جداً بالنسبة لوطني، بدون تعليق مني، وقد تركته للقارئ الكريم... ليقف على كيفية تدوين تاريخنا من صانعيه وشهوده ومعاصريه... ليسمى من يريد أن يسعى وراء الحقيقة فيما كتبنا وقرأ. وأنا أدعو الله له أن يعينه ويفتح عن بصيرته للوصول إليها مبرأة من كل غرض أو تشويه، لأنها ضالتنا جميعاً. إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد، صدق الله العظيم.

انتهى القسم الأول من ذكرياتي وأنا أرجوه تعالى أن يساعدني على انتهاء القسم الثاني والأخير وأنا صرر من كل قيد.

ملحق

الحكومات التي تعاقبت على سورية العربية^(١)

من يوم أفلول سلطة الدولة العثمانية في ٢٧ أيلول ١٩١٨ لغاية ٨ آذار ١٩٦٣.
أسماء رؤساء السلطة التنفيذية ورؤساء الوزارات والوزراء الذين تعاقبوا على الحكم وأهم الأعمال والحوادث في عهودهم.

عهد الاستقلال عن الدولة العثمانية

رئاسة الأمير فيصل بن الحسين

- ١:- حكومة الأمير سعيد الجزائري من ٢٧ أيلول ١٩١٨ لغاية ٣٠ أيلول ١٩١٨ مع شكري باشا الأيوبي وشاكر الحنبلي وفارس الخوري وسعدي كحالة وجميل الألكشي.
- ٢:- حكومة رضا باشا الركابي من ٣٠ أيلول ١٩١٨ لغاية ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٠ يعاونه الأمير عادل أرسلان - ياسين باشا الهاشمي - بدیع المؤيد - فارس الخوري - عطا الأيوبي.

في عهد هذه الوزارة:

- أ - احتل الفرنسيون كامل الساحل السوري اللبناني.
- ب - وقعت معارك شديدة مسلحة بين الإسماعيليين بتأييد من فرنسا وبين العلويين بتأييد من الحكم العربي.
- ج - احتل الفرنسيون مدينة اللاذقية.
- د - قامت ثورات مسلحة في وجه فرنسا بتأييد وتمويل وتسليح من حكومة الأمير فيصل بن الحسين وهي:

(١) ثورة صالح العلي في قرية الشيخ بدر.

(٢) ثورة إبراهيم هنانو في جبل الزاوية بالشمال.

(١) بعضها من أوراق مصطفى وصلي باشا السنان مع مصادر أخرى.

(٣) ثورة عمر البطار في منطقة صهيون في وسط الجبل العلوي.

(٤) ثورة صبحي بركات في منطقة انطاكية وضواحيها.

٣ :- حكومة الأمير زيد بن الحسين من ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٠ لغاية ٨ آذار ١٩٢٠
بعاونه أمين التميمي نائباً للرئيس - رشيد طليع للشؤون الداخلية - اسكندر عمون للشؤون
العسكرية - رضا الركابي للشؤون الحربية - يوسف العظمة رئيساً لأركان الجيش العربي.

٤ :- وزارة رضا الركابي الثانية من ٩ آذار ١٩٢٠ لغاية ٣ أيار ١٩٢٠ بعاونه علاء الدين
دروبي رئيساً لمجلس الشورى - رضا الصلح وزيراً للداخلية - سعيد الحسيني وزيراً
للخارجية - عبد الحميد باشا القلطججي حاكم حلب العسكري وزيراً للحربية، على أن
يديرها في غيابه يوسف العظمة رئيس أركان الجيش - فارس الخوري وزيراً للمالية - جلال
زهدي وزيراً للعسكرية - ساطع الحمصري وزيراً للمعارف - يوسف الحكيم وزيراً للتجارة
والأشغال والزراعة.

٥ :- وزارة هاشم الأتاسي الأولى من ٣ أيار ١٩٢٠ لغاية ٥ أيار - هاشم الأتاسي
للرئاسة ووزيراً للداخلية - رضا الصلح رئيساً لمجلس الشورى - عبد الرحمن الشهبندر
وزيراً للخارجية - يوسف العظمة وزيراً للحربية - فارس الخوري وزيراً للمالية - جلال
زهدي وزيراً للعسكرية - ساطع الحمصري وزيراً للمعارف - جورج رزق الله وزيراً للناشطة.

٦ :- وزارة هاشم الأتاسي الثانية من ٥ أيار ١٩٢٠ لغاية ٢٤ تموز ١٩٢٠ - هاشم
الأتاسي للرئاسة - علاء الدروبي رئيساً لمجلس الشورى - رضا الصلح وزيراً للداخلية - عبد
الرحمن الشهبندر وزيراً للخارجية - يوسف الحكيم وزيراً للتجارة والأشغال والزراعة
- يوسف العظمة وزيراً للحربية - فارس الخوري للمالية - جلال زهدي للعسكرية.

في ١٤ تموز ١٩٢٠ أرسل الجنرال الفرنسي غورو من بيروت إنذاراً إلى ملك سورية
الملك فيصل بن الحسين يطلب فيه منه:

(١) وضع سكة حديد رفاق - حلب وتمديداتها تحت تصرف الجيش الفرنسي
لمتابعة فلول الجيش العثماني.

(٢) تسليمه مدينة حلب دون مقاومة.

(٣) حل الجيش العربي وإلغاء التجنيد الإجباري إضعافاً لكل مقاومة وطنية.

(٤) قبول التداول بالعملة الورقية التي أصدرتها فرنسا للسيطرة على الاقتصاد الوطني.

(٥) الرضوخ لانتداب فرنسا على سورية تكبيلاً لكل حركة ومقاومة شعبية في وجه
فرنسا.

(٦) تأديب اعداء فرنسا الذين ابتهجوا ورفعوا الرايات العربية يوم خروج الترك ودخول طلائع الجيش العربي في ٣ أيلول ١٩١٨ بقيادة الأمير فيصل بن الحسين، ومعه كثير من رجالات العرب الذين أعلنوا عداوتهم لكل أجنبي يريد شراً ببلادهم.

وحدد أربعة أيام للإستجابة لها وقبولها مجمعة ثم أضاف يومين آخرين مع إضافة طلب جديد وهو إقالة وزارة هاشم الأتاسي.

لاك قبولها والرضوخ لها وإبلاغها للجنرال غورو أقوال كثيرة تبعثها محاكمة ظالمة لمدير البرق والبريد الذي اتهم بتأخير الإبراق بالجواب عليها.

بعد هذا الإنذار استقالت حكومة الأتاسي وحلّ الجيش واضطربت الأحوال في دمشق وفي ٢٤ تموز تحرك الجيش الفرنسي من لبنان (البقاع) باتجاه دمشق واحتلها بعد معركة حامية في ميسلون، غير متكافئة بأي وجه من الوجوه، سقط فيها كثير من الأبطال الوطنيين المدنيين والمسكريين وعلى رأسهم البطل يوسف العظمة وزير الحرية المستقيل.

في عصر يوم الأحد ٢٥ تموز ١٩٢٠ جرى احتلال دمشق عسكرياً بقيادة الجنرال الفرنسي «غوابيه» مع ذهول الدمشقيين وانكفائهم إلى دورهم مع آلامهم التي كانت تمتصهم عصراً وقد رفعوا الأعلام السوداء في بعض أحيائها.

انتهاء عهد الاستقلال وبدء عهد الانتداب

برئاسة الجنرال غورو مفوضاً سامياً

قبل مغادرة الملك فيصل دمشق بالقطار من محطة الحجاز باتجاه درعا أعلن قبول استقالة وزارة هاشم الأتاسي وشكل وزارة برئاسة علاء الدروبي، لكي لا يدخل المحتل سورية وليس فيها حكومة.

٧- علاء الدروبي للرئاسة والخارجية - عبد الرحمن اليوسف لرئاسة مجلس الشورى - جميل الألشي وزيراً للحرية - عطا الأيوبي وزيراً للدخالية - فارس الخوري وزيراً للمالية - جلال زهدي وزيراً للمدلية - بديع المؤيد وزيراً للمعارف - يوسف الحكيم وزيراً للتجارة والزراعة.

على أثر احتلال دمشق قام سكان حوران بثورة ضد فرنسا، ذهبت الحكومة لتهدئتها، فقتلوا رئيسها الدروبي ووزيره اليوسف وكاد أن يكون الأيوبي ثالثهما، وذلك في قرية خربة الغزالة في محافظة حوران، كما أقدم المحتل على:

(١) الاستيلاء على سلاح الجيش العربي.

(٢) إلغاء وزارة الخارجية.

(٣) فصل أفضية بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا عن سورية والحقها بلبنان الذي سماه لبنان الكبير اعتباراً من أول أيلول ١٩٢٠.

(٤) الإبقاء على ما تبقى من وزراء الدروبي بوزارة رئسها الألكشي لغاية ٦ أيلول ١٩٢٠

٨ :- وزارة جميل الألكشي الثانية من ٦ أيلول ١٩٢٠ لغاية ٣٠ تشرين الثاني ١٩٢٠.

جميل الألكشي للرئاسة ووزيراً للحربية - عطا الأيوبي وزيراً للداخلية - حقي العظم لرئاسة مجلس الشورى - حمدي النصر وزيراً للمالية - بدیع المؤيد وزيراً للعندلية - محمد كرد علي وزيراً للمعارف - شاكر القيم وزيراً للنافعة والزراعة.

في عهد هذه الوزارة أقدم المفوض السامي الفرنسي على:

(١) سلب لواء طرابلس عن سورية وإحقاقه بلبنان.

(٢) تقسيم سورية اعتباراً من ١/١٢/١٩٢٠ إلى دولة دمشق ورأسها حقي العظم - ودولة حلب ورأسها كامل القدسي، ودولة العلويين ورأسها العقيد الفرنسي نيجر - ودولة جبل الدروز ورأسها سلم الأطرش - ولواء اسكندرون ورأسه صبحي بركات.

(٣) أصبح المفوض السامي هو الكل في الكل في هذه الدويلات يعين رؤساءها ويقبلهم وهو مصدر جميع السلطات الإدارية والسياسية ومرجعه وزارة الخارجية في باريس.

(٤) استبدال كلمة وزير بكلمة مدير عام.

٩ :- حكومة حقي العظم الأولى من ١ كانون أول ١٩٢٠ لغاية ٢٨ حزيران ١٩٢٢.

بعاونه: عطا الأيوبي مديراً عاماً للداخلية - بدیع المؤيد مديراً عاماً للعندلية - حمدي النصر مديراً عاماً للمالية - محمد كرد علي مديراً عاماً للمعارف - نصوحي البخاري مديراً عاماً للشؤون العسكرية - شاكر القيم مديراً عاماً للنافعة. في عهد هذه الحكومة جرى:

(١) في ١٠/١/٢١ استقال عطا الأيوبي وعين بدلاً عنه رؤوف الأيوبي وفي ١٠/٣/

١٩٢٢ عين محمد كرد علي رئيساً للمجمع العلمي فاستلم نصوحي البخاري مديرية المعارف وكالة.

(٢) في ٢٣/حزيران/١٩٢١ جرت محاولة لاغتيال الجنرال غورو، وهو في طريقه من دمشق إلى القنيطرة فأصيب بطلق ناري في كعبيه اليمنى المقطوعة كما أصيب حقي العظم بثلاث رصاصات لم تكن واحدة منها قاتلة في الوقت الذي قتل المرافق العسكري للجنرال.

(٣) في مطلع عام ١٩٢٢ جاء مستر كراين الأميركي إلى سورية لتقصي الحقائق وسماع رغبة الشعب السوري بالاستقلال التام ورفض الانتداب الفرنسي. ورفض التجزئة والوقوف بوجه الهجرة اليهودية.

(٤) في ٢٨ حزيران ١٩٢٢ صدر قرار المفوض السامي بتأليف الاتحاد السوري من دولة دمشق ودولة حلب ودولة العلويين. وانتخب صبحي بركات رئيساً لهذا الاتحاد.

(٥) في آب عام ١٩٢١ اعتقل الإنكليز إبراهيم هنانو في الأردن وسلموه للفرنسيين حيث جرت محاكمته في حلب.

١٠ :- حكومة صبحي بركات الأولى: من ٢٨ حزيران ١٩٢٢ لغاية ١٠ كانون الأول ١٩٢٤.

بعاونه: نصري البخاش مديراً للإتحاد - محمد علي العابد مديراً للمالية - حسن عزت باشا مديراً للأشغال - عطا الأيوبي مديراً للعدلية - مصطفى نعمت العباسي قائداً عاماً للدرك.

في عهد هذه الحكومة قام سلطان الأطرش بثورة مسلحة على السلطات الفرنسية لأنها اعتقلت من داره أدهم خنجر التي لجأ إليها لاتهامه بالاشتراك مع جماعة من الوطنيين باطلاق النار على الجنرال غورو وصحبه لقتلهم.

١١ :- حكومة صبحي بركات الثانية من ١٠ كانون الأول ١٩٢٤ لغاية ٣١ آب ١٩٢٥.

بعاونه: نصري البخاش وزيراً للداخلية - عطا الأيوبي وزيراً للعدلية - رضا سعيد وزيراً للمعارف - جلال زهدي وزيراً للمالية - حسن عزت باشا وزيراً للأشغال - حقي المعظم رئيساً لمجلس الشورى.

في ٢١ تموز ١٩٢٥ انطلقت رصاصات جديدة في وجه فرنسا من قرية الكفر بجبل الدروز بقيادة سلطان الأطرش احتجاجاً على ممارسة وتعسف حاكم الجبل الكابيتين الفرنسي «كاربييه»، الذي لم يترك وسيلة إلا استعملها لإذلال السكان الكرام. ثم امتدت ثورة وطنية إلى غوطتي دمشق والأقاليم الشمالية بقيادة مصطفى وصفي السمان، باتفاق زعماء البلاد المثقفين والمتورين وأصبح مطلبها وطنياً وهو استقلال سورية.

١٢ :- حكومة صبحي بركات الثالثة من ٣١ آب لغاية ٢١ كانون أول ١٩٢٥.

صبحي بركات لرئاسة الدولة ورئاسة الوزارة - نصري البخاش وزيراً للداخلية - جلال زهدي وزيراً للعدلية - حمدي النصر وزيراً للمالية - رضا سعيد وزيراً للمعارف - حسن عزت باشا وزيراً للأشغال والزراعة.

(١) في عهد هذه الوزارة استنفحت الثورة السورية الكبرى مما أقلق مضاجع الفرنسيين الذين قاموا بضرب دمشق وإحراقها بنار القنابل بوحشية لم يسبق لها مثيل. وطوقوا الغوطة الشرقية وعملوا بها ذبحاً وتدميراً.

(٢) في ٢١/١٢/٢٥ استقال صبحي بركات بسبب هذه الوحشية بكتاب عنيف معلل قدمه إلى المفوض السامي دي جوفنيل، طالباً إليه الاستجابة إلى مطالب السوريين العادلة بالاستقلال والسيادة والوحدة، بدفع وتحرير وطني من صديقه مصطفى وصفي السمان (ص ٥٥٨ تاريخ الثورات السورية لأدهم الجندي الصادر عام ١٩٦٠).

(٣) نظراً للفظائع التي وقع تحت وطأتها الشعب السوري وبعد استقالة وزارة صبحي بركات لم يقبل ولم يجرؤ أحد من السوريين على تشكيل وزارة جديدة، لذا استمر الفرنسيون بالحكم بصورة مباشرة دون معونة أحد من الأهليين وذلك لغاية ٩ شباط ثم عين المفوض السامي دي جوفنيل حكومة برئاسة فرنسي.

١٣ :- حكومة الفرنسي بيير ألب يعاونه الجنرال أندريا حاكماً عسكرياً على دمشق وذلك من ٩ شباط ١٩٢٦ لغاية ٢٦ نيسان ١٩٢٦.

١٤ :- حكومة الداماد أحمد نامي الأولى، وهو شركسي لا يحمل الجنسية السورية وهو صهر السلطان العثماني عبد الحميد الثاني، من ٢٦ نيسان ١٩٢٦ لغاية ١٢/٦/١٩٢٦.

بعد تعيين الداماد من المفوض السامي، بدلاً عن ألب، ألف حكومته في ٤ أيار ١٩٢٦ على النحو التالي:

أحمد نامي رئيساً للدولة والوزارة - حسني البرازي وزيراً للداخلية - لطفي الحفار وزيراً للأشغال والتجارة - فارس الخوري وزيراً للمعارف - شاكِر نعمت الشهباني وزيراً للمالية - واثق المقلد وزيراً للزراعة.

في ١٢/حزيران ٢٦ استقال الوزراء الوطنيون الحفار والخوري والبرازي لتكول المفوض السامي دي جوفنيل عن الميثاق الوطني المتفق عليه وساقهم إلى الحسكة في شمال سورية للإقامة الجبرية.

١٥ :- حكومة الداماد أحمد نامي الثانية من ١٢/حزيران/١٩٢٦ لغاية ٢ كانون أول ١٩٢٦.

يعاونه: واثق المقلد وزيراً للداخلية - نصوحى البخاري وزيراً للمعارف - يوسف الحكيم وزيراً للمالية - عبد القادر العظيم وزيراً للمالية - شاكِر الجنبلي وزيراً للزراعة - شكيب ميسر وزيراً للأشغال العامة.

١٦ :- حكومة الداماد أحمد نامي الثالثة من ٢ كانون أول ١٩٢٦ لغاية ٨ شباط ١٩٢٨.

بماونه: حمدي النصر وزيراً للمالية - رؤوف الأيوبي وزيراً للداخلية - يوسف الحكيم وزيراً للعدلية - شاكر الحنبلي وزيراً للمعارف - رشيد المدرس وزيراً للأشغال العامة - نصوحي البخاري وزيراً للزراعة والتجارة.
في ٨ شباط ١٩٢٨ استقال رئيس الوزارة مع وزرائه وبقي مُسَيَّر الأمور حتى تشكيل وزارة جديدة.

١٧ :- وزارة الشيخ تاج الحسيني الأولى من ١٥ شباط ١٩٢٨ لغاية ١٤ آب ١٩٣٠.
بماونه: سعيد محاسن وزيراً للداخلية - جميل الألشي وزيراً للمالية - صبحي النبال وزيراً للعدلية - محمد كرد علي وزيراً للمعارف - عبد القادر كيلاي وزيراً للزراعة - توفيق شامية وزيراً للأشغال العامة.
أهم ما تم في عهد هذه الوزارة:

(١) في ٢٤ نيسان ١٩٢٨ جرى انتخاب جمعية تأسيسية نجح الوطنيون في أكثر مقاعدها، وعقدت أول اجتماع لها في ٩ حزيران ١٩٢٨، وكلفت لجنة منها بوضع مشروع دستور برئاسة فوزي الفزي.

(٢) رفضت هذه الجمعية اعتراض المفوض السامي بونسو على بعض مواد هذا الدستور لذا أجل انعقادها أكثر من مرة إلى أن أجله إلى أجل غير معين.

١٨ :- حكومة الشيخ تاج الحسيني الثانية من ١٤ آب ١٩٣٠ لغاية ٢٧ تشرين الأول ١٩٣٠.

الشيخ تاج الحسيني للرئاسة ووزيراً للداخلية - عبد القادر الكيلاني وزيراً للزراعة - محمد كرد علي وزيراً للمعارف - توفيق شامية وزيراً للمالية - فؤاد العادلي وزيراً للأشغال العامة - شاكر الحنبلي وزيراً للعدلية.

في عهد هذه الوزارة أصدر المفوض السامي قراراً بحل الجمعية التأسيسية كما وضع دستوراً جديداً لسورية وثلاثة قرارات تخص لواء اسكندرون وحكومتَي اللاذقية وجبل الدروز ونظاماً خاصاً بالمصالح المشتركة.

١٩ :- حكومة الشيخ تاج الدين الحسيني الثالثة من ٢٧ تشرين الأول ١٩٣٠ لغاية ١٩ تشرين الثاني ١٩٣١.

تاج الدين الحسيني للرئاسة والداخلية - شاكر الحنبلي وزيراً للعدلية - توفيق شامية

وزيراً للمالية - محمد كرد علي وزيراً للمعارف - بديع المؤيد وزيراً للزراعة - فؤاد العادلي وزيراً للأشغال العامة.

٢٠ :- حكومة سولو ميال الفرنسي من ١٩ تشرين الثاني ١٩٣١ لغاية ١١ حزيران ١٩٣٢.

بماونه: بديع المؤيد وزيراً للزراعة ووكيلاً للداخلية - توفيق شامية وزيراً للمالية - شاكر الحنبلي وزيراً للعدلية - محمد كرد علي وزيراً للمعارف - توفيق الحياتي أميناً للسر العام. في عهد هذه الحكومة جرت انتخابات نيابية وانهقد مجلسها في ٧/حزيران/١٩٣٢ وانتخب صبحي بركات رئيساً له، وفي ١١ حزيران انتخب محمد علي العابد رئيساً للجمهورية السورية الأولى في عهد الإنتداب على أن يتسلم حقي العظم رئاسة الوزارة بناء على إصرار المفوض السامي بونسو على ذلك، لأنه من أنصاره، ولأن العابد يمثل وجهاً وطنياً.

الجمهورية الأولى في عهد الانتداب

رئاسة محمد علي العابد

٢١ :- وزارة حقي العظم الثانية. من ١٥ حزيران ١٩٣٢ لغاية ٣ أيار ١٩٣٣.

حقي العظم للرئاسة والداخلية - مظهر رسلان وزيراً للعدلية والمعارف بالوكالة - جميل مردم وزيراً للمالية والزراعة بالوكالة - سليم جنبرت وزيراً للأشغال العامة.

٢٢ :- وزارة حقي العظم الثالثة. من ٣ أيار ١٩٣٣ لغاية ٧ آذار ١٩٣٤.

حقي العظم للرئاسة والداخلية - شاكر نعمت الشعباني وزيراً للمالية - يحيى الأطه لي وزيراً للزراعة والتجارة - سليمان الجوخدار وزيراً للعدلية - سليم جنبرت وزيراً للمعارف - لطيف غنيمه وزيراً للأشغال.

في عهد هذه الوزارة في ١٤ تشرين أول ١٩٣٣ شحب المفوض السامي بونسو وعين محله المفوض السامي دي مارتيل، الذي اتفق مع هذه الحكومة على وضع معاهدة صداقة وتحالف وقدمها إلى المجلس لإقرارها فردها هذا المجلس بتأثير من رئيسه صبحي بركات، لأنها لا تضمن مصالح البلاد والاستقلال والسيادة.

٢٣ :- وزارة الشيخ تاج الدين الحسيني الرابعة من ١٧ آذار ١٩٣٤ لغاية ٢٤ شباط ١٩٣٦.

الشيخ تاج الدين الحسيني للرئاسة والداخلية - عطا الأيوبي وزيراً للعدلية - هنري هندية

وزيراً للمالية - جميل الأنسي وزيراً للأشغال العامة - حسني البرازي وزيراً للمعارف - يحيى الأطله لي وزيراً للزراعة والتجارة.

٢٤ :- وزارة عطا الأيوبي الأولى من ٢٤ شباط ٣٦ لغاية ٢١ كانون أول ١٩٣٦.
عطا الأيوبي للرئاسة والداخلية - سعيد الغزي وزيراً للعدلية - آدمون حمصي وزيراً للمالية - مصطفى الشهابي وزيراً للمعارف - مصطفى القصيري وزيراً للإقتصاد.
في عهد هذه الوزارة:

(١) أضربت سورية لمدة ستين يوماً من أقدس مضاجع المفوض السامي دي مارتيل ورضخ أخيراً لمطالب الزعماء المواطنين.

(٢) في ٢٢ آذار ١٩٣٦ ذهب وفد وطني إلى باريس لمفاوضة الحكومة الفرنسية من أجل عقد معاهدة تعترف فرنسا بموجها باستقلال سورية وسيادتها، وقد ترأس هذا الوفد هاشم الأناسي وضم في عضويته فارس الخوري وسعد الله الجابري وجميل مردم والمستشار العسكري أحمد اللحام وأمين السر نعيم الأنطاكي عن الكتلة الوطنية، ومصطفى الشهابي وأدمون حمصي عن حكومة الأيوبي. وهما من الوطنيين أيضاً.

استمرت المفاوضات ما يزيد على ستة أشهر إلى أن تم عقد معاهدة بين فرنسا وبين هذا الوفد الذي عاد إلى الوطن في ٢٧ أيلول ١٩٣٦.

(٣) جرت انتخابات نائية في ١٤/١١/١٩٣٦ فاز بأكثرية مقاعدها أعضاء من الكتلة الوطنية وانتخب فارس الخوري رئيساً لمجلسها.

(٤) انتخب هاشم الأناسي رئيساً للجمهورية واستقال محمد علي العابد منها، كما استقال عطا الأيوبي من رئاسة الوزارة.

الجمهورية الثانية في عهد الانتداب

برئاسة هاشم الأناسي

٢٥ :- عهد الرئيس الأناسي إلى جميل مردم بتشكيل وزارته الأولى فشكلها في ٢١ كانون أول ١٩٣٦ لغاية ٢٦ تموز ١٩٣٨.

جميل مردم للرئاسة والاقتصاد الوطني - سعد الله الجابري وزيراً للداخلية والخارجية - شكري القوتلي وزيراً للمالية والدفاع الوطني - عبد الرحمن الكيالي وزيراً للعدلية والمعارف - ثم استقال منها شكري القوتلي بعد عودته من الحج واستلم جميل مردم مهامه.

٢٦ :- وزارة جميل مردم الثانية من ٢٦ تموز ١٩٣٨ لغاية ٢٣ شباط ١٩٣٩.

جميل مردم للرئاسة والدفاع - سعد الله الجابري وزيراً للداخلية والخارجية - لطفي الحفار وزيراً للمالية - فائز الخوري وزيراً للاقتصاد الوطني - عبد الرحمن كيالي وزيراً للمالية والمعارف.

في عهد هاتين الوزارتين:

(١) شكل الوطنيون فرق القمصان الحديدية. لتكون نواة للجيش الوطني.
(٢) أثارت الأجهزة الاستعمارية في الجزيرة وحلب فتنة الشارة البيضاء التي شكلها المسيحي الكاثوليكي عبود قنبار.

(٣) سمح المفوض السامي بقرلر منه بدخول الآشوريين إلى الجزيرة في سورية بعد طردهم من العراق.

(٤) عُطِف محافظ الجزيرة توفيق شامية.

(٥) أنزل العلم السوري في جبل الدروز بإيعاز من المفوض السامي يوم، إعلاناً لفصل هذا الجبل عن الدولة السورية.

(٦) هرب محافظ اللاذقية إحسان الجابري منها خوفاً من اغتياله.

(٧) تم استبدال ملايين الليرات الذهبية بالعملة الورقية التي أصدرتها فرنسا بإغراء كبير.

(٨) عاد في ١٤ أيار ١٩٣٧ الدكتور عبد الرحمن الشهبندر إلى الوطن بعد غياب إجباري قارب من اثني عشر عاماً، بعد فشل الثورة السورية الكبرى، كما عاد في ١٧ منه سلطان الأطرش إلى دمشق بعد حفلة وداعية له في سينما البتراء بعمان، اقترح فيها أحد الخطباء المدعو عجاج نويهض تسمية جبل الدروز بجبل العرب ومن يومها أطلق هذا الاسم عليه وشاع.

(٩) فرض جميل مردم الإقامة الجبرية على الشهبندر في داره ببلودان في تموز عام ١٩٣٨.

(١٠) شلخ لواء اسكندرون عن الوطن الأم سورية في ١٩٣٩ وألحق بتركيا بمؤامرة فرنسية تركية.

(١١) أصدر المفوض السامي قراراً بالأحوال الشخصية للطوائف بعيداً عن التعاليم الإسلامية مما أثار هياج المسلمين وبالتالي إعفاهم منه.

(١٢) أقدم جميل مردم على تعديل معاهدة عام ١٩٣٦ بالاتفاق مع الفرنسيين، دون

علم الزعماء الوطنيين وحكومتهم، ودون تفويضه من أحد مما أقام التكبير عليه.
(١٣) وقع جميل مردم اتفاقية البترول والبنك السوري مع فرنسا في غياب وزير المالية شكري القوتلي بالحج، مما دفع القوتلي إلى الاستقالة احتجاجاً.

٢٧ :- وزارة لطفي الحفار الأولى من ٢٣ شباط لغاية ٥ نيسان ١٩٣٩.
لطفي الحفار للرئاسة ووزيراً للمعارف - مظهر رسلان وزيراً للداخلية والدفاع - فائز الخوري وزيراً للمالية والخارجية - نسيب البكري وزيراً للعدلية - سليم جنبيرت وزيراً للإقتصاد الوطني.

٢٨ :- وزارة نصوحى البخاري الأولى من ٥ نيسان ١٩٣٩ لغاية ٨ تموز ١٩٣٩.
نصوحى البخاري للرئاسة والداخلية والدفاع - خالد العظم وزيراً للعدلية والخارجية - حسن الحكيم وزيراً للمعارف - سليم جنبيرت وزيراً للاقتصاد - محمد خليل المدرس وزيراً للمالية.

بعد تشكيل هذه الوزارة سافر المفوض السامي بيو إلى باريس وعاد منها في ١ أيار ١٩٣٩، وألقى بياناً من إذاعة بيروت نكث بموجبه عهود فرنسا باستقلال سورية ومعاهدتها. لذا قدمت وزارة البخاري استقالتها فترتب رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي في قبولها انتظاراً لوصول المفوض السامي إلى دمشق التي وصلها في ١٥/٥/١٩٣٩.
أهم الأحداث في عهد هذه الوزارة:

(١) اجتمع المفوض السامي بيو مع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وطلب إليهما تعديل معاهدة ١٩٣٦ لإعادة الحكم الذاتي إلى منطقة اللاذقية وجبل الدروز وتعديل الإنفاق العسكري، لأن الحالة الدولية تنذر بنشوب حرب عامة فرفضوا طلبه.
(٢) في ٧ تموز ٣٩ قدم رئيس الجمهورية استقالته إلى المجلس النيابي وغادر دمشق إلى حمص، مما دعا رئيس السلطة التشريعية الخوري إلى دعوة الوزارة المستقيلة، والتي لم تقبل استقالتها، للإستمرار بالحكم والاضطلاع بمهام رئاسة الجمهورية مجتمعة وفق منطوق الدستور.

(٣) في ٩ تموز ١٩٣٩ حلّ المفوض السامي المجلس النيابي وتولى بنفسه مهام السلطين التنفيذية والتشريعية وشكل حكومة مديرين.

(٤) في ٢ أيلول ١٩٣٩ أعلنت الحكومتان البريطانية والفرنسية الحرب على ألمانيا النازية بعد اجتياحها الأراضي البولونية.

٢٩ :- حكومة مديرين برئاسة بهيج الخطيب من ٩ تموز ١٩٣٩ لغاية ١ نيسان ١٩٤١.

بهيج الخطيب رئيساً ومديراً عاماً للداخلية - خليل رفعت مديراً عاماً للمعدلية - يوسف عطا الله مديراً عاماً للاقتصاد - حسني البيطار مديراً عاماً للمالية - عبد اللطيف الشطي مديراً عاماً للمعارف - نوري المدرس مديراً عاماً للأشغال العامة. وفي عهد هذه الحكومة حصلت الأمور التالية:

(١) في ٦ تموز ١٩٤٠ اغتيل الدكتور عبد الرحمن الشهنندر في عيادته على يد أحمد عصاصة وشركائه، واتهم بتدبيرها جميل مردم وسعد الله الجابري ولطفي الحفار الذين فروا إلى العراق، إلا أن التحقيقات لم تؤيد هذا الاتهام وما زالت الأصابع تشير إلى السلطات الفرنسية القيشية في سورية وقتها بأنها كانت خلف هذه الجريمة النكراء.

(٢) في ٣ شباط ١٩٤١ نفذ حكم الإعدام شنقاً بالقتلة أحمد عصاصة وصالح معنوق وأحمد الطرايشي وسعيد الحمصري أما الخامس محمد الحرش فقد كان فاراً كما حكم بالسجن على باقي الشركاء الحافني والشماع والفندور وسامي الحفار وتبرئة جميل مردم ولطفي الحفار وسعد الله الجابري وعاصم الناطلي وفوزي القباني.

٣٠ :- حكومة خالد العظم الأولى من ٥ نيسان ١٩٤١ لغاية ١٢ أيلول ١٩٤١ بأمر من الجنرال دانز، خالد العظم للرئاسة ووزيراً للداخلية - حنين صحنائي وزيراً للمالية - نسيب البكري وزيراً للاقتصاد والأشغال - صفوت قاطر أغاسي وزيراً للمعدلية - محسن البرازي وزيراً للمعارف.

في عهد هذه الحكومة:

(١) طُرد الفرنسيون الفشيون من سورية واحتلها بمدعم الفرنسيون الديفوليون والانكليز بدءاً من ليل الخميس ١٩ حزيران ١٩٤١.

(٢) أعطى ضابط المخابرات القيشي دانجيلي مبلغاً من المال إلى الرائد (كومندان) حسني الزعيم لتنظيم مقاومة من الأكراد في وجه دخول الانكليز والديفولين إلى سورية.

(٣) أُلقي القبض على حسني الزعيم بعد هذا الدخول واستعيد المبلغ منه، وحكمت عليه محكمة عسكرية فرنسية بالسجن لعشر سنين.

الجمهورية الثالثة زمن الانتداب - تعييناً -

الشيخ تاج الدين الحسني

في ١٢ أيلول ١٩٤١ أُلقي المفوض السامي الفرنسي الجنرال كاترو على تعيين الشيخ تاج الحسني رئيساً للجمهورية السورية كما أُلقي هذا الرئيس على تكليف حسن الحكيم بتشكيل الوزارة.

٣١ :- وزارة حسن الحكيم الأولى من ٢٠ أيلول ١٩٤١ لغاية ١٧ نيسان ١٩٤٢.

حسن الحكيم للرئاسة ووزيراً للمالية - فائز الخوري وزيراً للخارجية - بهيج الخطيب وزيراً للداخلية - زكي الخطيب وزيراً للعدلية - عبد الغفار الأطرش وزيراً للدفاع - فيضي الأناسي وزيراً للمعارف - محمد العايش وزيراً للاقتصاد - منير العباس وزيراً للأشغال - حكمت الحراكي وزيراً للإعاشة.

في عهد هذه الوزارة:

(١) أعلن الجنرال كاترو بتاريخ ٢٧/٩/٤١ في سراي الحكومة بدمشق وباحتفال رسمي استقلال سورية.

(٢) كانت المملكة العربية السعودية ومملكة مصر ومملكة اليمن أول من اعترف بهذا الاستقلال، ثم اعترفت به انكلترا واليونان وبلجيكا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وتركيا وإيطاليا.

٣٢ :- وزارة حسني البرازي من ١٨ نيسان ١٩٤٢ لغاية ٨ كانون الثاني ١٩٤٣

حسني البرازي للرئاسة والداخلية - محمد العايش وزيراً للاقتصاد - منير العجلاني وزيراً للدعاية والشباب - حكمت الحراكي وزيراً للتموين والإعاشة - فائز الخوري وزيراً للمالية والخارجية - راغب الكيخيا وزيراً للعدلية - حسن الأطرش وزيراً للدفاع - منير العباس وزيراً للأشغال العامة والبرق والبريد - خليل مردم وزيراً للمعارف.

في عهد هذه الوزارة تم التالي:

(١) في منتصف شهر أيار ١٩٤٢ قدم الجنرال سبيرس أوراق اعتماده إلى رئيس الجمهورية كأول وزير مفوض لملك انكلترا في سورية.

(٢) في ٥ كانون الثاني ١٩٤٣ ابتدأ الوزراء بتقديم استقالاتهم الواحد تلو الآخر بالإتفاق مع رئيس الجمهورية ليصبح رئيس الوزارة البرازي رئيساً بلا وزراء، لأنه رفض تقديم استقالته عندما طلبها منه الشيخ تاج فأصبح مستقلاً حكماً.

٣٣ :- وزارة جميل الألشي الثانية من ٨ كانون الثاني ١٩٤٣ لغاية ٢٥ آذار ١٩٤٣

جميل الألشي للرئاسة ووزيراً للداخلية - منير العباس وزيراً للأشغال وزيراً للعدل وكالة - فائز الخوري للخارجية - مصطفى الشهابي للمالية - محمد العايش وزيراً للاقتصاد الوطني - خليل مردم وزيراً للمعارف - منير العجلاني وزيراً للشؤون الاجتماعية.

وأهم مجريات عهد هذه الوزارة:

(١) في ١٧ كانون الثاني ١٩٤٣ توفي رئيس الجمهورية الشيخ تاج الحسيني مسموماً

من كمية الدواء اللاجئان التي تجرعهما بناء على رأي الطبيب المعالج، وكان يشكو من احتقان بالرئة، وحامت الشكوك إن كان هذا جهلاً أم قتلاً من الطبيب.

(٢) في ٢٢ آذار ٤٣ استقال مصطفى الشهابي من هذه الوزارة.

(٣) أعيد العمل بالمستور المعطل وتقرر إجراء انتخابات نائية في ظل حكومة جديدة.

وهكذا استمر الالشي برئاسة الوزارة بعد وفاة رئيس الجمهورية واستلم رئاسة الدولة مع مجلس الوزراء وكالة لغاية ٢٤ آذار ١٩٤٣.

٣٤ :- حكومة عطا الأيوبي الثانية من ٢٥ آذار ٤٣ لغاية آب ١٩٤٣

عطا الأيوبي رئيساً للدولة ووزيراً للداخلية والدفاع - مصطفى الشهابي وزيراً للمالية والاقتصاد والأعاشة والتموين بالوكالة - فيضي الأناسي وزيراً للعدلية والمعارف والشؤون الاجتماعية بالوكالة - نعيم الأنطاكي وزيراً للخارجية والأشغال العامة بالوكالة.

في عهد هذه الوزارة:

(١) جرت انتخابات نائية واجتمع مجلسها في ١٧ آب ٤٣ وانتخب فارس الخوري رئيساً له.

(٢) انتخب شكري القوتلي بأغلبية ساحقة رئيساً لجمهورية البلاد بدون منافس.

الجمهورية الرابعة زمن الانتداب - انتخاباً -

شكري القوتلي

٣٥ :- وزارة سعد الله الجابري الأولى من ١٩ آب ١٩٤٣ لغاية ١٤ تشرين الثاني

١٩٤٤

يساعده جميل مردم وزيراً للخارجية - خالد العظم وزيراً للمالية - عبد الرحمن كيالي وزيراً للعدلية - لطفي الحفار وزيراً للداخلية - نصوح البخاري وزيراً للمعارف والدفاع بالوكالة - مظهر رسلان وزيراً للأشغال العامة والتموين - توفيق شامية وزيراً للزراعة والتجارة بالوكالة.

في ٧ تشرين الأول ١٩٤٤ اجتمع في الاسكندرية بدعوة من حكومتها ممثلون عن الحكومات العربية - مصر والسعودية وسورية والعراق ولبنان والأردن واليمن - وقرروا تأليف جامعة لهم تجمعهم على قدم المساواة في جميع إجراءاتها وقراراتها تحت اسم الجامعة العربية.

٣٦ :- وزارة فارس الخوري الأولى من ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٤ لغاية ٧ نيسان

١٩٤٥

فارس الخوري للرئاسة والداخلية والمعارف - جميل مردم وزيراً للخارجية والدفاع والاقتصاد - عبد الرحمن كيالي وزيراً للعدلية والأشغال العامة - خالد العظم وزيراً للمالية والإعاشة والتموين -

وفي ٢٢ آذار ١٩٤٥ اجتمع ممثلو الدول العربية السبع المستقلة في القاهرة ووقعوا ميثاق الجامعة العربية.

٣٧ :- وزارة فارس الخوري الثانية من ٧ نيسان ١٩٤٥ لغاية ٢٤ آب ١٩٤٥.

بماونه: جميل مردم وزيراً للخارجية والدفاع - سعيد الغزي وزيراً للعدلية والإعاشة والتموين - صبري العسلي وزيراً للداخلية - حكمت الحكيم وزيراً للأشغال - أحمد الشرباتي وزيراً للمعارف والاقتصاد - نعيم الأنطاكي وزيراً للمالية وفي ٢١ نيسان أضيف إليها حسن جبارة كوزير للإعاشة والتموين.

في عهد هذه الوزارة كانت الأحداث التالية:

(١) في أول نيسان ١٩٤٥ شكل وفد سوري وسافر إلى سان فرانسيسكو واشترك باسم سورية المستقلة في جلسات مجلس الأمن المنعقد فيها. وقد أُلّف من فارس الخوري رئيساً وعضوية كل من نعيم الأنطاكي وناظم القدسي، ومن الخبراء نور الدين كحالة وفريد زهن الدين والملحق توفيق الهندي.

على أثر سفر رئيس الوزراء بمهمة إلى سان فرانسيسكو استلم رئاستها بالوكالة الاستاذ جميل مردم بك.

(٢) في ٢٩ أيار ١٩٤٥ وقع عدوان وحشي من القوات الفرنسية على مدينة دمشق دمر المجلس النيابي فيها، بعد ذبح ٢٨ شخصاً من حراسه، وقصفت مدفعيتها أحياء المدينة وأشعلت الحرائق في بيوتها ومتاجرهما، إلى أن تدخلت قوات إنكليزية أتت من البقاع في لبنان ووضعت حداً لهذه الجرائم المنكرة على شعب آمن ينادي بحريته واستقلاله ويعارض بدخول قوات فرنسية جديدة إلى بلاده.

٣٨ :- وزارة فارس الخوري الثالثة من ٢٤ آب ١٩٤٥ لغاية ٣٠ أيلول ١٩٤٥

يساعده: خالد العظم وزيراً للمالية - لطفي الحفار وزيراً للداخلية - ميخائيل إليان وزيراً للخارجية - صبري العسلي وزيراً للعدلية - أحمد الشرباتي وزيراً للمعارف - حسن جبارة وزيراً للاقتصاد والإعاشة والتموين - حكمت الحكيم وزيراً للأشغال العامة.

في جلسة الثقة التي طلبتها هذه الوزارة من المجلس النيابي استقال أحمد الشرباتي بسبب الاعتراض على عدد أعضائها دستورياً. وكانت تضحية منه دون أن يطلب أحد منه ذلك.

٣٩ :- وزارة سعد الله الجابري الثانية من ٣٠ أيلول ١٩٤٥ لغاية ٢٧ نيسان ١٩٤٦.
سعد الله الجابري للرئاسة والخارجية والدفاع - لطفي الحفار وزيراً للداخلية - نعيم الأنطاكي وزيراً للمالية والأشغال العامة - صبري العسلي وزيراً للعدلية والمعارف - حسن جبارة للاقتصاد والإعاشة والتأمين.

(١) في أول كانون أول ١٩٤٥ استقال الأنطاكي واستلم وزارة المالية حسن جبارة، كما استلم فتح الله آسيون وزارة الأشغال العامة.

(٢) في نيسان ١٩٤٦ تم جلاء آخر القوات الفرنسية عن سورية التي احتلتها وفرضت هيمنتها عليها بدءاً من عصر الأحد ٢٥ تموز ١٩٢٠ بعد معركة حربية فرنسية خسيسة وقعت في ميسلون على الحدود السورية اللبنانية، واعتبر يوم ١٧/نيسان/يوماً وطنياً تحتفل به الأمة من أقصاها إلى أقصاها باسم عيد الجلاء.

٤٠ :- وزارة سعد الله الجابري الثالثة من ٢٧ نيسان ١٩٤٦ لغاية ٢٧ كانون الأول ١٩٤٦

سعد الله الجابري للرئاسة والخارجية - خالد العظم وزيراً للعدلية والاقتصاد - نبيه العظمة وزيراً للدفاع - صبري العسلي وزيراً للداخلية - أحمد الشراياتي وزيراً للمعارف - ميخائيل اليان وزيراً للأشغال العامة - آدمون حمصي وزيراً للمالية.

٤١ :- وزارة جميل مردم الثالثة من ٢٨ كانون الأول ١٩٤٦ لغاية ٦ تشرين الأول ١٩٤٧

جميل مردم للرئاسة والداخلية والصحة - سعيد الغزي وزيراً للمالية - نعيم الأنطاكي وزيراً للخارجية - أحمد الشراياتي وزيراً للدفاع - حكمت الحكيم وزيراً للاقتصاد - عادل أرسلان وزيراً للمعارف - عدنان الأناسي وزيراً للأشغال العامة.
في ١٦ نيسان استقال الأنطاكي فولى الرئيس وزارة الخارجية.

٤٢ :- وزارة جميل مردم الرابعة من ٦ تشرين الأول ١٩٤٧ لغاية ٢٢ آب ١٩٤٨
جميل مردم للرئاسة والخارجية - وهبي الحريري وزيراً للمالية - منير المجلاني وزيراً للمعارف - سعيد الغزي وزيراً للاقتصاد - أحمد الشراياتي وزيراً للدفاع - محسن البرازي وزيراً للداخلية والصحة - أحمد الرفاعي وزيراً للعدلية والأشغال.
وفي عهد هذه الوزارة:

(١) جرى تعديل الدستور ليتسنى للرئيس شكري القوتلي تجديد رئاسته للجمهورية السورية وذلك في جلسة المجلس النيابي التي عقدت في ١٩٤٨/٣/٢٠.

(٢) اجتمع المجلس النيابي في الوقت المحدد دستورياً وأعيد انتخاب شكري القوتلي

رئيساً للجمهورية للمرة الثانية بدءاً من ١٧/آب/١٩٤٨.

(٣) وفي ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ قررت هيئة الأمم المتحدة تقسيم فلسطين إلى قسمين أحدهما لليهود والثاني للعرب بدءاً من ١٥/أيار/١٩٤٨، بمؤامرة خسيصة على الأمة العربية أصحاب البلاد الشرعيين.

(٤) وفي ١٥/أيار/١٩٤٨ دخلت الجيوش العربية ومنها الجيش السوري لمنع هذا التقسيم بالقوة العربية المسلحة، وللحيلولة دون قيام دولة إسرائيلية على أرض فلسطين العربية لأنها دولة غريبة دخيلة.

(٥) في ١٠/حزيران/١٩٤٨ فرضت الأمم المتحدة هدنة أولى على المتحاربين على أرض فلسطين العربية أعقبها بهدنة ثانية طويلة ما زلنا تحت وطأتها حتى اليوم.

(٦) أعلنت الأحكام العرفية في الجمهورية السورية اعتباراً من ١٥/أيار/١٩٤٨ وسمي رئيس الوزراء جميل مردم حاكماً عسكرياً عرفياً فيها.

(٧) جرى تعيين حسني الزعيم رئيساً لأركان الجيش بدلاً عن الزعيم عبد الله عطفة. عارض هذا التعيين وزير الدفاع أحمد الشراياتي، الذي لم يلتفت إليه رئيس الجمهورية شكري القوتلي ورئيس الوزراء جميل مردم في هذه المعارضة.

٤٣ :- وزارة جميل مردم الخامسة من ٢٢/آب/١٩٤٨ لغاية ١٦/كانون الأول/١٩٤٨.

جميل مردم للرئاسة والدفاع - لطفي الحفار نائباً للرئيس ووزير دولة - سعيد الغزي وزيراً للعدلية - صبري العسلي وزيراً للداخلية - محسن البرازي وزيراً للخارجية - عادل ارسلان وزيراً للصحة والشؤون الاجتماعية - وهبي الحريري وزيراً للمالية - منير العجلاني وزيراً للمعارف - محمد العايش وزيراً للدولة والزراعة - مخايل اليان وزيراً للاقتصاد - أحمد الرفاعي وزيراً للأشغال العامة.

في ٩ تشرين الثاني ٤٨ استقال منها الحفار والعسلي واليان وفي ١٨ منه استقال الحريري.

٤٤ :- وزارة خالد العظم الثانية من ١٦ كانون أول ٤٨ لغاية ٢٩ آذار ١٩٤٩

خالد العظم للرئاسة والخارجية والدفاع - محمد العايش وزيراً للزراعة - محسن البرازي وزيراً للمعارف - عادل العظمة وزيراً للداخلية - أحمد الرفاعي وزيراً للعدلية والشؤون الاجتماعية والصحة - حنين صحنائي وزيراً للاقتصاد الوطني - مجد الدين الجابري وزيراً للأشغال - حسن جبارة وزيراً للمالية.

في عهد هذه الوزارة جرت الأحداث التالية:

(١) في ٧ شباط ١٩٤٩ جرى توقيع اتفاقية النقد بين سورية وفرنسا، وتم فك ارتباط العملة السورية بالفرنك الفرنسي الذي كان يقوم بمهمة تغطية الليرة الورقية السورية.

(٢) في الساعات الأولى من فجر ٢٩ آذار/ ١٩٤٩ زحف رتلان عسكريان من الجيش السوري من الجبهة السورية الإسرائيلية واحتلا مدينة دمشق وكان الأول بقيادة الضابط أديب الشيشكلي والثاني بقيادة الضابط محمود شوكت يعاونه الضابط بكري قوطرش، بالاتفاق مع آخرين من الضباط وعلى رأسهم رئيس الأركان العامة العميد حسني الزعيم.

(٣) جرى اعتقال رئيس الجمهورية شكري القوتلي ورئيس الوزراء خالد العظم. وكان هنا أول انقلاب عسكري في سورية.

(٤) استلم الجيش صلاحيات السلطة التنفيذية في البلاد يعاونه الأمناء العامون في وزارات الدولة، هنري رعد أمين عام وزارة المالية - حسني العوفا أمين عام وزارة الاقتصاد - أسعد الكوراني أمين عام وزارة العدلية - جمال الفرا أمين عام وزارة المعارف - نور الدين كحالة أمين عام وزارة الأشغال العامة - توفيق الأحمد أمين عام وزارة الزراعة - فؤاد شباط أمين عام وزارة الداخلية - إبراهيم الأسطواني أمين عام وزارة الخارجية - أنور حاتم أمين عام مجلس الوزراء.

(٥) في ١٩ نيسان استعاض عن الأمناء العامين بمجلس وزراء شكله حسني الزعيم برئاسة على النحر التالي:

٤٥ :- العميد حسني الزعيم رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للداخلية والدفاع - عادل أرسلان نائلاً للرئيس ووزيراً للخارجية - فيضي الأناسي وزيراً للمعارف والصحة والشؤون الاجتماعية - أسعد الكوراني وزيراً للعدلية والأشغال - حسن جبارة وزيراً للمالية - نوري الأيش وزيراً للزراعة - فتح الله صفال وزيراً للاقتصاد.

(٦) في ١٨ نيسان استقال فيضي الأناسي وحل محله خليل مردم في وزارة المعارف والصحة والشؤون الاجتماعية.

الجمهورية الخامسة وأول رئيس عسكري لها بطريقة الإستفتاء

حسن حسني الزعيم

(١) ١ نيسان ١٩٤٩ صدر أمر عسكري بحل المجلس النيابي.

(٢) ٦ نيسان ١٩٤٩ قدم شكري القوتلي استقالته إلى الشعب السوري من رئاسة الجمهورية.

(٣) ٧ نيسان ١٩٤٩ قدم خالد العظم استقالته من رئاسة مجلس الوزراء.

(٤) ٢٥ حزيران ١٩٤٩ جرى استفتاء شعبي انتخب بنتيجته حسني الزعيم رئيساً للجمهورية مع لقب مشير دون منافس له.

٤٦: - وزارة محسن البرازي الأولى، من ٢٦ حزيران ٤٩ لغاية ١٤ آب ١٩٤٩.

بعد تولي حسني الزعيم رئاسة الجمهورية عهد إلى محسن البرازي بتشكيل وزارة فشكلها على النحو التالي:

محسن البرازي رئيساً للوزراء ووزارتي الداخلية والخارجي - مصطفى الشهابي وزيراً للعدل - خليل مردم وزيراً للمعارف والصحة والإسعاف - حسن جبارة وزيراً للمالية والاقتصاد - نوري الأيش وزيراً للزراعة - فتح الله صقال وزيراً للأشغال - عبد الله عطفة وزيراً للدفاع.

أهم أحداث عهد هذه الوزارة:

(١) تم في تموز ٩٤٩ تسليم اللاجئين السياسي أنطون سعادة إلى الحكومة اللبنانية وجرت محاكمته وإعدامه خلال ٤٨ ساعة من استلامه من قبل قائد الدرك العام ومدير الأمن العام اللبنانيين.

(٢) صباح ١٤ آب ١٩٤٩ وقع الانقلاب العسكري السوري الثاني برئاسة العميد سامي الحناوي قائد اللواء الأول، وأطاح بمعهد حسني الزعيم وبرئيس وزرائه محسن البرازي اللذين قتلوا رمياً بالرصاص الغزير في سهل المزة بضاحية دمشق على يد ثلاثة ضباط.

(٣) عهد رئيس هذا الانقلاب ومجلسه العسكري إلى هاشم الأتاسي بتشكيل حكومة، مع ممارسته ومجلس وزرائها صلاحيات رئيس الجمهورية والسلطتين التشريعية والتنفيذية في آن واحد، فشكلها على النحو التالي:

٤٧ :- حكومة هاشم الأتاسي من ١٤ آب ٤٩ لغاية ١٤ كانون الأول ١٩٤٩.

هاشم الأتاسي للرئاسة - خالد العظم وزيراً للمالية - ناظم القدسي وزيراً للخارجية - رشدي كيخيا وزيراً للداخلية - عبد الله عطفة وزيراً للدفاع - عادل العظمة وزير دولة - فيضي الأتاسي وزيراً للاقتصاد - فتح الله أسبون وزير دولة - مجد الدين الجابري وزيراً للأشغال العامة والمواصلات - سامي كباره وزيراً للعدل والصحة - أكرم الحوراني وزيراً للزراعة - مهشال عفلق وزيراً للمعارف.

وفي عهد هذه الوزارة جرت الأحداث التالية:

(١) أعاد الحناوي العقيد أديب الشيشكلي إلى الجيش الذي كان قد سرحه منه حسني الزعيم، وسلمه قيادة اللواء الأول في قتلنا الذي نفذ بواسطته انقلابه.
(٢) في ١٤ كانون الأول، انتخبت الجمعية التأسيسية هاشم الأتاسي رئيساً للدولة السورية، لذا انتهت مهمة وزارته، مع التمتع بصلاحيات ومسؤوليات رئيس الجمهورية إلى أن يتم وضع دستور.

(٣) كلف الأتاسي الدكتور ناظم القدسي بتشكيل وزارة جديدة، قبل أن تجري المباركة والتهاني، وفي ١٩ كانون الأول ١٩٤٩ قام العقيد أديب الشيشكلي بالإنقلاب العسكري الثالث في سورية واعتقل اللواء سامي الحناوي، الذي أعاده إلى الجيش، ومجموعة من ضباطه وأعوانه وزج بهم في سجن المزة العسكري.

رئيس الدولة السورية

هاشم الأتاسي

٤٨ :- وزارة ناظم القدسي الأولى، من ٢٤ كانون الأول ١٩٤٩ لغاية ٢٧ كانون الأول ١٩٤٩.

ناظم القدسي للرئاسة ووزارة الخارجية - فيضي الأتاسي وزيراً للدفاع والاقتصاد الوطني - زكي الخطيب وزيراً للعدلية - محمد المبارك وزيراً للأشغال العامة - هاني السباعي وزيراً للمعارف - شاكر العاص وزيراً للمالية - أحمد قنبر وزيراً للداخلية - محمود العظم وزيراً للزراعة - جورج شلهوب وزيراً للصحة.

٤٩ :- وزارة خالد العظم الثالثة من ٢٧ كانون أول لغاية ٤ حزيران ١٩٥٠.

خالد العظم للرئاسة ووزيراً للخارجية - فتح الله أسيون وزيراً للصحة - فيضي الأتاسي وزيراً للعدلية - سامي كباره وزيراً للداخلية - هاني سباعي وزيراً للمعارف - أكرم الحوراني وزيراً للدفاع - محمد المبارك وزيراً للأشغال العامة - عبد الباقي نظام الدين وزيراً للزراعة - معروف الدواليبي وزيراً للاقتصاد - عبد الرحمن العظم وزيراً للمالية.

وفي عهد هذه الوزارة:

(١) شُكلت شركة سورية مساهمة ذات منفعة عامة مشتركة في إنشاء واستثمار مرفأ بحري في مدينة اللاذقية، بموجب المرسوم التشريعي رقم ٣٨ تاريخ ١٢/٢/١٩٥٠.

(٢) حصلت القطيعة الاقتصادية بين حكومتَي سورية ولبنان، وقد أقرتها الجمعية التأسيسية السورية في جلستها المنعقدة في ١٨/٣/١٩٥٠.

٥٠ :- وزارة ناظم القدسي الثانية من ٤ حزيران ١٩٥٠ لغاية ٨ أيلول ١٩٥٠.

ناظم القدسي رئيساً ووزيراً للخارجية - حسن جبارة وزيراً للمالية - زكي الخطيب وزيراً للعدلية - جورج شلهوب وزيراً للأشغال العامة - شاكر العاص وزيراً للاقتصاد والزراعة - فرحان الجندلي وزيراً للمعارف والصحة والإسعاف العام - فوزي سلو وزيراً للدفاع - رشاد برمدا وزيراً للداخلية.

أهم ما حصل في عهد هذه الوزارة:

(١) وضعت الجمعية التأسيسية دستوراً جديداً رسخت بموجبه سيادة الشعب ودعائم نظامه الجمهوري.

(٢) تحولت الجمعية التأسيسية إلى مجلس نيابي.

(٣) انتخبت رشدي كيخيا رئيساً لهذا المجلس.

(٤) انتخب رئيس الدولة هاشم الأتاسي لرئاسة الجمهورية السورية.

الجمهورية السادسة انتخاباً

هاشم الأتاسي

عهد رئيس الجمهورية، فور انتخابه، إلى ناظم القدسي بتشكيل وزارة جديدة.

٥١ :- وزارة ناظم القدسي الثالثة من ٨ أيلول ١٩٥٠ لغاية ٢٧ آذار ١٩٥١.

ناظم القدسي للرئاسة ووزيراً للخارجية - زكي الخطيب وزيراً للعدلية - حسن الحكيم وزير دولة - هاني السباعي وزيراً للمعارف - فرحان الجندلي وزيراً للاقتصاد - فوزي سلو وزيراً للدفاع - رشاد برمدا وزيراً للداخلية - علي بوظو وزيراً للزراعة.

في عهده الوزارة:

(١) أحدثت إدارة ذات شخصية مستقلة إدارياً ومالياً لإدارة مشروع الغاب وتجفيف أراضيها واستخدام قواه المائية في توليد الطاقة الكهربائية.

(٢) جرى تأميم حافلات وكهرباء دمشق وحافلات وكهرباء ومياه حلب.

(٣) ألغي امتياز إدارة حصر التبغ والتبناك وألحقت بوزارة المالية، بموجب المرسوم رقم ٤٢٨ لعام ١٩٥١.

٥٢ :- وزارة خالد العظم الرابعة من ٢٧ آذار ١٩٥١ لغاية ٩ آب ١٩٥١.

خالد العظم رئيساً للوزارة ووزيراً للخارجية - سامي كبارة وزيراً للداخلية - عبد الباقي

نظام الدين وزيراً للزراعة ووكيلاً للعدلية - عبد الرحمن العظم وزيراً للمالية - فوزي سلو وزيراً للدفاع - رثف الملقى وزيراً للمعارف والاقتصاد وكالة - سامي طيارة وزيراً للصحة ووكالة الأشغال.

٥٣ - : وزارة حسن المحكم الثانية. من ٩ آب ١٩٥١ لغاية ٢٨ تشرين الثاني ١٩٥١.

حسن المحكم رئيساً للوزارة ووزيراً للمالية - فيضي الأناسي وزيراً للخارجية - فتح الله أسبون وزيراً للصحة - شاكر العاص وزيراً للاقتصاد والزراعة بالوكالة - فوزي سلو وزيراً للدفاع - رشاد برمدا وزيراً للداخلية - حامد الخوجة وزيراً للأشغال العامة والمواصلات - عبد الوهاب حومد وزيراً للمعارف - عبد العزيز حسن وزيراً للعدلية. ثم أضيف إليها محمد المبارك كوزير للزراعة.

وكانت أهم الأحداث في عهد هذه الوزارة كما يلي:

(١) أضرب الموظفون إضراباً شديداً مطالبين بزيادة رواتبهم وتحسين أوضاعهم. ولم يحصلوا على نتيجة إيجابية.

(٢) في ١٠ تشرين الثاني ١٩٥١ استقالت الوزارة واستعفى تشكيل غيرها مدة ثمانية عشر يوماً.

٥٤ - : وزارة معروف الدواليبي. من ٢٨ تشرين الثاني لغاية ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥١.

معروف الدواليبي رئيساً للوزارة ووزيراً للدفاع - منير العجلاني وزيراً للعدلية - هاني سباعي وزيراً للمعارف - أحمد قنبر وزيراً للداخلية - محمد مبارك وزيراً للزراعة - شاكر العاص وزيراً للخارجية - عبد الرحمن العظم وزيراً للمالية - علي بوظو وزيراً للاقتصاد - محمد الشواف وزيراً للصحة - جورج شلهوب وزيراً للأشغال والمواصلات.

في عهد هذه الوزارة وقبل أن ترى ضياء شمس يوم ميلادها:

(١) صباح ٢٩ تشرين الثاني باكراً جرى اعتقال رئيس الوزراء الدكتور معروف الدواليبي وأكره على تقديم استقالته إلى رئيس الجمهورية الذي كلف حامد الخوجة بتشكيل غيرها دون نجاح.

(٢) في ٢ كانون الأول قدم رئيس الجمهورية هاشم الأناسي استقالته إلى المجلس النيابي.

(٣) في ٢ كانون الأول أيضاً صدر بلاغ عسكري رقم واحد عن رئيس الأركان العامة العقيد أديب الشيشكلي، رئيس مجلس العقلاء، استولى بموجبه على السلطة التنفيذية في البلاد وتولى مهام رئاسة الدولة.

(٤) وفي ٢ كانون أول أيضاً أصدر الشيشكلي مرسوماً بوصفه رئيساً للسلطة التنفيذية

عسكرياً حل بموجبه مجلس النواب، وعهد إلى العميد فوزي سلو بتشكيل الحكومة.

٥٥ - : حكومة العميد فوزي سلو من ٣ كانون أول ١٩٥١ لغاية ٨ حزيران ١٩٥٢.

في ٣ كانون أول ١٩٥١ صدر أمر عسكري رقم اثنين استلم بموجبه العميد فوزي سلو السلطتين التشريعية والتنفيذية، يعاونه في هذه الثانية الأمناء العامون كل في وزارته. في ٦ نيسان ١٩٥٢ صدر مرسوم بحل جميع الأحزاب والمنظمات السياسية.

٥٦ - : حكومة فوزي سلو الثانية من ٨ حزيران ١٩٥٢ لغاية ١١ تموز ١٩٥٣.

في ٨ حزيران ١٩٥٢ صدر مرسوم تشريعي يقضي بأن يؤازر رئيس الدولة في ممارسة السلطتين التشريعية والتنفيذية مجلس وزراء معين وتقبل استقالته بمرسوم، بالإستناد على الأمر العسكري رقم اثنين تاريخ ٣ كانون أول ١٩٥١.

(١) في ٨ حزيران ١٩٥٢ صدر مرسوم رقم واحد عن رئيس الدولة سمي بموجبه فوزي سلو رئيساً للوزارة ووزيراً للدخالية والدفاع - سامي طبارة وزيراً للمعارف - مرشد خاطر وزيراً للصحة - ظافر الرفاعي وزيراً للخارجية - سعيد الزعيم وزيراً للمالية - منير دياب وزيراً للاقتصاد - عبد الرحمن هندي وزيراً للزراعة - منير غنام وزيراً للعدل - توفيق هارون وزيراً للأشغال والمواصلات.

وفي عهد هذه الحكومة:

(١) في ٢٨ آذار ١٩٥٣ تم وضع نظام أساسي للعملة السورية وأحدث بنك مركزي

سوري.

(٢) في ١٦ حزيران ١٩٥٣ أرسل رئيس الأركان العامة، العميد أديب شيشكلي، إلى رئيس الدولة رئيس الوزراء فوزي سلو، مشروع دستور جديد رئاسي ليكون بديلاً للدستور عام ١٩٥٠، للجمهورية السورية.

(٣) أسفر التصويت بالموافقة على الدستور الجديد وأعلن انتخاب الشيشكلي رئيساً للجمهورية بدون منافس. كما انتخب مأمون الكزبري رئيساً للمجلس النيابي الجديد.

(٤) صدر مرسوم بتعيين قائد المنطقة الوسطى العميد شوكت شقير رئيساً لأركان الجيش.

الجمهورية السابعة استفتاء ورئاسياً

برئاسة أديب الشيشكلي

٥٧ - : حكومة العميد أديب الشيشكلي الرئاسية من ١٩ تموز ١٩٥٣ لغاية ٢٥ شباط

١٩٥٤.

بماونه الوزراء: خليل مردم وزيراً للخارجية - فتح الله أسبون وزيراً للأشغال العامة والمواصلات - نوري الإيش وزيراً للداخلية - عبد الرحمن الهندي وزيراً للزراعة - نظمي القهباني وزيراً للصحة - رفعت خانكان وزيراً للدفاع - جورج شاهين وزيراً للمالية - عون الله الجابري وزيراً للاقتصاد - أسعد محاسن وزيراً للعدلية - أنور إبراهيم باشا وزيراً للمطارف.

في عهد أديب الشيشكلي:

(١) تم وضع اللبنات الأولى لإقامة معرض دمشق الدولي تتجمع فيه الدول في مظاهرة اقتصادية يفيد منها المواطن السوري بعرض منتجاته ويتطلع على منتجات غير. وكان قد سبقه معرض سوري واحد فقط بعهد الشيخ تاج كان مقره بناء مدرسة التجهيز الأولى بدمشق.

(٢) قبل فترة من الإطاحة بحكم أديب الشيشكلي، تجمع لفيف من رجال السياسة والأحزاب في بيت هاشم الأناسي بحمص، وتداولوا في الأوضاع السياسية والديمقراطية وقرروا القيام بثورة مسلحة للقضاء على حكمه العسكري فاعتقل بعضهم ووضعهم في سجن المستشفى العسكري بالمزة، وفرض الإقامة الجبرية على هاشم الأناسي في داره.

(٣) قامت حركة مسلحة في جبل العرب، عظم أمرها في نظر الشيشكلي، لذلك أرسل كثيراً من القطعات العسكرية لقمعها، وقبل انتهاء أمرها قام عصيان عسكري في حلب وحمص ودير الزور رافعاً لواء الإطاحة به وبمهده، فرضخ لهوادره الأولى وغادر البلاد إلى لبنان ومنه إلى أوروبا. عن طريق السعودية.

(٤) أعلن رئيس المجلس النيابي مأمون الكزبري نفسه رئيساً للبلاد، لساعات، عملاً بمنطوق الدستور، ثم عدل عن هذه الخطوة تحت ضغط من الرأي العام السياسي والشعبي.

عودة إلى الجمهورية السادسة

ورئيسها هاشم الأناسي

بعد القضاء على عهد الشيشكلي في شباط ٥٤ عاد هاشم الأناسي إلى رئاسة الجمهورية لإتمام مدة ولايته التي قطعها الشيشكلي، وعهد إلى صبري العسلي بتشكيل وزارة جديدة.

٥٨ - : وزارة صبري العسلي الأولى ١ آذار ١٩٥٤ لغاية ١٩ حزيران ١٩٥٤.

صبري العسلي رئيساً للوزارة - معروف الدواليبي وزيراً للدفاع - فيضلي الأتاسي وزيراً للخارجية - منير المجلاي وزيراً للمعارف - حسن الأطرش وزيراً للزراعة - عبد الرحمن العظم وزيراً للمالية - علي بوظو وزيراً للداخلية - عفيف الصلح وزيراً للدولة - محمد سليمان الأحمد (بدوي الجبل) وزيراً للصحة - عزت صقال وزيراً للمدنية - فاخر الكيالي وزيراً للإقتصاد - رشاد جبيري وزيراً للأشغال العامة ووزيراً للمواصلات.

٥٩ - : وزارة سعيد الغزي الأولى من ١٩ حزيران ٥٤ لغاية ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٤.

سعيد الغزي للرئاسة ووزيراً للدفاع - عزت صقال وزيراً للخارجية والمالية - أسعد الكوراني وزيراً للعدل والاقتصاد - نهاد القاسم وزيراً للمعارف والزراعة - إسماعيل قولي وزيراً للداخلية - نبيه الغزي وزيراً للأشغال العامة والمواصلات.

في عهد هذه الوزارة:

(١) في ١ أيلول افتتح معرض دمشق الدولي بحفل عام اشترك به ما يزيد على ثلاثين دولة أجنبية بغياب الأمر بتأسيسه الشيشكلي.

(٢) لانتفاء مدة ولاية المجلس النيابي الحالي جرت انتخابات نيابية جديدة في ٢٤ و٢٥ أيلول، والانتخابات التكميلية في ٤ و٥ تشرين الأول ١٩٥٤ وعقدت أول جلساتها في ١٤/١٠/٥٤ وعدد نوابه ١٤٢ نائباً منهم ١٦ نائباً للمسيحيين.

٦٥ - : وزارة فارس الخوري الرابعة من ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٤ لغاية ١٣ شباط ١٩٥٥.

فارس الخوري للرئاسة - فيضلي الأتاسي وزيراً للخارجية - رزق الله انطاكي وزيراً للمالية - أحمد قنبر وزيراً للداخلية - رشاد برمدا وزيراً للدفاع - علي بوظو وزيراً للعدلية - محمد سليمان الأحمد (بدوي الجبل) وزيراً للصحة - فاخر الكيالي وزيراً للإقتصاد - مجد الدين الجابري وزيراً للأشغال والمواصلات - منير المجلاي وزيراً للمعارف - عبد الصمد الفتيح وزيراً للزراعة.

٦٦ - : وزارة صبري العسلي الثانية، من ١٣ شباط ١٩٥٥ لغاية ١٣ أيلول ١٩٥٥.

صبري العسلي رئيساً للوزارة ووزيراً للداخلية - خالد العظم وزيراً للخارجية والدفاع وكالة - عبد البلاقي نظام الدين وزيراً للأشغال العامة والمواصلات - رثيف الملقى وزيراً للمعارف - حامد الخوجة وزيراً للزراعة - فاخر الكيالي وزيراً للإقتصاد - ليون زمريا وزيراً للمالية - مأمون الكزبري وزيراً للعدل - وهيب الغانم وزيراً للدولة ووزيراً للصحة بالوكالة.

(١) في ٢٢ نيسان جرى اغتيال العقيد عدنان المالكى في الملعب البلدي بدمشق

على يد الرقيب من الشرطة العسكرية يونس عبد الرحيم واعتقل كثير من القوميين الاجتماعيين وحلّ حزبهم.

(٢) حيث إن ولاية هاشم الأتاسي في رئاسة الجمهورية تنتهي في ١٩٥٥/١٢/٦ فقد عقد المجلس النيابي برئاسة ناظم القدسي جلسة في ١٩٥٥/٨/١٨ لانتخاب رئيس جمهورية جديد، وكان المتنافسان عليها شكري القوتلي وخالد العظم. ففي الاقتراع الأول حصل شكري القوتلي على ٨٩ صوتاً وخالد العظم على ٤٢ صوتاً ولم يفز أحد منهما بالرئاسة، وفي الاقتراع الثاني حصل القوتلي على ٩١ صوتاً وخالد العظم على ٤١ صوتاً وعلى هذا فاز القوتلي برئاسة الجمهورية وأصبح رئيساً لها ووجد ست أوراق باطلة وبيضاء وغاب أربعة نواب عن الجلسة.

الجمهورية الثامنة انتخاباً

برئاسة شكري القوتلي

من ١٩٥٥/١٢/٧ لغاية ١٩٥٨/٢/٢٢ حيث تنازل عنها للرئيس عبد الناصر:

٦٢- : وزارة سعيد الغزي الثانية من ١٣ أيلول ١٩٥٥ إلى ١٤ أيلول ١٩٥٥.

سعيد الغزي للرئاسة ووزيراً للخارجية - منير المجلاني وزيراً للمد - حسن الأطرش وزير دولة - عبد الباقي نظام الدين وزيراً للأشغال والمواصلات - رشاد برمدا وزيراً للدفاع - علي بوظو وزيراً للاقتصاد - عبد الوهاب حومد وزيراً للزراعة - محمد سليمان الأحمد وزير دولة - رزق الله انطاكي وزيراً للمالية - مأمون الكزبري وزيراً للمعارف - أسعد هارون وزير دولة - عبد الحسيب رسلان وزيراً للداخلية - بدري عبود وزيراً للصحة.

عملت هذه الوزارة يوم تشكيلها وقبل مباشرتها العمل، فأخرج منها عبد الحسيب رسلان وأدخل مصطفى ميرزا في الوزارة المعدلة وقد شكلت على النحو التالي:

٦٣- : وزارة سعيد الغزي من ١٤ أيلول ١٩٥٥ لغاية ١٤ حزيران ١٩٥٦.

سعيد الغزي رئيساً للوزارة ووزيراً للخارجية - منير المجلاني وزيراً للمدلية - حسن الأطرش وزير دولة - عبد الباقي نظام الدين وزيراً للأشغال والمواصلات - رشاد برمدا وزيراً للدفاع - علي بوظو وزيراً للداخلية - عبد الوهاب حومد وزيراً للمالية - محمد سليمان الأحمد وزيراً للدولة مشرفاً على الدعاية والأبناء والإفاعة - رزق الله انطاكي وزيراً للاقتصاد - مأمون الكزبري وزيراً للمعارف - أسعد هارون وزير دولة ومشرفاً على الأوقاف الإسلامية والإفتاء - بدري عبود وزيراً للصحة - مصطفى ميرزا وزيراً للزراعة.

قدم الغزي استقالة حكومته في ٢ حزيران ٥٦ فحصلت أزمة وزارة دامت عدة أيام إلى أن شكل الوزارة صبري العسلي.

٦٤- : وزارة صبري العسلي الثالثة. من ١٤ حزيران ١٩٥٦ لغاية ٣١ كانون الأول ١٩٥٦.

صبري العسلي رئيساً للوزارة ووزيراً للمالية - محمد العايش وزيراً للدولة - عبد الباقي نظام الدين وزيراً للصحة - مجد الدين الجابري وزيراً للأشغال العامة والمواصلات - أحمد قنبر وزيراً للداخلية - عبد الوهاب حومد وزيراً للمعارف - رشاد جبري وزيراً للزراعة - مصطفى الزرقا وزيراً للعدل - صلاح البيطار وزيراً للخارجية - خليل كلاس وزيراً للإقتصاد - عبد الحسيب رسلان وزيراً للدفاع.

وقد تم في عهدها ما يلي:

(١) أقيم في شهر آب ١٩٥٦ احتفال على مدرج الجامعة السورية تحت رعاية رئيس الجمهورية شكري القوتلي لافتتاح مصرف سورية المركزي.

(٢) في أول تموز استقال رئيس الأركان العامة شوكت شقير، وعيّن بدلاً عنه توفيق نظام الدين يعاونه عزيز عيد الكريم.

(٣) حصل عدوان ثلاثي على جمهورية مصر العربية وجرى احتلال صحراء سيناء حتى شرق قناة السويس وتعطلت الملاحة فيها.

(٤) نسفت أنابيب شركة النفط الانكليزية الحارة في الأراضي السورية من قبل العسكريين أحدهم توفيق عرنوس الذي قتل في حلب يوم ٣٠/٣/١٩٦٢.

٦٥ - : وزارة صبري العسلي الأخيرة في ٣١ كانون أول ١٩٥٦ لغاية ٦ آذار ١٩٥٨.

صبري العسلي رئيساً للوزارة ووزيراً للداخلية بالوكالة - خالد العظم وزيراً للدولة ووزيراً للدفاع - هاني سباعي وزيراً للمعارف - حامد الخوجة وزيراً للزراعة - فاخر الكيالي وزيراً للأشغال العامة والمواصلات - مأمون الكزبري وزيراً للعدل ووزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل وكالة - صلاح البيطار وزيراً للخارجية - أسعد محاسن وزيراً للمالية - خليل كلاس وزيراً للإقتصاد - صالح عقيل وزيراً للدولة - أسعد هارون وزيراً للصحة.

في ٢٦ حزيران ١٩٥٧ استقال أسعد محاسن وعهد بوزارة المالية إلى خالد العظم وكالة.

أهم ما جرى في عهد هذه الوزارة:

(١) جرى محاكمة منير العجلاني وعدنان الأتاسي وسامي كباره وآخرين على مدرج

الجامعة السورية، وحكم عليهم بأحكام متفاوتة بمحاكمة عرقية عسكرية ترأسها العقيد عفيف البرزي وعضوية العقيد أمين نفوري والمقدم صلاح يوسف أغا ومثل النيابة فيها المقدم محمد الجراح.

(٢) أعلن عن اكتشاف مؤامرة أميركية اشترك فيها ستون وأديب شيشكلي وإبراهيم الحسيني لقلب الأوضاع.

(٣) رُفِعَ العقيد عفيف البرزي استثنائياً إلى رتبة لواء ورُفِعَ العقيد أمين النفوري استثنائياً أيضاً إلى رتبة عميد، واستلم الأول منصب رئيس أركان الجيش خلفاً للواء توفيق نظام الدين والثاني معاوناً له خلفاً للواء عزيز عبد الكريم.

(٤) حشدت الحكومة التركية قطعات عسكرية على حدود سورية الشمالية بدفع أميركي تهديداً لأوضاعها السياسية الداخلية.

(٥) طار تكتل عسكري من الضباط يرأسه عفيف البرزي بدون إذن من الحكومة وسلطاتها الدستورية، وبدون علمها وبدون جوازات سفر وذهب إلى القاهرة، وعرض على الرئيس عبد الناصر توحيد سورية مع مصر وتم التوحيد في ٢٢ / شباط / ٥٨ بعد استفتاء شعبي في الإقليمين السوري والمصري وانتخب الرئيس جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية الوحدة بينهما.

(٦) في ٥ آذار ١٩٥٨ صدر دستور رئاسي موحد للجمهورية العربية المتحدة.

(٧) في ٦ آذار ١٩٥٨ صدر قرار جمهوري بتشكيل وزارة مركزية للجمهورية المتحدة ووزارة تنفيذية لكل إقليم فيها.

عهد الوحدة بين مصر وسورية

الجمهورية العربية المتحدة استفتاء

رئيسها جمال عبد الناصر

٦٦ - : يعاوله: عبد اللطيف البغدادى نائباً للرئيس - أكرم الحوراني نائباً للرئيس - المشير عبد الحكيم عامر نائباً للرئيس - صبري المسلي نائباً للرئيس.

(١) الوزراء الاتحاديون المركزيون: ذكرها محي الدين وزيراً للداخلية - كما الدين حسين وزيراً للتعليم - فتحي رضوان وزيراً للإرشاد القومي - محمود فوزي وزيراً للخارجية - صلاح البهطار وزيراً للدولة - أحمد حسن الباقوري وزيراً للأوقاف - علي صبري وزيراً للشؤون الجمهورية - عزيز صدقي وزيراً للصناعة - فتحي رزق نائباً لوزير الحرية.

(٢) وزراء تنفيذيون للإقليم الشمالي (سورية) عبد الحميد السراج وزيراً للداخلية - حسن جبارة وزيراً للتخطيط - مصطفى حمدون وزيراً للشؤون الاجتماعية - شوكت القنوتاني وزيراً للصحة - عبد الوهاب حومد وزيراً للعدل - نور الدين كحالة وزيراً للأشغال - أحمد عبد الكريم وزيراً للشؤون القروية - خليل كلاس وزيراً للإقتصاد والتجارة - أحمد الحاج يونس وزيراً للزراعة - أمين نفوري وزيراً للمواصلات.

(٣) وزراء تنفيذيون للإقليم الجنوبي (مصر) حسين الشافعي وزيراً للتخطيط ووزيراً للشؤون الاجتماعية - نور الدين طراف وزيراً للصحة - أحمد حسني وزيراً للعدل - أحمد الشرباصي وزيراً للأشغال - محمد أبو نصير وزيراً للشؤون القروية - عبد المنعم القيسوني وزيراً للإقتصاد والتجارة - كمال ستينو وزيراً للتموين - سيد مرعي وزيراً للزراعة - حسن عباس زكي وزيراً للفرانة - مصطفى خليل وزيراً للمواصلات.

٦٧ - : ثم عدلت هذه التشكيلات في ٧ تشرين أول ١٩٥٨ بخمسة قرارات:

من ٧ تشرين أول لغاية ٢٨ كانون أول ١٩٦١.

(١) القرار الأول: عبد اللطيف البغدادى نائباً لرئيس الجمهورية ووزيراً للتخطيط - عبد الحكيم عامر نائباً لرئيس الجمهورية ووزيراً للحربية - أكرم الحوراني نائباً لرئيس الجمهورية ووزيراً للعدل - زكريا محيي الدين وزيراً للداخلية - حسين الشافعي وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل - كمال الدين حسين وزيراً للتربية والتعليم - محمود فوزي وزيراً للخارجية - حسن جبارة وزيراً للخزانة - عبد المنعم قيسوني وزيراً للإقتصاد - أحمد عبده الشرباصي وزيراً للأشغال - أحمد حسن الباقوري وزيراً للأوقاف - فاخر الكيالي وزيراً للدولة - صلاح البيطار وزيراً للثقافة والإرشاد - علي صبري وزيراً لشؤون رئاسة الجمهورية - أمين نفوري وزيراً للمواصلات - بشير العظمة وزيراً للصحة - أحمد عبد الكريم وزيراً للشؤون البلدية والقروية - عزيز صدقي وزيراً للصناعة - كمال رمزي ستينو وزيراً للتموين - سيد مرعي وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي - كمال رفعت وزيراً للدولة - نور الدين طراف رئيساً للمجلس التنفيذي للإقليم المصري - نور الدين كحالة رئيساً للمجلس التنفيذي السوري ووزيراً للأشغال (ويعتبر الطراف والكحالة وزراء دولة في حكومة الجمهورية الصادرة بالقرار الأول).

(٢) القرار الثاني أسماء وزراء المجلس التنفيذي للإقليم المصري نور الدين طراف رئيساً - أحمد حسني وزيراً للعدل - عباس رضوان وزيراً للداخلية - توفيق عبد الفتاح وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل - أحمد نجيب هاشم وزيراً للتعليم والتربية - حسين صلاح الدين وزيراً للخزانة - حسن عباس زكي وزيراً للإقتصاد - موسى عرفة وزيراً للأشغال -

ثروت حكاشة وزيراً للشقافة والإرشاد القومي - ومصطفى خليل وزيراً للمواصلات - محمد نصار وزيراً للصحة - محمد أبو نصير وزيراً للشؤون البلدية والقروية - فتحي رزق وزيراً لصناعة - أحمد المحروقي وزيراً للزراعة - حسن بقلادي وزيراً للإصلاح الزراعي.

(٣) القرار الثالث أسماء وزراء المجلس التنفيذي للإقليم السوري، نور الدين كحالة رئيساً للمجلس التنفيذي ووزيراً للأشغال والتخطيط بالوكالة - نهاد القاسم وزيراً للعدل - عبد الحميد السراج وزيراً للداخلية - عبد الغني قنوت وزيراً للشؤون الإجتماعية والعمل - أمجد طرابلس وزيراً للتربية والتعليم - عبد الوهاب حومد وزيراً للخزانة - خليل كلاس وزيراً للإقتصاد - رياض المالكي وزيراً للشقافة والإرشاد القومي - محمد العالم وزيراً للمواصلات - شوكت القنواني وزيراً للصحة - طعمة العودة الله وزيراً للشؤون البلدية والقروية - وجيه السمان وزيراً للصناعة - أحمد الحاج يونس وزيراً للزراعة - مصطفى حمدون وزيراً للإصلاح الزراعي.

(٤) القرار الرابع: يعين حسين ذو الفقار صبري وفريد زين الدين نائبين لوزير الخارجية.

١/٦٨ - : القرار الخامس: اعتباراً من ٢٠ أيلول ١٩٦٠ يصبح:

- ١- نور الدين كحالة نائباً لرئيس الجمهورية ووزيراً مركزياً للتخطيط.
- ٢- كمال الدين حسين رئيساً للمجلس التنفيذي المصري.
- ٣- نور الدين طراف وزيراً للصحة عوضاً عن بشير العظمة المستقبل.
- ٤- عبد الحميد السراج رئيساً للمجلس التنفيذي ووزيراً للداخلية في الإقليم السوري ووزير دولة في الجمهورية بإقليمها.

- ٥- فاخر الكيالي وزيراً مركزياً للعدل مكان أكرم الحوراني المستقبل.
- ٦- طعمة العودة الله وزير الشؤون البلدية والقروية السوري وزيراً مركزياً لها أيضاً بدلاً من أحمد عبد الكريم المستقبل.
- ٧- محمد العالم وزير المواصلات السوري وزيراً مركزياً أيضاً مكان أمين النفوري المستقبل.

٨- جادو عز الدين وزيراً لشؤون رئاسة الجمهورية ووزيراً للأشغال العامة في الإقليم الشمالي.

٩- ثابت العريس وزير الشقافة والإرشاد السوري وزيراً مركزياً للإرشاد مكان صلاح البطار المستقبل.

١٠- عبد القادر حاتم وزير دولة.

في ١٤ شباط ١٩٦٠ قدم الرئيس عبد الناصر إلى الإقليم السوري على اليخت الحرية ونزل في اللاذقية، وألقى خطاباً شهيراً ثم زار القامشلي ودير الزور وحلب وحماه وحمص، ووصل دمشق في ٢٢ شباط ١٩٦٠ ثم زار السويداء ودرعا وعاد إلى دمشق وأصدر فيها قراراً صباح ١٨ آذار ١٩٦٠ بيمين سبعة وزراء سوريين للإقليم السوري هم:

- ١- حسني الصواف وزيراً للإقتصاد مكان خليل كلاس المستقبل.
 - ٢- العقيد أكرم الديري وزيراً لشؤون العمل مكان عبد الغني قنوت المستقبل.
 - ٣- العقيد جادو عز الدين وزيراً لشؤون رئاسة الجمهورية في الإقليم السوري.
 - ٤- العقيد أحمد حنيدي وزيراً للإصلاح الزراعي مكان مصطفى حمدون المستقبل.
 - ٥- يوسف مزاحم وزيراً للأوقاف (وزارة محدثة).
 - ٦- العقيد جمال الصوفي وزيراً للتموين (وزارة محدثة).
 - ٧- ثابت المريس وزيراً للثقافة والإرشاد القومي مكان رياض المالكي المستقبل.
- كما غادر الرئيس الإقليم الشمالي في ١٨ آذار عن طريق اللاذقية بحراً عائداً إلى الإقليم الجنوبي.

انفصال اقليمي الجمهورية

أفاق الناس والعالم صباح ١٨ أيلول ١٩٦١ على أخطر حدث وقع في العالم العربي والجمهورية العربية المتحدة بخاصة. إنه انشطار الجمهورية المتحدة إلى إقليمين بعد وحدة دامت أقل من أربع سنوات بينهما، وإعلان بأن الجيش قام بحركته الثورية لإزالة الطغيان والفساد وإعادة حقوق الشعب السوري إليه بعد أن جرى سلبها منه بيد الرئيس (البكباشي أو المقدم) جمال عبد الناصر.

يوم الجمعة ٦١/٩/٢٩ صدر بلاغ عسكري بتكليف مأمون الكزبري بتشكيل وزارة انفصالية بالإستاد إلى البلاغين العسكريين ١٧ و١٨. وألغى على النحو التالي:

٦٨- : حكومة مأمون الكزبري من ٢٩ أيلول ١٩٦١ لغاية ٢١ تشرين الثاني ١٩٦١.

مأمون الكزبري للرئاسة والخارجية والدفاع - ليون زمريا وزيراً للمالية والتموين - فرحان الجندلي وزيراً للصحة - عدنان قوتلي وزيراً للداخلية - عزت النص وزيراً للتربية والتعليم والإرشاد القومي - عوض بركات وزيراً للإقتصاد والصناعة - أمين ناصيف وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي - أحمد سلطان وزيراً للعدلية والأوقاف - عبد الرحمن حورية وزيراً

للأشغال العامة والمواصلات - نعمان الأزهرى وزيراً للتخطيط والشؤون البلدية والقروية -
فؤاد عادل وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل.

في ٦١/١١/٢٠ زج بالمقدم حيدر الكزبري في سجن المزة العسكرية بخديعة.

في ٦١/١١/٢١ صدر مرسوم تشريعي بأحداث منصب نائب رئيس مجلس وزراء يقوم
مقام رئيس الوزراء عند استقالته أو غيابيه، لأي سبب من الأسباب، وأجبر مأمون الكزبري
على الاستقالة تحت التهديد بالقتل.

في ٦١/١١/٢١ سمي عزت النص نائباً لرئيس الوزراء واستلم الوزارة من ٦١/١١/٢١ لغاية
٦١/١٢/٢٣ بقصد إنهاء الانتخابات النائية.

٦٩ :- عزت النص رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع والخارجية - فتح الله آسيون وزيراً
للشؤون الاجتماعية والعمل - عوض بركات وزيراً للإقتصاد والصناعة - أحمد سلطان وزيراً
للمعدنية والأوقاف - عبد الرحمن حورية وزيراً للأشغال والمواصلات - نعمان الأزهرى
وزيراً للمالية والتموين - مصطفى البارودي وزيراً للدعاية والأنباء والإذاعة والتلفزيون ووزيراً
للشؤون البلدية والقروية - سعد السيد وزيراً للإصلاح الزراعي والزراعة - أحمد السمان
وزيراً للتربية والتعليم والثقافة والإرشاد - عبد السلام الترماني وزيراً للداخلية والصحة.

الجمهورية العربية السورية

برئاسة ناظم القدسي

في عهد هذه الوزارة جرى الاستفتاء على الدستور كما جرت انتخابات عامة في ١/
١٢/٦١، وانتخب في ١٢/١٢/٦١ مأمون الكزبري رئيساً للمجلس النيابي، وفي ١٤/١٢/
٦١ انتخب ناظم القدسي رئيساً للجمهورية، وفي ٢٢/١٢/٦١ عهد إلى معروف الدواليبي
بتشكيل وزارة فشكلها على النحو التالي:

٧٠ :- معروف الدواليبي رئيساً للوزارة من ٢٢/ كانون أول ١٩٦١ لغاية ٢٧/ آذار/
١٩٦٢.

معروف الدواليبي رئيساً للوزارة ووزيراً للخارجية - جلال السيد نائباً للرئيس ووزيراً
للزراعة - رشاد برمدا وزيراً للدفاع ووزيراً للتربية والتعليم - أحمد قنبر وزيراً للداخلية -
محمد الشواف وزيراً للأشغال العامة - عبد الرحمن الهندي وزيراً للصناعة - مصطفى
الزرقا وزيراً للمعدل والأوقاف - عدنان القوتلي وزيراً للإقتصاد - فؤاد عادل وزيراً للثقافة
والإرشاد - محمود المعظم وزيراً للدولة ووزيراً للصحة بالوكالة - نعيم سيفوي وزيراً

للتخطيط - أحمد علي كامل وزيراً للمواصلات - سهيل الخوري وزيراً للشؤون البلدية والقروية - بكري قباني وزيراً للإصلاح الزراعي - رشيد الدقر وزيراً للمالية والتموين بالوكالة - محمد عابدين وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل.

في عهد هذه الوزارة:

(١) قام ثلاثة ضباط بزيارة القاهرة واجتمعوا بالرئيس عبد الناصر من خلف حكومة الدكتور دواليبي ودون علمها، كما اتصل آخر بسفير مصر بلبنان عبد الحميد غالب.

(٢) في الساعات الأولى من فجر ٢٨/٢ آذار/ ١٩٦٢ قام رهط من عسكري الانفصال واعتقل رئيس الجمهورية ورئيس المجلس النيابي ورئيس الوزراء ومعظم رؤساء الوزارات والوزراء السابقين، وأصدر بلاغات عسكرية بتقديم استقالاتهم وقبولها، بعد اتهامهم بالتآمر وسوء استعمال السلطة وعجزهم عن القيام بأعبائها، وإعلان استلام الجيش للسلطتين التنفيذية والتشريعية في البلاد.

وبينما كانت تجري الترتيبات لتسفير وفد إلى عبد الناصر لتقديم سورية إليه مجدداً فكفيراً عن فصلها، قام عصيان مسلح عسكري مرتجل في كل من حمص وحلب واللاذقية نجم عنه مؤتمر عسكري في حمص تقرر فيه إبعاد الضباط الذين قاموا بالاعتقالات، وقد أهدوا عن سورية في ٦٢/٤/٣.

لقد كان على رأس مهندسي الاتصال بين دمشق والقاهرة وبالتالي الاعتقالات والإعداد لتشكيل وفد سوري للذهاب إليها السيد فريد زين الدين، ولم يتحقق شيء من هذا التشكيل والسفر بسبب ما استجد وقد ذكر التفصيل فيما سبق.

(٣) رغم إعلان استقالة رئيس الجمهورية وقبولها فقد أعيد إلى منصبه في ٦٢/٤/١٢، وكلف الدكتور بشير العظمة بتشكيل وزارة انتقالية جرى تشكيلها في ١٦/٤/١٩٦٢ على النحو التالي:

٧١ - : بشير العظمة رئيساً - رشاد برمدا نائباً للرئيس ووزيراً للتربية والتعليم ووزيراً للزراعة بالوكالة - أحمد عبد الكريم وزيراً للإصلاح الزراعي ووزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل بالوكالة - رياض الميداني وزيراً للشؤون البلدية والقروية - عدنان الأزهرى وزيراً للخارجية - رشيد حميدان وزيراً للعدلية والأوقاف بالوكالة - عبد السلام المجيلي وزيراً للثقافة والإرشاد - جورج خوري وزيراً للمالية - صبحي كحالة وزيراً للمواصلات والتخطيط بالوكالة - نهاد سباعي وزيراً للإقتصاد - إحسان الرفاعي وزيراً للصحة - عبد الحليم قدور وزيراً للداخلية - روبر الهاس وزيراً للأشغال ووزيراً للصناعة بالوكالة - عبدالله

عهد الدائم وزيراً للإعلام - عبد الكريم زهر الدين مكلفاً بتسيير أمور وزارة الدفاع.

في عهد هذه الوزارة:

(١) كلف عدنان الأزهرى بالذهاب إلى القاهرة لإعادة ما انقطع معها فرد منها رداً غير جميل، لأنها كانت تريد من سورية الخنوق لا الرجوع لذلك قدم استقالته، كما استقال من هذه الوزارة لأسباب مختلفة نهاد السباعي وعبد الحلوم قدور وعبدالله عبد الدائم.

(٢) أعيد تشكيل هذه الوزارة مضافاً إليها كل من الوزراء عزيز عبد الكريم وإحسان الرفاعي وعمر شخاشيرو وجمال الفراء وعبد الوهاب العقاد ورفعت زريق.

(٣) قدمت هذه الوزارة شكوى إلى الجامعة العربية ضد حكومة الرئيس عبد الناصر لتدخلها بشؤون سورية الداخلية وحض جيشها على الانقلاب عليها بشتى الوسائل. وانعقد مجلس الجامعة في شتورا لبنان، ولظهور بوادر الإدانة ولضعف موقف وفد مصر فقد انسحب من المؤتمر قبل صدور القرار بالإدانة.

(٤) دعي المجلس التأسيسي النهائي، رغم حله ببلاغ عسكري، إلى الانعقاد في بيت خالد العظم في أبي رمانة، لإغلاق قاعة المجلس في وجه أعضائه، وذلك في أيلول ٦٢ حيث تقرر اعتبار دستور عام ١٩٥٠ دستوراً للبلاد بعد تعديل بعض مواده، وقبلت استقالة مأمون الكزبري من رئاسة المجلس، وجرى تكليف خالد العظم بتشكيل وزارة جديدة بعد قبول استقالة وزارة بشير العظيمة، وقبل تشكيلها نال ثقة المجلس عليها مسبقاً خلافاً للمعاد.

٧٢ - : وزارة خالد العظم الخامسة من ١٧/ أيلول/ ٦٢ لغاية ٨/ آذار/ ١٩٦٣ وشكلت كما يلي:

خالد العظم للرئاسة - بشير العظيمة نائباً للرئيس - رشاد برمدا وزيراً للتربية والتعليم - أسعد الكوراني وزيراً للمعدل ووزيراً للأوقاف بالوكالة - فرحان الجندي وزيراً لشؤون البلدية والقروية - أسعد محاسن وزيراً للخارجية - خليل كلاس وزيراً للمالية - أمين نفوري وزيراً للإصلاح الزراعي - جورج غوري وزيراً للصناعة - صبيحي كحالة وزيراً للمواصلات - عبد الحلوم قدور وزيراً للإعلام - روبر الياس وزيراً للأشغال العامة - عزيز عبد الكريم وزيراً للداخلية - رقيق بشور وزيراً للثقافة والإرشاد القومي.. مظهر العظيمة وزيراً للزراعة - عزت طرابلسي وزيراً للإقتصاد الوطني - منصور الأطرش وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل - نهاد إبراهيم باشا وزيراً للتخطيط - عمر عودة الخطيب وزيراً للتأمين - نبيل الطويل وزيراً للصحة - عبد الكريم زهر الدين مكلفاً بتسيير أمور وزارة الدفاع.

في عهد هذه الوزارة:

(١) سافر بشير العظمة إلى الأمم المتحدة وحضر دورتها في نيويورك كمندوب عن سورية ثم استقال فور عودته إليها.

(٢) امتنع خليل كلاس وعبد الحليم قدور عن الاشتراك بهذه الوزارة أولاً ثم عادا إليها، أما منصور الأطرش فقد أصر على استقالته منها يوم تشكيلها.

(٣) مرض خالد العظم مرضاً شديداً وأدخل غرفة العناية المشددة مما فرض تعيين أسعد الكوراني نائباً له، على أن يقوم برئاسة الوزارة وكالة عند غياب الرئيس الأصيل لأي سبب من الأسباب.

(٤) استقال منها على مراحل الوزراء رشاد هرمدا وعبد الحليم قدور وخليل كلاس وأمين نفوري وعمر عودة الخطيب ونبيل الطويل ولم يعين غيرهم، وأسندت وزاراتهم وكالة إلى آخرين أعضاء في هذه الوزارة، إلى أن أطيح بها وأنتهت مهمتها في الساعات الأولى من يوم ١٩٦٣/٣/٨.

(٥) كان في منصب قيادة الجيش في تلك الآونة ضابط على جانب كبير من الضعف والغرور عينته فئة صغيرة من الضباط، بعد انقلاب على الوحدة السورية المصرية، مما جرّ على الوطن كثيراً من الأحوال.

(٦) كما كانت السلطات المدنية الدستورية في هذه الوزارة بطيئة الإجراء لأسباب عدة، مما أدى إلى القضاء على العهد بكامله بأهون الأسباب في فجر يوم الجمعة من الثامن من آذار.

انتهى هذا القسم من الكتاب في ١٩٩٣/١٠/١٢.

فهرس الأعلام

- أناسى عدنان ١٧٤، ٢٣١، ٣٤٦، ٣٩٨
٤٠٩
أناسى فيصل ١٦، ١٩، ٦٤، ٢٤١
٢٧١، ٣٥٦، ٣٥٨
أناسى فيضى ٣٣٥، ٣٤٦، ٣٥٥، ٣٩٥
٣٩٦، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٤
٤٠٧
أناسى لؤى ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٢
٢٢٠
أناسى هاشم (الرئيس) ٦٢، ٧٠، ٢٩٦
٣٣٦، ٣٤٦، ٣٤٨، ٣٥٥، ٣٥٧
٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٤، ٣٦٦، ٣٨٤
٣٨٥، ٣٩١، ٣٩٣، ٤٠١، ٤٠٢
٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٦، ٤٠٨
أحلب توفيق ٢٤، ٤٠٠
الأحمد أحمد سليمان (بدوي الجبل)
١٧٣، ٣٥٥، ٤٠٧، ٤٠٨
الأحمد منير ١٧٣
أدهم برهان ٢٤
أرسلان عادل (الأمير) ٢٨٦، ٣٢٢
٣٨٣، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤١٦
أرمنازي نجيب ٦٥
الأزرق عبد الوهاب ٢٤٣
- أ.أ.
إبراهيم أسعد ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧
٣٧٨
إبراهيم سليم ٢٨٩
إبراهيم محمد ٤٤
إبراهيم باشا نهاد ٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٤
٤١٦
أبو ريشة عمر ٣١٠
أبو سمرة محمود شوقي ١٨٤، ٢٠٠
٢٠٦
أبو عساف أمين ١٨، ١٩، ٧٥، ٣٣٦
٣٣٧، ٣٣٩، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٦٤
أبو علوان فوز ٢٥٨
أبو غزالة نواف ٣٥٧
أبو منصور فضل الله ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤
٣٣٧، ٣٣٥
أبو النور عبد المحسن ٤٤، ٥٣، ٣٧٩
أناتورك مصطفى كمال ٣١٨
أناسى جودت ٩١، ٩٢، ١٣٠، ٢٥٧
٢٦٩، ٢٧٠، ٢٨٩، ٣١٥
أناسى مخلوصى ٤٢
أناسى زياد ٣٥٦
أناسى سالم ٧٠

الأزهري عدنان ١٥٢، ١٧٦، ٤١٥،	أغشي جميل ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٩،
٤١٦	٣٩٥، ٣٩٠
الأزهري نعمان ٦٣، ٤١٤	اللياس روبر ١٥٢، ٢٤٠، ٢٤٤، ٢٥٣،
استبولي محمد ٢٤، ٤٤، ٤٥	٤١٦، ٤١٥
إسحق سعيد ٣٥٩	اللياس نوفل ٣١١، ٣٦٨
أسد حافظ (الرئيس) ١٧٢	اليان ميخائيل ٣١٠، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩
أسرب محمد ٢٧١، ٢٧٢، ٣٤٢	أمين مصطفى ١٧٠
اسطواني إبراهيم ٢٧٨، ٤٠٠	انطاكي نعيم ٣٢٨
اسطواني برهان ١٦١	أرطلي هشام ١٣٩
إسماعيل معين ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٦	أوسن آرن ٣١٦
إسماعيل وفيق ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩،	ايتوني رفعت ٣١٩
٢٠٠، ٢٠١	أيوب أميل ٢٧٢
الأسود توفيق ١٤٠	أيوب هنري ١٨٦
الأسود فؤاد ٣٢٠، ٣٤٨، ٣٥٠	أيوبي سمكري أديب ٢٧٢
الأسود عبد القادر ١٥٦	أيوبي خالد ٣١٩
أسيسون فتح الله ٣٣٥، ٣٩٨، ٤٠١،	أيوبي صلاح الدين ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧
٤٠٢، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤١٤	أيوبي علي جودت ٣٣٦
الأطرش جهاد ٣٥٣	- ب -
الأطرش حسن ٣٥٢	بابل نصوح ٢٤٣، ٣١٠
الأطرش محمد ٧٥، ٣٣٧، ٣٣٩	باجيت جنرال ٢٧٥، ٣١٤
الأطرش زيد ١٤٤	بارودي ادوار ٢٧١
الأطرش سلطان ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢،	بارودي فخرى ٢٢٧، ٢٢٨
٢٢٤، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٥٢،	باسيلا غبريل ٣٢٥
٣٩٢، ٣٨٧، ٣٥٣	بالر فاتح ١١١، ١١٥
الأطرش مصطفى ٣٥٣	بحره عدنان ٣١٩
الأطرش منصور ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤،	البخاري نصوحى ٣٨٦، ٣٨٨، ٣٨٩،
٢٤٧، ٢٤٨، ٢٨٢، ٣٤٢، ٣٤٧	٣٩٦، ٣٩٣
أصر بلر ١٥٤، ١٢٨، ١٢٩، ٣٥١	البخاش نصري ٣٨٧
أشعير اسير ٥٢	

بستاني ميرزا الخازن ٣١٢	البدري، الإمام ٧٩
بسيوني..... ٢٩	بدرخان جلادت
بشور بديع ١٩، ٢٧١، ٣٢٠، ٣٣١، ٣٤٢	برازي حرشو ٣٤٣، ٣٥٧
بشور رفيق ٢٢٣، ٢٢٧، ٢٤٠، ٢٤٤	برازي حسني ١٣٥، ٣٨٨، ٣٩٠، ٣٩٥
٤١٦	برازي سهيل ٣٤٨، ٣٥٨
بغدادى عبد اللطيف ٤٦، ٣٨٠	برازي محسن ٣١٩، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣
بغدادى حسن ٤١٢	٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١
بقاعي أكرم ٣٤٢	٣٣٢، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٥٧، ٣٦٣
بكدش خالد ٩٠، ٩٦، ١٦٥، ١٦٦	٣٩٤، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠١
١٦٧، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢	برازي وجيه ١٥٧، ١٩٥، ٣٢٦
٣٦٦، ٣٦٩	برائي مدوح ٣٥١
بكري نسيب ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣	برباري إيليا ٣٢٥
٢٢٧	برقاوي عاطف ١٠٠، ١٢٦
بن جلوي الأمير عبد العزيز ١٦٢	بركات.... ٢٠٥
بن زيد عبد العزيز ٢٧٥، ٣٤٧، ٣٦٧	بركات صبحي ٢٨٤، ٣٨٦، ٣٨٧
بن عبد الرحمن الأمير عبدالله ١٦١	٣٨٨، ٣٩٠
بن عبد العزيز الملك خالد ٦٦، ٦٧	بركات عوض ٦٣
بن عبد العزيز الملك سعود ٣٧٤، ٣٧٥	برمدا رشاد ٩٨، ١٠٩، ١١٠، ١٥١
٣٧٨، ٣٧٩	١٥٢، ١٧٦، ٢٣٢، ٢٤٤، ٢٤٨
بن عبد العزيز الملك فهد ٦٨	٢٦٠، ٢٨٢، ٢٨٣، ٤٠٣، ٤٠٤
بن عبد العزيز الملك فيصل ٥١	٤٠٧، ٤٠٨، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦
بن عبد العزيز الأمير نايف ٦٧	٤١٧
بن علي الأمير عبد الإله ٣٢٨	برنادوت... ٣١٦
بن لادن محمد ٣٤٢	برهاني توفيق ٣٩
بن الوليد خالد ٣٧	برزي عفيف ٨٤، ٨٥، ٩٠، ٩١، ٩٢
بنود أنور ١٦، ١٧، ١٥٦، ٣٢٠، ٣٣٨	٩٣، ١٠٤، ١٥٦، ٢٧٢، ٣٧٥
بنيان محمود ٣٣٦	بستاني أميل (العماد) ٣١٠
بو خضر محمد ٣٣٦	بستاني أميل (الثائب) ٣١٠، ٣١١، ٣١٢
	بستاني أنطون ٣١٩

تلاوي ياسر ٣٠	بوشو علي ٢٧٧، ٣٤٦، ٣٥٥، ٤٠٣
تلفونجي سعيد ٢٢٣	٤٠٤، ٤٠٧، ٤٠٨
تلفونجي منير ٢٢٣	بولص برهان ٣٨، ١٤٤، ٢١٢، ٢١٥
تير محمد ١٨٨	٢١٦
توفيق حسين ٣٤٣	بيطار ٢٤
توفيق سميرة ٢١١، ٢١٢	بيطار إلياس ٣٥١
تيلر وكيل وزارة ٧٩	بيطار بهجت ٦١
	بيطار حسني ٣٩٣
ث، ج -	بيطار صلاح ٦٥، ٩٠، ٩١، ٩٢، ١٥١
جار ممدوح ١٣٩، ١٤١، ٣٤٩، ٣٥١	١٧٧، ١٨٠، ٢٨٢، ٣١٠، ٣٤٥
جاري إحسان ٣٤٦، ٣٩٢	٣٤٦
جاسيري سعد الله ٣٢٢، ٣٩١، ٣٩٣	بيطار عاصم ٢٤٩
٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨	بيطار هاني ٢٧١
جاري شكيب ٦٥	باكان مدام ٥٥
جاسيري مجد الدين ٣٣٥، ٣٩٩، ٤٠١	يلوني أحمد ١٤٤، ١٤٥، ١٦٠
٤٠٧، ٤٠٩	يو المفوض السامي ٣٩٢، ٣٩٣
جبارة حسن ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠	
٤٠١، ٤٠٣، ٤١١	ث -
جاي جميل ٣٢٩	ناج الدين الحسيني ٣٩٢، ٣٩٣
جاي مطيع ٢٠٢	تامر رضا ٣٢٥
جاي مظهر وصفي ٣٤١	تجار عبد المجيد ٤٢، ١٥٩
جاجة عارف ٢٠١، ٢٠٥	ترك عبدالله ٢٢٣
جاده خالد ٢٤، ٢٠٥، ٢٧٢، ٣٣٢	تركاوي شايش ٢٠٥
٣٣٩	ترمانيي سعيد ٢٢٨
جسيري رشاد ٤١، ٥٣، ٦٥، ٢٢٩	ترمانيي عبد السلام ٤١٤
٢٤٠، ٢٤١، ٢٥٦، ٣١٠، ٣٤٦	تشرشل ونستون ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥
٣٥٥، ٤٠٧، ٤٠٩	تل حصيد ١٣٠، ٢٠٢، ٢٥٨، ٢٦٣
جبريل أحمد ١٧٤، ١٧٥	٢٨٢
جبريلي عبدالله ١٤٤، ٣٠٤، ٣٠٥	تلاوي سعيد ٢٥٣، ٣١٠، ٣٦٧

جيسور سمير ٣٨، ٣٩، ١٢٤، ١٢٥،	جيرودي محمد ١٨٤
١٢٦	جيرودي عثمان ١٨٤
جمران دري ١٤٠	
جديد غسان ٢٩٦، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٥٨،	
٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣	- ح -
جراح عدنان ١٥٧	حاتم أنور ٤٠٠
جراح محمد ٢٥، ١١١، ٢٧٨	حاتم عبد القادر ٢٠٥
جربوع نايف ٣٤٧	حاج حسين... ٢٤
جرمقاني فرحان ٢٩، ٢٨٢	حاجو حسن ١٥٩
جروير سفير ألماني ٣٢٨	حاطوم سليم ١٨٠
جزائري دعد ١٩	حافظ أمين ١٤١، ٣٥٨
جزماتي.... ٢٤	حافظ كمال ١٦٠
جسري نوري ٢٠٥	حافي.... ٢٠٤
جسومه عبدالله ٤٢	حامد رشدي ٢٣٥، ٢٣٦
جلاغي حسن ٢٠٥	حيال ممدوح ٢٩١، ٢٩٤، ٢٩٥
جمال عبد الغني ٢١٨، ٢٥٠	حيش جورج ٢٠٩
جمالي حافظ ٣٠٥	حبوباتي توفيق ١٠١، ٢١١، ٢١٣
جميل أمين (الرئيس) ٧٩، ١٧٣	حج إبراهيم نورالله ٣٧، ٣٨، ٤١، ٥٣،
جنان رشاد ٢٥، ١٩٦	٧١، ١٠٦، ١١٥، ١٤٠، ٢٨٢
جنبرت سليم ٣٩٠، ٣٩٣	٢٩١، ٢٩٤، ٢٩٥
جنبلاط كمال ٨٥، ٢٠٣، ٣١٠، ٣٤٧	حيي سعيد ٣٣٩، ٣٤١
جندلي فرحان ٦٣، ٢٤٤، ٢٨٣، ٤٠٣،	حجه عبد المولى ٢٧
٤١٣، ٤١٦	حج علي عادل ١٢٩
جندي أدهم ١١٤، ٣٨٨	حج مراد عادل ٢٠٤، ٢٨٢
جندي عبد الكريم ٢٠٤	حداد غسان ٢٥٨، ٢٧٧
جهني.... ٢٠٥	حداد وديع ٢٠٩
جواد.... عقيد ٣٢٥	حده حسين ٦٣، ٣٣١، ٣٣٧، ٣٤٣،
جورج جودت ١١٦، ١٣١	٣٥٩
جورج ه. حلاق نسائي ٢٧٠	حديد كتمان ٣٥٥

حکیم عبده ۲۴	حریری زباد ۲۰۱، ۲۶۱، ۲۸۹، ۲۹۰
حکیم نزه ۲۸۷، ۲۸۶	۲۹۱
حکیم نوری ۱۹۶، ۲۴۳	حسامی راتب ۲۷۷
حلی صبحی ۳۵، ۲۲۹	عسکری تاج الدین (الرئیس) ۲۸۹، ۳۹۰
حلی نواد ۱۵۷	۳۹۵، ۳۹۴
حلو فرج الله ۲۲	حیدر سلیمان ۱۵۷
حلوانی ادیب ۱۹	حسین صدام (الرئیس) ۸۰
حماده أنور ۲۰۴	حسین بن طلال (الملک) ۳۵، ۷۹
حماده صبری ۳۰۸	۱۰۲، ۲۷۷
حمدون مصطفیٰ ۱۹، ۷۵، ۹۰، ۱۳۳	حسین محمد حلمی ۳۶۳
۲۷۲، ۲۷۶، ۳۵۴، ۳۵۵، ۳۵۷	حسینی ابراهیم ۸۵، ۱۰۴، ۳۲۱، ۳۲۷
۳۵۸	۳۳۲، ۳۳۹، ۳۴۰، ۳۴۱-۳۴۲
حمدون عدنان ۳۵۵	۳۶۰
حمیدی اشرف ۳۴۸	حسینی حج امین ۱۷۳، ۳۲۸
حمصی نهم ۲۴۷	حسینی زهیر ۱۳۱
حموی سیف الدین ۲۹۱، ۲۹۳، ۲۹۵	حسینی فیصل سری ۳۱، ۳۶، ۳۸، ۴۱
حمیدان رشید ۱۵۲، ۴۱۵	۵۳، ۷۰، ۷۱، ۷۲، ۱۰۲، ۱۰۳
حمیدی عبد الرحمن ۶۶	۱۰۶، ۱۱۲، ۱۱۳، ۱۱۵، ۱۳۱
حنا عبدالله ۱۱۴	حسینی فیصل نوری ۱۷، ۲۸، ۴۳
حناری سامی ۱۶، ۱۵۶، ۳۲۰، ۳۲۵	۳۴۸، ۳۵۰، ۳۵۱، ۳۵۲، ۳۵۴
۳۳۰، ۳۳۱، ۳۳۲، ۳۳۴، ۳۳۵	حسینی هشام ۱۳۱، ۱۷۵
۳۳۷، ۳۳۸، ۳۳۹، ۳۴۰، ۳۴۳	حفار عز الدین ۲۴۵
۳۴۴، ۳۵۷، ۳۶۰	حفار لطیفی ۱۱۵، ۱۳۶، ۱۴۳، ۲۲۹
حناری مدوح ۱۲۹	۳۱۰، ۳۲۱، ۳۸۸، ۳۹۲، ۳۹۳
حنلی عادل ۳۱۹	۳۹۶، ۳۹۷، ۳۹۹
حنیدی أحمد ۲۴، ۲۶، ۲۷، ۴۶، ۶۲	حفار وجیه ۳۲۱
۷۵، ۳۴۹	حکیم أحمد ۳۵۱، ۳۵۲
حواصلی بشیر ۳۴۷	حکیم حسین ۳۳۲، ۳۳۳، ۳۳۴، ۳۳۸
حورانی اکرم ۱۷، ۶۵، ۸۶، ۹۰، ۹۳	۳۵۰

خطيب أكرم ١٣٩، ١٤٥، ٢٥٨، ٢٦٣،	٩٥، ١٠٨، ١٦٢، ١٨٦، ١٨٩،
٢٩١	١٩٠، ١٩١، ١٩٨، ٢٢٩، ٢٣٢،
خطيب عبد الوهاب ٢٤	٢٤٠، ٢٤٤، ٢٥٤، ٢٥٩، ٢٧٥،
خطيب عبد الباسط ٢٥٤	٢٧٦، ٢٨٠، ٣١٠، ٣٢١، ٣٣٥،
خطيب عمر عودة ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٨٢،	٣٤٠، ٣٤٣، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٥٦،
٢٨٣، ٢٩٨، ٤١٦	٣٨٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤١١، ٤١٢،
خطيب محمد علي ٣٧٠، ٣٧١	حوراني موفق ٢٨٦
خليفه محمد ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١	حورية عبد الرحمن ٥٢، ٦٣، ٤١٣،
خليل عبد الحميد ٣٤٧، ٣٥٦	٤١٤
خليل قاسم ٣٥٦	حومد عبد الوهاب ٢٧٧، ٢٧٨، ٣٠٠،
خنشت عوني ١٤٩	٣٤٦، ٤٠٤، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١١،
خوجه حامد ٦٥، ٤٠٤، ٤٠٧، ٤٠٩	٤١٢
خوري جورج ١٥٢، ١٧٦، ٢٤٠، ٢٤٤،	حيدر سعيد ٦١
٢٨٣، ٤١٥، ٤١٦	
خوري سهيل ٦١، ٦٥، ١٠٩، ٤١٥	
خوري فارس ٦١، ٦٢، ١٠٠، ١٣٦،	- خ -
٣٢١، ٣٣٦، ٣٤٢، ٣٨٣، ٣٨٤،	خان تمر عمر ٣٩، ٧٤، ٣٢٠، ٣٥٦،
٣٨٥، ٣٨٨، ٣٩١، ٣٩٦، ٣٩٧،	٣٥٨، ٣٥٧
٤١٧	خانكان رفعت ٣٢٠
خوري فايز ٣٢٨، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٥	خانكان صلاح الدين ٧٣، ٧٤، ٣٣٩
الخير حسن ١٥٨	خاني موفق ٣٥٣
خيرري رفعت ٤٢، ١٥٦، ٣٤١	خباز يوسف ٩٩، ٢٧١
- د -	خججه بهاء الدين ١٤٤، ١٥٧، ١٦١
داغستاني بهاء الدين ١٤٤، ١٤٥، ١٥٩،	خججه هشام ٢٤٥
١٩٣	خرطيل مروان ٣١٢
داغستاني طالب ٢٥٧، ٣٢١، ٣٥٦	خروشوف نيكيئا ١٠٩
داغوم عبد المسيح ٣١٥	خشفه عبد العزيز ٢٩٧
دالاني عصام ٢٥	خطابي رشيد ١٨٢، ١٨٤، ١٨٥
	خطيب أديب ٣٠٨

الدواليبي مصطفى ٥٦، ٢٦٣، ٣٢٢،

٣٢٧، ٣٢٣

دياب محمد ٣٢٢، ٣٢٣

دي جونايل مفوض سامي ١٣٦

ديري أكرم ٤٢، ٦٢، ٦٣، ٧٥، ١٩٧،

٤١٣، ٣٦٢

ديري تيسير ١٩٨

ديفول جنرال ٢٧٥

ديك ميخائيل ٧٩

د. ر -

الراشد أحمد ٢٣٠

رام حملاني ٣٦، ٣٧، ٦٤، ٣٥٧

راوي عبد الجليل ٣٦٧

رحمون مملوح ٢٥، ٢٠٩

رسلان عبد الإله ٣٣٤، ٣٥٤

رسلان عبد الجواد ٣٥٨

رسلان عبد الحسيب ٢٧٠، ٤٠٨، ٤٠٩

رسلان محي الدين ١٧٣

الرسول الأعظم ٧٦، ٣٧٢

الرشاش سعيد ٣٥٩

رعد هنري ١٩٤، ١٩٦، ٤٠٠

الرفاعي إحسان ١٥٢، ٤١٥، ٤١٦

الرفاعي تركي ١٩٨

الرفاعي فايز ١١٥، ١٢٤، ٢٠٣، ٢٦١

الرفاعي فهد ٣٧٠

الرفاعي محمود ٣٢٢، ٣٢٨، ٣٢٩

الرفاعي منيب ١٤٤، ١٦٥، ١٦٦، ٢٠٥،

٢٠٠، ٢٩٦، ٢٠٩

فانجيلي كاجين ٣١٩

فانز جنرال ٣١٩، ٣٩٤

فاه حكمة ٣١، ٣٦، ٣٧، ٤٢، ٤٣

فباس محمود ١٥٥

فباغ عدنان ١٢٩، ٢٠٣

فبس محمد ١٩٦

فروي سنان ٢٢

فروي علاء الدين ٣٨٤، ٣٨٥

فروزة الحكم ٢٠٩

فهم محمود ١٩، ١٤٩

فقال شوقي ٢٤، ٣٤٨

فكر رشيد ١٠٩

فكر عدنان ١٤٧

فكر مولا ٢٦١

فكر لويس ١٦، ٧٣

فمليح يحيى ٩٩

فمليحي عبد الكريم دباح ١٥٣، ٢٣٠

فهمان عبد الفتحي ٣١، ٣٥، ٣٧، ٣٨

٥٣، ٧١، ١٠٢، ١٠٣، ١١٦،

١١٠، ١١٢، ١١٥، ١٢٥، ١٢٦،

١٢٩، ١٥٣، ١٨٢، ٢٠٣، ٢٠٩،

٢٣٢

الدواليبي معروف ٤٥، ٥٨، ٨٦، ٩١،

١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠،

١١٥، ١٢٢، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٣،

١٥١، ١٥٣، ١٦٦، ١٧٢، ١٨٤،

٢٢٨، ٢٣٢، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤٠،

٢٤١، ٣١٦، ٣٥٥، ٤٠٤، ٤٠٥،

٤٠٧، ٤١٤، ٤١٥

٣٢٧ ، ٣٢٦ ، ٣٢٥ ، ٣٢٣ ، ٣٢٢	الرفاعي نور الدين ٣٢٧ ، ٣٢٤
٣٣٤ ، ٣٣٣ ، ٣٣٢ ، ٣٣٠ ، ٣٢٨	الرفاعي وهيب ٢٦ ، ٢٧ ، ٤٢ ، ٦٩ ، ١٢٦
٣٥٦ ، ٣٤٤ ، ٣٤٠ ، ٣٣٨ ، ٣٣٥	رفعت خليل ٣٢١
٣٦٣	رفعت كمال الدين ٢٣
الزعيم صلاح ٣٣٤	الركابي رضا ٣٨٣ ، ٣٨٤
زعين يوسف ١٤١	رمضان سعيد ١٧
زكي أحمد ٤٥	رهونجي ياسين ٢١٠
زلط عبد الفتاح ٢٤٣	رواشده منصور ١٨٣
زلفو محمد عقيد ٢٧٧	روشن بدرخان ١٨٢
زلفو زهير ١٨٢	الرولاشع عشائر ٣٦٩
زمرها ليون ٦٣ ، ١٠٩ ، ١٥١ ، ٢٣٢	روحه أمين ٣٤٣
٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٦ ، ٣١٠	رياض عبد المنعم ٢٢٨
زهر الدين حسيه ٥٨ ، ١١٤	رياض محمود ٨٦ ، ٣٦٢ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧
زهر الدين حسين ١١٤	٤١٥
زهر الدين عبد الكريم ٢٣ ، ٣٨ ، ٣٩	الريس منير ٢٢٤
٤١ ، ٤٣ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٦٠	
٦١ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٤ ، ٨٢	
١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ، ١٠٩	
١١٠ ، ١١١ ، ١١٣ ، ١١٥ ، ١١٦	
١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٥ ، ١٢٨	
١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٥١	
١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ، ١٧٢ ، ١٧٦	
١٨٢ ، ١٩٨ ، ٢٠٠ ، ٢٠٨ ، ٢١١	
٢١٧ ، ٢٣٣ ، ٢٣٨ ، ٢٥٢ ، ٢٥٦	
٢٥٧ ، ٢٦٠ ، ٢٦٦ ، ٢٧٦ ، ٢٨١	
٢٨٩ ، ٢٩١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ ، ٢٩٩	
٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦	
٣٠٩	
زهر الدين فؤاد ١١٧	الزعيم حسني ١٦ ، ٣٩ ، ٧٤ ، ١٥٦

- ج -

زكري بكري ٣٣٢ ، ٣٣٧ ، ٣٤٣
الزرقاء مصطفى ٤٥ ، ١٣٧ ، ٤٠٩ ، ٤١٤
زريق رفعت ١٥٢ ، ١٩١ ، ٢٥٢ ، ٤١٦
زعبلاوي شرف ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٠٣
١٠٤ ، ٢١٥
زهبي ٢٠٥
زهبي فؤاد ٢٧١ ، ٣٤٢
زهير أكرم ٧٩ ، ٢٥١
الزعيم... ملازم ٢٩ ، ٤٠
الزعيم حسني ١٦ ، ٣٩ ، ٧٤ ، ١٥٦
١٧٧ ، ٢٧٢ ، ٣١٦ ، ٣١٨ ، ٣٢٠

- زهر الدين محمدي ٥٨، ١١٤، ٢٤٢، ٣٥٦، ٣٦٢، ٣٧٤، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٨، ٤١٢
- زورلو فطين ٣٧٥
- الزوني درويش ٤٤، ٢٧١، ٢٩١، ٣٤٢
- زياده عبدالله ٣٥
- زيقونه كاظم ٣١، ٤٢، ٤٤
- زين الدين فريد ٧٥، ١٢٣، ١٢٤، ١٥٣
- ١٥٤، ٣٩٧، ٤١٢، ٤١٥
- س -
- السادات أنور ٨٢، ٨٦، ١٨٦
- الساطي معطي ٢٧٢
- سالم صلاح ٣٤، ٩٦
- سباهي سامح ١٣٣
- سامي إحسان ١٤٠
- سباهي مروان ٢٤
- سباهي هاني ٤١، ٥٣، ٦٥، ٩٣، ٩٤
- ٢٥٦، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٩
- سباهي نهاد ١٥٢، ١٧٦، ٤١٥، ٤١٦
- ستاسيس علاء ٣٢٨
- سيرس الجنرال ٣٣٥
- مغولنغ الجنرال ٣٣٥
- سعون ٨٥، ١٠٤، ٣٤٢
- سراج عبد الحميد ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤
- ٢٥، ٣١، ٣٧، ٤٦، ٦٣، ٧٥، ٧٦
- ٩٠، ٩١، ١٠١، ١٠٢، ١٤٥
- ١٧٨، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤
- ١٨٥، ١٨٦، ١٩٧، ٢١٠، ٢١٥
- ٢١٦، ٢٧٢، ٢٧٨، ٢٩٦، ٣١٥
- سرميني عبد الجواد ٩٨
- سعادته انطون ١٦، ٣١٠، ٣٢٣، ٣٢٤
- ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٥
- ٤٠١
- سعدى عبد الرحمن ٢٣٧
- سعد انطون ٣١٠
- سعيد أحمد ٧٣
- سعيد رفيق رضا ٣١٩
- سعيد فهمي ٣٢٨
- السعيد ثوري ٨٠، ٣٢٢، ٣٣٥، ٣٣٦
- ٣٦٧
- السفاح جمال ٧٧، ٢٢٦
- السفرجلاني الأسطواني ١٦٢
- السفرجلاني أصف ١١٤، ٢٢٣
- السلال عبدالله ١٣٥
- سلطان أحمد ٦٣
- سلطان فهمي ٣٢٢
- سلطحي نبيه ١١٨
- سلمان محمود ٣٢٨
- سلو صالح ٢٢٣
- سلسو فوزي ١٦، ١٩، ١١٣، ٣١٥
- ٣٣٩، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥
- السمان أحمد ١١٧، ٢٥١، ٤١٤
- السمان محمد ١٥٩
- السمان محمود حمدي ١١٤، ٢٢٣
- ٢٧٣
- السمان محمد مطيع ٦، ٧، ١٣، ٤٤

شحم نوفل ١٩، ٣٥٦	٥٤، ٥٨، ٦٤، ١١٠، ١١١، ١١٢
شخاشيرو عمر ١٥٢، ٤١٦	١١٥، ١٢٦، ١٢٨، ١٦٧، ١٦٩
شراباتى أحمد ٦٥، ٣١٦، ٣١٩، ٣٢١	١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٦، ٢١٨
٣٩٩، ٣٩٨، ٣٩٧، ٣٤٣	٢٢٩، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٤١، ٢٤٢
شربلى حسن ١٦٠، ١٦١	٢٥٣، ٢٦٦، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٩١
شربتجي صبحي ١٣٢، ٢١٥	٢٩٢، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٨، ٣٠٣
شرف سليم ٧١	السمان مصطفى وصفى ١١٤، ٢٢٠
شرقيه حيدر ٣٦، ٣٧	٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٧٣
شرقيه سهيل ٢٠٦، ٢٣٠، ٢٣١	٣٨٣، ٣٨٧، ٣٨٨
شريتج حسن ٢٤	السمان هشام ٣٣٩، ٣٥٦
شريف الشريف ١٨	السمان وجيه ٤١٢
شطا رسلان ٤٠، ٩٨	السمان ياسين ١٩
شطرا محمود ٢٧١	سنقار... ١٠٤
شعلي لؤي ١٤٠	سيد درويش فريد ٩٩، ٣٣٢
شعبان أبو محيي الدين ٢٢٣	السويدي توفيق ٧٩
شعباني شاكِر نعمت ٣٨٨، ٣٩٠	السيد جلال ١٣٧، ٤١٤
شعث.... ٣٦٣	السيد سعيد ١٠٨، ١٠٩، ١٦٠
شعراني سلمان ٧٥	السيد محمود صبري ١٢٥، ١٢٦، ١٣٩
شعلان الأمير فواز ٣٦٩	٢٩١
شقفه عدنان ١٩٣	
شقيِر شوكت ١٩، ٣٩، ٧٥، ٨٤، ١٥٦	- ش -
١٨٥، ٢٠٣، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧١	شاتيلا توفيق ٣٢١
٣١٠، ٣٣٦، ٣٣٩، ٣٥٥، ٣٥٩	شاغوري فؤاد ١٩
٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦	شاهين... ٥٥
٤٠٥، ٣٦٩	شاهين بشير ١٤٧
شقيِر محمد ٧٩، ١٧٣	الشايب فؤاد ٣٢١
الشلاح بدر الدين ١٦٠	شبيب كامل ٣٢٨
الشليبي بهجت ١٦، ٧٣	شبيب هشام ٧٢
الشلق زهير ٢٢٦	شحاده عهد الحق ٢٦٠، ٣٥٦، ٣٥٩

٣٥٧، ٣٥٦، ٣٥٥، ٣٥٤، ٣٥٣	شلهوب جورج ٢٤٠، ٢٤١، ٤٠٢
٤٠٠، ٣٦٦، ٣٦٠، ٣٥٩، ٣٥٨	٤٠٤، ٤٠٣
٤٠٦، ٤٠٥، ٤٠٤، ٤٠٢، ٤٠١	شمعون توفيق ٣٢٤
٤١٠، ٤٠٧	شمعون كامل ٣١٠
الشيشكلي صلاح ٣٥٤، ٣٥١	شهاب فرید ٣٢٧، ٣٢٤
الشيشكلي فيصل ٢١٣، ١٤٤	شهاب فؤاد ٢٢٨، ٣١٠، ٣١١
- ص -	شهاب نسیم ٢٢٢
صادق بشر ٦٣	شهابی أحمد ٢٢٠
صدقي بكر ٣٣١	شهابي مصطفى ٣٢١، ٣٢٥، ٣٢٦
صالح حمدي ٣٥٦	٤٠١
صباغ سابا ٢٧١، ٢٤٢	الشهبندر عبد الرحمن ١١٤، ٢٢٠
صباغ صلاح الدين ٣٢٨	٢٢٤، ٣٨٤، ٣٩٢، ٣٩٣
صباغ مسلم ١٩، ١٠٧، ١٢٤، ١٢٥	الشرا توفيق ٢٩١، ٢٩٣، ٢٩٥
١٢٦، ١٢٧، ١٣٢، ١٣٩، ٢٥٨	شواف محمد ٤٠٤، ٤١٤
٢٨٩، ٢٩١، ٢٩٣، ٢٩٥، ٣٠٣	شوقي إسماعيل ٢٠٦، ٢٠٨
٣٥٨	شوكت محمود ١٩، ٣٠، ٣٢٠، ٣٢٢
صباغ نبيه ١٨، ١٩	٣٥٨، ٤٠٠
صبان مازن ٢٤٥	شون سمر ٢٧٥
صحناوي حنين ١٣٧، ٢٤٠، ٢٤١	شويكاني عدنان ٢٠٥
٣٩٩، ٣٩٤	شیخ الأرض صلاح ٣٥
صفا محمد ٢٥٥، ٣٢٠، ٣٤٦	الشیخ ذهب ٢٢٠
صفدي حامد ٣١٩	شیخ عطيه عبدالله ٢٠٥
صفر عمر ٧٤	الشيشكلي أدیب ١٦، ١٧، ١٨، ١٩
صقال... ٢٤٣	٣٥، ٣٩، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٧٠، ٨٤
صقال عزت ٣٥٥، ٤٠٧	٨٥، ١٠٤، ١٢٩، ١٥٦، ٢٠٤
صقال فتح الله ٤٠٠، ٤٠١	٢٥١، ٢٥٥، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢
الصلح تقي الدين ٧٩	٣٢٥، ٣٢٧، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٣٧
الصلح رياض ٧٩، ١٧٣، ٣٢٣، ٣٢٥	٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٢، ٣٤٣
٣٢٦	٣٤٤، ٣٤٦، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠

الصلح زهير ١٩، ١٤٩، ٣١٥

الصلح عفيف ٣٥٥، ٤٠٧

الصلح هاني ٣٢١، ٣٦٤

الصمصام رشيد حميدان ١٨٧

الصراف نديم ١٥٧

صوابا ياسيل ٥٦، ٦١، ٣٢٠

صوابا فيليب ٢٤، ٣١، ٣٢، ٥٦، ٦١

الصوفي جمال ٢٤، ١٩٧، ١٩٨، ٢٧٢، ٤١٣

صيادي معن ٢٠٥

صيداوي وديع ٢٥٣

- ض -

ضاحي جهاد ٢٠٩، ٣٤٣

- ط -

طاهر خير الدين ٣٤٧

طباع تيسير ٢١، ٢٦، ٥٤، ٥٦، ٦٩

١٣٢، ١٢٨

طباع مأمون ٢٠٩، ٢١٠

طرابلسي انطون ٤١

طرابلسي عزت ٢٣٦، ٢٤٤، ٢٨٤

٣٠١، ٣٠٥، ٤١٦

طرايشي أكرم ٣٣٩

طلس أسعد ٣٣١، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٨

طلال الملك ٧٩

طلح رشيد ٣٨٤

الطويل نبيل ٢٤٤، ٢٨٢، ٢٨٣، ٤١٦

٤١٧

الطيب عبد الوهاب ٣٢١

- ظ -

ظ.... خليل ٢٣٠

ظبيان تيسير ٢٢١، ٢٢٤

- ع -

عابد حسن ٣٢١، ٣٤٣، ٣٩٠

عابد عبد الكريم ٢٦٣

عابد فريد ١٩٥

عابدين محمد ١٠٩، ٣٢٠، ٤١٥

عادل فؤاد ٦٣، ١٠٩

عارف عبد السلام ٧٧

العاص سعيد ١١٤، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢

٢٢٤

العاص شاكرا ٣٤٦، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤

عاقل سعيد ٢٦٣

عالي رشيد ٣٣٠

عامر صياح ٣٤٣

عامر عبد الحكيم ٢١، ٢٣، ٢٤، ٣٢

٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٩، ٤٢، ٨٦، ٩١

٩٤، ٩٥، ١٨١، ٢٠١، ٢١٠

٣٨٠، ٣٨١

عائدي شوكت ٢٢٠

عائدي عبد الكريم ٢٩، ١٧٣، ٢٦٦

٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠

عائدي عدنان ٢٣١

عايش محمد ٦٥، ٣٩٥، ٣٩٩

عباد عزيز ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٩

عبار سعيد ٢٨٤

عبارة... ٢٤

عبد الواحد أحمد ١١٤	عباره صبحي ٣٣٧
عبد الواحد عدنان ١١٤	عباره عمر ١٩، ١٤٩
عبودي بلري ٤٠٨	عبد الإله الأمير ٣٣٦، ٣٤٦
عبيد نافع ٢٠٣	عبد الحميد أحمد زكي ٢٤
عبيد طلعت ٤٣	عبد الدائم عبدالله ١٥٢، ١٧٧، ١٧٨
عبيسي عبد المنعم ٢٥٠	١٨٠، ١٧٩
عثمان عبد الملك ٢١، ٤١	عبد ربه هشام ١٠٢، ١٠٣، ١٢٩، ١٣٠
عثمان عدنان ٤٢	عبد العزيز الملك ٥١، ٧٧، ١٦١، ٢٧٣
عجل فايز ٢٦٦	٢٧٤، ٢٧٥، ٣٢٥، ٣٢٧، ٣٢٩
عجلاني منير ١٧٣، ٢٣١، ٣١٠، ٣٤٣	٣٣٠، ٣٧٧
٣٤٦، ٣٥٥، ٣٩٥، ٣٩٨، ٣٩٩	عبد الكريم أحمد ٦٢، ٦٥، ٧٥، ٩٠
٤٠٤، ٤٠٧، ٤٠٨	٩١، ٩٦، ١٥٢، ١٩١، ٢٤٣
عجي عيسى ٣٦٢	٢٤٤، ٣١٥، ٣٥٦، ٣٦٩، ٣٧٩
عجيلي عبد السلام ١٥٢، ١٧٦، ١٧٨	٣٨١، ٤١١، ٤١٢، ٤١٥
٤١٥، ١٧٩	عبد الكريم عزيز ٨٥، ٨٦، ١٠٤، ١٥٢
عدوان فايز ٣٣٣	١٦٣، ١٦٩، ١٧٣، ١٧٦، ١٨٧
عدي علي ١٨٨	١٩٠، ١٩٣، ٢٠٠، ٢٤٤، ٢٤٥
عريان شيلي ١٨٥	٢٥٣، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٣
عزنوس توفيق ١٣٣، ٢٣٠، ٤٠٩	٢٦٦، ٢٧٠، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٩
عزنوق السبير ٧٠، ٩٩، ١١٣، ١٢٦	٢٩٤، ٢٩٨، ٣٠٤، ٣٢١، ٣٢٢
٢٧٢، ١٣٩	٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٧١، ٤٠٩
عزت إسماعيل ٢٥١	٤١٠، ٤١٦
عز الدين توفيق ٢٧٢، ٣٦٤	عبد المحسن أبو النور ٤٤، ٤٥
عز الدين جادو ٣٩، ٦٣، ٧٥، ١٩٧	عبد المسيح جورج ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣
٣٦٤	عبد الناصر جمال ٧، ٤٩، ٥٢، ١٨٣
عز الدين طويق ١٦٠	٣١١، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٧، ٣٧٨
عزمي محمود ٣٦٣	٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٤٠٨، ٤١٠
عبد أحمد ٢٥٣، ٢٨٤، ٢٩٧، ٢٩٨	٤١٣، ٤١٥، ٤١٦
عسكر محمود ٢٧	عبد النور بسام ٢٦، ٤٠

١٥٦، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٩، ١٧٠	المسلي بسام ١٢٩
١٧١، ١٧٢، ١٧٩، ١٩٠، ١٩١	المسلي صبري ٣٥، ٦٥، ٨٥، ٩٠، ٩٤
٢١٢، ٢٢٩، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤	٩٥، ١١٥، ١٠٦، ١٣٧، ١٤٣
٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤١	٢٢٠، ٢٢٩، ٢٦٥، ٣١٠، ٣٢١
٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٧	٣٣٢، ٣٣٦، ٣٤٦، ٣٥٥، ٣٥٦
٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤	٣٥٩، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٨٠، ٣٩٧
٢٥٩، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٨	٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٩
٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٩	٤١٠
٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٥، ٢٩٠، ٢٩٢	المسلي فيصل ٢٥، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١
٢٩٣، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠١، ٣٠٤	٣٢٢
٣٠٦، ٣٠٨، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٦	عشو مصطفي ٧٩
٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧٣	عشي سويل ١٠٧، ٣٢١
العظيم عبد الرحمن ٩٣، ٩٤، ٢٩٨	عصاصة أحمد ٣٩٣
٣٥٥، ٣٥٦، ٣٦٧، ٤٠٢، ٤٠٣	عصاصة موفق ٣٥، ٣٧، ٤١، ٥٣، ٥٤
٤٠٤، ٤٠٧	٦٩، ٧١، ٧٢، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣
العظيم شريف ٢٨٩	١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١١٥، ١١٨
العظيم محمود ١٠٩، ٢١١، ٢٣٦، ٤٠٢	١٢٥، ١٤٠، ٢١٦، ٢١٧
٤١٤	٣٠٣
العظيم هشام ٣٥، ٩٨، ٩٩، ١٧٥	عطار عصام ٢٣٣، ٢٤٠، ٢٤٧، ٢٦٠
٢٧١، ٣١٥، ٣٦٩، ٣٨١	٢٧٩، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥
العظمة بشير ٧، ١١، ٦٥، ١٥٠، ١٥١	عطايا حسن ٢٧٨
١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٦٦	عطفه عبدالله ١١٩، ١٥٦، ٣١٦، ٣١٨
١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٦	٣١٩، ٣٣٥، ٤٠١
١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٣، ١٨٦	عطيه سميح ١٧٠
١٩٠، ١٩١، ١٩٥، ٢٠٤، ٢٠٩	العظيم جواد ١٥٤
٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٤	العظيم حفي ٣٩٠، ٣٨٧، ٣٨٦
٢٢٧، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٩، ٢٤٠	العظيم خالد ٧، ١٢، ٣٥، ٥٨، ٦٥
٢٤٢، ٢٤٤، ٢٤٧، ٢٥٢، ٤١١	٩٠، ٩٣، ١٠٦، ١٠٨، ١١٥
٤١٢، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧	١٣٤، ١٣٦، ١٤٣، ١٤٦، ١٥٣

عوف بشير ٢٥٣، ٢٨٤، ٣١٠	المظنه عادل ٣٣٥، ٣٣٩، ٤٠١
العوير... ١٩٠	المظنه ماجد ٣١٥
عويس داوود ٩٥	المظنه مظهر ٢٤١، ٢٤٤، ٢٨٤، ٤١٦
عيسى خالد ٣٣١	المظنه يوسف ٧٥، ١٥٦، ٢١٩، ٢٢٠
عيسى محمود ٢٢٧	٢٢٥، ٣٨٤، ٣٨٥
- غ -	عفلق ميشال ٩١، ١٧٧، ٣٣٥، ٣٤٦
غازي الملك ٨٠، ٣٤٦	٤٠١
غالب عبد الحميد ١٢٧، ١٣٠، ١٣٥	عقاد عبد الوهاب ١٥٢، ٤١٦
١٦٢، ١٨٥، ٢٠٣، ٣٠٨، ٣١٢	عقيل زهير ٣٧، ٤١، ٥٣، ٦٩، ٧١
٤١٥	٩٩، ١٠٠، ١٠٦، ١١٥، ١٢٤
القام وهيب ٤٠٧	١٢٦، ١٤٠
الغراوي نظمي ٣٢٠	عقيل عدنان ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠١، ٢١٥
الغزي سعيد ١٠٦، ١٠٨، ١٠٩، ١٣٦	٢٣٠، ٢٥٨، ٢٨٠، ٢٩١، ٣٠٩
٣٦٦، ٣٨١، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩	عقيل ياسين ٢٣١
٤٠٨، ٤٠٧	عكاشه ثروت ٤١٢
الغري فوزي ٣٦٤، ٣٨٩	العلي بهجت ٣٤٣
الغري نيه ٤٠٧	علوان جاسم ٢٤، ٣٢، ١٢٦، ١٢٨
غصن حنا ١٨٦	١٣٠، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢١٨
الغطاسي شحود ٢٠٥	علوي أحمد ٢٤
غنام حسن ٣١٩	علي صالح ٣٨٣
غنام منير ٤٠٥	عمر فخري ١٠٠، ١٠١، ٢٠٥، ٢٦١
غندور... ٣٩٤	عمران محمد ٢٠٤
غنيمة لطيف ٣٩٠	عمر أسعد ١٧
غوايه جنرال ٢٢٥، ٣٨٥	عصون اسكنلر ٣٨٤
غورو جنرال ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧	عنايه عدنان ٢٠٩
٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦	عصري مظهر ٢٣١
- ف -	عبر حوده الخطيب ٤١٧
فاروق الملك ٣٢٢، ٣٣١، ٣٦٣	عجوده الله طعنه ٤٧، ٦٣، ١٩٧، ٣٥٩
	٤١٢

قباي بكري ١٠٩، ٤١٥	فاروسي محمد ٢٤٥
قباي جميل ١٣٣، ٢٣٠	فتاح سامي ٧٣
قباي عمر ١٦، ١٩، ٢٥٧، ٢٦٩	فتح عبد الصمد ٢٧٧، ٤٠٧
٢٧١، ٣٢١، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤١	فرا جمال ١٥٢، ٤٠٠، ٤١٦
٣٥٨	فرا حيدر ٢١٢، ٢٣٠
قباي فوزي ٣٩٤	فرجاني ياسين ٣٦، ٣٧، ٤١
قباي نظمي ٤٠٦	فرعون رشاد ٣٢٩
قليري نواد ٦٥	فنصه نذير ٣٢٧، ٣٣٤
قدس ناظم ٥٨، ٨٢، ٩١، ١٠٦، ١٠٧	فوزي محمود ٤١٠، ٤١١
١٠٨، ١٠٩، ١١٥، ١٢٢، ١٤٣	فيروز... ٢٢٨
١٥١، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٦٤	فيصل الملك ٥١، ٣٧٨
١٦٦، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٨، ١٨٣	فيصل بن غازي الملك ٣٤٦
١٩٨، ٢٣٣، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤٠	فيصل جمال ٢١، ٢٤، ٣٢، ٣٦، ٣٩
٢٤٢، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٩٥	٤٠، ٥٤، ٥٧، ١١٠، ١١٢، ١١٦
٢٦٠، ٢٦٣، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٦٩	١٥٦، ٣٣٨، ٣٥٥
٢٧٠، ٣١٠، ٣٢٠، ٣٢٦، ٣٣٥	فيصل شكري ٢٥
٣٣٦، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٣	- ق -
٣٥٤، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٩٧	قادري مروان ٧٢
٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٨، ٤١٤	قاسم عبد الكريم ٧٧، ٨٠، ٩٦، ٢٨٢
٣٤٨، ٣٩، ٣٠، ١٩، ٣٤٩	٣٣٠
٣٥٣، ٣٥٢، ٣٥١، ٣٥٠	قاسم نهاد ١٢٤، ٢٧٧، ٤٠٧، ٤١٢
٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٩	قاسمي ظافر ٣٥
القدس كامل ٣٨٦	قاضي أنور ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٥٣، ١١٢
القدس موفق ٣٥١، ٣٥٤	٣١١
القدس... ملازم ٢٠٧، ٢١٤	قاضي حسين ٣٢، ٣٥٦
قدور عبد الحلیم ١٥٢، ١٥٩، ١٧٥	قاضي ربهه أديب ٢٠٥
١٧٦، ١٧٨، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤	قاطر أغاسي صفوت ٣٩٤
٢٤٥، ٢٥٣، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٩٧	قاروقجي فوزي ٢٢١، ٣١٥
٤١٥، ٤١٦، ٤١٧	

٣٩٣، ٣٩٦، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠،	قرية فواد ٥٦، ٦١
٤٠٨، ٤٠٩	قرشي حسن ١٦١
قوتلي عدنان ٦٣، ١٠٩، ٤١٣، ٤١٤	قره صو ٧٦
قوتلي مظهر ٢٧١	قصاب حسن نجاة ٢٢٠، ٢٢١
قوتلي مكرم ٢٣١	قصار جوج ١٩
قوشرش بكري ٣٢٠، ٣٢٢، ٤٠٠	قصري فايز ٣٥، ٣٥١، ٣٥٤
قوشرش بكداش خالد ٩٥	قصياني أحمد ٢٧١، ٣٤٢
قولي إسماعيل ١٩٦، ٣٤٢، ٤٠٧	قصيري مصطفى ٣٩١
قيسوني عبد المنعم ٤١١	قطره غاسي ٣٥٨
القيم شاكر ٣٨٦	قطيني راشد ٢٥، ٣٢، ٢٠٥، ٢١٥
كاررو الجنرال ٣٩٤، ٣٩٥	٢٦٢، ٢٩١، ٢٩٤، ٢٩٧
كاربيه كاتين ٥٥، ٣٨٧	قليلات... ١٦٢
كامل أحمد علي ١٠٩، ٤١٥	قلطقي عبد الحميد ٣٨٤
كباره سامي ٢٣١، ٣٣٥، ٤٠١، ٤٠٢	قهباز عبود ٣٩٢
٤٠٣، ٤٠٩	قنبر أحمد ٦٥، ١٠٩، ٤٠٢، ٤٠٤
كبه وار نوري ١٤٩	٤٠٧، ٤٠٩، ٤١٤
كتانه شركة ف ١: ٢٧١	قنواني شوكت ٤١١، ٤١٢
كتن هنري ١٤٩	قنوت عبد الغني ٧٥، ٣٠٦، ٣٢١
كحاله حبيب ٢٨٥	٣٤٠، ٣٤١، ٣٥٥، ٣٦٤، ٤١٠
كحاله سعدي ٢٨٣	٤١٣
كحاله صبحي ١٥٢، ٢٤٤، ٢٨٣	قواص إحسان ٢٨٣، ٣٠٦
٤١٥، ٤١٦	قواص علم الدين ٣٣٢
كحاله نور الدين ٣٩٧، ٤٠٠، ٤١١	قوتلي شكري ٣٩، ٦٥، ٧٠، ٧١، ٨٧
٤١٢	٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٢٢٧، ٢٢٨
كرانجيا... ٩٦	٢٣٤، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠
كراوي توليق ٩٩، ١٤٠	٢٧٣، ٣١٠، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١
كراين... ٣٨٧	٣٢٢، ٣٢٣، ٣٣٥، ٣٦٣
کردعلي محمد ٣٨٦، ٣٨٩، ٣٩٠	٣٦٤، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩
كرمان عز الدين ١٤٤، ١٥٩، ١٩٥	٣٧٣، ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٩١

١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٥١، ١٥٣	كره موکيا آرام ٣٣٩
١٥٥، ١٥٦، ١٧٦، ١٨٢، ١٨٣	کريمه جميل ٢٧١
١٨٤، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠٥، ٢١٦	الکزبري حيدر ٢٥، ٤١، ٤٢، ٥٣، ٧١
٢٦٠، ٢٦٩، ٢٩٣، ٢٩٥، ٣٠٣	٧٣، ٩٨، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢
٣٠٩	١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١١٠
کمال واصف ١٩٩، ٣٧٧	١١٢، ١١٣، ١٣١، ٢٥٦، ٢٥٧
الکنج نور الدين ٢٥٨، ٢٦١، ٣٣٢	٣٤٩، ٣٥٨، ٤١٤
کنفاني.... ملازم ١٢٨	الکزبري خلوصي ١٠٠، ١٣١
الکوراني أسعد ١٥٦، ١٧٢، ٢٤٤	الکزبري مأمون ٣٥، ٥٢، ٥٨، ٦٣، ٦٤
٢٤٥، ٢٥٩، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٩٢	٦٦، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٣، ٩٠، ٩٩
٣٠٤، ٤٠٠، ٤٠٧، ٤١٦، ٤١٧	١٠٠، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥
کوهين الياهو شاول (کامل أمين ثابت)	١٠٦، ١٠٨، ١١٥، ١٣١، ١٣٧
٥٨، ١١٤، ٢١٢	١٤٣، ١٥٣، ١٥٥، ٢٣٠، ٢٣٢
کیال برهان ١٦، ٧٢، ٧٣، ٩٨، ٩٩	٢٤١، ٣١٠، ٣٤٣، ٣٤٥، ٣٥٥
کیالي عبد الرحمن ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٦	٣٥٩، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨
٣٩٧	٤٠٩، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٦
کیالي فاحر ٩٠، ٣٥٥، ٤٠٧، ٤٠٩	کلاس بهيج العقيد ١٩، ٣٢١، ٣٢٣
٤١١، ٤١٢	٣٤٣
کیالي هشام ٣٥٦	کلاس بهيج ملازم ٣٢١
کیخيا راغب ٣٩٥	کلاس خليل ١١٨، ١٨٠، ١٩١، ٢٤٠
کیخيا رشدي ١٠٦، ١٠٧، ١١٥، ١٣٧	٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٧
١٤٣، ٣١٠، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٤٦	٢٥٣، ٢٥٤، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٣
٣٦٨، ٣٦٩، ٤٠١، ٤٠٣	٢٩٨، ٣٠٩، ٣٢٠، ٤١١، ٤١٢
کیسنجر هنري ٥١	٤١٣، ٤١٦، ٤١٧
کیلاجيان ألبيير ١٩، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٤٧	کلوب جنرال ٣٣٥
٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٤، ٣٥٥	کمال حشمت ٣٤٧
کیلاني راشد ١١٣	کمال نامق ٣٨، ٧٠، ٧١، ٩٩، ١٠٢
کیلاني رشيد عالي ٣٢٥، ٣٢٨، ٣٢٩	١٠٣، ١٠٧، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦
٣٥٠	١٢٩، ١٣١، ١٣٣، ١٣٨، ١٣٩

٢٦٦، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٨، ٤٠٦،

٤٠٩، ٤١٦

محاسن سعيد ٣٨٩

محاسن فؤاد ٢٥٣، ٣٦٦

مخاري عصام ٣٢٦

مخروقي أحمد ٤١٢

محصل جورج ٣٦، ٢١٨

محمد... (الشيخ) ١٢٠، ١٦٤، ١٦٥

محمود نور الدين ٧٤

محي الدين زكريا ٤١٠، ٤١١

مخرومي إحسان ٣٢٥

مخلوف توفيق ٢٠٥

مدرس رشيد ٣٨٩

مدرس محمد خليل ٣٩٣

مذني عمر ٩٣، ٢٥١

مراد حسن ٦٥

مراد عدنان ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٤،

٣٥٥

مرادي ٢٥، ٢٢٩، ٢٨٤، ٢٨٥

مردم بك إبراهيم ٣١٩

مردم بك جميل ٣١٨، ٣٢١، ٣٢٨،

٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٦،

٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩

مردم بك خليل ٣٩٥، ٤٠٠، ٤٠١،

٤٠٦

مردم بك فؤاد ٣٢٠، ٣٢٣

مرشد سلمان ٣٤٢

مرعي سيد ٤١١

مروة كامل ٢٢٨

كيلاني رياض ٣٤٨، ٣٥٠

كيلاني عبد الحميد ٢٦٣

كيلاني عبد القادر ٣٨٩

كيلاني مروان ٢٩١، ٣٠٩

كيلاني مفيد ٢١٠

كيلاني هشام ١٤٠

- ل -

لافستر فرنساوي ٣١٩

لومستان عدنان ١٢١

للى رفاعي ٣٧٢

- م -

ماء البارد سليم ٣٤١

مالكسي رياض ٦٣، ٧٩، ٩٤، ١٥٥،

٢٥٣، ٢٧١، ٣٥٦، ٣٦٠، ٣٦١،

٤١٢، ٤١٣

مالكسي محمد ١٦٢، ٢٢٣

مالكسي عدنان ٨٤، ١١٩، ١٣٨، ١٨٣،

٣٢٠، ٣٢١، ٣٤٥، ٣٥٦، ٣٦٠،

٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٤، ٤٠٧

مالكسي مصطفى كمال ١٩، ٣٣٢، ٣٣٤،

٣٥٧، ٣٥٨

ساميحي صاحب ٣٦، ٤٢، ٤٣، ١٩٨،

٣٢٠، ٣١٥

مبارك حسني ١٨٦

مبارك عدنان ٢٥

مبارك محمد ٤٠٢، ٤٠٤

مخروكين عدنان ٢٣٠

محاسن أسعد ٢٤٤، ٢٥٣، ٢٦٠، ٢٦٤،

مهاڻي آديب ۱۹	۳۳۴، ۳۳۳، ۳۳۰
مهاڻي ثابت ۲۰۹	مزامح يوسف ۲۰۵، ۲۰۶، ۲۰۷، ۲۰۸،
مهاڻي منير ۱۶۱	۴۱۳
مهنداري.... ۱۸۳، ۲۲۹	مسماڻ فوزي ۲۱۳
مورفي... اميرڪي ۱۳۴	مسماڻ نذير ۱۱۸
موصلي خليل ۱۳۹، ۱۴۰، ۲۶۴، ۲۶۵،	مسوتي بهجت ۲۴، ۲۷۱
۲۹۱، ۲۹۴، ۲۹۵، ۳۰۳	مصري أحمد ۳۵۶
مير جولييت ۳۲۶، ۳۳۵	مصري أنور ۱۲۶
مؤيد بديع ۳۸۳، ۳۸۵، ۳۸۶، ۳۸۹،	مصري منير ۱۶۰، ۲۱۳
۳۹۰	مصطفى شاڪر ۵، ۹، ۳۴۱، ۳۵۷
مؤيد نزيه ۱۱۴	معنوق صالح ۳۹۳
مؤيد وائق ۳۸۸	مراوي محمد ۱۴۴
ميداني تحسين ۱۲۰	معروف محمد ۳۳۳، ۳۳۴، ۳۳۷، ۳۳۹
ميداني رياض ۵۲، ۲۶۳، ۳۰۶، ۴۱۵	معصراني عبد الهادي ۱۷۳
ميداني زهير ۲۵	معوشي بدري ۳۲۵
ميداني عزت ۱۲۰	معوض رنيه ۳۱۰
ميداني محمد ۱۲۰، ۱۶۱	مفريه صالح ۳۱، ۱۲۵
ميداني هشام ۱۳۰، ۱۳۲، ۲۱۸، ۲۳۰،	مفتي نسيب ۳۱۵، ۳۴۸، ۳۵۱
۳۱۵	مقصوده كمال ۲۸، ۴۳
ميداني موفق ۱۲۰	مقعبري وديع ۳۸، ۱۲۶، ۱۲۸، ۱۳۰،
ميرخان محمود ۱۸	۱۳۲، ۱۳۹، ۱۴۰، ۱۵۱، ۲۶۰،
ميرزا مصطفى ۴۰۸	۲۶۳، ۲۷۱، ۲۹۳، ۲۹۴، ۳۰۱
ميري عادل ۵۹	ملحس وليد ۲۵
- ن -	ملحمه ميثال ۳۲۵
نابلسي إسماعيل ۳۶، ۴۱، ۴۲	ملقي رئيف ۴۰۴، ۴۰۷
نابلسي شريف ۲۰۶	منصور محمد ۳۷، ۴۱، ۴۲، ۴۴، ۵۳،
ناصر محمد ۱۶، ۱۷، ۳۱۵، ۳۳۹،	۵۴، ۱۰۶، ۱۲۱، ۱۲۴، ۲۱۵،
۳۴۰، ۳۴۱	۳۴۸، ۲۷۷
	منصور عدنان ۱۸۷

٢٤٤ ، ٢٤١ ، ١٦٣ ، ١١٨ ، ١٠٤	ناصر أمين ٦٣ ، ٤١٣
٤١٠ ، ٣٥٦ ، ٢٨٢ ، ٢٧٩ ، ٢٧٢	نافع أحمد ٢٤
٤١٦ ، ٤١٢ ، ٤١١	نامي أحمد (الناماد) ١٣٦ ، ٣٨٨
نكد عارف ٢٢٣	ناكلي عاصم ٣٩٤
نكد عادل ٢٢٣	جويهل نجيب ٢٠٣
نور الله طه ١٢٨ ، ٢٧١	نجيب محمد ٤٦
نور الله كمال ١١٧ ، ٣٥٨	نحلوي عبد الكريم ٣٨ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٥٣
نوفل سيد ٢٩	٥٧ ، ٧١ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٠٣
نونو مطيع ٢٨٥	١٠٤ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٠ ، ١١٢
نويض عجاج ٣٩٢	١١٣ ، ١١٥ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦
نيال صبيحي ٣٨٩	١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٧
نيجر فرنساوي ٣٨٦	١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٥٣ ، ١٨٢
هارون أسعد ٦٥ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩	٢٠٣ ، ٢٠٥ ، ٢٠٩ ، ٢١٦ ، ٢١٧
هارون توفيق ٤٠٥	٢٥٥ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١
هاشم آغا هاشم ١٢٦ ، ١٣٩ ، ٢٠٦	٢٦٣
٢١١ ، ٢١٥ ، ٢٦٠ ، ٢٦٣ ، ٢٩١	نسيم محمد ١٦٢ ، ١٩٢ ، ٢٠٣
٢٩٢ ، ٢٩٥ ، ٣٠٦	النسفي عزت ٦٣ ، ٧٣ ، ١٠٥ ، ١٦٦
هاشم أحمد نجيب ٤١١	٤١٤ ، ٤١٣
الهاشمي ياسين ٢٢٥ ، ٣٨٣	نصار محمد ٤١٢
هتلر أدولف ٣٢٨	النصر حمدي ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٩
هرتسل تيودور ٧٦	نظام الدين توفيق ٨٤ ، ٨٥ ، ١٠٤ ، ١٥٦
هردي جلال ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥	٢٦٨ ، ٢٧٠ ، ٣٣٦ ، ٣٣٩ ، ٤٠٩
هلال ٢٠٥	٤١٠
هنانو إبراهيم ٣٨٣ ، ٣٨٧	نظام عبد الباقي ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٧
هندي توفيق ٣٩٧	٤٠٨ ، ٤٠٩
هندي مناف ٢٠٤ ، ٢٠٩	نظمي رشاد ٣١٩
هندي مهيب ٢٤ ، ١٠٢ ، ١١٥ ، ١٢٩	نعال نصوح ١٣٣ ، ٢٣٠
١٥٣ ، ١٨٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٥ ، ٢٠٩	نعمه ١٨٢
٢٦١	نعموري أمين ٦٣ ، ٦٥ ، ٨٥ ، ٩٠ ، ٩١

- ي -

هنديه هنري ٣٩٠

هنيدي عبد الرحمن ١٠٩، ٤٠٥، ٤٠٦، ياسين عبد المنعم ٢٣٦

٤١٤ ياغي عباس ٢٠٣

هواش محمد ٣٥٥ ياغي عبدالله ٣٤٧

هواش مفيد ٢٩٧ يزبك

هيكل محمد حسنين ٤٩، ٧٣، ٣٧٣، يكن زهدي ٣٢٤

٣٧٩ يماني... ٢٠٥

يحيى جورج ١٩

اليوسف عبد الرحمن ٣٨٥

يوسف آغا صلاح ٣٤١، ٣٦٢، ٤١٠

يوسف بك محمود ٣٦٣

يوسفي طارق ١٣٣

- ج -

واللي شريف ٣٤٧

ورد ميخائيل ١٢٦، ١٣٩

وفائي نعيم ١٦٠

ويلسن جنرال ٣١٧

فهرس المواضبع

تقديم للدكتور شاكرا مصطفى

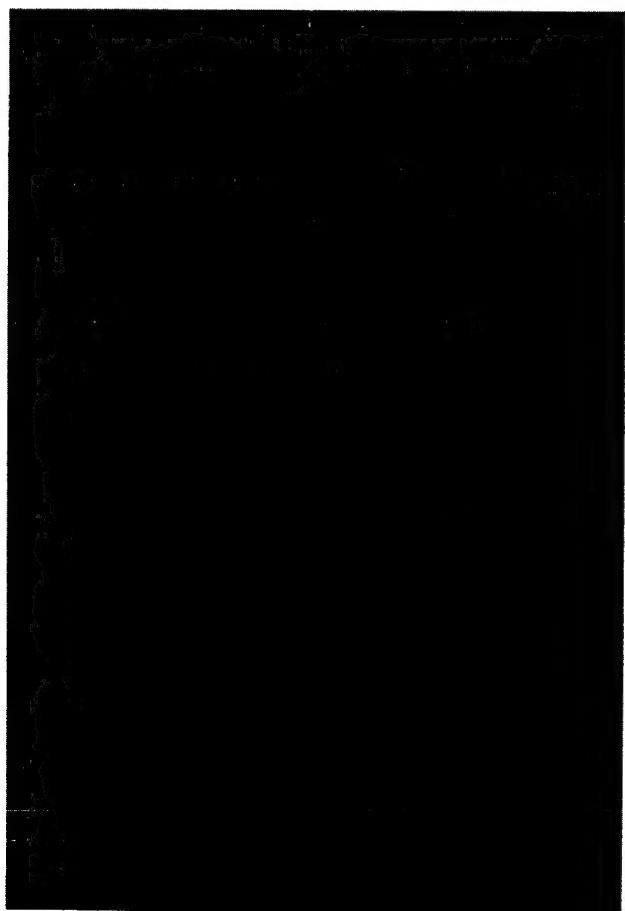
١١	مقدمة المؤلف
١٥	من الذكربات
٢١	ذكربات في المنطقة الوسطى
٢٣	إقالة عبد الحميد السراج
٢٥	اليوم الأول من الانفصال
٢٧	البلاغ رقم واحد
٢٨	حجز الضباط المصريين
٢٩	تدابير استثنائية
٣٢	البلاغ رقم تسعة
٣٣	قرار انفعالي أضاع نصف الجمهورية
٣٥	اتصال الملك حسين بالانفصاليين
٣٥	ترحيل المشير عامر والفريق فيصل
٣٦	سقوط مدينة حلب بيد الانفصاليين
٣٨	تعيين اللواء زهر الدين قائداً للجيش
٤١	تقييد حرية محافظ حماه ومدير شرطتها
٤٣	حجز المظالمين المصريين في مدينة حمص
٤٤	رواية العميد عبد المحسن أبو النور عن المظالمين ورواية عبد اللطيف البغدادي
٤٧	لماذا لم يأت رئيس الجمهورية إلى إقليمه الشمالي
٥٢	مظاهرة طلابية في حمص
٥٣	زهر الدين يفتح محفظتي في غيابه
٥٤	خلاف مع العميد عصامه
٥٨	زهر الدين..... وكوهين
٦٣	تشكيل وزارة الدكتور مأمون الكزبري

٦٤.....	تأييد السياسيين للانفصال
٦٦.....	تصرف شائن من القيادة مع الأمير خالد
٦٨.....	زيارة اللواء زهر الدين للمنطقة الوسطى
٦٩.....	حديث من أجل الانتخابات النيابية
٧٢.....	مهنتي في براغ
٧٦.....	دولة الإسلام
٨٢.....	خطة اللواء زهر الدين لتحرير فلسطين
٨٥.....	كيف حصلت الوحدة السورية المصرية
٨٧.....	مذكرة مجلس الضباط إلى الرئيس عبد الناصر
٩٣.....	الرئيس القوتلي يريد وحدة واسعة الجذور
٩٤.....	مؤامرة المشير على الوحدة
٩٥.....	رأي البعض بدوافع هذه الوحدة
٩٨.....	بعض الذكريات في وزارة الدفاع بعد العودة من براغ
١٠٠.....	اعتقال المقدم حيدر الكزبري
١٠٥.....	سير عملية الانتخابات النيابية
١٠٨.....	انتخاب الدكتور القدسي رئيساً للجمهورية وتشكيل وزارة الدكتور دواليبي
١١٠.....	الانتخابات النيابية ومطبخ السمان في مذكرات اللواء زهر الدين
١١٦.....	مساعدة المسرحين المظلومين من الضباط
١٢٠.....	خلاف مع رئيس المخابرات
١٢١.....	سجن رئيس الجمهورية
١٢٥.....	وضع طائرة تحت تصرفي وسفري إلى اللاذقية مع زميلين
١٢٦.....	الدعوة إلى مؤتمر حمص ونتائجه
١٣١.....	بعد تسفير النحلاوي ورفاقه
١٣٣.....	الهرب بالوطن
١٣٦.....	سجن رجال الدولة والسياسة
١٣٧.....	انتخابات ديمقراطية بالجيش
١٤١.....	تكليفني بقيادة قوى الأمن الداخلي
١٤٣.....	بعض الذكريات من قوى الأمن
١٥٢.....	الإفراج عن رئيس الجمهورية وتشكيل وزارة الدكتور بشير البطلمة

١٥٣	انقلاب في موقف الدكتور فريد زين الدين
١٥٥	من مواقف اللواء زهر الدين
١٥٨	تعيين محافظ لمحافظة الجزيرة
١٦٢	ما لا أنساه
١٦٥	مجيء السيد خالد بكداش إلى سورية
١٦٩	عودة بكداش الثانية إلى سورية
١٧٤	توقيف أحمد جبريل
١٧٥	استقالة وزراء الداخلية والخارجية والاقتصاد
١٧٦	استقالة وزير الإعلام
١٧٨	استقالة القدور وعبد الدايم في مذكرات بشير العظمة
١٨١	إلقاء القبض على عبد الحميد السراج وهروبه من السجن
١٨٦	متفجرة في حماء
١٩١	إضرابات العمال في وزارة العظمة
١٩٧	اجتماعي على الحدود مع وفيق إسماعيل
٢٠١	آلات تسجيل على القادة في عهد الوحدة
٢٠٣	مؤامرات لم تنضج
٢٠٦	اعتقال يوسف مزاحم
٢٠٩	مع القوميين العرب
٢١١	المطربة الجاسوسة
٢١٣	حادثة في فندق بلودان
٢١٤	نقل رئيس شعبة المخابرات
٢١٦	مجيء النحلاوي إلى سورية بعد إبعاده
٢١٧	مواقف الزهد والأمثلة في مذكرات العظمة
٢١٩	الشهيد يوسف العظمة بمذكرات العظمة
	مصطفى وصفي السمان وثورة ٢٥-١٩٢٧
٢٢٤	وجهاء حي العظمة وجيرانه في مذكراته
٢٢٩	من فم صبري المسلي
٢٣٠	مع بعض المحامين ونقاباتهم
٢٣٢	أول اتصال مع خالد العظم

٢٣٣	اجتماع في القصر الجمهوري
٢٣٥	سفر الدكتور دواليبي إلى حلب
٢٣٥	خلفاء في بيت رشدي الحامد
٢٣٧	اجتماع المجلس وتشكيل وزارة العظم
٢٣٩	مقابلي للأستاذ خالد العظم بتكليف من رئيس الجمهورية
٢٤٢	حضور العظم إلى القصر الجمهوري وتقديم أسماء الوزراء
٢٤٧	إضرابات المعلمين والطلاب
٢٥٠	مهاجمة رئيس الوزراء في درعا
٢٥٣	المعرض الياباني العالم
٢٥٥	نقل بعض ضباط الانفصال إلى وزارة الخارجية
٢٥٦	ترقية اللواء زهر الدين إلى رتبة فريق
٢٥٨	مجيء للبحراوي ثانية إلى سورية
٢٦٦	الاجتماع إلى الرئيس القوتلي للترغيق وولف التزيف
٢٧٣	الملك عبد العزيز يتدخل من أجل سورية
٢٧٥	حراسة العظم والبحوراني
٢٧٦	محاولة اعتقال زهر الدين أو اغتياله في مذكراته
٢٧٧	احتفاء على الأستاذ الحسامي
٢٧٨	تسجير سيارة الأستاذ حومد
٢٧٨	الاحتفاء على اللواء جراح
٢٧٩	إلغاء قانون الطولوي
٢٨١	دخول العظم إلى المستشفى بحالة إسماعيل
٢٨٢	إرسال وفد عسكري للتهنئة بعودة العراق
٢٨٢	استقالة بعض الوزراء
٢٨٤	قبل الاستقالات وقبل دخول المستشفى
٢٨٧	تدخل زهر الدين بما لا يمتنع
٢٨٨	أهراي بما لا يملكه ولا أريده
٢٩٠	قلعة جيش يشره الأحداث
٢٩٩	استصدار مرسوم عفو عن الجرائم
٣٠٠	اجتماع في بيت رئيس الأركان

٣٠٣	اجتماع في بيت وزير الداخلية
٣٠٦	يرتقال وخضار مباعة في القصر الجمهوري والمشتري مجهول
٣٠٨	بعض مشاكل لبنانية
٣١١	استقبال النائب إميل البستاني
٣١٤	الانقلابات العسكرية منذ بدء العهد الوطني
٣٢٣	تسليم سعادته وتنفيذ إعدامه
٣٢٨	لجوء رشيد عالي الكيلاني إلى الملك عبد العزيز
٣٣٢	انقلاب الحناوي وإعدام حسني الزعيم ومحسن البرازي
٣٤٠	اغتيال العقيد محمد ناصر
٣٤٨	تكليف العميد رسمي المقدسي بإنهاء أحداث جبل العرب
٣٥٤	بوادر الانقلاب على الشيشكلي وآخر أيامه
٣٦٠	الشهيد عدنان المالكي والجيش
٣٦٤	امرأتان قضتا على زوجيهما
٣٦٨	سبب إعطاء أصوات نواب حزب الشعب للرئيس القوتلي
٣٧٠	بعض مشاكل العظم
٣٧٣	روايتان لقصة واحدة
	ملحق:الحكومات التي تعاقبت على سورية العربية منذ جلاء دولة بني عثمان عنها
٣٨٣	عام ١٩١٨ لغاية آذار ١٩٦٣
٤١٧	فهرس الأعلام



كما

في

الكتاب

من

الكتاب

من

الكتاب

من

الكتاب

من

الكتاب

من

